المنظمة العربية للترجمة

كارل بولانيي

التحول الكبير

الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر

ترجمة

محمد فاضل طبّاخ

بدعم من مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

المنظمة العربية للترجمة

كارل بولانيي

التحول الكبير

الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر

ترجمة

محمد فاضل طبّاخ

مراجعة

د. حيدر حاج إسماعيل

بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
بولاني، كارل
التحول الكبير: الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر/ كارل بولاني؛ ترجمة محمد فاضل طبّاخ؛ مراجعة حيدر حاج إسماعيل.
573 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
بيبليوغرافيا: ص 551 - 557.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1363-3
1. الاقتصاد - تاريخ. 2. النظم الاقتصادية. أ. العنوان. ب. طبّاخ، محمد فاضل (مترجم). ج. حاج إسماعيل، حيدر (مراجع). د. السلسلة.
330.9

Polanyi, Karl
The Great Transformation: The Political
and Economic Origins of our Time

المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني (يناير) 2009

الإهـــداء

إلى زوجتي الحبيبة

إيلونا دوكزينسكا

أهدي هذا الكتاب

الذي يدين لها بالمساعدة والنقد



المحتويات

القسم الأول: النظام الدولي

القسم الثاني: صعود وانهيار اقتصاد السوق

القسم الثالث: التحول في تقدم



تصدير

جوزف إ. ستيغلتز

من دواعي سروري أن أكتب هذا التصدير لكتاب كارل بولانيي المأثور الذي يصف التحول الكبير في الحضارة الأوروبية منذ ماقبل العالم الصناعي إلى حقبة التصنيع، والتبدلات التي جرت في الأفكار، والأيديولوجيات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقته. وبما أن تحول الحضارة الأوروبية يماثل التحول الذي يواجه البلدان النامية في أنحاء العالم اليوم، فإنه بولانيي يبدو وكأنه يخاطب في حديثه شؤون عصرنا الحاضر. كما أن أفكاره ـ وهمومه ـ تبدو في توافق تام مع المواضيع التي يثيرها المشاغبون والمتظاهرون الذين نزلوا إلى الشارع في سياتل (Seattle) وبراغ (Prague) في 1999 و2000 ليقاوموا المؤسسات المالية العالمية. وكان ر. م. ماكايفر (R. M. Maciver) قد أبدى تنبؤاً مماثلاً في مقدمته للإصدار الأول لكتابه في عام 1944 حين كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة مجرد أفكار على الورق، حين كتب «من الأهمية بمكان اليوم هو الدرس الذي تنقله لصانعي المنظمة العالمية المقبلة». وكم ستكون السياسات التي اقترحوها

أفضل لو أنهم قرأوا، وأخذوا دروس هذا الكتاب على محمل الجد!

وإنه لمن الصعوبة، وربما من الخطأ، حتى أن نحاول تلخيص كتاب بهذا التعقيد والدقة المرهفة في بضعة سطور ومع أنه توجد جوانب لغوية واقتصادية لكتاب كتب قبل نصف قرن، مما يجعله أقل تقبلاً اليوم، فإن المواضيع ووجهات النظر التي يثيرها بولانيي لم تفقد سمتها البارزة وبريقها. ومن بين أطروحاته الأساسية القول بأن أفكار الأسواق ذات التنظيم الذاتي فاشلة عملياً، فنقاط ضعفها ليست في مجريات عملها داخلياً، ولكن في نتائجها أيضاً (بالنسبة إلى الفقراء، على سبيل المثال)، فهي خطيرة بحيث يصبح تدخل الحكومات فيها ضرورياً، كما أن سرعة التغيير تعتبر ذات أهمية أساسية في تحديد هذه النتائج. ويوضح تحليل بولانيي أن العقائد الشعبية المبسطة الخاصة بالاقتصاد الهزيل بما في ذلك الاقتصاد الفقير سيستفيد من النمو ـ ليس لها ما يؤيدها تاريخياً. كما أنه يوضح التفاعل بين الأيديولوجيات والمصالح الخاصة: كيف كانت أيديولوجية السوق الحرة تخدم المصالح الصناعية الجديدة، وكيف استفادت تلك المصالح من الأيديولوجية بشكل انتقائي، فدعت لتدخل الحكومة حين الحاجة لتحقيق مصالحها الخاصة.

وقد ألف بولانيي كتاب **التحول الكبير** (*The Great Transformation*) قبل أن يوضح الاقتصاديون المحدثون قصور الأسواق ذات التنظيم الذاتي. واليوم لم يعد يوجد أي تأييد فكري محترم لفكرة أن الأسواق بحد ذاتها يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة، ناهيك عن وصفها بأنها ذات نتائج عادلة، فعندما تكون المعلومات منقوصة أو تكون الأسواق غير كاملة ـ أقصد كما هي دائماً ـ فإن التدخلات تنشأ لتمكن من حيث المبدأ أن تحسّن في فعالية تقاسم

الموارد (Resource Allocation)، فقد انتقلنا بشكل عام إلى وضعية أكثر توازناً، نلحظ فيها كلاً من كفاءة الأسواق وأوجه قصورها، والحاجة إلى أن تؤدي الحكومة دوراً كبيراً في الاقتصاد، على الرغم من أن حدود ذلك الدور يبقى محلاً للخلاف، فهناك إجماع عام على سبيل المثال على أهمية تنظيم الحكومة للأسواق المالية، ولكن ليس على أفضل الطرق للقيام بذلك.

وهناك في الحقبة المعاصرة المزيد من الشواهد التي تؤيد التجربة التاريخية: النمو قد يؤدي إلى زيادة الفقر، ولكننا نعرف أيضاً أن النمو يمكن أن يجلب منافع هائلة لمعظم شرائح المجتمع، كما فعل بالنسبة إلى بعض البلدان المستنيرة والمتقدمة صناعياً.

ويؤكد بولانيي على العلاقة المتبادلة بين مذاهب سوق العمالة الحرة، والسوق الحرة، والآلية المالية للتنظيم الذاتي ذي معيار الذهب، فكان عمله بذلك مبشراً بالمقاربة المنهجية السائدة اليوم (وبدوره كان مبشراً به بأعمال اقتصاديي التوازن العام عند منعطف القرن). ومازال هناك بعض الاقتصاديين الذين يلتزمون بعقائد معيار الذهب، والذين يعتقدون أن مشاكل الاقتصاد الحديث ناجمة عن الابتعاد عن ذلك النظام، ولكن هذا يخلق أنصاراً لآلية الأسواق ذات التنظيم الذاتي وبتحديات أكبر. وتسود عندئذ معدلات الصرف المرنة، مما يمكن أن يعتقد معه أن هذا يدعم موقف أولئك المؤمنين بالتنظيم الذاتي. وبعد كل ما سبق قوله، لماذا لا تدار أسواق الصرف الأجنبية بالمبادئ التي تختلف عن تلك التي تحدد أياً من الأسواق الأخرى ولكن تظهر هنا أيضاً نقطة الضعف في مذاهب أسواق التنظيم الذاتي (على الأقل بالنسبة لأولئك الذين لا ينتبهون إلى النتائج الاجتماعية لتلك المذاهب)! لأنه توجد الشواهد الكثيرة على أن هذه الأسواق (مثل كثير غيرها من أسواق الأصول) تظهر تأثراً

شديداً، أي قابلية للتقلب والتفجر، أكثر مما يمكن تعليله بالتغيرات في أسسها الكامنة. كما يوجد دليل واسع على أن التغيرات المفرطة ظاهرياً في هذه الأسعار، وتوقعات المستثمرين بشكل عام، يمكن أن تجلب الضرر على الاقتصاد. ولقد ذكّرت أحدث الأزمات المالية العالمية الجيل الحالي بالدروس التي تعلمها أجدادهم في فترة الكساد الكبير: إن اقتصاد التنظيم الذاتي لا يعمل بالمستوى الجيد الذي يرغب أنصاره أن نؤمن به. وحتى وزارة الخزانة الأمريكية (في ظل الإدارتين الجمهورية والديمقراطية) أو صندوق النقد الدولي، وهما المؤسستان الحصينتان المؤمنتان بنظام السوق الحرة، لا تؤمنان بأن الحكومات يجب أن لا تتدخل في سعر الصرف، مع أنهما لم تقدما تفسيراً متكاملاً مقنعاً للتعامل مع هذه السوق بشكل مختلف عن الأسواق الأخرى.

ومن تناقضات صندوق النقد الدولي (IMF) ـ الذي يؤمن بنظام السوق الحرة، فإنه منظمة عامة تتدخل بانتظام في أسواق سعر الصرف، فتؤمن الأموال لإخراج الدائنين الأجانب في الوقت الذي تسعى فيه لرفع أسعار الفائدة المرابية التي تؤدي بالشركات المحلية إلى الإفلاس ـ فقد تنبأت بها المناقشات الأيديولوجية التي جرت في القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة لم تكن حينئذ توجد أسواق حرة للعمالة أو السلع. والغريب أن هناك القليل ممن يدافعون عن تدفق العمالة الحرة في أيامنا هذه، وفي الوقت الذي تنصح فيه الدول المتقدمة صناعياً الدول الأقل تطوراً في الصناعة بشأن مضار نظم الحماية الاقتصادية والإعانات الحكومية، فإنها كانت أكثر تشدداً في فتح أسواق البلدان النامية من افتتاحها أسواقها هي أمام السلع والخدمات التي تمثل استفادة نسبية للعالم النامي.

وعلى كل حال، فإن خطوط المعركة تقع في مكان مختلف

كثيراً عما كانت عليه أيام كتابة بولاني. وكما لاحظت سابقاً، فإن العنيدين فقط هم الذين يجادلون لإقناع الآخرين بالاقتصاد ذي التنظيم الذاتي، ويذهبون إلى الحد الأقصى في مغالاتهم، أو العنيدين الآخرين الذين يؤمنون بالاقتصاد الذي تديره الحكومات، في الناحية الأخرى، فالجميع يعلم بإمكانيات الأسواق القوية، والجميع يقدمون احترامهم لحدود إمكانياتها. ولكن بعد أن قلنا ذلك، توجد فروق هامة بين آراء الاقتصاديين، بعضها من السهل التغاضي عنه: الأيديولوجية والمصالح الخاصة التي تتنكر في زي علم الاقتصاد والسياسة الحكيمة، فالاندفاع حديثاً لتحرير سوق المال ورأس المال في البلدان النامية (والذي يترأسه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية) هي حالة تثبت صحة ما نقول. وكذلك، لم ينشأ خلاف يذكر حول عدد من البلدان التي تطبق أنظمة لا تدعم نظامها المالي ولا تعمل على تنميته، وكان واضحاً أن هذه الأنظمة يجب استبعادها. إلا أن المؤمنين بالسوق الحرة ذهبوا بعيداً، فأدوا إلى أوخم العواقب على البلدان التي عملت بنصيحتهم، كما تشهد به الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً في العالم، وحتى قبل وقوع معظم هذه الأحداث كان هناك دليل واسع على أن مثل هذا التحرر في الاقتصاد قد يوقع البلد في أخطار جسيمة، وأن تلك الأخطار يتحملها الفقراء بشكل ظالم لهم لا يتحمل غيرهم مثله، في الوقت الذي كانت فيه عناصر النمو شحيحة في أفضل الأحوال. على أن هناك أموراً أخرى تبدو فيها النهايات بعيدة عن الوضوح، فالتجارة العالمية الحرة تمكن البلد من أن يستفيد من ميزته النسبية، فيزيد متوسط دخوله، على الرغم من أن بعض الأفراد قد يفقدون وظائفهم. إلا أن فقدان الوظائف الناجم عن تحرر التجارة قد يكون أكثر وضوحاً من إيجاد الوظائف في البلدان النامية ذات معدلات البطالة العالية، وهذه هي الحال ولاسيما في صفقات «الإصلاح» التي

تجمع بين تحرر التجارة وأسعار الفائدة المرتفعة، فتجعل إنشاء الوظائف والمشاريع مستحيلاً عملياً، فليس لأحد أن يكون قد أدعى بأن تحويل العمال من وظائف ذات مردود منخفض إلى البطالة سوف يقلل من الفقر أو يزيد الدخول القومية. والمؤمنون في الأسواق ذات التنظيم الذاتي يعتقدون ضمناً بنوع ما من قانون ساي القائل بأن عرض العمالة سوف يخلق الطلب عليها. أما بالنسبة إلى الرأسماليين الذين يزداد غناهم عندما تنخفض الأجور، فإن ارتفاع نسبة البطالة قد تكون مفيدة لهم، لأنها توقع ضغطاً على طلب العمال رفع أجورهم. أما بالنسبة إلى الاقتصاديين فإن وجود العمال البطالين تعني اقتصاداً سيئاً، وفي العديد من البلدان فإننا نلاحظ الدليل الساطع على هذا وغيره من نواحي الاقتصاد السيئ. وبعض المروجين للاقتصاد ذي التنظيم الذاتي يضعون جزءاً من اللوم في ترديه على الحكومة ذاتها، ولكن سواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، فإن النقطة الهامة هي أن خرافة الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي هي اليوم ميتة عملياً.

ولكن بولانيي يؤكد على نقيصة معينة في الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي، لم تعد إلى دخول مجال النقاش إلا حديثاً. وهي تتناول العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، وتنطوي على كيفية تأثير النظم الاقتصادية، أو الإصلاحات الاقتصادية على علاقات الأفراد بعضهم ببعض. ومع ازدياد الوعي بأهمية العلاقات الاجتماعية فإن مفردات اللغة قد تغيرت أيضاً، فنتحدث اليوم على سبيل المثال عن رأس المال الاجتماعي وندرك أن امتداد فترات البطالة واستمرار المستويات المرتفعة في التفاوت بين شرائح المجتمع، وانتشار الفقر والقذارة في الكثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد كان له أسوأ الأثر على الترابط الاجتماعي وساهم بقوة في ارتفاع مستويات العنف والجريمة. وصرنا نلاحظ أن الأسلوب والسرعة التي وضعت بها الإصلاحات في

موضعها في روسيا قد أضعفت العلاقة الاجتماعية، وهدمت الرأسمال الاجتماعي وأدت إلى وجود، وربما سيطرة، المافيا الروسية.

كما نلاحظ أن إلغاء الإعانات المالية للغذاء في إندونيسيا في الوقت الذي تهبط فيه الأجور وترتفع معدلات البطالة قد أدى إلى القلاقل الاجتماعية والسياسية المنتظرة (والتي تم التنبؤ بها)، وهو احتمال كان يجب أن يتضح بشكل خاص من قراءتنا تاريخ البلد، ففي كل من هذه الحالات لم تساهم السياسات الاقتصادية وحدها في انهيار العلاقات الاجتماعية القائمة منذ زمن (وهي في بعض الحالات هشة): انهيار العلاقات الاجتماعية ذاتها كانت له آثار سيئة على الاقتصاد، فأصبح المستثمرون يحذرون من توظيف أموالهم في بلدان تعج بالتوترات الملتهبة، وأصبح الكثير من أهل البلد يخرجون أموالهم إلى الخارج، فيخلقون بذلك فاعلية سالبة على الاقتصاد.

إن معظم المجتمعات قد أحدثت طرائق للعناية بفقرائها، من أجل تلك الشرائح المحرومة، فلقد أدى العصر الصناعي إلى زيادة المصاعب في جعل الأفراد يتحملون مسؤولية أنفسهم. وبالتأكيد قد يضيع مزارع محصوله والمزارع الذي يعيش من مورد رزقه من الأرض يصعب عليه توفير بعض المال ليوم ماطر (أو بدقة أكثر لموسم جاف)، ولكن العمل المربح لا ينقصه. أما في عصرنا الصناعي الحديث، فإن الأفراد يقارعون قوى لا يستطيعون السيطرة عليها، فإذا كانت البطالة منتشرة كما كانت في فترة الركود الكبير، وكما هي الآن في الكثير من البلدان النامية، فإن الأفراد ليس أمامهم ما يستطيعون عمله، فقد يقبلون أو لا يقبلون خطاب دعاة السوق الحرة بشأن ضرورة مرونة الأجور (وهي الكلمات الاصطلاحية التي تعني قبولهم بأن يسرحوا من العمل من دون تعويض، أو أن يقبلوا

مبتهجين تخفيض أجورهم)، ولكن ليس عندهم المجال لتحقيق مثل هذه الإصلاحات، حتى لو كانت لديهم الرغبة بالنتائج الموعودة من الاستخدام الكامل. كما أنه ليس صحيحاً أن الأفراد يستطيعون، بقبولهم أن يشتغلوا بأجور أقل أن يحصلوا على عمل فوراً، فنظريات الأجور الفاعلة ونظريات الداخل والخارج وعدد من النظريات الأخرى قد قدمت تفسيرات مقنعة عن أسباب عدم استطاعة أسواق العمالة العمل بالطريقة التي يقترحها دعاة السوق ذات التنظيم الذاتي. ولكن مهما كانت التفسيرات تبقى حقيقة الأمر أن البطالة ليست وهماً تحتاج المجتمعات الحديثة إلى أساليب للتعامل معه، كما أن اقتصاد السوق ذات التنظيم الذاتي لم يقم بإيجادها، على الأقل بالسبل المقبولة اجتماعياً (وحتى أنه توجد تفسيرات لذلك، ولكن هذا سيأخذني بعيداً عن مواضيعي الأساسية)، فالتحول السريع يهدم الآليات القديمة للتعامل مع الأمور، وهي شبكات الأمان القديمة، ويخلق مجموعة مطالب جديدة قبل إنشاء آليات تعامل جديدة.

إن هذا الدرس المستمد من القرن التاسع عشر قد نسيه ولسوء الحظ المنافحون عن إجماع الآراء في واشنطن (Washington Consensus)، وهو النسخة المعاصرة لليبرالية الأورثوذوكسية.

وقد ساهم فشل آليات التعامل هذه بدوره، في تصديع ما سبق أن سميته برأس المال الاجتماعي. وقد شهد العقد الماضي مثالين دراماتيكيين على ذلك، فقد أشرت سابقاً إلى الكارثة التي حصلت في إندونيسيا، وهي جزء من أزمة شرقي آسيا. وخلال هذه الأزمة قاومت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي، ودعاة المذاهب الحرة الجديدة ما كان يمكن أن يكون جزءاً من الحل: التخلف عن إيفاء القروض. وكانت هذه القروض، في معظمها قروضاً من قطاع خاص لمدينين من قطاع خاص، إذ إن هناك طريقة

في العرف التجاري للتعامل في الحالات التي لا يستطيع المدينون إيفاء المستحق عليهم: وهي الإفلاس. والإفلاس هو جزء من صميم الرأسمالية الحديثة. إلا أن صندوق النقد الدولي قال لا، فهذا الإفلاس سيعتبر انتهاكاً لقداسة العقود. إلا أن القائمين على الصندوق المذكور لم يشعروا بوخز الضمير إطلاقاً عند انتهاكهم عقداً أكثر أهمية وخطورة هو العقد الاجتماعي. وفضلوا تأمين الأموال لحكومات تكفل إخراج دائنين أجانب، فشلوا في الدخول في مسعى جدى في الإقراض. وفي الوقت نفسه طرح صندوق النقد الدولي سياسات تلقي أعباء مالية ضخمة على أطراف أبرياء لا علاقة لهم، وهم العمال وصغار الكسبة الذين لم يكن لهم دور في وقوع الأزمة أصلاً.

والأكثر دراماتيكية هو الفشل الذي حصل في روسيا، فالبلد الذي سبق أن كان ضحية تجربة فريدة ـ الشيوعية ـ قد أصبح محلاً لتجربة جديدة، وهي تطبيق فكرة اقتصاد السوق ذات التنظيم الذاتي، قبل أن تتاح للحكومة الفرصة لتضع موضع التنفيذ البنية التحتية بجوانبها القانونية والمؤسساتية. وتماماً كما حصل قبل حوالي سبعين عاماً خلت، فرض البلشفيون تحول المجتمع على وجه السرعة، مما كانت له أسوأ العواقب. ووعدوا الشعب بأنه بمجرد انطلاق قوى السوق، فإن الاقتصاد سيزدهر: إن جهاز التخطيط المركزي غير الفعّال وتوزيع حصص الموارد المشوه، مع غياب الحوافز التي توفرها الملكية الاجتماعية، سوف تستبدل باللامركزية، والتحرر والتملك الخاص، فلم يحدث الازدهار وانكمش الاقتصاد وتراجع إلى النصف تقريباً، وازدادت نسبة الشريحة الفقيرة (التي تعيش على 4 دولارات يومياً) من 2 في المئة إلى ما يقارب 50 في المئة. وفي حين أدى التملك الخاص ببعض أعضاء حكومة الزمرة الحاكمة إلى

أن يصبحوا من أصحاب المليارات، فإن الحكومة لم يكن عندها المال لتدفع إلى المتقاعدين الفقراء مستحقاتهم ـ كل ذلك في بلاد غنية بمصادرها الطبيعية. وكان من المفروض بتحرر سوق رأس المال أن يكون بمثابة إشارة إلى العالم الخارجي بأن هذه البلاد مكان جذاب للاستثمار فيه، ولكنه كان باباً يفتح باتجاه واحد، فقد خرج رأس المال (زرافات) من البلاد، ولم يكن ذلك مفاجئاً إذ إنه مع إدراك عدم شرعية عملية التملك الخاص، لم يكن هناك إجماع من المجتمع عليه فلدى من أبقى أمواله في روسيا الحق بأن يخشى فقدانها بمجرد صعود حكومة أخرى إلى الحكم. وحتى بعيداً عن هذه المشاكل السياسية، فإنه من الواضح أن يلجأ المستثمر من أهل البلاد إلى توظيف أمواله في سوق الأسهم الأمريكي المزدهر بدلاً من توظيفها في بلد يعاني كساداً محققاً، فمذاهب تحرير السوق الرأسمالية قدمت دعوة مفتوحة لزمرة الحكام لاستثمار ثرواتهم التي حصلوا عليها بطرق الفساد وإخراجها من البلاد. والآن ومع أنهم أصبحوا متأخرين جداً، فإن عواقب تلك السياسات الخاطئة يجري تحقيقها على أرض الواقع، وسوف يكون من المستحيل أن تغري رأس المال الذي فر عائداً إلى بلاده، إلا بتقديم التأكيدات على أنه بصرف النظر عن كيفية الحصول على الثروة، فإنه يمكن حفظها لصاحبها، وهذا يتضمن بل يستوجب الحفاظ على الطغمة المستغلة نفسها في الحكم.

ولقد أجمع علم الاقتصاد وتاريخه على صحة آراء بولانيي الأساسية. إلا أن السياسة العامة ـ ولاسيما كما تعكسها مذاهب إجماع الآراء في واشنطن حول كيفية قيام العالم النامي والاقتصاديات في المرحلة الانتقالية بالتحولات الكبيرة ـ تبدو في أغلب الأحوال لا تقر بذلك. وكما لاحظت سابقاً فإن بولانيي يعرّي خرافة السوق

الحرة إذ لم يكن هناك نظام سوق حرة ذو تنظيم ذاتي حقيقي، فقد قامت حكومات البلدان الصناعية اليوم إبان تحولاتها بدور فعال، ليس فقط في حماية صناعاتها من خلال فرض التعرفات، بل بإقامة تكنولوجيات جديدة، ففي الولايات المتحدة جرى تمويل أول خط اتصالات برقية من قبل الحكومة الاتحادية في عام 1842، ويرجع الفضل في غزارة الإنتاج الزراعي فيها الذي شكل القاعدة للتصنيع إلى البحوث العلمية والتعليم وتعميم الخدمات في أنحاء البلاد.

كما أن أوروبا الغربية أبقت القيود على رأس المال فيها حتى عهد قريب. وحتى اليوم فإن أنظمة الحماية وتدخل الحكومات أمور حية وفعالة: وتهدد حكومة الولايات المتحدة أوروبا بعقوبات تجارية ما لم تفتح أسواقها أمام الموز الذي تمتلك إنتاجه شركات أمريكية في دول البحر الكاريبي. وفي حين تعتبر هذه التدخلات مبررة كإجراءات ضرورية في مقابل تدخلات أخرى من حكومات أخرى، فإن هناك عدداً من حالات فرض الحماية وتقديم الإعانات المالية بشكل لا تردد فيه، كما في القطاع الزراعي.

وعندما كنت رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين شهدت حالة بعد أخرى ـ من الطماطم والأفوكادو المكسيكيتين إلى الأفلام اليابانية ومعاطف القماش النسائية الأوكرانية إلى اليورانيوم الروسي. وكانت هونغ كونغ تعتبر لمدة طويلة الملاذ الآمن للسوق الحرة، ولكن حين رأت هونغ كونغ (Hong Kong) أن مضاربي نيويورك (New York) يحاولون تدمير اقتصادهم بالمضاربة في آن واحد في أسواق العملات والأسهم، تدخلت حكومتها بقوة في كلا السوقين، فاحتجت الحكومة الأمريكية بصوت عال قائلة إن تصرف حكومة هونغ كونغ يعتبر إلغاء لمبادئ السوق الحرة. ومع ذلك فقد أثمر تدخلها فوائد جمة ـ وأعاد الاستقرار إلى كلا السوقين، وجنّب

التهديد مستقبلاً لعملتها وجنى أموالاً كبيرة من صفقات اغتنمتها. ويصرّ دعاة إجماع الآراء في واشنطن الحر الجديد على أن تدخلات الحكومة هي أساس المشكلة، فمفتاح التحول هو «جعل الأسعار صحيحة» وإخراج الحكومة من الاقتصاد من خلال الخصخصة والسوق الحرة. ومن هذا المنظور فإن التطوير لا يعني أكثر من تكديس رأس المال وإدخال التحسينات في الكفاءة التي توزع فيها مصادر الثروة ـ وهي أمور تقنية بحتة. وهذه الأيديولوجية تسيء فهم طبيعة التحول ذاته ـ تحول المجتمع، وليس الاقتصاد فقط، وتحول في الاقتصاد أعمق مما توحي به الإرشادات البسيطة، فرؤيتهم للأشياء هذه تبين قراءتهم الخاطئة للتاريخ، كما يطرح بولانيي في مناقشته.

ولو كان بولانيي يكتب في أيامنا هذه لتوفر له المزيد من الشواهد التي تدعم النتائج التي توصل إليها، ففي شرق آسيا، على سبيل المثال، وهي جزء من العالم الذي حصلت فيه أكثر التطورات نجاحاً، قامت الحكومات ومن دون أن تتعثر بالدور الرئيسي، وأخذت بعين الاعتبار ظاهرياً وضمنياً، الحفاظ على التلاحم الاجتماعي، ولم تحم فقط الرأسمال الاجتماعي والإنساني فقط بل عزّزته. وعمّ النمو الاقتصادي المنطقة، بل وحصل انخفاض ملحوظ في نسبة الفقراء، فإذا قدّم فشل الشيوعية البرهان المشهود على تفوق نظام السوق على الاشتراكية، فإن نجاح شرق آسيا قدم أيضاً البرهان المشهود على تفوق اقتصاد قامت الحكومة بدور فعال فيه في تنظيم سوقه. ولهذا السبب خاصة ظهر دعاة اقتصاد السوق مبتهجين في أثناء أزمة شرقي آسيا، لأنهم شعروا أنها أظهرت مثالاً فعالاً على نواحي الضعف الأساسية في تدخل الحكومات. وبينما كانت طروحاتهم، وبكل تأكيد، تتضمن إشارات إلى الحاجة إلى نظم مالية أفضل،

فإنهم اغتنموا الفرصة ليدفعوا نحو المزيد من المرونة في السوق: وهذه هي كلماتهم الرمزية التي يقصدون بها إلغاء العقود الاجتماعية التي أوجدت الاستقرار الاقتصادي الذي عزز بدوره الاستقرار الاجتماعي والسياسي ـ وكان استقراراً لا بد منه لحدوث المعجزة الاقتصادية في شرق آسيا.

وفي الحقيقة، طبعاً، تعتبر الأزمة في شرق آسيا هي أكبر مثال جرى بصورة دراماتيكية على فشل السوق ذات التنظيم الذاتي: كان تحريراً لتدفق رأس المال على المدى القصير، فخرجت مليارات من الدولارات تتحرك في أنحاء العالم على غير هدى باحثة عن أعلى مردود لها، وهي تتعرض إلى تقلبات في عواطف أصحابها العقلانية وغير العقلانية، الأمر الذي كان يكمن في صلب المشكلة.

لأنهي هذا التصدير بالعودة إلى نقطتي بولانيي الأساسيتين. والأولى تتعلق بتداخل السياسة والاقتصاد ببعضهما بصورة معقدة، فالفاشية والشيوعية لم تكونا أنظمة اقتصادية بديلة فقط، بل كانتا تمثلان خروجاً هاماً عن تقاليد السياسة الحرة. ولكن كما يلاحظ بولانيي، «الفاشية، مثلها مثل الاشتراكية، تأصلت في مجتمع السوق الذي رفض أن يقوم بدوره، فكانت فترة الذروة بالنسبة إلى العقائد التحررية الجديدة هي على الأغلب بين 1990 ـ 1997 بعد سقوط جدار برلين وقبل حدوث الأزمة المالية العالمية. وقد يقول البعض بأن نهاية الشيوعية سجلت انتصاراً لاقتصاد السوق وتصديقاً للسوق ذات التنظيم الذاتي. إلا أنني أعتقد أن هذا تفسير خاطئ. وبعد كل ما قيل، فإن هذه الفترة كانت تتسم برفض لهذه المذاهب ضمن البلدان المتقدمة ذاتها، مذاهب ريغان تاتشر للسوق الحرة، واتجاهاً إلى سياسات «الديمقراطية الجديدة» أو العمالة الجديدة» والتفسير الأكثر إقناعاً هو أن البلدان المتقدمة صناعياً، خلال الحرب الباردة، لم

تكن تجازف بفرض هذه السياسات، التي قد تضر بالفقراء كثيراً، فكان أمامها خيار وكان يتجاذبها كل من الشرق والغرب وكان الفشل في الطريقة التي اقترحها الغرب قد يدفعها إلى اللجوء إلى الجانب الآخر. ومع سقوط جدار برلين لم يكن أمام هذه البلدان مكان تلجأ إليه فقد فرضت عليها المذاهب الخطيرة حتى مع وجود الحصانة. إلا أن وجهة النظر هذه ليست عديمة الأهمية فقط، ولكنها غير مستنيرة أيضاً: لأن هناك عدداً لا يحصى من الخيارات التي يمكن أن تتخذها أشكال الرفض البغيضة لاقتصاد السوق الذي لا يعمل للأغلبية أو للأقلية الكبيرة على الأقل، فقد ينتهي الأمر باقتصاد السوق ذات التنظيم الذاتي إلى رأسمالية مافيا ـ ونظام سياسي مافياوي ـ وهو أمر قد أصبح لسوء الحظ حقيقة واقعة في بعض أنحاء العالم.

ولقد نظر بولانيي إلى السوق باعتبارها جزءاً من اقتصاد أشمل، والاقتصاد الأشمل باعتباره جزءاً من مجتمع أشمل، فلم ينظر إلى اقتصاد السوق باعتباره غاية في حد ذاتها، ولكن وسيلة لغايات أكثر عمقاً وغالباً ما اعتبرت الخصخصة والتحرر والاستقرار الشامل أهدافاً للإصلاح، فوضعت بطاقات يسجل عليها مدى تقدم البلدان المختلفة في الخصخصة ـ دعك من كون الخصخصة هي في الواقع سهلة: وكل ما على المرء أن يفعله هو أن يتنازل عن موجوداته لأصدقائه، وينتظر منهم في المقابل ردود أفعال فظيعة. ولكن لم توضع بطاقات ليسجل عليها عدد الأفراد الذين أصبحوا فقراء، أو عدد الوظائف التي زالت مقابل تلك التي استحدثت، أو أعمال العنف، أو ازدياد الشعور بعدم الأمان، أو العجز. ولكن بولانيي تكلم عن قيم أكثر عمقاً، فالانفصال بين هذه القيم وأيديولوجية السوق ذات التنظيم الذاتي هو أكثر وضوحاً اليوم عما كان عليه وقت كتابته الكتاب، فتحدّثت البلدان النامية اليوم عن ضرورة الديمقراطية، ثم عندما يصل الأمر إلى المواضيع التي تهمها أكثر، والتي تتعلق بمورد رزقها

واقتصادها، فإنها تتبلغ منا: قوانين الاقتصاد الصلبة لا تترك أمامكم مجالاً للخيار، وبما أنكم (من خلال نهجكم السياسي الديمقراطي) يحتمل أن تفسدوا الأمور، فإن عليكم أن تتنازلوا عن اتخاذ القرارات الاقتصادية الحساسة، كالتي تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة وتتركوها إلى بنك مركزي مستقل، يسيطر عليه دائماً تقريباً ممثلون لأرباب المصالح المالية، ولتضمنوا أنكم تعملون لصالح تلك الجماعة، فإنه يطلب إليكم أن تركزوا بشكل خاص على التضخم - ولا تعيروا انتباهاً للوظائف أو النمو، ولتتأكدوا من أنكم تقومون بذلك حصراً، فإنه يطلب إليكم أن تفرضوا على البنك المركزي أساليب، مثل التوسع في تقديم المال بمعدل ثابت، وحين يفشل أحد هذه الأساليب في تحقيق ما كان مأمولاً منه فإن أسلوباً آخر يستحدث مثل التهديف على التضخم. وباختصار فعندما نقوي الأفراد في المستعمرات السابقة ظاهرياً عن طريق الديمقراطية بيدٍ، فإننا نسحب القوة منهم باليد الأخرى.

وينهي بولانيي كتابه، وبالشكل الملائم تماماً بمناقشة الحرية في مجتمع معقد. ولقد قال فرانك دلينو روزفلت في خضم الركود الكبير «ليس عندنا ما نخافه سوى الخوف نفسه»، فكان يتكلم عن أهمية ليس فقط الحريات التقليدية (حرية الكلام، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية العقيدة)، وإنما عن حرية التحرر من الخوف والجوع. وقد تحرم الأنظمة شخصاً من حريته ولكنها بذلك قد تعزز حرية شخص آخر، فحرية إدخال رأس المال إلى البلد وإخراجه حسب رغبته، هي حرية يمارسها البعض وتكون كلفتها على الآخرين هائلة (وبتعبير الاقتصاديين، توجد نواح ظاهرية كبيرة). ولسوء الحظ، فإن خرافة الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي، سواء في مظهره القديم بـ «دعوه يعمل»، أو بلباسه الجديد وهو اجتماع الآراء في واشنطن، لايمثل توازناً لهذه الحريات، لأن الفقراء يعانون من شعور

أكبر بعدم الاستقرار أكثر من أي شخص آخر، وفي بعض الأماكن، مثل روسيا، فإن العدد الكامل لأولئك الفقراء قد ارتفع وانخفضت مستويات المعيشة، فعند هؤلاء توجد حرية أقل وتحرر أقل من الجوع وتحرر أقل من الخوف، فلو كان بولانيي يكتب اليوم، فإنني على ثقة من أنه كان سيقول بأن التحدي الذي يواجه المجتمع العالمي اليوم هو ما إذا كان قادراً على إصلاح هذا الخلل في التوازنات ـ قبل فوات الأوان.

مقدمة

فريد بلوك

وكما لاحظ مؤرخ اقتصادي بارز في عرْضه لتقبل القراء ولأثر كتاب **التحول الكبير** على مدى السنين، أن «بعض الكتب ترفض أن

[إن الهوامش المشار إليها بأرقام تسلسلية هي من أصل الكتاب. أما المشار إليها بـ (*) فهي من وضع المترجم].

لقد جلبت على نفسي عبء دين كبير في إعداد هذه المقدمة. وأكبرها هو لكاري بولانيي ليفيت التي تكرمت بإبداء ملاحظات كثيرة ومفصلة، جوهرية وتحريرية، حول عدة مسودات لهذه الافتتاحية. واعتبر عملي معها شرفاً كبيراً لي. كما إن استرجاع ما أفاد به ميشال فلوتا، ومريم جوف بلوك، ومارغريت مندل ومارغريت سومرز قدم لي عرضاً تاريخياً قيماً. وساعدتني مارغريت سومرز في استيعاب أفكار بولانيي على مدى ما يقارب الثلاثين عاماً، فكثيراً مما كتبته يعكس فكرها، بالإضافة إلى أن ميشال فلوتا ساعدني في إعداد المقدمة وفي المهمة الأكبر في إعداد هذه الطبعة الجديدة.

كما إنني مدين بالكثير لكاري بولانيي ليفيت ومارغريت مندل لمشاركتهما في إدارة معهد كارل بولانيي للاقتصاد السياسي، الكائن في جامعة كونكورديا في مونتريال بكيبيك، ولقد تحدد فهمي المعمق لفكر بولانيي بمشاركتهما الأكاديمية وبالأرشيف الذي تحتفظان به لوثائق بولانيي. ويمكن للقراء الذين يرغبون أن يستزيدوا معرفتهم لفكر بولانيي وجماعة العلماء العالميين الذين يبحثون في هذا الميدان الاتصال بمعهد كارل بولانيي والرجوع إلى سلسلة الكتب الهامة، لمنظوره النقدي للقضايا التاريخية، الذي نشرتها مطبعة بلاك روز في مونتريال.

تغيب». وأنها لملاحظة ملائمة. ومع أن الكتاب قد ألّف في الأربعينيات (من القرن العشرين)، فإن أهمية هذا العمل لكارل بولانيي وصلته بالاقتصاد استمرت في التعاظم. ومع أن القليل من الكتب اليوم تتعدى حياته في التداول بضعة شهور أو سنوات من صدوره، فإن كتاب **التحول الكبير** بعد أكثر من نصف قرن مازال جديداً من نواحٍ عديدة. وفي الحقيقة لا يُستغنى عنه لفهم المعضلات التي تواجه المجتمع الدولي في مطلع القرن الواحد والعشرين.

ولهذا التميز والاستمرار أسبابه المعقولة، فـ **التحول الكبير** يقدم أقوى نقد كتب حتى الآن لليبرالية السوق ـ أي الاعتقاد بأن كلاً من المجتمعات القومية والاقتصاد العالمي يمكن أن ينتظما من خلال الأسواق ذات التنظيم الذاتي، فمنذ ثمانينيات القرن الماضي ولاسيما مع انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات، فإن عقيدة ليبرالية السوق ـ تحت شعارات التاتشرية، والريغانية، والليبرالية المحدثة، و«إجماع واشنطن» ـ قد سيطرت على السياسة العالمية. ولكنه بعد نشر هذا العمل في 1944 بمدة قصيرة اشتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فغطّت على أهمية ما قدمه بولانيي. وفي النقاشات الحامية الوطيس بين المدافعين عن الرأسمالية والمدافعين عن الاشتراكية السوفياتية، لم يعد هناك مجال لآراء بولانيي المعقدة والدقيقة. ولذلك فقد تحقق له الإنصاف مع نهاية الحرب الباردة بأن بدأ يجلب إليه الأنظار التي يستحقها.

وكانت نقطة الحوار الأساسية في فترة مابعد الحرب الباردة هي العولمة، فالليبراليون المحدثون قد أصرّوا على أن تقنيات الاتصالات والنقل جعلت من المجتمع والمرغوب فيه أن يتوثّق الاقتصاد العالمي ويندمج من خلال اتساع نطاق التجارة وتدفق رأس المال وتقبل النموذج الإنجليزي ـ الأمريكي في رأسمالية السوق الحرة. وتعرّض هذا المنظور

للعولمة للهجوم من عدد من الحركات والمنظرين حول العالم من وجهات نظر سياسية مختلفة ـ بعضها يقاومها على أسس عرقية، ودينية، وقومية، وآخرون يدعمون رؤى مختلفة للتنسيق والتعاون الدوليين. وبالنسبة إلى جميع الذين يشتركون في النقاش من جوانبه المختلفة يمكنهم أن يتعلموا الكثير من قراءة التحول الكبير، وسيحصل الليبراليون المحدثون ونقادهم على استيعاب أعمق لتاريخ ليبرالية السوق، وتفهم للنتائج المأسوية لمشاريع العولمة الاقتصادية السابقة.

حياة بولانيي وإنجازاته

نشأ كارل بولانيي (1886 ـ 1964) في بودابست في عائلة معروفة بعلاقاتها الاجتماعية وإنجازاتها الفكرية[1]. وأصبح أخوه مايكل فيلسوفاً علمياً هاماً، مازالت كتاباته تقرأ على نطاق واسع حتى

(1) لم تصدر سيرة كاملة عن بولانيي بعد، ولكن كثيراً من المعلومات وثيقة الصلة عنه تتناولها مارغريت مندل وكاري بولانيي ليفيت، في: Marguerite Mendell and Kari Polanyi Levitt, «Karl Polanyi–His Life and Times,» *Studies in Political Economy*, no. 22 (Spring 1987), pp. 7-39.

انظر أيضاً: Kari Polanyi-Levitt, ed., *The Life and Work of Karl Polanyi: A Celebration* (Montréal; New York: Black Rose Books, 1990),

ومقالتها «كارل بولانيي كاشتراكي»، في: Kenneth McRobbie, ed., *Humanity, Society, and Commitment: On Karl Polanyi* (Montréal; New York: Black Rose Books, 1994).

كما تتوفر كتابات كثيرة عن سيرته أيضاً في طبعتي: *Karl Polanyi in Vienna: The Contemporary Significance of The Great Transformation* (New York: Black Rose Books, 2000).

كما كتب بيتر دروكر، المنظّر في فن الإدارة والذي كان يعرف عائلة بولانيي في فيينا، وصفاً ممتعاً في مذكراته **مغامرات مشاهد**: Peter Ferdinand Drucker, *Adventures of a Bystander*, With a New Introduction by the Author (New Brunswick, N.J., U.S.A.: Transaction Publishers, 1994).

إلا أن عدة حقائق معينة بما فيها بعض أسماء أقرباء بولانيي ليست دقيقة.

يومنا هذا. وكان بولانيي نفسه شخصية لها وزنها في الدوائر الطلابية والفكرية قبل الحرب العالمية الأولى، وعمل بولانيي في فينّا في العشرينيات من القرن العشرين محرراً رئيسياً في المجلة الأسبوعية الأولى في الشؤون الاقتصادية والمالية في وسط أوروبا، **الاقتصاد الوطني النمساوي**. وخلال هذه الفترة اطلع على آراء لودفيغ فون مايزس وقابل طالبه الشهير فريدريك هايك. وكان مايزس وهايك يحاولان استعادة الشرعية لليبرالية السوق، التي زعزعتها الحرب العالمية الأولى، والثورة الروسية وتوجه الأنظار نحو الاشتراكية[2]. وفي هذه الفترة القصيرة لم يكن لمايزس وهايك تأثير يذكر. ومنذ أواسط الثلاثينيات حتى الستينيات سادت أفكار كينز الاقتصادية بصحة إدارة الحكومة النشيطة للاقتصاد، على سياسات الدول في الغرب[3]. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كان مايزس وهايك يدعوان من دون كلل لليبرالية السوق في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فكان لهما الإيحاء المباشر لأتباع لهم أصبحوا ذوي تأثير ملحوظ مثل

---

(2) للحصول على شرح للودفيغ فون مايسس وفريدريك هايك بين عشرينيات وتسعينيات القرن العشرين، انظر: كتاب ريتشارد كوكيت: Richard Cockett, *Thinking the Unthinkable: Think-Tanks and the Economic Counter-Revolution 1931-1983*, [Rev. Ed.] (London: Harper Collins, 1995).

ويؤكد كوكيت على الأمر الغريب في أن إنجلترا التي اخترعت ليبرالية السوق، اضطرت إلى إعادة استيرادها من فيينا.

(3) وبمحض الصدفة، نشر كتاب بولانيي أول مرة في نفس العام الذي نشر فيه هايك كتابه الأشهر **الطريق إلى العبودية**: Friedrich A. von Hayek, *The Road to Serfdom*, With a Foreword by John Chamberlain (Chicago: The University of Chicago Press, [1944]).

وفي الوقت الذي هلل فيه كتاب بولانيي بالصفقة الجديدة في الولايات المتحدة، لأنها وضعت حدوداً معينة لتأثير قوى السوق، أصرّ كتاب هايك على أن إصلاحات الصفقة الجديدة وضعت الولايات المتحدة على منزلق خطير يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي والحكم الشمولي.

ميلتون فريدمان. وعاش هايك حتى 1992، وكانت مدة كافية لتبرير آرائه بسقوط الاتحاد السوفياتي. وبعد موته كان قد اشتهر على أوسع نطاق بأنه أب الليبرالية الحديثة ـ الشخصية التي أوحت لمارغريت تاتشر ورونالد ريغان بالاستمرار في سياستهما بالبعد عن تنظيم الحكومة للاقتصاد، والتحرر والخصخصة. وعلى كل حال ومنذ مطلع العشرينيات تحدى بولانيي آراء مايزس واستمر نقده لدعاة ليبرالية السوق كمحور لنظرياته.

وفي أثناء توليه رئاسة تحرير **الاقتصاد الوطني النمساوي** شهد بولانيي انهيار سوق البورصة في الولايات المتحدة في 1929، وإفلاس مؤسسة الإقراض في فيينا في 1931، الذي أدى إلى الكساد الكبير، وظهور الفاشية. ولكن مع صعود هتلر إلى السلطة في 1939، اصطدمت آراء بولانيي الاشتراكية بالعقبات وطلب إليه الاستقالة من الجريدة الأسبوعية، فغادر قاصداً إنجلترا حيث عمل محاضراً لدى اتحاد العمال الثقافي، وهو متفرع من جامعتي أوكسفورد ولندن[4]، وأدّى به إعداد محاضراته إلى الانغماس في قضايا التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لإنجلترا. وفي كتاب **التحول الكبير** أدخل هذه القضايا في نقده لآراء مايزس وهايك التي أصبحت عندئذ فائقة التأثير.

وأتم تأليف كتابه فعلياً في أثناء وجوده في كلية بينغتون في فيرمونت بصفته أستاذاً زائراً في مطلع الأربعينيات من القرن العشرين[5]. وتمكن بعد حصوله على منحة جامعية من أن يكرس جلّ وقته للكتابة، كما أن تغير المحيط من حوله ساعده على ربط

---

(4) Marguerite Mendell, «Karl Polanyi and Socialist Education,» in: McRobbie, ed., *Humanity, Society, and Commitment: On Karl Polanyi*, pp. 25-42.

(5) كتب بولانيي كتابه بالإنجليزية، وقد أتقنها منذ صغره.

مختلف عناصر مقولته. وفي الحقيقة، إن إحدى مساهمات كتابه الثابتة ـ تركيزه على أن تقوم المؤسسات بتنظيم الاقتصاد العالمي ـ قد نجمت مباشرة عن البلدان التي نفي إليها بولانيي، فانتقاله من بودابست إلى فيينا ثم إلى إنجلترا. وبعدها إلى الولايات المتحدة تضافرت في إحساسه العميق بالمسؤولية الأخلاقية، وجعلت منه مواطناً عالمياً. وقبيل الأيام الأخيرة من حياته كتب إلى صديق قديم من أصدقائه: «لقد كانت حياتي «حياة عالمية»[6] ـ لقد عشت حياة عالم الإنسان... إن عملي هو من أجل آسيا وأفريقيا، ومن أجل الشعوب الجديدة» وفي الوقت الذي احتفظ به بعلاقته الوثيقة ببلده هنغاريا، فإن بولانيي تجاوزها إلى منظور يتركز على أوروبا وتفهم الأساليب التي نشأت فيها أشكال الروح القومية العدوانية ودعمها عدد من الإجراءات الاقتصادية العالمية.

وفي سنوات مابعد الحرب العالمية الثانية درّس بولانيي في جامعة كولومبيا في نيويورك، حيث أجرى مع طلابه بحثاً أنثروبولوجياً حول دور المال والتجارة والأسواق في المجتمعات التي سبقت عصر الرأسمالية. وبالتعاون مع كونراد م. أرنبرغ وهاري بيرسون، نشر كتاب **التجارة والسوق في مطلع عصر الإمبراطوريات**، وفي ما بعد، أعدّ وبعد وفاته المواد لنشر مؤلفات ترجع إلى ما كتبه بولانيي عن هذه الحقبة، فساعد أبراهام ورتستاين في نشر **داهومي وتجارة العبيد**، وأصدر جورج دالتون مجموعة مقالات سبق نشرها، بما فيها مقتطفات من **التحول الكبير**، في مجموعة أطلق عليها

---

(6) رسالة إلى بي دو وارد (Be de Waard)، كانون الثاني/ يناير (1958)، ذكرتها:
Ilona Duczynska Polanyi, «I First Met Karl Polanyi in 1920..,» in: *Karl Polanyi in Vienna: The Contemporary Significance of The Great Transformation*, pp. 313 and 302-315.

الاقتصاديات البدائية والعتيقة والحديثة: مقالات بقلم كارل بولاني، وجمع بيرسون أيضاً في كتاب **عيش الإنسان** ما كتب من ملاحظات على محاضرات بولاني في جامعة كولومبيا[7].

حجة بولاني: البنية والنظرية

ينتظم كتاب **التحول الكبير** في ثلاثة أجزاء، فالجزآن **الأول والثالث** يركزان على الظروف الآنية المباشرة التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، والكساد الكبير، وظهور الفاشية في أوروبا القارة (أي باستثناء إنجلترا)، والميثاق الجديد في الولايات المتحدة، وأول مشروع خمس سنوات للتنمية في الاتحاد السوفياتي. وفي هذين الجزأين الافتتاحي والختامي، ينوّه بولاني عن لغز: لماذا انهارت فجأة فترة طويلة من السلام والرخاء النسبيين في أوروبا، امتدت من 1815 إلى 1914، وتحولت إلى حرب عالمية، وأعقبها انهيار اقتصادي؟ ويقدم الجزء **الثاني** - وهو لبّ الكتاب وصميمه - حل بولاني للغز، فبالعودة إلى الثورة الصناعية في إنجلترا، في أوائل القرن التاسع عشر، يبيّن بولاني كيف تجاوب المفكرون الإنجليز مع التمزقات في مطلع النهضة الصناعية، بتطويرهم نظرية ليبرالية

(7) Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson, eds., *Trade and Market in the Early Empires; Economies in History and Theory* (Glencoe, Ill.: Free Press, [1957]); Karl Polanyi: *Dahomey and the Slave Trade; an Analysis of an Archaic Economy*, in Collaboration with Abraham Rotstein; Foreword by Paul Bohannan (Seattle: University of Washington Press, [1966]); *Primitive, Archaic, and Modern Economies; Essays of Karl Polanyi*, Edited by George Dalton (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1968); (Boston: Beacon Press, 1971), and Harry W. Pearson, ed., *The Livelihood of Man* (New York: Academic Press, 1977).

السوق، بإيمانها الصميمي بأن المجتمع الإنساني يجب أن يخضع للأسواق ذات التنظيم الذاتي. ونتيجة لدور إنجلترا القيادي «باعتبارها ورشة اختبار للعالم»، كما يعتبرها بولانيي، فإن هذه الآراء أصبحت المبادئ الناظمة للاقتصاد العالمي. وفي النصف الثاني من الجزء **الثاني** من الكتاب من الفصل 11 حتى 18، يدعّي بولانيي بأن ليبرالية السوق قد أدت إلى استجابة محققة ـ الجهود المشتركة لحماية المجتمع من السوق. هذه الجهود تعني أن ليبرالية السوق لا تعمل كما هو مخطط لها، وتؤدي المؤسسات التي تتحكم بالاقتصاد العالمي إلى إحداث توترات تتزايد داخل الدول وفي ما بينها. ويتتبع بولانيي انهيار السلام الذي أدى إلى الحرب العالمية الأولى ويبيّن أن انهيار النظام الاقتصادي الذي أدّى إلى الكساد الكبير هو النتيجة المباشرة لمحاولة تنظيم الاقتصاد العالمي على أساس ليبرالية السوق. و«التحول الكبير» الثاني ـ ظهور الفاشية ـ هو نتيجة للأول ـ نشوء ليبرالية السوق.

ولبلورة مقولته يستمد بولانيي من قراءاته الواسعة للتاريخ، وعلم الإنسان والنظرية الاجتماعية[8]. ويتضمن كتاب **التحول الكبير** أشياء هامة يوردها حول الأحداث التاريخية منذ القرن الخامس عشر حتى الحرب العالمية الثانية، كما أنه يقدم إسهامات أصيلة في مواضيع مختلفة مثل دور تبادل الامتيازات التجارية بين بلدين، وإعادة التوزيع في المجتمعات السابقة للحديثة، وفي قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وأخطار اعتبار الطبيعة كالسلعة. وكثير من علماء الاجتماع المعاصرين ـ من علماء الإنسان إلى علماء السياسة

---

(8) للعثور على تحليل لبعض مصادر بولانيي الرئيسية، انظر: Margaret Somers, «Karl Polanyi's Intellectual Legacy,» in: Polanyi-Levitt, ed., *The Life and Work of Karl Polanyi: A Celebration*, pp. 152-158.

وعلماء الاجتماع، والمؤرخين والاقتصاديين - قد وجدوا وحياً لنظرياتهم في مقولات بولانيي. واليوم نرى عدداً متزايداً من الكتب والمقالات تكتب في إطار أفكار أساسية مقتبسة من **التحول الكبير**.

وبسبب غنى هذا الكتاب، فمن غير المجدي محاولة تلخيصه، وأفضل ما يمكن عمله هو أن نتوسع في بعض عناصر مقولته. ولكن القيام بذلك يتطلب أولاً الانتباه إلى أصالة موقفه نظرياً. إذ لا تمكن ملاءمته ضمن نطاق المخطط النموذجي للمشهد السياسي، ومع أنه توافق مع كثير من آراء كينز الانتقادية لليبرالية السوق إلا أنه لم يكن من مدرسته. لقد كانت هويته طيلة عمره اشتراكية، إلا أنه تُوجد بينه وبين الحتمية الاقتصادية خلافات عميقة من وجوه عديدة ومنها الماركسية الأساسية بخطوطها العريضة[9]. وحتى تعريفه للرأسمالية والاشتراكية يختلف عن المفاهيم المعتادة المعروفة لكل منهما.

مفهوم بولانيي عن الانغمار

إن نقطة الانطلاق المنطقية في شرح فكر بولانيي هي مفهومه عن التطويق. ومع احتمال كونها أشهر مساهماته في الفكر الاجتماعي، إلا أن هذا المفهوم كان أيضاً مصدراً واسعاً للخلط بين الأفكار، إذ ينطلق من تأكيده بأن الفكر الاقتصادي الحديث بكامل مقوماته التقليدية وحتى اللحظة الحاضرة يستند إلى مفهومه للاقتصاد

---

(9) تعتبر علاقة بولانيي بالماركسية من أكثر المواضيع تعقيداً وقابلية للجدل في عالم الأدب والفكر. انظر: Mendell and Levitt Polanyi, «Karl Polanyi–His Life and Times»; Fred Block and Margaret Somers, «Beyond the Economistic Fallacy: The Holistic Social Science of Karl Polanyi,» in: Theda Skocpol, ed., *Vision and Method in Historical Sociology* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984), pp. 47-84, and Rhoda H. Halperin, *Cultural Economies Past and Present* (Austin: University of Texas Press, 1994).

كنظام متداخل للأسواق التي تلائم آلياً بين العرض والطلب من خلال آلية السعر. وحتى عندما يقر الاقتصاديون بأن نظام السوق يحتاج أحياناً إلى دعم من الحكومة للتغلب على إفلاس السوق، إلا أنهم ظلوا يعتمدون على هذا المفهوم للاقتصاد كنظام يحقق التوازن بين الأسواق المتكاملة. ويهدف بولانيي إلى إظهار مدى اختلاف هذا المفهوم عما هي عليه المجتمعات الإنسانية في الحقيقة عبر التاريخ المدوّن للبشرية. ويؤكد على أن اقتصاد البشر قبل القرن التاسع عشر كان دائماً مغلفاً ومطوقاً ضمن المجتمع.

إن مصطلح «الانغمار» يعبّر عن فكرة كون الاقتصاد ليس مستقلاً بذاته، كما يجب أن يكون في النظرية الاقتصادية، ولكنه في الحقيقة تابعاً للسياسة والدين والعلاقات الاجتماعية[10]، واستخدام بولانيي للمصطلح يعني أكثر مما تعنيه الفكرة المألوفة اليوم بأن صفقات السوق تعتمد على الثقة والتفاهم المتبادل، وتنفيذ العقود بقوة القانون، فهو يستخدم المفهوم ليظهر مدى الانشقاق الجذري الذي قام به الاقتصاديون الكلاسيكيون، ولاسيما مالتوس وريكاردو

(10) اقتبس علماء معاصرون هامون وتوسعوا في مفهوم بولانيي عن الانغمار، ومنهم جـــون راغـــي: John Gerard Ruggie, «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order,» *International Organization*, vol. 36, no. 2 (Spring 1982), pp. 379-415; M. Granovetter, «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness,» *American Journal of Sociology*, vol. 91, no. 3 (November 1985), pp. 418-510, and Peter Evans, *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

لم يعرف الإلهام الذي أدى بالضبط إلى الصياغة ولكنه يبدو من المعقول أن بولانيي اشتقها من استخراج الفحم من المنجم. وفي البحوث التي أجريت حول تاريخ الاقتصاد الإنجليزي، قرأ كثيراً عن تاريخ وتكنولوجيات صناعة التعدين في إنجلترا التي كانت مهمتها استخراج الفحم الذي كان مطموراً ضمن جدران المنجم الصخرية.

عن المفكرين السابقين، فعوضاً عن النمط التاريخي المعتاد في إخضاع الاقتصاد للمجتمع، فإن نظامهم القائم على الأسواق ذوات التنظيم الذاتي تطلب منهم إخضاع المجتمع لمنطق السوق: وإنه يكتب في الجزء الأول: «وفي النهاية فهذا هو السبب في أن سيطرة السوق على النظام الاقتصادي ذات نتائج خطيرة على النظام الاجتماعي بكامله: وهو يعني لا أقل من إدارة المجتمع كملحق بالسوق. وعوضاً عن أن يكون الاقتصاد مطوقاً في العلاقات الاجتماعية، فإن العلاقات الاجتماعية هي المطوقة في النظام الاقتصادي ومع ذلك فإن هذا النص وأمثاله قد أدّى إلى إساءة قراءة مقولة بولاني. وكثيراً ما يساء فهم بولاني على أنه يقول بأنه مع نشوء الرأسمالية في القرن التاسع عشر، فإن الاقتصاد نجح في خلع طوق المجتمع عنه، وأصبح يسيطر عليه[11].

هذه القراءة الخاطئة تحجب أصالة مقولة بولاني وغناها نظرياً، إذ إن بولاني يهدف إلى القول بأن الاقتصاديين الكلاسيكيين أرادوا أن يخلقوا مجتمعاً خرج منه الاقتصاد عن الانغمار في سواه، وشجعوا الساسة على السعي وراء هذا الهدف. ومع ذلك فهو يؤكد بأنهم لم ولن يستطيعوا تحقيقه. وفي الحقيقة فإن بولاني يكرر قوله بأن الاقتصاد الخارج عن الطوق والذي يتمتع بالتنظيم الذاتي هو مشروع طوباوي، بعيد عن الوجود، ففي الصفحة الافتتاحية من الجزء **الأول** على سبيل المثال، يكتب: «إن طروحاتنا لفكرة السوق ذات التنظيم الذاتي تنطوي على عالم طوباوي مطلق. مثل هذه

---

(11) يقرأ بولاني بهذه الطريقة شخصية شهيرة مثل المؤرخ الفرنسي العظيم فرناند بـروديـل. انـظـر: Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism, 15th-18th Century*, 3 vols. (Berkeley: University of California Press, 1992), vol. 2: *The Wheels of Commerce*, pp. 225-229.

المؤسسة لا يمكن أن توجد مهما طال الزمن من دون أن نقضي على جوهر المجتمع الإنساني الطبيعي، وبذلك ستفنى طبيعة الإنسان المادية ويصبح محيطه خراباً يباباً».

لماذا لا تنجح استقلالية الاقتصاد

يرى بولانيي أن إيجاد اقتصاد سوق ذي تنظيم ذاتي كامل يتطلب تحول البشر وبيئتهم الطبيعية إلى مجرد سلع، مما يؤدي حتماً إلى تهديم كل من المجتمع والبيئة الطبيعية. وفي رأيه أن المنظّرين الداعين إلى أسواق تنظيم ذاتي وحلفاءهم يدفعون المجتمعات البشرية باستمرار نحو حافة الهاوية. ولكن بما أن عواقب الأسواق التي لا يكبحها شيء تصبح ظاهرة للعيان، فإن الناس سيقاومونها، ويرفضون أن يتصرفوا كالقوارض التي تمشي فوق قمة صخرة عالية تؤدي إلى هلاكها. وعوضاً عن ذلك فإنهم يتراجعون عن معتقدات السوق ذات التنظيم الذاتي لينقذوا مجتمعهم وبيئتهم من الدمار. وبهذا المعنى يمكننا أن نقول إن إخراج السوق عن طوق المجتمع الإنساني يشبه شدَّ شريط مطاطي عملاق وتوّتره. والجهود التي تبذل لإحداث مزيد من الاستقلال والحكم الذاتي للسوق يزيد من مستوى التوتّر. ومع مزيد من الشد، فإن الشريط إما أن ينقطع ـ وهذا يمثل تفسّخ المجتمع ـ أو أن ينكفئ الاقتصاد إلى موقع يشتد فيه تطويقه.

ويقوم المنطق الذي يتضمنه هذا الرأي على تمييز بولانيي بين سلع حقيقية، وأخرى زائفة. وبالنسبة إليه فإن تعريف السلعة هي الشيء الذي أنتج لبيعه في السوق. وحسب هذا التعريف تعتبر الأرض والعمل والمال سلعاً زائفة لأنها في الأصل لم تُنتج لبيعها في السوق، فالعمل هو بكل بساطة نشاط يقوم به بشر، والأرض هي الطبيعة مقسمة، وعرض المال والإقراض في المجتمعات الحديثة هي

بالضرورة ما ترسمه سياسات الحكومات. وينطلق الاقتصاد الحديث من اعتباره هذه السلع الزائفة تتحرك بنفس الطريقة كالسلع الحقيقية، ولكن بولاني يصر على أن هذه الخدعة لها عواقب مميتة، فهي تعني أن التنظير الاقتصادي إنما يقوم على كذبة، وهذه الكذبة تعرّض المجتمع الإنساني للخطر.

وهناك مستويان اثنان لمقولة بولانيي. أولهما هي مقولة أخلاقية بأنه من الخطأ الواضح أن نعامل الطبيعة والبشر على أنهما أشياء يتقرر سعرهما من قبل السوق بالكامل. ومثل هذا المفهوم ينتهك المبادئ التي سادت في المجتمعات لقرون خلت: فالطبيعة وحياة الإنسان قد نظر إليهما دائماً على أن لهما أبعاداً قدسية. ومن المستحيل أن نوائم بين هذه الأبعاد وبين إخضاع عنصري العمل والطبيعة للسوق. وفي اعتراضه على معاملة الطبيعة كسلعة، توقع كثيراً من الآراء التي يطالعنا بها اليوم أنصار البيئة[12].

والمستوى الثاني لمقولة بولانيي تتركز حول دور الدولة في الاقتصاد[13]. ومع الافتراض أن الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه، فإن الدولة يجب أن تؤدي دوراً مستمراً في ضبط عرض المال والقروض لتتجنب مخاطر التضخم والانكماش. وكذلك فإن على الدولة أن

---

(12) لبيان أثره على اقتصاديات البيئة، انظر: Herman E. Daly and John B. Cobb Jr., *For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community, the Environment, and a Sustainable Future*, With Contributions by Clifford W. Cobb (Boston: Beacon Press, 1989).

(13) ينطوي رأي بولانيي على انتقاد أكثر تحديداً للسوق ذات آلية التنظيم الذاتي. وفي حالة السلع المصنعة، فإن هبوط أسعار السلع الوفيرة يعيد التوازن بتشجيعه زيادة الاستهلاك وتثبيطه تجديد الإنتاج. وفي حالة السلع الزائفة فإن فعالية آلية السعر تتراجع بسبب عدم إمكانية افتراض زيادات آلية أو انخفاضات في العرض.

تتدبر الأمر عندما يتغير حجم الطلب على المستخدمين، بتقديمها العون في فترات البطالة، وبتثقيف وتدريب عمال المستقبل، ومحاولتها التحكم بتدفق المهاجرين. أما في ما يتعلق بالأرض فعلى الحكومات الحفاظ باستمرار على إنتاج الغذاء بمختلف الوسائل التي تحمي المزارعين من الضغوط الناجمة عن تقلّب المواسم الزراعية وبالتالي الأسعار.

وفي المدن التي تتحكم الحكومات باستخدام الأراضي المتوفرة بسنّ التشريعات بشأنها. وباختصار فإن دور الدولة في إدارة السلع الزائفة يضعها ضمن الثلاثة الأكثر أهمية في السوق، فيصبح من المستحيل قطعاً تحقيق منظور ليبرالية السوق بأن تبقى الدولة «خارج» الاقتصاد[14].

وتبيّن السلع الزائفة تعذر إخراج الاقتصاد من طوق المجتمع. إذ تتطلب دوائر السوق الحقيقية من الدولة أن تؤدي دوراً فعالاً في إدارة الأسواق، وهذا الدور يتطلب اتخاذ قرارات سياسية، فلا يمكن اختصاره إلى دور فني أو إداري فقط[15]. وحينما تتجه سياسات الحكومات إلى رفع طوق المجتمع بالاعتماد على السوق ذات

---

(14) وبالنسبة لكثير من السلع الأخرى أيضاً، فإن تدخل الحكومة هو شرط مسبق لمنافسة السوق. انظر الكتاب ذا العنوان الملائم لستيفن فوغل: Steven Kent Vogel, *Freer Markets, more Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996).

(15) حاول اختصاصيو النقد مراراً إقامة قاعدة ثابتة لإدارة الزيادة في عرض الأموال التي ستزيل تحفظ القائمين على البنوك المركزية، ولكنهم لم يوفقوا لذلك. وفي غياب مثل هذه المعادلة فإن الخطوة التالية هي اللجوء إلى التعتيم على الدور السياسي للقائمين على البنوك المركزية بأن تعزى إليهم سلطة شبه دينية مبهمة. انظر: William Greider, *Secrets of the Temple: How the Federal Reserve Runs the Country* (New York: Simon and Schuster, 1987).

التنظيم الذاتي، فإن الناس العاديين يضطرون إلى تحمل أكلاف أعلى. ويتعرّض العمال وعائلاتهم أكثر وأكثر للبطالة، والمزارعون للمنافسة الأشد بالسماح بالاستيراد، وتضطر الفئتان كلاهما إلى العيش من دون أي حق لهما بطلب المساعدة. وهذا يملي على الدولة بذل الجهود لتتأكد من أن هاتين الفئتين ستتحملان هذه الأكلاف الزائدة دون القيام بحركات سياسية تؤدي إلى الفوضى. وهذا جزء مما يعنيه بولانيي بادعائه بأن «دعه يعمل كان مخططاً له»، ويتطلب الحنكة في الحكم والإدارة والقمع بفرض منطق السوق وما ينجم عنه من أخطار على الناس العاديين[16].

عواقب الاستحالة

ومن المحتم على منظرّي السوق الحرة الهادفين إلى رفع طوق المجتمع عن الاقتصاد أن يفشلوا. إلا أن طوباوية ليبرالية السوق ذاتها هي مصدر مرونتها الفكرية الفائقة وقدرتها على التكيف. ولأن المجتمعات في كافة الأحوال تتورع عن الخوض في اتباع مبدأ التجريب على نطاق واسع مع السوق ذات التنظيم الذاتي، فإن منظريه يمكنهم دائماً أن يدّعوا أن أي فشل يحصل فيه هو ليس نتيجة

---

(16) هذه هي النقطة الأساسية في شرح بولانيي لقانون إعانة الفقراء الجديد في إنجلترا، إذ تطلبت إقامة سوق لليد العاملة زيادة هامة في قوة القمع عند الدولة. وقد أيد الدارسون من بعده هذه النقطة المركزية في شرحه، خاصة: Karel Williams, *From Pauperism to Poverty* (London; Boston: Routledge & K. Paul, 1981).

أما بعض آرائه حول قانون سبينهاملاند فقد كانت موضع ارتياب. وقد قدم تفسيران هامان ولكنهما متناقضان لقانون إعانة الفقراء القديم في: K. D. M. Snell, *Annals of the Labouring Poor: Social Change and Agrarian England, 1660-1900* (Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985), and George R. Boyer, *An Economic History of the English Poor Law, 1750-1850* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

لتخطيطه وإنما لانعدام الإدارة السياسية في تطبيقه. وبذلك فإن مذهب السوق ذات التنظيم الذاتي لا يمكن التشكيك به من ممارساته التاريخية، وعند دعاته العذر المبرر القوي لفشله. وهذا ما حصل حديثاً في الجهود التي أجريت لفرض رأسمالية السوق على الاتحاد السوفياتي السابق من خلال «المعالجة بالصدمة». ومع أن فشل تلك الجهود كان واضحاً للجميع، فإن المدافعين عن «المعالجة بالصدمة» استمروا في وضع اللوم في فشله على السياسيين الذين انحنوا بسرعة أمام الضغوط السياسية، فلو صمدوا، لكانت الفوائد الموعودة من التحول السريع إلى السوق قد أتت أُكُلها[17].

إن تشكك بولاني الشديد بشأن إخراج الاقتصاد عن طوق المجتمع هو أيضاً مصدر قوة مقولته بشأن «الحركة المزدوجة». ولأن جهود إخراج الاقتصاد من المجتمع لا بد أن تلقى المقاومة، فإن بولاني يقول بأن مجتمعات السوق إنما تنشأ من حركتين متعارضتين - حركة دعوه يعمل بتوسيع مجال السوق، والحركة النقيضة لها المحافظة، والتي تنشأ لتقاوم رفع طوق المجتمع عن السوق ومع أن حركة الطبقة العاملة كانت أساسية في الحركة النقيضة المحافظة، فإن بولاني يصرح علناً بأن كافة فئات المجتمع قد شاركت في هذا المشروع، فعندما يؤدي الانكماش الاقتصادي الذي يحصل بين الحين والآخر إلى تعطيل النظام المصرفي، مثلاً فإن

---

(17) من أجل شرح مناقشات بولاني للتحولات في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق انظر: Maurice Glasman, *Unnecessary Suffering: Managing Markets Utopia* (London; New York: Verso, 1996); John Gray, *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (New York: New Press: Distributed by W.W. Norton, 1998), and David Woodruff, *Money Unmade: Barter and the Fate of Russian Capitalism* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999).

أرباب التجارة والأعمال يصرّون على تقوية نظام المصرف المركزي ليحمي نظام الإقراض الوطني من ضغوط السوق العالمية[18].

وباختصار فحتى الرأسماليون يقاومون بين حين وآخر الشك والتقلبات التي تحدثها السوق ذات التنظيم الذاتي، ويشاركون في الجهود الهادفة إلى دعم الاستقرار وإمكانية التكهن عبر أشكال الحماية.

ويصر بولانيي على رأيه بأن مذهب «دعه يعمل قد خُطط له، أما التخطيط فلا». ويهاجم علناً ليبراليي السوق الذين أنحوا باللائمة على «مؤامرة جماعية» لإقامتها حواجز حماية ضد نشاط الأسواق العالمية. ويقول بالمقابل، بأن إقامة هذه الحواجز كان أمراً عفوياً واستجابة لم يجر الإعداد لها، من قبل فئات المجتمع ضد الضغوط غير الممكنة لنظام السوق ذات التنظيم الذاتي. وكان على الإجراءات المضادة الواقية أن تحدث لتتجنب كارثة الاقتصاد الذي أخرج من طوق المجتمع. ويقترح بولانيي بأن التحرك باتجاه اقتصاد «دعه يعمل» يحتاج إلى إجراء مضاد لإيجاد التوازن، فعندما يكون هذا التحرك قوياً جداً، كما حدث في عشرينيات (أو في تسعينيات) القرن الماضي في الولايات المتحدة، فإن تطرّف المضاربين وازدياد التفاوت قد حطم أسس الازدهار السائدة. ومع أن عواطف بولانيي هي عموماً مع إجراءات الحماية المضادة، فإنه يدرك أنها قد تؤدي إلى مأزق اقتصادي سياسي خطير. ويقر تحليله لظهور الفاشية في أوروبا بأنه حين لا تستطيع أي من الحركتين أن تفرض حلاً للأزمة،

---

(18) يكتب بولانيي في الفصل السادس عشر: «المصارف المركزية الحديثة من حيث النتيجة كانت في أساسها وسيلة استحدثت بهدف تقديم الحماية التي من دونها يهدم السوق أولاده، أي مشاريع الأعمال من أي نوع كانت».

فإن التوترات تتكرر إلى أن تبلغ الفاشية من القوة ما تستطيع به الاستيلاء على السلطة وتقطع الطريق على العمل الحر والديمقراطية[19].

وتتناقض نظرية بولاني بالتحرك المزدوج كلياً مع ليبرالية السوق والماركسية الأصولية في مدى الإمكانيات التي يمكن تصورها في أي لحظة معينة. وتقول كل من ليبرالية السوق والماركسية بأن المجتمعات أمامها خياران حقيقيان فقط؛ فإما رأسمالية السوق أو الاشتراكية. ومع أن لكل منهما أولوياتها المتناقضة مع الأخرى، فإنهما تتفقان في استبعاد أي بدائل أخرى. وبينما يصرّ بولاني بالمقابل على أن رأسمالية السوق الحرة ليست خياراً واقعياً فهي عبارة عن رؤيا طوباوية. وعلاوة على ذلك فهو يعرّف الاشتراكية في الفصل 19 على أنها «الاتجاه المتأصّل في الحضارة الصناعية بتصعيد السوق ذات التنظيم الذاتي بإخضاعها بشكل متعمد ومقصود إلى المجتمع الديمقراطي». وهذا التعريف يسمح باستمرار دور الأسواق ضمن المجتمعات الاشتراكية. ويقترح بولاني بوجود إمكانيات مختلفة في أي لحظة تاريخية، لأن الأسواق يمكن أن تطوق بعدة طرق مختلفة ومن المؤكد أن بعض هذه الصيغ ستكون أكثر فعالية في مقدرتها على التوسع في الإنتاج وتشجيع الابتكار، وبعضها سيكون أكثر «اشتراكية» في إخضاع السوق للاتجاه الديمقراطي، إلا أن بولاني يلمّح إلى أن البدائل الفعالة والديمقراطية بنفس الوقت

---

(19) يخاطب بولاني الفاشية في كتابه: «The Essence of Fascism,» in: John Lewis, Karl Polanyi [and] Donald K. Kitchin, eds., *Christianity and the Social Revolution*, Editorial Board: Joseph Needham, Charles E. Raven, John Macmurray (London: Gollancz, 1935), pp. 359-394.

كانت موجودة في القرنين التاسع عشر والعشرين[20].

مركزية النظام العالمي

ومع ذلك فإن بولانيي مفكر أكثر حنكة من أن يتخيل أن دولاً وحدها يمكن أن تكون حرة في اختيار طريقها الخاص الذي تلائم به بين طرفي التحرك المزدوج، فعلى العكس من ذلك، تتصل مقولة بولانيي بالوضع العالمي الحالي بشكل وثيق بحيث يضع قواعد التحكم بالاقتصاد العالمي في مركز إطار عمله واهتماماته. وتتمحور آراءه بشأن ظهور الفاشية في فترة بين الحربين على دور معيار الذهب العالمي في تضييق الخيارات السياسية التي كانت متاحة للعوامل الفاعلة ضمن البلدان. ولفهم هذا الجزء من مقولة بولانيي يتطلب الأمر إجراء استعراض موجز لمنطق معيار الذهب، ولا يعد هذا الاستعراض استطراداً، لأن أهداف معيار الذهب الكامنة مستمرة في فرض تأثيرها على ليبراليي السوق المعاصرين. وقد رأى بولانيي في معيار الذهب إنجازاً فكرياً رائعاً[21]، فقد كان ابتكار مؤسساتي وضع نظرية الأسواق ذات التنظيم الذاتي موضع التطبيق، وبمجرد أن

---

(20) كان بولانيي الدافع الذي أدى إلى إنشاء مدرسة فكرية ازدهرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين والتي حللت «أنواع الرأسمالية» وبينت الفروق البارزة جداً في الطرق التي تطوق بها الأسواق في الولايات المتحدة مقارنة مع فرنسا وألمانيا واليابان، وأمم أخرى. انظر: J. Rogers Hollingsworth and Robert Boyer, eds., *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997), and Colin Crouch and Wolfgang Streeck, eds., *Political Economy of Modern Capitalism: Mapping Convergence and Diversity* (London; Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1997).

(21) أول من توسع بالفكرة كان إيزاك غيرفيز ودايفد هيوم في القرن الثامن عشر. Frank Whitson Fetter, *Development of British Monetary Orthodoxy, 1797-1875* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965), p. 4.

وضعت في مكانها هذا أصبحت لها المقدرة على جعل الأسواق ذات التنظيم الذاتي تبدو وكأنها طبيعية.

ولقد أراد ليبراليو السوق أن ينشئوا عالماً فيه أقصى ما يمكن من الفرص لتوسيع مجال الأسواق عالمياً، ولكن كان عليهم إيجاد طريقة يستطيع بها الناس من مختلف البلدان وهم يستعملون عملات مختلفة أن يعقدوا صفقات مع بعضهم بعضاً. وفكروا بأنه لو استطاع بلد أن يلتزم بثلاث قواعد بسيطة فإن الاقتصاد العالمي يمكن أن تكون له الآلية الممتازة لتحقيق التنظيم الذاتي عالمياً. أولها أن يحدد كل بلد قيمة عملته بالنسبة إلى كمية ثابتة معيّنة من الذهب وأن يلتزم ببيع وشراء الذهب بذلك السعر المحدد. وثانيها أن يؤسس كل بلد مخزونه المالي الداخلي على كمية الذهب التي يحتفظ بها في احتياطيه، فتكون عملته المتداولة مدعومة بالذهب. وثالثها أن يحاول كل بلد أن يعطي المقيمين فيه حرية قصوى للدخول في صفقات اقتصادية عالمية.

ولقد وضع معيار الذهب آلية مدهشة للتنظيم الذاتي موضع التطبيق، فقد أصبحت الشركات في إنجلترا قادرة على تصدير البضائع وتوظيف الأموال في كل أنحاء العالم، وهي على ثقة بأن العملات التي يجنونها ستكون «جيدة كالذهب» ونظرياً إذا وقع أحد البلدان في عجز مالي في سنة ما لأن مواطنيه أنفقوا في الخارج أكثر مما جنوه، فإن الذهب يخرج من احتياطيه ليسدد الدفعات المستحقة للأجانب[22]، فينخفض أو ينكمش بصورة آلية عرض المال

---

(22) إن الآلية التي يخرج بها الذهب من البلاد تعمل من تلقاء نفسها ولا تتطلب تدخلاً من قبل الحكومات. وبما أن الناس في البلد الذي يعاني من العجز ينفقون من عملتهم في الخارج أكثر مما يكسبون، فإن عملتهم - التي يعرض منها الكثير - ستهبط قيمتها بالنسبة =

والقروض داخلياً، وترتفع معدلات الفائدة، وتنخفض الأسعار والأجور ويقل الطلب على المستوردات، وتصبح الصادرات أكثر تنافساً. ولذلك فيسوى عجز البلد الاقتصادي ذاتياً. ومن دون تدخل من الحكومة القوية وتصل الحسابات الدولية لكل شعب إلى التوازن. ويتوحد العالم كله ضمن سوق واحدة من دون الحاجة إلى نوع ما من الحكومات العالمية أو سلطة مالية عالمية، وتبقى السيادة منقسمة بين العديد من الدول التي تضم شعباً واحداً والذين تقودهم مصالحهم إلى تبني قواعد معيار الذهب طوعياً.

العواقب الناجمة عن معيار الذهب

كان الهدف من العمل بمعيار الذهب إيجاد سوق عالمية متضامنة تخفف من دور الأسواق والحكومات الوطنية، ولكن العواقب كانت على العكس تماماً[23]. وبيّن بولانيي أنه عندما تم تبني معيار الذهب على نطاق واسع في السبعينيات من القرن التاسع عشر كان له التأثير المتناقض والغريب في تقوية أهمية الأمة لكيان متحد. ومع أن ليبراليي السوق حلموا بعالم سلمي تكون فيه الصراعات العالمية الوحيدة الباقية هي بين الأفراد والشركات الذين يضاهون منافسيهم، والذين أدت جهودهم لتحقيق هذه الأحلام عن طريق معيار الذهب إلى وقوع اثنين من أفظع الحروب التي جرت في التاريخ.

= للعملات الأخرى. وعندما تصل في هبوطها تحت مستوى معين يسمى نقطة الذهب، فسوف يكون مربحاً للبنوك العالمية أن تستبدل تلك العملة بالذهب وتخرجه من ذلك البلد حيث تبيعه بسعر أعلى. وبذلك ينتقل الذهب من البلدان التي تعاني عجزاً مالياً إلى التي تنعم بالفائض منه.

(23) وكما عرف بولانيي فإن معيار الذهب عملياً يختلف كثيراً عنه نظرياً. انظر: Barry Eichengreen, *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996).

وكانت الحقيقة أن القواعد البسيطة لمعيار الذهب فرضت على الناس أكلافاً اقتصادية كانت بكل بساطة لا تحتمل، فعندما تنحرف هيكلية الأسعار لبلد ما عن مستويات الأسعار العالمية، فإن الوسيلة الوحيدة المشروعة لذلك البلد ليتحكم بنزيف احتياطياته من الذهب هي الانكماش وهذا يعني السماح لاقتصاده أن يتقلص حتى يقلل انخفاض الأجور من الاستهلاك بما يكفي لاستعادة التوازن مع الخارج. وهذا ينطوي على انخفاض مريع في الأجور والدخل من الزراعة وزيادات في البطالة وزيادة حادة في إفلاسات الأعمال والمصارف.

ولم يكن العمال والمزارعون وحدهم الذين وجدوا أكلاف هذا النوع من التعديل مرتفعة، فالأوساط التجارية نفسها لم تستطع تحمل عدم الاستقرار وربما المصير المجهول الذي تتجه إليه الأمور. ولذلك فحالما وضعت آلية معيار الذهب موضع التنفيذ، شرعت مجتمعات بكاملها تتواطأ في محاولة منها لاستعادة توازنها وتلافي وقعه عليها. وأول ما لجأت إليه الدول هو زيادة اعتمادها على تعرفات الحماية لبضائعها الزراعية والصناعية[24].

وبجعلها حركة التجارة أقل تأثراً بتغيرات الأسعار تمكنت البلدان إلى حد ما من اكتساب التنبؤ بشأن صفقاتها مع الخارج بصورة أكبر وأن تكون أقل تأثراً بخروج الذهب المفاجئ وغير المنتظر من عندها.

---

(24) Peter Gourevitch, *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises* (Ithaca: Cornell University Press, 1986), Chap. 3, and Christopher Chase-Dunn, Yuio Kawano and Benjamin D. Brewer, «Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System,» *American Sociological Review*, vol. 65, no. 1 (February 2000), pp. 77-95.

والوسيلة الأخرى كانت اندفاع القوى الأوروبية العظمى والولايات المتحدة واليابان لتأسيس مستعمرات لها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وكان منطق التجارة الحرة مناهضاً قوياً للاستعمار، لأن أكلاف الإمبراطوريات لا توازيها المنافع منها إذا تمكن كل التجار من الوصول إلى الأسواق وفرص التوظيف والاستثمار نفسها. ولكن مع تطبيق إجراءات الحماية في التجارة الدولية، انعكست هذه المعادلة، فأصبحت المستعمرات المستحوذة حديثاً محمية بالتعرفات التي فرضتها القوى الإمبراطورية العظمى، وأصبح الطريق مفتوحاً لتجّارها للوصول إلى أسواق المستعمرات وموادها الخام. وعزز «الاندفاع إلى إنشاء الإمبراطوريات» في هذه الحقبة التنافس السياسي والعسكري والاقتصادي بين إنجلترا وألمانيا الذي انتهى بالحرب العالمية الأولى[25].

وكما يعتقد بولاني فإن الميل إلى إقامة الإمبراطوريات ليس منقوشاً في الشيفرة الوراثية للأمم، إنه بالأحرى، ناشئ عن صراع الأمم وتنافسها لإيجاد الوسائل لحماية ذاتها من ضغوط نظام معيار الذهب المريرة، فتدفق الموارد من المستعمرات الغنية قد ينقذ الأمة من الأزمة الخانقة التي يسببها خروج الذهب المفاجئ، كما أن استغلال السكان الآتين من وراء البحار قد يساعد في الحفاظ على العلاقات بين طبقات المجتمع في الداخل ويبعدها عن التأزم.

ويقول بولاني بأن طوباوية ليبراليي السوق أوصلتهم إلى اختراع

(25) رأي بولاني يختلف كلية عن أطروحة لينين بأن شدة الصراعات بين الإمبرياليين هي نتيجة ازدياد في رأس المال الموجه للتمويل في المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية. ويبذل بولاني جهداً ليثبت أن رأسماليي المال يمكن أن يمثلوا قوة رئيسية في منع نشوب الحروب.

معيار الذهب باعتبارها آلية ستفتح المجال لعالم بدون حدود مفعم بالازدهار. وعوضاً عن ذلك أرغمت صدمات معيار الذهب القاسية الأمم على تحقيق نفسها ضمن حدود منيعة ثم حدود إمبراطورية. وبقي معيار الذهب يفرض ضغوطاً صارمة على الأمم، إلا أن نشاطه ضعف مع نشوء أشكال الحماية المختلفة من حواجز التعرفة إلى الإمبراطوريات.

ومع ذلك، وحتى عندما انهار هذا النظام المتناقض عند وقوع الحرب العالمية الأولى، فإن معيار الذهب كان ينظر إليه كأمر مفروغ منه وسعى المسؤولون في مختلف الدول لاسترجاعه. وأعيد تمثيل المسرحية بأكملها بصورة مأسوية مرة أخرى في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، عندما أرغمت الأمم على الخيار بين حماية معدل التبادل وبين حماية مواطنيها. وكان من خلال هذا المأزق أن ظهرت الفاشية. وفي رأي بولانيي أن الدافع إلى الفاشية ـ وهي حماية المجتمع من أخطار السوق بالتضحية بحرية الإنسان ـ كانت عامة في العالم، ولكن أموراً طارئة محلية أملت مواقع نجاح الأنظمة الفاشية في الاستيلاء على السلطة.

الصلات المعاصرة

إن مقولات بولانيي من الأهمية بمكان في المناقشات الجارية اليوم حول العولمة لأن الليبراليين الجدد يعتنقون التصور الطوباوي الذي أوحى بمعيار الذهب أصلاً. ومنذ نهاية الحرب الباردة أصروا على أن اندماج الاقتصاد العالمي يجعل الحدود بين الأمم مهجورة ويضع الأسس لحقبة جديدة من السلم العالمي. وبمجرد إدراك الأمم لمنطق السوق وفتحها لاقتصادها أمام تحرك البضائع ورؤوس الأموال بشكل حر، فإن النزاع بين أقطار العالم سوف يحل محله التنافس

الحميد أو الشريف لإنتاج أروع البضائع والخدمات. وكما فعل أسلافهم فإن الليبراليين الجدد يؤكدون بأن كل ما على جميع الأمم أن يفعلوه هو أن يثقوا بالأسواق ذات التنظيم الذاتي.

ولكن من المؤكد أن النظام المالي العالمي الحالي يختلف كثيراً عن معيار الذهب، فمعدلات التبادل والعملات الوطنية لم تعد ثابتة في علاقاتها مع الذهب، فمعظم العملات يسمح لها بتقليب قيمها في أسواق الصرف الأجنبية. كما توجد مؤسسات مالية عالمية قوية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تؤدي دوراً رئيسياً في إدارة النظام العالمي. ولكن خلف هذه الفروق الهامة تكمن معلومة أساسية معروفة ـ الاعتقاد بأن الأفراد والشركات لهم مطلق الحرية في مداراة مصالحهم الاقتصادية، وأن السوق العالمية ستكون ذات فائدة للجميع.

ويكمن هذا الاعتقاد الأساسي خلف جهود الليبراليين الجدد المنتظمة لرفع الحواجز أمام التجارة وتدفق الرساميل و«تدخل» الحكومات في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوماس فريدمان، المدافع المؤثر عن العولمة «عندما يعترف بلدك... قواعد السوق الحرة... الاقتصاد العالمي، ويقرر العمل بها فإنه يرتدي ما اسميه «سترة التقييد الذهبية». وسترة التقييد الذهبية هذه هي الحلة الاقتصادية السياسية التي تتصف بها حقبة العولمة، فالحرب الباردة ارتدت بذلة ماو، ومعطف نهرو، والفراء الروسي.

أما العولمة فترتدي فقط سترة التقييد الذهبية، فإذا لم يتلاءم بلدك مع هذه السترة، فسرعان ما سيفعل ذلك[26]. ويمضي فريدمان

---

(26) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999), p. 86.

إلى القول بأن سترة التقييد الذهبية تتطلب تقليص دور الدولة، وإزالة الموانع عن حركة التجارة ورأس المال، والقيود عن الأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يصف مبتهجاً كيف يجري تنفيذ قيود هذه السترة من قبل «الزمرة الإلكترونية» التابعة للتجار الدوليين الذي يعملون في البورصات الأجنبية وأسواق المال.

ويفيد تحليل بولانيي للسلع الزائفة الثلاثة بأن تصور الليبراليين الجدد لتنظيم السوق ذاته آلياً على المستوى العالمي هو وهم خطير. وكما تعتمد الاقتصاديات الوطنية داخل البلد على دور حكومي نشيط، كذلك يفعل الاقتصاد العالمي ويحتاج إلى مؤسسات تنظيمية قوية، بما فيها الإقراض كملجأ أخير. وبدون هذه المؤسسات فإن اقتصاديات معينة ـ وربما الاقتصاد العالمي بأكمله ـ سوف يعاني أزمات اقتصادية كاسحة.

ولكن النقطة الأساسية الأهم التي نتعلمها من بولانيي هي أن ليبرالية السوق تجعل الطلب على الناس العاديين لا يستمر، فالعمال والمزارعون وصغار الكسبة لن يستطيعوا التحمل مهما كانت مدة التحمل، أي نمط من تنظيم الاقتصاد يكونون فيه عرضة لتقلبات دراماتيكية بين فترة وأخرى في ظروف اقتصادهم اليومي. وباختصار فإن طوباوية الليبراليين الجدد لعالم دون حدود يسود فيه السلام تتطلب من ملايين الناس العاديين في جميع أنحاء العالم أن تكون عندهم المرونة والمقدرة على التكيف ليتقبلوا ـ وربما كل خمس أو عشر سنوات ـ نوبة مطولة يتوجب عليهم فيها أن يعيشوا على نصف أو أقل مما كانوا يكسبونه سابقاً. ويعتقد بولانيي بأن انتظار مثل هذا النوع من المرونة والتكيّف هو خطأ من الناحية الأخلاقية وأمر بعيد كل البعد عن الواقعية. وعنده أن الناس لا بد أن يستنفروا لحماية أنفسهم من تلك الهزات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك فقد شهدت الفترة الأخيرة من صعود الليبرالية الجديدة انتشار الاحتجاجات التي وقعت في أنحاء العالم يحاول فيها الناس مقاومة اختلالات الاقتصاد نتيجة العولمة[27]. وكلما اشتدت حالات السخط هذه كلما ازداد النظام الاجتماعي إشكالاً وخطورة بحيث يلجأ القادة السياسيون إلى تحويل النقمة للتضحية بكبش فداء يختارونه من بين أعداء في الداخل أو الخارج، وهكذا فإن تصور الليبراليين الجدد الطوباوي يؤدي ليس إلى السلام ولكن إلى النزاعات المريرة، ففي عدد من أنحاء أفريقيا على سبيل المثال كانت نتائج سياسيات تنظيم البنى الهيكلية تفكيك المجتمعات والتسبب في المجاعات والحروب الأهلية وقد شهدت أماكن أخرى، بعد فترة الحرب الباردة ظهور أنظمة قومية عسكرية ذات أهداف عدائية نحو جيرانهم والأقليات الإثنية في بلادهم[28]. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كل ركن من أركان العالم فإن الحركات العسكرية ـ وغالباً ما تخالطها الأصولية الدينية ـ تقف على أهبة الاستعداد لتستغل الهزات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث نتيجة العولمة، فإذا كان بولانيي محقاً، فإن علائم الفوضى هذه تنذر بظروف أشد خطورة في المستقبل.

البدائل الديمقراطية

مع أن بولانيي قد ألف كتاب **التحول الكبير** أثناء الحرب

---

(27) John Walton and David Seddon, *Free Markets & Food Riots: The Politics of Global Adjustment* (Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1994).

(28) للعثور على الرأي القائل بأن الكثير من الأمثلة حديثاً على الاضطرابات في العالم يمكن إرجاعها إلى النظام الاقتصادي العالمي. انظر: Michel Chossudovsky, *The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms* (London; Atlantic Highlands, N. J.: Zed Books; Penang, Malaysia: TWN, 1997).

العالمية الثانية، فإنه بقي متفائلاً بالنسبة للمستقبل، وكان يعتقد بأن دورة الصراع العالمي يمكن إيقافها. وكانت الخطورة الحاسمة لذلك هي في إسقاط الاعتقاد بأن الحياة الاجتماعية يجب إخضاعها لآلية السوق، فعندما نتحرر من الإيمان «بعقلية السوق العتيقة»، فإن الطريق سيفتح لإخضاع الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي للسياسات الديمقراطية[29]. ورأى بولاني في الصفقة الجديدة التي جاء بها روزفلت نموذجاً لهذه الإمكانيات في المستقبل. وكانت إصلاحات روزفلت تعني أن اقتصاد الولايات المتحدة استمر في تنظيمه بالاعتماد على الأسواق وأنشطتها، ولكن مجموعة جديدة من آليات التنظيم جعلت من الممكن بواسطتها حماية الإنسان والطبيعة من ضغوط قوى السوق عليها[30]. ومن خلال السياسات الديمقراطية قرر الناس أنه يجب حماية المسنين من الحاجة إلى كسب مداخيلهم بالاعتماد على الضمان الاجتماعي. وكذلك وسعت السياسات الديمقراطية حقوق الطبقة العاملة لتشكيل اتحادات فعالة استناداً إلى قانون العلاقات العمالية الوطني. ورأى بولاني في هذه المبادرات بداية لنهج يستطيع المجتمع بواسطته أن يقرر بالوسائل الديمقراطية حماية الأفراد والطبيعة من مخاطر اقتصادية معينة.

وعلى المستوى العالمي توقع بولاني نشوء نظام اقتصادي عالمي يتمتع بمستويات عالية من التجارة والتعاون الدوليين، فعلى

(29) «عقلية السوق من الطراز القديم» هو العنوان الذي وضعه بولاني لمقالة هامة نشرها في 1947، وأعيد طبعها في كتاب دالتون: Karl Polanyi, *Primitive, Archaic, and Modern Economies; Essays of Karl Polanyi*, Edited by George Dalton (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1968).

(30) لم تفعل الصفقة الجديدة سوى القليل في حماية البيئة. ومع ذلك عندما أحرز أنصار البيئة القوة السياسية ليحققوا الإصلاحات، فإن الهيئات مثل هيئة حماية البيئة اتبعت النموذج التنظيمي للصفقة الجديدة.

الرغم من أنه لم يضع مجموعة خطط أو برامج عمل، فقد كان واضحاً في تحديد المبادئ:

وعلى كل حال، ومع غياب الآلية الذاتية لمعيار الذهب ستجد الحكومات أن من المحتمل إسقاط أكثر معالم السيادة المطلقة المعيقة، وهي رفض التعاون في نطاق الاقتصاديات العالمية. وفي الوقت نفسه سوف يكون بالإمكان السماح طواعية للأمم الأخرى بتكييف مؤسساتها الداخلية حسب رغباتها وتجاوز عقيدة القرن التاسع عشر الضارة بضرورة توحد الأنظمة الداخلية ضمن نطاق الاقتصاد العالمي.

وبعبارة أخرى، فإن التعاون بين الحكومات سوف يؤدي إلى مجموعة اتفاقات لتفتح الطريق أمام مستويات عالية من التجارة الدولية، ولكن المجتمعات ستكون عندها الوسائل العديدة لحماية نفسها من ضغوطات الاقتصاد العالمي. وعلى كل حال، ومع انتهاء النموذج الواحد للاقتصاد، فإن البلدان النامية ستكون أمامها فرص واسعة لتأمين الرخاء لشعوبها. ويفترض هذا التصور مجموعة هياكل تنظيمية عالمية تضع حداً لأنشطة قوى السوق[31].

ويقوم تصور بولانيي على توسيع دور الحكومات داخلياً وخارجياً. ويتحدى الرأي الذي أصبح مرموقاً اليوم بأن المزيد من تدخل الحكومات سوف يؤدي حتماً إلى نتائج اقتصادية سيئة وتحكم أكبر من الدولة في الحياة الاجتماعية، فبالنسبة إليه لا غنى عن دور هام للحكومة في إدارة السلع الزائفة، وبذلك ليس هناك من سبب

(31) للاطلاع على جهود حديث لتنسيق هذا التصور، انظر: John Eatwell and Lance Taylor, *Global Finance at Risk: The Case for International Regulation* (New York: New Press, 2000).

يدعونا لنأخذ على محمل الجد بديهية السوق الليبرالية بأن الحكومات، حسب تعريفها لها، غير مجدية. ولكنه أيضاً يدحض علناً الادعاء بأن توسيع دور الحكومات سوف يتخذ شكلاً جائراً. ويقول بولانيي بأن «زوال اقتصاد السوق يمكن أن يكون بداية لحقبة من الحرية لا سابق لها، فيمكن التوسع في الحريات القضائية والفعلية وتعميمها أكثر مما سبق، فالتنظيم وضبط الأمور يمكن أن يحققا الحرية ليس للبعض فقط بل للجميع». ولكن مفهوم الحرية الذي يلخصه يتجاوز الحد من المظالم الاقتصادية والاجتماعية، فهو يدعو للتوسع في الحريات المدنية، ويؤكد بأنه «في المجتمع الذي يتمتع بالسلطة المدنية، فإن حق الانشقاق وعدم التوافق يجب أن تحميه المؤسسات. ويجب أن يحق للفرد أن يتصرف جسماً يملي عليه ضميره من دون خوف من القوى التي تكون مكلفة بالمهمات الإدارية في بعض مجالات الحياة الاجتماعية».

ويختم بولانيي الكتاب بهذه الكلمات البليغة: «مادام «الإنسان» مخلصاً في سعيه لتوفير مزيد من الحريات للجميع، فليس يخيفه أن تنكفئ القوة أو التخطيط ضده وينقضا بوسائلهما على الحرية التي يبنيها. وهذا معنى الحرية في المجتمع المعقد، فهي تعطينا كل الثقة التي نحتاجها»[32]. وبالطبع، لم يبرر مجرى الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية تفاؤل بولانيي بعد انتهائها مباشرة.

وكان مغزى حصول الحرب الباردة أن الصفقة الجديدة كانت نهاية الإصلاح في الولايات المتحدة وليست البداية، فقد تراجع

---

(32) يعتقد بولانيي بأن المجتمع المعقد يتطلب من الدولة أن تمارس احتكارها للعنف: «القوة والإرغام هما جزء من تلك الحقيقة (في المجتمع الإنساني)، والمثل الأعلى برفعهم عن المجتمع لا بد أنه عديم الجدوى».

التعاون الاقتصادي المنظم نسبياً بسرعة أمام المبادرات الجديدة في توسيع دور الأسواق العالمية. ومن المؤكد أن الإنجازات الكبيرة التي قامت بها الحكومات الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، ولاسيما في البلدان الاسكندنافية، بين الأربعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تقدم البرهان المادي على أن تصور بولانيي كان قوياً وواقعياً في آن. ولكن في البلدان الأضخم لم يكن تصور بولانيي بذي شأن وانتشرت آراء ليبراليي السوق المناهضين مثل هايك وازدادت قوة، وسادت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

أما الآن وقد أصبحت الحرب الباردة في ذمة التاريخ، فإن التفاؤل الذي أبداه بولانيي قد جاء تبريره أخيراً، فهناك بديل ممكن للسيناريو الذي يؤدي عدم الحفاظ على ليبرالية السوق فيه إلى إحداث أزمات اقتصادية وعودة الأنظمة الفاشستية المتسلطة والبديل هو أن تتضافر جهود الناس العاديين من مختلف الأمم حول العالم لإخضاع الاقتصاد إلى السياسات الديمقراطية ولإعادة بناء الاقتصاد العالمي على أساس التعاون الدولي. وفي الحقيقة، لقد ظهرت إشارات واضحة في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي بأن مثل هذه الحركة الاجتماعية الشاملة بين الأمم لإعادة تكييف الاقتصاد العالمي هي أكثر من احتمال نظري[33]، فقد نظم الناشطون في البلدان المتطورة والبلدان النامية احتجاجات ومجابهات ضد المؤسسات العالمية ـ منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ـ التي تفرض قواعد الليبرالية الجديدة وبدأت فئات من جميع أنحاء العالم حواراً عالمياً

---

(33) انظر: Peter Evans, «Fighting Marginalization with Transnational Networks: Counter- Hegemonic Globalization,» *Contemporary Sociology*, vol. 29, no. 1 (January 2000), pp. 230-241.

مكثفاً بشأن إعادة بنيان النظام المالي العالمي[34].

وتواجه هذه الحركة الوليدة عقبات هائلة، فلن يكون سهلاً صياغة حلف متين يوفق بين مصالح غالباً ما تكون متناقضة لأناس من عالم الشمال مع آخرين من عالم الجنوب. وعلاوة على ذلك، فكلما اقتربت مثل هذه الحركة من النجاح، كلما اشتدت التحديات الاستراتيجية التي تواجهها. ويبقى من غير المؤكد أن يتم إصلاح النظام العالمي من الأسفل، من دون زج الاقتصاد العالمي في نوع من الأزمات التي تحصل عندما يصاب مستثمرو رؤوس الأموال بالذعر. ومع ذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يصبح هيكل جهاز الحكم في الاقتصاد العالمي وللمرة الأولى في التاريخ الهدف الرئيسي لأنشطة التحرك الاجتماعي عبر العالم.

وهذا التحرك عبر العالم هو الدليل على الحيوية الدائمة والواقعية لتصور بولانيي، فبالنسبة إليه إن الخطأ الفادح في ليبرالية السوق هو إخضاع غايات الإنسان وأهدافه إلى منطق آلية السوق المجرد عن الشعور الشخصي.

ويرى عوضاً عن ذلك أن البشر يجب أن يستخدموا وسائل الحكم الديمقراطي ليتحكّموا ويوجهوا الاقتصاد ليلبّوا حاجات الفرد والجماعة. ويبين بولانيي أن الفشل في مواجهة هذا التحدي قد أدى إلى معاناة مريرة في القرن الماضي. وبذلك فإن نبوءته للقرن المقبل لا يمكن أن تكون أوضح.

---

(34) من أجل الاطلاع على منظور من أمريكا الشمالية حول هذه المناقشات، والتوصل إلى دليل مفيد لمصادر إضافية، انظر: Sarah Anderson, John Cavanagh and Thea Lee, *The Field Guide to the Global Economy* (New York: New Press: Distributed by W.W. Norton, 2000).

ملاحظة حول طبعة عام 2001

في إعداد هذه الطبعة المنقحة لكتاب كارل بولانيي **التحول الكبير**، أجريت عدة تعديلات بسيطة على نص المؤلف في طبعة 1957. **أولها**، أن النص يحوي تعديلات تحرير بسيطة أجراها بولانيي بعد إرسال الطبعة الأولى التي صدرت في الولايات المتحدة إلى المطبعة، وقد أدخلت هذه التعديلات حين نشر الكتاب من قبل غولانز في المملكة المتحدة في 1945. و**ثانيها**، أني نقلت «الملحوظة الإضافية» على قانون مساعدة الفقراء التي ظهرت في نهاية الملاحظات في طبعة 1957 إلى مكانها المناسب في الملاحظات حول المصادر. و**ثالثها**، أن بعض أسماء العلم قد جرى تصحيحها وتحديث تهجئتها وتنقيطها. وأخيراً، أعيد ترقيم صفحات النص، فلا يوجد أثر لصفحاتِ 258A أو 258B، اللتان ظهرتا في طبعات سابقة صدرت في الولايات المتحدة.

ف. ب.



شكر وتقدير

كتب هذا الكتاب في أمريكا في أثناء الحرب العالمية الثانية. إلا أن الشروع بتأليفه والانتهاء منه تم في إنجلترا، حيث كان المؤلف مُحاضراً في اللجنة الدائمة الخارجية لجامعة أوكسفورد ومثيلاتها من اللجان لجامعة لندن. وتبلور موضوعه خلال العام الأكاديمي 1939 ـ 1940 بالإضافة إلى عمله في صفوف التدريس الخاص التي نظمها اتحاد التثقيف العمالي في كلية مورلي بلندن في كانتربري وبكسهل.

وحكاية هذا الكتاب هي حكاية صداقات كريمة. ويدين بالكثير إلى أصدقاء الكاتب الإنجليز، نذكر منهم إيرين غرانت، التي كان مشتركاً مع مجموعتها. كما عرفته الدراسات العامة إلى فليكس شافر من فيينا، وهو عالم اقتصاد، يقيم حالياً في ويلنغتون بينوزيلاندا. وساعده في أمريكا جون أ. كودنهوفن باعتباره صديقاً موثوقاً في القراءة والتحرير، وأدخلت عدة اقتراحات منه في نص الكتاب. ومن بين الأصدقاء المعنيين الآخرين كان زملاء المؤلف في بينغتون، هورست مندرشاوزن وبيتر ف. دروكر. وكان الأخير وزوجته مصدراً مستديماً للتشجيع، على الرغم من اختلافهما الصادق مع النتائج التي خلص إليها المؤلف، وكان للتعاطف العام الذي أبداه الأول ما عزز نصائحه. ويدين الكاتب أيضاً بالشكر للقراءة المتأنية إلى هانس زيسل

من جامعة رتغرز. وفي أمريكا جرت متابعة كاملة للكتاب في المطبعة من قبل كووين هوفن، بمساعدة دروكر ومندرشاوزن، الذين يشعر المؤلف بالامتنان العميق لعملهما الذي ينم عن الصداقة الخالصة.

ويدين لمؤسسة روكفلر بالمنحة الجامعية لسنتين بين 1941 ـ 1943، التي ساعدته في إتمام الكتاب في كلية بينغتون، في فيرمونت، بعد الدعوة المقدمة له من روبرت د. لاي عميد الكلية عندئذ. وكانت الخطوط العريضة للكتاب قد رسمت بعد القيام بسلسلة محاضرات عامة والحلقات الدراسية التي عقدت في العام الأكاديمي 1940 ـ 1941. وقد منحت التسهيلات لإجراء البحث من قبل مكتبة الكونغرس في واشنطن العاصمة، ومكتبة سيلغمان بجامعة كولومبيا في نيويورك. ولهم كلهم شكره وامتنانه.

ك. ب.

شورهام، سيفينوكس، كنت

القسم الأول

الـنظام الدولـي



الفصل الأول

سلام المئة عام

انهارت حضارة القرن التاسع عشر. ويدور هذا الكتاب حول جذور هذا الحدث السياسية والاقتصادية، كما يدور حول التحول الكبير الذي جاء معه، فلقد قامت حضارة القرن التاسع عشر على أربع مؤسسات. كانت الأولى نظام توازن القوى الذي بقي لمدة قرن وحال دون حدوث أي حرب طويلة مدمرة بين القوى العظمى. وكانت الثانية معيار الذهب العالمي الذي كان يمثل منظمة فريدة في الاقتصاد العالمي. وكانت الثالثة السوق ذات التنظيم الذاتي الذي أنتج ازدهاراً مادياً لم يسمع به من قبل. وكانت الرابعة الدولة الليبرالية.

وحسب تصنيفها بإحدى الطرق كانت اثنتان منهما اقتصاديتان والاثنتان الأخريان سياسيتان. وحسب تصنيفها بطرق أخرى، فإن اثنتين منهما كانتا وطنيتان، والأخريان عالميتان. وفي ما بينهما حددت الخطوط العريضة المميزة لتاريخ حضارتنا.

ومن بين هذه المؤسسات كان معيار الذهب العنصر الحاسم، وكان انهياره السبب المباشر للكارثة. وعندما انهارت أطيح، بالمؤسسات الأخرى لإنقاذه، ولكن عبثاً.

إلا أن مصدر ومنبت هذا النظام كانت السوق ذات التنظيم الذاتي. كان هذا التجديد هو الذي أنشأ تلك الحضارة الخاصة. كان معيار الذهب مجرد محاولةٍ لتوسيع نظام السوق المحلي إلى الحقل العالمي، وكان نظام توازن القوى البناء الفوقي المشاد عليه، وهو الذي عمل جزئياً من خلال معيار الذهب، كما كانت الدولة الليبرالية ذاتها من إبداع السوق ذات التنظيم الذاتي. ولقد كان المفتاح للنظام العالمي في القرن التاسع عشر يكمن في القوانين التي تتحكم باقتصاد السوق.

إن مقولتنا هي أن فكرة السوق ذات التنظيم الذاتي تنطوي على طوباوية مطلقة، فمثل هذه المؤسسة لا يمكن أن تعيش ولو لفترة قصيرة من دون إفناء كيان المجتمع الإنساني والطبيعي. لقد كانت ستحطم الإنسان وكيانه الطبيعي وتحول محيطه خراباً يباباً، فكان لا بد للمجتمع من أن يتخذ الإجراءات لحماية نفسه، إلا أنه مهما اتخذ من إجراءات فقد أضرّت بتنظيم السوق لذاتها وشلت الحياة الصناعية، وبذلك عرّض المجتمع للخطر بطريقة أخرى. كانت هذه هي المعضلة التي أرغمت نظام السوق على أن يتحول إلى عملٍ روتيني نمطي أدى أخيراً إلى شلِّ النظام الاجتماعي الذي كان يقومُ عليه.

مثل هذا التفسير لواحدة من أشد الأزمات عمقاً في تاريخ الإنسان لا بد أن يبدو بسيطاً وشديد الوضوح. إلا أنه لا يوجد أبعد عن الحقيقة من أن نحيل حضارةٍ ومضمونها وروح الجماعة فيها إلى عدد من المؤسسات بعينها، ونختار إحداها ونعتبرها أساسية ونمضي لنقول بأن انهيار الحضارة المحتم من قبل ذاتها سببه صفةٌ تقنيةٌ ما أو التنظيم الاقتصادي، فالحضارات، مثل الحياة نفسها، تنبع من تفاعل عدد كبير من العوامل المستقلة التي لا يمكن أن نحيلها بشكل عام

إلى مؤسسات مقيدة، فتقصي أثر آلية المؤسسات في انهيار الحضارة سيبدو محاولةً عديمة الجدوى، ومع ذلك، فإن هذا ما نحاوله هنا. وفي فعلنا هذا فإننا نوجه هدفنا إلى الخصوصية الشديدة في صلب الموضوع، لأن حضارة القرن التاسع عشر كانت فريدةً، ولاسيما أنها تمركزت على آليةٍ مؤسساتية محددة.

وفي الحقيقة لا يمكن لأي شرح أن يكون مقنعاً من دون أن نعلّل فجائية الزلزال أو التغير العنيف. وكانت قوى التغير تبدو وكأنها كانت عبثية لمدة قرن من الزمان، إذ انهال وابل الأحداث على البشر، فقامت الحروب بعد أن حصلت سلسلة تحولات اجتماعية ضخمة، حروبٌ من نوع مختلف كلياً، ولكن حقيقة هذا العنف الشيطاني أنه كان يجري على أرضية سلسلة تغيرات سريعة وصامتة ابتلعت الماضي من دون أن تظهر على السطح أيّ موجات ولو صغيرة.

والتحليل المنطقي للكارثة يجب أن يعلل أسباب الحوادث العاصفة وانحلالها الهادئ كليهما.

إن بحثنا ليس بحثاً تاريخياً، وما نبحث عنه ليس الوصول إلى تسلسل مقنع لأحداث بارزة، ولكنه شرح لاتجاهٍ للأحداث من منظور مؤسسات إنسانية. وسوف يكون عندنا المجال لنقف على مشاهد من الماضي فقط لإلقاء الضوء على أمور تهم الحاضر، وسوف نجري تحليلاً تفصيلياً لحقب فاصلة ونصرف النظر تماماً تقريباً عن الفترات الواقعة بينها، وسوف نتعرض إلى عدد من فروع المعرفة ضمن هدفنا الواحد المعين.

سوف نتعرض أولاً إلى انهيار النظام العالمي. وسوف نحاول أن

نبيّن أن نظام توازن القوى لن يضمن السلام إذا فشل الاقتصاد العالمي الذي كان يستند إليه. وهذا يفسّر لنا السرعة والمفاجأة التي حصل بها، سرعة الانحلال التي لا يمكن تصورها، ولكن إذا كان انهيار حضارتنا قد تزامن مع فشل الاقتصاد العالمي، إلا أنه بالتأكيد لم يكن متسبباً عنه، إذ إن جذوره ترجع إلى أكثر من مئة سنة خلت، إلى الفورة التكنولوجية التي نجم عنها نظام السوق ذات التنظيم الذاتي في غرب أوروبا. وكانت نهاية هذه المجازفة هي في زماننا، فهي تنهي مرحلةً معينة من تاريخ حضارتنا الصناعية.

وفي الجزء الأخير من الكتاب سوف نعالج الآلية التي تحكمت في التحول الاجتماعي والقومي في زماننا. وسوف نعالج أوضاع الإنسان. وبشكل عام، نعتقد أن حالة الإنسان الآن يمكن تحديدها من منطق الأصول المؤسساتية للأزمة.

لقد أنتج القرن التاسع عشر ظاهرةً لم يسمع بها في تاريخ الحضارة الغربية، وأقصد بها سلم المئة سنة (1815 ـ 1914). وبصرف النظر عن حرب القرم ـ وهي حدث استعماري في قليل أو كثير ـ فإن إنجلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وإيطاليا وروسيا دخلت في حروب في ما بينها بلغت مدتها كلها ثمانيةَ عشرَ شهراً وبإجراء حسابٍ تقديري للمدد مع القرنين السابقين نرى أن معدل مدة الحروب كان من ستين إلى سبعين سنة من الحروب الطاحنة في كل منهما. ولكن حتى أقسى حروب القرن التاسع عشر، الحرب الفرنسية ـ البروسية بين (1870 ـ 1871) انتهت بأقل من سنة واستطلعت الدولة المنكسرة أن تدفع رسمياً مبلغاً لم يسمع به كتعويضات من دون أن يسبب ذلك أي خلل في نظمه النقدية.

لم يكن انتصار حركة اللاعنف الذرائعية أو الواقعية ناتجاً عن

انعدام الأسباب الجوهرية للنزاع، فلقد حصلت تغيرات مستمرة تقريباً في أحوال الأمم القوية الداخلية والخارجية وترافق ظهور إمبراطوريات عظمى مع هذا المشهد السلمي، ففي الجزء **الأول** من القرن كانت الحروب الأهلية والتدخلات مع الثورات وضدها هي الأمر السائد حينئذٍ، ففي إسبانيا اجتاح مئة ألف جندي بقيادة دون دانغولم مدينة قادمش، وفي هنغاريا هددت الثورة البحرية بهزيمة الإمبراطور نفسه في معركة ضارية لم تخمد إلا بواسطة جيش روسي يحارب على التراب الهنغاري. كما أن التدخل المسلح في البلدان الألمانية وبلجيكا وبولندا وسويسرا والدنمارك والبندقية كان السائد في بلدان الحلف المقدس.

وفي النصف **الثاني** من القرن انطلقت ديناميات التقدم، فتجزأت الإمبراطوريات العثمانية والمصرية والشريفية أو انهارت. واضطرت القوات الغازية الصينَ إلى فتح أبوابها للأجنبي، وبحملة صيد ضخمة جرى تقسيم قارة أفريقيا. وفي الوقت نفسه صعدت إلى المستوى العالمي قوتان: الولايات المتحدة وروسيا. وتحققت الوحدة القومية لألمانيا وإيطاليا، واتخذت بلجيكا واليونان ورومانيا وصربيا وهنغاريا أماكنها أو عادت إليها كدول مستقلة على خارطة أوروبا. وتزامنت سلسلة من الحروب المكشوفة والمستمرة مع تقدم الحضارة الصناعية في مواقع الحضارات البالية للشعوب البدائية. وأدّت فتوحات روسيا العسكرية في آسيا الوسطى، وحروب إنجلترا العديدة في الهند وأفريقيا، واندفاعات فرنسا في مصر والجزائر وتونس وسوريا ومدغشقر والهند الصينية وسيام إلى ظهور خلافات بين القوى الكبرى لم تفصل فيها إلا القوة. ومع ذلك فقد تموضعت كل من هذه النزاعات ونشأت عدة ظروف هيأت للصدام إما بالعمل المشترك وبإجراء التسويات من قبل القوى العظمى. وبصرف النظر عن الطرق

المختلفة التي تم اللجوء إليها، فإن النتيجة كانت واحدة. وبينما كانت النظم الدستورية ممنوعة في الجزء **الأول** من القرن والحرية مكبوتة من قبل الحلف المقدس تحت اسم السلام، فإن الدساتير في النصف الثاني من القرن ـ باسم السلام أيضاً ـ تفرض على الطغاة والمتمردين من قبل أرباب البنوك ذوي الذهنية التجارية. وهكذا وفي ظل أشكال متباينة من الأيديولوجيات ـ أحياناً باسم التقدم والحرية، وأحياناً من قبل سلطة التاج والكنيسة، وأحياناً بفضل البورصة ودفاتر الشيكات، وأحياناً عن طريق الفساد والرشوة، وأحياناً بالحوار الأخلاقي والنزعة المستنيرة، وأحياناً بالسفن الحربية والحراب ـ تحققت النتيجة ذاتها: تم الحفاظ على السلام.

هذا الأداء الرائع كالأعاجيب يرجع إلى فعل توازن القوى الذي أدى إلى نتيجة هي في العادة غريبة عنه، فبطبيعته يؤدي التوازن إلى نتيجةٍ مخالفة تماماً، وهي انتصار القوى الداخلة في النزاع، وفي الحقيقة نتوقع أن ثلاثة قوى أو أكثر قادرة على فرض نفسها سوف تتصرف بطريقةٍ تجعل القوى الأضعف تتحد ضد تصاعد قوى الدول الأقوى. وفي تاريخ العالم كان توازن القوى يدور بين الدول التي كان استقلالها سبيلاً إلى حفظه، إلا أنها حافظت على هذه الغاية فقط بالحروب المستمرة بين الشركاء المتبدلين. والممارسات في اليونان القديمة والدول ـ المدن في شمال إيطاليا هي مثال على ذلك، فالحروب بين المجموعات المتبدلة من المحاربين حافظت على استقلال تلك الدول لفترات طويلة من الزمن. وبفعل المبدأ نفسه تمت المحافظة ولمدة تزيد على مئتي سنة على سيادة الدول التي تشكلت منها أوروبا أيام معاهدة مونستر وويستفاليا (1648). وعندما ـ بعد سبعين سنة ـ أعلن الموقعون على معاهدة ويترخت التزامهم الرسمي بهذا المبدأ وجسّدوه في نظامٍ، وفإنهم بذلك أسسوا

الضمانات المتبادلة لاستقلال الدول القويّة والضعيفة على السواء من خلال الحرب. وحقيقة أن الآلية نفسها أنتجت في القرن التاسع عشر سلاماً وليس حرباً هي مشكلةٌ وتحير المؤرخين.

والعنصر الجديد كلياً، الذي نقدمه، كان ظهور الاهتمام بالسلم بشكل حاد. وجرياً على السابق، كان مثل هذا الاهتمام يعتبر خارج نطاق النظام، والسلام وما يتبعه من حرف وفنون كان ينظر إليه كحليّ وزينة للحياة يتمنونها، فالكنيسة تصلي وتدعو للسلام كما تصلي وتدعو لله بمحصول وفير، لكنها في نطاق عمل الدولة كانت تدعم التدخّل المسلح، فالحكومات كانت تخضع السلام للأمن والسيادة اللذين تضعهما أولاً، اللذين قد لا يتحققان من دون اللجوء إلى الوسيلة الأخيرة وهي الحرب، فكان يعتقد أنه لا ضرر أكثر للمجتمع يعادل وجود رغبة منتظمة بالسلم فيه، فحتى زمن متأخر هو النصف الثاني من القرن الثامن عشر اتهّم جان جاك روسو التجار بقلّة وطنيتهم لأنه كان يشكّ بتفضيلهم السلم على الحرية.

وبعد عام 1815 كان التحول مفاجئاً وكاملاً، فرد الفعل على الثورة الفرنسية عزّز المدّ المتصاعد للثورة الصناعية في جعل التجارة المسالمة مطلباً وموضع اهتمام العالم أجمع، فأعلن مترنيخ أن ما يتطلع إليه شعب أوروبا ليس الحرية بل السلم. وصار غنتز يسمي المتحمسين للوطن البرابرة الجدد. وانطلق كل من الكنيسة والتاج في سعيه لإزالة الروح القومية في أوروبا. ووجد مسعاهما تجاوباً وتأييداً من ضراوة أشكال الحروب المستحدثة وفظاعتها البغيضة وفي قيم السلم التي تعززت إلى حد كبير بالاقتصاد الناشئ الذي يوفر الرخاء.

كان دعاة «الرغبة بالسلم» كالعادة، أولئك الذين استفادوا منه، خاصة اتحادات السلالات الحاكمة من أمراء وإقطاعيين الذين تهدد إرثهم ومواقعهم الممتازة بموجة الثورات والشعور الوطني التي كانت

تجتاح القارة، أي أوروبا. وهكذا بقي الحلف المقدس ولمدة ثلث قرن تقريباً يؤمن القوة القسرية والدافع الأيديولوجي لسياسة سلم نشيطة، وراحت جيوشه تطوف أوروبا صعوداً ونزولاً تخمد الأقليات وتكبح الأغلبيات. ومنذ 1846 إلى 1871 تقريباً ـ «وهي فترة ربع القرن الأشد ارتباكاً وازدحاماً في التاريخ الأوروبي»[1] ـ صار السلم أقل استقراراً، نتيجةً لتراجع تأثير رد الفعل أمام تصاعد قوى التوجه إلى الصناعة. وفي ربع القرن الذي تلا الحرب الفرنسية البروسية نشهد انتعاشاً للرغبة في السلام تتمثل بالكيان القوي الذي نشأ حديثاً وهو المجموعة الأوروبية. غير أن الاهتمامات، كالنيات تبقى أفلاطونية ما لم تترجم إلى سياسات بواسطة آلية اجتماعية ما. وعلى السطح، كانت مثل هذه الوسيلة مفقودة، فكلاهما، الحلف المقدس والمجموعة الأوروبية، كانا في النهاية مجرد تجمع لدول مستقلة ذات سيادة، وهي لذلك عرضة لتوازن القوى وآلية الحرب، فكيف حُوفظَ على السلم إذاً؟

صحيح أن أي نظام لتوازن القوى سينزعُ إلى منع مثل هذه الحروب التي تنشأ من عدم رؤية إحدى الأمم التحالفات الجديدة للقوى والتي تنشأ من محاولتها تغيير الحالة الراهنة. والشواهد الشهيرة على ذلك كانت إلغاء بسمارك الحملة الصحافية ضد فرنسا، في 1875، عند تدخل روسيا وبريطانيا (وقوف النمسا إلى جانب فرنسا كان أمراً مفروغاً منه)، في هذا الوقت عمل اتفاق أوروبا ضد ألمانيا التي وجدت نفسها معزولةً. في 1877 ـ 1878 لم تستطع ألمانيا أن تمنع الحرب بين روسيا وتركيا، ولكنها نجحت في إبقائها محليةً

(1) Raymond James Sontag, *European Diplomatic History 1871-1932* ([n. p.]: Appleton, 1933).

بمساندتها غيرةَ إنجلترا من تحرك الروسِ نحو الدردنيل، فدعّمت ألمانيا وإنجلترا تركيا ضد روسيا ـ وبذلك أُنقذ السلم.

وفي مؤتمر برلين أطلقت خطة لتصفية ممتلكات الإمبراطورية العثمانية في أوروبا، وأدى هذا إلى إيقاف الحروب بين القوى العظمى على الرغم من كل التبدلات اللاحقة في الوضع الراهن، لأن الأطراف ذات العلاقة كانوا متأكدين عملياً مسبقاً من القوى التي كانوا سيواجهونها في المعركة. وكان السلم في هذه الحالات حصيلةً محمودة لنظام توازن القوى.

كما أن الحروب كانت تُستبد عمداً بالعمل على إزالة أسبابها حين يكون مصير القوى الصغرى هو المقصود، فقد كانت هذه القوى تُراقب وتمنع من إزعاج الوضع الراهن بأي طريقةٍ قد توصل إلى الحرب. وأدى غزو هولندا لبلجيكا في 1831 في النهاية إلى تحييد ذلك البلد. وفي 1855 حيّد النروج، وفي 1867 جرى بيع هولندا اللوكسومبورغ إلى فرنسا، واحتجت ألمانيا وحُيِّد اللوكسومبورغ. وفي 1856 أُعلن أن سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية مهم للتوازن في أوروبا، وحاولت المجموعة الأوروبية الحفاظ على تلك الأمبراطورية، وبعد 1878، حين أُعتبر تفكيك الإمبراطورية مهماً لذلك التوازن أعدت العدة لتفكيكها بالأسلوب المنظم ذاته، على الرغم من أن القرار تضمن في كلتا الحالتين إيجاد عدة شعوب صغيرة.

وبين 1852 ـ 1863، هددت الدنمارك وبين 1851 ـ 1856 هددت الولايات الألمانية بإزعاج التوازن، وفي كل مرةٍ أُرغمت الدول الصغرى من قبل القوى العظمى على الالتزام. في هذه الحالات كانت حرية الحركة التي أمّنها لها النظام تستغل من قبل القوى العظمى لتحقيق المصلحة المشتركة ـ التي صادف أنها كانت

السّلْم، ولكنها كانت صيحةً بعيدةً عن تجنب الحروب بين حينٍ وآخر سواء بتوضيح مواقف القوى بالوقت المناسب، أو بإرغام الدول الصغرى على الانتباه للحقيقة الكبرى وهي سِلم المئة عام، فاختلال التوازن الدولي ممكن حدوثه لأسباب عديدة ـ من قصة حب بين أمراء السلالات إلى امتلاء مصب نهر بالطمي ومن خلافٍ عقائدي حول اختراعٍ تقني، فبمجرد نمو الثروة والسكان أو تراجعهما يمكن أن يستنفر القِوى السياسية، وسوف ينعكس التوازن الخارجي على التوازن الداخلي لا محالة. ومع ذلك فحتى نظام توازن قوى منظم يمكن أن يؤمن السلام من دون التهديد المستمر بالحرب فقط إذا كان بالإمكان معالجة هذه العوامل الداخلية مباشرة ومنع اختلال التوازن في الوضعية الوليدة، وعندما يستجمع خلل التوازن دوافعه فلا تصلحه إلا القوة. ومن البديهي أن على المرء أن يلغي أسباب الحرب لضمان السلم، إلا أنه لا يدرك الجميع أنه للقيام بذلك يجب التحكم بسير الحياة من منبعها.

ولقد أوجد الحلف المقدس الوسيلة لتحقيق ذلك بالوسائل الخاصة به، فقد شكل الملوك وأرستقراطيو أوروبا قرابة نسب دولية، ووفرت لهم الكنيسة الرومانية طبقة الموظفين الجاهزة طوعاً من أعلى درجات السلم الاجتماعي إلى أسفلها في جنوب ووسط أوروبا. وامتزجت المراتب العالية الموروثة بالدم والامتياز في أداة للحكم الناجح محلياً والذي كانت ترفده القوة لضمان السلم في القارة، أوروبا.

ولكن اتفاق أوروبا، الذي خلفه كان يفتقد إلى المرتكزات الإقطاعية والدينية، فكان يبلغ في أحسن أحواله اتحاداً فضفاضاً لا يقارن مع التماسك الرائع الذي أحدثه مترنيخ، فقد كان يدعى إلى اجتماع القوى الكبرى فقط في حالات نادرة، مما ترك مجالاً واسعاً

لأحقادهم ومؤامراتهم وتقاطع مصالحهم ولمؤامراتهم الدبلوماسية: وأصبح بذلك العمل العسكري المشترك بينهم نادراً. ومع ذلك فإن ما استطاع الحلف المقدس ذو الفكر والهدف الواحد أن يحققه في أوروبا، وباللجوء إلى التدخل العسكري مراراً، كان يتم هنا على نطاق عالمي من خلال الكيان الوهمي المسمى المجموعة الأوروبية، وبالاعتماد إلى حدٍ أقل على اللجوء إلى القوى للإرغام. ولتفسير هذا العمل الفذ يجب أن نبحث عن آلية قوة اجتماعية كامنة تنشط في هذا الجو الجديد والتي تحل محل دور السلالات والأسقفيات في النظام القديم وتجعل النزوع نحو السلم أمراً محققاً. وهذا العنصر المُغفَل الذي نقر هو التمويل العالي المستوى.

لم يتم حتى الآن بحث شامل في طبيعة الصيرفة على المستوى العالمي في القرن التاسع عشر، فهذه المؤسسة بالكاد نشأت من أسطورة[(2)] تداخل الاقتصاد والسياسة ورأى البعض أنها كانت أداةً للحكومات، وآخرون رأوا أن الحكومات كانت أدواتٍ لتعطشها الذي لا يرتوي إلى الربح، بينما رأى البعض أنها هي التي بذرت بذور التفرقة في العالم، وآخرون أنها كانت الوسيلة للمواطنة العالمية المخنثة التي امتصّت قوة الأمم الرجولية. ولم يكن أحدهم على خطأ، فالتمويل العالي المستوى هي مؤسسة فريدة من نوعها، انفرد بها الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين وقامت بدور الرابط الأساسي بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي في العالم، وهيأت الوسائل لإقامة نظام سلم عالمي، يُدارُ

---

(2) Herbert Feis, *Europe the World's Banker, 1870-1914* (New Haven: Yale University Press; London: H. Milford: Oxford University Press, ([1931]).

كتاب غالباً ما اتبعنا نصوصه.

بمساعدة القوى العظمى، والذي لم تكن القوى العظمى ذاتها قادرةً على إنشائه أو إدارته. وفي الوقت الذي كانت فيه المجموعة الأوروبية تعمل على فترات متقطعة، كان التمويل العالي المستوى هيئةً ثابتةً ذات مرونة عالية، فكان مستقلاً عن كلٍ من الحكومات، حتى القوية منها وعلى اتصال معها جميعاً، فكان مستقلاً عن البنوك المركزية، وحتى عن بنك إنجلترا، ولكنه وثيق الصلة بها جميعاً، فقد كان التماسك قوياً بين المال والدبلوماسية، فلم يكن أيٌ منهما يضع خطة بعيدة المدى، سواء أكانت سلمية أم حربية، من دون التأكد من حسن نية الآخر. ومع ذلك فإن سرّ نجاح الحفاظ على السلم العالمي كان مرجعه من دون شك إلى وضع، وتنظيم وطرائق التمويل العالمي، فكلا القائمين ودوافع هذا الكيان الفريد أسبغا عليه وضعيةً ذات جذور راسخةٍ عند الأفراد وعلى المستوى الخاص ذي الاهتمام التجاري المحض، فآل روتشلد لم يكونوا خاضعين لأي حكومة، وكعائلة كانوا يمثلون مبدأ العالمية المجرد، وكان ولاؤهم لشركة أصبحت صدقيّتها الرابط الوحيد الذي يعلو الأمم بين الحكومات السياسية والقوى الصناعية في اقتصاد عالمي سريع النمو. وباعتباره ملجأ أخيراً كان استقلالها ناجماً عن حاجة الظرف في ذلك الزمن الذي كان يحتاج إلى عنصر ذي سيادة يكتسب ثقة رجال السياسة في بلدانهم كما يكتسب ثقة المستثمر العالمي، وكانت استجابةً لهذه الحاجة الحيوية أنّ سلالة المصرفيين اليهود الغيبيّة خارج حدود الدول والمقيمة في عواصم أوروبا قدمت الحل المثالي. لم يكن هؤلاء دعاة سلام على الإطلاق، فلقد جمعوا ثرواتهم بتمويلهم للحروب، وكانوا لا يتأثرون بالاعتبارات الأخلاقية، ولم يكن لديهم اعتراض على أي حرب صغيرة أو محليّة تستمر مدة قصيرة، إلا أن أعمالهم وتجارتهم تتضرر إذا قامت حروب بين القوى العظمى تتأثر بها قواعد نظامهم المالي. وحسب منطق

الأحداث وقع عليهم الحفاظ على متطلبات السلم العالمي في وسط تحولات ثورية تعرضت لها شعوب الكرة الأرضية، فمن الناحية التنظيمية كان التمويل العالي المستوى نواة لأشد المؤسسات التي أحدثها الإنسان في التاريخ تعقيداً، ومع أنها كانت عابرةً إلا أن مقارنتها ممكنة من حيث توافقها مع التعاليم الكاثوليكية وفي كثرة أشكالها وأدواتها مع كل ما أنجزه الإنسان في الصناعة والتجارة، فكان مرآة لها وقريناً، فبالإضافة إلى مركزه الدولي كممول عالي المستوى أصولي كانت هناك بضعة مراكز وطنية تتمركز حول البنوك الهامة والبورصات. كذلك، لم تكن الصيرفة العالمية مقصورة على تمويل الحكومات ومغامراتها في الحرب والسلم، إذ كانت تشتمل أيضاً على توظيف الأموال في الصناعة، والخدمات العامة والمصارف والإقراض الطويل الأجل للشركات الخاصة في الخارج. والتمويل الداخلي كان صورةً مصغرة، ففي إنجلترا وحدها كان يوجد فيها خمسون نوعاً من البنوك، وكان نظام مصارف في فرنسا وألمانيا من نوع خاص، وفي كلٍ من هذه البلدان كانت ممارسات وزارات الخزانة وعلاقاتها مع التمويل الخاص متنوعة ومدهشة وغالباً ما تكون في تفاصيلها دقيقةً مرهبة. وكانت أسواق المال تتعامل بعدد من الوثائق والأوراق المالية وقبول هذه الوثائق لدى الدول الخارجية وبأوراق النقد وبإقراض الأموال وغيرها من التسهيلات التي تقدم للمضاربين. وكان هذا النمط خاضعاً لتقلبات لا تنتهي من قبل المجموعات في داخل كل بلد والشخصيات، كلٍ بأسلوبه الخاص ورفعته ومقامه وسلطته وولائه ورصيده من الأموال وتماسه وسيطرته وهالته الاجتماعية.

لم يكن الهدف من التمويل العالي المستوى جعله أداةً للسلم، فقد حلّت به هذه الوظيفة بالصدفة، كما يقول المؤرخون، بينما قد

يفضل علماء الاجتماع أن يسموها قانون المتاح، فالدافع للتمويل العالي المستوى هو الرابح، وللحصول عليه كان من الضروري أن ينسق مع الحكومات التي كانت أهدافها القوة والفتوحات. ويمكننا بكل أمان أن نهمل في هذه المرحلة التمييز بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية، بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية من جانب الحكومة أو الحكومات، ومن حيث النتيجة كانت من خاصية الدول ذات القومية الواحدة في هذه الفترة أن مثل هذا التمييز كلما كان له اتصال بالواقع، لأنه مهما تنوعت أهدافها، فإن الحكومات كانت تسعى لتحقيقها من خلال استخدام وزيادة قوتها الوطنية. بينما كان نظام التمويل العالي والقائمين عليه عالمياً، ومع ذلك ولهذا السبب ليس مستقلاً تماماً عن المنظمات الوطنية، فالتمويل العالي المستوى كمركز نشيط لمشاركة البنوك في النقابات واتحاد الشركات وهيئات توظيف الأموال والقروض الخارجية والإدارات المالية والصفقات الأخرى الطموحة كانت بحاجة إلى تعاون المصارف الوطنية والرأسمال الوطني والتمويل الوطني. ومع أن التمويل الوطني كان بشكل عام أقل تبعيةً للحكومة من الصناعة الوطنية، إلا أنه بقي كذلك لكي يجعل التمويل العالمي توّاقاً للبقاء على اتصال مع الحكومات ذاتها. ومع ذلك وإلى الدرجة التي - بفضل مركزه والقائمين عليه وثروته الخاصة وارتباطاته - كان في الواقع مستقلاً عن أي حكومة بعينها، وكان قادراً على خدمة مصلحة أخرى لم يكن لديها جهازها الخاص، والتي من أجل خدمتها لم تكن تتوفر مؤسسة أخرى، والتي كانت مع ذلك ذات أهمية حيوية للجماعة: ولاسيما، السلم. ليس السلم بأي ثمن، ولا حتى السلم مقابل أي من عناصر الاستقلال، والسيادة والمجد أو طموحات تلك القوى في المستقبل ولكن مع ذلك تحقيق السلم، إذا كان ممكناً إحرازه من دون هذه التضحيات وليس العكس، فالقوة لها أسبقيتها على الربح. ومع ذلك

ومهما تداخلت مجالاتهما، فإن الحرب بالنهاية هي التي سنّت القانون الذي تعمل التجارة ضمنه، فمنذ 1870 كانت فرنسا وألمانيا، على سبيل المثال، عدوّتان. وهذا لم يمنع الصفقات غير العلنية بينهما. كما شُكِّلت نقابة صيرفة بين الحين والآخر لأغراض عابرة، فكانت هناك مشاركات من القطاع الخاص من بنوك توظيف الأموال الألمانية في مشاريع خلف الحدود، والتي لم تظهر في بيانات الميزانية، وفي أسواق القروض أجريت عمليات خصم كمبيالات ومنح قروض قصيرة الأجل بالاستناد إلى مستندات معززة وتجارية من جانب البنوك الفرنسية، كما كانت هناك توظيفات مباشرة كما في حالة تزاوج المصالح بين الحديد والفحم، أو في مصنع ثيسن في مقاطعة النورماندي في فرنسا، إلا أن مثل هذه التوظيفات كانت مقصورة على مناطق محددة في فرنسا، وكانت محل انتقاد دائم من كل من القوميين والاشتراكيين، وكان التوظيف المباشر أكثر انتشاراً في المستعمرات، وكمثال عليه، جهود ألمانيا الحثيثة للحصول على فلّز حديد من النوع الأول، من الجزائر، أو قصة التورط في إجراء مشاركات في المغرب. ومع ذلك بقيت الحقيقة بأنه لم يجر إطلاقاً بعد 1870 أن رفع الحظر الرسمي والمفهوم ضمناً عن السندات الألمانية في بورصة باريس. وبكل بساطة، «اختارت فرنسا أن لا تجازف بأن تنقلب قوة رأسمال المال المقترض ضدها»[3]. وكانت النمسا موضع شك أيضاً، وفي الأزمة التي حصلت مع المغرب 1905 ـ 1906، فرض الحظر على هنغاريا أيضاً. ودعت الدوائر المالية في باريس إلى قبول السندات الهنغارية. ولكن الدوائر الصناعية ساندت الحكومة في معارضتها القاطعة لأي تنازلات أمام خصم

---

(3) المصدر نفسه، ص 201.

عسكري محتمل. واستمرّت المنافسة السياسية ـ الدبلوماسية من دون هوادة، فأي خطوة يمكن أن تعزز قوة العدو المفترضة كانت تفرض من قبل الحكومة. وعلى السطح ظهر أكثر من مرة كما لو أن النزاع قد أطفئ ولكن مع الدوائر الداخلية تدرك بأنه قد تحول إلى مواقع خفيةً تحت السطح الودّي.

أو لنأخذ طموحات ألمانيا باتجاه الشرق. وهنا أيضاً تداخلت السياسة والتمويل، ولكن السياسة هي التي سادت، فبعد ربع قرن من المخاصمة الخطيرة وقعت ألمانيا وإنجلترا اتفاقاً شاملاً بشأن خط حديد بغداد، في حزيران 1914 ـ في وقت متأخر جداً لمنع الحرب العظمى كما قيل مراراً. ورأى آخرون على النقيض من ذلك أن توقيع الاتفاق أثبت بشكل حاسم أن الحرب بين إنجلترا وألمانيا لم تكن بسبب تصادم في توسع المصالح الاقتصادية. ولا تؤيد الحقائق أياً من الرأيين. وأبقي الاتفاق الموضوع الرئيسي من دون حل عملياً. وبقي الخط الحديدي الألماني لا يسمح له بالامتداد بعد مدينة البصرة من دون موافقة الحكومة البريطانية وبقيت المناطق الاقتصادية التي نصّت عليها المعاهدة تهدد باحتمال المواجهة وجهاً لوجه بين الدولتين. وفي هذه الأثناء بقيت القوى العظمى تستمر في التحضير لذلك اليوم، الذي كان أقرب مما كانوا يظنون[4].

وكان على التمويل العالمي أن يتصدى للطموحات المتنازعة ولدسائس القوى العظمى والصغيرة، وأحبطت خططها بالمناورات الدبلوماسية وتعرضت توظيفاتها الطويلة الأمد للخطر، وأعيقت جهودها البناءة بفعل الإحباط السياسي والإعاقة بطرق ملتوية. وتصرفت المنظمات المصرفية الوطنية، التي من دونها يصبح التمويل

---

(4) للمقارنة: انظر الملاحظات على المصادر، ص 461 ـ 463.

العالمي عاجزاً، كشركاء له كل لدى حكوماتها، فلم تكن أي خطة في مأمن من دون أن تقتطع سلفاً مكاسب كل شريك. وعلى كل حال، فإن القوة المالية لم تكن الضحية في أغلب الأحيان بل المستفيد من دبلوماسية الدولار التي أمّنت البطانة الفولاذية للقفاز المخملي للتمويل. وذلك لأن النجاح في الأعمال والتجارة يتضمن استعمال القوة من دون رحمة أمام البلدان الأضعف، ورشوة الإداريين المتخلفين بالجملة، واستعمال الطرق الخفية في الوصول إلى الغايات المعروفة في الغابات المستعمرة وشبه المستعمرة. ومع ذلك بالتصميم على أداء وظيفته كان من نصيب التمويل العالي المستوى أن يمنع وقوع حروب كبرى وكانت الأغلبية العظمى من حملة السندات الحكومية والمستثمرين الآخرين والتجار الضحية وأوائل الخاسرين في مثل هذه الحروب، ولاسيما إذا تأثرت عملاتهم. ولقد كان تأثير التمويل العالي المستوى على القوى العظمى في صالح السلام في أوروبا على الدوام. وكان هذا التأثير فعالاً إلى درجة أصبحت الحكومات ذاتها تعتمد على تعاونه بأكثر من اتجاه. ونتيجة لذلك لم يصادف أي وقت لم تتمثل فيه الرغبة في السلام في مجالس المجموعة الأوروبية، فإذا أضفنا إلى ذلك الرغبة المتنامية في السلام داخل البلدان حيث ضربت عادة توظيف المال بجذورها، فإننا سوف نعرف سبب هذا السلم المسلح بعشرات من الدول المستنفرة عملياً والتي تحوم فوق أوروبا من 1871 إلى 1914 من دون أن تنفجر في نزاع هدام.

وعمل التمويل ـ وهذا كان أحد أقنية التأثير لديه كوسيط قوي من المجالس والسياسات لعدد من الدول الصغرى المستقلة. وكانت القروض وتجديد القروض تتوقف على الائتمان، والائتمان يتوقف على حسن السيرة والسلوك. وبما أن السلوك، في ظل الحكومة

الدستورية (الحكومات غير الدستورية كانت مستبعدة جداً)، ينعكس في الميزانية، ولا يمكن لقيمة النقد الخارجي أن تنفصل عن رفع قيمة الميزانية، فإن الحكومات الدائمة تنصح بأن تراقب البورصات بدقة لتتجنّب السياسات التي قد تنعكس على سلامة وضعية ميزانياتها. لقد أصبحت هذه النصيحة القاعدة القوية للبلد الذي يتبنّى معيار الذهب. وأصبح معيار الذهب والدستور الوسيلتين اللتين جعلتا صوت مدينة لندن مسموعاً لدى العديد من الدول الصغرى التي تبنّت رموز الالتزام بالنظام العالمي الجديد. وحافظ «السلام البريطاني» على سيطرته أحياناً بتوجيه مدافع سفنه الثقيلة والشريرة، ولكن في أغلب الأحيان تمكن من الحفاظ عليه بتحريك خيوط الشبكة المالية والدولية في الوقت المناسب.

إن تأثير التمويل العالي المستوى (Haute finance) يُدعم أيضاً من خلال إدارته غير الرسمية للتمويل في مناطق شبه مستعمرة واسعة في العالم، بما فيها إمبراطوريات الإسلام المتداعية في منطقة ملتهبة من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وكان هذا هو المحل الذي قارب فيه الممولون العوامل الدقيقة الكامنة في النظام الداخلي ووفر إدارة فعلية لهذه المناطق المضطربة حيث كان السلم في أوهن حالاته. وبذلك استطاعت تأمين متطلبات توظيف الأموال الطويلة الأمد العديدة في هذه المناطق في وجه عقبات كأداء، فملحمة شق سكك الحديد في البلقان والأناضول وسوريا وإيران ومصر والمغرب والصين هي قصة تحمّل وتقلبات خانقة تذكر بالمنجزات المماثلة في قارة أمريكا الشمالية. وعلى كل حال، فإن الخطر الرئيسي الذي طارد الرأسماليين في أوروبا لم يكن الفشل التقني أو المالي، بل كان الحرب ـ ليس الحرب بين بلدان صغيرة (يمكن عزلها بسهولة) ولا الحرب على بلد صغير من قبل قوة عظمى (وهي حدث ملائم غالباً

ما يتكرر)، ولكنها الحرب الشاملة بين القوى العظمى نفسها.

إن أوروبا لم تكن قارة فارغة، ولكنها الموطن لملايين الناس القدامى والمحدثين، فكل خط حديدي جديد عليه أن يشق طريقه عبر حدود دول لها إمكانيتها المالية المختلفة، فبعضها قد يضعفه هذا الاحتكاك إلى درجة مميتة وبعضها قد يعزه ويزيده حيوية.

إن القبضة الحديدية للتمويل، فقط، على الحكومات المغلوبة في المناطق المتخلّفة تستطيع أن تتجنّب الكارثة، فحين تخلفت تركيا عن دفع التزاماتها المالية في 1875، اندلعت الحرب فوراً واستمرت من 1876 إلى 1878، عندما وقعت معاهدة برلين واستمر الحفاظ على السلم لست وثلاثين سنة بعدها .

لقد طبق هذا السلم المذهل في مرسوم شهر محرّم من عام 1881، والذي أنشأ Dette Ottomane في القسطنطينية، وكلف ممثلو التمويل العالي المستوى بإدارة معظم أمور المالية التركية. وفي معظم الحالات توصل هؤلاء إلى حلول وسط بين القوى الكبرى، وفي حالات أخرى منعوا تركيا من إثارة مشاكل وصعوبات من صنعها هي، وفي حالات أخرى أيضاً كانوا مجرد وكلاء سياسيين عن القوى الكبرى. وفي جميع الأحوال كانوا يخدمون المصالح المالية للدائنين، وإن استطاعوا، فإنهم يخدمون أيضاً الرأسماليين الذين جاؤوا سعياً وراء الربح في تلك البلاد. وقد تعقدت هذه المهمة كون لجنة الدين لم تكن هيئة ممثلة للدائنين الأفراد، بل كانت عضواً في القانون الأوروبي العام الذي كان التمويل العالي المستوى ممثلاً فيه بشكل غير رسمي. ولكنه بسبب صفته المبهمة هذه استطاع أن يجسر الثغرة بين التنظيم السياسي والاقتصادي في ذلك العصر.

لقد أصبحت التجارة متصلة بالسلام، ففي الماضي كان تنظيم التجارة عسكرياً وحربياً لصيقاً بالقراصنة وجوّابي الآفاق والقوافل

المسلحة والصيادين والقناصين والتجار حاملي السيوف والمواطنين المسلحين في المدن والمغامرين والجوالين والمستعمرين والفاتحين الإسبان ومطاردي البشر وتجار الرقيق والجيوش المستعمرة وشركات الامتياز. والآن أصبح كل هؤلاء منسيّين، فالتجارة اليوم تعتمد على نظام مالي عالمي يستطيع أن يعمل حتى في أثناء الحروب الكبرى.

كانت التجارة تتطلب السلم وكانت القوى العظمى تجاهد للحفاظ عليه، ولكن نظام توازن القوى، كما رأينا، لم يستطع وحده أن يضمن السلم، فقام بذلك التمويل العالمي الذي تُضمن بوجوده مبادئ اعتماد التجارة على السلم.

لقد أصبحنا معتادين كثيراً على الاعتقاد بأن انتشار الرأسمالية كأسلوب هو أي شيء عدا كونه سلمياً، وأن الرأسمال المستخدم في التمويل هو المحرض الرئيسي على جرائم الاستعمار والعدوان بقصد التوسع. كما أن ارتباطه الصميمي بالصناعة الثقيلة جعل لينين يؤكد أن رساميل التمويل هي المسؤولة عن الاستعمار، ولاسيما في الصراع على مناطق النفوذ والامتيازات وإحراز حقوق أراضي دول الاستعمار، والأشكال العديدة التي استولت بها القوى الغربية على مقدرات المناطق المختلفة، لكي توظف الأرباح في السكك الحديد والخدمات العامة والموانئ وغيرها من المؤسسات الدائمة التي تجني من ورائها الصناعات الثقيلة أرباحها. إن التجارة والتمويل مسؤولان، في الحقيقة، عن كثير من الحروب الاستعمارية، ولكنهما مسؤولان أيضاً عن منع اندلاع حرب عظمى. وكان ارتباطهما بالصناعة الثقيلة، على الرغم من أنه كان على أشدّه في ألمانيا، كان مسؤولاً عن كليهما.

لقد كانت رساميل التمويل، وهي المنظمة الأعلى للصناعة

الثقيلة، ترتبط بفروع صناعية عديدة وبطرق عديدة، بحيث لا يستطيع أي فرع منها أن يقرر سياستها، فمقابل كل واحد منها تتحقق مصلحته في الحرب كان هناك عشرة تتعطل مصالحها بها. ومن الطبيعي أن الرأسمال العالمي محكوم عليه بالخسارة في حالة الحرب، ولكن حتى التمويل الوطني يمكن أن يكسب استثنائياً فقط على الرغم من تكراره بما يكفي لتبرير عشرات الحروب الاستعمارية، ومادامت هي معزولة، فكل حرب تقريباً نظمها الممولون، ولكنهم نظموا السلم أيضاً، فطبيعة هذا النظام الذرائعي الذي احتاط بكل قوة ضد حرب عامة في الوقت نفسه الذي كان يؤمن التجارة المسالمة في وسط سلسلة لا تنتهي من الحروب الصغيرة يمكن تبيانها من التحولات التي أدخلها على القانون الدولي، فبينما اتجهت الروح القومية والصناعة بشكل ملحوظ إلى جعل الحروب أشد ضراوة وشمولاً، فإن الاحتياطات الفعالة قد أقيمت لاستمرار التجارة المسالمة في وقت الحرب. ووضع اسم فريدريك الأكبر في السجلات لرفضه «كإجراء ثأري» تسديد الديون السيلزية المستحقة لرعايا بريطانيين[5]، ولم تجر محاولة من هذا النوع منذ ذلك الوقت، كما يقول هرشي. وتقدم لنا حروب الثورة الفرنسية الأمثلة الأخيرة الهامة عن مصادرة الأملاك الخاصة لرعايا أجانب وجدوا على أرض المتحاربين عند اندلاع الحرب. وبعد اندلاع حرب القرم سمح للتجار من دولة العدو أن يغادروا الميناء، وهو إجراء التزمت به بروسيا وفرنسا وروسيا وتركيا وإسبانيا واليابان والولايات المتحدة في السنوات الخمسين التالية. ومنذ بدء تلك الحرب سمح بمزاولة التجارة بين البلدان المتحاربة. وهكذا، ففي

(5) Amos S. Hershey, *The Essentials of International Public Law and Organization*, Rev. Ed. (New York: The Macmillan Company, 1927), pp. 565-569.

الحرب الإسبانية الأمريكية غادرت سفن محايدة محملة ببضائع يملكها أمريكيون، غير مهربة من الحرب إلى الموانئ الإسبانية. أما القول بأن حروب القرن الثامن عشر كانت من جميع النواحي أقل شناعة من حروب القرن التاسع عشر ففيه تحامل. وفي ما يتعلق بوضع الأجانب من بلد العدو، وخدمة قروض مواطني الدول العدوة، وممتلكاتهم، وحق التجار منهم بالمغادرة، فإن القرن التاسع عشر أظهر وعياً حاسماً لصالح الإجراءات التي تحافظ على النظام الاقتصادي زمن الحرب. والقرن العشرون فقط هو الذي عكس هذا الاتجاه.

وهكذا فإن تنظيم الحياة الاقتصادية هيأ الأرضية لسلم المئة عام، ففي الفترة الأولى كانت الطبقات الوسطى قوى ثورية بشكل خاص تهدد السلم كما شهدت بذلك الانتفاضة النابوليونية، فكان أن نظم الحلف المقدس سلمه الرجعي ضد هذا العنصر الجديد الذي بعث الفوضى في بلدان أوروبا. وفي الفترة الثانية انتصر الاقتصاد الجديد، فأصبحت الطبقات الوسطى نفسها مدافعة عن مصالح السلم، وأكثر قوة من أسلافها الرجعيين، في ظل الطابع الوطني العالمي للاقتصاد الجديد. ولكن في كلتا الحالتين أصبحت رعاية السلم فعالة فقط لأنها تمكنت من إقامة نظام توازن قوى يخدم قضيته بتأمين أجهزة اجتماعية قادرة على التعامل مباشرة مع القوى الداخلية الناشطة في السلم. وفي ظل الحلف المقدس كان هذان الجهازان هما الإقطاعية والتيجان، تدعمهما قوة الكنيسة الروحية والمادية، وفي ظل المجموعة الأوروبية اتحد معهما نظاما التمويل العالمي والصيرفة الوطنية.

ولا حاجة بنا لنبالغ بالفرق، ففي سلم الثلاثين عاماً بين 1816 ـ 1846، كانت بريطانيا تسعى إلى السلم والتجارة، كما لم يحتقر

الحلف المقدس مساعدة آل روتشلد. ومرة ثانية في ظل المجموعة الأوروبية كان على التمويل العالمي في أغلب الأحيان أن يعتمد على ارتباطاته مع السلالات الحاكمة والأرستقراطية. ولكن مثل هذه الحقائق تفيد في دعم رأينا بأن الحفاظ على السلم لم يتم بالاعتماد على المتنفذين في القوى العظمى فقط، ولكن بالدعم الفعلي من الهيئات التي تعمل في خدمة المصالح العامة. وبعبارة أخرى، فإنه على أرضية الاقتصاد الجديد فقط يمكن لنظام توازن القوى أن يتجنب اندلاع الحروب الشاملة. إلا أن إنجاز المجموعة الأوروبية كان أكبر بما لا يقاس من إنجاز الحلف المقدس، لأن الأخير حافظ على السلم في منطقة محدودة في قارة لا تتغير، في حين نجح الأول بالمهمة نفسها على نطاق العالم في وقت كان التقدم الاجتماعي والاقتصادي يخلق ثورة على خارطة كوكبنا كله.

إن هذا العمل السياسي العظيم كان نتيجة بروز كيان فريد خاص هو التمويل العالي المستوى، الذي كان الرابطة المفترضة بين النطاقين السياسي والاقتصادي في الحياة، في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون واضحاً الآن أن تنظيم السلم يقوم على تنظيم الاقتصاد. ومع ذلك فإن الاثنين هما ذا قوامين وتركيبين مختلفين. ويمكننا فقط وبالمفهوم الأوسع للمصطلح أن نتكلم عن تنظيم سلم سياسي للعالم، لأن المجموعة الأوروبية كانت في أساسها ليست نظاماً للسلم ولكنّها تجمع كيانات ذات سيادة مستقلة تحميها آلية الحرب. والعكس صحيح بالنسبة إلى التنظيم الاقتصادي للعالم. وما لم نحيل إلى الإجراء المريح بحصر مصطلح «منظمة» بأجهزة تعمل بتوجيه مركزي من خلال موظفين لديها، فإننا يجب أن نقر بأن لا شيء يمكن أن يكون أكثر تحديداً من المبادئ المقبولة عالمياً والتي قام عليها هذا النظام، ولا شيء أكثر حسية وواقعية من عناصره

الفعلية، فالميزانية والتسليح والتجارة الخارجية وعرض المواد الخام في السوق، والاستقلال الوطني والسيادة قد أصبحت الآن من عمل العملة والقروض الائتمانية. وفي الربع الرابع من القرن التاسع عشر أصبحت أسعار السلع في العالم الحقيقة المركزية والكبرى في حياة ملايين الفلاحين في أوروبا، فكانت أصداء سوق لندن المالي تتردد وتراقب من قبل رجال الأعمال في أنحاء العالم، كما أجرت الحكومات مناقشات لمخططها للمستقبل على ضوء أسواق الرأسمال العالمي. ولا يشك في كون النظام الاقتصادي العالمي هو المحور الذي يقوم عليه وجود الجنس البشري إلا المجانين. ولأن هذا النظام كان يحتاج إلى السلم لكي يعمل، فإن توازن القوى قد جُعل في خدمته، فإذا أزيل هذا النظام الاقتصادي، فإن مصلحة السلام سوف تختفي من السياسة. فبمعزل عنه لا يوجد سبب كافٍ لمثل هذه المصلحة، ولا توجد إمكانية لحمايتها. أما نجاح الاتفاق الأوروبي، فقد نجم عن حاجات التنظيم العالمي للاقتصاد وينتهي حتماً بانتهائه.

لقد شهدت حقبة بسمارك (1861 ـ 1890) فترة ازدهار المجموعة الأوروبية، فعلى مدى عقدين بعد صعود ألمانيا إلى موقع القوة الكبرى، أصبحت المستفيدة الرئيسية من التوجه نحو السلم، فلقد شقت طريقها إلى الصفوف الأمامية على حساب النمسا وفرنسا، وكان من مصلحتها أن تحافظ على الوضع الراهن وتمنع الحرب التي كانت ستكون حرب انتقام ضدها، فأطلق بسمارك عمداً فكرة السلم كمطلب عام للقوى العظمى، وتجنب الالتزامات التي قد ترغم ألمانيا على التنازل عن مركزها كقوة مسالمة، فقاوم طموحات الاستيلاء والتوسع من البلقان وفي ما وراء البحار، واستخدم سلاح التجارة الحرة باستمرار ضد النمسا، وحتى ضد فرنسا، وأعاق طموحات روسيا والنمسا من البلقان بالاعتماد على لعبة توازن القوى، وبذلك

يبقى على اتصال مع الحلفاء المحتملين ويبتعد عن المواقف التي قد تورط ألمانيا بالحرب.

لقد تحوّل المعتدي الماكر في 1863 ـ 1870 إلى وسيط نزيه في 1878 ومستنكراً للمغامرات الاستعمارية، وتقلد القيادة مدركاً أن التوجه السلمي من تلك الحقبة يخدم مصالح ألمانيا الوطنية. وعلى كل حال، ومع نهاية السبعينيات وصل فصل التجارة الحرة (1846 ـ 1879) إلى نهايته، وكان استخدام معيار الذهب من قبل ألمانيا مؤشراً على بداية حقبة نظام الحماية والتوسع الاستعماري[6]، وأخذت ألمانيا تعزز مركزها بإنشاء تحالف ثابت ومتين مع الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية وإيطاليا. وبعد فترة لم تطل كثيراً فقد بسمارك السيطرة على سياسة الرايخ، وأصبحت بريطانيا العظمى منذئذ هي الدولة القائدة لمصلحة السلم في أوروبا والتي مازالت تتألف من مجموعة دول مستقلة ذات سيادة، وبذلك فهي تخضع لميزان توازن القوى. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر كان التمويل العالي المستوى في أوجه، وبدا السلم مضموناً أكثر من ذي قبل. وكانت مصلحة بريطانيا في أفريقيا تختلف عن مصلحة فرنسا، وكان البريطانيون والروس ينافسان بعضهما في آسيا، واستمرت المجموعة الأوروبية تعمل، ولو بشكل أوسع. وعلى الرغم من التحالف الثلاثي كانت هناك أكثر من قوتين مستقلتين تراقبان بعضهما، ولكن الأمد لم يطل، ففي 1904 عقدت بريطانيا صفقة شاملة مع فرنسا بشأن المغرب ومصر، وبعد عدة سنوات توصلت إلى حل وسط مع روسيا بشأن إيران، وبذلك تشكل التحالف المقابل. إن التناغم الأوروبي،

---

(6) F. Eulenburg, «Aussenhandel und Aussenhandelspolitik,» in: *Grundriss der sozialökonomik*, vol. 8 (1929), p. 209.

أو الاتحاد الفضفاض للقوى الأوروبية المستقلة، قد استعيض عنه أخيراً بتجمع مجموعتي قوى معاديتين، فوصل نظام توازن القوى الآن إلى نهايته. ومع بقاء قوتين متنافستين فقط، فإن آلية هذا النظام لم تعد تستطيع العمل، فلم يعد هناك مجموعة ثالثة تتحد مع واحدة من الاثنين الأخريين لتواجه أي واحدة تتحرك لزيادة قوتها. وفي الوقت نفسه تقريباً أصبحت أعراض انحلال الأنماط الموجودة في الاقتصاد العالمي ـ التنافس الاستعماري، والتسابق للاستيلاء على أسواق جديدة ـ حادة. وتراجعت مقدرة التمويل العالي المستوى على تجنب الحروب بسرعة. واستمر السلم يزحف ويجرّ أذياله لسبع سنوات أخرى، ولكنها لم تكن أكثر من مسألة وقت قبل أن يؤدي انحلال النظام الاقتصادي في القرن التاسع عشر إلى وصول سلم المئة عام إلى نهايته.

وعلى ضوء هذه المعرفة، فإن الطبيعة الحقيقية للنظام الاقتصادي المصطنع جداً والذي قام على أساسها السلم تصبح ذات مغزى عظيم الأهمية عند المؤرخين.

الفصل الثاني
عشرينيات القرن العشرين المحافظة وثلاثينيات القرن الثورية

كان انهيار معيار الذهب العالمي الحلقة الخفية بين تفكك الاقتصاد العالمي الذي بدأ مع مطلع القرن العشرين وتحول الحضارة بأكملها في الثلاثينيات منه. وما لم ندرك الأهمية الحيوية لهذا العنصر، فإننا لن نستطيع أن نرى بدقة ما إذا كانت الآلية هي التي دفعت بأوروبا إلى حتفها، أم أن الظروف هي التي كانت وراء الحقيقة المذهلة التي قضت بجعل أشكال ومحتويات حضارة ما تقوم على أسس غير وطيدة.

ولم تتحقق الطبيعة الحقيقية للنظام العالمي الذي كنا نعيش في ظله حتى فشل، وبالكاد فهم أحدٌ الوظيفة السياسية للنظام النقدي العالمي، وبذلك فإن المفاجأة التي حدث بها التحول، أخذت العالم على حين غرّة. ومع ذلك بقي معيار الذهب العمود الوحيد الباقي من الاقتصاد العالمي التقليدي، وحينما انهار كان لا بد أن يكون تأثيره فورياً. لقد كان معيار الذهب، بالنسبة إلى الاقتصاديين الليبراليين مجرد مؤسسة اقتصادية، فرفضوا حتى اعتباره جزءاً من آلية اجتماعية. ولذلك فإن ما حدث هو أن البلدان الديمقراطية كانت آخر من

استوعب الطبيعة الحقيقية للكارثة والأبطأ في مقاومة آثارها، فلم يرى قادتها حتى حين حدث الطوفان فوق رؤوسهم أن خلف انهيار النظام العالمي كان هناك تطور طويل الأمد ضمن أكثر البلدان تقدماً، مما جعل ذلك النظام في غير زمانه، وبعبارة أخرى حتى انهيار اقتصاد السوق نفسه غاب عن أنظارهم، وحل التحول بصورة أكثر فجائية مما يدركونه عادةً. وكانت الحرب العالمية الأولى والثورات بعدها مازالت تشكل جزءاً من القرن التاسع عشر، فالنزاع بين سنتي 1914 ـ 1918 كان النهاية لأزمة متعاظمة بشكل لا يقاس، ولكنه لم يكن بادئها. إلا أن جذور المعضلة لم يكن بالإمكان تبصرها في ذلك الوقت، وبدت فظائع وانهيارات الحرب العظمى للناجين منها أنها المصدر الواضح للعقبات أمام النظام العالمي الذي برز على حين غرّة. لأن الجميع تفاجأوا لتوقف النظام الاقتصادي والنظام السياسي في العالم عن العمل، وتبين أن الأضرار الفظيعة التي جلبتها الحرب العالمية الأولى على جوهر السياق هي التفسير لذلك التوقف. وفي الواقع، فإن عقبات ما بعد الحرب أمام السلم والاستقرار كانت تنبع من المصادر نفسها التي نجمت عنها الحرب العظمى ذاتها، فانحلال نظام الاقتصاد العالمي الذي بدأ منذ عام 1900 واستمر هو المسؤول عن التوتر السياسي الذي انفجر في 1914، وقد خفّضت نتائج الحرب والمعاهدات من توتر الجو سطحياً بإلغائها المنافسة الألمانية، بينما كانت تفاقم أسباب التوتر وبذلك زادت كثيراً من العقبات السياسية والاقتصادية أمام السلم.

سياسياً، كانت المعاهدات تنطوي على تناقض مميت، فنزع السلاح من إحدى الدول المغلوبة بشكل دائم أحبط أي تفكير في إعادة نظام توازن القوى، لأن القوة هي مطلب لا يستغنى عنه في مثل هذا النظام، فعبثاً تطلعت جنيف إلى إعادة مثل هذا النظام على

شكل مجموعة أوروبية موسعة تدعى عصبة الأمم، وعبثاً كانت التسهيلات للاستشارات والعمل المشترك التي نصّ عليها ميثاق العصبة، لأنه كان ينقصه الشرط الجوهري المسبق الذي يتطلب وجوده عند وحداته المستقلة القوية، فلم يكن بالإمكان إنشاء العصبة، ولم تطبّق المادة 16 التي تنص على الإرغام على تنفيذ المعاهدات، ولا المادة 19 حول توجهها نحو السلم، فكان بذلك الحل الوحيد القابل للتطبيق للقضاء على مشكلة السلم العويصة ـ استعادة نظام توازن القوى بعيد المنال تماماً، إلى حد أن الهدف الحقيقي لمعظم السياسيين الإيجابيين في العشرينيات لم يكن مفهوماً من قبل الجماهير التي استمرت تعيش حالة لا توصف من الفوضى. وكان الموقف العاطفي الذي ساد العصبة بطريقة غامضة هو الضامن لفترة السلم التي كانت بحاجة إلى التشجيع الدائم بالكلام لتصبح دائمة، هذا لأنها كانت تواجه الحقيقة المخيفة بنزع سلاح إحدى مجموعات الأمم، بينما أبقت على المجموعة الأخرى مسلّحة ـ وهي حالة منعت القيام بأي خطوة بناءة نحو تنظيم السلم.

وفي أمريكا شاعت فكرة تقول بأن أمريكا لو انضمّت إلى العصبة لكانت الأمور قد تطورت بشكل مختلف، فلا أدلّ من هذا القول على الحاجة إلى تفهم نقاط الضعف العضوية في نظام ما بعد الحرب المزعوم ـ مزعوم لأنه، إذا كان للكلمات معنى فإن أوروبا كانت الآن من دون نظام سياسي، على الإطلاق، يدوم المدة التي يصل بها الفرقاء إلى الإنهاك فيزيولوجياً، فلا عجب أن تبدو العودة إلى نظام القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة. وفي هذه الأثناء فإن مجلس العصبة يكون قد عمل باعتباره نوعاً من المجالس التوجيهية أو الإدارية، يشبه كثيراً دور المجموعة الأوروبية في أحسن أحواله، لولا الحكم الإجماعي القاتل الذي جعل من دولة

صغيرة عنيدة حكماً في أمور السلم العالمي. وكانت الخطة السخيفة التي تقضي بنزع أسلحة الدول المغلوبة سبباً لاستبعاد أي حل بنّاء. وكان البديل الوحيد لهذه الحالة الكارثية هو إقامة نظام عالمي يتمتع بقوة منظمة تستطيع أن تتجاوز السيادة الوطنية. وعلى كل حال، فإن مثل هذا النهج كان خارج أفق ذلك الزمان، فليس في أوروبا ـ دعك من أمريكا ـ دولة يمكن إخضاعها إلى هذا النظام.

واقتصادياً، كانت سياسة جنيف أكثر ثباتاً في التأكيد على استعادة الاقتصاد العالمي باعتباره خطاً ثانياً في الدفاع عن السلم، لأن نظام توازن القوى يعمل من أجل السلم فقط إذا استعيد النظام المالي العالمي. وفي غياب التبادل المستقر وحرية التجارة، فإن حكومات الأمم المختلفة ستعتبر السلم، كما في الماضي ذا أهمية ثانوية، يسعون إليه مادام لا يتدخل مع أي من مصالحهم. وكان الأول من بين سياسيي الفترة وودرو ويلسون الذي يبدو أنه تفهم تبادل التأثير للسلم والتجارة في ما بينهما، ليس كضمانة للتجارة بل تشكيل منظمات النقد العالمي والإقراض الائتماني، وهو الوقاية الوحيدة للسلم بين دول ذات السيادة، وأن العالم اعتمد كما لم يفعل في السابق، على التمويل العالي المستوى، والذي يمثله الآن ج. ب. مورغان عوضاً عن ن. م. روتشلد.

وبالنسبة إلى معايير القرن التاسع عشر، فإن العقد الأول من القرن العشرين بدا فترة ثورية، أما على ضوء خبراتنا الحديثة، فإنه بالعكس تماماً. وكان الاتجاه في ذلك العقد محافظاً جداً وكان يعبّر عن الاعتقاد العام بأنه بإعادة إقامة النظام السابق لـ 1914 فقط، «وعلى أسس متينة هذه المرة»، يمكن استعادة السلام والازدهار. وفي الحقيقة كان الفشل في هذا المسعى في العودة إلى الماضي هو الذي أدى إلى ظهور التحول في الثلاثينيات. وعلى الرغم من أن

الثورات والثورات المعاكسة كانت مذهلة، فإنها كانت تمثل ردود فعل آلية على الهزيمة في الحرب، أو في أقصى الحالات إعادة إحياء الدراما الدستورية والليبرالية للحضارة الغربية على مشهد تقع حوادثه في وسط وشرق أوروبا، فكان في الثلاثينيات فقط أن دخلت العناصر الجديدة كلياً إلى سياق تاريخ أوروبا.

وباستثناء روسيا، فإن الانتفاضات في وسط وشرق أوروبا كانت مجرد طرق ملتوية لإعادة قولبة أنظمة الحكم التي أُخضعت في ساحات المعارك. وحين انقشع دخان الثورات المضادة، فإن النظم السياسية في بودابست وفيينا وبرلين وجد أنها لا تختلف كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب. وقد انطبق هذا تقريباً، على فنلندا ودول البلطيق، وبولندا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا وحتى على إيطاليا وألمانيا، حتى منتصف العشرينيات. وفي بعض البلدان تم إحراز تقدم كبير في الحريات القومية وإصلاح الأراضي - حريات كانت شائعة في غرب أوروبا منذ 1789. ولم تكن روسيا في هذا المجال استثناءً، فكان الاتجاه حينها مجرد تأسيس (أو إعادة تأسيس) النظام المعروف عامة بالمثل العليا للثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية، فلم يكن فقط هندنبرغ وويلسون، على منوال التقاليد الغربية، بمعناها الواسع بل كان أيضاً لينين وتروتسكي.

وفي مطلع الثلاثينيات حصل التحول فجأة، وكانت علاماته التخلي عن معيار الذهب من قبل بريطانيا العظمى، ومشاريع السنوات الخمس في روسيا، وإطلاق الميثاق الجديد، والثورة الوطنية الاشتراكية في ألمانيا، وانهيار عصبة الأمم لصالح إمبراطوريات الحكم المطلق، فبينما كانت المثل العليا للقرن التاسع عشر هي العليا عند نهاية الحرب العظمى، وسادت خلال العقد التالي، ففي 1940 تلاشى كل أثر للنظام العالمي، وفي ما عدا بعض

الزوايا المتفرقة كانت الأمم تعيش في جوّ عالمي جديد تماماً.

والسبب الأساسي، كما نعتقد، كان الانهيار الخطير لنظام سوق الاقتصاد العالمي، فقد كان يعمل ويتوقف منذ مطلع القرن وأخيراً أوقفته الحرب العظمى والمعاهدات. وكان هذا جلياً في العشرينيات حين لم تعد أي أزمة داخلية تحصل في أوروبا إلا وتصل في ذروتها إلى مشكلة تتصل بالاقتصاد الأجنبي، فصار دارسو السياسة يصنّفون مختلف البلدان، ليس حسب العادات بل حسب درجة التزامها بعملة سليمة. وأدهشت روسيا العالم بتحطيمها للروبل، وخفّضت قيمته إلى الصفر بوسائل التضخم فقط. وأعادت ألمانيا هذا الإجراء اليائس لكي تثبت عدم صحة المعاهدة، وأدى نزع الملكية عن طبقة ذوي الدخل من الاستثمارات العقارية إلى تمهيد الطريق للثورة النازية. وقامت مكانة جنيف الرفيعة على نجاحها في مساعدة النمسا وهنغاريا على استعادة عملتيهما، وأصبحت فينا موئل الاقتصاديين الليبراليين بسبب العملية الناجحة جداً التي أجريت للكرون النمساوي، ولكن المريض. ولسوء الحظ لم يخرج منها سالماً فمات. وفي بلغاريا واليونان وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا وأستونيا وبولندا ورومانيا أدت استعادة عملاتها إلى إعطاء الحق للثورة المضادة بطلب الاستيلاء على السلطة. وفي بلجيكا وفرنسا وإنجلترا، أخرج اليسار من الحكم تحت شعار معايير مالية سليمة. وأدّت سلسلة متلاحقة من الأزمات النقدية إلى ربط دول البلقان الفقيرة بالولايات المتحدة الغنية من خلال شريط نظام الإقراض العالمي المرن، الذي حوّل ضغط العملات المستعادة بشكل ناقص من شرق أوروبا إلى غربها أولاً، ثم من غرب أوروبا إلى الولايات المتحدة. وفي النهاية، تأثّرت الولايات المتحدة ذاتها وتضررت باستقرار العملات الأوروبية المبكر، فبدأ الانهيار النهائي.

وحدثت الصدمة الأولى على النطاق الداخلي، فبعض العملات مثل الروسية والألمانية والنمساوية والهنغارية زالت في مدى عام. وبصرف النظر عن معدل الصرف الذي لم تكن له سابقة، فقد حصل أن هذا الصرف حدث في اقتصاد يعتمد على العملة بالكامل، فأدخل نظام تعدد الخلايا في المجتمع الإنساني، وكانت آثاره خارج نطاق الخبرات، فداخلياً وخارجياً جلبت العملات المتدنية الفوضى والانهيار ووجدت الأمم نفسها منشقّة عن جيرانها بتباين المصالح، بينما كانت طبقات السكان المختلفة تتأثر بطرق متباينة تختلف تماماً، فأفقرت الطبقة المثقفة الوسطى، وكدّس حيتان المال الثروات المقززة. ودخل إلى مسرح الأحداث عنصر قوة توحيد وقوة تفريق يصعب تقديره، «فهروب رأس المال» كان الشيء الجديد، فلم يسجل مثل هذا الحدث في 1848، ولا في 1866، ولا حتى في 1871. ومع ذلك، فإن دوره في الإطاحة بالحكومات الليبرالية في فرنسا في 1925 ومرة ثانية في 1938، وفي ظهور الحركة الفاشية في ألمانيا في 1930، كان جلياً شديد الوضوح.

وأصبحت العملة عمود السياسة الاقتصادية، ففي ظل الاقتصاد المالي الحديث لم يخل الجميع من المعاناة يومياً من تراوح المال بين ارتفاع وانخفاض، وأصبحت العملة لا تغيب عن أنظارهم، وأصبحوا يحسبون حساب تأثير التضخم على دخلهم الحقيقي مسبقاً، وصار الرجال والنساء في كل مكان يعتبرون استقرار سعر العملة الحاجة العليا في المجتمع الإنساني. ولكن هذا الوعي لا يمكن عزله عن الإدراك بأن أسس العملة قد تتوقف على عوامل من خارج حدود البلاد. وهكذا فإن الاضطرابات الاجتماعية التي زعزعت الثقة بالاستقرار المتأصل في أوساط العملة حطمت المفهوم الساذج البسيط لمحافظة المال على سيادته واستقلاله الاقتصادي ومنذ ذلك

الوقت أصبحت الأزمات الداخلية الناجمة عن العملة تثير مشاكل خارجية خطيرة.

وأصبح الإيمان بمعيار الذهب دين العصر، فبالنسبة إلى البعض كان بسيطاً ساذجاً وإلى البعض الآخر خطيراً، ولآخرين عقيدة شيطانية، تنطوي على تقبل المادة ونبذ الروح. ومع ذلك، فإن الإيمان هو ذاته، بمعنى أن أوراق العملة لها قيمة لأنها تمثل مقداراً من الذهب. وسواء أكان الذهب نفسه له قيمة لكونه ينطوي على عمل تم القيام به، كما يعتقد الاشتراكيون، أم لكونه مفيداً ونادراً كما يذهب إليه المذهب التقليدي، فإنه في هذه المرة، لم يكن هناك فرق في النتيجة، فالحرب بين الجنّة والجحيم تجاهلت موضوع المال، تاركة الرأسماليين والاشتراكيين يتفقان بأعجوبة. وحيث كان ريكاردو وماركس متفقان، لم يعرف القرن التاسع عشر أي شك حول الموضوع. وبسمارك ولاسال وجون ستيوارت ميل وهنري جورج، وفيليب سنودن وكالفن كوليج، ومايزس وتروتسكي كلهم تقبلوا هذا الدين.

لقد ذهب كارل ماركس بعيداً في جهوده ليظهر للعالم أن أوراق برودون النقدية العمالية الطوباوية (التي كانت ستحلّ محل العملة التقليدية) قائمة على الوهم وخداع الذات، وتضمّن كتابه **رأس المال** نظرية السلعة في العملة، بشكلها الريكاردي. وكان البولشفي سكرلينكوف أول سياسي بعد الحرب يعيد قيمة نقد بلده بمعيار الذهب. وفي ألمانيا خاطر الاشتراكي الديمقراطي هيلفردينغ بسمعة حزبه بالتزامه الكامل بمبادئ العملة السليمة، وأيّد الاشتراكي الديمقراطي النمساوي أوتو باور مبادئ العملة التي تتضمن استعادة الكرون التي حاولها خصمه العنيد، سيبل، وانقلب الاشتراكي الإنجليزي، فيليب سنودن، ضد حزب العمال حين رأى أن الجنيه

الإسترليني في موقع غير آمن نتيجة سياساتهم، ونحت الدوتشي سعر ما يعادل الليرة الإيطالية من الذهب بـ 90 على الحجر، وتعهد بالدفاع عنه حتى الموت. ومن الصعب أن نجد أي انحراف بين تصريحات هوفر ولينين وتشرشل وموسوليني في هذا المجال. وفي الحقيقة، فإن وجود معيار الذهب كأساس جوهري في عمل سوق الاقتصاد العالمي في ذلك العصر كان العقيدة الأولى والوحيدة بين الناس من جميع الأمم والطبقات والانتماءات الدينية والفلسفات الاجتماعية. كانت الحقيقة الخفية التي تتعلق بها إرادة الحياة، حين تطلّعت الإنسانية وجنّدت نفسها لمهمة استعادة وجودها المتداعي.

وكان هذا المجهود، الذي خاب هو المسعى الأشمل الذي شهده العالم، فاستقرار العملات التي قاربت الانهيار في النمسا وهنغاريا وبلغاريا وفنلندا ورومانيا واليونان كان عملاً من أعمال الإيمان من جانب هذه البلدان الصغيرة الضعيفة، التي وصلت إلى حّد المجاعة حرفياً لتصل إلى شواطئ الذهب، ولكنها أيضاً وضعت رعاتها الأقوياء والأغنياء ـ المنتصرين الأوروبيين الغربيين ـ أمام امتحان قاسٍ. ومادامت عملات المنتصرين تتقلب، فإن الإجهاد لم يظهر للعلن، واستمروا يقدمون القروض للخارج كما كانوا قبل الحرب وبذلك ساعدوا في الحفاظ على اقتصاديات الأمم المغلوبة. ولكن حينما عادت بريطانيا وفرنسا إلى معيار الذهب، فإن العبء على أسواق الصرف المستقرة بدأ يظهر. وفي النهاية، بدأ يظهر اهتمام صامت بسلامة الجنيه الإسترليني ودخوله موقع البلد الرئيسي لمعيار الذهب، الولايات المتحدة. وهذا الاهتمام الذي اجتاز المحيط الأطلسي جلب أمريكا من دون أن تتوقع إلى منطقة الخطر. وتبدو القضية تقنية فنية إلا أنها يجب أن تفهم بوضوح، فالدعم الأمريكي للجنيه الإسترليني في 1927 سبّب انخفاض معدلات الفائدة في

نيويورك لكي تتجنّب انتقال رأس المال من لندن إلى نيويورك. وبناءً عليه وعد مجلس البنك الاحتياطي الفيدرالي بنك إنجلترا بالإبقاء على سعر الفائدة منخفضاً، ولكنه ظهر في الحال أن أمريكا نفسها كانت بحاجة إلى معدلات عالية، وبدأ نظام الأسعار عندها يتضخم بشكل خطر (أغفلت هذه الحقيقة بوجود مستوى أسعار ثابت، حوفظ عليه على الرغم من التناقص الكبير في الأكلاف) وعندما أحدثت نوسة البندول المعتادة بعد سبع سنوات من الرخاء هبوطاً في الأسعار في 1929 كان قد دنا وقته منذ زمن طويل، فإن الأمور تفاقمت بشكل لا يقاس حين نشأت حالة التضخم غير المرئي في السوق. وعاش المدينون الذين أضعفهم انخفاض الأسعار، ليروا دائنيهم الذين يعانون من تضخم الأسعار ينهارون، فقد كان هذا نذيراً، فخرجت أمريكا، بحركة غريزية تعبّر عن تحررها، من معيار الذهب في 1933، واختفى لديها آخر أثر من الاقتصاد العالمي التقليدي. وعلى الرغم من أنه بالكاد أدرك أحدٌ المعنى العميق للحدث في حينه، فإن التاريخ، وعلى الفور تقريباً، عكس اتجاهه وبقيت استعادة معيار الذهب لأكثر من عقد رمز التماسك والتعاون الدوليين، فعقدت المؤتمرات العديدة من بروكسل إلى سبا وجنيف، ومن لندن إلى لوكارنو ولوزان لكي تحدد الشروط السياسية المسبقة لاستقرار العملات. واستعيض عن عصبة الأمم ذاتها بمكتب العمل الدولي، لموازنة شروط المنافسة بين الأمم بحيث يمكن تحرير التجارة من دون أن تعرض مستويات المعيشة للخطر. وكانت العملة في قلب الحملات التي أطلقت من قبل وول ستريت للتغلب على مشكلات التمويل، أولاً، لتديرها على أساس تجاري، ثم لتهيئ للإصلاح والترميم، وقامت جنيف بدور الراعي لعملية إعادة التأهيل الذي تضافرت فيه ضغوط مدينة لندن وأطهار فينا الكلاسيكيين الجدد الماليين في خدمة معيار الذهب، كما توجهت كل المحاولات

العالمية في النهاية نحو هذا الهدف، بينما لاءمت الحكومات الوطنية، بشكل عام، سياساتها مع الحاجة إلى حماية العملة، ولاسيما تلك السياسات التي تتعلق بالتجارة الخارجية، والقروض والصيرفة وسوق العملات. ومع أن الجميع اتفقوا على أن العملات المستقرة تتوقف على تحرير التجارة، فإن الجميع باستثناء المؤمنين المتشددين بالتجارة الحرة كانوا يعرفون أنه يجب اتخاذ الإجراءات فوراً، بما لا بد منه أن يحد من التجارة الخارجية والمدفوعات الأجنبية. وقام معظم البلدان بتقييد الاستيراد ضمن حصص، وتأجيل دفع الدين، وتجميد الاتفاقيات ووضع نظم الدخول ومغادرة السفن إلى موانئ البلاد وتوقيع معاهدات تجارية ثنائية وبإجراءات المقايضة، وحظر إخراج رأس المال، وتقييد التجارة الخارجية وإنشاء صناديق تسويات الصرف لمواجهة الظروف نفسها. ومع ذلك فإن كابوس الاكتفاء الذاتي كان ينتاب كل خطوة يتخذونها لحماية عملتهم. وبينما كانت الغاية تحرير التجارة، فإن نتيجتها كانت خنقها، فعوضاً عن فتح المجال للوصول إلى أسواق العالم، فإن الحكومات بأيديها هي، كانت تحجز بلادها عن أي رابطة عالمية، فكان لا بد من زيادة التضحيات للإبقاء على جريان التجارة حتى بالتنقيط فقط. وأدت الجهود المحمومة في حماية القيمة الخارجية للعملة بوصفها وسيلة للتجارة الخارجية إلى إخضاع الناس، ضد إرادتهم، إلى الحكم المطلق، فكانت كل مجموعة إجراءات التقييد، التي شكلت خروجاً جذرياً على الاقتصاد التقليدي في الواقع نتاج أهداف التجارة الحرة المحافظة.

وانعكس هذا التوجه فجأة مع آخر سقوط لمعيار الذهب. وأصبح لزاماً الآن تجديد التضحيات التي بذلت لاستعادته، بحيث نستطيع العيش من دونه، فنفس المؤسسات التي أنشئت للحد من

الحياة والتجارة للحفاظ على نظام عملات مستقر صارت تستخدم الآن لتجعل الحياة الصناعية تتلاءم مع غيابه الدائم. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل البنية الميكانيكية والتقنية للصناعة الحديثة تعيش وتتجاوز وقع انهيار معيار الذهب، لأنه في السعي للحفاظ عليه، كان العالم يحضّر نوعية الجهود ونماذج المنظمات اللازمة لملاءمة نفسه مع فقدانه. ومع ذلك فقد أصبح القصد هو العكس، ففي البلدان التي عانت أكثر من غيرها خلال الصراع المرير للحصول على ما لا يمكن الحصول عليه انطلقت قوى جبارة هائلة لترتد عليه، فلا عصبة الأمم ولا التمويل العالي المستوى تجاوزا معيار الذهب وبقيا بعده ـ فمع غيابه غابت رغبة عصبة الأمم بالسلام ووسيلتاها الرئيسيتان لفرضه ـ آل روتشلد وآل مورغان ـ من عالم السياسة، فانقطاع خيط الذهب كان إشارة لثورة عالمية.

إلا أن انهيار معيار الذهب لم يؤد إلى أكثر من تحديد الموعد لحدث أكبر من أن يكون هو سببه، فلا أقل من الهدم الكامل للمؤسسات الوطنية لمجتمع القرن التاسع عشر. ترافقت مع الأزمة في أجزاء كبيرة من العالم، وتبدلت هذه المؤسسات وأعيد تكوينها في كل مكان، من دون أن يُعترف بها. وفي كثير من البلدان استبدلت الدولة الليبرالية بدكتاتوريات شمولية وحل محل المؤسسة المركزية للقرن ـ الإنتاج القائم على الأسواق الحرة ـ أشكال جديدة من الاقتصاد. وفي الوقت الذي أعادت فيه الأمم العظمى صب قالب تفكيرها اندفعت تخوض الحروب لتستعبد العالم باسم مفاهيم لم نسمع عنها عن طبيعة الكون، واندفعت أمم أعظم تدافع عن الحرية التي اتخذت عندها أيضاً معنى لم نسمع عنه. ومع أن انهيار النظام العالمي أطلق حركة نحو التحول إلا أنه بالتأكيد لم يستطع أن يعلل السبب في عمقه ومحتواه. ومع أننا قد نعرف السبب في أن ما حدث

حدث فجأة، إلا أننا نبقى في الظل بالنسبة إلى سبب حدوثه أصلاً.

لم يكن صدفة أن التحول صاحبته حروب على نطاق لا سابق له، فالتاريخ يتوجه نحو التغير الاجتماعي، وأقدار الأمم ترتبط بدورها في تحول المؤسسات. ومثل هذا التعايش أو التكافل هو من طبيعة الأشياء، ومع أن التجمعات القومية والمؤسسات الاجتماعية لها منشأها الخاص، فإنها تنزع إلى الارتباط في ما بينها في صراعها من أجل البقاء. والمثال الأشهر على مثل هذا التعايش أو التكافل هو الارتباط بين الرأسمالية والأمم الواقعة على المحيط الأطلسي، فالثورة التجارية الشديدة العلاقة مع قيام الرأسمالية، أصبحت الوسيلة إلى القوة عند البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة، فكل منها استفادت من الفرص التي قدمت لها من تلك الحركة الواسعة والمتأصلة، بينما كانت الرأسمالية ذاتها من الناحية الأخرى، تنتشر عبر العالم من خلال آلية ونشاط هذه القوى الصاعدة.

وينطبق القانون بصورة معكوسة أيضاً، فقد تكون إحدى الأمم مقيدة في صراعها من أجل البقاء بحقيقة أن مؤسساتها، أو بعضها من النوع الذي يصادف كونه من مستوى متدن ـ وكان معيار الذهب في الحرب العالمية الثانية مثالاً على مثل هذه العدة القديمة. ومن الناحية الأخرى، فإن البلدان التي لأسباب خاصة بها، لا توافق على الوضع الراهن، سرعان ما تكتشف نقاط الضعف في نظام المؤسسات القائم وتتوقع إنشاء مؤسسات تتلاءم مع مصالحها بشكل أفضل. مثل هذه التجمعات تدفع الساقطة وتتمسك بتلك التي، وتحت زخمها هي، تتجه في طريقها، فيبدو حينئذ وكأنها قد هيأت لعملية التغيير الاجتماعي، بينما كانت في الحقيقة المستفيدة منه، وحتى أنها قد تكون تمنع التوجّه لجعله يخدم أهدافها الخاصة.

وهكذا فإن ألمانيا، التي سبق وغُلبت في الحرب، كانت في وضعية ترى فيها نقاط الضعف الخفيّة في نظام القرن التاسع عشر، وتستفيد من هذه المعرفة في تحطيم ذلك النظام، فتراكم عند سياسييها في الثلاثينيات نوع من الغطرسة الفكرية جعلتهم يتجهون بأفكارهم لهذا التحطيم، الذي ذهب إلى إنشاء طرق جديدة في التمويل والتجارة والحرب والتنظيم الاجتماعي، في سياق محاولتهم لجعل الأمور تمشي باتجاه سياساتهم. ومع ذلك، فإن هذه المشاكل ذاتها لم تكن بالتأكيد صادرة عن الحكومات التي حولتها لمصلحتها، كانت مشاكل حقيقية ـ إذا نظرنا إليها موضوعياً ـ وستبقى تلازمنا، مهما يكن مصير كل من البلدان. ومرة ثانية نرى أن الفرق بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية واضح جلي: فالأولى كانت مازالت تنطبق على نموذج القرن التاسع عشر ـ مجرد صراع بين الأقوياء، أطلقته هفوة أو سقوط في نظام توازن القوى، والثانية شكّلت جزءاً من الانتفاضة العالمية.

ويجب أن يسمح لنا هذا التميز بأن نفصل التواريخ المضطربة في تلك الحقبة عن التحول الاجتماعي الذي كان يمضي قدماً. عندها سيكون من السهل علينا أن نرى كيف أعينت أو أعيقت ألمانيا وروسيا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة كوحدات قوة بعلاقتها بعملة التحول الاجتماعي الماضية قدماً. ولكن الأمر نفسه ينطبق على التحول الاجتماعي نفسه: فقد وجدت الفاشية والاشتراكية وسيلة لهما في نهضة كل من هذه القوى، مما ساعدهما على نشر عقيدتيهما، فأصبحت ألمانيا وروسيا الممثلتين على التوالي للفاشية والاشتراكية على نطاق واسع. ويمكن تقدير الانتشار الحقيقي لهاتين الحركتين الاجتماعيتين، فقط لو استطعنا سواء خيراً أم شراً، أن ندرك شخصيتيهما الغامضة وننظر إليهما بمعزل عن مصالحهما الوطنية التي جندت لخدمتهما.

والأدوار التي أدتها ألمانيا وروسيا، أو في هذا السياق، إيطاليا أو اليابان أو بريطانيا العظمى، أو الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية من خلال تكوينها جزءاً من التاريخ العالمي، هي ليست من شأن هذا الكتاب مباشرة، إلا أن الفاشية والاشتراكية كانتا قوتين حيّتين في تحول المؤسسات الذي هو موضوعه، فالدافع الحيوي الذي بعث الحماس المبهم عند الشعب الألماني أو الروسي أو الأمريكي ليطالب بحصة أكبر في ديوان الجنس البشري يشكل جزءاً من الظروف التي ننشر حكاياتنا في ظلها، في الوقت الذي تكون مفاهيم الفاشية والاشتراكية أو الميثاق الجديد جزءاً من القصة ذاتها. وهذا يقودنا إلى أطروحتنا التي مازال علينا أن نقيم البرهان عليها: إن منشأ الطوفان أو التغيّر العنيف يكمن في محاولة الليبرالية الاقتصادية الطوباوية إقامة نظام سوق ذي تنظيم ذاتي ـ مثل هذه الأطروحة يبدو أنها تُلبس النظام قدرات خرافية، فهي تعنى لا أقل من أن يتم توازن القوى ومعيار الذهب، والدولة الليبرالية، هذه الأسس في حضارة القرن التاسع عشر كان منشأها أخيراً من منبت مشترك واحد هو السوق ذات التنظيم الذاتي.

وهذا التأكيد يبدو مغالياً إن لم يكن صاعقاً ـ في ماديته الشديدة، إلا أن خصوصية الحضارة التي شهدنا انتكاستها كانت بالضبط لأنها قامت على أسس اقتصادية. والمجتمعات الأخرى والحضارات الأخرى تنحصر أيضاً في ظروف وجودها المادية ـ وهذه صفة مشتركة ككل حياة البشر، وفي الحقيقة لكل الحياة، سواء أكانت دينية أم غير دينية، مادية أم روحية. وكل أشكال المجتمعات تحددها عوامل اقتصادية. وكانت حضارة القرن التاسع عشر وحدها اقتصادية بمعنى مختلف ومتميّز، لأنها اختارت أن تقيم نفسها على دافع قلما يعترف به كدافع شرعي وصحيح في تاريخ مجتمعات

البشر، وبالتأكيد لم يَرقَ سابقاً إلى مستوى تبرير أعماله وسلوكه في الحياة العملية اليومية، وأعني به، الربح. ونظام السوق ذو التنظيم الذاتي يستمد وجوده من هذا المبدأ خاصة.

والآلية التي حرّكها دافع الربح تقارن في فعاليتها مع حماسة الفورات الدينية العنيفة في التاريخ، وعلى مدى حياة جيل واحد أخضع عالم البشر بأكمله إلى تأثيره خالصاً. وكما يعرف الجميع، فإنه بلغ سن الرشد في إنجلترا، مع قيام الثورة الصناعية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ووصل إلى قارتي أوروبا وأمريكا بعد حوالي خمسين سنة. وأخيراً، في إنجلترا وفي بلدان أوروبا وحتى في أمريكا شكلت البدائل المتماثلة أموره اليومية في نمط تتشابه صفاته الأساسية في جميع بلدان الحضارة الغربية، لأن أسس هذا الطوفان والتغير العنيف يجب أن نرجعها إلى قيام وسقوط اقتصاد السوق.

لقد ولد اقتصاد السوق في إنجلترا ـ إلا أن نقاط ضعفه التي أورثت أشد التعقيدات المأسوية كانت في أوروبا. وكي نتفهم الفاشية الألمانية يجب أن نرجع إلى انجلترا أيام ريكاردو، فالقرن التاسع عشر، كما لا يجوز أن نزيد من تأكيدنا، كان قرن إنجلترا. إن الثورة الصناعية كانت حدثاً إنجليزياً واقتصاد السوق، والتجارة الحرة ومعيار الذهب كانت اختراعات إنجليزية. وهذه المؤسسات انهارت في العشرينيات من القرن العشرين في كل مكان ـ في ألمانيا وإيطاليا والنمسا كان الحدث ذا لون سياسي وأكثر دراماتيكية. ولكن مهما كانت مشاهده وحرارة فصوله الأخيرة، فإن العوامل البعيدة المدى التي زعزعت تلك الحضارة يجب دراستها في مكان ولادة الثورة الصناعية، إنجلترا.

القسم الثاني

صعود وانهيار اقتصاد السوق

الفصل الثالث

«السكن مقابل التحسن»

كان يكمن في قلب الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تحسن مدهش في أدوات الإنتاج، رافقه تهجير كارثي في حياة العامة من الناس. وسوف نحاول تفريد العوامل التي حددت أشكال التهجير كما ظهرت بأسوأ حالاتها في إنجلترا قبل حوالي القرن، فأي «مطحنة شيطانية» طحنت البشر وحولّتهم إلى كتل؟ وكم نجم عن هذه الظروف الطبيعية الجديدة؟ وكم نجم من التوابع الاقتصادية، العاملة في ظل هذه الفترة الجديدة؟ وماذا كانت الآلية التي تم من خلالها تفكك النسيج الاجتماعي القديم، والفشل الذي لازم محاولة الإنسان والطبيعة بعضها ببعض؟

لم يمر مجال فشلت فيه الفلسفة الليبرالية بشكل بارز للعيان كما فشلت في فهمها لمشكلة التغيير. وبدافع من إيمانها عاطفياً وبالمبادهة العفوية، فإنها لم تتخذ الموقف بحس سليم نحو التغيير، بل أبدت استعداداً صوفياً لتقبل النتائج الاجتماعية للتحين الاقتصادي كائناً ما كانت. وطرحت جانباً الحقائق الأولية لعلوم السياسة وإدارة الدولة ثم نسيت. ولا يتطلب الأمر زيادة في الشرح أو التوضيح لنرى أن عملية التغيير من دون توجيه، والخطى التي اعتبرت سريعة جداً، يجب

إبطاؤها، إذا أمكن لنحافظ على ازدهار الجماعة ورخائها.

مثل هذه الحقائق المألوفة من فن إدارة الدولة التقليدي والذي يعكس غالباً تعاليم الفلسفة الاجتماعية الموروثة من الأقدمين، مسحت من فكر المثقفين في القرن التاسع عشر بمضايقة المذهب النفعي الفج مضافاً إليه الاعتماد من دون تمييز على حسنات ما يجلبه النمو من شفاء وعافية مزعومين. وأخطأت الليبرالية الاقتصادية في قراءة تاريخ الثورة الصناعية لأنها أضرّت بالحكم على الأحداث الاجتماعية من وجهة النظر الاقتصادية. ولشرح ذلك سوف نتحول إلى ما قد يبدو من أول وهلة موضوعاً بعيداً: تسييج الحقول المفتوحة وتحويلها إلى أراض للزراعة والمراعي في مطلع فترة آل تيودور في إنجلترا، حين سيّج اللوردات الحقول والأراضي المشاع، وصارت مقاطعات بأكملها تحت خطر انخفاض عدد السكان. وهدفنا من إثارة المصيبة التي تعرض لها الشعب من هذا التسييج وتحويل الأراضي سيكون من ناحية بيان التشابه بين الدمار الذي سببه التسييج الذي أثبت في النهاية فائدته، وتلك التي نجمت عن الثورة الصناعية، ومن ناحية أخرى وعلى نطاق أوسع ـ توضيح البدائل أو الاجتماعات الأخرى التي تواجه جماعات السكان الذين أصبحوا يعانون من التحسينات الاقتصادية غير المنظمة الخانقة.

كان التسييج عملية تحسين واضحة لو لم تحول الأراضي إلى مراع، فقيمة الأراضي المسيّجة تساوي ضعف أو ثلاثة أضعاف الأراضي غير المسيجة. وحيثما بقيت فلاحة أراض لم تحدث بطالة، وازداد عرض المواد الغذائية بشكل ملحوظ، وازدادت غلة الأرض بشكل واضح، ولاسيما في حالات تأجير الأرض.

ولكن حتى تحويل الأرض الزراعية إلى مراع للأغنام لم يكن ضاراً بشكل كامل بالمناطق على الرغم مما ينطوي عليه من هدم

المساكن والحدّ من استخدام العمال. وانتشرت صناعة الأكواخ في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وبدأت بعد قرن من الزمان تصبح من معالم الريف. ووفر الصوف المنتج من مزارع الأغنام للمستأجرين الصغار وساكني الأكواخ الذين لم يعد أمامهم ما يفلحونه، فرص العمل، وأصبحت مراكز صناعة الصوف الجديدة تؤمن الدخل لعدد من الحرفيين.

ولكن ـ هذه هي نقطة موضوعنا ـ فقط في اقتصاد سوق يمكن لمثل هذه الآثار المعوضة أن تعتبر أمراً مفروغاً منه، ففي غياب مثل هذا النظام، فإن مهنة رعاية الأغنام وبيع صوفها يمكن أن تدمر البلاد وتفلسها، فالأغنام التي «حولت التراب إلى ذهب» كان يمكن أن تحول الذهب إلى تراب كما حدث في النهاية لثورة إسبانيا في القرن السابع عشر التي لم تستصلح أرضها التي تآكلت بسبب التوسع الزائد في رعي الأغنام.

وقد لخصت وثيقة رسمية من 1607، أعدت لاستعمالها من قبل لوردات المملكة مشكلة هذا التحول بعبارة قوية واحدة: «سوف يبقى الفقير مقتنعاً بغايته: السكن، والنبيل لا يعاق من تحقيق رغبته: التحسين». هذه المعادلة يظهر أنها تعتبر جوهر التقدم الاقتصادي المحض أمراً مفروغاً منه، والذي ينجز التحسينات على حساب الانسلاخ الاجتماعي. ولكنه يلمح أيضاً إلى الحاجة المأسوية التي يتعلق بها الفقير إلى مأواه المحكوم عليه برغبة الغني بالتحسينات العامة التي ينتفع بها وحده.

ولقد سميت الأسيجة بالتسمية الصحيحة الملائمة وهي ثورة الأغنياء على الفقراء. كان اللوردات والنبلاء يقلبون النظام الاجتماعي، ويخالفون القانون والتقاليد القديمة، أحياناً بالعنف وغالباً بالضغوط والتخويف. كانوا بالضبط يسرقون حصة الفقراء من الأرض

المشاع، ويهدمون البيوت التي هي بحكم العادة لم تُلْغَ حتى ذلك الحين، والتي اعتبرها الفقراء بيوتهم وبيوت وارثيهم من بعدهم، فتفسّخ النسيج الاجتماعي، فكانت القرى المهجورة والخرائب الباقية من مساكن البشر تشهد على الشراسة التي اندلعت بها الثورة، معرّضة قدرة البلاد على الدفاع للخطر، وتفقدها مدنها، وتشتت معظم سكانها، وتحيل تربتها المستنفدة إلى غبار، وترهق شعبها وتحولهم من فلاحين مقبولين إلى رعاع من الشحاذين واللصوص. ومع أن ذلك حدث في بقع متفرقة، فإن هذه البقع السوداء كانت على وشك الانتشار والتسبب في كارثة[1] في عموم أنحاء البلاد. وكان الملك ومجلسه والقضاة والأساقفة يدافعون عن مصلحة المجتمع، وفي الحقيقة عن الكيان الإنساني والطبيعي للمجتمع ضد هذا البلاء. ومن دون انقطاع، ولمدة قرن ونصف ـ منذ تسعينيات القرن الخامس عشر على الأقل، حتى أربعينيات القرن السابع عشر، جاهدوا ضد انخفاض السكان. وقتل اللورد الوصي سومرست من قبل مقاومي ثورة النبلاء التي ألغت قوانين الأسيجة، من مجموعة القوانين، وأقامت دكتاتورية، لوردات رعاة الأغنام، بعد إخماد عصيان كيت وإفناء بضعة آلاف من الفلاحين في هذا الخلاف. واتهم سومرست، وليس خلافاً للحقيقة، بتشجيع الفلاحين العصاة بإدانته السياجات.

لقد مضت مئة سنة تقريباً قبل أن يجرى امتحان آخر للقوة بين الخصوم نفسهم، ولكن عندها كان المسيّجون في أكثر الحالات رجالاً محترمين أغنياء من البلاد وتجاراً أكثر منهم نبلاء ولوردات. وأصبحت السياسة العليا، ورجالها من مدنيين وكنيسيين يهتمون

(1) Richard Henry Tawney, *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century* (London; New York: Longmans, Green and Co., 1912).

بلجوء التاج إلى استخدام حقه في منع السياجات وبتعمّده استخدام مشكلة السياجات لتقوية موقفه ضد الطبقة الأرستقراطية في صراعهما الدستوري الذي أدى إلى موت سترافورد ولود بقرار من البرلمان. ولكن سياستهم لم تكن رجعية من ناحية الصناعة بل من الناحية السياسية أيضاً، هذا علاوة على أن الأراضي المسيّجة أصبحت عندئذ في أكثر الأماكن أكثر من ذي قبل، أراضي للزراعة وليست للرعي. وللحال أقحمت أمواج الحرب الأهلية سياسة تيودور وأوائل آل ستيوارت فيها إلى الأبد.

كان مؤرخو القرن التاسع عشر على اتفاق كامل في ما بينهم على إدانة سياسة آل تيودور وآل ستيوارت باعتبارها غوغائية، إن لم تكن رجعية أصلاً. وكانوا يتعاطفون طبعاً مع البرلمان، الذي كان يقف مع سياسة إقامة السياجات. ولقد كتب هـ. دو. ب غيبنز، يقول على الرغم من أنه كان يناصر إقامة السياجات: «وعلى كل حال، فإن هذه التشريعات الوقائية، كسائر التشريعات الوقائية، هي من دون جدوى»[2]. وكان قول إنز أكثر تحديداً: «إن العلاجات المعتادة بمعاقبة التشرد ومحاولة إدخال الصناعة بالقوة إلى الحقول غير المناسبة، وضخ رأس المال في استثمارات أقل ربحاً لكي نوفر فرصاً للعمل قد فشلت ـ كالعادة»[3]. ولم يتردد غردنز كمؤرخ في اللجوء إلى أفكار التجارة الحرة «كقانون اقتصادي»، وكتب يقول: «كانت القوانين الاقتصادية غير مفهومة طبعاً، وحاول المشرعون منع ملاّك الأراضي من تخريب مساكن الفلاحين، الذين وجدوا أرباحاً لهم في تحويل الأراضي الزراعية إلى مراع وزيادة إنتاج الصوف. ويبيّن تكرار

(2) H. de B. Gibbins, *The Industrial History of England* ([n. p.: n. pb.], 1895).

(3) Arthur Donald Innes, *England under the Tudors* ([n. p.]: Methuen, 1932).

سن هذه القوانين عدم فعاليتها على صعيد الواقع[4]. «وأكد حديثاً اقتصادي من أمثال هيكشر اعتقاده بأن المركنتالية يجب تفسيرها بالدرجة الأولى بالتفهم غير الكافي لتعقيدات الظواهر الاقتصادية الأمر الذي احتاج العقل البشري عدة قرون أخرى ليفهمه تماماً[5] ونتيجة القول إن التشريعات المانعة للتسييج لا يبدو أنها أوقفته، أو حتى أعاقته جدّياً. أما جون هيلز الذي لم يسبقه أحد في حماسته لمبادئ رجال الكومنولث، أقر بأنه ثبت من المستحيل جمع الشواهد ضد المسيجين، الذين جعلوا خدمهم يقسمون أمام هيئات المحلفين، وبذلك كان عدد أتباعهم والمتطفلين عليهم بحيث لا يمكن تشكيل هيئة محلفين من دونهم». وأحياناً كان مجرد شق خط فلاحة واحد في حقل ذريعة كافية لإنقاذ اللورد من العقوبة.

إن مثل هذه السهولة في تغلب المصالح الخاصة على العدالة تعتبر غالباً علامة ظاهرة على عدم فعالية التشريع، وانتصار التيار الذي كان من العبث إعاقته وبالتالي ورد كدليل وافٍ على العبث المزعوم «للتدخلات الرجعية». ومع ذلك يبدو أن مثل هذا الرأي قد أخطأ طرق الموضوع بالكامل، فلماذا يجب اعتبار الانتصار النهائي لتوجّه ما دليلاً على الإجراءات بالضبط من خلال ما انجزته؟ أقصد، في إبطاء سرعة التحول أو التغيير؟ وما هو غير مجدي في إيقاف خط تطور بالكامل ليس، لهذا السبب، غير مجد بالكامل، فسرعة التطور ليست دائماً أقل أهمية من منحى التطور ذاته، ولكن في الوقت الذي لا يتوقف فيه الأخير على إرادتنا دائماً، فإن السرعة التي نسمح بها للتطور أو التغيير أن يحدث هي التي قد تتوقف علينا،

(4) J. Gairdner, «Henry VIII,» in: *Cambridge Modern History*, vol. 2 (1918).

(5) Eli F. Heckscher, *Mercantilism*, 2 vols., Authorized Translation by Mendel Shapiro (London: G. Allen & Unwin ltd., [1935]), vol. 2, p. 104.

فالاعتقاد بالتقدم العفوي سيصرف انتباهنا عن دور الحكومة في الحياة الاقتصادية. إن دورها يقتصر على تعديل سرعة التغيير، والإسراع أو الإبطاء حسب مقتضيات الحاجة، فإذا اعتقدنا أنه لا يمكن تعديل أو تغيير تلك السرعة ـ أو حتى الأسوأ من ذلك، إذا اعتقدنا أن في تدخلنا انتهاك لقدسية ـ فعندها، من الطبيعي أن لا يبقى مجال للتدخل. والتسييج يضرب المثل على ذلك، فإذا تأمّلنا بالأحداث التي جرت فلا نرى أوضح من توجّه أوروبا الغربية في التقدم الاقتصادي الذي هدف إلى إلغاء الحفاظ على التجانس المصطنع لإسلوبه الزراعي، والقطع المتداخلة، ومؤسسته البدائية وهي الأرض المشاع. وكما حدث في إنجلترا، من المؤكد أن تطور الصناعة الصوفية كان مصدر قوة للبلاد، وأدى إلى إقامة الصناعة القطنية ـ وهي التي أوصلت إلى الثورة الصناعية فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في الحياكة في داخل البلاد توقفت على الزيادة في عرض الصوف من المنازل. هذه الحقائق تكفي لترى في التحول من الأرض الزراعية إلى المراعي وحركة التسييج التي رافقته منحى للتقدم الاقتصادي. ومع ذلك، وبسبب سياسة آل تيودور وآل ستيوارت الأوائل التي التزم سياسيوهم في الحفاظ عليها، فإن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون مدمرة وقد حولت العملية ذاتها إلى إحداث انحطاط عوضاً عن إحداث انتعاش وازدهار، إذ إن هذه السرعة، خاصة، تحدد ما إذا كان المطرودون من الأرض يستطيعون أن يتكيّفوا مع الظروف المتغيرة والطارئة من دون أن يضرّوا بأنفسهم إنسانياً واقتصادياً وفيزيولوجياً وأخلاقياً، ضرراً فادحاً، وما إذا كانوا سيجدون عملاً جديداً في مجالات الفرص التي أتاحها لهم التغيير أو التحول الحاصل بصورة غير مباشرة، وما إذا كانت نتائج الزيادة في الاستيراد التي نجمت عن

الزيادة في التصدير ستمكّن الذين فقدوا وظائفهم بسبب التغيير من أن يجدوا مصادر أخرى لمعيشتهم.

ويتوقف الجواب في كل حالة على سرعة التغيير والتلاؤم معها، فالاعتبارات «البعيدة المدى» المعتادة للنظرية الاقتصادية غير مقبولة، فهي تحكم على القضية مسبقاً باعتبارها أن ذلك حدث في ظل نظام السوق. ومهما يبدو لنا إجراء ذلك الافتراض طبيعياً، إلا أنه يبقى مفتقداً إلى الدقة: فهذا النظام هو شكل مؤسساتي، وكما ننسى كلنا ذلك بكل سهولة، فإنه لم يكن يتواجد سوى في أيامنا، وحتى حينئذ فقد كان يوجد جزئياً. ومع ذلك، وبعيداً عن هذا الافتراض، فإن الاعتبارات «بعيدة المدى» لا معنى لها، فإذا كان التأثير المباشر للتغيير أو التحول مضرّاً عندئذ، وحتى قيام الدليل على العكس، يبقى التأثير النهائي مضرّاً، فإذا كان تحويل الأراضي الزراعية إلى مرعى ينطوي على تهديم عدد معين من البيوت، والإطاحة بقدر معين من الوظائف أو الأعمال وتقليل كميات المؤن المتوفرة محلياً، فعندئذ يجب اعتبار هذه الآثار نهائية، حتى يثبت العكس. وهذا لا يستثني اعتبار النتائج المحتملة لزيادة الصادرات على دخل ملاكي الأراضي، من فرص التشغيل الممكنة التي أوجدتها الزيادة في عرض الصوف محلياً، أو الاستخدامات التي يوظف ملاك الأراضي دخولهم الزائدة فيها، سواء في المزيد من الاستثمارات، أو في الإنفاق على الكماليات والترف. وبمقارنة سرعة التغير أو التحول مع سرعة التلاؤم معه يتحدد ما يمكن اعتباره حصيلة أثر التغيير أو التحول. ولكننا لا نستطيع أن نفترض نفاذ قوانين السوق ما لم يظهر وجود السوق ذات التنظيم الذاتي. وفي جو مؤسسات اقتصاد السوق فقط تنطبق قوانينه، فلم يكن رجال السياسة في فترة آل تيودور في إنجلترا هم الذين شذّوا عن هذه الحقائق، بل إن انتقادات

الاقتصاديين المحدثين لهم هي التي تضمنت وجود نظام سوق سابق.

لقد قاومت إنجلترا، من دون وقوع أضرار خطيرة، كارثة التسييج لأن آل تيودور وآل ستيوارت الأوائل استخدموا قوة التاج لإبطاء عملية التحسين الاقتصادي إلى أن صارت محتملة اجتماعياً ـ مستخدمين سلطة الحكومة المركزية لإغاثة ضحايا هذا التحول، ومحاولة تسليك عملية التغيير أو التحول لتجعل مسارها أقل تدميراً. ولم يكن قضاتهم ومجالس السلطة والأمر محافظين في نظرتهم للأمور، فكانوا يمثّلون الروح العلمية الجديدة لإدارة الدولة، فيشجّعون هجرة الحرفيين الأجانب إلى البلاد، ويغرسون التقنيات الجديدة بكل حماس، ويهزأون بالعادات والتقاليد، ويعارضون الحقوق المفروضة فرضاً عليهم، ويحدّون من السلطات الكنيسية، ويتجاهلون القانون العام، فإذا كان التجديد هو الذي يخلق الثورة، فقد كانوا هو ثوريّو العصر، فكان التزامهم هو لمصلحة العامة من الشعب، التي تجلّت في قوة ورفعة صاحب السيادة الملك، ومع ذلك، فإن المستقبل كان لحكمة الدستور والبرلمان. وتخلّت حكومة التاج عن مكانها لحكومة تعينها ـ الطبقة التي ترأست المسيرة نحو التقدم الصناعي والتجاري. وتزاوج المبدأ الدستوري مع الثورة السياسية التي انتزعت السلطة من التاج، الذي استنفد حينها كل إمكانياته المبدعة، في الوقت الذي لم تعد وظيفته كحامي للبلاد حيوية وهامة بعد سكنت عاصفة التحول والانتقال، فسياسة التاج المالية حدّت من قدرة البلاد أكثر مما يمكن تحمله، وبدأت تحدّ من التجارة، ولكي تحتفظ بسلطاتها فقد استبد التاج بها أكثر وأكثر، وبذلك جلب الضرر على مصادر الأمة. وبقيت إدارتها البارعة للعمل والعمال والصناعة، وإدارتها الحذرة لحركة التسييج آخر إنجازاتها. ولكنها سرعان ما نُسيت لأن الرأسماليين ومستخدميهم من الطبقة

المتوسطة الناهضة كانوا ضحايا أنشطتها الوقائية. ولم تعد إنجلترا تتمتع بإدارة اجتماعية منظمة وفعالة كالتي قضى عليها الكومنولث إلا بعد مضي قرنين. وبإقرار الجميع لم يعد هذا النوع الأبوي من الإدارة ضرورياً، إلا أنه من زاوية معيّنة سبب الخروج عنه ضرراً لا حدّ له، لأنه ساهم في محو فظاعات فترة التسييج من ذاكرة الأمة، وإنجازات الحكومة في التغلب على مخاطر إخلاء البلاد من سكانها. وربما ساعدنا ذلك في شرح الأسباب التي أدّت إلى عدم إدراك طبيعة الأزمة الحقيقية، عندما حلّت بعد حوالي 150 سنة كارثة مماثلة على شكل ثورة صناعية هددت حياة البلاد ورخاءها.

وفي هذه المرّة أيضاً كان الحدث مقصوراً على إنجلترا وحدها، وفي هذه المرة كانت التجارة بواسطة السفن مصدر الحركة التي تركت آثارها على البلاد بشكل عام، وهذه المرة أيضاً كان التحسين على أوسع نطاق هو إلزامي أحدث الفوضى والدمار الذي لم يسبق له مثيل بالنسبة إلى سكن عامة الشعب. وقبل أن تمضي هذه الحركة بعيداً تجمع العمال جنباً إلى جنب في أماكن إخلائهم المزعومة كمدن صناعية في إنجلترا، وكان سكان الأرياف قد حشروا في أحياء فقيرة قذرة لا تليق بالبشر، فكانت عائلاتهم في طريقها إلى التشتت والضياع، فاختفت مناطق واسعة من الريف تحت أنقاض المزابل التي تتقيأها «المصانع الشيطانية».

ولفت الكتّاب من جميع المشارب والأحزاب، محافظين وليبراليين، رأسماليين واشتراكيين الأنظار إلى الظروف الاجتماعية في ظل الثورة الصناعية واعتبروها هاوية حقيقة تحدّر إليها الإنسان.

ولم يُعط حتى الآن تفسير مقنع للحدث، إذ تصور المعاصرون أنهم اكتشفوا السر لإدانة الأنظمة القاسية التي تتحكم بالغنى والفقر،

التي دعوهما قانون الأجور وقانون السكان، فقد ـ دحضا وأثبت بطلانهما، فالاستغلال اعتبر سبباً آخر للغنى والفقر، إلا أنه لم يستطع أن يبين الأسباب في حقيقة استمرار الأجور في الارتفاع ولمدة قرن آخر. وفي أغلب الأحيان قدمت عدة أسباب، كانت بدورها أيضاً غير مقنعة.

أما حلّنا فليس سهلاً، وهو يحتل القسم الأكبر وفق الكتاب. ونعتقد بأن سبيلاً من التهجير والخلع الاجتماعي يفوق كثيراً ما حدث في حقبة التسييج، حصل في إنجلترا، وإن هذه الكارثة كانت الملازمة لحركة التحسين الاقتصادي الواسعة النطاق، وإن آلية مؤسساتية جديدة كلياً كانت على وشك أن تبدأ في المجتمع الغربي، وإن الأخطار التي نفذت إلى العمق حين ظهرت أول مرة لم يجر التغلب عليها، وإن تاريخ حضارة القرن التاسع عشر تركز إلى حد كبير في محاولات لحماية المجتمع من خراب وتلف هذه الآلية، فالثورة الصناعية هي مجرد البداية لثورة واسعة وجذرية كأكثر ما ألهب عقول الطائفيين المتعصبين، إلا أن العقيدة الجديدة كانت مادية تماماً وآمنت بأن جميع مشاكل الإنسان يمكن أن تُحل، إذا أعطيت مقداراً غير محدود من السلع المادية.

لقد سردت الحكاية عدداً لا يُحصى من المرات: كيف تضافر توسع الأسواق، ووجود الفحم والحديد والمناخ الرطب الملائم للصناعة القطنية، وآلاف الناس الذين نزعت ممتلكاتهم بسياجات القرن التاسع عشر ووجود المؤسسات الحرة، واختراع الآلات، وأسباب أخرى، تضافرت بطريقة أدّت إلى الثورة الصناعية. ولقد أوضح بشكل نهائي أنه لا يوجد سبب بعينه يستحق أن يُنتقى من بين سلسلة الأسباب على أنه سبب ذلك الحدث المفاجئ وغير المنتظر، ولكن كيف ستعرّف هذه الثورة بحد ذاتها؟ ماذا كانت مميزاتها؟ هل

كانت تكمن في نشوء مدن صناعية، وظهور مناطق الأكواخ الفقيرة القذرة، وساعات عمل الأطفال الطويلة، والأجور المتدنيّة لأصناف معينة من العمال، وزيادة المعدل في نمو السكان أو تمركز الصناعات؟ ونعتقد بأن كل هذه النواحي كانت مجرد أمور عرضيّة تتوقف على تغير أو تحول أساسي واحد، وهو نشوء اقتصاد السوق، وإن طبيعة هذه المؤسسة لا يمكن استيعابها جيداً ما لم ندرك وقع وجود الآلة على المجتمع التجاري. ولا نرغب بزيادة التأكيد على أن الآلة هي التي سبّبت كل ما حدث، إلا أننا نصرّ على أنه بمجرّد استعمال الآلات المتطورة ومصانع الإنتاج في مجتمع تجاري، فإن فكرة السوق ذات التنظيم الذاتي لا بد أن تحصل.

إن استعمال الآلات المتخصّصة في مجتمع زراعي وتجاري لا بد أن تكون له آثاره الخاصة. هذا المجتمع يتألف من مزارعين وتجار يشترون ويبيعون منتوج الأرض، فالإنتاج بواسطة الآلات المتطورة والأدوات المكلفة والمصانع يمكن ملاءمته مع هذا المجتمع فقط بجعله يعتمد على البيع والشراء. والتاجر هو الشخص الوحيد الموجود للقيام بذلك، وهو الملائم لهذه الغاية مادام هذا العمل لن يوقعه في الخسارة، فهو سيبيع البضائع بالطريقة نفسها التي كان يبيعها إلى أولئك الذين يطلبونها، ولكنه سوف يحصل على البضائع بطريقة مختلفة، أعني لن يشتريها جاهزة، ولكن بشراء العمل اللازم وموادها الأولية، فإذا وضع الاثنان طبقاً لتعليمات التاجر بالإضافة إلى الانتظار قليلاً الذي قد يضطر إلى تحمله ـ فإنهما سينتهيان بإيجاد السلعة الجديدة. وهذا ليس وصفاً للصناعة الداخلية أو «الإخراج» فقط، ولكنه وصف لكل أنواع الصناعة الرأسمالية، حتى الصناعة في عصرنا. وتنجم عن ذلك نتائج هامة في النظام الاجتماعي.

إن بعض الآلات المتطورة غالية الثمن لا تحقق ربحاً إلا إذا

أنتجت بكميات كبيرة[6]، فيمكن تشغيلها من دون خسارة إذا ضمن لمنتجاتها منفذاً موثوقاً بشكل معقول. ولم ينقطع لحاجته إلى البضائع الأولية اللازمة لتغذية الآلات. وبالنسبة إلى التاجر يجب أن تكون جميع العناصر اللازمة موضوعة برسم البيع، أي يجب أن تتوفر بالكميات المطلوبة لكل من يكون مستعداً لدفع ثمنها. وما لم يتحقق هذا الشرط، فإن الإنتاج بالاستناد إلى الآلات المتخصصة يكون مجازفة يتعيّن تحملها من وجهة نظر التاجر الذي يجازف بماله، والمجتمع بشكل عام الذي سيعتمد على الإنتاج المستمر لتحقيق دخوله، وفرص العمل، وتوفر البضائع.

والآن، في مجتمع زراعي لا تتوفر فيه مثل هذه الشروط بصورة طبيعية، فيجب توفيرها. وهي يجب أن تستحدث بصورة تدريجية، بشكل لا يؤثر إطلاقاً على طبيعة التغيرات أو التحولات المفاجئة ذاتها، فالتحول ينطوي على تغيير في الواقع للعمل من جانب أفراد المجتمع، لأن الدافع للبقاء وهو الربح يجب تبديله.

إن كل الصفقات تحوّل إلى صفقات مالية، وهذه بدورها تتطلب وسيطاً، يدخل في تفاصيل الحياة الصناعية، لصرفها أو تبادلها، فكل الدخول تستمّد من بيع شيء ما، ومهما كان المصدر الفعلي لدخل الشخص، فهو يعتبر ناتجاً عن عملية بيع. وهذا أقل ما يتضمنه المصطلح البسيط «نظام السوق»، الذي نسمي به النمط المؤسساتي المشار إليه، ولكن خصوصية النظام المفاجئة الأهم تكمن في حقيقة أنه بمجرد إنشائه، يجب أن يسمح له بالعمل من دون تدخل خارجي عنه، فلا تعود الأرباح مضمونة، وعلى التاجر

---

(6) John Harold Clapham, *An Economic History of Modern Britain*, 3 vols. ([Cambridge [Eng.]: The University Press, 1926-1938]), vol. 3.

أن يجني أرباحه من السوق. ويجب أن يسمح للأسعار بأن تنتظم من تلقاء نفسها. ومثل هذا التنظيم الذاتي للأسواق هو ما نقصده باقتصاد السوق.

إن التحول إلى هذا النظام من الاقتصاد الأسبق هو تحول تام تماماً ويشبه إلى حد كبير استحالة يرقانة الفراشة من تلقاء نفسها إلى فراشة، أكثر مما يشبه التبدّل الذي يعبر عنه بالنمو المستمر والتطور، فلنقارن بالتقابل، مثلاً أعمال بيع التاجر المنتج منتجات مصنعة فقط، وسواء نجح أو لم ينجح في إيجاد المشترين، فإن نسيج مجتمعه لن يتأثر. لكن ما يشتريه هما المواد الخام واليد العاملة ـ الطبيعة والإنسان، فإنتاج الآلة في مجتمع تجاري يتضمن من حيث النتيجة، على الأقل، تحويل تلك المادة الطبيعية والإنسانية في المجتمع إلى سلع. وتكون الخاتمة، على الرغم من غرابتها، محتمة لا مفر منها، فلا شيء أقل من ذلك ليؤدي الغرض: ومن الواضح أن نزع ملكية الأراضي الذي تسببه مثل هذه الوسائل تمزّق علاقات الإنسان، وتهدد عاداته الطبيعية بالإفناء والإلغاء.

ولقد كان مثل هذا الخطر وارداً، في الحقيقة. وسوف نتفهم طبيعة الحقيقة إذا ما تفحصنا القوانين التي تتحكّم بآلية السوق ذات التنظيم الذاتي.

الفصل الرابع

المجتمعات والنظم الاقتصادية

قبل أن نشرع في مناقشة القوانين التي تتحكم في اقتصاد السوق، كالتي كان القرن القرن التاسع يحاول أن يضعها، يجب **أولاً** أن نلم جيداً بالافتراضات الاستثنائية التي ينطوي عليها هذا النظام.

إن اقتصاد السوق يتضمن وجود مجموعة من الأسواق ذات التنظيم الذاتي، وبعبارات أكثر تقنيّة، إنه الاقتصاد الموجه بأسعار السوق وليس سوى أسعار السوق. ومثل هذه المجموعة القادرة على تنظيم كامل الحياة الاقتصادية من دون مساعدة خارجية وتدخلٍ تستحق بالتأكيد أن تسمى ذات تنظيم ذاتي. إن مثل هذه التسميات التقريبية يجب أن تكون كافية لتبيان طبيعة هذه المحاولة التي لا سابق لها في تاريخ البشر.

ولنجعل هذا المعنى أكثر دقّة، إذ لا يستطيع مجتمع ما أن يعيش لمدة ما إن لم يكن لديه اقتصاد من نوع ما، ولكن في العصور السابقة على عصرنا لم يكن يوجد اقتصاد أصلاً كانت تتحكم فيه الأسواق، حتى من حيث المبدأ. وعلى الرغم من جوقة التعويذات الأكاديمية المتواصلة في القرن التاسع عشر، فإن المكاسب والأرباح التي جُنيت من أسواق الصرف لم يسبق لها أن أدت دوراً

هاماً في اقتصاد البشر. ومع أن مؤسسة السوق كانت عامة ومنتشرة تقريباً منذ أواخر العصر الحجري، فإن دورها لم يكن أكثر من دور عرضي في الحياة الاقتصادية.

ولنا من الأسباب الوجيهة ما يجعلنا نصرّ على هذه الناحية بكل ما يمكننا من التأكيد عليها، فلا أقل من المفكر آدم سميث الذي قال إن تقسيم العمل في المجتمع كان يتوقف على وجود الأسواق، أو كما عبّر عنها على «نزعة أو ميل الإنسان إلى المقايضة والنقل، ومبادلة شيء بآخر» هذه العبارة نتج عنها في ما بعد مفهوم الإنسان الاقتصادي، في استعادتنا لأحداث الماضي يمكن أن يقول إنه لم يحدث أن أثبتت قراءة خاطئة للماضي صحة تنبؤها عن المستقبل. لأنه بينما لم تظهر هذه النزعة على نطاق واسع حتى أيام آدم سميث، في حياة أي مجموعة إنسانية تمت ملاحظتها، وبقيت في أحسن أحوالها، ناحية ثانوية في الحياة الاقتصادية، فبعد مئة سنة كان النظام الصناعي في أوجه في معظم أنحاء كوكب الأرض الذي تضمن، عملياً ونظرياً، أن العرق البشري كانت تتحكم به، في سائر أنشطته الاقتصادية، إن لم يكن في مساعيه السياسية والفكرية والروحية أيضاً، تلك النزعة المعينة. وقد ساوى هربرت سبنسر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بين مبدأ تقسيم العمل والمقايضة والمبادلة أو الصرف، وبعد خمسين سنة أخرى أمكن للودفيغ فون مينرس ووالتر ليجان أن يكررا هذه المغالطة. في ذلك الوقت لم تكن هناك حاجة للجدال وتقديم الحجج، إذ تبعت جمهرة من الكتّاب في الاقتصاد السياسي والتاريخ الاجتماعي وفلسفة السياسة وعلم الاجتماع العام آراء آدم سميث ورسّخت أنموذجه عن الإنسان البدائي المقايض كبديهة في علومهم المختلفة. وفي الحقيقة، إن آراء آدم سميث عن سيكولوجية الإنسان البدائي السياسية شبيهة

بآراء روسو عن سيكولوجية الإنسان البدائي السياسية، فتقسيم العمل، وهي ظاهرة قديمة قِدم المجتمعات، تنجم عن الفروق الكامنة في حقائق الجنس والجغرافيا والموهبة الفردية، وميل الإنسان المزعوم إلى المقايضة ودفع الأجور سلعاً والصرف هي أمور مشكوك بصحّتها كلها. وفي الوقت الذي يُحدثنا التاريخ وعلم الإنسان عن أنواع مختلفة من الاقتصاد، ومعظمها يضم مؤسسة الأسواق، فإنه لا يحدثنا عن اقتصاد قبل اقتصادنا تتحكم به الأسواق، وإن بصورة تقريبية. وهذا سيصبح واضحاً جداً من إلقاء نظرة شاملة على تاريخ الأنظمة الاقتصادية والأسواق، كل على حدة.

كما أن الدور الذي أدته الأسواق في الاقتصاد الداخلي لكثير من البلدان، كما سيظهر، كان غير ذي شأن حتى الأزمنة الحديثة، وسيبرز دور التحول إلى اقتصاد تسيطر عليه أنماط السوق بوضوح أكثر.

ولكي نبدأ يجب أن نهمل بعض الآراء المتحاملة من القرن التاسع عشر التي كانت في صلب نظرية آدم سميث عن ميل الإنسان البدائي المزعوم إلى المهن المربحة. ولما كانت بديهيته أقرب إلى المستقبل القريب منه إلى الماضي المظلم، فإنها خلقت لدى أتباعه موقفاً غريباً نحو تاريخ الإنسان في أقدم عهوده. وفي ظاهر الأمر بدا أن الشاهد يشير إلى الإنسان البدائي، بعيداً عن أن يكون لديه سيكولوجية رأسمالية، كانت لديه، من حيث النتيجة، سيكولوجية شيوعية (وثبت خطأها في ما بعد أيضاً). وبالتالي، فإن المؤرخين الاقتصاديين اتجهوا إلى حصر اهتمامهم بتلك الفترة الحديثة من التاريخ، نسبياً، والتي وجدوا فيها أن دفع الأجرة بأشياء عينية والتبادل كان يجري على نطاق واسع، وارجعت الاقتصاديات البدائية إلى حقبة ما قبل التاريخ. لقد أدى ذلك، لا شعورياً، إلى رجوح كفة سيكولوجية السوق، لأنه يمكن اتخاذ أي شيء يميل إلى إنشاء ذلك

الذي أنشأ في النهاية، وأعني به نظام السوق، ضمن الفترة القصيرة نسبياً المؤلفة من بضعة قرون، من دون النظر إلى الميول الأخرى التي طويت مؤقتاً. ومن الواضح أن إصلاح هذا المنظور «القصير المدى» قد كان يكمن في ربط التاريخ الاقتصادي مع علم الإنسان الاجتماعي، وهو نهج جرى تجنّبه على الدوام.

ولا يمكننا الاستمرار على هذه الخطوط اليوم، فعادة النظر إلى فترة العشرة آلاف سنة الماضية وإلى منظومة المجتمعات البدائية كمقدمة للتاريخ الحقيقي لحضارتنا التي بدأت تقريباً مع نشر كتاب **ثروة الأمم** (*Wealth of Nations*) في 1776، هي باختصار عادة عفا عليها الزمن. إنه في هذا الفصل الذي أتى على نهايته في أيامنا هذه، وفي محاولتنا تقدير بدائل المستقبل يجب أن نخضع استعدادنا الطبيعي لاتباع نزعات آبائنا. ولكن الميل الذي جعل جيل آدم سميث ينظر إلى الإنسان البدائي مزاولاً للمقايضة ودفع الأجرة بأشياء عينية جعل الذين خلفوهم يتنصلون من كل اهتمام بالإنسان البدائي، وكما صار يعرف الآن بأنه لم يكن يتعاطى هذه العواطف المحببة. وكان تقليد الاقتصاديين الكلاسيكيين، الذين حاولوا إرساء قانون السوق على ما زعموه من ميل الإنسان في حالته الطبيعية قد حلّ محله التخلي عن كل اهتمام بحضارة الإنسان «غير المتمدن» على أنها لا تمت بصلة ولا تفيد في فهم مشاكل عصرنا الحاضر.

ومثل هذا الموقف الذاتي في النظر إلى الحضارات القديمة يجب أن يروق للفكر العلمي، فالفروق الموجودة بين الشعوب المتمدنة «وغير المتمدنة» قد بولغ بها كثيراً، ولاسيما على الصعيد الاقتصادي، فإن أشكال الحياة الاقتصادية في أوروبا الزراعية، بالنسبة إلى المؤرخين، كانت حتى عهد قريب، لا تختلف كثيراً عما كانت عليه قبل عدة آلاف من السنوات.

إن الأساليب الزراعية، منذ اختراع المحراث ـ وهو أساساً مجرفة كبيرة تجرها الحيوانات ـ بقيت من دون تغيير مهم في القسم الأعظم من غرب، ووسط أوروبا حتى مطلع العصر الحديث: وإن تقدم الحضارة، في الحقيقة، كان في هذه المناطق، بشكل رئيسي، سياسياً وفكرياً وروحياً. وبالنسبة إلى الأحوال المادية، فإن أوروبا الغربية في عام 1100 للميلاد بالكاد وصلت إلى العالم الروماني الذي سبقها بألف عام. وحتى في ما بعد، جرى التحول بسهولة أكثر في قنوات إدارة الدولة والأدب والفنون، ولكنه بشكل خاص كان في الدين والتعلم، أكثر مما كان في ميادين الصناعة. وفي اقتصادياتها كانت أوروبا العصور الوسطى إلى حد كبير بمستوى بلاد فارس القديمة والهند أو الصين، وبالتأكيد لم تكن منافسة في الغنى والحضارة لمملكة مصر الجديدة قبل ألفي عام.

وكان ماكس فيبر هو الأول بين المؤرخين الاقتصاديين الذين احتجوا على الانصراف عن الاقتصاد عند الإنسان البدائي واعتباره لا يمت بصلة إلى دوافع وآليات المجتمعات المتمدنة. ولقد أثبتت الدراسة على علم الإنسان الاجتماعي التي أتت في ما بعد وبكل تأكيد أنه كان محقاً، لأنه إذا برزت خلاصة أكثر من أخرى في الدراسات الحديثة للمجتمعات البدائية فهي عدم تغيّر الإنسان ككائن اجتماعي. وتعود مواهبه الطبيعية إلى الظهور بثبات ملحوظ في المجتمعات في كل العصور والأوطان، كما أن الشروط الأساسية الضرورية لبقاء المجتمعات الإنسانية تبدو هي هي نفسها لا تتبدل.

والاكتشاف البارز من البحوث التاريخية والأنثروبولوجية هي أن اقتصاد الإنسان، بشكل عام، كامن في علاقاته الاجتماعية، فهو لا يعمل كي يحافظ على مصالحه الفردية في حيازة السلع المادية، إنما يعمل لكي يحافظ على مكانته الاجتماعية وتطلعاته ومقتنياته

الاجتماعية. ويقيّم سلعه المادية فقط بقدر ما تخدم غايته، فلا أسلوب الإنتاج ولا أسلوب التوزيع ترتبط بمصالحه الاقتصادية بشأن حيازة السلع، إلا أن كل خطوة يخطوها في ذلك المنحى تتوجه باتجاه عدد من الأمور الاجتماعية التي تضمن في النهاية قيامه بالخطوة المطلوبة. وهذه المصالح ستكون مختلفة جداً لدى مجموعة سكان يزاولون الصيد عنها في مجتمع عريض مستبد، إلا أن النظام الاقتصادي سيقوم على دوافع غير اقتصادية في كلتا الحالتين.

والتفسير، من منظور البقاء، سهل، ولنأخذ حالة المجتمع القبلي، فمصلحة الفرد الاقتصادية قلما تكون هي الأهم، لأن المجموعة السكانية تحافظ على جميع أعضائها من الهلاك جوعاً ما لم تصب هي نفسها بكارثة تصبح فيها مصالحها مهددة جماعياً وليس فردياً. ومن ناحية أخرى، فإن الحفاظ على الروابط الاجتماعية هو من الأهمية بمكان. **أولاً**، وبسبب التخلي عن مبدأ الشرف المتفق عليه وأعمال الجود والكرم، فإن الفرد يعزل نفسه عن الجماعة، ويصبح منبوذاً، **ثانياً**، ولأنه في المدى البعيد، فإن كل الواجبات الاجتماعية متبادلة، وإيفاؤها يخدم مصالح الفرد بالأخذ والعطاء على أحسن وجه، فمثل هذه الوضعية تفرض ضغوطاً مستمرة على الفرد لتتخلى عن مصلحته الاقتصادية الذاتية في شعوره، إلى درجة تجعله لا يستطيع في كثير من الحالات (ولكن ليس في جميعها)، حتى أن يتفهّم ما تنطوي عليه أعماله في سياق هذه المصلحة.

ويتعزّز هذا الموقف بالأنشطة الجماعية المتكررة كأكل الجميع من صيد اشتركوا به، أو المشاركة في حصيلة حملة خطيرة بعيدة قامت بها القبيلة. والمكافأة التي تعطى لأفعال الجود والكرم إذا قيست من حيث المكانة الاجتماعية كبيرة وعظيمة بحيث تجعل أي سلوك آخر، غير نسيان الذات بالكامل، غير مجد. ولا علاقة للطابع

الشخصي بهذا السلوك، فقد يكون الإنسان طيباً أو شريراً، اجتماعياً أو غير اجتماعي، حسوداً أو جواداً كريماً، من وجهة نظر مجموعة قيم أو أخرى. وعدم إفساح المجال لأفراد الجماعة بأن يكون لدى أحدهم سبب للحسد هو في الواقع المبدأ الذي تقر به الجماعة في مناسبات التوزيع الاحتفالية، عندما يكال الثناء علناً لمستحقيه المجدّين المهرة أو من شابههم كبستاني ناجح (ما لم يكن ناجحاً جداً، وفي هذه المحاولة قد يسمح له بأن ينال ما يستحقه من جزاء ويترك ليفنى واهمين أنه ضحية من ضحايا السحرة). والعواطف الإنسانية، الطيبة منها وغير الطيبة، توجه لأهداف غير اقتصادية. وتفيد الاستعراضات الاحتفالية في الحضّ على المنافسة إلى أقصى حد، وعادة ما يميل العمل الجماعي إلى شد المعايير النوعية والكمية إلى الذروة والقيام بأعمال المبادلة عن طريق تقديم الهدايا المجانية التي ينتظر أن تكون بالتقابل، وليس بالضرورة من قبل الأفراد أنفسهم ـ وهو إجراء مفصل بدقة ومحافظ عليه بأساليب معقدة من العلانية وطقوس السحر، وبإقامة «ازدواجيات»، يتصل بها بين الجماعات بواجبات متبادلة ـ هي بحد ذاتها تعلل غياب فكرة الربح أو حتى الثروة في غير تلك التي تتألف من أشياء تعزّز المكانة الاجتماعية التقليدية.

في هذا الرسم التخطيطي للصفات العامة المميزة للجماعة السكانية في جزر ميلانيزيا الغربية لم نتطرق إلى تنظيمها من حيث الجنس أو الإقليم، الذي تمارس من خلاله العادات والقانون والسحر تأثيرها، لأننا أردنا أن نبيّن الأسلوب الذي تبرز فيه ما تسمى الدوافع الاقتصادية المزعومة في نطاق الحياة الاجتماعية، فحول هذه النقطة السلبية يتفق الإثنوغرافيون: انعدام وجود دافع الربح، انعدام مبدأ الجهد الأقل، ولاسيما، انعدام وجود أي مؤسسة متميزة أو منفصلة

قائمة على دوافع اقتصادية، فكيف إذاً يؤمن النظام بعمليتي الإنتاج والتوزيع؟

ويأتي الجواب بشكل رئيسي من مبدأين للسلوك لا يتصلان مباشرة بالاقتصاد وهما: التبادلية وإعادة التوزيع[1]. وعند سكان جزر تروبرياند في غرب ميلانيزيا، الذين نتخذهم مثالاً لشرح هذا النوع من الاقتصاد، فإن التبادلية تطبق بصورة رئيسية على التنظيم الجنسي للمجتمع، أي العائلة والأقرباء، وإعادة التوزيع يطبق بالنسبة لكل أولئك يخضعون لزعيم مشترك لهم، ولذلك، فهو ذو طابع إقليمي. ولنتناول هذين المبدأين كل على حدة.

إن مادة العائلة ـ الأنثى والأطفال ـ هي التزام أقربائهم من ناحية الأم، فالذكر، الذي يؤمن لأخته وعائلتها ويوصل لهم أجود أنواع محصوله، يكسب ثقتهم بسبب سلوكه الحسن هذا، ولكنه يحصل على القليل القليل من المنفعة المادية المباشرة بالمقابل، فإذا كان مهملاً في ذلك، فإن سمعته قبل كل شيء ستتشوه. ويبقى لمصلحة زوجته وأطفاله أن ينجح في مبدأ التبادلية، وذلك يعوضه اقتصادياً عن أعماله وأفضاله المدنية. ويحقق له عرض الأطعمة مع الاحتفالات في بستان وأمام مخزن الشخص الذي سيقدمها له تعريف الجميع على جودة ما يقدمه من الأطعمة ومن الواضح أن اقتصاد البستان والعيال يشكل جزءاً من العلاقات الاجتماعية التي تتصل بالزراعة والمواطنية الصالحة، فمبدأ التبادلية العريض يساعد في ضمان الإنتاج وقوت العائلة.

ومبدأ إعادة التوزيع لا يقل عنه فعّالية. إذ يُقدم قسم كبير من

---

(1) قارن مع ملاحظات حول المصادر، ص 469 ـ 470. مؤلفات مالينوفسكي وثورنوالد تم الاعتماد عليها بشكل أوسع في هذا الفصل.

منتوج الجزيرة من قبل رئيس القرية إلى الزعيم الذي يخزّنه في مخزنه. ولكن بما أن كل الأنشطة الجماعية تتركز في الأعياد والرقصات والمناسبات الأخرى يتسامر أهل الجزيرة مع بعضهم ومع جيرانهم مع جزر أخرى (التي تقدم فيها محصلات التجارة مع الخارج وتمنح الهدايا ويجري تبادلها حسب قواعد الأصول، ويوزع الزعيم الهدايا المعتادة على الجميع)، وتصبح الأهمية البالغة لنظام التخزين واضحة، فاقتصادياً هي الجزء الجوهري الهام من نظام تقسيم العمل المعمول به، والتجارة الخارجية، وجباية الضرائب للأعمال العامة، وإعداد مستلزمات للدفاع عن البلاد. ولكن وظائف النظام الاقتصادي بشكله الصحيح اقتصادياً تتجاوزها الممارسات الشديدة الحيوية التي تشكل دافعاً إضافياً غير اقتصادي لكل عمل يؤدي في نطاق النظام الاجتماعي ككل.

وعلى كل حال، فإن مبادئ السلوك كهذه لا يمكن أن تصبح فعّالة ما لم توضح الأنماط المؤسساتية القائمة موضع التطبيق، فالتبادلية وإعادة التوزيع قادران على ضمان عمل النظام الاقتصادي من دون الاستعانة بالسجلات المكتوبة والإدارة المعقدة فقط لأن تنظيم هذه المجتمعات يتلاءم مع متطلبات مثل هذا الحل وبالاستعانة بأنماط مثل التماثل والمركزية.

ويسهل من إجراء التبادلية كثيراً نمط مؤسسات التماثل، وهي مَعْلَم دائم من معالم التنظيم الاجتماعي بين الشعوب الأميّة، «فالازدواجية» اللافتة للنظر التي نجدها في فروع القبيلة تتلاءم مع إنشاء علاقات ثنائية، وبذلك تساعد في عملية أخذ وعطاء السلع والخدمات من دون سجلات ثابتة دائمة. وتبين أن أفخاذ القبيلة في المجتمعات البدائية التي تميل إلى اتخاذ «رايات» لكل فرع منها، قد نتجت عن وتساعد في ممارسة أعمال التبادل التي يقوم عليها النظام.

ولا يعرف عن منشأ «الازدواجية» إلا القليل، ولكن كل قرية ساحلية في جزر تروبرياند يبدو أن لها مثيلتها من القرى الساحلية الأخرى، بحيث يصبح تبادل ثمرات الخبز والأسماك، على الرغم من تمويهها، على أنها توزيع تبادلي للهدايا ومتباعد عملياً في أوقاته ويمكن تنظيمه بسهولة. وفي تجارة الكولا أيضاً نجد أن لكل فرد شريكه في جزيرة أخرى، وبذلك تتحول التبادلية إلى علاقة شخصية إلى حد كبير. ولكنه من أجل تكرار النمط التماثلي في فروع القبيلة، وفي مواقع إقامتها كما في العلاقات بين القبائل، فإن التبادلية الواسعة النطاق التي تعتمد على تشغيلها لأمد بعيد ومرات منفصلة متباعدة من الأخذ والعطاء تصبح غير عملية أو ممكنة.

أما نمط المركزية، والموجود أيضاً إلى حد ما في كل التجمعات البشرية، فيؤمن المضمار لجمع وتخزين وإعادة توزيع السلع والخدمات، فأفراد قبيلة الصيادين يقدمون ما يصيدونه إلى رئيس القبيلة ليوزعه. ومن طبيعة الصيد أن يكون منتوجه مختلفاً مرة عن الأخرى، بالإضافة إلى كونه حصيلة مجهود مشترك. وفي حالات كهذه لا توجد طريقة أخرى عملية للتقاسم، إذا لم تكن المجموعة ستتفرق بعد كل حيد. ومع ذلك وفي كل أشكال الاقتصاد من هذا النوع تنشأ الحاجة إلى مثل هذا التقاسم مهما كان عدد أفراد المجموعة كبيراً. وكلما ازدادت المنطقة اتساعاً وتنوع المنتوج كلما أدّت إعادة التوزيع إلى تقسيم فعال للعمل، لأن ذلك يساعد في الربط جغرافياً بين مجموعات مختلفة من المنتجين. إن التماثل والمركزية يلتقيان في منتصف الطريق مع متطلبات التبادلية وإعادة التوزيع، فالأنماط المؤسساتية ومبادئ السلوك الأصولي تنسق وتضبط في ما بين الطرفين. ومادام التنظيم الاجتماعي يأخذ مجراه في قنواته، فلا حاجة إلى دوافع اقتصادية فردية لأن تساهم في الأداء،

ولا خوف من تهرب الجهود الشخصية، وسوف يضمن تقسيم العمل بشكل آلي، وستصرف الالتزامات الاقتصادية بالشكل المناسب، وفوق كل شيء سوف تقدم الوسيلة المادية لإظهار الوفرة الغزيرة بشكل ضخم في المهرجانات العامة. وفي مثل هذه المجموعات السكانية تمنع فكرة الربح والاستفادة، وتشجب المماحكات والمساومات، ويرحب بالعطاء من دون مقابل، وتختفي الميول المفترضة للمقايضة وتبادل الأجور بالسلع والصرف، فالنظام الاقتصادي هو في النتيجة مجرد وظيفة يؤديها النظام الاجتماعي.

ويجب أن لا نستنتج على الإطلاق أن المبادئ الاقتصادية الاجتماعية لهذا النموذج تقتصر على الإجراءات البدائية أو الجماعات السكانية الصغيرة، وأن الاقتصاد الذي يخلو من الربح والأسواق هو بالضرورة بسيط وغير معقد، فحلقة كولا التي تهدف إلى إنشاء علاقات شخصية في غرب ميلانيزيا، القائمة على مبدأ التبادلية، هي إحدى أشد الصفقات التجارية التي عرفها البشر تعقيداً، كما أن مبدأ إعادة التوزيع كان موجوداً على نطاق ضخم في حضارة الأهرام.

تتبع جزر تروبرياند إلى أرخبيل على شكل يشبه الدائرة، ويقضي سكان هذا الأرخبيل قسماً كبيراً من وقتهم في مزاولة تجارة الكولا وإنشاء العلاقات الشخصية. ونسميها تجارة على الرغم من عدم وجود أرباح منها، مالية أم سلعية، ولا تكدّس سلع أو حتى تقتنى بشكل دائم، فالسلع المستلمة يتمتعون بتوزيعها للغير، وتوجد مماحكة أو مساومة، ولا تبادل الأجور بالسلع، ولا مقايضة ولا صرف، وتنتظم سائر أعمالها حسب أصول السلوك والسحر. ومع ذلك فهي تجارة، وتقوم رحلات كثيرة دورياً من قبل سكان هذا الأرخبيل الحلقي الشكل تقريباً لنقل مدى السلع القيّمة إلى شعوب تعيش على جزر بعيدة تقع مع اتجاه عقارب الساعة، بينما تنتظم

رحلات أخرى تُرتب وتحمل سلعاً قيمة أخرى إلى جزر في الأرخبيل تقع بعكس عقارب الساعة. وفي المدى البعيد، فإن مجموعتي السلع ـ شرائط أصداف بيضاء ترتدى على الساعد، وعقود للرقبة من الصدف الأحمر التقليدي الصنع ـ تتحركان حول الأرخبيل، وهو مدار قد يستغرقهم إتمامه مدة تصل إلى عشر سنوات. وعلاوة على ذلك، يوجد بشكل عام، شركاء أفراد من الكولا الذين يتبادلون الهدايا في ما بينهم ـ هدايا الكولا بشرائط الساعد والعقود ـ ويفضل أن تكون ميداليات كانت تخصّ أشخاصاً عظام. إن عملية أخذ وعطاء منظمة ومنتظمة لسلع قيمة تشحن عبر مسافات طويلة يمكن وصفها الآن حقاً بأنها تجارة، ومع ذلك فهذا الكم المعقد يتم حصراً في نطاق التبادلية، فالنظام الذي يتألف من عناصر الزمن والمكان والشخص ويغطي آلاف الأميال وعدة عقود من الزمن، ويصل إلى عدة مئات من الناس ويتعامل بآلاف السلع معهم، فإنه يجري هنا من دون تسجيل أو هيئة إدارة، ولكن أيضاً من دون أي دافع للربح وتبادل أجور بسلع. وليس الميل إلى المقايضة ولكن التبادلية في سلوك اجتماعي هي التي تسود بينهم. ومع ذلك، فالنتيجة هي إنجاز منظم مدهش في الميدان الاقتصادي. وفي الحقيقة، إن من المفيد أن نرى ما إذا كان أعظم منظمات الأسواق الحديثة المتطورة، والقائمة على نظام محاسبة مضبوط، تستطيع أن تقوم بأعباء مثل هذه المهمة، إذا رغبت بالقيام بها. ويخشى أن المتعاملين سيئي الحظ، الذين يتواجهون مع عدد لا يحصى من المحتكرين يشترون ويبيعون سلعاً إفرادية مع وجود قيود مشددة توضع على كل صفقة، أن يفشلوا في تحقيق ربح سهل أو قد يفضلون التوقف عن العمل فيها.

وإعادة التوزيع أيضاً له تاريخه الطويل والمنوّع الأشكال الذي يستمر تقريباً إلى الأزمنة الحديثة، فرجل البرغداما، وهي قبيلة نصف

بدائية في أواسط ناميبيا، العائد من رحلة صيد، والمرأة العائدة من بحثها عن الجذور والفواكه وأوراق الشجر ينتظر أن يقدما القسم الأكبر من غنيمتهما للجماعة. وعملياً، هذا يعني أن نتاج نشاطهما يجري تقاسمه مع الأشخاص الآخرين الذي يصادف عيشهما معهم. حتى هذه المرحلة تستمر التبادلية: إن عطاء اليوم سيجري تعويضه بمغانم الغد. وعلى كل ففي بعض القبائل يوجد وسيط في شخص رئيس القبيلة أو عضو بارز آخر من المجموعة، فهو الذي يتسلم ويوزع المؤن، خاصة إذا كانت بحاجة إلى تخزين. وهذا هو إعادة التوزيع بشكله الصحيح. ومن الواضح أن العواقب الاجتماعية لمثل هذا النوع من التوزيع قد تكون بعيدة الأثر، لأنه ليست جميع المجتمعات ديمقراطية كالصيادين البدائيين. وسواء تمت إعادة التوزيع من قبل عائلة متنفذة أو فرد بارز، أو أرستقراطية حاكمة أو مجموعة موظفين، فإنهم غالباً سيحاولون زيادة قوتهم السياسية بالطريقة التي يعيدون بها توزيع السلع، ففي مهرجان الشتاء عند قبيلة كواكوتيل يعتبر مصدر شرف بالنسبة إلى الزعيم أن يعرض ثروته من الجلود ويوزعها، ولكنه يفعل ذلك أيضاً لكي يضع التزاماً على المتلقين، ويجعلهم مدينين له، وبالتالي تابعين أو خدماً له.

وكل أشكال الاقتصاد الواسعة النطاق كانت تدار بالاعتماد على مبدأ إعادة التوزيع، وكانت مملكة حمورابي في بابل والمملكة الجديدة في مصر خاصة مركزيتين، مستبدتين بالسلطة، من النموذج البيروقراطي القائم على مثل هذا الاقتصاد، فالأسرة ذات السلطة الأبوية تكاثرت على نطاق واسع، فيما كان توزيعها «الشيوعي» مصنّفاً ويحتوي على حصص واسعة الاختلاف. وكان عدد كبير من المخازن جاهزاً لاستلام نتاج نشاط الفلاح، سواء أكان مربي ماشية، أم صياداً، أم خبازاً، أم صانع مشروبات، أم صانع آنية، أم نساجاً أو

غيره. وكان المنتوج يسجل بدقة وعندما لا يستهلك محلياً، ينقل من مخازن صغيرة إلى مخازن أكبر حتى يصل إلى الإدارة المركزية الموجودة في بلاط الفرعون. وكانت هناك خزانات مال لحفظ الأقمشة والأعمال الفنية وأشياء الزينة، ومواد التجميل والفضيات، وصيوان الملابس الملكية، وكانت هناك أيضاً مخازن حبوب ضخمة ومخازن أسلحة وأقبية للنبيذ، ولكن إعادة التوزيع على النطاق الذي مارسه بناة الأهرام لم يكن مقصوراً على الاقتصاديات التي لم تعرف المال.

وفي الحقيقة، إن كل الممالك القديمة استعملت العملة المعدنية لدفع الضرائب والأجور، ولكنها اعتمدت في بقية التسديدات على الدفع بنفس السلعة من مخازن القمح والمستودعات المختلفة، التي وزعوا منها السلع المختلفة لاستعمالها واستهلاكها ولاسيما لتلك الفئات غير المنتجة من السكان، أي للموظفين، والعسكريين والطبقة المترفة. وكان هذا النظام مطبقاً في الصين القديمة، وفي إمبراطورية الأنكا، وفي ممالك الهند، وأيضاً في بابل، ففي هذه وغيرها من الحضارات ذات الإنجازات الاقتصادية العالية، كان يجري تقسيم معقّد للعمل عن طريق آلية إعادة التوزيع.

وفي الأنظمة الإقطاعية كان المبدأ نفسه سائداً. وفي المجتمعات القائمة على الفرز العرقي في أفريقيا يحدث أحياناً أن الطبقة العليا تشتمل على رعاة مقيمين بين المزارعين الذين مازالوا يحفرون بالعصا أو المجرفة، فالهدايا التي يجمعها هؤلاء الرعاة هي سلع زراعية في معظمها ـ كالحبوب والبيرة ـ بينما الهدايا التي توزع عليهم قد تكون حيوانات، خاصة الأغنام أو الماعز، ففي هذه الحالات يوجد تقسيم العمل، مع أنه غير متساو، بين طبقات المجتمع المختلفة، وقد يخفي التوزيع غالباً قدراً من الاستغلال، في الوقت الذي يفيد فيه

معايير كلا الطبقتين بسبب الفوائد الناجمة عن تحسين طريقة تقسيم العمل. ومن الناحية السياسية، فإن هذه المجتمعات تعيش في ظل النظام الإقطاعي، سواء أكانت الماشية أم الأرض هي القيمة التي تمنح الامتياز. وهناك في «شرق أفريقيا إقطاعات ماشية منتظمة»، ولذلك يستطيع أن يقول ثورنوالد، الذي نتبنى آراءه بدقة في موضوع إعادة التوزيع بأن الإقطاعية تضمنت في كل مكان نظاماً لإعادة التوزيع. وفي ظل الأحوال المتقدمة جداً والظروف الاستثنائية يعمّم النظام السياسي، كما حدث في غرب أوروبا حيث استدعى التغيير حاجة الأقنان إلى الحماية، وتحولت الهدايا إلى أتاوات الإقطاع.

وتبيّن هذه الأمثلة أن إعادة التوزيع يعمل أيضاً على إدخال النظام الاقتصادي في علاقات اجتماعية، فنجد، بشكل عام، أن عملية إعادة التوزيع تشكل جزءاً من النظام السياسي السائد، سواء في القبيلة، أو المدينة أو الدولة أو في النظام الاستبدادي الفردي أو الإقطاعي في الماشية أو الأرض، فإنتاج وتوزيع السلع يتم بشكل رئيسي من خلال الجمع والتخزين وإعادة التوزيع، وهو النمط الذي يتمركز حول الزعيم أو الهيكل، أو الطاغية أو اللورد. ولما كانت علاقات الزمرة القائدة بالمقودين تختلف حسب القواعد التي استقرت عليها السلطة السياسية، فإن مبدأ إعادة التوزيع يتضمّن دوافع فردية مختلفة لرغبة الصيادين بالمشاركة طوعاً في اقتسام الغنيمة، والخوف من العقوبة التي تجعل الفلاحين يؤدون ضرائبهم عينيّاً بالسلع.

ولقد صرفنا النظر عمداً في هذا العرض عن التمييز الهام بين المجتمعات المتجانسة وذات الطبقات، نقصد المجتمعات الموحدة بشكل عام اجتماعياً، وهي لذلك تنقسم إلى حكّام ومحكومين. ومع أن الوضعية النسبية للعبيد والسادة قد تكون بعيدة كلياً عن الأعضاء المتساوين الأحرار في بعض القبائل التي تعتمد على الصيد، وبالتالي

فإن الدوافع في المجتمعين تختلف اختلافاً واسعاً، إلا أن تنظيم الشكل الاقتصادي قد يبقى معتمداً على المبادئ نفسها، مع أنه قد ترافقه ملامح حضارية مختلفة، طبعاً للعلاقات الإنسانية المتباينة والتي يتداخل معها النظام الاقتصادي.

والمبدأ الثالث، والمقدر أن يكون له دور كبير في التاريخ والذي سنسميه مبدأ الجني للأسرة والذي يشتمل على الإنتاج للاستعمال الخاص. وقد سماه اليونانيون «إيكونوميا» وهي جذر كلمة «اقتصاد». ومن وجهة نظر السجلات الإثنوغرافية يجب أن لا نفترض أن الإنتاج لمنفعة شخص واحد أو جماعة هي أقدم من نظام التبادلية وإعادة التوزيع، فعلى العكس تماماً ثبت بطلان الآراء التقليدية وبعض النظريات الحديثة حول الموضوع بشكل مؤكد، فجمع البدائي لغذائه وصيده فردياً أو لأسرته لم يكن موجوداً. وفي الحقيقة، إن تقديم مستلزمات الأسرة يصبح من معالم الحياة الاقتصادية في المستوى الأعلى من الزراعة، وعلى كل حال، فحتى في ذلك المستوى، فليس له علاقة مع الدوافع للربح، أو مؤسسة السوق. ونمطه هو المجموعة المغلقة. وسواء أكانت الكيانات المختلفة جداً من عائلة أو متواطئة أو عزبة أو مزرعة هي التي تشكل الوحدة ذات الاكتفاء الذاتي، فإن المبدأ يبقى ذاته من دون تغيير، وأعني به، الإنتاج والتخزين من أجل تلبية حاجات أعضاء الجماعة. والمبدأ عريض في تطبيقاته كعرض التبادلية وإعادة التوزيع. وطبيعة النواة المؤسساتية لا تختلف، فقد تكون الجنس كما في العائلة ذات السلطة الأبوية، أو المكان، كما في مستوطنة القرية، أو في القوة السياسية كما في المزرعة أو العزبة الإقطاعية. وكذلك لا يؤثر فيها التنظيم الداخلي للجماعة، فقد يكون مستبداً كما في العائلة الرومانية أو ديمقراطياً كما في جنوب سلاف زادروغا. وواسعة كما في مناطق

كبار المتنفذين الكارولنجيين، أو صغيرة كما هي في الأرض المستأجرة من قبل القرويين العاديين في غرب أوروبا، فالحاجة إلى التجارة والأسواق ليست أكبر مما هي في حالتي التبادلية أو إعادة التوزيع.

في مثل هذه الأمور وحالتها حاول أرسطو قبل أكثر من ألفي سنة مضت أن يقيم قاعدة لها، فإذا نظرنا إلى الخلف من القمم المتراجعة سريعاً لاقتصاد السوق في أنحاء العالم، يجب أن نعترف أن تمييزه الأشهر بين اقتصاد كفاية الأسرة الحقيقي وكسب المال، في الفصل الافتتاحي لكتابه **السياسة** (*Politics*) والذي ربما كان أعظم رائد للتنبؤ في ميدان العلوم الاجتماعية على الإطلاق، ومازال هو أفضل تحليل للموضوع الذي نعالجه. ويؤكد أرسطو أن الإنتاج بقصد الاستهلاك، مقابل الإنتاج بقصد الربح هو أساس اقتصاد كفاية الأسرة مادام هبوط سعر العملة كان سيرفع أكلاف المعيشة في المزرعة من ماشية وحبوب، ولا يمكن إلا لعبقري في سداد الرأي مثله يستطيع أن يقول إن الربح هو دافع خاص يحضّ على الإنتاج للسوق، وأن عامل المال أدخل عنصراً جديداً في الوضع، ومع ذلك وما دامت الأسواق والمال مجرد معينين للأسرة ذات الكفاية الذاتية، فإن مبدأ الإنتاج بقصد الاستهلاك يمكن أن يكون فعالاً. ولقد كان محقاً في ذلك من دون شك، ومع أنه لم يستطع أن يرى كيف كان تجاهله لوجود الأسواق غير عملي، في وقت كان فيه الاقتصاد اليوناني نفسه يعتمد على تجارة الجملة وإقراض رأس المال، لأنه كان ذلك في القرن الذي كانت فيه ديلوس ورودس تتحولان إلى أسواق تجارية للتأمين على البضائع المشحونة والقروض البحرية وتسديد الحسابات بين البنوك بالمقارنة مع ما كان يجري في غرب أوروبا بعد ألف سنة التي كانت صورة للبدائية ذاتها، ومع ذلك فقد كان جويت

(Jowett)، وهو سيد باليول (Balliol) يرتكب خطأً خطيراً حين اعتبره أمراً مفروغاً منه أن تكون إنجلترا في العصر الفيكتوري قد فهمت أكثر من أرسطو طبيعة الفرق بين اقتصاد كفاية الأسرة واقتصاد كسب المال. وبرّر لأرسطو بإقراره أن «مواضيع المعرفة المتعلقة بالإنسان تتداخل مع بعضها، وكان تمييزها في عصر أرسطو غير ممكن بسهولة». وصحيح أن أرسطو لم يدرك بسهولة مضمون تقسيم العمل وعلاقته بالأسواق والمال، ولم يدرك أيضاً استخدامات المال كقروض ورأسمال. إلى هذا الحد كانت قيود جويت الضيقة مبررة. ولكنه كان هو، سيد باليول، وليس أرسطو الذي كان ممانعاً لا يتأثر بالمضامين أو الجوانب الإنسانية لاقتصاد كسب المال، فقد فاته أن يدرك أن التميز بين مبدأ الاستخدام ومبدأ الربح كان المفتاح لحضارة مختلفة تماماً، والتي تنبأ أرسطو بخطوطها الرئيسية بدقة قبل ألفي سنة من وقوعها، من خلال بقايا مبادئ عزلاء من اقتصاد السوق المتوفرة له، بينما كانت أمام جويت الأمثلة كاملة، ولكنه لم ينتبه إليه، ولم تلفت أنظاره.

وفي دحضه لمبدأ الإنتاج من أجل الربح على أنه لا حدود له ولا أساس وعلى أنه «ليس من طبيعة الإنسان»، فقد كان أرسطو يهدف في النتيجة، إلى نقطة حاسمة، وأعني بها، انفصال الدافع الاقتصادي عن كل العلاقات الاجتماعية المادية والتي بطبيعتها تحدّ من ذلك الدافع.

وبشكل عام، يبقى الرأي بأن جميع الأنظمة الاقتصادية المعروفة لدينا حتى نهاية الإقطاعية في أوروبا الغربية كانت تقوم إما على مبدأ التبادلية أو إعادة التوزيع أو كفاية الأسرة، أو بضم بعض الثلاثة إلى بعض. وقد أرسيت هذه المبادئ في مؤسسات بمساعدة التنظيم الاجتماعي الذي من جملة أمور أخرى. استفاد من أنماط

التماثل والمركزية والاكتفاء الذاتي. وفي هذا الإطار فإن الإنتاج المنظم وتوزيع السلع كان يتم من خلال تشكيلة واسعة من الدوافع الفردية التي انتظمت ضمن مبادئ عامة للسلوك. ومن بين هذه الدوافع لم يكن دافع الربح بارزاً، فالعادة والقانون والسحر والدين تعاونوا في جعل الفرد يطيع قواعد السلوك التي ضمنت له في النهاية عمل النظام الاقتصادي وأداءه.

ولقد كانت الحقبة اليونانية الرومانية، رغم تجارتها المتطورة جيداً، لا تمثل انقطاعاً من هذه الناحية، فقد كانت تتصف بالنطاق الواسع الذي كانت تقوم عليه إعادة توزيع الربح من قبل الإدارة الرومانية في اقتصاد كان يمكن أن يكون اقتصاد كفاية الأسرة. أما عدم أداء الأسواق دوراً هاماً حتى نهاية العصور الوسطى في النظام الاقتصادي فلا يشكل استثناءً للقاعدة، وسادت بدلاً عنه أنماط مؤسساتية أخرى.

ومنذ القرن السادس عشر وما بعده أصبحت الأسواق هامة ومتعددة. وصارت في ظل النظام المركنتيلي. من حيث النتيجة موضع اهتمام الحكومة، ومع ذلك لاتزال تبدو دلائل على السيطرة المقبلة للأسواق على المجتمع الإنساني، فعلى العكس أصبحت القيود والنظم القاسية التي تشبه العسكرية أشد من أي وقت مضى، فلا وجود لفكرة السوق ذات التنظيم الذاتي. ولنتفهم التحول المفاجئ إلى اقتصاد من نوع جديد بالكامل في القرن التاسع عشر، يجب أن نتوجه إلى تاريخ السوق، وهو مؤسسة تمكنّا من إهمالها عملياً في استعراضنا للأنظمة الاقتصادية في الماضي.



الفصل الخامس
تطور نموذج السوق

إن الدور المهيمن الذي أدته الأسواق في الاقتصاد الرأسمالي بالإضافة إلى بروز مبدأ المقايضة أو التبادل الأساسي في هذا الاقتصاد يدعونا إلى البحث بدقة في طبيعة وأصل الأسواق، إذا وضعنا جانباً خرافات القرن التاسع عشر في الاقتصاد[1]: المقايضة، والدفع بالسلع، والتبادل هو مبدأ في السلوك الاقتصادي يتوقف في فعاليته على نمط السوق، فالسوق هو مكان اللقاء بهدف المبادلة أو البيع والشراء. وما لم يتواجد مثل هذا النمط، على الأقل في أماكن متفرقة، فإن الميل إلى المقايضة لن يجد له مجالاً كافياً: ولا يستطيع أن ينتج الأسعار[2]، لأنه كما يساعد النمط التماثلي للتنظيم بتسهيله عملية إعادة التوزيع بإجراء مركزي ما، ووجوب استناد كفاية الأسرة على الاكتفاء الذاتي، فكذلك يجب أيضاً أن يعتمد مبدأ المقايضة للقيام بدوره الفعال على نمط السوق. ولكن بنفس الأسلوب الذي

(1) انظر الملاحظات على المصادر، ص 474 ـ 475.

(2) Ralph George Hawtrey, *The Economic Problem* ([n. p.: n. pb.], 1925).

«التطبيق العملي لمبدأ الفردية بالكامل على ممارسة التبادل» ولكن هوتري كان مخطئاً في افتراضه أن وجود الأسواق نجم فقط عن ممارسة التبادل.

توجد فيه التبادلية أو إعادة التوزيع أو كفاية الأسرة في مجتمع من دون أن يكون منتشراً فيه، فإن مبدأ المقايضة يجب أيضاً أن يحتل مكاناً أدنى في مجتمع تسيطر فيه مبادئ أخرى.

ومن نواح أخرى، فإن مبدأ المقايضة لا يقف على درجة متساوية أو مكافئة مع المبادئ الثلاثة الأخرى، فنمط السوق الذي يلتصق به، هو أكثر خصوصية من كل من التماثل أو المركزية أو الاكتفاء الذاتي - التي خلافاً لنمط السوق، هي مجرد «سمات» ولا توجد مؤسسات مصممة لوظيفة واحدة فقط، فالتماثل هو ليس أكثر من ترتيب اجتماعي لا تنشأ عنه مؤسسات منفصلة، ولكنها مجرد أنماط لمؤسسات قائمة (سواء أكانت قبيلة أو قرية ذات نمط متماثل أم لا، فإنها لا تتضمن مؤسسة مميزة خاصة). أما المركزية، فمع أنها توجد في أغلب الأحوال مؤسسات مميزة خاصة، فإنها لا تنطوي على دافع ينفرد بمؤسسة تنشأ عنها وتؤدي وظيفة معينة وحدها (فرئيس القرية أو أي موظف آخر غيره قد يتسلم، على سبيل المثال، عدداً من الوظائف، سياسية وعسكرية ودينية واقتصادية من دون تمييز. واقتصاد الاكتفاء الذاتي هو، أخيراً، مجرد سمة ملحقة بالجماعة المغلقة القائمة.

ومن الناحية الأخرى، فإن نمط السوق الذي له دافعه الخاص، هو الدفع بنفس السلعة أو المقايضة، هو قادر على إنشاء مؤسسته الخاصة وأعني بها، السوق. وفي النهاية، فإن سيطرة النظام بواسطة السوق هو، لهذا السبب، ذو عواقب شاملة للنظام الاجتماعي بكامله: وهو يعني أقل من تسيير المجتمع كتابع ملحق بالسوق، فعوضاً عن أن يكون الاقتصاد مطوقاً في العلاقات الاجتماعية، فإن العلاقات الاجتماعية هي المطوقة في النظام الاقتصادي. إن أهمية العامل الاقتصادي الحيوية في وجود المجتمع تمنع أي نتيجة أخرى.

وبمجرد وجود النظام الاقتصادي في مؤسسات منفصلة، قائمة على دوافع معينة تمنحه وضعاً خاصاً، فإن على المجتمع أن يتكون بطريقة تسمح لذلك النظام بالقيام بوظيفته طبقاً لقوانينه الخاصة. وهذا هو معنى التأكيد أن اقتصاد السوق لا يمكنه أن يعمل إلا في مجتمع السوق.

أما الخطوة التي تجعل الأسواق المتفرقة تكون اقتصاد سوق، والأسواق المنتظمة تكون سوقاً ذات تنظيم ذاتي فهي في الحقيقة خطوة حاسمة، فالقرن التاسع عشر ـ سواء رحّب بهذه الحقيقة على أنها قمة الحضارة، أو كانتشار سرطاني ـ تصور أن مثل هذا التطور كانت النتيجة الطبيعية لانتشار الأسواق، فلم يكن أحد يدرك أن تحويل الأسواق إلى نظام ذي تنظيم ذاتي يتمتع بقوة هائلة لم يكن نتيجة أي ميل كامن في الأسواق نحو نمو غير طبيعي، ولكنه بالأحرى نتيجة لحوافز مصطنعة جداً تفرض على الجسم الاجتماعي لتلبي وضعاً سبّبته ظاهرة لا تقل اصطناعاً هي الآلة، فطبيعة نمط السوق المحدودة وغير المنتظرة، بهذا الشكل، لم يكن يدركها أحد، ومع ذلك، فهذه هي الحقيقة التي تبرز بوضوحها المقنع الذي أثبتته البحوث العلمية الحديثة، «فالأسواق لا توجد في كل مكان، وغيابها، مع أنه يعني انعزالاً ما وميلاً إلى الابتعاد، فإنه لا يرتبط بأي تطور معين أكثر مما يعنيه وجودها». هذه الجملة التي لا لون لها من كتاب ثورنوالد (Thurnwald) **الاقتصاد عند التجمعات البدائية** (*Economic in Primitive Communities*) يلخص النتائج الهامة للبحوث العلمية الحديثة حول الموضوع. ويكرر مؤلف آخر حول المال ما يقوله ثورنوالد عن الأسواق: «إن مجرد استعمال القبيلة المال يجعلها تختلف قليلاً، اقتصادياً عن القبائل الأخرى من نفس المستوى الحضاري، التي لم تستعمله» فلا حاجة

بنا إلى أكثر من أن نشير إلى بعض المضامين المروعة لهذه الأقوال.

إن وجود أو عدم وجود الأسواق أو المال لا يؤثر بالضرورة على النظام الاقتصادي لمجتمع بدائي ـ وهذا يدحض خرافة القرن التاسع عشر بأن اختراع المال أدى بظهوره، بالضرورة، إلى تحويل المجتمع بإحداثه الأسواق، وزيادة سرعة تقسيم العمل، وإطلاق ميول الإنسان نحو المقايضة، ودفع الأجور بالسلع والتبادل. وبالنتيجة، فإن تاريخ الاقتصاد الأصولي كان قائماً على رأي مبالغ فيه كثيراً بأهمية الأسواق كأسواق، «فانعزال ما» أو ربما «ميل إلى الابتعاد» هو السمة الاقتصادية الوحيدة التي يمكن استنتاجها بحق من غيابهم، وبالنسبة إلى التنظيم الداخلي للاقتصاد، فإن وجودهم أو عدمه لا يشكل أي فرق.

والأسباب بسيطة، فالأسواق ليست مؤسسات تعمل بصورة رئيسية ضمن اقتصاد، بل خارجه، فهي مكان التقاء التجارة البعيدة المدى. والأسواق المحلية الصحيحة قليلة الأهمية. وعلاوة على ذلك، لا الأسواق بعيدة المدى ولا المحلية هي في الأساس تنافسية، ونتيجة لذلك لا يوجد في كلتا الحالتين إلا القليل من الضغط لإيجاد تجارة محلية أو إقليمية، أي ما يسمى السوق الداخلي أو الوطني وكل من هذه التأكيدات توجه ضربة لافتراضات الاقتصاديين الكلاسيكيين التي يعتبرونها بديهية، ومع ذلك، فهي تنجم عن الحقائق كما تظهر على ضوء البحث العلمي الحديث.

ومنطق الحال هو في الحقيقة مناقض تقريباً لذلك المنطق الذي يتضمنه المبدأ الكلاسيكي. ولقد انطلق التعليم الأصولي من ميل الفرد إلى المقايضة، وطرح منه حاجة الأسواق المحلية وتقسيم العمل، واستنتج أخيراً الحاجة إلى التجارة وبطبيعة الحال التجارة الخارجية،

بما فيها التجارة البعيدة المدى. وعلى ضوء معرفتنا الحاضرة يجب علينا أن نعكس تسلسل الرأي: إن نقطة الانطلاق هي التجارة البعيدة المدى، نتيجة لموقع السلع الجغرافي «وتقسيم العمل» المعطى حسب الموقع.

والتجارة البعيدة المدى تولد الأسواق، وهي مؤسسة تتضمن أعمال المقايضة، وإذا ما استعمل المال الناتج من الشراء والبيع، ففي النهاية، ولكن ليس بالضرورة إطلاقاً، فهو يقدم لبعض الأفراد الفرصة ليزيدوا في ميلهم إلى المساومة والمماحكة.

والناحية السائدة لهذا المبدأ هي أصل التجارة في محيط خارجي لا علاقة له في التنظيم الداخلي للاقتصاد: «إن تطبيق المبادئ المشاهدة في الصيد على الحصول على السلع التي توجد «خارج حدود المنطقة»، أدى إلى بعض أشكال التبادل التي تبدو لنا في ما بعد كتجارة»[3]. وفي بحثنا عن أصول التجارة يجب أن تكون نقطة البدء هي الحصول على السلع عن بعد، كما في الصيد. «وتقوم قبيلة ديري في وسط أستراليا كل عام، في تموز/ يوليو أو آب/ أغسطس بحملة إلى الجنوب للحصول على المغرة الحمراء التي يستعملونها لدهن أجسادهم بها... وينظم جيرانهم الياترونتا حملات مماثلة لجلب المغرة الحمراء والأحجار الرملية المسطحة لسحق بذور العشب، من تلال فلندرز، على بعد 800 كيلومتر. وفي كلتا الحالتين قد تدعو الحاجة إلى القتال من أجل الأشياء المطلوبة، إذا أبدى السكان المحليون مقاومة لأخذها» وهذا النوع من المصادرة أو صيد الكنوز هو قريب إلى السرقة أو القرصنة قربه مما اعتدنا على اعتباره

(3) Richard Thurnwald, *Economics in Primitive Communities* (London: Oxford University Press, 1932), p. 147.

تجارة، فهو أساساً عمل من جانب واحد. ويصبح من جانبين، أقصد «نوعاً من التبادل» غالباً فقط من خلال الابتزاز الذي يمارسه الأقوياء في ذلك الموقع، أو من خلال الترتيبات المتبادلة، كما في حلقة الكولا، وكما في الفرق الزائرة من قبائل بنغوي في غرب أفريقيا، أو في الكبيلي، حيث يحتكر الزعيم التجارة الخارجية بإصراره على استقباله كل ضيوفه. صحيح أن هذه الزيارات ليست عرضية ولكنها ـ من وجهة نظرنا، لا من وجهة نظرهم ـ رحلات تجارية حقيقية، ولكن تبادل السلع يجري دائماً متنكراً على شكل تبادل هدايا وغالباً عن طريق رد الزيارة، فنصل إلى الاستنتاج الذي مؤداه أن التجمعات البشرية لا يبدو أنها تخلت عن التجارة الخارجية بالكامل، فإن مثل هذه التجارة لم تتضمن بالضرورة الأسواق، فالتجارة الخارجية هي أصلاً توجد أكثر في طبيعة المغامرة والاستكشاف والصيد والقرصنة والحرب منها في المقايضة. وقد تتضمن قليلاً السلم ثنائي الجانب، وحتى عندما يتضمنهما كليهما، فإنه ينظم عادة على مبدأ التبادلية، وليس مبدأ المقايضة.

أما الانتقال إلى المقايضة المسالمة، فتمكن معرفة أصله باتباعنا اتجاهين، وأعني اتجاه المقايضة واتجاه السلم، فحملة القبيلة قد تضطر إلى القبول، كما أشرنا أعلاه، بالشروط التي يضعها الأقوياء الموجودون في المنطقة، الذين قد يفرضون نوعاً من الأشياء يتقاضونه من الغرباء بالمقابل، وهذا النوع من العلاقة، مع أنه ليس سليماً بالكامل قد يبعث على نشوء المقايضة ـ فالأخذ وحيد الطرف سيتحول إلى أخذ ثنائي الطرف.

والحظ الآخر من التطور هو «التجارة الصامتة» كما في الأجمة الأفريقية، حيث يجري تجنب المعركة من خلال تنظيم هدنة، فيدخل عنصر السلم، والثقة والتواثق، في التجارة بالحرص والاحتراس اللازمين.

وفي مرحلة لاحقة، كما نعرف جميعاً، تصبح الأسواق شائعة في تنظيم التجارة الخارجية. ولكن الأسواق الخارجية، من وجهة النظر الاقتصادية هي أمر مختلف تماماً عن كل من الأسواق المحلية أو الداخلية، فتختلف لا في حجمها فقط، فهي مؤسسات من أصل ووظيفة مختلفة، فالتجارة الخارجية هي الحمل والنقل، والفكرة فيها هي عدم وجود بعض أنواع السلع في المنطقة، فتبادل الأصواف الإنجليزية بالنبيذ البرتغالي كان مثالاً على ذلك. أما التجارة الداخلية فتقتصر على سلع المنطقة، التي لا تتحمل النقل لأنها ثقيلة، وضخمة وقابلة للفساد. وهكذا فكلا التجارة الخارجية والتجارة المحلية يتوقف على المسافة الجغرافية، والأولى تكون مقصورة على السلع التي لا يمكنها التغلب عليها، والثانية على السلع التي تستطيع أن تتغلب عليها. والتجارة من هذا النوع يمكن وصفها بحق بالتجارة المتكاملة، فالتبادل المحلي الذي يجري بين المدينة والريف، والتجارة الخارجية التي تجري بين مناطق مناخية مختلفة يقومان على هذا المبدأ. مثل هذه التجارة لا تحتاج إلى أن تتضمن المنافسة، وإذا اتجهت المنافسة إلى إحداث خلل في التجارة، فلا يحدث تناقض في حذفها والتخلي عنها. وبعكس كل من التجارة الخارجية والتجارة المحلية، فإن التجارة الداخلية هي من الناحية الأخرى، تنافسية في جوهرها، فبصرف النظر عن التبادلات المتكاملة فهي تشمل عدداً أكبر جداً من التبادلات التي تعرض فيها سلع متماثلة من مصادر مختلفة لتتنافس في ما بينها. وبناءً عليه، فقد يتجه الناس، عند ظهور التجارة الداخلية أو الوطنية، إلى قبول المنافسة كمبدأ عام في التجارة.

إن هذه الأنواع الثلاثة من التجارة التي تختلف كثيراً في وظائفها الاقتصادية هي أيضاً متميزة في منشأها. ولقد عالجنا بدايات التجارة

الخارجية، إذ نشأت الأسواق بشكل طبيعي عنها حيث اضطر من يحملونها إلى التوقف عند المعابر والموانئ ومنابع الأنهار، أو حيث تلتقي طرق الاكتشافات البرية. ونشأت «الموانئ» في أماكن[4] نقل السلع من سفينة إلى أخرى. وازدهار المعارض التجارية الشهير في أوروبا لمدة قصيرة كان مثالاً آخر أحدثت فيه التجارة البعيدة المدى نوعاً معيناً من السوق، وكان في السلع الإنجليزية المعروفة والمطلوبة دائماً مثال آخر. ولكن في الوقت الذي اختفت فيه المعارض والسلع المطلوبة مرة أخرى بشكل مفاجئ مما أزعج أرباب مذهب النشوء العقائديين، فقد كان مقدراً للميناء أن يقوم بدور كبير في انتشار المدن في غرب أوروبا. ومع ذلك وحيث أسست المدن في مواقع الأسواق الخارجية، فإن الأسواق المحلية كثيراً ما بقيت منفصلة ليست من حيث وظائفها فقط ولكن تنظيمها أيضاً، فلم يكن لا الميناء ولا المعرض ولا السلعة المطلوبة هي أب الأسواق الداخلية أو الوطنية، فأين يجب أن نبحث عن أصلها؟

قد يبدو طبيعياً أن نفترض، بعد اطلاعنا على أعمال المقايضة، أن هذه الأعمال مع مرور الزمن تؤدي إلى إنشاء الأسواق المحلية، وأن مثل هذه الأسواق، بمجرد وجودها، ستؤدي بالشكل الطبيعي ذاته إلى إنشاء الأسواق الداخلية أو الوطنية. وعلى كل حال، لم يكن أيهما هو ما حصل، فأعمال المقايضة الفردية أو التبادل - وهذه حقيقة جليّة - بشكل عام لا تؤدي إلى نشوء الأسواق في المجتمعات حيث تسود مبادئ أخرى في السلوك الاقتصادي. ومثل هذه الأعمال منتشرة وعامة في جميع أشكال المجتمع البدائي، ولكنها تعتبر

---

(4) Henri Pirenne, *Medieval Cities; their Origins and the Revival of Trade*, Translated from the French by Frank D. Halsey (Princeton: Princeton University Press, 1925), p. 148, note 12.

عرضيّة لأنها لا تؤمن ضروريات الحياة، ففي أنظمة إعادة التوزيع القديمة الواسعة كانت معتادة، ولكن ليس بأكثر من ملحقة لغيرها. وينطبق نفس الوضع حيث تسود التبادلية، فأعمال المقايضة تطوّقها عادة العلاقات طويلة الأمد التي تتضمن الثقة والتواثق، وهي وضعيّة تنزع إلى إلغاء الطابع الثنائي للصفقة.

وتأتي عوامل الحصر والتضييق من كل جهات البوصلة الاجتماعية: العادات والقانون، والدين والسحر تشارك بالتساوي في ما بينها بالنتيجة، وهي الحد من أعمال التبادل بالنسبة إلى الأشخاص والأشياء والزمان والمناسبة. وبما يشبه القاعدة العامة، فإن الذي يقوم بالمقايضة يدخل في نوع من الصفقات الجاهزة، تعطى فيها الأشياء وما يعادلها من المبالغ. وكلمة يوتو في لغة تيكوبيا[5] تشير إلى مثل هذا المعادل التقليدي كجزء من التبادل بالتقابل. أما ذلك الذي ظهر كمعلم جوهري من معالم التبادل في فكر القرن الثامن عشر، العنصر العفوي من الصفقة، والمساومة التي تعبر عن الدافع المفترض للدفع بالسلع فلا يجد مجالاً في الصفقة الفعلية، وبقدر ما يكمن هذا الدافع في العملية، فإنه قلما يسمح له أن يظهر على السطح.

والطريقة المعتادة في السلوك هي بالأحرى أن تفتح منفذاً للدافع المعاكس، فالمعطي يستطيع بكل بساطة إسقاط الشيء على الأرض فيتظاهر المستلم بالتقاطه صدفة، أو حتى تركه لأحد من أتباعه ليقوم بذلك عوضاً عنه. ولا شيء يبدو أكثر تعارضاً مع السلوك المقبول أكثر من إلقاء نظرة فاحصة على ما يستلم بالمقابل. وبما أن لدينا الأسباب الكاملة للاعتقاد بأن هذا الموقف البالغ التطور ليس ناتجاً

---

(5) Raymond Firth, *Primitive Polynesian Economy* (London: G. Routledge & Sons, 1939), p. 347.

عن عدم الاهتمام بالجانب المادي من الصفقة، فيمكننا أن نصف أسلوب المقايضة على أنه التطور المضاد الهادف إلى الحد من مجال تلك الصفقة الملحقة.

وفي الحقيقة، فإن من التهور، بناءً على الشواهد المتوفرة، أن نؤكد بأن الأسواق المحلية قد تطورت من أعمال المقايضة. وبقدر ما هي بدايات الأسواق المحلية غامضة، يمكننا أن نؤكد ما يأتي: أن هذه المؤسسة، ومنذ البداية، كانت محاطة بعدد من ضمانات السلامة الهادفة إلى حماية المنظومة الاقتصادية السائدة في المجتمع من التدخل من جانب ممارسات السوق. وحوفظ على سلامة السوق على حساب الشعائر والطقوس التي حدّت من مجاله في نفس الوقت الذي ضمنت فيه قدرته على أداء وظيفته ضمن الحدود الضيقة المعطاة. وكانت أهم نتيجة للأسواق ـ قيام المدن والحضارة المدنية ـ في حاصل الأمر، نتيجة تطور متناقض، فالمدن، من حيث إنها نشأت عن الأسواق، لم تكن الحامية الوحيدة لتلك الأسواق، ولكنها أيضاً الوسيلة لمنعها من التوسع إلى الريف، وبذلك تعدّت على النظام الاقتصادي السائد في المجتمع. والمعنيان اللذان تحملهما كلمة «يتضمن» ربما يعبران بأفضل طريقة عن الوظيفة المزدوجة للمدن، بالنسبة إلى الأسواق التي أحاطتها ومنعتها من التطور، فإذا كانت المقايضة محاطة بالحظر والتحريم الهادف إلى منع هذا النوع من العلاقات الإنسانية من تعطيل وظائف النظام الاقتصادي الصحيح، فإن قواعد السلوك الضابطة للسوق كانت أشد صرامة. وإليكم مثالاً من بلاد شاغا: «يجب زيارة السوق بشكل منتظم أيام عمله، فإذا تسبب حدث في منع عقد السوق في يوم أو أكثر، فلا يمكن استئناف العمل إلى أن يجري تطهير موقع السوق... وكل ضرر يقع على موقع السوق ويجري فيه إراقة دماء يتطلب تكفيراً فورياً. ومنذ

تلك اللحظة لا يسمح لامرأة أن تغادر موقع السوق ولا يمكن لمس السلع، ويجب تطهيرها قبل نقلها واستعمالها كطعام. وفي النهاية يجب تضحية عنزة فوراً. والتكفيرة الأغلى والأكثر جدية تتوجب إذا ولدت امرأة طفلاً أو أجهضت في موقع السوق. عندها يتوجب التضحية بحيوان حلوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قصر الزعيم وأجداده يجب أن يطهّر بدم القربان من البقر الحلوب. وهكذا ترش كل النساء في البلاد، مقاطعة تلو مقاطعة»[6]، فالأوامر من هذا النوع لم تكن تسهل من انتشار الأسواق.

إن نموذج السوق المحلي الذي تعتمد عليه ربات البيوت لشراء بعض حاجاتهن، ومزارعو القمح والخضروات والحرفيون المحليون الذي يعرضون بضائعهم للبيع، يبيّن بالنسبة إلى شكله عدم تأثره بالزمان والمكان، فالتجمعات من هذا النوع ليست فقط عامة في المجتمعات البدائية، ولكنها تبقى من دون تغيير حتى منتصف القرن الثامن عشر في معظم البلدان المتقدمة في غرب أوروبا، فهي جزء ملحق بالحياة المحلية ولا تختلف إلا قليلاً عما إذا كانت تشكل جزءاً من الحياة القبلية في وسط أفريقيا أو مدينة ما في فرنسا الميروفنجية أو قرية اسكوتلندية أيام آدم سميث. ولكن ما يصح في القرية يصح أيضاً في المدينة، فالأسواق المحلية هي في الأساس، أسواق في المدينة أو القرية، ومع أنها مهمة لحياة المجموعة السكانية، فإنها لا يظهر عليها من أي من هذه الأمكنة وغيرها أي دلالة على تحويل النظام الاقتصادي السائد إلى نمطها. إنها ليست نقاط انطلاق للتجارة الداخلية أو الوطنية.

ولقد أنشأت السوق الداخلية في غرب أوروبا عملياً بتدخّل من

---

(6) Thurnwald, *Economics in Primitive Communities*, pp. 162-164.

الدولة. وحتى أيام الثورة التجارية، فإن ما يبدو لنا كتجارة وطنية لم يكن وطنياً، ولكنه بلدي محليّ. ولم يكن رجال قبائل الهانز تجاراً ألمان، وإنما كانوا شركاء في سلطة مستغلّة يتقاطرون من عدد من مدن بحر الشمال والبلطيق وبعيداً عن أن يجعلوا الحياة الاقتصادية في ألمانيا «وطنية»، فإنهم قطعوا مناطقها النائية عن التجارة، فلم تكن تجارة أنتويرب أو هامبورغ، أو البندقية أو ليون هولندية أو ألمانية، إيطالية أو فرنسية. ولا تستثنى منها لندن، فكانت إنجليزية إلى حد ما كما كانت لوبيك «ألمانية»، فخارطة أوروبا التجارية في هذه الحقبة تبيّن حقاً مدناً فقط، وتترك الريف خالياً من أي نشاط، فكانت من حيث التنظيم التجاري وكأنها ليست على قيد الحياة. وكانت ما تسمى الأمم مجرد وحدات سياسية فضفاضة تتألف اقتصادياً من العديد من الأسر الصغيرة أو الكبيرة ذات اكتفاء ذاتي وأسواق محلية ضعيفة في القرى. وكانت التجارة تقتصر على مناطق ريفية منتظمة تقوم بها محلياً كتجارة ضمن الجوار أو تجارة على نطاق أوسع ـ وكانت الاثنتان منفصلتين عن بعضهما تماماً، ولم يكن يسمح لأي منهما أن تدخل إلى الأرياف بشكل اعتباطي.

مثل هذا الفصل الدائم بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى ضمن تنظيم المدينة لا بد أنه كان صدمة أخرى لعلماء التطور الذين يبدو لهم أن الأشياء تنمو وتتطور من شكل إلى آخر. ومع ذلك، فإن هذه الحقيقة بالذات تشكّل مفتاح التاريخ الاجتماعي لحياة المدن في غرب أوروبا. وهي تؤيد بشدة تأكيدنا في ما يتعلق بأصل الأسواق الذي استنتجناه من أحوال الاقتصاد عند البدائيين، فالتميز القاطع بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى قد يبدو شديداً جداً، ولاسيما أنه أوصلنا إلى الاستنتاج المفاجئ بأنه لا التجارة البعيدة المدى ولا التجارة المحلية كانت أباً للتجارة الداخلية في

العصر الحديث ـ وبذلك يتضح أنها لم تترك لنا بديلاً عن التوجه إلى تفسير بوجود عامل قادر على تغيير مجرى الأحداث هو تدخل الدولة. وسوف نرى حالاً في هذا المجال أيضاً أن التحقيقات الحديثة تؤيد استنتاجاتنا. ولكن دعونا أولاً نعطي موجزاً صريحاً لتاريخ حضارة المدن كما شكّلها الفصل بين التجارة المحلية والتجارة بعيدة المدى ضمن حدود مدن العصور الوسطى.

هذا الفصل كان في الحقيقة، في قلب مؤسسات مراكز المدن[7]. كانت المدينة عبارة عن منظمة تضم ممثلين عنه، وكان لهم وحدهم حق المواطنة وحق التمييز بين المواطن وغير المواطن الذي أرساه النظام، فلم يكن الفلاحون من الريف ولا التجار من المدن الأخرى مواطنين طبعاً. ولكن على الرغم من أن التأثير العسكري والسياسي للمدينة جعل بالإمكان التعامل مع فلاحي المناطق المجاورة، فإن مثل هذه السلطة لم تكن تمارس مع التاجر الأجنبي. وبالتالي وجد هؤلاء المواطنون أنفسهم في وضع مختلف تماماً في ما يتعلق بالتجارة المحلية والتجارة بعيدة المدى. وبالنسبة إلى المواد الغذائية، فإن التنظيم تضمن تطبيق أساليب مثل علانية الصفقات واستبعاد الوسطاء لكي يتحكموا بالتجارة ويعدون ما يستطيعون للتغلب على ارتفاع الأسعار. ولكن هذا التنظيم كان فعالاً فقط بالنسبة إلى التجارة الجارية بين المدينة وما يجاورها من المناطق القريبة. أما بالنسبة إلى التجارة البعيدة المدى، فكان الوضع مختلفاً تماماً، فقد كان يتوجب نقل التوابل والأسماك المملّحة أو النبيذ من مسافات بعيدة، وبذلك كانت من اختصاص التاجر الأجنبي وأساليبه الرأسمالية في تجارة الجملة، فخرج هذا النوع من التجارة عن التنظيم المحلي،

(7) عرضنا يتبنى كتابات هـ. بيرين المعروفة.

وكل ما كان يمكن عمله هو استبعاده قدر الإمكان عن السوق المحلي. وكان المنع الكامل للبيع بالمفرق من قبل التجار الأجانب يهدف إلى هذه الغاية وكلما زاد حجم تجارة الجملة الرأسمالية، كلما زاد استبعادها من الأسواق المحلية الذي يتم عن طريق التحكم بالمستوردات.

وبالنسبة إلى السلع الصناعية كان الفصل بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة المدى أكثر عمقاً، حيث تأثر في هذه الحالة سائر تنظيم الإنتاج من أجل التصدير. والسبب في ذلك يكمن في طبيعة نقابات المهن، التي كان ينظم فيها الإنتاج الصناعي، ففي السوق المحلي كان ينظم الإنتاج وفقاً لحاجات المنتجين، وبذلك يحدّون من الإنتاج إلى مستوى ما يدرّه من ربح. ومن الطبيعي أن لا ينطبق المبدأ على التصدير، حيث لا تضع مصالح المنتجين حداً على الإنتاج. وبالتالي فيما كانت التجارة المحلية تنظم بكل دقة، كان الإنتاج للتصدير تسيطر عليه رسمياً النقابات الحرفية. وكانت الصناعة السائدة للتصدير في ذلك العصر هي صناعة الأقمشة، فكانت تنظم على أساس رأسمالي هو العمل المأجور.

وكان التشدد في الفصل بين التجارة المحلية وتجارة التصدير هو رد فعل المدن على التهديد الذي قد يأتي من تحرك رأس المال الذي يعطل مؤسسات المدينة، فلم تحاول مدن القرون الوسطى تجنب الحظر بجسر الهوة بين السوق المحلي الذي تسيطر عليه وتقلبات التجارة البعيدة المدى التي لا تقع تحت سيطرتها، بل على العكس، واجهت الخطر بكل ثبات وفرضت بكل شدة سياسة الحماية والاستبعاد التي كانت الأساس المنطقي لوجودها.

وعملياً هذا يعني أن المدن كانت تضع كل ما تستطيع من

عقبات أمام نشوء السوق المحلي أو الوطني، الذي كان يسعى إليه تاجر الجملة الرأسمالي. وبحفاظهم على مبدأ التجارة الداخلية غير المنافسة وكذلك تجارة المدى البعيد غير المنافسة، التي تتم بين مدينة وأخرى، فإن أبناء المدن أعاقوا بكل ما كان تحت إمرتهم إدخال الريف في نطاق تجارتهم وفتح التجارة الحرة بين المدن والريف. وكان هذا ما أجبر الدولة التي تضم كامل الأرض مدناً وريفاً وجَعَلها تتقدم كأداة «لتأميم» السوق ولإيجاد التجارة الداخلية.

كان عمل الدولة المتعمد، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هو فرض النظام المركنتيلي على المدن والمديريات، فأزالت المركنتيلية مبدأ الخصوصية المحلية القديم البالي والتجارة بين المديريات، بإلغائها الحواجز التي تفصل هذين النوعين من التجارة غير التنافسية، وبذلك شقت الطريق للسوق الوطنية التي قضت على التمييز بين المدينة والريف وبين سائر المدن والمناطق، فكان النظام المركنتيلي في النهاية، ردّاً على كثير من التحديات، فمن الناحية السياسية، أصبحت الدولة المركزية كياناً جديداً اقتضته الثورة التجارية التي حوّلت مركز ثقل العالم الغربي من منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى سواحل الأطلسي، وبذلك أرغم الشعوب المختلفة في البلدان الزراعية الأوسع أن تنتظم وتستعد للتجارة والحرف. وفي السياسة الخارجية كان إنشاء سلطة ذات سيادة حاجة عصرية، وبناءً عليه، فإن إدارة الدولة المركنتيلية كان يعني ترشيد وإدارة كافة موارد الوطن وأراضيه من أجل بناء كيان قوي في الشؤون الخارجية والدولة. وفي السياسة الداخلية، كان توحيد البلاد التي مزّقتها الخصوصية الإقطاعية والبلدية، هو الحصيلة الإضافية لمثل هذا المسعى الجريء. واقتصادياً، فإن وسيلة التوحيد هو رأس المال، أعني الموارد الخاصة المتوفرة على شكل مكتنزات مالية ملائمة

بشكل خاص لتنمية التجارة. وأخيراً، فإن الأسلوب الإداري الذي يحرك السياسة الاقتصادية للحكومة المركزية كان يدعمه امتداد لنظام البلديات التقليدي على كامل أراضي الدولة، ففي فرنسا حيث كانت النقابات الحرفية تتجه لتصبح أجهزة للدولة، كان نظام النقابات واحداً وعاماً في كل أنحاء البلاد، وفي إنجلترا حيث أدى انحطاط المدن المسوّرة إلى ضعف النظام واضمحلاله دخلت الصناعة إلى الريف من دون رقابة النقابات، بينما انتشرت الحرف والتجارة في كلا البلدين على أراضي الأمة وأصبحا يشكلان النشاط الاقتصادي العام. وهذا يفسر لنا إدارة التجارة الداخلية للمركنتيلية التي غالباً ما تحيّرنا.

لقد أصبح المطلوب من تدخل الدولة الذي حرّر التجارة من قيود امتيازات المدن، أن يتعامل مع خطرين متلازمين، واجهتهما المدينة بنجاح وهما الاحتكار والمنافسة. وكانت حقيقة معروفة لدى الجميع حينئذ بأن المنافسة ستؤدي في النهاية إلى الاحتكار، بينما كان الجميع يخشى الاحتكار أكثر مما بعد لأنه كان يؤثر على ضروريات الحياة، وبذلك تعاظم خطره وشكّل ضرراً على الجماعة السكانية. والعلاج كان في تنظيم الحياة الاقتصادية الشامل على أسس وطنية هذه المرة، بعد ما كان يجري سابقاً على مستوى المدينة. وما قد يبدو للفكر الحديث قصير النظر للمنافسة كان في الحقيقة الوسيلة لحماية عمل الأسواق في الظروف المعطاة، لأن أي تدخل مؤقت من المشترين أو الباعة في السوق سيخل بالتوازن ويخيّب المشترين والباعة النظاميين، ويكون من نتيجته أن تتوقف السوق عن العمل. وسيتوقف المموّنون السابقون عن تقديم سلعهم لأنهم لن يكونوا متأكدين أن سلعهم سوف تحقق سعرها، ستكون السوق من دون العرض الكافي للسلع فريسة للاحتكاريين. وإلى درجة أدنى كانت

الأخطار ماثلة من ناحية الطلب على السلع، حيث يتبع توقفه السريع احتكار للطلب. ومع كل خطوة تتخذها الدولة لتخليص السوق من قيود خصوصياته، من الرسوم أو الضرائب وإجراءات الحظر، فإنها تعرض نظام الإنتاج والتوزيع، الذي أصبح الآن مهدداً، للمنافسة غير المنظمة وتدخل المتطفل الذي ابتلع السوق ولم يقدم ضمانة على الاستمرار والبقاء. وما حدث هو أنه على الرغم من أن الأسواق الوطنية الجديدة كانت إلى حد ما، منافسة بالضرورة، فلقد كانت الناحية التقليدية من التنظيم، وليس عنصر المنافسة، هو الذي شاع[8].

وبقي شكل الأسرة ذات الاكتفاء الذاتي للفلاح الذي يعمل لكسب قوته هو القاعدة الواسعة للنظام الاقتصادي الذي كان ينضم ضمن وحدات وطنية واسعة في تشكيلة السوق الداخلي. هذه السوق الوطنية أخذت مكانها الآن إلى جانب الأسواق المحلية والأجنبية، وتداخلت جزئياً معها. وأصبحت الزراعة متكاملة مع التجارة الداخلية ـ في منظومة أسواق منعزلة نسبياً، والتي كانت متلائمة تماماً مع مبدأ كسب قوت الأسرة الذي مازال منتشراً في الأرياف.

وبذلك نصل إلى نهاية موجزنا عن تاريخ السوق حتى أيام الثورة الصناعية. والمرحلة التالية في تاريخ الإنسان جلبت، كما نعرف، محاولة لإقامة سوق ذات تنظيم ذاتي كبيرة. ولم يكن في المركنتيلية، تلك السياسة المميزة للدولة ـ الأمة في الغرب، ما ينبئ بمثل هذا التطور الفريد، «فتحرير» التجارة الذي قامت به المركنتيلية حرر التجارة من ظاهرة الخصوصيات، ولكنه في نفس الوقت زاد في

---

(8) Charles de Secondat Montesquieu, *L'Esprit des lois*, 1748.

«الإنجليز يضيقون على التاجر، لكن لمصلحة التجارة».

مجال ضبطها وتنظيمها، وأغرق النظام الاقتصادي في العلاقات الاجتماعية العامة، فكانت الأسواق مجرد ناحية ملحقة بوضع مؤسساتي تتحكّم به وتنظمه أكثر من ذي قبل سلطة اجتماعية.

الفصل السادس

السوق ذات التنظيم الذاتي والسلع الزائفة:
العمل، الأرض، والمال

إذا أخذنا هذا الملخص الخاطف للنظام الاقتصادي والأسواق على حدة، فإنه يبين أن الأسواق قبل زماننا كانت لا تعتبر إلا مساعدة ثانوية في الحياة الاقتصادية. وبشكل عام، فإن النظام الاقتصادي كان مدمجاً بالنظام الاجتماعي، وأيّاً كان مبدأ السلوك السائد في الاقتصاد، فإن وجود نمط السوق كان ملائماً له، فمبدأ المقايضة أو التبادل، الذي يضمنه هذا النمط، لم يظهر أي ميل للتوسع على حساب البقية. وحيث كانت الأسواق أكثر تطوراً، كما في النظام المركنتيلي، فإنها ازدهرت في ظل سيطرة إدارة مركزية شجعّت الحكم المطلق في كل من نظام أسرة الاكتفاء الذاتي عند الفلاحين والحياة الوطنية. وكان أن نما التنظيم والأسواق مع بعضهما. ولم تكن السوق ذات التنظيم الذاتي معروفة، وفي الحقيقة، فإن ظهور فكرة التنظيم الذاتي كان تحولاً كاملاً عن تيار التطور المألوف. وعلى ضوء هذه الحقائق فقط يمكن فهم الافتراضات الاستثنائية التي يتضمنها اقتصاد السوق.

إن اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي يتحكم فيه وينظمه وتوجهه

أسعار السوق، فالانتظام في إنتاج وتوزيع السلع يترك لآلية التنظيم الذاتي هذه، فالاقتصاد من هذا النوع يستمد من اعتباره أن البشر يتصرفون بطريقة يحققون بها أقصى ما يستطيعون من الربح المالي. كما يفترض وجود أسواق يكون فيها عرض السلع (والخدمات) متوفراً بسعر محدد يعادل الطلب بذلك السعر. ويفترض وجود المال، الذي يؤدي وظيفته كقوة شرائية في أيدي مالكيه، فتكون الأسعار عندها هي التي تتحكم بالإنتاج، لأن الأسعار تشكل الدخول، وبمساعدة هذه الدخول تتوزع السلع بين أعضاء المجتمع. وحسب هذه الافتراضات، فإن الانتظام في إنتاج وتوزيع السلع تضمنه الأسعار، والأسعار فقط.

ويفهم من التنظيم الذاتي أن كامل الإنتاج هو من أجل البيع في السوق وأن كامل الدخول تستمد من المبيعات. وبالتالي، فإن هناك أسواقاً لكل عناصر الصناعة، وليس فقط للسلع (بما فيها الخدمات دوماً)، ولكن أيضاً لليد العاملة، والأرض، والمال والتي تسمى أسعارها على التوالي أسعار السلع، والأجور، والإيجارات، والفائدة. وهذه المصطلحات بحدّ ذاتها تشير إلى أن الأسعار تشكل المداخيل: والفائدة هي سعر استخدام المال وتشكل دخلاً لأولئك الذين هم في موقع تقديمها، والإيجار هو سعر استعمال الأرض وتشكل دخلاً لأولئك الذين يقدمونها، والأجور هي سعر استخدام القوة العاملة وتشكل دخلاً لأولئك الذين يبيعونها، وأخيراً، فإن أسعار السلع تساهم في دخل أولئك الذين يبيعون خدماتهم في ابتداع المشاريع وتنفيذها، الذي يسمى الربح، الكائن عملياً، في الفرق بين مجموعتي الأسعار سعر السلع المنتجة وكلفتها أي سعر السلع اللازمة لإنتاجها. وإذا تحققت هذه الشروط فإن جميع الدخول تستمد من مبيعات السوق، وستكون الدخول كافية لشراء كل السلع المنتجة.

وتتبع ذلك مجموعة افتراضات تتعلق بالدولة وسياستها، فلا يجب أن يسمح بوجود شيء يمنع تكوين السوق، ولا أن يسمح للأسعار بأن تتشكل بطريقة غير طريقة البيع. ويجب أن لا يوجد أي تدخّل بضبط الأسعار تبعاً لتغيّر ظروف السوق ـ سواء أكانت أسعار السلع، أو اليد العاملة، أو الأرض، أو المال، ولذلك يجب أن لا تكون هناك أسواق لكل عناصر الصناعة فقط، ولكن يجب عدم تشجيع أو إقرار أي إجراء أو سياسة تؤثر بعمل هذه الأسواق، فلا السعر ولا العرض ولا الطلب يجب أن تحدد أو تنظم، فالإجراءات والسياسات المقبولة هي فقط تلك التي تساعد في ضمان التنظيم الذاتي للسوق وخلق الظروف التي تجعلها القوة الناظمة الوحيدة في الفلك الاقتصادي[1].

ولندرك جيداً معنى ذلك، دعونا نرجع للحظة إلى النظام المركنتيلي والأسواق الوطنية التي فعل الكثير لتطويرها، ففي ظل الإقطاعية ونظام النقابة كانت الأرض واليد العاملة تشكلان جزءاً من النظام الاجتماعي ذاته (وبالكاد تطور مفهوم المال ليشكل عنصراً رئيسياً في الصناعة). أما الأرض، وهي العنصر المحوري في النظام الإقطاعي، فكانت الأساس للنظام العسكري والقانوني والإداري والسياسي، وكان يحدد وضعها ودورها القواعد القانونية والتقليدية. وما إذا كان يمكن نقل ملكيتها أم لا، فإذا كان يمكن، فلمن وتحت أي قيود، وما تستتبعه حقوق الملكية، والكيفيّة التي تستخدم بها بعض أنواع الأراضي ـ كل هذه المواضيع كانت تستبعد عند تنظيم عمليتي الشراء والبيع، وتخضع إلى جملة أنظمة مؤسساتية مختلفة كلياً.

---

(1) H. D. Henderson, *Supply and Demand* ([n. p.: n. pb.], 1922).

وظيفة السوق مزدوجة: تحديد العوامل بين الاستخدامات المختلفة، وتنظيم القوى المؤثرة في عروض مجموع العوامل.

والأمر نفسه ينطبق على تنظيم اليد العاملة، ففي ظل نظام النقابات، كما في ظل كل الأنظمة الاقتصادية الأخرى في التاريخ السابق، كانت الدوافع وظروف أنشطة الإنتاج مطوّقة ضمن التنظيم العام للمجتمع، فالعلاقة بين رب العمل والعامل الماهر والأجير، وشروط المهنة، وعدد الأجراء، وأجور العمال كانت كلها تنظمها العادة وقوانين النقابة والمدينة. وما فعله النظام المركنتيلي كان مجرد توحيد هذه الأحوال سواء من خلال التشريع كما في إنجلترا، أو من خلال «تأميم» النقابات كما في فرنسا. أما بالنسبة إلى الأرض، فقد ألغي وضعها الإقطاعي السابق فقط من حيث ربطها بحقوق المناطق الإدارية، وأما بالنسبة إلى ما تبقّى فقد بقيت خارج نطاق التجارة، في فرنسا وإنجلترا. وحتى أيام الثورة العظمى (الفرنسية) في 1789، بقيت ملكية الأرض أساس المكانة الاجتماعية الرفيعة في فرنسا، وحتى بعد ذلك الوقت كان طابع القانون العام حول الأراضي في إنجلترا من العصور الوسطى، فالمركنتيلية، مع كل توجهها نحو التجارة في كل شيء، لم تتعرض للنواحي التي تحمي هذين العنصرين في الإنتاج ـ اليد العاملة والأرض ـ من أن يصبحا من أمور التجارة. وفي إنجلترا كان «تأميم» تشريعات العمل من خلال قانون الصناع (1563) وقانون مساعدة الفقراء (1601) قد أبعدا اليد العاملة عن منطقة الحظر، وكانت سياسة إزالة التسييج لآل تيودور وآل ستيوارت الأوائل المانع الدائم في وجه مبدأ استخدام ملكية الأراضي من أجل الربح.

أما المركنتيلية، على الرغم من إصرارها الشديد على اتخاذ التجارة سياسة وطنية، فقد نظرت إلى الأسواق بطريقة مختلفة تماماً عن اقتصاد السوق، ويظهر ذلك جلياً من زيادة تدخل الدولة في الصناعة. وفي هذه الناحية لم يكن يوجد فرق بين المركنتيليين

والإقطاعيين، بين المخططين المتوجين والمصالح المكتسبة، بين البيروقراطيين المتمركزين ودعاة المصالح الخاصة المحافظين. واختلفوا فقط حول أساليب التنظيم: النقابات، والمدن، والمناطق كانت تتلاءم مع قوة العادة والتقاليد، بينما كانت سلطة الدولة الجديدة تفضل القوانين والأوامر التي تصدرها. ولكنهم جميعاً كانوا معارضين لفكرة إخضاع اليد العاملة والأرض للتجارة ـ وهو الشرط المسبق لاقتصاد السوق، فالنقابات الحرفية والامتيازات الإقطاعية لم تلغ في فرنسا حتى 1790، ولم يلغ قانون الصنّاع في إنجلترا حتى 1813 ـ 1814. وقانون مساعدة الفقراء من العهد الإليزابيتي حتى 1834. ولم يكن يناقش في أي من البلدين موضوع إنشاء سوق حرة لليد العاملة حتى العقد الأخير من القرن الماضي (التاسع عشر)، وفكرة التنظيم الذاتي للحياة الاقتصادية كانت خلف أفق ذلك العصر تماماً. وكان هدف المركنتيلية تطوير موارد البلاد، بما فيها الاستخدام الكامل من خلال الحرف والتجارة، أما التنظيم التقليدي للأرض واليد العاملة، فكان يعتبر أمراً مفروغاً منه لا تقربه، فكانت في هذا المجال بعيدة عن المفهوم الحديث بُعدها عن السياسة، حيث تؤمن بالسلطات المطلقة للحاكم الفرد المستنير من دون أن تخامرها نزعات إلى الديمقراطية. وكما كان الانتقال إلى النظام الديمقراطي والسياسات النيابية يتضمن تحولاً كاملاً لأفكار العصر، فإن التحول من السوق التي تنظمها الدولة إلى السوق ذات التنظيم الذاتي في نهاية القرن الثامن عشر كان يمثل تحولاً كاملاً في بنية المجتمع، فالسوق ذات التنظيم الذاتي يتطلب أموراً لا تقل عن الفصل في مؤسسات المجتمع بين سياسية واقتصادية. ومثل هذا التقسيم الثنائي هو من حيث النتيجة، الإقرار من وجهة نظر المجتمع ككل بوجود سوق ذات تنظيم ذاتي. وقد يرى البعض أن الفصل بين الميدانين سيسري في كل جوانب المجتمع وفي كل العصور، إلا أن هذا

الاستنتاج سيبنى على مغالطة. صحيح أنه لا يمكن لمجتمع أن يقوم من دون نظام من نوع أو آخر يحقق تنظيم إنتاج السلع وتوزيعها، إلا أن ذلك لا يستدعي وجود مؤسسات اقتصادية منفصلة، ففي الأحوال العادية، يكون النظام الاقتصادي إحدى وظائف النظام الاجتماعي، فلم يكن يوجد لا في النظام القبلي ولا في النظام الإقطاعي ولا في حالة الاقتصاد المركنتيلي، كما رأينا، نظام اقتصادي مستقل في المجتمع.

أما مجتمع القرن التاسع عشر، الذي كان النشاط الاقتصادي فيه منعزلاً ومعزوّاً إلى دافع اقتصادي متميز، فكان خروجاً استثنائياً.

ومثل هذا النمط المؤسساتي لم يكن يعمل لو لم يكن المجتمع خاضعاً بطريقة ما لاحتياجاته ومتطلباته، فاقتصاد السوق لا يمكن أن يوجد في غير مجتمع السوق. وقد توصّلنا إلى هذا الاستنتاج بالاستناد إلى القواعد العامة في تحليلنا لنمط السوق. ونستطيع الآن أن نحدد أسباب تأكدّنا هذا، فاقتصاد السوق يجب أن يتناول كل عناصر الصناعة، بما فيها اليد العاملة، والأرض والمال، (فالمال في اقتصاد السوق هو أيضاً عنصر هام في الحياة الصناعية وإدخاله في آلية السوق كما سنرى، له نتائج مؤسساتية على المدى البعيد)، إلا أن اليد العاملة والأرض ما هي إلى البشر أنفسهم الذين يتألّف منهم المجتمع والمحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه، فإدخالهم في آلية السوق تعني إخضاع مادة المجتمع ذاتها إلى قوانين السوق.

إننا الآن في وضع يمكننا من أن نطور، بشكل مادي أكثر، الطبيعة المؤسساتية لاقتصاد السوق، والأخطار على المجتمع الذي تتضمنه هذه المؤسسات. وسوف نصف **أولاً** الأساليب التي تتمكن بها آلية السوق من أن تتحكم وتوجه العناصر الفعلية في الحياة

الصناعية، وسوف نحاول، **ثانياً**، أن نقدر طبيعة تأثير هذه الآلية على المجتمع الذي يخضع لها.

وبالاستعانة بمفهوم السلعة يمكن توجيه آلية السوق نحو العناصر المختلفة للحياة الصناعية. ونعرف هذه السلع عملياً وبالممارسة على أنها أشياء تنتج للبيع في السوق، وتعرف الأسواق عملياً وبالممارسة كعناصر الاحتكاك بين المشترين والبائعين. وبناءً عليه، يعتبر كل عنصر من عناصر الصناعة أنه أُنتج بقصد البيع، لأنه عندئذ وعندئذ فقط سوف يخضع لآلية العرض والطلب التي تتفاعل مع السعر. ويعني هذا عملياً ضرورة وجود أسواق لكل عنصر من عناصر الصناعة، وفي هذه الأسواق يجب أن ينتظم كل عنصر من هذه العناصر في زمرة عرض وطلب، وأن كل عنصر له سعر يتفاعل مع الطلب والعرض. وهذه الأسواق ـ ولا حصر لها ـ تتصل في ما بينها وتشكل سوقاً واحدة كبيرة[2].

والنقطة الهامة هي هذه: اليد العاملة، والأرض، والمال هي عناصر جوهرية في الصناعة، ويجب أيضاً تنظيمها في أسواق، وفي الحقيقة، فإن هذه الأسواق تشكل جزءاً حيوياً جداً من النظام الاقتصادي. ولكن من الواضح أن اليد العاملة والأرض والمال ليست سلعاً، وفرضية أن كل شيء يباع ويشترى يجب أن يكون أُنتج لكي يباع، هي بالتأكيد غير صحيحة بالنسبة إليها. وبعبارة أخرى، وحسب التعبير العملي والممارساتي، فإنها ليست سلعاً، فاليد العاملة هي مجرد اسم آخر للنشاط الإنساني الذي يستمر مع الحياة ذاتها، الذي بدوره لا يتم إنتاجه للبيع ولكن الأسباب مختلفة تماماً، ولا يمكن

---

(2) Ralph George Hawtrey, *The Economic Problem* ([n. p.: n. pb.], 1925).
ويرى هوتري وظيفتها في جعل «قيم السوق النسبية لكل السلع بالنسبة لبعضها ثابتة».

فصل ذلك النشاط عن باقي مظاهر الحياة، وأن يخزن أو ينتقل، والأرض هي مجرد اسم آخر للطبيعة، التي لا ينتجها الإنسان، والمال الحقيقي، أخيراً هو مجرد رمز لشراء السلطة التي هي بشكل عام لا يتم إنتاجها على الإطلاق، ولكنها تأتي إلى الوجود من خلال آلية المصارف أو تمويل الدولة، فلا ينتج أي منها من أجل بيعه، فوصف اليد العاملة أو الأرض والمال بالسلعة هو زائف بالكامل.

ومع ذلك، فإن الأسواق الفعلية لليد العاملة والأرض والمال إنما يجري تنظيمها بمساعدة هذا الوهم[3]، وهي تباع وتشترى فعلاً في السوق، وطلبها وعرضها يشكّلان أحجاماً حقيقية، وأي إجراءات أو سياسات تمنع تكوين مثل هذه الأسواق تعرّض للخطر «بحد ذاتها» التنظيم الذاتي للنظام. ولذلك، فإن وهم أو زيف السلعة يهيئ مبدأ تنظيمياً حيوياً بالنسبة إلى المجتمع بأكمله، ويؤثر بكل مؤسساته تقريباً. وبطريقة شديدة التنوع، وأعني بها المبدأ الذي لا يمكن بموجبه أن يسمح لترتيب أو سلوك أن يوجد ويمنع قيام آلية السوق بعملها فعلياً على أساس وهم السلعة، أو السلعة الزائفة.

والآن، وفي ما يتعلق باليد العاملة والأرض والمال، فإن مثل هذه المسلّمة لا يمكن أن يُركن إليها، فالسماح لآلية السوق أن تكون الموجه الوحيد لقدر البشر وبيئتهم الطبيعية، حتى لمقدار القوة الشرائية، سيؤدي إلى خراب المجتمع، لأن السلعة المزعومة «القوة العاملة» لا يمكن نقلها من مكان إلى آخر، أو استعمالها من دون حرص وانتباه، أو حتى تركها من دون استخدام، من دون أن تؤثر

---

(3) لا علاقة لتأكيد ماركس على الطابع الخرافي لقيمة السلع التي تشير إلى سعر تبادل السلع الحقيقة بالسلع الزائفة المذكورة في النص.

في الإنسان الفرد الذي يصادف أن يكون حاملاً لهذه السلعة الخصوصية. وبصرف القوة العاملة لدى الإنسان، فإن النظام، أي نظام السوق، يصرف معها كينونة «الإنسان» الفيزيولوجية والنفسية والأخلاقية المتضمنة في ذلك الرمز، فإذا ما سرق منهم غلاف المؤسسات الحضارية الواقي، فإن البشر سيفنون من آثار نزعهم عن مجتمعهم، وسيموتون ضحايا خلعهم عن مجتمعهم وتعريضهم للرذيلة والفساد والجريمة والحرمان.

أما الطبيعة فستتراجع إلى عناصرها، فتلوث المناطق المجاورة والمساحات الداخلية، وكذلك الأنهار، وتعرّض سلامة البلاد العسكرية للخطر، وتقهقر القدرة على إنتاج الغذاء والمواد الأولية. وأخيراً، فإن إدارة السوق للقوة الشرائية سوف تحد من المشاريع التجارية لأن النقص أو الإفراط في المال سيبرهن على أنه كارثي بالنسبة إلى الأعمال، كالفيضانات والجفاف في المجتمع البدائي. ومن دون شك، فإن أسواق اليد العاملة والأرض والمال ضرورية لاقتصاد السوق، ولكن لا يمكن لمجتمع أن يتحمل آثار مثل هذا النظام من الوهم الفج، حتى على مدى وقت قصير جداً ما لم تكن مادته الإنسانية والطبيعية وتنظيمه للتجارة محمية من تلف هذا المصنع الشيطاني.

إن الظاهرة المصطنعة الشديدة في اقتصاد السوق متأصلة في حقيقة أن عملية الإنتاج نفسها قد نُظمت على شكل شراء وبيع، فليس هناك طريقة أخرى ممكنة لتنظيم عملية الإنتاج للسوق في مجتمع تجاري[4]، وفي أواخر العصور الوسطى كان الإنتاج الصناعي

(4) W. Cunningham, «Economic Change,» in: *Cambridge Modern History*, vol. 1.

ينظم للتصدير من قبل مواطني المدن الأغنياء ويتم تحت رقابتهم المباشرة في بلدتهم الأصلية. وفي المجتمع المركنتيلي، في ما بعد، كان الإنتاج ينظم من قبل التجار ولم يعد محصوراً في المدن، وكان هذا عصر «الإخراج» حين كانت الصناعة الداخلية تزود بالمواد الخام من قبل الصناعي الرأسمالي الذي كان يتحكم بعملية الإنتاج كمشروع تجاري بحت. عندئذ كان الإنتاج الصناعي بشكل قاطع وعلى نطاق واسع يوضع تحت القيادة التنظيمية للتاجر، فقد كان يعرف السوق، والحجم ونوعية الطلب، وكان في استطاعته أن يضمن وصول المواد لعرضها في السوق التي كانت تتألف من الصوف والصباغ وهياكل النسيج والحياكة التي تستعمل في الصناعة المنزلية، فإذا توقفت المواد عن الوصول إلى السوق، فقد كان الحائك الذي يعمل في المنزل أول الخاسرين، لأنه يتوقف عن العمل في تلك المدة، إلا أنه لم تكن تستعمل المصانع المكلفة في الإنتاج ولم يجلب التاجر مخاطر جدية على تحمل مسؤولية الإنتاج. وتطور هذا النظام وازداد قوة واتساعاً على مدى قرون حتى غطّت صناعة السلعة الرئيسية في البلاد، كالصوف في إنجلترا قطاعات واسعة حيث كان ينظم الإنتاج من قبل تجار الأقمشة، والذي كان يشتري ويبيع، كان في الوقت نفسه يؤمن الإنتاج ـ فلم يكن يلزم له وجود دافع آخر، فلم يكن إيجاد السلع يحتاج إلى اتخاذ المواقف المناسبة لتبادل المساعدة ولا إلى اهتمام صاحب أسرة الاكتفاء الذاتي الذي أوكل إليه تأمين حاجاتهم، ولا إلى اعتداد الحرفي بممارسة حرفته، ولا إلى سماع المديح من الناس ـ لا شيء سوى الدافع البسيط للربح المتعارف عليه جداً لدى الإنسان الذي مهنته هي الشراء والبيع. وحتى نهاية القرن الثامن عشر، كان الإنتاج الصناعي في غرب أوروبا مجرد رديف للتجارة.

ومادامت الآلة أداة غير مكلفة وغير تخصصية، فلم يكن هناك تحول في هذا الوضع. وحقيقة كون صاحب المنزل يستطيع إنتاج كميات أكثر من ذي قبل ضمن نفس المدة من الزمن قد تقنعه باستعمال الآلات لزيادة مكاسبه، إلا أن هذه الحقيقة بحد ذاتها لم تؤثر بالضرورة على تنظيم الإنتاج. أما إذا كان العامل يملك الآلة الرخيصة أو التاجر، فقد كان لذلك أثره في المركز الاجتماعي للطرفين. وبالتأكيد في مكتسبات العامل، الذي تحسنت أحواله بامتلاكه أدواته، إلا أن ذلك لم يرغم التاجر ليصبح رأسمالياً صناعياً، أو ليُقصر نفسه على إقراض ماله لأولئك الأشخاص. وقلما انقطع تصريف السلع، وبقيت الصعوبة قائمة من ناحية تأمين المواد الأولية، التي لم يكن بالمستطاع تحاشي انقطاعها أحياناً. ولكن خسارة التاجر الذي كان يملك الآلات لم تكن كبيرة، حتى في هذه الحالات. ولم يكن دخول الآلة بحد ذاته، ولكن اختراع آلات معقدة وبالتالي متخصصة والمصانع هو الذي غير علاقة التاجر بالإنتاج تغييراً كاملاً. ومع أن تنظيم الإنتاج بالشكل الجديد قد أدخله التاجر - وهي حقيقة حددت مجرى التحول بكامله - فإن استخدام الآلات المعقدة والمصانع تضمن تطوراً في نظام المصانع، صحبه تحول حاسم في الأهمية النسبية بين التجارة والصناعة لصالح الأخيرة. ولم يعد الإنتاج الصناعي رديفاً للتجارة أو ينظمه التاجر كوسيلة للشراء والبيع، فقد أصبح الآن يشتمل على توظيف أو استثمار أموال طويل المدى وما يماثله من أخطار. وما لم يكن استمرار الإنتاج مضموناً بشكل معقول، فإن مثل هذه المجازفة كانت لا تحتمل.

ولكن كلما زاد الإنتاج الصناعي تعقيداً، كلما زاد عدد عناصره التي يجب الحفاظ على تأمينها. وثلاثة منها طبعاً كانت ذات أهمية بارزة: اليد العاملة والأرض والمال، ففي المجتمع الصناعي يمكن

تأمينها بطريقة واحدة فقط: بأن تكون جاهزة للشراء. ولذلك يجب تنظيمها للبيع في السوق ـ وبعبارة أخرى كسلع. وامتداد آلية السوق إلى عناصر الإنتاج ـ اليد العاملة، والأرض والمال ـ كانت النتيجة الحتمية لدخول نظام المصنع في المجتمع التجاري. إذ يجب أن تكون عناصر الصناعة معروضة للبيع.

كان ذلك مرادفاً للطلب على نظام السوق، فنحن نعرف أن الأرباح تكون مضمونة في هذا النظام فقط إذا تم الحفاظ على التنظيم الذاتي من خلال أسواق تنافسية تتعاون في ما بينها. وبما أن تطور نظام المصنع قد تم تنظيمه كجزء من عملية الشراء والبيع، فإن اليد العاملة والأرض والمال يجب تحويلها إلى سلع لكي تحافظ على استمرارية الإنتاج، فيمكن طبعاً، أن لا تحول فعلاً إلى سلع، لأنها لم تنتج لبيعها في السوق فعلاً. ولكن الإيهام بأنها أُنتجت لذلك أصبح المبدأ الناظم للمجتمع. ومن بين هذه الثلاثة يبرز أحدها: اليد العاملة هو المصطلح الفني المستخدم للبشر، لكونهم ليسوا أرباب عمل يستخدمون، بل هم مستخدمون، ويتبع ذلك أن تنظيم اليد العاملة، منذ الآن وصاعداً، سوف يتغير تبعاً لتنظيم نظام السوق. ولكن بما أن تنظيم اليد العاملة هو تعبير آخر عن أشكال حياة العامة من الناس، فهذا يعني أن تطور نظام السوق سوف يصحبه تغير في تنظيم المجتمع نفسه، فعلى طول الخط أصبح المجتمع الإنساني ملحقاً بالنظام الاقتصادي.

ويمكننا أن نتذكر المساواة بين أضرار التسييج في التاريخ الإنجليزي والكارثة الاجتماعية التي تلت الثورة الصناعية. وقلنا إن التحسينات بشكل عام، اشتريت على حساب الانسلاخ الاجتماعي، فإذا كان معدل هذا الانسلاخ عالياً جداً فإن المجموعة السكانية يجب أن تخضع لهذا النهج. ولقد أنقذ آل تيودور وآل ستيوارت الأوائل

إنجلترا من المصير الذي آلت إليه إسبانيا بتنظيمهم سريان التحول بحيث أصبح محتملاً وأمكن تسليك آثاره في أقنية أقل ضرراً. ولكن لم ينقذ شيء العامة من الناس في إنجلترا من وقع الثورة الصناعية عليهم، فسيطر على عقول الناس إيمان أعمى بالتقدم العفوي، ومع تعصب المتعصبين اندفع المستنيرون قدماً لإحداث التغيير غير المنظم في المجتمع الذي لا حدود له، فكانت آثاره على حياة الناس شنيعة إلى درجة لا توصف. وفي الحقيقة، فإن المجتمع الإنساني كان سيفنى لولا الإجراءات المعاكسة الوقائية التي حدّت من مفعول هذه الآلية المدمرة للذات.

وبذلك كان التاريخ الاجتماعي في القرن التاسع عشر نتيجة حركة مزدوجة: توسع تنظيم السوق بالنسبة إلى السلع الحقيقية صحبته قيود بالنسبة إلى السلع الزائفة انتشرت فيها الأسواق في أنحاء العالم وزادت كميات السلع التي تحتويها إلى أبعاد لا تصدق. ومن ناحية أخرى أدخلت سلسلة من الإجراءات والمبادئ إلى مؤسسات قوية تهدف إلى الحدّ من مفعول السوق في ما يتعلق باليد العاملة والأرض والمال، ففي الوقت الذي أعطى فيه تنظيم أسواق السلع في العالم، وأسواق رأس المال العالمية وأسواق النقد العالمية في ظل معيار الذهب زخماً دافعاً لا مثيل له في آلية الأسواق، كانت تظهر حركة عميقة مقاومة للآثار الضارة للاقتصاد الذي يتحكم به السوق، فاستطاع المجتمع حماية نفسه من الأخطار الكامنة في نظام السوق ذات التنظيم الذاتي ـ وكان هذا أحد المعالم العامة في تاريخ العصر.



الفصل السابع

سبينهاملاند، 1795

قاوم القرن الثامن عشر بصورة لا شعورية أي محاولة لجعله مجرد ذيل للسوق، فلم يكن يتصور اقتصاد سوق لا يحتوي سوقاً لليد العاملة، ولكن لإقامة مثل هذه السوق، ولاسيما في إنجلترا ذات الحضارة الريفية، كان يتطلب تهديماً شاملاً للنسيج التقليدي للمجتمع، في أقل تقدير، ففي خلال الحقبة الأكثر نشاطاً في الثورة الصناعية ـ من 1795 إلى 1834 ـ كان إنشاء سوق لليد العاملة في إنجلترا محظوراً من خلال قانون سبينهاملاند.

ولذلك فإن سوق اليد العاملة، كانت آخر الأسواق التي جرى تنظيمها في ظل النظام الاقتصادي الجديد. وهذه الخطوة الأخيرة اتخذت فقط عندما انطلق اقتصاد السوق، وعندما ثبت أن في عدم وجوده ضرراً أعظم حتى لطبقة العامة من الناس أنفسهم من المصائب التي رافقت حدوثها. وفي النهاية ثبت أن سوق اليد العاملة الحرة، على الرغم من الأساليب غير الإنسانية المستخدمة في إحداثها، كانت ذات منفعة مالية للجميع.

ومع ذلك عندئذ فقط ظهرت المشكلة العويصة، فمنافع سوق اليد العاملة الحرة الاقتصادية لم تعوض عما جلبه من دمار

للمجتمع، فالتنظيم من أي طراز جديد يجب أن يتم على أن يتضمن حماية اليد العاملة، من خلال آلية عمل السوق ذاتها ومع أن مؤسسات الحماية، كالنقابات الحرفية، وقوانين المصانع قد تلاءمت قدر الإمكان مع متطلبات آلية الاقتصاد، فإنها على الرغم من ذلك، تدخّلت بالتنظيم الذاتي، وأدّت في النهاية إلى القضاء على النظام.

ومن المنطلق الواسع لهذا التطور، فقد احتل قانون سبينهاملاند موقعاً استراتيجياً، ففي إنجلترا نُظّم استخدام الأرض والمال قبل تنظيم اليد العاملة، لأن الأخيرة منعت من إحداث سوق وطني بفرض قيود قانونية صارمة على تحركها طبيعياً، لأن العامل كان عملياً مرتبطاً بأبرشيته، فقانون التوطين الصادر في 1662 الذي أرسى القواعد لما يدعى بعبودية الأبرشية، لم يخفف من شدته إلا في عام 1795. وكانت هذه خطوة قد تسمح بإقامة سوق يد عاملة وطنية لو لم يصدر في السنة ذاتها قانون سبينهاملاند أو «نظام العلاوة». وكان القصد من هذا القانون هو العكس، أي باتجاه فرض نظام السلطة الأبوية في تنظيم اليد العاملة كما كان أيام آل تيودور وستيوارت. وأقرّ قضاة بيركشاير، المجتمعون في فندق بيلكان في سبينهاملاند، قرب نيوبري في 6 أيار/ مايو 1795، في فترة محنة شديدة، منح علاوات على الأجور وفق معدل يستند إلى سعر الخبز، بحيث يضمن حدّاً أدنى للفقراء «من دون النظر إلى ما يكسبونه» وكانت توصية القضاة الشهيرة: إذا كان مقدار غالون من أرغفة الخبز من نوعية معينة «يكلف شلناً واحداً، فكل فقير أو عامل يجب أن يحصل لإعالته على ثلاثة شلنات أسبوعياً، يتقاضاها من عمله بنفسه، أو من عمل أسرته، أو من إعانات الفقراء، ولإعالة زوجته وأي فرد آخر من عائلته شلناً واحداً وست بنسات، عندما تكون قيمة غالون من الخبز 6/1، تكون الإعانة 4 شلنات أسبوعياً، بالإضافة إلى 10/1، وعلى

كل زيادة بنس واحد عن شلن واحد سيتقاضى 3 بنسات عن نفسه وبنساً واحداً عن الآخرين. «وكانت الأرقام تختلف بعض الشيء بين مقاطعة وأخرى، إلا أن معدل سبينهاملاند كان مطبقاً فيها جميعاً. وكان المقصود منه أن يكون إجراءً يطبق في أوقات الطوارئ، وتم تبنيه بصورة غير رسمية. ومع أنه اعتبر من قبل الجميع قانوناً إلا أن «المقياس نفسه لم يسنّ على شكل قانون». ومع ذلك أصبح قانوناً في معظم أنحاء الريف، وحتى بشكل مخفف جداً في عدد من مدن المصانع، وأدخل في الحقيقة، شيئاً أكثر من تجديد اجتماعي واقتصادي، وهو «الحق بالحياة»، وحتى إلغائه في 1834، كان المانع الفعّال لإقامة سوق يد عاملة منافسة. وكانت قبل عامين، في 1832، قد شقّت الطبقة الوسطى في إنجلترا طريقها إلى السلطة لتشارك جزئياً في إزالة هذه العقبة أمام الاقتصاد الرأسمالي الجديد. وفي الحقيقة لا يمكن لشيء أن يكون أكثر وضوحاً من أن نظام الأجور كان يتطلب بالضرورة إبطال «الحق بالحياة» كما يقرره قانون سبينهاملاند ـ وفي ظل نظام الإنسان الاقتصادي الجديد، لا يضطر أحد إلى العمل لتقاضي أجور إذا كان يستطيع كسب قوته من دون أن يؤدي عملاً (أو أن يؤدي شيئاً أكثر قليلاً من لا شيء).

وهناك ناحية أخرى نتجت عن إبطال نهج سبينهاملاند، لم يلحظها أكثر كتّاب القرن التاسع عشر، وأعني بها، أن نظام الأجور كان يجب تعميمه لصالح متقاضي الأجور أنفسهم، مع أن ذلك كان يعني حرمانهم من استحقاقهم القانوني بما يكفل معيشتهم، فالتناقض واضح تماماً. وحسب ما يدعون، فإن قانون سبينهاملاند يعني أن قانون مساعدة الفقراء سيطبّق بشكل ليبرالي ـ وعملياً، فقد تحول إلى عكس ما كان يهدف إليه أصلاً، ففي ظل القانون الإليزابيتي أرغم الفقراء على العمل لقاء أي أجور يستطيعون الحصول عليها، والذين

لا يستطيعون الحصول على عمل يمكنهم أن يتلقّوا المعونة المالية المسعفة، فالمعونة المالية لم تكن لدعم الأجور ولم تعطى أصلاً.

أما في ظل قانون سبينهاملاند، فيعطى الإنسان معونة مالية مسعفة حتى ولو كان يعمل، مادام أجره أقل من دخل العائلة الممنوح من قبل قانون الإعانة. ولذلك لم يكن لدى أي من العمال مصلحة مالية في إرضاء رب عمله، لكون دخله يبقى هو نفسه مهما كانت أجرته، ويختلف الأمر فقط عندما تكون الأجرة التي أمكن الحصول عليها، أي الأجرة التي تدفع فعلاً، كانت تفوق ما يحصل عليه من الإعانة ولم يكن هذا هو الحال في الريف، لأن رب العمل يستطيع دوماً إيجاد اليد العاملة لقاء أي أجور يدفعها مهما كانت ضئيلة، لأن المبلغ الذي يتسلمه العامل من الإغاثة المالية كان يوصل دخله إلى مستوى الأسعار. وفي غضون بضع سنوات بدأت إنتاجية اليد العاملة تقل إلى مستوى العمال الذين يعيشون على الإعانة، مما أعطى أرباب العمل سبباً آخر كيلا يزيدوا الأجور فوق مستوى الأسعار. وما إن انخفضت شدة العمل، أي العناية والفعالية التي يؤدي بها، إلى ما دون مستوى معين، حتى أصبح لا يتميز عن «العمل الضئيل التافه» أو الحد الأدنى منه الذي يتم حفاظاً على المظاهر. ومع أن العمل، من حيث المبدأ، كان يفرض فرضاً إلا أنه عملياً أصبحت الإعانة المسعفة التي تأتي من خارج العمل عامة، وحتى عند إعطاء المعونة في دور الفقراء، فإن المهنة التي كانت تفرض على نزلائهم كانت بالكاد تستحق اسم عمل. وهذا أدى إلى التخلي عن تشريع آل تيودور ليس من أجل التقليل من السلطة الأبوية بل للمزيد منها، فالتوسع في الإعانة الخارجية وتطبيق الأجور المعينة المكملة بعلاوات مستقلة للزوجة والأولاد، وكل من بنودها يزيد وينقص طبقاً لسعر الخبز، صار يعني عودة دراماتيكية في ما يتعلق

باليد العاملة لذات المبدأ الناظم الذي كان يجري التخلي عنه سريعاً في الحياة الصناعية بشكل عام.

ولم يكن أي إجراء أكثر انتشاراً على الصعيد العالمي[1]، فأصبح الآباء لا يتحملون أعباء العناية بأولادهم، والأولاد لم يعودوا يعتمدون على آبائهم، وأرباب العمل يستطيعون تخفيض الأجور حسب هواهم، والعمال في مأمن من الجوع، سواء اشتغلوا أو أهملوا، وقد امتدح محبو الخير للبشر الإجراء دليلاً على الرحمة، وإن لم يكن على العدالة، والأنانيون عزّوا أنفسهم بالفكرة بأنها على الرغم من أنها فكرة رحيمة، إلا أنها ليست ليبرالية، وحتى دافعوا الضرائب، فقد كانوا بطيئين في إدراك ما سيحدث للضرائب في ظل نظام يجاهر «بحق الحياة» سواء كسب الإنسان أجر قوته أم لا.

وفي المدى البعيد كانت النتائج مريعة. ومع أنه مضى بعض الوقت قبل أن يتراجع احترام الذات عند العامة إلى درجة دنيا يفضلون فيها حياة الفقر على الأجور، فإن أجوره التي كان يدعمها ما يتلقاه من المال العام كانت ملزمة في النهاية أن لا تقف عند حد أدنى وستضطره إلى الاعتماد على الإعانة المالية. وشيئاً فشيئاً تحول سكان الريف إلى فقراء معوزين، وصح ما جاء في القول المأثور «وبمجرد اعتمادك على الإعانة المالية، فستبقى دائماً معتمداً عليها». ولولا الآثار التي خلّفها نظام العلاوات والتي استمرت لأمد، لكان من المستحيل تفسير الانحطاط الإنساني والاجتماعي في مطلع فترة الرأسمالية.

(1) Hugh Owen Meredith, *Outlines of the Economic History of England: A Study in Social Development* (London; Bath; New York: Sir I. Pitman & Sons, [1908]).

لقد كشفت مرحلة السبينهاملاند للناس في البلد القيادي في القرن حقيقة المغامرة الاجتماعية التي كانوا يقدمون عليها، فلا الحكام ولا المحكومون نسوا قط الدروس التي أخذوها من فردوس الأغبياء، فإذا ما اعتبر مشروع قانون الإصلاح لعام 1832، وتعديل قانون إعانة الفقراء لعام 1834، من قبل الجميع كنقطة البداية للرأسمالية الحديثة، فإنما كان ذلك، لأنهما أنهيا حكم مالك الأرض المحسن ونظام علاواته. وقد فشلت محاولة إقامة نظام رأسمالي من دون سوق لليد العاملة فشلاً ذريعاً. وفرضت القوانين التي تتحكم في مثل هذا النظام نفسها وأظهرت تناقضها العميق مع مبدأ السلطة الأبوية. ولقد أثبتت هذه القوانين مفعولها الحاسم وأصيب الذين عصوها بإصابات قاسية.

لقد تمزّق المجتمع في ظل سبينهاملاند بفعل تأثيرين متناقضين: يعود الأول إلى السلطة الأبوية وحماية اليد العاملة من أخطار نظام السوق، والآخر إلى تنظيم عناصر الإنتاج، بما فيها الأرض، في ظل نظام السوق، وبذلك يحرم طبقة العامة من وضعهم السابق، ويرغمهم على كسب قوتهم بعرض يدهم العاملة للبيع، بينما يمنع عليهم الحصول على قيمة عملهم التي يعطيها السوق، فنشأت طبقة جديدة من أرباب العمل، ولكن لم يستطع المستخدمون أن يكونوا من أنفسهم طبقة موازية، فاجتاحت موجة عملاقة جديدة من التسييجات تحرك الأرض وتحدث بروليتاريا ريفية، بينما أدت إساءة استخدام قانون إعانة الفقراء إلى منعهم من كسب قوتهم من خلال عملهم، فلا عجب أن ذُهل المعاصرون لرؤية التناقضات بين زيادة مدهشة في الإنتاج وما رافقها بما يقرب من هلاك الجماهير جوعاً. وفي 1834 ساد اعتقاد عام ـ والكثير من المفكرين كانوا متحمسين في اعتقادهم به ـ بأن أي شيء هو أفضل من استمرار قانون

السبينهاملاند. وإما أن تُحطم الآلات، كما حاول محطمو الآلات الإنجليز أن يفعلوا، أو أن تنشأ سوق يد عاملة نظامية. وهكذا أجبرت الإنسانية على سلوك طرق التجربة الطوباوية.

ولا يتسع المجال هنا لنسهب بشأن اقتصاديات سبينهاملاند، وسوف تكون هناك فرصة لذلك في ما بعد. وظاهرياً، فإن «الحق بالحياة» كان يجب أن يوقف العمل المأجور بكامله وأن تهبط الأجور التقليدية المتعارف عليها إلى الصفر، وبذلك تضع مشروع قانون الأجور بالكامل على الأبرشية أو المنطقة مما كان سيظهر سخافة العملية. ولكن ذلك كان سابقاً للرأسمالية، وعندما كان الفكر عند عامة الناس تقليدياً، وبعيداً عن التصرف بدوافع مالية فقط. وكان أغلب الريفيين، سواء كانوا يعيشون على الإعانة أو مجرد عمال، يفضّلون أي نوع من العيش على حالة العوز، حتى لو لم يزد في أعبائها أن يكونوا عاجزين جسدياً بصورة مزعجة أو مُهينة، كما حدث لاحقاً، فلو كان العمال أحراراً ليتحدوا من أجل تحقيق مصالحهم، فإنه قد يحتمل أن يكون لنظام العلاوات تأثير معاكس على الأجور التقليدية المتعارف عليها، لأن عمل النقابات الحرفية كان ستدعمه إغاثة العاطلين عن العمل التي يتضمنها تطبيق قانون إعانة الفقراء تطبيقاً ليبرالياً. وقد نستنتج أن تطبيق قانون سبينهاملاند وسلطته الأبوية استدعى القوانين المضادة للاتحاد، وفي ذلك مزيد منه، والذي من أجله قد يكون لقانون سبينهاملاند أثر رفع الأجور عوضاً عن خفضها كما صار فعلاً. وبالإضافة إلى القوانين المضادة للاتحاد التي لم تبطل لمدة ربع قرن أخرى، فإن سبينهاملاند أدّى إلى النتيجة التهكمية المضحكة، وهي أن «الحق في الحياة» الذي استخدم على الصعيد المالي قد أدّى في النهاية إلى إفقار الناس الذين وُضع ظاهرياً لإغاثتهم.

وبالنسبة إلى الأجيال التي أتت في ما بعد لا شيء أكثر وضوحاً لديهم من التنافر المتبادل بين مؤسسات مثل نظام الأجور و«الحق بالحياة»، أو بعبارة أخرى، من عدم إمكانية إدارة نظام رأسمالي مادامت الأجور تصرف من أموال عامة، إلا أن الناس المعاصرين لتلك الفترة لم يفهموا النظام الذي كانوا يمهّدون له الطريق، فقط عندما حدث تدهور خطير في قدرة الجماهير الإنتاجية ـ وهي كارثة وطنية حقيقية كانت تقف في وجه تقدم حضارة الآلة ـ عندها دعت الحاجة إلى إلغاء حق الفقراء غير المشروط بالإغاثة نفسها على وعي الجماعة السكانية وفهمها للأمور. وتجاوزت اقتصاديات قانون سبينهاملاند المعقدة قدرة أكثر المراقبين خبرة في تلك الفترة على الفهم والاستيعاب، ولكن النتيجة أظهرت ضرورة اعتبار الأجور المعانة هي في صميمها سيئة، حتى إنها وبشكل عجيب أضرّت بأولئك الذين كانوا يقبضونها.

أما عثرات نظام السوق، فلم تكن واضحة للحال. ولندرك ذلك بوضوح يجب أن نميّز بين الانقسامات المختلفة التي تعرّض لها العمل في إنجلترا منذ أن دخلت الآلة: **أولاً**، أولئك الذين كانوا في فترة قانون سبينهاملاند من 1795 حتى 1834، **ثانياً**، الصعوبات التي سببها إصلاح قانون إعانة الفقراء، في العقد الذي تلا 1834، **وثالثاً**، الآثار الضارة لسوق يد عاملة تنافسي بعد 1834، حتى أن قدم لهم الاعتراف في سبعينيات القرن التاسع عشر بالنقابات الحرفية الحماية الكافية. وزمنياً، سبق قانون سبينهاملاند اقتصاد السوق، والعقد الذي طبق فيه قرار إصلاح قانون إعانة الفقراء كان مرحلة للانتقال إلى ذلك الاقتصاد. والفترة الأخيرة ـ التي تداخلت مع سابقتها ـ كانت فترة اقتصاد السوق بمعناه الصحيح.

والفترات الثلاث تختلف عن بعضها اختلافاً واضحاً، فقانون

سبينهاملاند كان يهدف إلى منع عامة الشعب من النزول إلى المستوى البروليتاري، أو على الأقل إلى إبطاء نزولهم إليه. وكانت النتيجة افتقار الجماهير، الذين كادوا يفقدون وضعهم الإنساني بهذا الأسلوب.

وقد أزال قرار إصلاح قانون إعانة الفقراء في 1834 هذا العائق من أمام سوق اليد العاملة: وألغي «حق الحياة»، إذ صدمت القسوة العلمية لهذا القرار الشعور العام في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، بحيث غبّشت الاحتجاجات الحماسية المعاصرة عيون الأجيال المقبلة. وقد تُرك الكثير من الفقراء المعوزين، وكان ذلك صحيحاً، يواجهون مصيرهم بعدما سحبت الإعانة التي تأتيهم من خارج الأسرة، وكان من بين الذين عانوا المرارة «الفقراء المستحقون» الذين كانوا يتكبّرون على دخول دور الشغل التي أصبحت موئلاً للعار. وربما لم يمرّ في التاريخ الحديث قرار للإصلاح الاجتماعي بهذه القسوة التي لا ترحم، فسحق آلاف الأحياء وهو يتظاهر بتوفيره معياراً للفقر المدقع الحقيقي الممثل في امتحان دور الشغل، فكان دعاة الخير والإنسانية ينصحون بهدوء تحمل العذاب النفسي ومعاناته بهدوء كوسيلة لتسهيل آلية اليد العاملة. ومع ذلك، فقد نجمت أغلبية الاحتجاجات عن المباغتة التي اقتُلعت بها مؤسسة قائمة منذ زمن وإحلال تحول جذري محلّها. وقد أدان دزرائيلي هذه «الثورة غير المنتظرة» في حياة الشعب. وعلى كل إذا كان الأمر يتعلق بالدخول المالية فقط، فإن أحوال الشعب قد تحسنت سريعاً.

أما مشاكل المرحلة الثالثة فكانت أعمق بما لا يقاس، فالأعمال البيروقراطية الشنيعة، التي ارتكبت بحق الفقراء في العقد التالي بعد 1834 من قبل السلطات المركزية في قانون إعانة الفقراء كانت متقطعة

ولا تعتبر شيئاً بالمقارنة مع الآثار العامة لتلك المؤسسة الأقوى من جميع المؤسسات، سوق اليد العاملة، فكانت مماثلة في حجمها للتهديد الذي شكله قانون سبينهاملاند، مع الفارق الواضح بأنه ليس بغياب سوق اليد العاملة المنافس ولكن بوجوده كان مصدر الخطر، فإذا كان قانون سبينهاملاند قد منع من ظهور طبقة عاملة، فقد أصبح الفقراء العاملون ينتظمون في طبقة كهذه من شدة الضغوط عليهم تمارسها آلية عديمة الشعور، فإذا كان الناس في ظل قانون سبينهاملاند يُعتنى بهم كحيوانات ليست غالية الثمن، فإن عليهم الآن أن يعتنوا بأنفسهم من دون إعانة من أحد، في ظروف تحيز ضدهم. وإذا كان قانون سبينهاملاند يعني انحطاطهم وبؤسهم البادئ المريح قد غالى بقيم الجوار والعائلة والمحيط الريفي، فإن الإنسان أصبح الآن معزولاً عن وطنه وذويه، منخلعاً عن جذوره وكل ما تعنيه البيئة. وباختصار، إذا كان قانون سبينهاملاند يعني فساد الجمود، فإن الخطر الآن كانت نهايته الموت من خلال المواجهة.

ولم تتأسس في إنجلترا سوق يد عاملة منافسة حتى 1834، ولذلك لا يمكن أن يقال بوجود الرأسمالية الصناعية كنظام اجتماعي قبل ذلك التاريخ. ومع ذلك وبنفس الوقت تقريباً بدأت الحماية الذاتية للمجتمع، فظهرت إلى الوجود قوانين المصانع، والتشريعات الاجتماعية، وحركات الطبقة العاملة السياسية والصناعية، فكانت في هذه المحاولة لدرء أخطار آلية السوق الجديدة تماماً أن تناقضت جهود الحماية الضارية هذه مع نظام التنظيم الذاتي.

ولن نبالغ عندما نقول إن تاريخ المجتمع في القرن التاسع عشر كان يقرره منطق السوق بشكله الصحيح، بعد أن أطلقه قرار إصلاح نظام إعانة الفقراء في 1834. وكان صدور قانون سبينهاملاند نقطة البداية لهذا التحرك.

وإذا اعتبرنا أن دراسة قانون سبينهاملاند هو دراسة ميلاد حضارة القرن التاسع عشر، فإنها ليست آثاره الاقتصادية والاجتماعية التي نضعها في ذهننا، ولا حتى تأثيره الفعال على التاريخ الاقتصادي الحديث، ولكن الحقيقة الغائبة في معظمها عن جيلنا المعاصر، أن شعورنا الاجتماعي كان مجمداً في قالبه لا يخرج منه، فمظهر الفقير المعدم الذي نسينا صورته منذ ذلك الوقت كان موضوع النقاش الذي كان أثره قوياً كأقوى آثار الأحداث المذهلة في التاريخ، فإذا كانت الثورة الفرنسية مَدينة لأفكار فولتير وديدرو وكويسني وروسو، فإن مناقشات قانون إعانة الفقراء بلورت أفكار بنثام وبورك وغودوين، ومالتوس وريكاردو وماركس وروبرت أوين وجون ستيوارت ميل، وداروين وسبنسر، الذين شاركوا الثورة الفرنسية في حضارة القرن التاسع عشر وأبوّتها الروحية. وكان عقل الإنسان قد توجه، في العقود التي أعقبت قانون سبينهاملاند وإصلاح قانون إعانة الفقراء، نحو جماعته السكانية هو، مصحوباً بمرارة القلق والاهتمام: إن الثورة التي حاول قضاة بيركشاير عبثاً اجتثاثها والتي أطلقها في النهاية قانون إصلاح إعانة الفقراء، حوّلت أنظار الناس إلى وجودها مجتمعة كما لو أنهم قد غفلوا عن وجودها في السابق، فقد انكشف عالم لم يكن يظن بوجوده أصلاً، هو الذي تتحكم فيه القوانين بالمجتمع المعقد. ومع أن بروز هذا المجتمع بمفهومه الجديد والمميز حدث في الحقل الاقتصادي، إلا أن صلته كانت شاملة لجميع الاتجاهات.

وكان الشكل الذي ظهرت فيه الحقيقة الوليدة لمداركنا هو الاقتصاد السياسي: وكان يجب ملائمة انتظامه المدهش وتناقضاته المذهلة ضمن خطة فلسفية ولاهوتية لكي يمكن استيعابها ضمن مفاهيم إنسانية، فالحقائق الجامدة والقوانين الأعجمية العنيدة التي بدت وكأنها ستلغي حريتنا، كان يجب بطريقة أو بأخرى أن تتلاءم

مع الحرية. وكان هذا الباعث الأساسي للقوى الميتافيزيقية التي ساندت الإيجابيين والنفعيين، فالأمل واليأس بلا حدود في التطلع إلى نواحي من إمكانيات البشر لم يسبق استكشافها كانت تكمن في استجابة الذهن المتكافئة على هذين الحدين الفظيعين، فالأمل ـ وهو تصور الكمال ـ كان يتراءى من وراء كابوس السكان وقوانين الأجور، وكان مشخصاً في مفهوم للتقدم يوحي بأنه يبرّر الإنسلاخات الواسعة والمؤلمة التي ستأتي. أما اليأس فسيدلل على وجود عنصر أقوى للتحول.

كان الإنسان مرغماً على الإذعان للضياع من جيل إلى آخر: وكان قَدَره أن يكف عن إنجاب جنسه أو أن يحكم على نفسه عن دراية وإطلاع بالتصفية من خلال الحروب والطاعون والجوع والرذيلة. ولم يكن الفقر إلا الطبيعة الباقية في المجتمع، ومحدودية الغذاء وعدم محدودية البشر قد أصبح مشكلة عندما أطل علينا في ذات الوقت الوعد بالثروة الوفيرة التي لا حد لها، وجعل شعور التهكم والسخرية أشد مرارة.

هكذا كان اكتشاف المجتمع المتكامل مع عالم الإنسان الروحي، ولكن كيف سيمكن ترجمة هذه الحقيقة الجديدة، المجتمع، إلى مفاهيم الحياة اليومية؟ وكمرشد في العمل، استنفدت مبادئ الأخلاق في التوافق والتناقض إلى حدها الأقصى وحُصرت في نمط ضم كل شيء ما عدا التناقض الكامل، فالتوافق، كما قيل، كان في الاقتصاد يكمن في مصالح الفرد والجماعة الواحدة وهي في النهاية واحدة ـ ولكن مثل هذا التنظيم الذاتي التوافقي تطلب أن يحترم الفرد القانون الاقتصادي حتى ولو أدى إلى خرابه. كما أن التناقض بدا أنه كامن في الاقتصاد، سواء على هيئة تنافس بين الأفراد أو صراع بين الطبقات ـ ولكن صراعاً كهذا، قد يتبين أيضاً أنه الوسيلة الوحيدة لتوافق متأصل

في المجتمع الحالي أو ربما في مجتمع المستقبل.

إن الفقر المدقع والاقتصاد السياسي واكتشاف المجتمع كانت كلها متداخلة، فالفقر المدقع ركّز الاهتمام على الحقيقة التي يصعب فهمها بأن الفقر بدا وكأنه ملازم للوفرة. ومع ذلك كانت هذه أولى التناقضات المحيرة التي سيواجه بها المجتمع الصناعي الإنسان الحديث، فقد دخل مقره الجديد من باب الاقتصاد، وهذا الظرف الطارئ طبع العصر بهالته المادية، فبالنسبة لريكاردو ومالتوس لا شيء أكثر واقعية حقيقية أكثر من السلع المادية. وعندهم أن قوانين السوق هي حدود الإمكانيات البشرية. أما غودوين (Godwin) فكان يعتقد بوجود الإمكانيات غير المحدودة ولذلك كان عليه أن ينفي وجود قوانين السوق. أما الإمكانيات الإنسانية المحدودة، ليس بقوانين السوق، ولكن بقوانين المجتمع ذاته، فهو اعتقاد أو إقرار يبقى محصوراً بـ أوين (Owen) الذي رأى وحده ومن خلف حجاب اقتصاد السوق الحقيقة الطارئة أو الناشئة: وهي المجتمع. ولكن هذه الرؤيا عادت وضاعت لقرن من الزمان.

وفي هذه الأثناء بدأ الناس، وفي ما يدور حول مشكلة الفقر، يستطلعون معنى الحياة في مجتمع معقد. وكان إدخال الاقتصاد السياسي إلى عالم الكون الشاسع قد حدث من خلال منظورين متناقضين، منظور التقدم والاكتمال من ناحية، والحتمية والإدانة الملونة من ناحية أخرى، كما أن ترجمتها إلى واقع تم أيضاً بطريقتين متناقضتين، من مبدأ التوافق والتنظيم الذاتي من ناحية، والتنافس والصراع من ناحية أخرى. ومورست الليبرالية الاقتصادية والمفهوم الطبقي في هذه التناقضات. ومع اعتبار الحدث الأولي هو الحقيقة المطلقة بدأت جملة أفكار جديدة تدخل في إدراكنا.



الفصل الثامن

الأحداث السالفة والعواقب

لم يكن نظام السبينهاملاند في أساسه أكثر من إجراء مؤقت، ومع ذلك فقلما كان لغيره من المؤسسات ما له من أثر في تقرير مصير حضارة بأكملها، على الرغم من أنه كان يتوجب التخلي عنه قبل بدء حقبة جديدة. وكان منتجاً نموذجياً في زمن التحولات، ويستحق عناية جميع طلاب الشؤون الإنسانية اليوم.

وفي ظل النظام المركنتيلي استند تنظيم اليد العاملة في إنجلترا إلى قانون إعانة الفقراء وقانون أرباب الصنائع وكان قانون إعانة الفقراء كما جرى تطبيقه في القوانين بين 1536 و1601، كما يعرف الجميع، اسماً مغلوطاً أو تسمية في غير محلها، وفي الواقع، فإن هذه القوانين، وتعديلاتها اللاحقة، كانت تشكل نصف قوانين اليد العاملة في إنجلترا، واشتمل النصف الآخر على قانون أرباب الصنائع لعام 1563. وتناول هذا الأخير المستخدمين العاملين وتناول قانون إعانة الفقراء ما نطلق عليهم غير المستخدمين أو العاطلين عن العمل، وغير القابلين للعمل (ما عدا المسنين والأولاد). وأضفنا إلى هذه الإجراءات في ما بعد، كما رأينا، قرار التوطين لعام 1662 الذي يدور حول المقر القانوني للناس الذي حصر تحركهم ضمن أضيق

الحدود. (والتميز الدقيق بين المستخدمين وغير المستخدمين وغير القابلين للاستخدام، ينطوي طبعاً على مفارقة تاريخية، لأنه يتضمن وجود نظام أجور حديث كان لا وجود له لمدة 250 سنة أخرى أو يزيد، ولكننا نستعمل هذه الاصطلاحات رغبة في تسهيل البحث في هذا العرض الواسع النطاق).

وقد استند تنظيم اليد العاملة، وفقاً لقانون أرباب الصنائع، إلى ثلاثة أعمدة: إرغام اليد العاملة، التمهّن أو التدرب على الصنعة لمدة سبع سنوات، وتقدير الأجور سنوياً من قبل موظفين عامين. وسرى القانون ـ وهذا ما يجب التأكيد عليه ـ على العمال الزراعيين كما انطبق على محترفي المهن وطبق في المناطق الريفية كما طُبّق في المدن. ونفذ المرسوم بكل دقة لمدة ثمانين سنة تقريباً، وآلت نصوص التمهن جزئياً إلى البطلان، لكونها حصرت بالحرف التقليدية، أما بالنسبة إلى الصناعات الجديدة كالقطن فلم تُطبق، كما أن تقدير الأجور سنوياً المستند إلى أكلاف المعيشة جرى تعليقه مؤقتاً في مناطق واسعة من البلاد بعد عودة الملكية (1660). وسحبت نصوص القانون المتعلقة بالأجور رسمياً في 1813، وتلك المتعلقة بالتدرب على الصنعة في 1814. ولكن التدرب على الصنعة استمر من عدة نواحي بعد زوال القانون، ومازال معمولاً به في الحرف التي تتطلب المهارة في إنجلترا. أما إرغام اليد العاملة في الريف، فبدأ يتوقف العمل به شيئاً فشيئاً. ومع ذلك نستطيع القول بأنه في مرحلة القرنين ونصف القرن التي يشملها بحثنا وضع قانون أرباب الصنائع الخطوط العريضة لتنظيم اليد العاملة في البلاد استناداً إلى مبادئ التنظيم والسلطة الأبوية.

وهكذا ألحقت بقانون أرباب الصنائع قوانين إعانة الفقراء، وهي عبارة لها وقع ثقيل على آذان المستمعين، الذين تبدو لهم كلمتا فقير

ومعوز متشابهتين جداً. وعملياً كان النبلاء الأثرياء في إنجلترا يعتبرون كل الأشخاص فقراء ما لم يكونوا ذوي دخل يكفيهم ليعيشوا من دون عمل، فكانت كلمة «فقير» مرادفة لعبارة «عامة الناس»، كما اشتملت عبارة عامة الناس أو العامة الجميع ما عدا الطبقات المالكة للعقارات (وقلما لا يستطيع تاجر ناجح أن يمتلك عقاراً). ولذلك فإن كلمة فقير كانت تعني كل الناس المحتاجين والكل إذاً وعندما يحتاجون. وهذا يشمل طبعاً، المعوزين، ولكن ليسوا هم وحدهم، فالمسنون والعجّز اليتامى يجب العناية بهم في مجتمع ادعى أنه ضمن حدوده هناك مكان لكل مسيحي. ولكن قبل الجميع هناك الفقراء الأصحّاء الذين نطلق عليهم اسم العاطلين عن العمل، مع افتراض قدرتهم على كسب قوتهم بالعمل اليدوي إذا وجدوا العمل. وكان التسول يعاقب بشدّة، وكان التشرد في حال تكراره يعد ذنباً يستحق الموت. وكان قانون إعانة الفقراء ينص على أن الفقراء الأصحاء يجب أن يؤمّن لهم العمل لكي يكسبوا معيشتهم، التي تؤمنها الأبرشية أو المنطقة، وكان عبء الإغاثة قد أسند بصورة عادلة إلى الأبرشية أو المنطقة، التي أعطيت سلطة جباية المبالغ الضرورية من الضرائب أو الرسوم المحلية. وكانت هذه تفرض على جميع أرباب الأسر وشاغلي الأراضي، سواء كانوا أغنياء أم لم يكونوا حسب إيجارات الأراضي أو البيوت التي يشغلونها.

وكان قانون أرباب الصنائع وقانون إعانة الفقراء يشكلان مع بعضهما ما يمكن أن نسميه نظام العمل، ولكن قانون إعانة الفقراء كان يُعمل به محلياً: إن كل أبرشية ـ وحدة صغيرة ـ عندها تدابيرها لجعل الأصحاء يعملون، ولإعالة دور الفقراء، ولتشغيل اليتامى والأولاد الفقراء كأجراء، وللعناية بالمسنين والعجّز، ولدفن المعوزين، ولكن لكل أبرشية أو منطقة مقياسها من الرسوم المجباة.

وهذا يبدو أحسن مما كان واقعاً أحياناً، فكثير من الأبرشيات أو المناطق لم يكن لديها دور للفقراء، وكثير غيرهم لم يكن لديهم التدابير أو الإمكانيات المعقولة لتشغيل الأصحاء بما يفيدهم، وكانت هناك تشكيلة من الطرق لا حصر لها من تهرّب دافعي الضرائب إلى إهمال المشرفين على الفقراء، إلى قساوة قلوب القيمين على المعوزين، مما أفسد العمل بالقانون. ومع ذلك، وإلى حد كبير حاولت سلطات قانون إعانة الفقراء البالغة ستة عشر ألف سلطة في البلاد الحفاظ على النسيج الاجتماعي في حياة القرية من دون تقطيع أو أذى.

ومع ذلك ففي ظل نظام وطني لليد العاملة، فإن التدابير المحلية للبطالة ولإغاثة الفقراء يعتبر خروجاً عن النظام مرخصاً به، فكلما زادت وتنوعت التدابير المحلية للعناية بالفقراء كلما ازداد الخطر على الأبرشية الجيدة أو المنطقة لإغراقها بالمعوزين المحترفين، فبعد عودة الملكية إلى إنجلترا سن قانون التوطين والترحيل من أجل حماية الأبرشيات أو المناطق «الأفضل» من تدفق المعوزين. وبعد أكثر من قرن ندّد آدم سميث بهذا القانون لأنه منع الناس من الحركة والتنقل، وبذلك منعهم من إيجاد العمل المفيد لهم لأنه منع الرأسمالي من إيجاد مستخدميه. وبالنية والإدارة الطيبة من القاضي المحلي والمسؤولين عن الأبرشية أو المنطقة كان الشخص يستطيع الإقامة في غير أبرشية موطنه أو بيته، وهو عرضة للطرد من أي أبرشية أخرى غيرها ولو كان ميسوراً أو مستخدماً يزاول عملاً. لذلك كانت الوضعية القانونية للناس هي إخضاع حريتهم والمساواة بينهم لقيود حادة، فلقد كانوا متساوين أمام القانون وأحراراً كأفراد. ولكنهم لم يكونوا أحراراً في اختيار حرفهم أو حرف أولادهم، ولم يكونوا أحراراً في الإقامة حيث يريدون، وكانوا

يرغمون على العمل. وكان القانونان العظيمان اللذان صدرا في عهد الملكة إليزابيت الأولى، حول الإقامة أو التوطين مع بعضهما ميثاقاً للحرية للعامة من الناس وضماناً لهم حين يصبحون عاجزين.

وكانت الثورة الصناعية في طريقها إلى الظهور، عندما ألغي جزئياً في 1795، بضغط من متطلبات الصناعة قانون 1662، وألغيت معه عبودية الأبرشية أو المنطقة واستعيدت الحركة الطبيعية للعمال، فصار بالإمكان إقامة سوق لليد العاملة على مستوى الوطن. ولكن، وفي نفس العام، كما نعلم سن مرسوم للعمل بقانون إعانة الفقراء مما كان يعني نقضاً للمبدأ الإليزابيتي بالعمل الإجباري. وضمن قانون سبينهاملاند «حق الحياة»، وعممت المنح المساعدة للأجور، كما أضيفت إليها المنح للعائلة، وكل هذه المنح والإعانات كانت تعطى كإغاثة خارجية، أي من دون التزام المتلقي بأن يعمل في دور الشغل. ومع أن نطاق الإغاثة كان ضئيلاً، إلا أنه كان كافياً للعيش. وكان في ذلك عودة إلى مبدأ التنظيم والسلطة الأبوية وانتقاماً كما يبدو، مع بدء القاطرة البخارية صراخها طلباً للحرية ونداء الآلات طلباً لليد العاملة. ومع ذلك صادف صدور قانون سبينهاملاند في نفس الوقت سحب قرار التوطين، فالتناقض كان مباحاً، فقد ألغي قرار الاستيطان لأن الثورة الصناعية كانت تطالب بحاجتها من العمال من كافة أنحاء البلاد الذين يستطيعون أن يعملوا مقابل أجر، بينما كان قانون سبينهاملاند يعلن مبدأه بأن لا يخشى أحد من الموت جوعاً وأن الأبرشية أو المنطقة سترعاه وعائلته، مهما كان ما يكسبه زهيداً، فكان التناقض الصارخ بين السياستين الصناعيتين، فماذا ينتظر سوى الفضيحة الاجتماعية من الاستمرار في تطبيقهما مع بعض؟

إلا أن جيل سبينهاملاند لم يكن على علم بما هو آت، فقبيل حدوث أكبر ثورة صناعية في التاريخ لم تكن هناك إشارات أو بوادر

عما هو قادم، فالرأسمالية حلّت من دون الإعلان عن نفسها. ولم يطرح أحد نبوءة عن الصناعة التي تستخدم الآلات، فلقد جاءت مفاجأة للجميع. وكانت إنجلترا في الواقع ولبعض الوقت تتوقع تراجعاً دائماً في التجارة الخارجية، عندها انهار السدّ، وانزاح العالم القديم بموجة واحدة عارمة باتجاه اقتصاد عالمي ضخم.

وعلى كل حال، فلم يكن أحد يستطيع قول ذلك مؤكداً قبل الخمسينيات من القرن التاسع عشر. وكان المفتاح لفهم توصيات قضاة قانون سبينهاملاند يكمن في جهلهم لما تنطوي عليه التطورات التي كانت تواجههم. وضمنياً قد يبدو وكأنهم لم يحاولوا المستحيل فقط، بل قاموا بذلك من خلال التناقضات التي كانت يجب أن تتضح لهم. وفي الحقيقة، فقد نجحوا في تحقيق هدفهم في حماية القرية من الانسلاخ، في الوقت الذي كانت فيه آثار سياستهم تزداد ضرراً في نواحي أخرى غير متوقعة، فسياسة سبينهاملاند كانت نتاجاً لمرحلة محددة من تطور سوق لليد العاملة، ويجب فهمها على ضوء الآراء التي تكونت عن ذلك الوضع من قبل أولئك الذين كان في يدهم رسم السياسة. ومن هذه الزاوية، فإن نظام منح العلاوة سيبدو وكأنه خطة حيكت من قبل طبقة الملاك لمواجهة وضع لم يعد يمكن معه منع العمال من الانتقال بأنفسهم، في الوقت الذي كان المالك يرغب بتجنّب هذا التغير في أوضاعه المحلية، بما فيها زيادة الأجور، كما ينطوي عليه القبول بسوق يد عاملة حرة واحدة في جميع أنحاء البلاد، فقدرة قانون سبينهاملاند على الحركة كانت ترجع إلى ظروف نشأته، فزيادة الفقر والعوز في الريف كانت أول أعراض الانتفاضة المقبلة. ومع ذلك لم يبدو أن أحداً كان يظن بذلك عندئذ، فالعلاقة بين الفقر في الريف ووقع التغير في التجارة العالمية لم تكن واضحة على الإطلاق، فلم يكن عند معاصري تلك الفترة

سبب لربط عدد فقراء القرى بتطور التجارة في البحور السبعة، أي في العالم الخارجي، فكانت الزيادة غير المفهومة في عدد الفقراء تفسر بالأسلوب الذي يداريه قانون إعانة الفقراء، وبسبب مقبول إلى حد ما. وعملياً، وتحت السطح، كان ازدياد الفقراء المعوزين في الريف يتصل بالتوجه العام للتاريخ الاقتصادي، إلا أن هذه الصلة مازالت بعيدة عن إدراك الناس، فكان عشرات الكتّاب يسبرون أغوار القنوات التي كان الفقراء يتقاطرون من خلالها على القرى، وكان عدد وتنوع الأسباب التي دعت إلى ظهورهم مذهلاً. ومع ذلك فقد كانت قلة من الكتّاب المعاصرين هم الذين أشاروا إلى تلك الأعراض في الانسلاخ التي اعتدنا على عزوها إلى الثورة الصناعية، فحتى 1785 لم يكن الجمهور في إنجلترا يعرفون بأي تحول هام في الحياة الاقتصادية، سوى تلك الزيادة المتشنجة والمتقطعة من الحرف والفقراء المعوزين.

من أين يأتي هؤلاء الفقراء؟

كان هذا هو السؤال الذي أثارته مجموعة من الكراسات أو الدراسات التي ازدادت كثافة على مر الأعوام. وبالكاد نستطيع أن نفصل أسباب العوز ووسائل مكافحته ونضعها في دراسة خاصة تنجم عن الاعتقاد بأننا لو استطعنا تخفيف أشد مساوئ العوز ضرراً بما فيه الكفاية، فإن العوز سينتهي كلية. ويبدو أنه كان يوجد اتفاق عام حول إحدى نقاطه، وهي تنوع الأسباب الكثيرة التي كانت سبباً في ازدياده، ومن بينها كانت قلة الحبوب، وأجور العمال الزراعيين المرتفعة جداً التي تسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأجور العمال الزراعيين المنخفضة جداً، والأجور المرتفعة جداً في المدن، عدم الانتظام في توفير فرص العمل في المدن، اختفاء طبقة صغار المزارعين، عدم قدرة العامل في المدينة على العمل في الريف،

امتناع المزارعين عن دفع أجور أعلى، وخوف أصحاب البيوت من تخفيض أجور المساكن في حال دفع أجور عمالة أعلى، وفشل المشغل في المنافسة أمام الآلة، ونقص الموفورات والمخزونات المنزلية، والمساكن غير المريحة، والمجالس المتعصبة وعادات الإدمان. وحمّل بعض الكتاب اللوم وعزوا السبب إلى فصيلة جديدة من الأغنام الضخمة، وآخرون على الأحصنة التي يجب استبدالها بالثيران، حتى إن آخرين حثوا على تقليل عدد الكلاب عند الناس. ورأى بعض الكتاب أن على الفقراء أن يقللوا من طعامهم، أو أن لا يأكلوا الخبز، بينما راح آخرون يقولون بأنه حتى ولو أكل الفقراء أفضل الخبز، فإنه يجب أن لا يستوفى ثمنه منهم. «وكان الشاي يعتبر ضاراً بالصحة، بينما كانت البيرة التي تصنع في البيوت نافعة، أما أولئك الذين يكرهون الشاي فقد كانوا يرون أنه ليس أفضل من جرعة من شراب مسكر. وبعد أربعين سنة كانت هارييت مارتينو مازالت تعتقد بفائدة نصح الناس بالتخلي عن عادة شرب الشاي كوسيلة لتخفيف الفقر والعوز»[1].

صحيح أن كثيراً من الكتاب اشتكوا من التوجه إلى التسييج الذي سبب إبعاد العامة عن مواطن إقامتهم، وعدد آخر أصرّ على الضرر على توفر العمل في الريف الذي سببته تقلبات الصناعيين، ومع ذلك فقد كان الاعتقاد سائداً بأن العوز كان ظاهرة فذة فريدة، ومرضاً اجتماعياً له عدة أسباب، أكثرها زاد أثره بسبب فشل قانون إعانة الفقراء في تقديم العلاج المناسب.

وكان الجواب الحقيقي المؤكد هو تفاقم العوز وارتفاع الأسعار بسبب الزيادة في ما نطلق عليه اليوم البطالة المقنعة. هذه الحقيقة لم

(1) Harriet Martineau, *The Hamlet* ([n. p.: n. pb.], 1833).

تكن واضحة في زمن كان فيه الاستخدام أو العمل بشكل عام مقنعاً، لأنه كان بالضرورة واقعاً إلى حد ما في ظل الصناعة المنزلية. ومع ذلك تبقى هذه الأسئلة: كيف نعلل السبب في ازدياد عدد العاطلين عن العمل والعاطلين عن العمل بكامل طاقتهم؟ ولماذا غابت الإشارات التي تنبئ بالتحولات الوشيكة في الصناعة عن الأنظار حتى أنظار المراقبين المعاصرين؟

والتغير يكمن بالدرجة الأولى في التقلبات الكثيرة في المهن في الأيام الأولى التي كانت تهيمن على الزيادة المطلقة في التجارة، فبينما كانت الأخيرة تعطينا السبب في الطلب على اليد العاملة، فإن التقلبات تعطينا السبب في زيادة البطالة أكثر وأكثر. ولكن بينما كانت الزيادة في المعدل العام للاستخدام بطيئةً، فإن الزيادة في البطالة والبطالة عن العمل بكامل الطاقة كانت سريعة. وهكذا فإن بناء ما كان يسميه فريدريك إنجلز الجيش الاحتياطي الصناعي، كان يفوقه كثيراً بناء الجيش الصناعي الحقيقي.

وكانت النتيجة الهامة لذلك إمكانية صرف النظر عن العلاقة بين البطالة وزيادة المهن بشكل عام، فبينما لوحظ غالباً بأن ازدياد البطالة كان ناتجاً عن التقلبات الواسعة في المهن، فقد غاب عن الانتباه أن هذه التقلبات شكلت جزءاً من نهج كامن في هذه العلاقة على نطاق أوسع، وهو نمو التجارة الخارجية، تعتمد بشكل متزايد على الصناعات، فبالنسبة إلى المعاصرين حين ذاك لم يبد لهم وجود علاقة بين الصناعات الموجودة في المدن بشكل رئيسي والزيادة الكبيرة في عدد الفقراء في الريف.

ومن الطبيعي أن الزيادة الإجمالية في المهن ضخمت حجم الاستخدام، بينما كان تقسيم اليد العاملة الإقليمي بالإضافة إلى التقلبات في المهن مسؤولاً عن الانسلاخ الشديد لكل من سكان القرية والمدينة، الذي أدّى إلى ازدياد العاطلين عن العمل.

وأدت الإشاعات القادمة من بعيد بوجود أجور أعلى إلى سخط الفقراء من أجورهم من العمل في الزراعة، وخلقت لديهم كرهاً لذلك العمل ذي المردود الشحيح. وكانت المناطق الصناعية في ذلك العصر تشبه بلاداً جديدة، كأنها أمريكا أخرى، تجتذب المهاجرين بالآلاف. وكان يرافق الهجرة عادة بعودة أعداد من المهاجرين لا بأس بهم. والدليل على أن تدفق العائدين هذا قد حصل. يبدو واضحاً من أنه لم يلاحظ بالنتيجة وجود نقص في سكان الريف. وهكذا كان يجري انسلاخ متراكم للسكان مع تحول مجموعات مختلفة وعلى فترات مختلفة إلى ميدان العمل التجاري والصناعي، ثم عودتهم إلى بيئتهم الريفية الأصلية.

وكان معظم الضرر الاجتماعي الذي حدث للريف في إنجلترا ناجم بالدرجة الأولى عن آثار الانسلاخ التي سببتها المهن على الريف مباشرة، فالثورة الزراعية سبقت قطعاً الثورة الصناعية، فتسييج الأراضي المشاع وتوحيدها في ملكيات مدمجة اللذان رافقا التطور الجديد والواسع في الأساليب الزراعية، كان له أثره الشديد في الانسلاخ، فالحرب على المساكن، وضم حدائق المساكن والأراضي حولها وإلغاء الحقوق في الأراضي المشاع حرم الصناعة المنزلية من دعامتيها الأساسيتين: ما تكسبه العائلة والخلفية الزراعية. وما دامت التسهيلات وأسباب الراحة التي توفرت في فسحة حديقة وقطعة أرض وحقوق الرعي قد أضيفت إلى الصناعة المنزلية، فلم يعد اعتماد العامل على المال الذي يكسبه منها مطلقاً، فقطعة الأرض المزروعة بالبطاطا أو«الجذور الجذمة» وبقرة أو حتى حمار في الأرض المشاع كان له أكبر الأثر في دخله، وكانت مكاسبه من العائلة كنوع من التأمين ضد البطالة. وأدّت عقلنة الزراعة بالضرورة إلى اقتلاع العامل وزعزعة أمنه الاجتماعي.

وفي المدينة كان تأثير الكارثة الجديدة المتمثلة بالاستخدام المتقلب واضحاً طبعاً، فكان ينظر إلى الصناعة عموماً كمهنة ذات طريق مسدود، «فالعمال الذين يشتغلون اليوم بكامل طاقتهم قد يكونون غداً في الشارع يتسولون خبزهم...» كما كتب دايفد ديفنز، وأضاف «إن عدم التأكد من أوضاع العمال هو أسوأ النتائج لهذه الابتكارات الجديدة»، «وعندما تحرم مدينة تعمل في صناعة ما من تلك الصناعة، فإن سكانها يصبحون وكأنهم أصيبوا بالشلل، ويتحولون فوراً إلى عالة تتحمل أعباءهم الأبرشية أو المنطقة، إلا أن الضرر لا ينتهي مع موت ذلك الجيل من السكان...»، لأنه في نفس الوقت يقوم تقسيم العمل بانتقامه: إذ يعود الصناعي الذي فقد عمله إلى قريته من دون طائل، لأن الحائك لا يستطيع أن يشتغل بعمل آخر. وكانت عدم قابلية المتمدين الخطيرة التي توقفت على هذه الحقيقة البسيطة التي تنبأ بها آدم سميث حين وصف العامل الصناعي على أنه من حيث الذكاء أدنى من أي فلاح للأرض، لأن الأخير يستطيع في العادة أن يتحول إلى أي عمل آخر. ومع ذلك فحتى أيام نشر كتاب آدم سميث (**ثروة الأمم**) لم تكن ظاهرة العوز تتزايد بشكل خطير.

وفي القرنين التاليين تغيرت الصورة فجأة، ففي كتابه **أفكار وتفاصيل حول البذرة** (*Thoughts and Details on Scarcity*) الذي قدمه إلى بت (Pitt) في 1795، أقر مؤلفه بورك أن «دورة سيئة على مدى العشرين سنة الماضية» قد حدثت على الرغم من التقدم العام. وفي الحقيقة لقد ازدادت البطالة بشكل ملحوظ في العقد الذي تلا حرب السبع سنوات (1763)، عندما ظهرت الإعانة الخارجية للأسر. وحدث لأول مرة أنه مع ازدهار المهن فقد صحبها ما يشير إلى وقوع الفقراء في ضائقة مالية. وهذا التناقض الواضح كان مقدراً له أن

يصبح بالنسبة إلى الجيل القادم للإنسان في الغرب أكثر الظواهر المتكررة المحيرة في حياته الاجتماعية. وكان شبح تزايد السكان قد بدأ يشغل عقول الناس، فحذر جوزيف تاونسند في كتابه **أطروحة حول قوانين إعانة الفقراء** (*Dissertation On The Poor Laws*): «ومن دون تخمين، إنها لحقيقة أننا في إنجلترا لدينا أكثر ممن نستطيع إطعامهم، وأكثر كثيراً ممن نستطيع استخدامهم في ظل نظام قانوننا الحالي». وكان آدم سميث في 1776 يتمعّن وضع التقدم الهادئ. أما تاونسند الذي كتب بعده بعشر سنوات، فقد كان قد سبقه إلى إدراك الزلزال.

وعلى كل حال كانت ستحدث أشياء كثيرة قبل (بعد خمس سنوات فقط) أن ينفجر رجل بعيد عن السياسة، وناجح مثل تلفورد، باني الجسور الاسكوتلندي بشكواه المريرة بأنه لا ينتظر حدوث التغير من مجريات الحكومة العادية، والأمل الوحيد هو في الثورة، كما أن النسخة الوحيدة من كتاب يبين «حقوق الإنسان» التي أرسلها تلفورد بالبريد إلى قريته أثارت الشغب فيها. أما باريس، فكانت تحفز التخمر والاستعداد في أوروبا.

وفي اعتقاد كاننغ أن قانون إعانة الفقراء قد أنقذ إنجلترا من حدوث ثورة فيها، فقد كان يفكّر بالدرجة الأولى بعقد التسعينيات من القرن الثامن عشر والحروب الفرنسية. وزاد الاندفاع نحو التسييج من التضييق على مستويات معيشة الفقراء في الريف. وأقر ج. هـ. كلافام، وهو المدافع عن عمليات التسييج، بأن «من اللافت للنظر حدوث ارتفاع الأجور كثيراً بسبب الإعانة في المنطقة التي جرت فيها أكثر أعمال التسييج» وبعبارة أخرى، لولا الإعانات على الأجور لانحدر الفقراء إلى ما تحت مستوى العوز والهلاك في مناطق واسعة من الريف في إنجلترا. وكان حرق أكوام القش شائعاً. وكانت مؤامرة

المفرقعات تجد الكثير ممن يصدقونها. وكانت أعمال الشغب تتوالى، وتكثر الإشاعات حولها، ففي هامشاير - وليس هناك فقط - هددت المحاكم بعقوبة الموت على أي محاولة «للإرغام على خفض أسعار السلع، سواء في السوق أو على الطرقات»، ومع ذلك وفي نفس الوقت وفي نفس المقاطعة أكد القضاة على منح الإعانات العامة على الأجور، فمن الواضح أنه قد حل زمن العمل الوقائي.

ولكن، لماذا اختير، من بين جميع أساليب التعرف، ذلك الذي ظهر في ما بعد أنه أبعدها عن إمكانية التطبيق؟ دعونا ندرس الوضع وما يتضمنه من مصالح، فمالك الأرض والقس هما اللذان يحكمان القرية. ولخّص تاونسند الوضع بقوله إن مالك الأرض أبقى الصناعيين «على مسافة مناسبة» منه، لأنه كان يرى أن الصناعات تتقلب صعوداً ونزولاً، وأن ما سيستفيده منها لن تشكل جزءاً من العبء الذي ستضعه على أملاكه... والعبء كان يبدو بشكل خاص في تأثيرين متناقضين للصناعة، وهما ازدياد الفقراء المعوزين وارتفاع الأجور. ولكن الظاهرتين كانتا متناقضتين إذا افترض وجود سوق تنافسية لليد العاملة، الذي سيخفّض البطالة طبعاً، بتخفيضه أجور أولئك المستخدمين. وفي غياب مثل هذا السوق - وقرار التوطين مازال سارياً - فإن عدد الفقراء المعوزين والأجور قد يرتفعان سوية. وفي مثل هذه الحالات، فإن «الكلفة الاجتماعية» للبطالة في المدن كانت تتحملها القرى التي أتوا منها والتي يلجأ إليها الذين يتركون العمل. والأجور المرتفعة في المدن كانت تشكل عبئاً أكبر على اقتصاد الريف، فكانت أجور العمال الزراعيين أكثر مما يستطيع المزارع تحملها، مع أنها أقل مما تكفي لإعالتهم. وفي المدى البعيد لن تستطيع الزراعة أن تنافس أجور المدينة. ومن الناحية الأخرى، كان هناك اتفاق عام بأن قرار التوطين يجب أن يلغى، أو يخفف

على الأقل، كي يساعد العمال على إيجاد العمل ويساعد أرباب العمل على إيجاد العمال. وكانوا يشعرون بأن هذا سيزيد من إنتاجية العمل عموماً، وفي نفس الوقت يخفض من العبء الحقيقي للأجور. ولكن الموضوع الآتي للمفاضلة في الأجور بين المدينة والقرية سيكون أكثر إرباكاً للقرية بسماحه للأجور بأن تحقق مستواها، فارتفاع وانخفاض الاستخدام في الصناعة وتقلباته التشنجية وما فيها من البطالة ستؤدي إلى انسلاخ سكان الريف أكثر من أي وقت مضى، فقد كان ينبغي إقامة سد يحمي القرية من فيض ارتفاع الأجور، وكان يجب أيضاً إيجاد طرق تحمي مجتمع القرية من الانسلاخ الاجتماعي، وتعزز السلطة التقليدية، وتمنع نزيف اليد العاملة الريفية، وترفع الأجور الزراعية من دون زيادة أعباء المزارع.

كانت هذه هي الوسيلة التي جاء بها قانون سبينهاملاند. أما وقد دفع به في مياه الثورة الصناعية المضطربة، فكان لزاماً عليه أن يحدث دوامة في دنيا الاقتصاد. وعلى كل حال، فإن مفاهيمها الاجتماعية تلاقت مع الوضع كما قضت به مصلحة القرية الحاكمة، مصلحة مالك الأرض.

ومن وجهة نظر القائمين على إدارة قانون إعانة الفقراء، كان قانون سبينهاملاند خطوة تراجعية خطيرة، فقد أظهرت خبرة 250 سنة أن الأبرشية أو المنطقة هي وحدة إدارية أصغر من أن تستطيع إدارة قانون إعانة الفقراء، لأنه لا يمكن أن تكون معالجة قضاياه صحيحة إذا لم تستطع أن تميز بين العاطلين عن العمل الأصحاء من ناحية والمسنين والعاجزين والأولاد من ناحية أخرى، فكانت كأن تحاول إحدى المناطق اليوم أن تحاول بمفردها التأمين ضد البطالة، أو كما لو اختلط هذا التأمين بالعناية بالمسنين. وبناءً عليه كانت الإدارة مقبولة إلى حد ما فقط في الفترات القصيرة حين كانت وطنية عامة

وتميزية. مثل هذه الفترة كانت بين 1590 و1640 تحت إدارة بورلي ولود، حين أدار التاج قانون إعانة الفقراء من خلال قضاة الصلح، ووضعت خطة طموحة لإقامة دور مأوى للفقراء، متلازمة على الإكراه على العمل. ولكن فترة الكومنولث ألغت ثانية وشجبت ما اعتبره الحكم الفردي للتاج، وأكملت فترة عودة الملكية ـ بالسخرية مما بدأته فترة الكومنولث بقرار التوطين في 1662 ـ قانون إعانة الفقراء على أساس الأبرشية أو المنطقة، ولم يعر التشريع انتباهاً لظاهرة العوز حتى العقد الثالث من القرن الثامن عشر. وأخيراً وفي 1722 أثمرت الجهود لوضع المفاضلة موضع التطبيق، وسمح بإقامة دور الصنايع من قبل اتحادات الأبرشيات متميزة عن دور مأوى الفقراء المحلية، كما سمح أحياناً بمنح إعانات للأسر، مادام دار الصنايع يبين معياراً للحاجة إليها. وفي 1782 مع صدور قرار غلبرت، اتخذت خطوة بعيدة المدى لنشر الوحدات الإدارية بتشجيع إقامة اتحادات للأبرشيات، وفي نفس الوقت حثوا الأبرشيات على إيجاد العمل للأصحاء المقيمين في مناطقهم. وتعززت هذه السياسة بمنح إعانة للأسر حتى لإعانة الأجور، للتقليل من أكلاف المعيشة للأصحاء. ومع أن إقامة اتحادات للأبرشيات كان اختيارياً وليس إلزامياً، فقد كان تقدماً نحو إنشاء الوحدة الأوسع في الإدارة والمفاضلة بين أصناف مختلفة من الفقراء الذين يستحقون الإغاثة. وهكذا، وبالرغم من نقائص نظامه فقد كان قرار غلبرت يمثل محاولة بالاتجاه الصحيح، ومادامت إعانة الأسر والأجور مجرد ثانوية بالنسبة إلى التشريع الاجتماعي الإيجابي، فإنها يجب أن لا تعتبر خطيرة وتقف حجر عثرة أمام حل عقلاني. وقد خطا قانون سبينهاملاند خطوة نحو الإصلاح. وبجعله إعانة الأسر والأجور عامة، فإنه لم يتبع (كما جرى تأكيده خطأ) خط قرار غلبرت، بل عكس توجهه تماماً وهدم عملياً كل نظام فترة الملكة إليزابيت الأولى وإدارته

لقانون إعانة الفقراء. وأصبح التمييز المضني بين دار الصنايع ودار إيواء الفقراء بلا معنى، وصارت أصناف المعوزين المختلفة والأصحاء العاطلين عن العمل ترغب الآن بأن تندمج في كتلة لا تمييز فيها من الفقراء المعتمدين على المعونة. وصار يعمل بأسلوب المعاكس للمفاضلة، فاندمجت دار الصنايع مع دار إيواء الفقراء، وصار الاتجاه إلى إلغاء دور إيواء الفقراء أكثر وأكثر، وعادت الأبرشية أو المنطقة لتصبح الوحدة الوحيدة والأخيرة في هذا النموذج الحقيقي لتقهقر المؤسسات.

وتعزز دور مالك الأرض والقس نتيجة لقانون سبينهاملاند، إذا كان لهذا الدور أن يكون ممكناً أصلاً. وأصبح «إحسان السلطة التي لا تميّز بين الناس» الذي صار يتذمر منه المشرفون، في أفضل أوقاته في ظل حكم «اشتراكية حزب المحافظين» الذي كان قضاة الصلح يمسكون بالسلطة المحسنة، فبينما كانت الطبقة الوسطى في الريف تتحمل وطأة الضرائب. وكانت الطبقة الوسطى من الملاكين قد تلاشت نتيجة الانقسامات التي سببتها الثورة الزراعية، واندمج الباقون من الملاكين الشاغلين والمعتاشين على الإعانة مع سكان الأكواخ وفضلات الأراضي في طبقة اجتماعية واحدة في أعين المتنفذ في الريف، فلم يميّز كثيراً بين المعوزين والذين صادف أن كانوا محتاجين، ومن برجه العالي الذي كان يراقب منه حياة الكفاح في القرية لم يظهر له وجود خط واضح يفصل بين الفقراء والمعوزين المحرومين، وقد يفاجأ عن حق حين يعلم أنه في سنة المحَلْ يعيش صغار الفلاحين «على الإعانة»، بعد أن يكون قد أفلس من جراء مستواها المشؤوم. وبالتأكيد لم تكن هذه الحالات كثيرة، إلا أن مجرد احتمالها يؤكد الحقيقة القائلة بأن كثيراً من دافعي الضرائب كانوا هم أنفسهم فقراء. وبشكل عام، فإن العلاقة بين دافع الضرائب

والمعوز كانت إلى حد ما تشبه العلاقة بين المستخدم الموفق في عمل يتحمل عبء إعالة العاطل عن العمل مؤقتاً. ويبقى أن دافع الضرائب العادي لم يكن في العادة مقبولاً لتلقي إعانة الفقراء، كما لم يكن يطلب من العامل الزراعي العادي دفع أي ضريبة. وسياسياً، ازداد نفوذ مالك الأرض على الفقير في القرية مع صدور قانون سبينهاملاند، بينما ضعف نفوذ الطبقة الوسطى الريفية.

وأكثر نواحي النظام غرابة كانت اقتصادياته الخاصة، فالسؤال «من الذي كان يدفع تكاليف سبينهاملاند؟» لا يمكن الإجابة عنه عملياً، فالعبء الرئيسي المباشر يقع على دافعي الضرائب. ولكن المزارعين كانوا يعوضون عما يدفعونه بالأجور المنخفضة التي يدفعونها لعمالهم - وهي نتيجة مباشرة لنظام سبينهاملاند. وعلاوة على ذلك، فإن المزارع غالباً ما كان يعاد إليه قسم من ضرائبه، إذا أعلن عن استعداده باستخدام قروي كان بدوره سيحال إلى نظام الإعانة. وكان الحشد الناتج عن ذلك من مطبخ المزارع وباحته من الأشخاص غير الضروريين، وبعضهم ليسوا ماهرين، سيسجل في خانة المدين. وكان يمكن الحصول على عمال من الذين يتقاضون إعانة، لقاء أجور أرخص. وكانوا يشتغلون غالباً كعمال «دوّارين» يتناوبون على العمل في أماكن مختلفة، ويدفع لهم فقط ثمن طعامهم، أو يعرضون لمزاد في زرائب القرية مقابل بضعة بنسات في اليوم. أما كم يساوي هذا النوع من العمل المتقطع، فهو موضوع آخر. وعلى رأس هذه المواضيع، الإعانة بالإيجار التي منحت في بعض الأحيان للفقراء، في الوقت الذي كان مالك الأكواخ عديم الضمير يغتني من تأجيره الجائر للمساكن غير الصحية، وكان أصحاب السلطة في القرية يغمضون عيونهم مادامت الضرائب على هذه المساكن ترد إليهم. أما ما يؤدي إليه هذا التداخل في المصالح

من الإساءة إلى الإحساس بالمسؤولية المالية وتشجيع أشكال الفساد، فأمر واضح لا يحتاج إلى إثبات.

ومع ذلك، من زاوية أعرض فقد كان قانون سبينهاملاند ذا فائدة وبدا كأنه إعانة للأجور يفيد العمال المستخدمين بشكل واضح، ولكنه في الواقع يستخدم الموارد العامة ليؤدي الإعانات لأرباب العمل، لأن الأثر الرئيسي لنظام العلاوات كان خفض الأجور إلى ما تحت مستوى الحفاظ على الحياة. وفي المناطق المعوزة تماماً لم يرغب المزارعون باستخدام العمال الزراعيين الذين مازالوا يملكون بقية أرض، «لأنه لم يكن أي مالك مقبولاً لتلقي الإعانة من الأبرشية أو المنطقة وكانت الأجرة العادية منخفضة إلى درجة أنها من دون المعونة كانت لا تكفي شخصاً متزوجاً». ونتيجة لذلك كان الذين يتلقّون الإعانة فقط هم الذين عندهم الفرصة للعمل، أما الذين حاولوا أن يبقوا بعيدين عن الإعانة وأن يكسبوا قوتهم بقوتهم، فبالكاد استطاعوا أن يجدوا عملاً. ومع ذلك، ففي البلاد بشكل عام كانت الغالبية العظمى من النوع الثاني وكسب طبقة أرباب العمل من كل منهم ربحاً إضافياً لأنها استفادت من انخفاض أجورهم من دون أن تضطر إلى التعويض عنها من الإعانة. وفي المدى البعيد، فإن نظاماً غير اقتصادي كهذا كان لا بد له من أن يؤثر على إنتاجية اليد العاملة ويخفض الأجور العادية، وفي النهاية حتى على «المقياس» الذي وضعه الحكام لصالح الفقراء. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر انخفض مقياس الخبز في عدة مقاطعات وانخفضت دخول الفقراء البائسة أكثر. وبين 1815 و1830 انخفض مقياس سبينهاملاند، الذي كان متساوياً تقريباً، في جميع أنحاء البلاد بنسبة الثلث (وكان هذا الانخفاض أيضاً عالمياً). ويشك كلافام في ما إذا كان العبء الإجمالي شديداً أم أن كثرة الشكاوي فجأة هي التي جعلت الإنسان

يعتقد أنها شديدة. هذا صحيح، لأنه على الرغم من أن ارتفاع الأسعار كان كبيراً، وفي بعض المناطق كان يعتبر كارثة، فإنه يغلب على الظن أنه لم يكن هو عبئاً بحد ذاته بقدر ما كان لتأثير الأجور المصحوبة بالإعانة على الإنتاجية، الذي كان هو أساس المشكلة، فدفعت مناطق الجنوب في إنجلترا، التي تأثرت أكثر من غيرها، في إعانات الفقراء حوالي 3,3 في المئة من دخلها وهي كلف مقبولة، كما كان كلافام يعتقد، نظراً إلى أن قسماً كبيراً من هذا المبلغ «كان يجب أن يذهب أجوراً للعمال» وفي الواقع كانت الأسعار الإجمالية تنخفض تدريجياً في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان عبئها النسبي يتناقص بسرعة أكبر بالنظر إلى الازدهار العام الحاصل في البلاد. وفي 1818 كان مجموع ما صرف فعلاً في إعانة الفقراء قد بلغ ثمانية ملايين جنيه تقريباً، واستمر في الانخفاض إلى أقل من ستة ملايين في 1826، بينما كان الدخل القومي يرتفع بسرعة. ومع ذلك صار الانتقاد لقانون سبينهاملاند يزداد حدة بسبب الحقيقة، كما يبدو، بأن تجريد الجموع من إنسانيتهم بدأ يشل حياة العامة في البلاد، ويضيق الخناق على قدرات الصناعة ذاتها.

لقد عجل قانون سبينهاملاند بحدوث كارثة اجتماعية، إذ إننا اعتدنا على اعتبار أطروحات الرأسماليين الأوائل «مادة مثيرة للشفقة». ولم يكن لذلك أسباب مبررة. أما الصورة التي رسمتها هارييت مارتينو الداعية المتحمسة لإصلاح قانون إعانة الفقراء، فقد تزامنت مع مروّجي الأفكار الذين يعتمدون الجداول والخرائط والذين كانوا يقودون الحملة ضد إصلاح قانون إعانة الفقراء. أما الحقائق التي أوردها تقرير اللجنة حول قانون إعانة الفقراء (1834) الذي أوحى بإبطال قانون سبينهاملاند، فيمكن أن تصلح مادة لحملة تشارلز ديكنز ضد سياسة اللجنة، فلا تشارلز كينزلي وفريدريك إنجلز، ولا

بليك ولا كارلايل كانو مخطئين في اعتقادهم أن صورة الإنسان ذاتها قد شوهت بكارثة فظيعة. وكان الأمر الأكثر غرابة من انتفاضات الألم والغضب التي جاءت من أقلام الشعراء وأنصار الإنسانية هو الصمت الجليدي الذي مرّ به مالتوس وريكاردو على المشاهد التي تمخضت عنها فلسفتهما بعدم الإيمان.

ومما لا شك فيه أن الانسلاخ الاجتماعي الذي سبّبته الآلة والظروف التي قدّر على الإنسان أن يحياها كان لها النتائج العديدة التي لا مفر منها، فتقهقرت حضارة إنجلترا الريفية في أجواء المدن التي نشأت منها في ما بعد مدن القارة (أوروبا) الصناعية[2]، فلم يكن في المدن الجديدة طبقة وسطى مقيمة فيها على الدوام ولا نواة لحرفيين وصناع ماهرين، من طبقة البرجوازية الصغيرة المحترمة وأولاد المدن التي كان يمكن أن تصلح كوسط يتمثل العامل الجلف الذي ـ وقد جذبته الأجور المرتفعة أو هجره من الأرض من قبل المسيّجين المحتالين ـ كان يكدح في المصانع الأولى التي أنشئت، فلقد كانت المدن الصناعية في وسط إنجلترا والشمال الغربي أرضاً مقفرة من الحضارة، فكانت بيوتها القذرة الرديئة انعكاساً لفقدان تقاليد حضارتها، فكان الفلاح المهاجر إليها أو الملاك الصغير ابن الطبقة الوسطى أو الملزم بها غاطسين في ذلك المستنقع الكئيب من البؤس، وسرعان ما تحوّلوا إلى حيوانات في الوحل لا يمكن وصفها. ولم تكن المصيبة في أنه يقبض أجرة قليلة أو أنه يكدّ ساعات طويلة ـ مع أن الناحيتين كانتا تحصلان كثيراً ـ ولكن هي أنه كان يعيش في ظروف طبيعية تحرمه من هيئته كإنسان. وربما كان زنوج الغابات الأفريقية الذين وجدوا أنفسهم محبوسين في أقفاص

---

(2) ويحدد البروفسور أوشر تاريخاً لبداية التمدين هو 1795.

ويلهثون لتنفس نسمة الهواء في قعر سفينة تاجر العبيد يشعرون شعور هؤلاء الناس. ومع ذلك فكل هذا ليس عسيراً على الإصلاح. وما دام الإنسان عنده وضع يتمسك به، وهو النمط الذي خطّه أقرباؤه أو أصدقاؤه، فإنه يستطيع أن يناضل من أجله، ويستعيد روحه وإنسانيته. ولكن بالنسبة إلى العامل هذا يمكن أن يتم بطريقة وحيدة: بأن يشكّل نفسه كعضو في طبقة جديدة. وما لم يستطع أن يكسب قوته من شغله هو، فإنه سيبقى فقيراً معوزاً يعيش على الإعانة. وكان تحويله بشكل مصطنع إلى هذه الحالة هو أشد ما يكرهه قانون سبينهاملاند. هذه النزعة الإنسانية الغامضة منعت العمال من تكوين طبقة اقتصادية وبذلك حرمتهم من الوسيلة الوحيدة لتجنّب المصير الذي قُدر عليهم في نطاق طاحونة الاقتصاد.

كان قانون سبينهاملاند أداة موفّقة لإضعاف معنويات الناس، فإذا كان المجتمع الإنساني آلة ذاتية الحركة للحفاظ على المعايير التي قام عليها، فإن قانون سبينهاملاند كان الآلة لهدم المعايير التي يبنى عليها أي نوع من المجتمعات، فلم يضع فقط مكافأة على التهرب من العمل والتظاهر بعدم التلاؤم، ولكنه زاد في الجذب إلى العوز في اللحظة ذاتها التي كان الإنسان فيها يجاهد لتجنّب قدره بأن يكون من الفقراء المعدمين. وعند دخوله دار إيواء الفقراء (ويستقر هناك إذا كان وعائلته يعيشون على المعونة لبعض الوقت)، فإنه يُحاصر أخلاقياً ونفسياً، فاللياقة واحترام الذات التي ميّزت حياة الاستقرار لقرون من الزمن تلاشت سريعاً في أجواء دار إيواء الفقراء التي كان يسودها الاختلاط والفوضى، حيث توجّب عليه أن يحذر من ظهوره أغنى من جاره، لئلا يُجبر على الخروج والبحث عن عمل، عوضاً عن أن «يقوم بأعمال بسيطة» ضمن عائلته، «فأصبح قانون إعانة الفقراء مفسدة للجمهور... ولكي يحصلوا على نصيبهم،

فإن الأفظاظ كانوا يجورون على الإداريين، والخليعون يقدمّون أولاد الزنا الذين يجب إطعامهم، والمبطلون يعقدون أذرعتهم وينتظرون إعانتهم، وتزاوج في داخله الشباب والبنات الجهلاء. وابتزّ اللصوص ومنتهكو حُرمة أراضي الغير والعاهرات تلك الدور بالتخويف، وأسرف قضاة البلاد في الإنفاق عليها لزيادة شعبيتهم، والمشرفون لمصلحتهم. وهكذا كان يُصرف المال عليها...» «وعوضاً عن وجود العدد الملائم من العمال لفلاحة الأرض ـ العمال الذين يدفع صاحب الأرض أجورهم جزئياً من قبل المعونة، وهؤلاء الرجال المستخدمون رغماً عنه، كانوا خارج سيطرته ـ ويشتغلون أو لا يشتغلون حسبما يرغبون مما عطّل نوعية الأرض، ومنعه من استخدام عمال آخرين كانوا سيجدّون للحصول على استقلالهم. هؤلاء العمال المفضلون كانوا يختلطون بين السيئين، وصار ساكن البيت الذي يدفع الضرائب، وبعد جهاد بلا جدوى، يذهب إلى موزع الإعانة ليطلب إغاثته...» وكان هذا حال هارييت مارتينو[3]. وقد أهمل الليبراليون الذين جاؤوا في ما بعد، ومن دون امتنان منهم، ذكرى تلك الرسولة المفوّهة لعقيدتهم، فحتى مبالغاتها، التي أصبحوا الآن يخشونها، سلطّت الأضواء في المكان الصحيح. وهي نفسها كانت تنتمي إلى تلك الطبقة الوسطى المكافحة، التي جعل فقرها المحتشم أفرادها أكثر شعوراً بملابسات قانون إعانة الفقراء الأخلاقية، فقد فهمت وعبّرت بوضوح عن حاجة المجتمع إلى طبقة جديدة من «العمال المستقلين»، فكانوا فرسان أحلامها، وتصنع من أحدهم ـ عامل مزمن في البطالة يرفض العيش على

---

(3) Harriet Martineau, *The History of the England during the Thirty Years' Peace: 1816-1846* (London: C. Knight, 1849-1850).

الإعانة ـ يقول بكل فخار لزميل له أن يلجأ للعيش على الإعانة: «ها أنا أقف وأتحدى أي إنسان أن يحتقرني. وأستطيع أن أُجلس أولادي في وسط مقاعد الكنيسة، وأتحدى أي شخص أن ينهرهم أو يسخر منهم لمكانتهم في المجتمع. وقد يوجد من منهم أكثر حكمة، وقد يكون الكثيرون أغنى، ولكن لا يوجد أحد أكثر كرامة من أولادي». وكان كبار رجال الطبقة الحاكمة مازالوا بعيدين عن إدراك الحاجة إلى هذه الطبقة الجديدة. وقد أشارت الآنسة مارتينو إلى «غلطة الأرستقراطيين الفاحشة بافتراضهم وجود طبقة واحدة فقط في المجتمع تحت طبقته الغنية التي كانوا مرغمين على التعامل معها من أجل أعمالهم». ولقد أجمل اللورد إلدون، كما انتقدت هي، تحت عنوان واحد «الطبقات الأدنى» جميع من كانوا تحت أغنى المصرفيين ـ من صناعيين وتجار وحرفيين وعمال ومعوزين...»[4]، ولكن التمييز بين الأخيرين، كما أكدت بكل حماسة، هو الذي سيعتمد عليه مستقبل المجتمع، «فباستثناء التمييز بين السلطان والرعية لا توجد فروق اجتماعية واسعة في إنجلترا كالتي بين العامل المستقل والعامل المعوز، ومن الجهل وانعدام الخلق وعدم الحكمة الخلط بين الاثنين». كما كتبت. وهذا طبعاً قد لا يكون تقريراً للحقيقة، فالفرق بين الطبقتين لم يعد موجوداً مع وجود قانون سبينهاملاند. وقد يكون بالأحرى، إقراراً لسياسة تستند إلى توقعات تنبأت هي بها. وكانت السياسة هي سياسة أعضاء لجنة إصلاح قانون إعانة الفقراء، أما النبوءة فكانت تتطلع قدماً إلى سوق يد عاملة تنافسيّة حرة، الذي يؤدي إلى ظهور طبقة البروليتاريا الصناعية. وكان إلغاء قانون سبينهاملاند هو الميلاد الحقيقي للطبقة

(4) Harriet Martineau, *The Parish* ([n. p.: n. pb.], 1833).

العاملة ضد الأخطار الكامنة في حضارة الآلة. ولكن مهما كان المستقبل يخبئ لهما في طياته، فإن الطبقة العاملة واقتصاد السوق، ظهرا في التاريخ مع بعضهما، فكره الإغاثة العامة، وعدم الثقة بعمل الدولة، والتأكيد على كسب الاحترام والاعتماد على النفس، بقيت لأجيال عديدة مميزات العامل البريطاني.

وكان إبطال قانون سبينهاملاند ثمرة جهود طبقة جديدة تدخل على المسرح التاريخي، هي الطبقات الوسطى في إنجلترا. ولم تستطع طبقة ملاك الأراضي أن تقوم بالمهمة التي قدّر لهذه الطبقات أن تقوم بها: تحوّل المجتمع إلى اقتصاد السوق، فأُلغيت عشرات القوانين وسنّت أخرى قبل أن يأخذ التحول مجراه. وأبطل قانون الإصلاح البرلماني الصادر في 1832 الحكم المحلي العفن الذي كانت تتمتع به البلدات في إنجلترا وسلَّم السلطة في مجلس العموم مرة وإلى الأبد إلى رجال الأعمال. وكان أول وأعظم قرارات إصلاحهم هو إلغاء قانون سبينهاملاند. والآن وقد أصبحنا ندرك الدرجة التي كانت أساليبه الأبوية تندمج بها في حياة البلاد، فإننا سنتفهم سبب تردّد أعظم مؤيدي الإصلاح المتطرّفين في اقتراح فترة انتقالية أقصر من عشرة أو خمسة عشر عاماً. وفي الحقيقة فقد حدثت فجأة جعلت من أسطورة التدرج الإنجليزي هراءً، الذي تشجع في وقت لاحق حين البحث عن أسباب لإعاقة الإصلاح الجذري. وبقيت ذكرى تلك الصدمة الوحشية تشكل الطبقة العاملة البريطانية لأجيال عديدة. ومع ذلك، فإن نجاح عملية التمزّق هذه ترجع إلى الاعتقاد الراسخ لطبقات واسعة من السكان، بمن فيهم العمال أنفسهم بأن النظام الذي كان من كافة نواحيه الظاهرة يدعمهم كان في الحقيقة يسرقهم، وأن «حق الحياة» كان مرضاً يؤدي إلى الموت.

وكان القانون الجديد ينصّ على أنه في المستقبل يجب عدم

تقديم إغاثة من خارج الأسرة وكانت إدارته على مستوى الأمة وتفضيلية. ومن هذه الناحية كان إصلاحاً تاماً، فتوقف العمل بإعانة الأجور. وأُعيد العمل بامتحان دار إيواء وتشغيل الفقراء، ولكن من منطلق جديد، فقد ترك الآن للمتقدم أن يقرر ما إذا كان فقيراً مدقعاً تماماً بحيث يريد أن يلجأ طوعاً إلى مأوى جُعل عمداً مكاناً شنيعاً. وكانت هذه الدار تتسّم بوصمة، فالمكوث فيها يعني عذاباً نفسياً وخلقياً، في الوقت الذي كان يطلب فيه مراعاة متطلبات النظافة واللياقة ـ وفي الحقيقة استخدامها بشكل مهين لتكون حجّة لمزيد من الحرمان. ولم يكن قضاة الصلح ولا المشرفون المحليّون، بل السلطات الأوسع ـ الأوصياء ـ هم الذين يطبقّون القانون في نطاق إشراف مركزي ديكتاتوري، فعملية دفن المعوز صارت مشهداً جعل زملاءه ينبذون التضامن معه حتى في الموت، في 1834 كانت الرأسمالية الصناعية جاهزة للانطلاق، وفتح المجال لتطبيق إصلاح قانون إعانة الفقراء. وكان قانون سبينهاملاند الذي حمى الريف في إنجلترا، وبذلك حمى جماهير العمال بشكل عام من القوة الداهمة لآلية السوق، يفت في عضد المجتمع. وحين إلغائه كانت الجماهير العريضة من العمال تشبه أشباح الكوابيس أكثر مما تشبه البشر. ولكن إذا كان العمال قد أسيء إلى إنسانيتهم فيزيولوجياً إلا أن الطبقات التي لديها حرية التصرف كانت قد ضعفت معنوياتها، فالوحدة التقليدية للمجتمع المسيحي كانت تتراجع ليحل محلها التنكّر للمسؤولية من جانب الميسورين لحالة زملائهم، فكانت الأمتّان في طور التكوين. ولشدّة دهشة العقول المفكرّة، فإن الثروة التي لم يسمع بها قط تبيّن أنها لا تنفصل عن الفقر الذي لم يُسمع به قط، فقد أجمع العلماء على اكتشاف علم جعل القوانين التي تتحكم بعالم البشر لا يرقى إليها الشك. وبدافع من هذه القوانين أن خلت القلوب من التعاطف واكتسب التصميم الرواقي لنبذ التعاضد الإنساني تحت

شعار السعادة الأكمل للعدد الأكبر منزلة الدين عند العامة.

كانت آلية السوق تدعم نفسها في المجتمع وترفع صوتها لإتمامه: يجب على اليد العاملة البشرية أن تصبح سلعة. وحاولت السلطة الأبوية الرجعية عبثاً أن تقاوم تلك الضرورة. واندفع الناس مبهورين ليخرجوا من فظاعات قانون سبينهاملاند، ويطلبون حماية اقتصاد السوق الطوباوية.

الفصل التاسع

الإملاق والمدينة الفاضلة

تركزت مشكلة الفقر حول موضوعين متصلين ببعضهما بصلة وثيقة: الإملاق والاقتصاد السياسي. ومع أننا سنتعامل مع وقعهما على مداركنا الحديثة كلٌ على حدة، إلا أنهما كانا يشكلان كلاً واحداً لا يتجزأ: اكتشاف المجتمع، فحتى أيام قانون سبينهاملاند لم يكن يوجد جواب شاف على السؤال الذي يقول: ما هو مصدر عوز الفقراء. ولقد كان متفقاً عليه بين مفكري القرن الثامن عشر أن العوز والإملاق والتقدم لا ينفصلان، فالعدد الأكبر من الفقراء لا يوجد في البلدان القاحلة أو بين الأمم البربرية المتخلّفة، ولكن في البلاد الأكثر خصباً والأكثر تحضّراً، كما كتب جون مفارلين في 1782. وقالها الاقتصادي الشهير غياماريا أورتيس كنصيحة، بأن غنى الأمة يتماثل مع سكانها وبؤسها يتماثل مع غناها (1774). وحتى آدم سميث وبطريقته الحذرة أعلن أن أعلى الأجور لا توجد في أغنى البلدان. ولذلك لم يكن مفارلين يجازف برأي غريب حين عبّر عن اعتقاده بأنه «مع اقتراب إنجلترا من ذروة عظمتها، فإن عدد فقرائها سوف يستمر في التصاعد»[1].

---

(1) J. M'Farlane, *Enquiries Concerning the Poor* ([n. p.: n. pb.], 1782). =

وأيضاً، إذا تنبأ إنجليزي بحدوث جمود في التجارة، فإنه إنما يردّد رأياً يعتقد به الناس على نطاق واسع. وإذا كانت الزيادة في التصدير خلال نصف القرن الذي سبق 1782 جيدة، فإن ازدهار التجارة وجمودها كانا كذلك. وكانت التجارة قد بدأت تتعافى من الهبوط الذي خفّض كميات التصدير إلى مستوى كما كان قبل نصف قرن. وبالنسبة إلى الذين عاصروا تلك الفترة، فإن توسع التجارة الكبير وتحقيق الازدهار الوطني الذي تلا حرب السبع سنوات، إنما يعني أن إنجلترا أيضاً لها فرصتها بعد البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا.

وأصبح صعودها الشاهق الآن أمراً من الماضي، ولم يكن هناك سبب يجعلنا نعتقد بأن هذا الصعود سيستمر، الذي كان يبدو فقط أنه نتيجة للحرب التي رافقها الحظ. وكما رأينا، فإن الجميع كانوا يُجمعون على أن تراجع التجارة كان منتظراً.

وفي الحقيقة، فإن الازدهار كان قريباً وعند المنعطف، ازدهار بأحجام عملاقة كان مقدراً له أن يصبح شكلاً جديداً للحياة، ليس عند أمة واحدة فقط بل عند البشرية جمعاء. ولكن لا السياسيون ولا الاقتصاديون كان عندهم أدنى فكرة عن موعد حدوثه. وقد يكون هذا عند السياسيين أمراً غير ذي أهمية، في تخفيف بؤس الناس إلا قليلاً. ولكن بالنسبة إلى الاقتصاديين كان أمراً مؤسفاً «كظاهرة شاذة» حين حدث ارتفاع هائل في التجارة والإنتاج وصادف متلازماً مع ازدياد هائل أيضاً في بؤس الإنسان ـ وبالنتيجة، فإن الحقائق الظاهرة التي أرسيت عليها مبادئ مالتوس وريكاردو وجيمس ميل قد عكست

= قارن أيضاً ملاحظة بوستلثواي (Postlethwayt) في افتتاحية القاموس العالمي، 1757، حول قانون إعانة الفقراء الهولندي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر، 1531.

اتجاهات متناقضة عمّت خلال فترة انتقالية شديدة الوضوح.

لقد كان الوضع محيِّراً حقاً. ولقد كان أول ظهور الفقراء في إنجلترا في النصف الأول من القرن السادس عشر، وكانوا يبدون كأفراد لا ينتمون إلى المنطقة أو أي «زعيم إقطاعي» وكان تحوّلهم تدريجياً إلى طبقة من العمال المستقلين نتيجة مشتركة للاضطهاد العنيف ضد المتشرّدين ونشوء الصناعة المنزلية التي ساعد على انتشارها التوسع المستمر في التجارة الخارجية. وخلال سنوات القرن السابع عشر كان الحديث نادراً عن الإملاق أو العوز، حتى أن الإجراء الحاسم بسنّ قرار التوطين قد تم من دون نقاش عام. وحين أثيرت المناقشات في أواخر القرن، فإن كتاب **الطوباوية** لتوماس مور وقوانين إعانة الفقراء الأولى كان قد مضى عليها أكثر من 150 سنة، وبعد أن أصبح حلّ الأديرة وثورة كت (Kett's Rebellion) في ذمة النسيان. وكانت تجري أعمال التسييج والاحتكار باستمرار، خلال حكم شارل الأول، على سبيل المثال، ولكن الطبقات الجديدة قد أصبحت بشكل عام مستقرة وموطّنة.

وبينما كان الفقراء في منتصف القرن السادس عشر يشكلون خطراً على المجتمع الذي نزلوا عليه كالجيوش المعادية، فإنهم في نهاية القرن السابع عشر لم يكونوا أكثر من عبء على نظام الإعانة. ومن الناحية الأخرى، فإن هذا المجتمع لم يعد مجتمعاً نصف إقطاعي، بل هو نصف تجاري، والذي كان أعضاؤه يؤيدون العمل بمردودة ولا يقبلون نظرة القرون الوسطى بأن الفقر لا يشكل مشكلة، ولا حركة التسييج الناجحة، وأن العاطلين عن العمل هم الأصحاء المتسكعون. ومنذ ذلك الوقت بدأت الآراء حول الإملاق أو العوز تعكس نظرات فلسفية، كبيرة الشبه بالمواضيع اللاهوتية السابقة. وعكست الآراء حول الفقراء أكثر فأكثر الآراء حول الوجود

بذاته. ومن هنا كان التنوّع والفوضى في هذه الآراء، وكانت أهميتها البالغة لمؤرخي حضارتنا.

وكان أعضاء مذهب الكويكرز الروّاد في تقصّي إمكانيات وجودنا الحديث، الأوائل الذين أدركوا أن البطالة كانت نتاجاً محتّماً لخلل ما في تنظيم شؤون العمل. ومع إيمانهم العميق بالطرق العلمية، فإنهم طبقّوا على الفقراء بينهم ذلك المبدأ بإعالة النفس الجماعي الذي مارسوه أحياناً باعتبارهم معارضين من أصحاب الضمير، حين كانوا يتجنّبون دعم السلطات بدفعهم تكاليف إقامتهم في السجون. ونشر لوسون، وهو المؤمن المتحمس بالمذهب الكويكري «نداءً للبرلمان حول الفقراء بأن لا يكون شحاذ في إنجلترا «كبرنامج سياسي»، اقترح فيه إنشاء بورصة لليد العاملة بالمعنى الحديث لوكالة استخدام عامة. كان هذا في 1660، وكان قد قدّم اقتراحاً قبل عشر سنوات بإقامة «مكتب للعناوين والمواجهات» من قبل هنري روبنسون. إلا أن حكومة الملكية العائدة فضّلت الطرق الأقل قيمة، فكان الاتجاه نحو قرار التوطين الذي سنّ في 1662، مناقضاً بالكامل لأي نظام عقلاني ينطوي على عرض اليد العاملة فيه، الذي كان يمكن أن يوجد سوقاً أكبر لليد العاملة، فالتوطين، وهو مصطلح استعمل للمرة الأولى في القرار ربط اليد العاملة بالأبرشية أو المنطقة.

وبعد الثورة المجيدة أنتجت فلسفة الكويكرز في شخص جون بيلر متكهناً حقيقياً لتوجّه الأفكار الاجتماعية في المستقبل البعيد. وكان من خلال جو اجتماعات المعاناة التي أصبحت تستعمل فيها الإحصائيات لإعطاء دقة علمية في طرق الإغاثة الدينية والتي في 1696 ولد فيها اقتراحه بإنشاء «كلية الصناعة» والتي يمكن للفراغ الإجباري عند الفقراء أن يستغل في أمور نافعة. ولم تكن مبادئ

بورصة اليد العاملة وإنما المبادئ المختلفة جداً عنها هي التي تتضمنها هذه الخطة، فالأولى كانت تدور حول الفكرة التقليدية في إيجاد رب عمل يستخدم العاطلين عن العمل، والثانية ما لا يقل عن أن العمال لا يحتاجون إلى رب عمل ماداموا يستطيعون تبادل منتجاتهم مباشرة، «لأن عمل الفقراء فيه مناجم ثروة للأغنياء»، كما قال بيلر، فلماذا لا يكونوا قادرين على إعانة أنفسهم بتوظيف هذه الثروات لمنفعتهم هم، وإدخار بعض خيراتها؟ وكل ما يلزم هو انتظامهم في «كلية» أو شركة، حيث يستطيعون حشد جهودهم فيها. وكان هذا هو أصل كل الأفكار الاشتراكية التي جاءت في ما بعد حول ظاهرة الفقر، سواء أخذت شكل قرى الاتحاد عند أوين، أو المستعمرات التعاونية عند فورييه، أو بنوك الصرف عند برودون، أو الورشات الوطنية عند لويس بلانك، أو المدن الصناعية عند لاسال، أو برامج الخمس سنوات عند ستالين. وتضمن كتاب بيلر (*in nuce*) معظم الاقتراحات التي كانت تدور حول حل هذه المشكلة منذ أول ظهور للانسلاخات الكبرى التي أحدثتها الآلة في المجتمع الحديث. «وهذه الزمالة في الكلية أو الشركة ستجعل العمل وليس المال المعيار لتقييم كل الحاجات به...» وقد صممت ككلية لجميع أنواع المهن النافعة التي ستعمل لتلبية حاجات بعضها من دون إغاثة أو إعانة...» ومن الأهمية بمكان الربط بين أوراق العمل النقدية ومساعدة الذات والتعاون، فالعمال، وبما يصل إلى عدد ثلاثمئة منهم، سيعيلون أنفسهم، ويشتركون في العمل في ما بينهم لمجرد تأمين معيشتهم، «وما يزيد من عمل، يدفع من أجله». وهكذا، فتأمين المعيشة والمبلغ الذي يستحصل من نتاج العمل يدمجان مع بعضهما. وفي حالة القيام بتجارب صغيرة في مساعدة الذات، فإن المال الفائض قد ذهب في مواجهة المعاناة وأنفق لصالح أعضاء آخرين في الجماعة الدينية. وكان مقدراً لهذا الفائض أن يكون له مستقبل زاهر،

وكانت الفكرة الجديدة عن الأرباح كالدواء الشافي في ذلك العصر. وكانت خطة بيلر الوطنية لإعانة العاطلين عن العمل ستستغل من قبل الرأسماليين لتحقيق الأرباح! وفي نفس العام 1696، أنشأ جون كيري شركة بريستول من أجل الفقراء، التي بعد أن حققت بعض النجاح في البداية، فشلت في تحقيق الأرباح، كما فعلت في النهاية كل المحاولات الأخرى من هذا النوع. وكان اقتراح بيلر يقوم على نفس فرضية جون لوك في نظامه للعمل وأداء الضريبة، الذي قُدم أيضاً في 1696، الذي يجب أن يختص فيه دافعو الضرائب المحليّون بفقراء القرية وتشغيلهم بنسبة مساهمتهم في الضرائب. وهذه كانت البداية للنظام سيئ الطالع للمستخدمين الطوافين الذي جرى العمل به بموجب قرار غلبرت. واستولت على أذهان الناس فكرة إمكانية الاستفادة من المعوزين وتحقيق ربح منهم.

ومضى بالضبط قرن من الزمن بعده عندما أعدّ جرمي بنثام، وهو من أكبر واضعي الخطط الاجتماعية، خطة لاستخدام المعوزين على نطاق واسع في التشغيل صممها أخوه ذو الابتكارات الأكثر، صاموئيل، في أشغال خشبية ومعدنية. وقال السير لزلي ستيفن بأن «بنثام قد انضم إلى أخيه وكانا كلاهما يتطلعان إلى إيجاد آلة بخارية. وخطر لهما استخدام المحكومين عوضاً عن البخار». كان ذلك في 1794، وكانت الخطة التي ابتكرها بنثام بالمراقبة الجماعية على المساجين التي يمكن على أساسها تصميم السجون بحيث يتم الإشراف عليها بشكل فعال قليل الكلفة، قد وجدت منذ بضعة سنوات، فقرر عندئذ تطبيقها على مصنعه الذي يشتغل فيه المحكومون، وقرر إحلال الفقراء محل المحكومين. وللحال أُدخلت مجازفةُ أخيه الخاصةُ في خطة عامة لحل المشكلة الاجتماعية ككل. وكان قرار قضاة سبينهاملاند. واقتراح ويتبريد بالحد الأدنى للأجور،

وقبل كل شيء المسوّدة التي وزعها بيت منفرداً باقتراح قانون شامل لإصلاح قانون إعانة الفقراء، قد جعل من المعوزين موضوعاً مطروحاً بين السياسيين. وتقدم بنثام، الذي كان يفترض بانتقاده لمشروع القانون الذي اقترحه أن يؤدي إلى سحبه «**بالحوليات**» التي كتبها آرثر يونغ، والتي تتضمن اقتراحات مفصّلة عن خطته (1797). وبيوت الصناعة عنده حسب خطة المراقبة الجماعية ـ خمس قصص في اثني عشر قطاعاً ـ لاستغلال عمل الفقراء الذين يتلقون إعانات والذين يديرهم مجلس مركزي يقام في العاصمة وينظّم على شاكلة مجلس بنك إنجلترا، ويكون لكل الأعضاء الذين لهم حصص تساوي خمسة أو عشرة جنيهات حق التصويت. وجاء في نص نشر بعد بضعة سنوات»: «1 ـ إدارة مصالح الفقراء في عموم أنحاء جنوب بريطانيا تتقلدها سلطة واحدة، وتؤخذ النفقات من صندوق واحد. 2 ـ هذه السلطة، وهي لشركة مساهمة تحت اسم ما من قبيل شركة الإحسان الوطنية»[2]، فأقيم عدد من بيوت الصناعة لا يقل عن (250)، تضمّ حوالى ((500, 000) نزيل. وكان يصحب الخطة تحليل مفصل لأصناف العاطلين عن العمل المختلفة التي انتظر بنثام لأكثر من قرن نتائج باحثين آخرين في هذا المجال. ولقد أظهرت ذهنيته الفذة في التصنيف مقدرتها الواقعية على أحسن وجه، «فالعمال الذين كانوا في غير مكانهم والذين طردوا حديثاً من العمل كانوا مختلفين عن الذين لم يستطيعوا إيجاد العمل بسبب «الركود العارض»، كما تميّز العمال الذين يعملون أعمالاً فيها ركود دوري عن العمال الموسميين، وهؤلاء عن «الإضافيين»، كالذين «صاروا زائدين عن الطلب نتيجة إدخال الآلة». أو، وبعبارة أكثر حداثة، من غير

(2) Jeremy Bentham, *Pauper Management*, First Published, 1797.

المستخدمين تقنياً، والزمرة الأخيرة كانت تتألف من العمال العاجزين». وهي زمرة حديثة أخرى، برزت في زمن بنثام، بسبب الحرب مع فرنسا. ولكن أكثر الزمر أهمية هي عمال «الركود العارض» المذكورة أعلاه، التي كانت تضم ليس الحرفيين والفنانين الذين يمارسون المهن «التي تعتمد على الموضة» فقط، ولكن أيضاً الزمرة الأهم من بين العاطلين عن العمل في حالة ركود عام في الصناعة. وبذلك أدّت خطة بنثام إلى تبسيط دورة العمل من خلال تطبيق أساليب التجارة على البطالة على أوسع نطاق.

وفي سنة 1819 أعاد روبرت أوين نشر خطة بيلر التي مضى عليها أكثر من 120 سنة، لإنشاء كليات للصناعة. وتطور الفقر المدقع المتقطع إلى سيل من البؤس. وكانت قرى الاتحاد التي ابتدعها هو تختلف عن كليات بيلر بكبر حجمها، وتضم 1200 شخص على مثل هذه السعة من الأراضي. وكانت اللجنة تدعو إلى الانتساب لهذه الخطة التجريبية الهامة لحل مشكلة البطالة تضم اختصاصيين من أمثال دايفد ريكاردو. ولكن لم يتقدم لها منتسبون. وبعد مدة سخر الناس من تشارلز فورييه الفرنسي، لأنه كان يتوقع من يوم إلى يوم مجيء شريك متضامن يرغب بالاستثمار في خطته (Phalmstere)، التي كانت تقوم على أفكار مماثلة لتلك التي تنبأ بها أحد أعظم الخبراء الإنجليز في العلوم المالية. ثم ألم تصبح شركة روبرت أوين في نيولانارك ـ مع جرمي بنثام كشريك متضامن ـ مشهورة عالمياً من خلال النجاح المالي لخططه المناصرة للإنسان؟ ولم يكن حتى ذلك الوقت يوجد رأي متفق عليه بالفقر ولا طريقة مقبولة للكسب من الفقراء.

وأخذ أوين من بيلر فكرة أوراق النقد العمالية، وطبقها في بورصة اليد العاملة الوطنية العادلة في 1832، ففشلت. وكان مبدأ

الكفاية الذاتية الاقتصادية للطبقة العاملة ـ وهي من أفكار بيلر أيضاً ـ في خلفية حركة الاتحاد المهني أو النقابات في السنتين التاليتين. والاتحاد المهني أو النقابات كانت جمعية عامة لكافة المهن والحرف والفنون لا تستثني صغار المهنيين، وهدفها الغامض هو أن تكون جسم المجتمع وهيكله في ظاهرة سليمة موحدة، فمن كان يظن أن هذه كانت الجنين لكل محاولات الاتحاد الكبير الواحد في المئة سنة التالية؟ فالنزعات النقابية والرأسمالية والاشتراكية الفوضوية كانت في الحقيقة لا تتمايز عن بعضها في مخططاتها نحو الفقراء، فبنك الصرف الذي ابتكر برودون فكرته وهو أول مأثرة عملية للفلسفة الفوضوية، في 1848، وكانت في أساسها تطور متفرع من تجربة أوين. وماركس المبشر باشتراكية الدولة، هاجم بشدة إنكار برودون، ومنذ ذلك الوقت كانت الدولة هي التي يطلب إليها أن تقدم رأس المال للخطط الجماعية من هذا النوع، والتي بصددها دخل لويس بلانك ولاسال التاريخ.

أما السبب الاقتصادي لعدم إمكانية جني المال من المعوزين فلم يكن سراً، فقد مضى 150 عاماً تقريباً قبل أن توقف مقالة دانيل ديفو التي نشرت في 1704 النقاش الذي بدأه بيلر ولوك. وأصرّ ديفو على أنه إذا قدمت الإعانة للفقراء، فإنهم لن يشتغلوا ليقبضوا أجراً، وإذا اشتغلوا في صناعة السلع في مؤسسات عامة، فإن البطالة ستزداد في الصناعات الخاصة. وكانت مقالته تحمل العنوان الشيطاني «إعطاء الصدقات ليس إحساناً واستخدام الفقراء مَظْلَمَة للأمة»، وتبعته مقالة الدكتور منديفيل المضحكة حول النحل الراقي الذي كانوا يعيشون في بيئة مزدهرة لأنها كانت تشجعهم على الغرور والحسد والرذيلة والتبذير. ولكن بينما كان الدكتور الكثير النزوات يستمتع بهذه التناقضات الأخلاقية إلا أنه قد ضرب على الوتر الحساس وأصاب العناصر الأساسية في الاقتصاد السياسي. وسرعان ما نسيت مقالته

خارج دوائر «السياسة الأدنى»، عندما حدثت مشاكل الإدارة في القرن الثامن عشر، بينما كانت براعة منديفيل الرخيصة تدرب عقولاً ذات نوعية جيدة كعقول بيركلي وهيوم وسميث. ومن الواضح أن الثروة المتنقلة كانت في النصف الأول من القرن الثامن عشر موضوعاً أخلاقياً، بينما لم يكن الفقر كذلك. ولقد صُدمت طبقات البيوريتان بالأشكال الإقطاعية من التبذير الواضح الذي استهجنته ضمائرهم على أنه ترف ورذيلة، بينما كانوا مضطرين للموافقة مع نحلات منديفيل بأنه لولا تلك الشرور لتقهقرت التجارة والمهن سريعاً.

وفي ما بعد كان يجب تطمين هؤلاء التجار الأغنياء بشأن أخلاقية العمل التجاري: فمحالج القطن الجديدة لم تعد تساعد على التفاخر البطال بل تهتم بالمتطلبات اليومية الرتيبة وأشكال التبذير الرقيقة الناشئة التي تظاهرت بأنها أقل وضوحاً بينما كانت تحاول أن تكون أكثر تبذيراً من الأشكال القديمة، فكانت سخرية ديفو من أخطار إعانة الفقراء أقل موضوعية من أن تنفذ إلى الضمائر المنشغلة بأخطار الثروة والغنى الأخلاقية، وكانت الثورة الصناعية لا تزال في طريقها، ومع ذلك فكما سارت الأمور، فإن تناقضات ديفو كانت نبوءة بالحيرة والاضطراب المقبلين: «إعطاء الصدقات لا إحسان» ـ لأنه بإزالة حدة الجوع يعاق الإنتاج وتحدث المجاعات، «واستخدام الفقراء، مَظْلَمَة للأمة» ـ لأنه بإحداث استخدام عام يزيد الإنسان من تخمة السلع في السوق ويسرع في إفلاس الحرفيين الصغار. وبين جون بيلر والكويكرز ودانيال ديفو المتحمس لأعمال التجارة وبين القديس والخبيث أبرزت عند نهاية القرن السابع عشر المواضيع التي هيأت لها الجهود والعقول والأمل والمعاناة وعلى مدى أكثر من قرنين من الزمن الحلول المضنية.

ولكن في زمن قانون سبينهاملاند، فإن الطبيعة الحقيقية للعوز كانت لا تزال خافية عن عقول الناس، فكان يوجد اتفاق تام حول الرغبة بكتلة كبيرة من السكان، بأكبر ما يمكن، لأن قوة الدولة تكمن في رجالها. كما كان هناك اتفاق غالب حول مزايا اليد العاملة الرخيصة، لأنه بوجودها فقط تزدهر الصناعة. هذا بالإضافة إلى أنه لولا الفقراء من سيبحر في السفن ويذهب للحرب؟ ومع ذلك فكان هناك الشك في ما إذا لم يكن الفقر في النهاية شر مستطير. وعلى كل حال لماذا لا يُستخدم الفقراء بشكل مربح، لإيجاد الربح للعموم كما كانوا يُستخدمون لتحقيق الربح الخاص؟ ولم يعط لهذه الأسئلة الجواب الشافي. ولقد تصادف أن عثر ديفو على الحقيقة التي قد يكون آدم سميث، بعد سبعين سنة، فهمها أو ربما لم يفهمها، فحالة نظام السوق غير المتطورة كانت تخفي ضعفها في ثناياها، فلم يكن مفهوماً بعد منشأ الغنى الجديد ولا الفقر الجديد.

وكون الموضوع لايزال في مرحلة الكمون من النمو يظهر جلياً من التلاقي المدهش بين بيلر المنتمي إلى الكويكرز وأوين الناكر لوجود الإله وبنثام النفعي، فكان أوين الاشتراكي مؤمناً عنيداً بمبدأ المساواة بين البشر وحقوقه الفطرية الموروثة، بينما كان بنثام يكره المساواة، ويسخر من حقوق الإنسان، وانحاز بقوة نحو حرية التجارة «دعه يعمل». ومع ذلك، «فالتوازي» عند أوين كان يشبه بيوت الاقتصاد كثيراً عند بنثام، بحيث يمكن للمرء أن يتخيل أنه كان يستوحي منها فقط حتى نتذكر مديونيته بالفضل لبيلر. وكان الثلاثة كلهم مقتنعون أن التنظيم المناسب لعمل العاطلين لا بد أن يجلب فيضاً من السلع، الذي تمنى أوين الاشتراكي أن يعطيه إلى العاطلين عن العمل أنفسهم. ولكن في الوقت الذي كشفت خلافاتهم العلامات التي تكاد لا ترى عن انقساماتهم في المستقبل، فإن أوهامهم

المشتركة كانت تعبّر عن نفس سوء الفهم المتطرف لطبيعة العوز أو الإملاق في اقتصاد السوق الوليد. وكان الأكثر أهمية بين الفروق بينهم، كان يوجد ازدياد مستمر في عدد الفقراء: في 1696، وهي السنة التي كتب فيها بيلر كتابه، وصل مجموع الإعانات إلى (400, 000) جنيه تقريباً. وفي 1796، حين هاجم بنثام قانون بيل فقد تجاوزت مليوني مارك. وفي 1818، وهي دور أوين في الكتابة، فقد اقتربت من 8 مليون. وفي السنوات المئة والعشرين التي مضت بين بيلر وأوين ربما تضاعف عدد السكان ثلاث مرات، أما الإعانات فقد تضاعفت عشر مرات، فأصبح العوز ينذر بالخطر، إلا أن معناه لا يزال مجالاً للتخمين من الجميع.

الفصل العاشر

الاقتصاد السياسي واكتشاف المجتمع

حين أدرك الناس معنى الفقر أصبح المسرح جاهزاً لأحداث القرن التاسع عشر. وكانت سنة الفصل تقع حوالى 1780 تقريباً، ففي كتاب آدم سميث الرائع لم تكن إعانة الفقراء عنده مشكلة بعد، ولكن بعد عقد واحد فقط أثيرت كموضوع ضخم في مقالة تاونسند «أطروحة حول قوانين إعانة الفقراء» ولم تنقطع عن إشغال عقول الناس لقرن ونصف قرن قادمين.

ولقد كان تغير الجو منذ آدم سميث إلى تاونسند في الحقيقة ملفتاً، فالأول أشار إلى انتهاء عصر بدأ بمخترعي الدولة، توماس مور ومكيافيللي ولوثر وكالفن، والثاني (تاونسند) كان ينتمي إلى ذلك القرن التاسع عشر الذي اكتشف فيه ريكاردو وهيغل من زاويتين مختلفتين وجود المجتمع الذي لم يكن خاضعاً لقوانين الدولة، ولكن بالعكس، أخضع الدولة إلى قوانينه. وصحيح أن آدم سميث، تعامل مع الثراء المادي كحقل مستقل للدراسة، ولكونه فعل ذلك بشعور كبير من الواقعية جعله هو المؤسس لعلم جديد، الاقتصاد. ومع كل ذلك، فقد كانت الثروة عنده مجرد جانب من جوانب حياة الجماعة السكانية، والتي من أجلها بقيت الثروة ثانوية، فلقد كانت

تابعاً ملازماً للأمم التي تناضل من أجل بقائها في التاريخ ولا تنفصل عنهم. وفي رأيه أن إحدى المجموعات التي تتحكم بثروات الأمم تأتي من تحسن، أو جمود، أو تقهقر حالة البلد ككل، ومجموعة أخرى تأتي من أولوية السلامة أو الأمن ومقتضيات توازن القوى، وأخرى أيضاً تقدمها سياسة الحكومة التي تميل إلى جانب المدينة أم الريف، إلى الصناعة أم الزراعة، ولذلك، فإنه من خلال إطار سياسي معين فقط كان يستطيع صياغة موضوع الثروة، التي كان يعني بها الازدهار المادي «لجسم السكان الضخم» ولم يكن ما يدل في كتابه على أن مصالح الرأسماليين الاقتصادية هي التي تضع قوانين المجتمع، ولا ما يدل على أنهم كانوا الناطقين العلمانيين باسم العناية الإلهية التي تتحكم بعالم الاقتصاد ككيان مستقل، فعنده أن الاقتصاد لا يخضع بعد لقوانين خاصة به تؤمن لنا معايير ما هو خير وما هو شر.

وأراد سميث أن يعتبر ثراء الأمم إحدى وظائف الحياة الاجتماعية، الطبيعة والأخلاقية، ولهذا السبب فقد تلاءمت سياسته في البحار كثيراً مع قوانين كرمويل للملاحة وأفكاره عن المجتمع الإنساني انسجمت مع منظومة جون لوك الخاصة بحقوق الإنسان الطبيعية. وفي رأيه لا يوجد ما يشير إلى وجود ميدان اقتصادي في المجتمع يمكن أن يكون مصدراً للقانون الأخلاقي والالتزام السياسي، فالمصلحة الذاتية تدفعنا لنفعل ذاتياً ما يفيد الآخرين، كمصلحة اللحام الذاتية التي ستزودنا في النهاية بعشائنا. ويسود في فكر سميث تفاؤل واسع، لأن القوانين التي تتحكم بالجانب الاقتصادي من الكون تنسجم مع مقدرات الإنسان كتلك التي تتحكم بجوانبه الأخرى، فليس هناك يد خفيّة تحاول أن تفرض علينا الطقوس الوحشية باسم المصلحة الذاتية، فكرامة الإنسان هي في

كونه كائناً أخلاقياً، الذي هو باعتباره هذا عضواً في نظام مدني يضّم العائلة والدولة «ومجتمع الإنسانية العظيم»، فالعقل والإنسانية وضعا حداً للشغل المجزأ، فالمنافسة والربح عليهما أن يتراجعا أمامهما، فما هو طبيعي هو الذي ينسجم مع المبادئ التي يمثلها عقل الإنسان، والنظام الطبيعي هو ذلك الذي يتفق مع تلك المبادئ، فالطبيعة بمعناها الفيزيائي قد استبعدها سميث بوعي كامل منه من مسألة الثروة. «ومهما كانت التربة أو المناخ أو مدى اتساع منطقة أمة من الأمم، فإن الوفرة أو الشح في مواردها السنوية لا بد أنها في ذلك الوضع المعين تعتمد على ظرفين، وهما، المهارة في العمل، ونسبة عدد الأعضاء النافعين إلى العاطلين في المجتمع، فليست العوامل الطبيعية، بل الإنسانية هي التي لها التأثير كله. وهذا الاستبعاد لعامل البيولوجيا وعامل الجغرافيا في بداية كتابه كان معتمداً، فكانت مغالطات الفيزيوقراطيين بالنسبة إليه إنذاراً، إذ إن ولعهم بالزراعة أغراهم بالخلط بين طبيعة الكون وطبيعة الإنسان، وأقنعهم بالاعتقاد بأن التربة وحدها هي الخلّاقة الحقيقة والمنتجة. ولم يكن أبعد عن فكر سميث شيء أكثر من تمجيد الطبيعة، فالاقتصاد السياسي يجب أن يكون علماً إنسانياً، ويجب أن يتعامل مع ما هو من طبيعة الإنسان، وليس الطبيعة بمعنى البيئة الخارجية.

أما أطروحة تاونسند، التي جاءت بعد عشر سنوات، فقد تمركزت على نظرية العنزات والكلاب. وكان المشهد هو الجزيرة في قصة روبنسون كروزو، الواقعة في المحيط الهادي، على مقربة من ساحل تشيلي، فعلى هذه الجزيرة أنزل جوان فرنانديز عدة عنزات ليؤمّن منها لحوماً للزيارات القادمة. وتكاثرت هذه العنزات بأعلى معدل وأصبحت مخزوناً ملائماً للغذاء للسفن ـ وأغلبها إنجليزية ـ التي تهاجم سفن العدو، التي كانت تزعج التجارة الإسبانية. ولكي

تحطمها، أنزلت السلطات الإسبانية كلباً وكلبة، تكاثرا أيضاً على مدى الزمن بأعداد كثيرة وقلّلوا عدد العنزات التي راحوا يأكلونها، فاستعيد نوع آخر من التوازن، كما كتب تاونسند. «وكان الأضعف من الفصيلتين أول من دفع دين الطبيعة، وحافظ الأقوى والأنشط على حياته» وأضاف: «إنها كمية الغذاء التي تنظم عدد الجنس الإنساني على الأرض».

ونلاحظ هنا أن البحث[1] في مصادر هذه القصة لم يثبت صحتها، فجوان فرنانديز أنزل فعلاً العنزات، إلا أن الكلاب الأسطورية ورد وصفها من قبل وليام فونيل على أنها قطط جميلة، ولم يعرف عن الكلاب ولا القطط أنها تكاثرت، كما أن العنزات كانت ترعى فوق الصخور المنيعة التي يصعب الوصول إليها، بينما كانت الشواطئ ـ وهذا ما تتفق عليه كل التقارير ـ تزخر بعجول البحر التي كانت صيداً أقرب وأحب إلى الكلاب المفترسة. وعلى كل حال، فإن هذا المثال لا يعتمد على وجود التأييد العملي له، فعدم وجود المصداقية الأثرية لا يقلل شيئاً من حقيقة أن مالتوس وداروين كانا مدينين بما قدموه إلى هذا المصدر، إذ علم به مالتوس من كوندورسيه، وداروين من مالتوس. ومع ذلك فلا نظرية داروين بالاصطفاء الطبيعي، ولا قوانين مالتوس بشأن السكان قد كان لها أي أثر محسوس على المجتمع المعاصر سوى الحكمة التالية التي استنتجها تاونسند من عنزاته وكلابه، وتمنّى أن يكون قد طبقها على إصلاح قانون إعانة الفقراء، «فالجوع يدجّن أشرس الحيوانات، وسيعلم اللياقة والتهذيب، والطاعة والخنوع للخصم العنيد. وبشكل

(1) للمقارنة أنطونيو دو أولولا، ووليام فونيل، وإسحق جيمس (التي تحتوي سرداً للكابتن وود روجرز حول إسكندر سيلكريلك) وملاحظات إدوار كوك.

عام، فالجوع فقط هو الذي يحثهم وينخسهم بمهمازه (الفقراء) على العمل، ومع ذلك، فإن قوانيننا تقول بأنهم لن يجوعوا. ويجب أن نعترف بأن القوانين قد قالت كذلك، إنهم سوف يرغمون على العمل. ولكن عندئذ سيرافق القيود القانونية كثير من المشاكل، والعنف والضجيج، وتخلق النيات السيئة، ولن تؤدي إلى إنتاج الخدمة الجيدة والمقبولة: بينما يبقى الجوع ليس هادئاً يواصل ضغطه، ولكن، باعتباره أقوى دافع طبيعي للنشاط والعمل، فإنه يستدعي بذل أقصى ما يمكن من القوة، وعندما يكتفي بالكرم الذي يغدقه عليه آخر، فإنه يرسي أسساً وثيقة ودائمة لحسن النية والامتنان، فالعبد يجب إرغامه على العمل، أما الحر فيجب أن يترك لرأيه الخاص، وحكمته، ويجب أن يتمتع بالحماية ليتمتع بعمله الخاص، سواء كان قليلاً أم كثيراً، ويعاقب إذا تعدى على أملاك جاره».

ومن هنا كانت نقطة الانطلاق لعلم الاقتصاد. وبتناوله الجماعة الإنسانية من جانبها الحيواني، فإن تاونسند تجاوز ما يفترض أنه السؤال الذي لا محالة منه وهو حول الأسس في أصل الحكومة، وبذلك فقد قدم مفهوماً جديداً للقانون في الشؤون الإنسانية، هو قانون الطبيعة. وكان ميل هوبز إلى الهندسة، وكذلك ميل هيوم وهارتلي وكويزني وهلفتيوس وتوقهم إلى إيجاد قوانين في المجتمع مثل قوانين نيوتن مجازياً فقط: كانوا يحاولون اكتشاف قانون ليكون شاملاً في المجتمع كقانون الجاذبية في الطبيعة، ولكنهم نظروا إليه كقانون إنساني ـ على سبيل المثال، كقوة ذهنية كالخوف عند هوبز، والتداعي في علم النفس عند هارتلي، أو البحث عن المنفعة عند هلفيتوس، فليس هناك ما يستحى منه: كان كويزني مثل أفلاطون يأخذ برأي المربي بالإنسان، وآدم سميث بالتأكيد لم يتجاهل العلاقة

بين الأجور الفعلية وعرض القوة العاملة على المدى الطويل. وعلى كل حال فقد علمنا أرسطو بأن الآلهة وحدها أو الوحوش فقط التي تستطيع العيش خارج المجتمع، ولم يكن الإنسان أحدهما. وبالنسبة إلى الفكر المسيحي أيضاً، فإن الهوة بين الإنسان والحيوان تكمن في بنية كل منهما، فلا انحراف إلى عالم الحقائق الفيزيولوجية يمكن أن يشوه النظام اللاهوتي في ما يتعلق بالجذور الروحية للصالح العام الإنساني، فإذا كان الإنسان، عند هوبز، كالذئب للإنسان، فقد كان ذلك لأنه خارج المجتمع تصرف البشر كالذئاب، ليس لأن في بنيتهم أي عنصر بيولوجي يشتركون به مع الذئاب. وفي النهاية، فقد كان ذلك لأنه لا يوجد تجمع إنساني جرى تصوره لم يكن يتماثل مع القانون والحكومة. ولكن في جزيرة جوان فرنانديز لم يكن هناك قانون ولا حكومة، ومع ذلك كان يوجد توازن بين المعزات والكلاب. وكان يحافظ على التوازن بالصعوبة التي واجهتها الكلاب في التهام العنزات التي هربت إلى الأجزاء الصخرية في الجزيرة، والإزعاجات التي كان على العنزات مواجهتها عند الانتقال من أمام الكلاب إلى أماكن السلامة، فلم يكن هناك حاجة إلى حكومة للحفاظ على التوازن، فقد كان يستعاد بعضّات الجوع من ناحية، وندرة الغذاء من ناحية أخرى. ولقد ارتأى هوبز الحاجة إلى طاغية لأن البشر كانوا كالوحوش، وأصرّ تاونسند على أنهم فعلاً وحوش، وأنهم لهذا السبب حصراً، لا يُطلب سوى الحد الأدنى من الحكومة. ومن وجهة النظر الجديدة هذه، يُعتبر المجتمع الحر مكوناً من عرقين من البشر: ملاك العقارات، والعمال. وعدد العرق الثاني تحدده كمية الغذاء، ومادام العقار في أمان فإن الجوع سيدفعهم إلى العمل. ولا حاجة إلى الحاكم، لأن الجوع هو أفضل ناظم من أي حاكم. أما أن تحتكم، كما لاحظ تاونسند، وبشكل لاذع، فسيكون احتكاماً من السلطة الأقوى إلى السلطة الأضعف.

وقد لاءمت هذه الأسس الجديدة المجتمع الناشئ ملاءمة تامة. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر كانت الأسواق الوطنية في طور الظهور، فلم يعد سعر الحبوب محلياً، بل وطنياً، أي على مستوى البلاد، وهذا افترض مسبقاً استعمال المال بشكل عام وتسويق السلع على نطاق واسع، فأظهرت الأسعار والمداخيل، بما فيها إيجارات العقار والأجور استقراراً كبيراً. وكان الفيزيوقراطيون أول من لاحظ هذا الانتظام، الذي لم يستطيعوا حتى نظرياً أن يلائموه في مجموع كلّي لأن الدخول الإقطاعية كانت مازالت سائدة في فرنسا، والعمال أشبه بالأرقّاء، بحيث لم تكن الإيجارات العقارية ولا الأجور تحدد من قبل السوق.

أما الريف الإنجليزي في زمن آدم سميث، فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع التجاري، وبدأت الإيجارات التي تدفع لمالك العقار وأجور العمال الزراعيين تظهر اعتمادها على أسعار السوق، فقط في حالات استثنائية كانت الأجور والأسعار تحدد من قبل السلطات. ومع ذلك وفي ظل النظام الجديد الغريب. بقيت الطبقات القديمة في المجتمع تعيش ضمن تسلسلها الهرمي، على الرغم من زوال امتيازاتها القانونية وعجزها. ومع أنه لم يعد أي قانون يرغم العامل على خدمة المزارع ولا المزارع على إغناء مالك الأرض، إلا أن العمال والمزارعين كانوا يتصرفون وكأن هذا الإرغام لا يزال قائماً، فبأي قانون كان العامل ملزماً بإطاعة السيد الذي لم يعد تربطه به أي رابطة قانونية؟ وأي قوة أبقت طبقات المجتمع معزولة وكأنها كانت أنواعاً مختلفة من البشر؟ وما الذي حافظ على التوازن والانتظام بين هذا الجمع من البشر الذي لا أثار ولا قبل بتدخل الحكومة السياسية؟

ويظهر أن الجواب يوجد في المثال الذي ضربته العنزات

والكلاب، فطبيعة الإنسان البيولوجية تبدو أنها الأسس التي تعطى لأي مجتمع الذي لا يكون جزءاً من منظومة سياسية. وهكذا كان منطقياً أن يرفض الاقتصاديون فوراً الأسس الإنسانية التي جاء بها آدم سميث، وتبنّوا تلك التي قالها تاونسند. وجعل قانون مالتوس بشأن السكان وقانون تناقص المردود كما قدمه ريكاردو الإنسان والأرض عنصرين متنافسين في العالم الجديد الذي كشف الغطاء عن وجوده. وبرز المجتمع الاقتصادي متميزاً عن الدولة ككيان سياسي.

كانت الظروف السياسية التي أصبح في ظلها هذا التجمع الإنساني ـ ومجتمعه المعقد ـ واضحاً كانت شديدة الأهمية في تاريخ فكر القرن التاسع عشر. ولما كان المجتمع الناشئ ليس سوى نظام السوق، فإن المجتمع الإنساني أصبح الآن واقعاً في خطر التحول إلى أسس غريبة تماماً عن العالم الأخلاقي الذي كان الجسم السياسي حتى ذلك الوقت يشكل جزءاً منه. وكانت مشكلة العوز العسيرة على الحل ترغم مالتوس وريكاردو على تبني تحول تاونسند نحو المذهب الطبيعي.

وتناول بورك موضوع العوز من زاوية الأمن العام مباشرة. وقد أقنعته الأحوال في جزر الهند الغربية بالخطر من وجود أعداد كبيرة من السكان العبيد من دون كميات غذائية كافية مما يشكل خطراً على أسيادهم، ولاسيما أنه يسمح لأولئك الزنوج بحمل السلاح. وفكر بأن مثل هذه الاعتبارات تنطبق على زيادة عدد العاطلين في الوطن، وعدم وجود قوة شرطة تحت تصرف الحكومة. ومع أنه كان مدافعاً صريحاً عن التقاليد البطريركية أو السلطة الأبوية، إلا أنه من أنصار الليبرالية الاقتصادية المتحمسين، التي رأى فيها أيضاً الجواب على مشكلة العوز من الناحية الإدارية. وكانت السلطات المحلية تستفيد بكل سرور من حاجة محالج القطن غير المنتظرة للأولاد الفقراء التي

أُنيطت مسؤولية تشغيلهم بالأبرشية أو المنطقة، فألزم عدة مئات منهم بالعمل عند الصناعيين وغالباً في مناطق بعيدة. وبشكل عام فقد نشأت في المدن الحديثة رغبة سليمة بالمعوزين، وحتى أن المصانع كانت جاهزة لدفع الأجور وتشغيل الفقراء. وكان البالغون منهم يشتغلون عند أي رب عمل يرغب بهم ويعيلهم، تماماً كما يعالون بدورهم عند المزارعين في منطقة الأبرشية أو المنطقة، بشكل أو بآخر من نظام العامل الطواف. وكان العمل في الزراعة بعيداً أقل كلفة من إدارة السجون «السجون من دون ذنب» كما كانت دور الإيواء والشغل تسمى أحياناً. ومن ناحية الإدارة، فهذا يعني أن السلطة التفصيلية المواظبة والدقيقة لرب العمل حلت محل سلطة الحكومة أو الأبرشية في الإرغام على العمل(2).

ومن الواضح أن الأمر ينطوي هنا على موضوع الإدارة بمعناه في إدارة الدولة، فلماذا يجب اعتبار الفقراء مسؤولية عامة وتوضع إعالتهم على كاهل الأبرشية، إذا كانت الأبرشية أو المنطقة في النهاية قد تخلّت عن التزاماتها وأرسلت العمال الأصحاء ليعملوا بعيداً عند أصحاب المشاريع الرأسماليين، الذين يرغبون بتشغيلهم في مصانعهم، وحتى أن يدفعوا لهم المال لقاء خدماتهم؟ ألا يعني هذا بكل وضوح أن هناك طريقة أقل كلفة لإرغام الفقراء على العمل وكسب عيشهم من طريقة الأبرشية أو المنطقة؟ وكان الحل هو في إلغاء التشريع الذي سُنَّ أيام الملكة إليزابيت الأولى من دون إبداله بأي تشريع آخر، فلا يوضع تقدير للأجور، ولا تعطى الإعانات للعاطلين الأصحاء، ولا حد أدنى للأجور أيضاً، ولا ضمانة لحق الحياة، إذ يجب معاملة اليد العاملة كسلعة تجد سعراً لها في

---

(2) S. Webb, *English Local Government*, vols. 7-9, «Poor Law History».

السوق، فقوانين التجارة هي قوانين الطبيعة وبالتالي هي القوانين الإلهية، فماذا يعني ذلك سوى أنه لجوء الحاكم الأضعف إلى الأقوى، من قاضي الصلح إلى عضّات الجوع التي لا يفوق قوتها شيء، فبالنسبة إلى السياسي والإداري كانت حرية العمل والتجارة هي المبدأ الذي يضمن سيادة القانون والنظام بأقل التكاليف. دعوا السوق يتولى مسؤولية الفقراء، وسوف تتكفل الأمور ببعضها.

وكانت هذه هي النقطة بعينها التي اتفق فيها بنثام العقلاني مع بورك التقليدي. وكان حساب الألم والسرور يقضي بأن لا يوقع ألم حيث يمكن تجنبه، فإذا كان الجوع يؤدي المهمة، فلا حاجة إلى أي عقوبة أخرى، «فماذا يستطيع أن يفعل القانون بالمقارنة مع كسب القوت للمحافظة على البقاء؟» فأجاب بنثام «مباشرة، لا شيء»[3]، فالفقر هو الطبيعة الخالدة في المجتمع! والجوع هو عقابها الفيزيائي، «وفي حين تكون قوة العقاب الفيزيائي كافية، يكون العقاب السياسي تافهاً»[4]. وكل ما نحتاجه هو المعالجة «العلمية والاقتصادية» للفقراء[5]. وكان بنثام يعارض بشدة مشروع قانون إعانة الفقراء الذي قدمه بيل، الذي كان سيؤدي إلى سن قانون سبينهاملاند، لأنه أجاز الإعانة الخارجية للأسر، وإعانة الأجور. ومع ذلك فلم يكن بنثام، بخلاف مريديه، في ذلك الوقت ليبرالياً متطرفاً في الاقتصاد، كما لم يكن ديمقراطياً. وكانت بيوت الصناعة عنده كابوساً للتدابير النفعية المفصلة التي فرضتها كل حيل الإدارة العلمية وخداعها. وكان يعتقد بوجود الحاجة إليها لأن الجماعة السكانية لا تستطيع التنصّل من

(3) Jeremy Bentham, *Principles of Civil Code*, Ch. 4, Browning, vol. 1, p. 333.

(4) المصدر نفسه.

(5) Jeremy Bentham, *Observation on the Poor Bill* ([n. p.: n. pb.], 1797).

مسؤوليتها في تقدير مصير المعدمين. وكان بنثام يعتقد أن الفقر هو جزء من الوفرة والثراء، فقال «إنه في أعلى مراحل الازدهار الاجتماعي، فإن الكتلة الكبيرة من المواطنين سوف تمتلك على الأغلب مصادر قليلة أخرى غير عملها اليومي، وبالتالي ستبقى قريبة من الفقر المدقع...»، ولذلك فقد أوصى بأن «تقدم مساهمة منتظمة لتلبية حاجات الفقراء المدقعين». مع أنه «نظرياً، قد تنخفض الحاجة إلى المعونة، فتصاب الصناعة بالخسارة» وكما أضاف بكل أسف، ومن الناحية النفعية، فإن مهمة الحكومة هي في زيادة حاجات الفقراء لتجعل العقوبة الطبيعية بالجوع أكثر تأثيراً[6].

وقد واجه قبول بقاء الكتلة الكبيرة من المواطنين على حافة الفقر المدقع كثمن يدفع للوصول إلى أعلى درجات الازدهار مواقف إنسانية مختلفة، فصحح تاونسند توازنه العاطفي بالانغماس في تحامله واستسلامه الروحي، فقصر النظر عند الفقراء هو من قوانين الطبيعة، وإلا فإن الأعمال الحقيرة والوضيعة لن تجد من يقوم بها. وكذلك ماذا سيحلّ بأرض الأجداد ما لم نعتمد على الفقراء؟، «لأنه ليس سوى الضيق والفقر ما يجعل الطبقات الأدنى من الناس تواجه كل الأمور الشنيعة التي تنتظرها في المحيط العاصف أو في ساحة المعركة؟»، إلا أن هذا الإجهار بالوطنية الصارمة مازال يترك مجالاً للعواطف الرقيقة، فقانون إعانة الفقراء يجب، طبعاً، إلغاؤه فوراً، فقوانين إعانة الفقراء «تستمد مبادئها التي تكاد تصل حد السخف، وتتطلع إلى تحقيق ما هو بطبيعة وتكوين العالم، غير عملي». ولكن عندما يترك الفقراء المدقعون تحت رحمة الميسورين، فمن يشكّ بأن «الصعوبة الوحيدة» هي في ردع طيش وتهور هؤلاء في تقديم إحسانهم؟ ثم أليست عواطف الإحسان أنبل وأعظم من تلك التي

---

(6) Bentham, *Principles of Civil Code*, p. 314.

تأتيهم من الالتزامات القانونية الصارمة؟ وهل يوجد في الطبيعة أجمل من الرضا اللطيف الذي يظهره المحسنون؟ ورفع صوته وهو يقارنها ببرودة القلب التي يلمسها على طاولة دفع الإعانة في الأبرشية أو المنطقة» التي لم تعرف تلك المشاهد حين التعبير غير المزيف عن الشكر الصادق للإحسان غير المنتظر...» وعندما يرغم الفقراء على خطب ود وصداقة الأغنياء، فإن الأغنياء لن يشعروا بالحاجة إلى التخفيف من همّ وغمّ الفقراء...»، فلا يمكن لأحد قرأ هذا الوصف المؤثر لحياة الأمتين أن يشك، لاشعورياً، أن من جزيرة العنزات والكلاب استمدت إنجلترا زمن الملكة فيكتوريا تربيتها العاطفية.

وكان إدموند بورك رجلاً ذا مكانة مختلفة، فحيث فشل تاونسند على نطاق ضيّق، فشل هو على نطاق واسع، فضخّمت عبقريته حقيقة المأساة الوحشية، وألبست مشاعر العاطفة بهالة الصوفية، «فعندما تتصنّع الإشفاق عليهم كفقراء وهم الذين يجب أن يعملوا، وإلا فلن يستمر العالم في الوجود، فإننا نسخر من حياة البشر وهذا كان من دون شك أفضل من اللامبالاة الفظة، والنواح الفارغ، أوالنفاق في التعاطف لرفع الروح المعنوية، إلا أن القوة في هذا الموقف الواقعي صدّعتها القناعة المهذبة التي أبرزت بها مشاهد الفخامة الأرستقراطية. وكانت النتيجة أن فاقه عنفاً، ولكن استخف بفرض الإصلاح في الوقت المناسب. وأنه ليبدو تخميناً صحيحاً أنه لو عاش بورك، فإن قانون الإصلاح لعام 1832، الذي أنهى «النظام القديم» كان سيسنه البرلمان بعد ثورة دموية لا محالة عنها. ومع ذلك، فإن بورك كان سيقاوم، عندما يصبح مقدراً على الجماهير بموجب قوانين الاقتصاد السياسي أن يكدحوا بائسين، فكرة المساواة التي ما كانت إلا طعماً شنيعاً يحمّس البشر لينتهوا إلى تحطيم ذاتهم.

لم يكن بنثام يتحلّى بالرضى الهادئ مثل تاونسند، ولا بالحتمية

التاريخية مثل بورك، ولكن بالنسبة إلى هذا المؤمن بقوة العقل والإصلاح فقد بدا عالم القوانين الاجتماعية المكتشف حديثاً على أنه المنطقة المحرّمة المنتظرة للتجريب بقصد تحقيق المنفعة. ومثل بورك رفض إرجاع تصرفات الإنسان إلى الحتمية الحيوانية، ورفض أيضاً تقديم الاقتصاد على السياسة بشكلها الصحيح. ومع أنه ألّف كتاب **مقالة حول الربا** (*Essay on Usury*) وكتاب **موجز الاقتصاد السياسي** (*Manual of Political Economy*)، إلا أنه كان هاوياً لذلك العلم، ولم يستطع أن يقدم المساهمة الوحيدة العظيمة التي انتظرها علم الاقتصاد من المدرسة الانتفاعية، وهي كشف كيفية اشتقاق القيمة من المنفعة. وعوضاً عن ذلك أقنعه علم نفس التداعي بأن يطلق العنان لملكاته التخيلية التي لا حد لها، كمهندس اجتماعي، فكان مبدأ «دعه يعمل» بالنسبة إليه أداة أخرى من أدوات الميكانيك الاجتماعي، فالإبداع الاجتماعي وليس التقني كان المنبع الفكري للثورة الصناعية. ولم تجر المساهمة الحاسمة للعلوم الطبيعية في الهندسة إلا بعد مُضي قرن كامل، عندما مضى على الثورة الصناعية وقت طويل. وبالنسبة إلى باني الجسور أو القنالات ومصمم الآلات أو المحركات، فإن معرفة قوانين الطبيعة العامة كانت عديمة الفائدة قبل تأسيس العلوم التطبيقية الجديدة في الهندسة الميكانيكية والهندسة الكيميائية، فقد رفض تلفورد، مؤسس ورئيس معهد المهندسين المدنيين مدى الحياة، عضوية المعهد للمتقدمين إليه الذين درسوا الفيزياء، وحسبما قال السير دايفد بروستر، لم يطلع على مبادئ الهندسة المستوية. وكانت نجاحات العلوم الطبيعية في المجالات النظرية بمعناها الصحيح، ولا يمكن مجاراتها من حيث الأهمية العملية للعلوم الاجتماعية في تلك الفترة. وكانت الشهرة والمقام الرفيع هي لهذه الأخيرة في الرد على الروتين والتقاليد، ومع أنه قد يبدو أمراً لا يصدق بالنسبة إلى جيلنا، فإن مركز العلوم الطبيعية

استفاد كثيراً من علاقته بالعلوم الإنسانية. وكان اكتشاف علم الاقتصاد كشفاً مذهلاً عجّل كثيراً في تحول المجتمع وإنشاء نظام السوق، بينما كانت الآلات المهمة من اختراع الصناع المهرة غير المتعلمين، وبعضهم بالكاد كان يقرأ أو يكتب. وهكذا، فإن من العدل والمناسب أن نقول إن العلوم الاجتماعية وليست العلوم الطبيعية التي يجب أن تعتبر الأب الفكري للثورة الميكانيكية التي أخضعت قوى الطبيعة الإنسانية.

كان بنثام هو نفسه مقتنعاً بأنه قد اكتشف علماً اجتماعياً جديداً، للأخلاق والتشريع. وكان يقوم على مبدأ المنفعة، الذي سمح بإجراء الحسابات الدقيقة بمساعدة علم نفس التداعي. والعلم، ولاسيما أنه أصبح فعالاً في نطاق ظروف الشؤون الإنسانية، كان يعني في إنجلترا في القرن الثامن عشر الفن العملي القائم على المعرفة التطبيقية. وكانت الحاجة إلى مثل هذا الموقف الذرائعي في الحقيقة عامة وعارمة. وبما أنه لم تكن هناك إحصائيات، فإنه لم يكن بالإمكان القول ما إذا كان السكان يزدادون أم ينقصون، وكيف كان توجه ميزان التجارة الخارجية، أو أي طبقة من السكان كانت تتقدم على حساب الأخرى. ولم تكن في أغلب الأحيان أكثر من تخمين أن نعرف أن ثروة البلاد كانت في تصاعد أم هبوط، وما هو مصدر مجيء الفقراء، وماذا كانت حالة القروض والمصارف والأرباح. وكانت المقاربة التطبيقية عوضاً عن التخمينية المحضة أو الآثارية للأمور من هذا القبيل هي التي كانت تعنيه في البداية كلمة «علم»، ولما كانت المصالح العملية هي طبعاً الأولى في الأهمية، فقد تم اللجوء إلى العلم ليعطينا طريقةً لتنظيم وتنسيق عالم الظواهر الجديدة الواسع. ولقد رأينا مقدار حيرة القديسين حين درسوا طبيعة الفقر، وكيف جرّبوا بكل براعة بأشكال مساعدة الذات، وكيف رحّب بفكرة

الأرباح كدواء شاف مهما تنوعت العلل، وكيف لم يستطع أحد أن يبين ما إذا كان العوز بادرة خير أم شر، وكم كانت الإدارات العلمية لدور الإيواء والتشغيل مرتبكة حين وجدت نفسها عاجزة عن تحقيق الأرباح من الفقراء، وكيف جمع أوين ثروته بإدارته مصانعه على أسس حب الخير الواعي للإنسان، وكيف فشل عدد من التجارب الأخرى التي تضمّنت نفس أسلوب مساعدة الذات، فشلاً ذريعاً، وبذلك سببت الحيرة والارتباك الشديد للكتاب المتحمسين لحب الخير للإنسان. ولو أننا وسّعنا مدى رؤيتنا من العوز إلى القروض والعملة، والاحتكارات والتوفيرات، والتأمين وتوظيف الأموال، والمالية العامة أو ما يتعلق بهذه المواضيع، السجون والتربية واليانصيب، فقد نستنتج بسهولة أنواعاً جديدة من المجازفات تتعلق بكل منها.

وبموت بنثام، تقريباً، تصل هذه الحقبة إلى نهايتها[7]، ومنذ الأربعينيات من القرن التاسع عشر كان مخططو المشاريع مجرد متعهدين لمشاريع تجارية، وليسوا المكتشفين المزعومين لتطبيقات جديدة لمبادئ التبادلية والثقة والمجازفة وعناصر أخرى من المشاريع الإنسانية. ويبدأ رجال الأعمال يتصورون أنهم يعرفون الأشكال التي يزاولون بها أنشطتهم، فلم يبحثوا طبيعة المال قبل تأسيسهم بنكاً. وكنت عندئذ تجد المهندسين الاجتماعيين بين المهووسين والنصّابين، وغالباً ما يكونون محتجزين خلف القضبان. وصارت انتفاضة المؤسسات الصناعية والمصرفية والتي أغرقت أسواق البورصة منذ باترسون وجون لو إلى بيريز بالمشاريع الدينية، والاجتماعية، والطائفية الأكاديمية، قد أصبحت الآن مجرد قطرات

(7) 1832.

هزيلة. وبالنسبة إلى الذين يمارسون روتين الأعمال، فإن الأفكار التحليلية لم تكن في حسابهم، ولم يأخذوا بها. وانتهى عند الناس في تلك الفترة اكتشاف المجتمع، أو هكذا ظنّوا، فلم تبق على خارطة الإنسان أي نقاط غامضة. ولم يعد يرى رجل من طراز بنثام على مدى قرن من الزمن. وعندما أصبح تنظيم السوق للحياة الصناعية منتشراً، فقد أخضعت كل المجالات المؤسساتية لهذا النمط، وأصبح النبوغ بالإبداعات الاجتماعية بلا مأوى.

ولم يعد سجن بنثام المراقب مجرد «معمل طاحونة لسجن الأشقياء وجعلهم شرفاء، والبطالين وجعلهم نشيطين»[8] بل ستدفع أيضاً أرباحاً كما يدفعها بنك إنجلترا. وتبنى اقتراحات مختلفة من نظام محسّن لبراءات الاختراع وشركات محدودة المسؤولية، وإحصاء نصف سنوي للسكان، وإقامة وزارة الصحة، وأوراق مالية تدفع لها فائدة لتعميم التوفير، وبرّاد للخضروات والفواكه، ومصانع للسلاح على أسس تقنية حديثة، يديرها في النهاية عمال من المدانين بجرائم، أو الفقراء الذين يتلقون الإعانة، ومدرسة نهارية تختار نصوصاً لتعليم الإنتفاعية للطبقات فوق الوسطى، وسجلاً عاماً للعقارات، ونظاماً لمسك الحسابات العامة، وإصلاح التعليم العام، والتسجيل الموحد، وإلغاء الربا، والتخلي عن المستعمرات، واستعمال مضادات الحمل لخفض معدل توالد الفقراء، ووصل الأطلسي بالهادي بواسطة شركات مساهمة، وغيرها. وبعض هذه المشاريع كانت تحتوي على العديد من التحسينات، مثل دور الصناعة التي كانت مجموعة من الابتكارات لتحسين والاستفادة من

---

(8) Leslie Stephen, *The English Utilitarians,* 3 vols. (London: Duckworth and Co., 1900).

الإنسان تقوم على منجزات علم نفس التداعي. وفي الوقت الذي ربط فيه تاونسند وبورك حرية العمل بطمأنينة التشريع، لم ير بنثام فيها عقبة أمام الإصلاح على نطاق واسع.

وقبل أن نمضي إلى الجواب الذي أعطاه مالتوس، في 1798، لغودوين والذي يبدأ به الاقتصاد الكلاسيكي دعونا نتذكر تلك الأيام، فقد كتب غودوين **العدالة السياسية** كرد على كتاب بورك **آراء حول الثورة الفرنسية** (*Reflection on the French Revolution*) (1790). وظهر هذا الكتاب قبل موجة الاضطهاد التي بدأت مع تعليق أوامر المثول أمام القضاء (1794) وملاحقة جمعيات المراسلين الديمقراطية، في ذلك الوقت كانت إنجلترا تخوض حرباً ضد فرنسا وكلمة «إرهاب» الفرنسية جعلت كلمة «ديمقراطية» مرادفة للثورة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن حركة الديمقراطية في إنجلترا، التي بدأت مع خطبة الوعظ التي ألقاها الدكتور برايس وعنوانها **المحلفون القدامى** (1789) ووصلت ذروتها الأدبية في كتاب باين (Pain) **حقوق الإنسان** (*The Rights of Man*) (1791)، قد اقتصرت على المجال السياسي، ولم يجد سخط الفقراء الكادحين أي صدى فيه، وذكر موضوع قانون إعانة الفقراء فقط في المقالات التي رفعت الصوت لمنح حق التصويت العام والبرلمانات التي تنتخب سنوياً. ومع ذلك، ففي الواقع كان في نطاق قانون إعانة الفقراء حين جاءت حركة ملاك الأراضي المضادة والحاسمة، على شكل قانون سبينهاملاند. وتراجعت الأبرشية أو المنطقة خلف عائق مصطنع وتحت الغطاء الذي أطال بقاءها بعد معركة واترلو بعشرين سنة. ولكن في الوقت الذي كان يمكن التغلب فيه على النتائج الشريرة لقوانين الاضطهاد السياسي المرعبة في تسعينيات القرن الثامن عشر، لو بقيت وحدها، فإن خط التقهقر الذي بدأ مع قانون سبينهاملاند ترك أثره الذي لا

يمحى على البلاد، فاستمرار حكم ملاك الأراضي لمدة أربعين سنة أخرى الذي سببه هذا القانون قد دُفع ثمنه باهظاً بالتضحية بقوة ونشاط عامة الشعب. «وعندما تذمرت طبقات الملاك من ضريبة إعانة الفقراء التي ارتفعت أكثر وأكثر»، كما يقول مانتو، «فإنهم لم يذكروا حقيقة أنها كانت تشكل ضماناً ضد قيام الثورة، بينما كانت طبقات العمال، بقبولها العلاوات الشحيحة التي تصرف لهم لا يدركون بأنهم إنما يحصلون عليها من خفض استحقاقاتهم القانونية، لأن النتيجة الحتمية لهذه «العلاوات» كانت إبقاء الأجور منخفضة إلى أدنى مستوى، وحتى إرغامهم على قبول أجور تقل عن أسعار حاجاتهم الحياتية. واعتمد المزارع أو الصناعي على الأبرشية أو المنطقة لتدفع الفرق بين المبلغ الذي يدفعه لعماله والمبلغ الذي يعيشون عليه، فلماذا يعرّض نفسه لدفع مبلغ يمكن بسهولة إحالته إلى عموم دافعي الضرائب؟ ومن الناحية الأخرى، فإن الذين يقبضون الإعانة من الأبرشية أو المنطقة كانوا يقبلون العمل بأجور أقل، وبذلك صارت المنافسة غير ممكنة مع الذين لم يقبضوا تلك الإعانة. وهذه النتيجة المتناقضة التي وصلوا إليها كانت تعني أن الضريبة المسماة إعانة الفقراء «هي توفير لمصلحة أرباب العمل، وخسارة للعمال الكادحين الذين لا ينتظرون شيئاً من المؤسسات الخيرية العامة، وهكذا فإن تفاعل المصالح الجائر قد حول قانوناً للإحسان إلى قيد حديدي»[(9)].

ونقرّ بأنه على هذا القيد أرسي قانون الأجور والسكان الجديد. وكان مالتوس نفسه، مثل بورك وبنثام يعارض بشدة قانون

---

(9) Paul Mantoux, *The Industrial Revolution in the Eighteenth Century; an Outline of the Beginnings of the Modern Factory System in England*, Rev Ed., Translated by Marjorie Verno (London: J. Cape, [1928]).

سبينهاملاند، واقترح إلغاء قانون إعانة الفقراء. ولم يتوقع أحد منهم أن هذا القانون سوف ينزل أجور العمال إلى حد الكفاف وما دونه، بل بالعكس، كانوا يتوقعون منه أن يرفعها، أو على الأقل، أن يحافظ عليها بصورة مصطنعة، والتي لولا القوانين المناهضة للجميع بين الأجور والإعانة لكانت هي الحالة السائدة. وهذا التوقع الزائف يفسّر لنا السبب الذي من أجله لم يرجعوا انخفاض مستوى أجور العمل الزراعي إلى قانون سبينهاملاند، الذي كان هو سببه الحقيقي، ولكنه كان يعتبر برهاناً لا يجادل على نفاذ ما يسمى قانون الأجور الحديدي. وإلى هذا الأساس في علم الاقتصاد يجب أن نوجه أنظارنا.

ولم يكن المذهب الطبيعي لتاونسند قطعاً هو الأساس في علم الاقتصاد السياسي الجديد، فوجود مجتمع اقتصادي كان ظاهراً من انتظام الأسعار، واستقرار الدخول التي تعتمد على الأسعار، وبالتالي، فإن قانون الاقتصاد كان يمكن إسناده مباشرة إلى الأسعار. والذي أقنع الاقتصاديات الأصلية المألوفة بأن تبحث عن أسس لها في المذهب الطبيعي هو بؤس الكتلة الكبيرة من المنتجين الذي لا يمكن تعليله بدونه، والذي كما نعرف اليوم، لا يمكن استنتاجه من قوانين السوق. ولكن الحقائق كما ظهرت للعلماء المعاصرين كانت بشكل عام هذه: في الأزمنة الماضية كانت جماهير العمال تعيش على حافة الفاقة (على الأقل، إذا أخذ أحدنا بالحساب المستويات المتغيرة للمعدلات المعتادة)، ومنذ دخول الآلة لم يرتفعوا قطعاً فوق مستوى الحد الأدنى للمعيشة، والآن وبعد أن اتخّذ المجتمع الاقتصادي شكله النهائي، فإنها أصبحت حقيقة لا يرقى إليها الشك بأنه عقد بعد عقد لم يتحسن مستوى معيشة الفقراء الكادحين المادي قيد أنملة. هذا إذا لم يصبح أسوأ، فإذا كانت الشواهد العارمة على

الحقائق تشير باتجاه واحد، فقد كانت لذلك، هي حالة قانون الأجور الحديدي، الذي أكّدَ أن على مستوى الحد الأدنى للمعيشة فقط الذي كان العمال يعيشون عليه هو نتيجة وجود قانون يهدف إلى إبقاء الأجور منخفضة لهذا الحد بحيث لم يتمكنوا معه من تحقيق أي معدل آخر. ورسم المشهد على هذا الشكل لم يكن طبعاً مضللاً فحسب، بل انطوى في الحقيقة على سخف من وجهة نظر أيّ نظرية للأسعار والدخول في ظل الرأسمالية. ومع ذلك، وفي آخر التحليلات التي أجريت، كانت هذه الظاهرة الزائفة هي السبب في عدم إرساء قانون الأجور على أي قاعدة منطقية لسلوك الإنسان، بل كان يجب استنتاجها من الحقائق الطبيعية لخصوبة الإنسان والأرض، كما أظهرها للعالم قانون مالتوس للسكان مقروناً بقانون تناقص الغلة، فالعنصر الطبيعي في أسس الاقتصاد الأصلي المألوف نجم عن أوضاع أوجدها بالدرجة الأولى قانون سبينهاملاند.

هذا يرينا أنه لا ريكاردو ولا مالتوس فهما آلية عمل النظام الرأسمالي. ولم يكن إلا بعد قرن من نشر كتاب **ثروة الأمم** حين تم إدراك أنه في نظام السوق تشترك عوامل الإنتاج في المنتوج، وكلما ازداد ذلك المنتوج، فإن حصتهم الإجمالية يجب أن ترتفع[10]. ومع أن آدم سميث كان قد سار على خطى لوك في بدايته الزائفة لدور العمل في تحديد القيمة، إلا أن إدراكه الواقعي للأمور أنقذه من الالتزام به. ولذلك، فإن عنده آراء مشوشة حول عناصر تكوين السعر، مع تأكيده، وهو محق في ذلك، بأنه لا يمكن لمجتمع أن يزدهر ويكون أعضاؤه في أغلبهم فقراء أو بائسين. ولكن ما يبدو

(10) Edwin Cannan, *A Review of Economic Theory* (London: P. S. King, 1929).

حقيقة بديهية الآن، كان متناقضاً في عصره. ورأي سميث الخاص هو أن الوفرة العامة في المجتمع قد لا تفيد في انتشارها لتصل إلى الناس، فلا يمكن أن يغتني المجتمع ويزداد غنى ويكون الناس فقراء ويزدادون فقراً. ولسوء الحظ، لا يبدو أن الحقائق أيّدته طويلاً، ولما كان على النظريات أن تعلّل الحقائق، فإن ريكاردو مضى إلى القول إنه كلما تقدم ازدادت صعوبته في الحصول على الغذاء، وازداد ملاّك الأراضي غنى، باستغلالهم الرأسماليين والعمال على حد سواء، وأن مصالح الرأسماليين ومصالح العمال متناقضة ولا تلتقي، إلا أن هذا التناقض هو في النهاية لا يغير في الأمور شيئاً، فأجور العمال لا يمكن أن ترتفع فوق الحد الأدنى للمعيشة، والأرباح محتم عليها أن تتضاءل في جميع الأحوال. ومن إحساس عام يجري عن بعد يمكن أن نرى أن كل هذه التأكيدات فيها عنصر من الحقيقة، ولكنه كشرح للرأسمالية لا يوجد أكثر منه بعداً عن الحقيقة، وأشد عوصاً وعلى كل حال، فإن الحقائق ذاتها قد قامت على أنماط متناقضة، فحتى اليوم نجد صعوبة في حل ألغازها، فلا عجب أن تستشهد بالقدرة الخارقة لتكاثر الحيوان والنبات وبمنطق نظام يقوم على العلم ويدعي كتّابه أنهم يستنبطون قوانين الإنتاج والتوزيع ليس من سلوك النبات والحيوان بل من سلوك الإنسان.

دعونا نستعرض بإيجاز نتائج ما آلت إليه حقيقة أن أسس النظرية الاقتصادية قد أرسيت في حقبة السبينهاملاند، التي دفعت إلى الظهور كاقتصاد سوق تنافسي ما هو في الحقيقة سوى رأسمالية من دون سوق يد عاملة.

أولاً، كانت النظرية الاقتصادية عند الاقتصاديين الكلاسيكيين مشوشة في أسسها، إذ أدخل التوازي بين الثروة والقيمة أكثر المشاكل أو ما شابهها تعقيداً في كل جوانب اقتصاديات ريكاردو

تقريباً. وكانت نظرية الأجور والتمويل، وهي من تراث آدم سميث مصدراً غنياً لسوء الفهم. وبصرف النظر عن بعض النظريات الخاصة مثل نظرية الإيجارات والضرائب، والتجارة الخارجية، حيث اكتسبنا منها بصيرة نافذة، فإن النظرية ذاتها انطوت على محاولة يائسة للوصول إلى استنتاجات مطلقة تتعلق بمصطلحات مطاطة تهدف إلى تفسير اتجاهات الأسعار، وتكوين الدخول، وعملية الإنتاج، وتأثير الأكلاف على الأسعار، ومستوى الأرباح والأجور والفوائد، التي بقي معظمها غامضاً كما كان سابقاً.

ثانياً، وبمعرفتنا الظروف التي ظهرت في ظلها المشكلة لم يكن يحتمل أن تنجم عنها أي نتائج أخرى، فلا يوجد نظام متكامل يمكنه أن يعلل الحقائق لأنها لم تشكل جزءاً من أي نظام، ولكنها كانت في الحقيقة نتيجة للعمل المتزامن الجاري على الجسم الاجتماعي من قبل جهازين يتبادلان التأثير في ما بينهما بشكل خاص، وهما، اقتصاد سوق ناشئ ومبدأ تنظيمي ذو سلطة أبوية في نطاق أهم عنصر في الإنتاج وهو العمل.

ثالثاً، وكان للحل الذي وقع عليه الاقتصاديون الكلاسيكيون النتائج البعيدة المدى في فهم طبيعة المجتمع الاقتصادي. وبما أن تفهم القوانين التي تتحكم باقتصاد السوق قد جرى تدريجياً، فإن هذه القوانين قد وضعت سلطة الطبيعة ذاتها، فقانون تناقص الغلة كان قانون الفيزيولوجيا النباتية. وقانون مالتوس بشأن السكان ألقى الضوء على العلاقة بين خصوبة الإنسان وخصوبة الأرض، ففي كلتا الحالتين كانت القوى التي تتحرك هي قوى الطبيعة، غريزة الجنس الحيوانية ونمو النبات في تربة ما. والمبدأ الفعال هو نفسه ذلك المبدأ في مثال تاونسند عن العنزات والكلاب، فهناك حد طبيعي لا يستطيع البشر بعده أن يتكاثروا، وهو الحد الذي يضعه مخزون الغذاء المتوفر

ومثل تاونسند، استنتج مالتوس بأن الأعداد الفائضة سوف تفنى، فبينما تُفترس العنزات من قبل الكلاب، فإن الكلاب سوف تهلك وتموت من انعدام الغذاء. وعند مالتوس أن الكابح المرغم يوجد في إفناء الأعداد الزائدة من قبل قوى الطبيعة العمياء. ولما كان فناء البشر يتم أيضاً بطرق أخرى غير الهلاك جوعاً ـ مثل الحروب والأوبئة والرذائل، فإن هذه تتساوى في قوة تدميرها مع قوى الطبيعة. وفي هذه المساواة تناقض واضح، لأنه جعل القوى الاجتماعية مسؤولة عن تحقيق التوازن الذي تتطلبه الطبيعة، ولكنه انتقاد كان يمكن لمالتوس أن يجيب عليه بأنه في غياب الحروب والرذائل ـ أي في جماعة سكانية فاضلة ـ سيتوجّب على أعداد أكثر من الناس أن يهلكوا جوعاً بقدر ما توفره لهم فضائلهم المسالمة. وفي الأساس، فإن المجتمع الاقتصادي قد قام على حقائق قاسية شرسة من قوى الطبيعة، فإذا خرج الإنسان عن طاعة القوانين التي تسود المجتمع، فإن الجلّاد الرهيب سوف يخنق ذرية المتهورين قصيري النظر، فقوانين المجتمع التنافسي قد وضعت تحت حرمة قانون الغاب.

والآن أصبح المغزى الحقيقي لمشكلة الجوع المؤلمة ظاهراً للعيان: إن المجتمع الاقتصادي أخضع لقوانين ليست إنسانية، فاتسع الصدع بين آدم سميث وتاونسند إلى شق، وظهر انقسام تفرع إلى فرعين وأدّى إلى بزوغ الوعي في القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الوقت أصبح المذهب الطبيعي هو الذي يوجه علم الإنسان، وأصبحت إعادة دمج المجتمع في عالم الإنسان الهادف الملح لتطور الفكر الاجتماعي. وكان الاقتصاد الماركسي ـ في هذا الخط من المناظرات ـ محاولة غير ناجحة في جوهرها لتحقيق هذا الهدف، ويرجع الفشل إلى التزام ماركس الشديد بريكاردو وتقاليد الاقتصاد الليبرالي.

وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون أبعد ما يكونون عن الجهل بهذا الهدف. ولم يكن مالتوس وريكاردو غير آبهين بمقدرات الفقراء، ولكن هذه الرغبة الإنسانية أقحمت نظرية زائفة في ممرات أكثر تعرجاً والتواءً، فكان قانون الأجور الحديدي يحمل عبارة منقذة معروفة تنص على أنه كلما ازدادت الحاجات الاعتيادية للطبقة العاملة، كلما ارتفع مستوى المعيشة الذي لا يستطيع حتى القانون الحديدي أن يضغط الأجور إلى ما دونه. وكان هذا هو «معيار البؤس» الذي وضع مالتوس عليه آماله[11]، والذي تمنى إعلاءه بكافة الوسائل، لأنه كان يعتقد أنه بذلك فقط يمكن لأولئك العمال أن ينقذوا من أدنى أشكال البؤس، والذين، بفضل قانونه هو كان محتوماً عليهم أن يكونوا بؤساء. وريكاردو أيضاً، ولنفس السبب تمنى أن تذوق الطبقات العاملة في كل الأقطار طعم الراحة والمتعة، «وأن يتحفّزوا بكل الوسائل القانونية في مساعيهم للحصول عليها». ومما يدعو للسخرية أن الناس منعوا من رفع مستوى هلاكهم من الجوع لكي يتجنبوا قانون الطبيعة. ومع ذلك، فقد كانت تلك محاولات مخلصة من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين لإنقاذ الفقراء من القدر الذي ساعدت نظرياتهم في إعداده لهم.

وبالنسبة إلى ريكاردو، فإن النظرية بحد ذاتها تضمّنت عنصر توازن مع مذهب الطبيعة الجامد. وهذا العنصر، المنتشر في منظومته كلها، والمتأصل بقوة في نظريته في القيمة، هو مبدأ العمل، فقد أكمل ما سبق أن بدأه لوك وسميث، جعل القيمة الاقتصادية إنسانية، وما نسبه الفيزيوقراطيون للطبيعة أعاده ريكاردو للإنسان. وفي نظرية

---

(11) William Hazlitt, *A Reply to the Essay on Population*, By the Rev. T. R. Malthus, In a Series of Letters... (London: Longman, Hurst, Rees, and Orme, [1803]).

خاطئة واسعة المجال أعطى اليد العاملة وحدها المقدرة على تشكيلها القيمة، وبذلك أخضع كل الصفقات الممكن أن نتخيلها في المجتمع الاقتصادي إلى مبدأ التبادل المتساوي في مجتمع يضم الناس الأحرار.

وضمن منظومة ريكاردو نفسها كانت العوامل الطبيعية والعوامل الإنسانية يوجد بعضها إلى جانب بعض وكانت تتنافس على السيطرة في المجتمع الاقتصادي. وكان التحرك الناجم عن هذه الوضعية ذا قوة عارمة. وكنتيجة لذلك، فإن التسابق على سوق تنافسية استحصل على دافع صلب لتأثير عوامل الطبيعة، لأن السوق ذات التنظيم الذاتي أصبحت الآن يعتقد أنها تنجم عن قوانين الطبيعة المحتمة، وأن انطلاق السوق هو حاجة لا غنى عنها. أما إقامة سوق لليد العاملة فهي عملية تشريح تجرى على جسم المجتمع ويقوم بها الذين يقومون بأداء مهمتهم بدعم لا يقدمه سوى العلم. وغياب قانون إعانة الفقراء كان جزءاً من هذه الحقيقة العلمية المؤكدة. ومما كتبه ريكاردو[12] «إن قانون الجاذبية ليس أكثر صحة من اتجاه هذه القوانين لتغيير الثروة والقوة إلى بؤس وضعف... حتى تصاب أخيراً كل الطبقات بطاعون الفقر العام، فكان سيظهر في الحقيقة كالجبان أخلاقياً، الذي مع معرفته بذلك، فشل في أن يجد من نفسه القوة لإنقاذ الإنسانية في نفسها بإجراء عملية إلغاء الإعانة للفقراء المؤلمة، فكانت هذه هي النقطة التي توافق عليها تاونسند ومالتوس وريكاردو وبنثام وبورك. ومع اختلافهم العنيف في الطريقة والنظرة إلا أنهم اتفقوا على مبادئ الاقتصاد السياسي ومعارضتهم لقانون سبينهاملاند.

(12) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation*, [Edited with Introductory Essay and Notes by E. C. K. Gonner (London: G. Bell and Sons, 1929]), p. 86.

وما جعل الليبرالية الاقتصادية قوة لا تقاوم كان اتفاق الآراء بين نظرات مختلفة 180 درجة، لأن ما اتفق عليه بنثام الإصلاحي الفائق وبورك التقليدي الفائق كلاهما اتخذ آلياً طابع الشاهد الذاتي.

رجل واحد أدرك لوحده معنى المحنة، وربما لأنه من بين النفوس الرائدة في عصرها كان يمتلك وحده المعرفة العملية والدقيقة بالصناعة وكان منفتحاً على الرؤيا الداخلية، فلم يتقدم مفكر في عالم المجتمع الصناعي أكثر من روبرت أوين، فقد كان مدركاً بعمق الفرق بين المجتمع والدولة، وبينما كان لا يضمر حقداً على الأخيرة كما كان يفعل غودوين، فإنه نظر إلى الدولة من زاوية ما يمكن أن تقدمه: التدخل المجدي الهادف إلى دفع الضرر عن الجماعة، وقطعاً ليس تنظيم المجتمع. وبنفس الطريقة لم يوقظ في نفسه عداءً للآلة وأدرك طبيعتها الحيادية، فلا آلية السياسة عند الدولة ولا المعدات التقنية للآلة أخفت عنه ظاهرة: المجتمع ورفض المقاربة الحيوانية للمجتمع، داحضاً حدود مالتوس وريكاردو عليه، إلا أن محور فكره كان انتقاده للمسيحية، التي اتهّمها «بالتفرد»، أو وضع المسؤولية عن الشخصية وخصالها على الفرد نفسه، وبذلك ينفي، بفكر أوين، حقيقة المجتمع وكل تأثيره في تكوين الشخصية. وكان المعنى الحقيقي لهجومه على «التفرد» يكمن في إصراره على الأصل الاجتماعي للدوافع الإنسانية: «إن الإنسان المتفرد، ما هو قيم وثمين في المسيحية هي أمور منفصلة بحيث تعجز عن التوحد من خلال الأبدية»، ودَفَعَه اكتشافه للمجتمع إلى تجاوز المسيحية والبحث عن موقع في ما وراءها، وتوصّل إلى حقيقة أنه مادام المجتمع هو واقع، فيجب على الإنسان أن يخضع له. ويمكن لأحدنا أن يقول إن اشتراكية أوين كانت تقوم على إصلاح إدراك الإنسان يتم التوصل إليه من خلال اعتبار المجتمع على أنه حقيقة. وكتب يقول «إذا كان أيّ

من أسباب الشر لا يمكن إزالته بواسطة القوى الجديدة التي سيمتلكها الإنسان، فإنهم سيعلمون أنها شرور لازمة ولا يمكن تجنبها، وسوف تتوقف تذمرات الأطفال عديمة الجدوى».

قد يكون أوين قد آمن بفكرة مضخّمة عن تلك القوى، وإلا فإنه يصعب أن يكون قد اقترح على قضاة مقاطعة لانارك بأن يشرع على الفور بالمجتمع من «نواته» التي اكتشفها في المجموعة السكانية في قريته. ومثل هذا الفيض من الخيال هو مما يمتاز به العبقري، ولكن الذي لا يمكن عنده أن توجد البشرية بسبب عجزها عن فهم نفسها. وكان الأبرز عنده هو حدود الحرية التي لا سبيل إلى إزالتها والتي أشار إليها، والتي نشأت من القيود التي فرضها غياب الشرور من المجتمع، ولكن لن تتضح هذه الحدود حتى يحول الإنسان المجتمع وفقاً لمثل العدالة العليا، كما كان يشعر أوين. عندها يجب على الإنسان أن يتقبل تلك الحدود بروح النضوج التي لا تعرف تذمراً طفولياً.

لقد وصف روبرت أوين في 1817 المسار الذي دخل فيه الإنسان الغربي ولخصت كلماته مشكلة القرن القادم. وأشار إلى النتائج الضخمة التي تنجم عن الصناعات «إذا تُركت لسيرها الطبيعي»، «فانتشار الصناعات بشكل عام في أنحاء البلاد يطبع السكان بطابع جديد، ولما كان هذا الطابع الجديد يقوم على مبدأ ملائم ويحقق سعادة الفرد والجماعة، فإنه سيخلق شروراً دائمة ومؤسفة، ما لم تقاوم ميوله تلك بتدخل التشريع وتوجيهه». ولا بّد أن يكون لتنظيم جموع المجتمع على مبدأ الكسب والربح آثاره البعيدة. وصاغها أوين بمصطلح الطابع الإنساني، لأن الأثر الأكثر وضوحاً لهذا النظام المؤسساتي كان تحطيم الطابع التقليدي للسكان

المقيمين وتحويل شكلهم إلى نموذج جديد من البشر، مهاجر راحل يعوزه احترام الذات والنظام - كائنات قاسية لئيمة تتمثل بالعامل الرأسمالي. ومضى إلى التعميم القائل بأن المبدأ الذي تنطوي عليه الصناعات لا يوفر السعادة لا للفرد ولا للمجتمع. وسوف تنجم شرور خطيرة عن هذا الأسلوب الجديد ما لم يوضع حد لتلك الميول المتأصلة في مؤسسات السوق بتفعيل التوجيه الاجتماعي الواعي من خلال التشريع. وكان وضع العمال بلا شك، الذي أسف له، ناجماً من ناحية أخرى من تأثير «نظام الإعانات». ولكن ما لاحظه كان ينطبق أساساً على عمال المدينة والقرية كليهما، وهو «أنهم في الوقت الحاضر في حالة أكثر بؤساً وانحطاطاً مما كانوا قبل دخول تلك الصناعات، والتي تتوقف على نجاحها معيشتهم على مستوى الحد الأدنى» وهناك أيضاً كان يصوب هجومه على جذر المشكلة، ويؤكد ليس على الدخول ولكن على الانحطاط والبؤس. وباعتباره السبب الرئيسي لهذا الانحطاط، أشار وكان مصيباً أيضاً، إلى اعتماد الحد الأدنى للعيش على المصنع. وأدرك الحقيقة بأن ما كان يبدو مبدئياً مشكلة اقتصادية كان في أساسه مشكلة اجتماعية. وبلغة الاقتصاد كان يجري استغلال العامل: إذ إنه لم يحصل مقابل جهده على ما كان يستحقه من تعويض. ومع أهمية هذه الناحية، إلا أنها مازالت بعيدة عن بقية النواحي، فبالرغم من استغلاله قد يكون أصبح مالياً أفضل من ذي قبل، إلا أن المبدأ غير الملائم للفرد ولسعادة المجتمع بشكل عام من نتيجته إشاعة الفوضى في بيئته الاجتماعية، وما جاورها، وفي مكانته بين جماعته، التي هي حرفته، وباختصار في تلك العلاقات مع الطبيعة والإنسان التي تطوّق في الأصل وجوده الاقتصادي. ولقد كانت الثورة الصناعية إلى حد كبير السبب في الانسلاخ الاجتماعي، وما كانت مشكلة الفقر سوى الجانب الاقتصادي لذلك الحدث. وجاهر أوين، وهو محقّ، في

جهره بأنه ما لم تتدخل التشريعات والإرشادات لتقاوم هذه القوى الهدامة، فستنجم عنها شرور هائلة ودائمة.

ولم يتنبأ عندها بأن حماية المجتمع لنفسه التي كان يدعو لها، سوف لا تتلاءم مع آلية عمل النظام الاقتصادي ذاته.



الفصل الحادي عشر

الإنسان والطبيعة والتنظيم الإنتاجي

على مدى قرن كامل بقيت آلية المجتمع الحديث يتحكم بها حركة مزدوجة، فلقد استمر السوق في التوسع، إلا أن هذه الحركة كانت تواجه بحركة معاكسة تحدد توسعها في اتجاهات معينة. ومع أن هذه الحركة المعاكسة كانت حيوية وهامة لحماية المجتمع، إلا أنها في آخر تحليل لها لم تتلاءم مع التنظيم الذاتي للسوق، وبالتالي مع نظام السوق نفسه.

وتطور ذلك النظام بسرعة فائقة، فشمل الزمان والمكان. وبإيجاده المال في البنوك أحدث ديناميكية لا سابقة لها. ومع مرور الوقت وصل إلى أقصى مداه في حوالى 1914، في كل أنحاء العالم، وإلى كل سكانه والأجيال التي لم تولد بعد، والأشخاص الطبيعيين، والهيئات الزائفة الضخمة، والمسماة شركات، التي انضوت تحته، فعمّ كوكب الأرض طريقة جديدة في الحياة تسعى إلى شمولية العالم بشكل لم يسبق له مثيل منذ بدأ عهد الدعوة المسيحية، إلا أن الحركة هذه المرة قامت على مستوى مادي بحت.

ومع ذلك، وفي نفس الوقت كانت حركة معاكسة تتنطح لها. وكانت أكبر من السلوك الدفاعي لمجتمع يواجه التغيير، لقد كانت

رد فعل ضد التخلخل والاضطراب الذي كان يجتاح النسيج الاجتماعي، والذي كان سيحطم تنظيم الإنتاج ذاته الذي أوجدته السوق.

وكان لروبرت أوين نظرته الثاقبة الصحيحة: إذا تُرك اقتصاد السوق يتطور وفق قوانينه فإنه سيخلق شروراً هائلة ودائمة، فالإنتاج يحصل من تفاعل الإنسان مع الطبيعة، فإذا أوكل تنظيم هذا، فالإنتاج يحصل من تفاعل الإنسان مع الطبيعة، فإذا أوكل تنظيم هذا التفاعل إلى آلية التنظيم الذاتي في المقايضة والتبادل، فيجب عندئذ إخضاع الإنسان والطبيعة إلى فلكه وسلطانه في العرض والطلب، أي إلى التعامل معهما كسلع، وكبضائع تنتج بقصد البيع.

هكذا كانت حقيقة التنظيم في ظل نظام السوق، فالإنسان أو ما يسمى قوة العمل، والطبيعة، تحت ما يسمى الأرض كانا متاحين البيع، وقوة العمل يمكن أن تباع وتشترى بصورة واسعة وتدعى الأجور، أما الأرض فيمكن التفاوض على سعرها الاستئجار، فكان هناك إذاً سوق للعمل والأرض، وتنظيم العرض والطلب في كل منهما يتم وفقاً لارتفاع الأجور وإيجارات الأراضي على التوالي، وحوفظ على هذه البدعة، بعرض إنتاج العمل والأرض للبيع، والالتزام بها. وكان لتوظيف رأس المال في ترتيبات مختلفة تشمل العمل والأرض أن يجري بين فرع إنتاجي وآخر، كما كان يتطلب الحال لإحداث تعادل أو تسوية آلية في المكاسب يبن فروع الإنتاج المختلفة، غير أنه يمكن تنظيم الإنتاج نظرياً بهذا الشكل، فإن بدعة السلعة أسقطت من حسابها حقيقة أن ترك مصير الأرض والناس ليتحكم بها السوق يعني أو يساوي القضاء عليهما. وبناءً عليه، فإن الحركة المضادّة تركزت في إيقاف مفعول السوق من حيث تأثيره على عنصري الإنتاج، اليد العاملة، والأرض. وكانت هذه المهمة الرئيسية لنظرية التدخّل.

وجاء تهديد تنظيم الإنتاج أيضاً من المصدر نفسه. وكان الخطر قائماً على المشاريع الفردية ـ الصناعية أو الزراعية أو التجارية، بمقدار تأثّرها بالتغيّرات في مستوى الأسعار، ففي ظل نظام السوق، إذا هبطت الأسعار، تتضرر التجارة، ما لم تهبط بالتناسب معها كل عناصر الكلفة. وتضطر «المؤسسات الرابحة» إلى التصفية، بينما قد يكون الهبوط بالأسعار ناجماً ليس عن هبوط عالم بالأكلاف، ولكن عن الطريقة التي تم بها النظام المالي. وعملياً، وكما سنرى، كانت هذه هي الحالة في ظل السوق ذات التنظيم الذاتي.

إن القوة الشرائية، من حيث المبدأ، يقدّمها وينظمها نشاط السوق ذاته، وهذا هو المقصود من قولنا إن المال هو سلعة يتحكم بها عرض البضائع والطلب عليها، والتي تعمل عمل المال ذاته، فهي مثله ـ وهي النظرية الكلاسيكية المعروفة عن المال. وحسب هذا المبدأ، فإن المال هو مسمى آخر للسلعة المستعملة في التبادل أكثر من غيرها، وهي لذلك مرغوبة من أجل تسهيل عملية التبادل. ولا يهم إن كانت جلود الحيوانات أم الثيران أم الأصداف أو القواقع أم الذهب تستعمل لهذه الغاية، فقيمة الأشياء المستخدمة كمال يحددها ما إذا كانت تطلب بفائدتها، من حيث الغذاء أو الملبس، أو الزينة أو أي أهداف أخرى، فإذا صادف أن استخدم الذهب، كمال فإن قوته وكميته وتحركه يتحكم بها نفس القوانين التي تنطبق على السلع الأخرى. وأي وسائط أخرى للتبادل ستستدعي إحداث العملة خارج السوق، وسيكون فعل إحداثها ـ سواء من قبل البنوك أو الحكومات ـ سيشكل تدخلاً في التنظيم الذاتي للسوق. والنقطة الحاسمة هنا هي أن السلع المستخدمة كمالٍ لا تختلف عن السلع الأخرى، وأن عرضها وطلبها تتحكم به السوق مثل باقي السلع، وبالنتيجة، فإن كل الأفكار التي تلبس المال طابعاً آخر غير طابع

السلعة التي تستخدم كواسطة تبادل غير مباشر هي في صميمها زائفة. وينتج عن ذلك أيضاً أنه إذا كان الذهب يستخدم كمال وأوراق نقدية، إذا وجدت أوراق من هذا القبيل، فإنها هي أيضاً يجب أن تمثل الذهب. وكان وفقاً لهذا المبدأ أن أعربت المدرسة الريكاردية في الاقتصاد عن رغبتها بتنظيم طرح العملة من قبل بنك إنجلترا. وفي الحقيقة لم يكن بالإمكان تصور طريقة أخرى يبقى النظام المالي في مأمن من «تدخل» الدولة، وبذلك تؤمن الوقاية للتنظيم الذاتي للسوق.

لذلك وفي ما يتعلق بالتجارة والأعمال نشأت حالة مشابهة جداً لحالة عُنصرَي الإنسان والأرض في المجتمع، فالتنظيم الذاتي للسوق كان يمثل تهديداً لها كلها، ولأسباب مماثلة في جوهرها، فإذا كانت هناك حاجة للتشريع الصناعي والقوانين الاجتماعية لحماية الصناعي مما تنطوي عليه بدعة السلعة بالنسبة إلى القوة العاملة، وإذا كانت القوانين العقارية والرسوم الزراعية قد استدعتها الحاجة إلى حماية المصادر الطبيعية وحضارة عالم الريف أمام ما تنطوي عليه بدعة السلعة وإطلاقها عليهما، فإنه صحيح أيضاً أن الحاجة إلى المصارف المركزية وإدارة النظام المالي قد نشأت لحماية الصناعات والمشاريع الإنتاجية الأخرى مما ينجم عنه من ضرر من اعتبار المال سلعة. وعلى النقيض تماماً، فليس الإنسان والمصادر الطبيعية هما وحدهما، ولكن تنظيم الإنتاج الرأسمالي ذاته تجب حمايته أيضاً من آثار السوق ذات التنظيم الذاتي المدمرة.

دعونا نرجع إلى ما سميناه الحركة المزدوجة، ويمكن تشخيصها على أنها مفعول مبدأين تنظيمين في مجتمع، كل منهما يضع لنفسه أهدافاً مؤسساتية معينة، وبدعم قوى اجتماعية معينة، مستخدماً أساليبه المتميزة الخاصة. كان الأول هو مبدأ الحرية الاقتصادية، التي تهدف إلى إنشاء سوق ذات تنظيم ذاتي تعتمد على دعم طبقات

التجار، ومستخدماً مبدأ عدم تدخل الحكومة بشكله الواسع كنهج له، والآخر هو مبدأ الحماية الاجتماعية التي تهدف إلى الحفاظ على الإنسان والطبيعة وتنظيم الإنتاج، اعتماداً على الدعم المتغيّر لمن يتأثرون أكثر بضرر السوق عليهم ـ وعلى رأسهم، وليس حصراً بهم، الطبقات العاملة وملاّك الأراضي، فتستخدم التشريع الوقائي، والجمعيات المقتصرة على أعضائها، والوسائل الأخرى للتدخل طرائق لعملها.

ومن الضروري التأكيد على الطبقة الاجتماعية، فالخدمات للمجتمع التي تؤديها طبقة ملاك الأراضي، والطبقة الوسطى، والطبقة العاملة هي التي بلورت تاريخ القرن التاسع عشر بأكمله، فقد حدّد لها أدوارها باستعداداتها للقيام بتصريف المهام المختلفة المستمدّة من وضعيّتها العامة في المجتمع، وتماشت مصالحها في الأعمال بصورة عامة، بشكل مواز للمصالح العامة من حيث الإنتاج والاستخدام، فإذا ازدهرت التجارة توفّرت فرص العمل للمجتمع والحصول على بدلات الإيجار لملاكي العقار، وإذا توسّعت الأسواق فسرعان ما يظهر الاستثمار بكل حرية وجاهزية، وإذا استطاعت جماعة التجار منافسة الأجنبي منافسة ناجحة، فإن العملة الوطنية تكون بأمان. ومن ناحية أخرى، ليس عند طبقات التجار الجهاز الذي يستطيعون به تحسّس الأخطار الناجمة عن استغلال القوة البدنية للعامل، وتهديم حياة العائلة، وتقهقر البيئة المحيطة، وتحول الغابات إلى أراض جرداء وتلوث الأنهار وتردّي مستويات الحرف، وانحلال طرائق الشعور والتفكير الشعبي، والتراجع العام في مستوى المعيشة بما فيها السكن والفنون، وأشكال عديدة أخرى في الحياة الخاصة والعامة التي تؤثر في الأرباح، فالطبقات الوسطى أوفت بمهمّتها بتأسيس اعتقاد يكاد يكون مقدساً بالفائدة العامة من الأرباح، على الرغم من

أن ذلك لا يؤهلها لدور الحفاظ على المصالح الأخرى الحيوية لازدهار الحياة مثل زيادة الإنتاج. وهنا أتيحت الفرصة للطبقات الأخرى التي لم تكن تستخدم الآلات المعقدة والغالية الثمن واللازمة لأشكال مختلفة من الإنتاج. وبشكل عام، فقد وقعت على طبقة الملاك الأرستقراطية وطبقة الفلاحين مهمة حماية صفات الشهامة للأمة التي بقيت تتوقف إلى حد كبير على الإنسان والأرض، بينما أصبح العمال إلى حد كبير أو قليل، يمثّلون مصالح البشر العاديين الذين أصبحوا بلا مأوى. ولكن في وقت من الأوقات كانت كل طبقة من طبقات المجتمع تمثل، حتى وإن من دون شعور منها، مصالح أوسع من مصالحها هي.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، أصبح حق التصويت للانتخاب عاماً تقريباً، وكانت الطبقة الوسطى عاملاً له تأثيره في الدولة، وبدأت طبقات التجار والأعمال من الناحية الأخرى، التي لم تعد سيطرتها على التشريع تمضي من دون تحدٍّ من أحد، تشعر بالسلطة السياسية التي يتمتع بها القياديون في الصناعة. وتمركز هذا التأثير للسلطة لم يستدع حصول أي مشاكل مادام نظام السوق ماضياً في عمله من دون إجهاد أو تضييق، ولكن ولأسباب متأصلة في هذه الطبقات لم يعد الحال على ما كان عليه، ونشأت التوتّرات بين هذه الطبقات الاجتماعية. وتعرض المجتمع نفسه للخطر من الأطراف المتنازعة جعلت من الحكومة والتجارة والدولة والصناعة على التوالي موضع سيطرة لها. وكانت تُستخدم وظيفتان حيويّتان من وظائف المجتمع ـ السياسية والاقتصادية ـ ويساء استخدامها كأسلحة في صراع المصالح الطبقية. وكان من هذا الطريق المسدود الخطير أن نجمت أزمة الفاشية في القرن العشرين، فمن هاتين الزاويتين إذاً نحاول أن نلخص الحركة التي طبعت تاريخ القرن التاسع عشر

بطابعها: **الأولى** طرحها الصراع بين المبادئ التي انتظمت بها الحرية الاقتصادية والحماية الاجتماعية، التي أدّت إلى تأزّم المؤسسات تأزّماً عميقاً، و**الأخرى** هي صراع الطبقات الذي تفاعل مع الأولى، وحوّل الأزمة إلى كارثة.

الفصل الثاني عشر
ولادة العقيدة الليبرالية

كان مبدأ التحرر الاقتصادي هو المبدأ الناظم للمجتمع الذي أنتج نظام السوق. وكان قد ولد كمجرد هوى أو ولع بالطرق البعيدة عن البيروقراطية، ونشأ في كنف إيمان حقيقي بخلاص الإنسان من خلال السوق ذات التنظيم الذاتي. ومثل هذا التعصّب كان نتيجة التفاقم المفاجئ للمهمة التي وجد نفسه ملتزماً بها: تعاظم المعاناة التي فرض على الأبرياء تحملها واتساع المجال للتبدّلات المتداخلة التي انطوت عليها إقامة النظام الجديد. واكتسبت العقيدة الليبرالية حرارتها الإيمانية، مثل حرارة المبشّرين بـ **الإنجيل**، لمجرد الاستجابة لحاجات اقتصاد السوق الواسع الانتشار.

أما أن نعزو سياسة حرية العمل والتصرف، كما يجري غالباً، إلى الزمن الذي استعمل فيه هذا الشعار في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، فإن ذلك غير ثابت تاريخياً على الإطلاق، ويمكن القول بكل ثقة وأمان بأنه وليس قبل انقضاء جيلين حتى سمع بالليبرالية الاقتصادية كنزعة ناجمة عن اندفاع المشاعر لا أكثر. وعند مطلع العشرينيات من القرن التاسع عشر بدأت تعبّر عن المعتقدات الكلاسيكية الثلاثة: أن العمل يجب أن يكون له سعره في السوق،

وأن إيجاد المال يجب أن يخضع لآلية ذاتية، وأن السلع يجب أن تكون حرّة في انتقالها من بلد لآخر من دون عوائق أو أفضليات، وباختصار ومن أجل إحداث سوق لليد العاملة، يجب العمل بمعيار الذهب والتجارة الحرة.

أما أن نرجع الفضل إلى فرانسوا كيزني بتصوره مثل هذه الأمور، فإنه سيكون من ضروب الخيال، فكل ما طالب به الفيزيوقراطيون في عالم مركنتيلي هو الحرية في تصدير الحبوب لضمان دخل أفضل للمزارعين والمستأجرين وملاك الأراضي. أما بالنسبة إلى الباقين، فإن «النظام الطبيعي» لم يكن أكثر من مبدأ توجيهي لتنظيم الصناعة والزراعة من قبل حكومة يفترض أن تكون ذات سلطة وخبرة شاملة. وكانت قواعد كيزني تهدف إلى تقديم الآراء إلى حكومة كهذه لترجمة مبادئ «اللائحة ذات أسس من المعلومات الإحصائية إلى سياسة عملية، والتي عرض بأن يقدمها على فترات. إلا أن فكرة نظام أسواق ذات تنظيم ذاتي لم يسبق أن خطرت في باله على الإطلاق».

وفي إنجلترا أيضاً فسّر مبدأ دعه يعمل (Laissez-Faire) أو عدم تدخل الحكومة تفسيراً ضيّقاً، كان يعني التحرر من تنظيم الإنتاج وتوجيهه، ولم يدخل فيه التجارة، فالصناعات القطنية، وهي أعجوبة زمانها، قد تطورت من صناعة غير ذات شأن إلى البند الصناعي الرئيسي في التصدير لتلك البلاد. ومع ذلك، فاستيراد القطن المطبّع بقي ممنوعاً بقانون قطعي وعلى الرغم من الاحتكار التقليدي للسوق المحلية، فقد منحت الحكومة موافقتها على تصدير القماش القطني الخام والقماش الرقيق إلا أن نظام الحماية كان راسخاً بحيث طالب صانعو المنتجات القطنية في مانشستر في عام 1800 بمنع تصدير الغزول، مع علمهم بأن هذا يعني عدم إتاحة الأعمال لهم. وصدر

في 1791 مرسوم يضيف إلى العقوبات على تصدير الآلات المستعملة في صناعة السلع القطنية عقوبات على تصدير النماذج الصناعية ومواصفاتها، فأصول صناعة القطن في التجارة الحرة هي خرافة، فالتحرر من التنظيم الحكومي في مجال الإنتاج هو كل ما كانت الصناعة ترغب به، أما التحرر في مجال التبادل، فكان لا يزال يعتبر خطراً على البلاد، فقد يفترض المرء أن الحرية في الإنتاج سوف تنتقل من المجال التقني بطبيعة الحال إلى تشغيل اليد العاملة. ولكن منذ وقت متأخر نسبياً فقط أعلنت مانشستر عن طلبها بيد عاملة حرة، إذ لم تكن صناعة القطن خاضعة لقانون الصنّاع المهرة، لذلك لم تكن تحدّها تقديرات الأجور السنوية أو قوانين تشغيل الأجراء. وكان قانون إعانة الفقراء، من الناحية الأخرى، الذي اعترض عليه الأحرار في الأيام الأخيرة بضراوة، كان مفيداً في مساعدة الصناعيين، فلم يزودهم بالأجراء من طرف الأبرشية، ولكنه سمح لهم أيضاً بأن يتنصلوا من المسؤولية تجاه المستخدمين الذين يفصلونهم عن العمل، وبذلك يلقون كثيراً من أعباء البطالة على الإعانات العامة. وحتى نظام السبينهاملاند لم يكن في البدء مرفوضاً لدى صانعي القطن، وما دام الأثر الأخلاقي للإعانات لم يخفّض الطاقة الإنتاجية للعامل، فإن أرباب الصناعة ربما اعتبروا المنحة التي تُعطى للعائلة مساعدة في الحفاظ على الجيش الاحتياطي من العمال الذي دعت الحاجة الماسّة إليه لتلبية التقلبات الهائلة في المهنة. وفي الوقت الذي كان تشغيل العمال في الزراعة يجري على أساس سنوي، فقد كان من الأهمية بمكان أن تتوفر مثل هذه الإعانة للعمال المتنقلين في مجال الصناعة في فترات التوسع. ولذلك كانت حملة عداء الصناعيين على قانون التوطين الذي أعاق تحرك اليد العاملة من مكان لآخر. ومع ذلك، فلم يتم إصلاح ذلك القانون قبل عام 1795 ـ ليحل محله قانون يحمل سلطة أبوية أكثر، وليس أقل، في اعتباره

لقانون إعانة الفقراء. وبقي العوز محل اهتمام وقلق مالك الأرض والريف، وحتى أشد النقاد لقانون سبينهاملاند مثل بورك وبنثام ومالتوس اعتبروا أنفسهم أقل تمثيلاً للتقدم الصناعي من كونهم دعاة لتطبيق المبادئ السليمة في إدارة الريف.

ولم تتحرك الليبرالية الاقتصادية حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر حيث اندفعت كالانفجار وبحماس المجاهدين ضد تدخل الحكومة. وكانت طبقة الصناعيين تضغط لتعديل قانون إعانة الفقراء، لأنه منع قيام طبقة عاملة تعتمد في دخلها على ما تحققه من إنجاز، فأصبح عمق المحاولة لإحداث سوق يد عاملة حرّة أصبح جلياً الآن، وكذلك مدى البؤس الذي سيقع على ضحايا هذا التحسين في الوضع. وبناءً عليه ومنذ مطلع الثلاثينيات من القرن التاسع عشر أصبح التحوّل الحاد في المزاج بادياً جلياً. وتضمنت طبعة جديدة في 1817 لكتاب تاونسند «أطروحة» مقدمة تمتدح بُعد النظر الذي اندفع به ضد قوانين إعانة الفقراء وطالب باستبعاده بالكامل، ولكن الناشرين حذروا من إيحائه «المندفع والمتهور» بأن الإعانة لبيوت الفقراء من خارجه يجب إلغاؤها ضمن مدة قصيرة لا تزيد عن عشر سنوات. وأصرّ ريكاردو في كتابه **المبادئ** (*Principles*) الذي ظهر في نفس العام، على الحاجة لإلغاء نظام الإعانة، ولكنه أكّد بإصرار على أن يتم ذلك تدريجياً. ورفض بت، من مريدي آدم سميث، مثل هذا المنحى بسبب ما ستستجرّه من معاناة الأبرياء. وشكك بيل، في ما بعد في 1829[1]، فيما إذا كان بالإمكان إزالة نظام المنح بأمان من دون تدريج. ومع ذلك وبعد الانتصار السياسي للطبقة الوسطى في 1832، نشر مشروع تعديل قانون إعانة الفقراء في أكثر أشكاله تطرّفاً

(1) S. Webb, *English Local Government.*

ووضع موضع التطبيق من دون أي فترة إمهال. وجرى الإقلاع بكف يد الحكومة عن التدخل في حرية التجارة وتحول إلى تيار لا يقبل المهادنة.

كما جرت إثارة الليبرالية الاقتصادية من مجرد اهتمام أكاديمي إلى تحرك فعال في ميدانين آخرين من التنظيم الصناعي: العملة، والتجارة، فبالنسبة إليهما تعاظم الكف عن تدخل الحكومة في حريتهما إلى عقيدة يتحمس الجميع للإيمان بها عندما ثبتت عدم جدوى أي عقائد أخرى سوى الحلول الجذرية.

والعملة التي صدرت فهمها المجتمع الإنجليزي في أول الأمر كشكل من الارتفاع العام في أكلاف المعيشة. وبين 1790 و1815 تضاعفت الأسعار. وهبطت الأجور وأصيبت التجارة بركود في التبادلات مع الخارج. ومع ذلك لم تصبح العملة السليمة من معتقدات الليبرالية الاقتصادية إلا بعد موجة الذعر التي حصلت في 1825، أي فقط عندما ترسخت مبادئ ريكاردو في أذهان السياسيين ورجال الأعمال على حدّ سواء بأن «المعيار» قد تم الحفاظ عليه على الرغم من عدد المصائب المالية الكبير. وكانت هذه بداية الاعتقاد الراسخ بآلية التوجيه الذاتي لمعيار الذهب الذي من دونه لم يكن لنظام السوق أن يستمر.

والتجارة الحرة الدولية تحتاج إلى قدر من الثقة لا يقل عن معيار الذهب. وكانت أبعادها بالغة الخطورة وتستأثر بالانتباه، فكانت تعني أن تعتمد إنجلترا لتأمين غذائها على مصادر خارجية، وأن تضحي بزراعتها إذا دعت الضرورة، وأن تدخل في طريقة جديدة في الحياة تكون فيها جزءاً لا يتجزأ من وحدة عالمية تتخيلها بشكل غامض: بأن هذه الجماعة العالمية يجب أن تكون مسالمة، أو، إذا لم تكن مسالمة، فيجب جعلها كذلك من أجل بريطانيا العظمى بقوة

سلاح البحرية، وأن الأمة الإنجليزية ستواجه احتمالات التخلّع والاضطراب في إيمانها الثابت بقدرتها الفائقة على الإبداع والإنتاج. وعلى كل حال، فقد كان لديها الاعتقاد بأنه لو قدّر لكافة مقادير الحبوب أن تصبّ في إنجلترا بلا توقف، فإن مصانعها ستكون قادرة على أن تبيع بسعر أقل وتحقق المكاسب على جميع بلاد العالم. ومرة ثانية كان مبلغ التصميم اللازم يحده حجم هذا الطرح وضخامة المجازفة التي ينطوي عليها قبولها الكامل به. ومع ذلك، فإن الخراب المحتم ماثل أمامها ما لم تعلن قبولها به كاملاً.

ولا يمكن فهم المنابع الطوباوية لعقيدة عدم تدخل الحكومة بحرية الاقتصاد فهماً صحيحاً إذا نَظَر إليها كلٌّ على انفراد، فمعتقداتها الثلاثة ـ سوق يد عاملة تنافسية، ومعيار ذهب ذاتي، وتجارة دولية حرة ـ كانت تشكل كلاً متكاملاً، فالتضحيات التي تُبذل من أجل أي منها لوحدها عديمة الجدوى، إن لم تكن أسوأ، ما لم يتم ضمان الاثنين الآخرين، فكان الأمر إما كل شيء أو لا شيء.

ويستطيع أي شخص أن يرى أن معيار الذهب، على سبيل المثال، كان يعني الخطر من الانكماش المميت وانخفاض الأسعار، وربما ندرة وجود المال في حالة حدوث ذعر، ولذلك يستطيع الصناعي أن يأمل بالصمود فقط عندما يتأكد من زيادة إنتاجه وبالحصول على أسعار تحقق له مكسباً (وبعبارة أخرى، إذا انخفضت الأجور على الأقل بنسبة توازي الانخفاض العام في الأسعار، بحيث تسمح بالاستفادة من سوق عالمي يزداد اتساعاً). وهكذا، فإن مشروع القانون المضاد للحبوب لعام 1846 كان النتيجة الطبيعية لقانون بيل بشأن البنوك لعام 1844، وكلاهما افترضا وجود طبقة عاملة، أرغمت منذ تعديل قانون مساعدة الفقراء في 1834 على تقديم أحسن ما عندها تحت تهديد تعرضها للجوع بحيث أصبح سعر

الحبوب يتحكّم بالأجور، فكانت المعايير الثلاثة تشكل كلاً متلازماً، فيمكننا بذلك أن نستوعب مضمونات الليبرالية الاقتصادية بنظرة واحدة سريعة، فلا شيء أقل من سوق ذات تنظيم ذاتي على نطاق عالمي يمكن أن يضمن عمل هذه الآلية المذهلة. وما لم تستند أجور اليد العاملة إلى أدنى أسعار القمح المتوفرة، فلن يكون هناك ضمان بأن لا تخضع الصناعات التي لا تتمتع بالحماية لتحكم مقرّر المهام المرهقة الذي تم قبوله طوعاً، وهو الذهب. وكان التوسع في نطاق السوق في القرن التاسع عشر مرادفاً في نفس الوقت لتوسع التجارة الحرة في العالم، ولسوق اليد العاملة التنافسي، ومعيار الذهب، فالثلاثة يتماشون وينسجمون في ما بينهم، فلا عجب أن تحولت الليبرالية الاقتصادية تقريباً إلى عقيدة لها مؤمنوها بمجرد أن اتضحت المخاطر الكبيرة من هذه المجازفة.

لم تكن الأمور طبيعية بالنسبة إلى سياسة عدم تدخل الحكومة، فالأسواق الحرة لم تكن لتظهر بمجرد ترك الأمور تأخذ مجراها. وكما نشأ صناعيو القطن - وهي صناعة السوق الحرة الرئيسية - بمساعدة من تعرفات الحماية، فإن عائدات التصدير وإعانات الأجور غير المباشرة، وحتى سياسة عدم التدخل الحكومي ذاتها قد فرضتها الدولة. وشهدت الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر فورة في التشريعات لإلغاء تشريعات الحد من النشاط التجاري، ولكن أيضاً زيادة هائلة في المهام الإدارية للدولة، التي أصبح لها جهاز إداري مركزي قادر على القيام بالمهام التي وضعها أنصار الليبرالية. وبالنسبة إلى المنتفعين، فإن الليبرالية الاقتصادية كانت مشروعاً اجتماعياً يجب تطبيقه لتوفير أقصى حدود السعادة لأكبر عدد من الناس، فسياسة عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد لم تكن نهجاً لتحقيق غاية، بل هي الغاية التي يجب تحقيقها. صحيح أن التشريع

لا يمكنه تحقيق شيء مباشرة، سوى إلغاء القيود الضارة. ولكن هذا لا يعني أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً، ولاسيما بشكل غير مباشر، فعلى العكس، كان الليبرالي النفعي يرى في الحكومة الأداة المهمة لتحقيق السعادة. وبالنسبة إلى الرخاء المادي، كان بنثام يعتقد أن تأثير التشريع هو «كلا شيء» بالمقارنة مع المشاركة غير الواعية لـ «وزير الشرطة»، فمن بين الأشياء الثلاثة اللازمة لنجاح الاقتصاد ـ الرغبة، والمعرفة، والمقدرة، فإن المرء وحده يمتلك منها الرغبة فقط، أما المعرفة والمقدرة كما كان يعتقد بنثام، فيمكن تقديمهما بكلفة أرخص بكثير من قبل الحكومة من تقديمها من قبل الأفراد. وكانت مهمة مدير التنفيذ أن يجمع الإحصاءات والمعلومات، وأن يرعى العلوم والتجارب، وأن يوفر الوسائل التي لا حصر لها لتحقيق الأهداف البعيدة مما هو مجال الحكومة. وكانت الليبرالية البنثامية تهدف إلى استبدال دور البرلمان، بدور تنفذه الأجهزة الإدارية.

وكان لذلك مجاله الواسع، فرد الفعل في إنجلترا لم يحكم ـ كما فعل في فرنسا ـ من خلال الطرق الإدارية ولكنه استخدم بشكل خاص تشريعات البرلمان لتطبيق الاضطهاد السياسي، «فالحركات الثورية في 1785 و1815 ـ 1820 لم تجر مكافحتها من قبل الدوائر الحكومية بل بتشريعات البرلمان، وتعليق قانون هابياس كورلوس، وسن قانون الطعن والتشهير «والقوانين الستة» لعام 1819، كانت كلها إجراءات إكراه وإرغام شديدة، ولكن ليس فيها ما يدل على محاولة إعطائها طابعاً أوروبياً في الإدارة ومن حيث إن الحرية الفردية قد تضررت، فقد تضررت بفعل قانون أصدره البرلمان وتنفيذاً له»[2].

---

(2) Josef Redlich and Francis W. Hirst, *The History of Local Government in England* ([n. p.: n. pb., n. d.]), vol. 2, p. 240, quoted A. V. Dicey, *Law and Opinion in England*, p. 305.

ولم يكن لليبراليين الاقتصاديين أي تأثير على الحكومة في 1832، عندما تغير الوضع بالكامل لصالح الطرق الإدارية. «وكانت النتيجة التي خلصت لها أنشطة التشريع التي طبعت بطابعها، ولو بدرجات متفاوتة من الشدة، الفترة من 1832، هي إنشاء آلية إدارية تدريجياً شديدة التعقيد، وتبقى بحاجة مستمرة إلى الإصلاح، والتجديد، وإعادة الإنشاء والملائمة للمتطلبات المستجدة كأساس لإقامة الصناعة الحديثة»[3] وانعكست في هذا التوسع الإداري الروح النفعية، وكانت بانوبتيكون الخيالية لبنثام، وهي عالمه الشخصي للكمال الطوباوي بناية على شكل نجم. وكان يستطيع السجانون الموجودون في وسطه أن يراقبوا مراقبة شديدة أكبر عدد من نزلاء السجون وبأقل كلفة يتحملها الجمهور. وبشكل مماثل، ففي الدولة التي تعمل للمنفعة، فإن مبدأه المفضّل في «القدرة على المراقبة والتفتيش» ضمنت للوزير في قمة الهرم أن يحتفظ بالسيطرة على كل دوائر إدارته المحلية. وفتح الطريق أمام السوق الحرة وبقي مفتوحاً مع الزيادة الهائلة في قدرة الدولة على التدخل الدائم والذي تنظّمه وتتحكم به مركزياً، فملاءمة قول آدم سميث «الحرية الطبيعية البسيطة» مع حاجات المجتمع الإنساني كانت من أكثر المهام تعقيداً. تشهد على ذلك بنود القوانين العديدة والمعقدة، ومقدار التحكم البيروقراطي الذي يتضمنه تطبيق القوانين الجديدة من مساعدة الفقراء، التي صارت تراقب بشكل فعال لأول مرة منذ فترة حكم الملكة إليزابيت الأولى من قبل سلطة مركزية، أو الزيادة في الإدارة الحكومية التي استوجبتها المهمة التي تستحق الجدارة في إصلاح البلديات. ومع ذلك، فإن جميع معاقل هذا التدخل الحكومي كانت تقام بهدف تنظيم حرية

(3) Courtenay Ilbert, *Legislative Methods and Forms* ([n. p.: n. pb., n. d.]), pp. 212-213, quoted A. V. Dicey.

بسيطة ما، في الأرض واليد العاملة وإدارة البلديات. وكما حدث، خلافاً للتوقعات، في اختراع الآلة التي تقلل من الاعتماد على اليد العاملة، أنها لم تقلل بل زادت عملياً من استخدامها، فإن إحداث الأسواق الحرة، عوضاً عن الاستغناء عن المراقبة والتنظيم والتدخل، زادت من الحاجة إليها، فكان على الإداريين أن تبقى عيونهم مفتوحة بشكل دائم ليضمنوا عمل النظام بشكل حر وسليم. وهكذا، فحتى أولئك الذين حرصوا على تحرير الدولة من مهام لا لزوم لها، والذين قامت فسلفتهم بأكملها على الحد من أنشطة الدولة، لم يستطيعوا إلا أن يعهدوا إلى ذات الدولة بالسلطات والأجهزة والأدوات اللازمة لتأسيس مبدأ عدم التدخل.

وتبع هذا التناقض تناقض آخر، فبينما كان اقتصاد عدم التدخل الحكومي نتاج عمل عمدت إليه الدولة، فإن القيود اللاحقة التي وضعت للحّد منه بدأت بشكل عفوي، فعدم التدخل الحكومي خطط له، أما التخطيط فلا. والنصف الأول من هذا القول ظهرت صحته مما تقدم، فإذا وجد استخدام واع لمدير تنفيذ يقوم بخدمة سياسة تتحكم بها الحكومة، فقد كان ذلك من جانب أنصار البنثامية في الفترة العتيدة لعدم تدخل الحكومة. أما النصف الآخر، فقد ناقشه أولاً الليبرالي البارز دايسي، الذي أخذ على عاتقه الاستعلام عن أصول «نقض عدم التدخل الحكومي»، أو كما سماها، «التوجه الجماعي» في الرأي العام الإنجليزي، والذي بدأ بالظهور من ستينيات القرن التاسع عشر. وفوجئ حين لم يجد دليلاً على وجود مثل هذا التوجه وتتبعه إلا «إلى قوانين التشريع ذاتها». وبدقة أكثر، عدم وجود الدليل على إيجاد «توجه جماعي» للقوانين التي بدا أنها تمثل مثل هذا التوجه. أما بالنسبة إلى الرأي «الجماعي» سابقاً الذي ظهر لاحقاً، فقد استنتج دايسي أن التشريع «الجماعي» نفسه قد يكون مصدره الأساسي.

وزبدة القول من هذا الاستقصاء المتعمق كانت الغياب الكلي للمقصد المتعمد في التوسع في مهام الدولة، أو في الحد من حرية الفرد، من جانب أولئك المسؤولين مباشرة عن القوانين القاصرة التي صدرت في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر. وكان رأس الحربة في حركة التشريع المضاد للسوق ذات التنظيم الذاتي كما نشأت في النصف الثاني من القرن الذي تلا 1860 تبيّن أنها كانت عفوية، ولا تصدر عن رأي ما، وتفعّلها روح ذرائعية بحتة.

ولا بد أن يعترض الليبراليون الاقتصاديون بشدة على هذا الرأي، إذ إن فلسفتهم الاجتماعية بكاملها تتوقف على أن فكرة عدم التدخل الحكومي هي التطور الطبيعي، بينما كان التشريع ضدها لاحقاً نتيجة عمل متقصّد من جانب معارضي المبادئ الليبرالية. وفي نطاق هذين التفسيرين الاستثنائيين المتبادلين للحركة المزدوجة، فليس من قبيل المبالغة أن نقول إن الحقيقة أو عدمها في العقيدة الليبرالية هي ما تنطوي عليه اليوم.

ويقدم الكتّاب الليبراليون أمثال سبنسر وسومنر ومايزس وليبمان وصفاً للحركة المزدوجة فعلياً كوصفنا لها، إلا أنهم يلحقونه بتفسير مختلف كلياً عن تفسيرنا، فبينما نعتقد أن فكرة السوق ذات التنظيم الذاتي هي طوباوية، وتوقف تقدمها من قبل مجتمع ذي وقاية ذاتية واقعية، فإنهم يعتقدون أن كل أشكال الحماية هي خطأ ناجم عن التعجّل والطمع وقصر النظر، والتي لولاها لاستطاع السوق أن يتغلب على مصاعبه. أما مسألة أيهما هو الصحيح، فهي من أهم المشاكل في تاريخنا الاجتماعي الحديث. وتتطلب التوصل إلى قرار باعتبار الليبرالية الاقتصادية هي المبدأ الأساسي الناظم للمجتمع. وقبل أن نتحول للبحث عن شواهد على هذه الحقائق، فإننا نحتاج إلى صياغة أكثر دقة لهذه المسألة.

ومما لا شك فيه أن الفضل يعود إلى عصرنا الذي رأى نهاية السوق ذات التنظيم الذاتي، فقد شهدت العشرينيات من القرن العشرين ذروة مجد الليبرالية في الاقتصاد. وأصيب مئات الملايين من البشر بكارثة التضخم، فطبقات اجتماعية بأكملها، وأمم بأكملها قد حرمت مما تملك. وأصبح استقرار العملات الشغل الشاغل ومحط الاهتمام في الفكر السياسي للناس والحكومات، وأصبحت العودة إلى معيار الذهب الهدف الأسمى لكل الجهود المنتظمة في عالم الاقتصاد. واعتبر وفاء الديون الأجنبية والعودة إلى العملات المستقرة، المحك للسياسات العقلانية، فلم تقف معاناة الأفراد أو الحد من السيادة تضحيات ذات شأن في سبيل استعادة الكرامة مالياً، فحرمان العاطلين عن العمل الذين أفقدهم التضخم أعمالهم، وعوز الموظفين الذين سرّحوا من دون شفقة، وحتى التخلّي عن الحقوق الوطنية، وضياع الحريات الدستورية كانت تعتبر ثمناً عادلاً يدفع لإيفاء متطلبات الموازنات والعملات السليمة، وهذه قبْل (Apriori) الليبرالية الاقتصادية.

لقد عاش الناس في ثلاثينيات القرن العشرين ليشهدوا ثوابت فترة العشرينيات السابقة وقد أصبحت موضع ريبة وتشكك. وبعد سنوات عدة استعيد خلالها عملياً استقرار العملات، وتوازن الميزانيات، فإن أقوى بلدين، بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، وجدا نفسيهما يعانيان الصعوبات، فألغيا معيار الذهب، وراحا يتدبران عملتيهما. وتبرأت الدول من الديون الخارجية بالكامل، وتنكّر لأسس ومقومات الليبرالية الاقتصادية أغنى الدول وأعلاها مقاماً. وفي منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كانت فرنسا وبعض الدول الأخرى مازالت مرتبطة بالذهب، فأرغمت بالخروج عنه من قبل وزارات الخزانة في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة،

اللتين كانتا سابقاً حارستين راعيتين لعقيدة الليبرالية.

وفي الأربعينيات من القرن العشرين تعرّضت الليبرالية الاقتصادية إلى هزيمة أقسى، فمع أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ابتعدتا عن الطريق السليم في الأمور المالية، إلا أنهما حافظتا على المبادئ والأساليب الليبرالية في الصناعة والتجارة، الناظمتين الأعم لحياتهما الاقتصادية. وهذا سيثبت لأنه كان عنصراً أدّى إلى وقوع الحرب وإلى ظهور العوائق لخوضها، لأن الليبرالية الاقتصادية قد خلقت وشجّعت الأوهام بأن الدكتاتوريات محتم عليها أن تؤول إلى كوارث في علم الاقتصاد. وبسبب هذا المعتقد، كانت الحكومات الديمقراطية آخر من فهم أن ما ينطوي عليه تدبر العملات وتوجيه التجارة، حتى إذا حصل نتيجة ظروف قاهرة يشارك أيضاً في هذه الطرق ذاتها، كما أن تراث «مخلفات» الليبرالية الاقتصادية قد سدّت الطريق أمام إعادة التسلّح في الوقت المناسب، بحجة توازن الميزانيات، واستقرار حركة التبادل، اللتين كان يفترض بهما أن توفرا الأسس المضمونة للقدرة الاقتصادية في الحرب، ففي بريطانيا العظمى أدى التفكير السليم الصائب إلى الالتزام بالمبادئ الاستراتيجية التقليدية والتي تقضي بالحد من الالتزامات في بلد يواجه حرباً شاملة فعلاً، وحصنت مصالح الولايات المتحدة ـ كما في البترول والألمنيوم ـ نفسها خلف محرمات التجارة الليبرالية، وقاومت بنجاح الاستعدادات للطوارئ الصناعية. ولكنه ولولا الإصرار المتعند والمحموم من جانب الليبراليين الاقتصاديين على مغالطاتهم، لكان قادة السباق وجماهير الأحرار من الرجال أكثر جاهزية لمحنة العصر، وربما كان بإمكانهم تفاديها أصلاً، إلا أن أسس التنظيم الاجتماعي خلال القرن والتي تشمل جميع العالم المتمدن لا يمكن زحزحتها وإزالتها بحوادث عقد من الزمن، إذ إن الملايين من الوحدات التجارية المستقلة في بريطانيا

العظمى والولايات المتحدة كانت تستمد وجودها من مبادئ عدم التدخل الحكومي، فإفلاسها المروّع في أحد الميادين لم يؤد إلى فشل سلطتها في كل الميادين. وفي الحقيقة، فإن انهيارها الجزئي قد يكون من نتيجته تشديد قبضتها، ما مكّن المدافعين عنها أن يدّعوا بأن التطبيق المنقوص لمبادئها كان السبب في كل من الصعوبات التي وقعت لها.

وهذه في الحقيقة، هي آخر حجّة باقية لليبرالية الاقتصادية في يومنا هذا. وتتكرر أعذارها بأشكال مختلفة لا نهاية لها بأنه لولا السياسات التي يقترحها نقادها لآتت الليبرالية أكلها، وأنه ليس النظام التنافسي ولا السوق ذات التنظيم الذاتي، ولكن التدخل بذلك النظام واقتحام ذلك السوق هما المسؤولان عما يعانيه من العلل. وهذه الحجة لا تجد ما يؤيدها في الانتهاكات العديدة التي تجري حديثاً للحرية الاقتصادية فقط، ولكن في الحقيقة التي لا شك فيها، أن التحرك نحو نشر نظام الأسواق ذات التنظيم الذاتي قد قوبلت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتحرّك مضاد يعيق عمل هذا الاقتصاد بصورة حرة.

وبذلك استطاع نصير الليبرالية الاقتصادية أن يصيغ حالة يربط فيها بين الحاضر والماضي في كلٍّ متماسك، لأنه من يستطيع أن ينكر أن التدخل الحكومي في التجارة قد يقوّض الثقة؟ ومن يستطيع أن ينكر أن معدل البطالة قد ينخفض أحياناً لولا الإعانات التي تأتي من خارج العمل والتي ينص عليها القانون؟ وأن القطاع الخاص يتضرر من منافسة القطاع العام؟ وأن العجز المالي قد يعرّض الاستثمارات الخاصة للخطر؟ وأن السلطة الأبوية تميل إلى تثبيط المبادرات في التجارة والأعمال، فإذا كانت هذه هي الحال في الوقت الحاضر، فمن المؤكد أنها لم تكن تختلف في الماضي،

فعندما بدأت حوالى السبعينيات من القرن التاسع عشر في أوروبا حركة وقائية عامة ـ اجتماعية ووطنية، من يستطيع أن يشكك بأنها أعاقت التجارة وحدّت من نشاطها؟ ومن يستطيع أن يشك بأن قوانين المصانع، والضمان الاجتماعي والتجارة المحلية، والخدمات الطبية، وتعرفات مؤسسات النفع العام، والمنح الحكومية، والإعانات، واتحادات المنتجين، واتحادات الاحتكار، وخطر الهجرة، وخطر توظيف رؤوس الأموال، وخطر الاستيراد ـ هذا إذا لم نتحدث عن القيود غير المعلنة على تحرك الأشخاص، والسلع، والمدفوعات، قد كان لها أثرها مثل بقية العوائق على عمل النظام التنافسي وإطالة فترات الكساد وتفاقم البطالة وزيادة انخفاض الأسعار والحدّ من التجارة وتعطيل آلية السوق ذات التنظيم الذاتي تعطيلاً بالغاً؟ ويصر نصير الليبرالية على أن أساس الشرور كان قطعاً ذلك التدخل في حرية الاستخدام والتجارة والعملات الذي مارسته مدارس الحماية المختلفة، الاجتماعية والوطنية والاحتكارية، منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، ولولا الحلف غير المقدّس للنقابات والأحزاب العمالية مع الصناعيين الاحتكاريين وذوي المصالح الزراعية التي بطبعها الجشع القصير النظر توحدت في ما بينها لكبح حرية الاقتصاد، لكان العالم اليوم يتمتع بثمرات نظام يكاد يكون آلياً في إحداث الرخاء المادي. ولا يكل القادة الليبراليون من تكرار مقولتهم بأن مأساة القرن التاسع عشر نجمت عن عدم مقدرة الإنسان على البقاء مخلصاً لما أوحى به الليبراليون الأوائل، وأن المبادرة الخيرة لأسلافه قد كبحتها المشاعر الوطنية وحرب الطبقات والمصالح التي خوّلت له فتقلدها، والاحتكاريون، وبالدرجة الأولى الطبقة العمالية العمياء، فلا تستطيع رؤية المنفعة التي تتحقق لهم أخيراً من الحرية الاقتصادية المطلقة والتي تلبي جميع حاجات البشر، بما فيها حاجاتهم هم.

وبذلك تعطّل التقدم الفكري والأخلاقي الرائع، كما يدّعون، وكبح نتيجة الضعف الفكري والأخلاقي لعامة الشعب، وأحيل ما حققته روح التنوير إلى صفر من قبل قوى الأنانية. وزبدة الكلام، فإن هذا هو دفاع الليبرالي الاقتصادي. وما لم يجري دحضه فسوف يستمر في سيطرته على الساحة في تنافس الحجج والأسباب، فدعونا نركّز الموضوع، إذ إنه من المتّفق عليه أن الحركة الليبرالية، الهادفة إلى نشر نظام السوق وتوسيعه، قد قوبلت بحركة مضادة تهدف إلى فرض قيودها، وهذه الفرضية في الحقيقة تشكل أساس نظرتنا التي تقول بالحركة المزدوجة. ولكن بينما نؤكد نحن أن تطبيق تلك الفكرة السخيفة بنظام سوق ذي تنظيم ذاتي سوف يؤدي لا محالة إلى تهديم المجتمع، فإن الليبرالي يتّهم معظم العناصر بأنها أحبطت مبادرة عظيمة. ولما لم يستطع أن يقدم البرهان على أي مجهود منظّم ليحبط حركة الليبرالية هذه، فإنه يلجأ إلى الفرضية التي لا تدحض عملياً وهي العمل السري المقنع. وهذه هي خرافة المؤامرة ضد الحركة الليبرالية والتي تنطبق بشكل أو آخر على كافة أحداث السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر. وبشكل عام، فإن يقظة الروح الوطنية وظهور الاشتراكية تعتبران العنصر الرئيسي في تحوّل المشهد، فاتحادات الصناعيين والاحتكاريين وذوي المصالح الزراعية والنقابات هي الشياطين في القصة. وبذلك، فإن المبدأ الليبرالي وبأشدّ أشكاله روحية يتصور ويجسّد مفعول قانون ديالكتيكي ما، بينما هو في أشد صوره فجاجة يتحول إلى هجوم على الديمقراطية السياسية، ويدعي بأنها منبع سياسة التدخل.

إن ما تدلّ عليه الحقائق يناقض النظرية الليبرالية بشكل قاطع، فالمؤامرة ضد الليبرالية هي محض خيال. والصيغ العديدة والمتنوعة التي ظهرت بها الحركة المضادة «الجماعية» لم تكن ناجمة عن

تفضيل الاشتراكية أو المشاعر الوطنية من جانب المصالح المنسقة في ما بينها، ولكنها ترجع حصراً إلى العدد الكبير من المصالح الاجتماعية التي تتأثر بآلية السوق الآخذة في التوسع. وهذا يفسّر رد الفعل الذي لم يكن عالمياً وذا طابع عملي في أغلبه الذي استدعاه التوسع في تلك الآلية. ولم يكن للنمط الفكري أي دور في هذه العملية، وبالنتيجة لا مجال للتحامل الذي يعتبره الليبراليون القوة الأيديولوجية وراء ظهور معارضة الليبرالية. ومع إقرارنا بأن السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر شهدت نهاية الليبرالية الأصولية، وإن المشاكل الخطيرة المعاصرة يمكن إرجاعها إلى تلك الفترة، إلا أنه لا يصح القول بأن التحول إلى الحماية الاجتماعية والوطنية كان ناجماً عن أي سبب آخر سوى مظاهر الضعف والمخاطر الموجودة في نظام السوق ذات التنظيم الذاتي. وهذا ما يمكن مشاهدته بأكثر من طريقة.

أولاً، كان هناك تنّوع مدهش في النواحي التي اتخذت الإجراءات بشأنها. وهذا وحده يستبعد احتمال العمل المنسق. دعونا نذكر بعضاً من قائمة بالتدخلات جمعها هربرت سبنسر في 1884، حين اتهم الليبراليين بتخلّيهم عن مبادئهم من أجل «تشريعات تضييق»[4]، فقلما توجد موضوعات أكثر تنوّعاً منها، ففي 1860 أعطيت السلطة لتأمين «محللين للطعام والشراب تدفع أجورهم من الضرائب التي تجبى»، ثم تبعه قانون يؤمن «تفتيش ورشات الغاز» تابع لقانون المناجم «بجعل استخدام الأولاد تحت سن الثانية عشرة والذين لم يدرسوا في المدارس ولا يستطيعون القراءة والكتابة

---

(4) Herbert Spencer, *The Man Versus the State: Containg «The New Toryism,» «The Coming Slavery,» «The Sins of Legislators,» and «The Great Political Superstition»* (New York: D. Appleton and Company, 1884).

خاضعاً للعقوبة». وفي 1861 «أعطيت السلطة إلى المشرفين على قانون إعانة الفقراء بفرض التطعيم»، وسمح للمجالس المحلية «بتحديد أجور وسائل النقل»، وأعطتهم هيئات شكلت محلياً سلطة تحديد مبلغ تدفعه الإدارة المحلية للتصريف الصحي في الريف وأعمال الري، وسقاية الماشية. وفي 1862 صدر قانون «بجعل منجم الفحم ذي المدخل أو المهوى الوحيد غير قانوني»، وقانون بمنح مجلس التعليم الطبي وحده الحق «بتقديم مجموعة الأدوية، وتحديد سعرها من قبل وزارة الخزانة». وملأ سبنسر، وقد أصابه الذعر، عدة صفحات بسرد هذه وغيرها من الإجراءات. وفي 1863 صدر «تشميل إسكوتلندا وإيرلندا في التلقيح الإجباري»، كما صدر قانون «بتعيين مفتشين لسلامة أو عدم سلامة الغذاء»، وقانون تنظيف المداخن، بمنع تعذيب، وبالتالي موت الأطفال الذين يُرغمون على تنظيف الفتحات الضيقة، وقانون الأمراض المُعْدِيَة، وقانون المكتبات العامة، الذي يمنح سلطات محلية «تمكّن الأغلبية بأن تفرض ضريبة على الأقلية على الكتب التي بحوزتها»، وقدمها سبنسر كدليل لا يُدحض على المؤامرة ضد الليبرالية. ومع ذلك، فقد كان كل من هذه القوانين يختص بمسألة ناجمة عن أحوال الصناعة الحديثة، ويهدف إلى وقاية مصلحة عامة ما من الأخطار الكائنة، إما في مثل هذه الأحوال أو في جميع الأحوال، في نهج السوق في التعامل معها. وبالنسبة إلى الفكر غير المتحيز أثبتت أنها حركة مضادة «جماعية» ذات طبيعة عملية محضة وذرائعية، وجميع من نفذوا هذه الإجراءات كانوا مؤيدين مقتنعين بعدم تدخل الحكومة، ولم يرغبوا قطعاً بأن تتضمن موافقتهم على تأسيس فرقة إطفاء في لندن احتجاجاً ضد مبادئ الليبرالية الاقتصادية، فعلى العكس، لأن الذين اقترحوا هذه القوانين التشريعية كانوا بشكل عام خصوماً أشداء للاشتراكية وأي شكل آخر من «الجماعية».

وثانياً، لأن التحول من الحلول الليبرالية إلى الحلول «الجماعية» حدث في بعض الأحيان بين يوم وليلة ومن دون إدراك ممن كانوا يُعْمِلون ذهنهم في التفكير في التشريعات. وقدّم دايسي مثالاً كلاسيكياً بشأن قانون تعويض العمال يتعلق بمسؤولية رب العمل القانونية عن الضرر الواقع على عماله في أثناء فترة عملهم لديه. وظهر من تاريخ القوانين المختلفة حول هذه الناحية، منذ 1880، الالتزام دوماً بالمبدأ الفردي والقاضي بأن مسؤوليته رب العمل تجاه مستخدميه تُنظّم بنفس الطريقة التي تُحدّد مسؤولية تجاه الآخرين، أي الغرباء. ومن دون أي تغير في الآراء وفي 1897، أصبح رب العمل فجأة الضامن لعماله ضدّ أي أخطار يتعرض لها في أثناء استخدامه لهم، وهو تشريع «جماعي» بكل معنى الكلمة، كما لاحظ دايسي وجود حق، فلا يمكن إذاً إعطاء برهان أفضل من هذا على عدم حصول أي تغير سواء في نوعية المصالح أو في توجّه الأفكار حول الموضوع، التي أدت إلى المبدأ الليبرالي وإحلال مبدأ مضاد له مكانه، ولكنها كانت فقط بسبب إلغاء تطور الظروف التي نشأت ضمنها المشكلة وجرى البحث عن حل لها.

وثالثاً، هناك دليل غير مباشر، ولكنه ساطع يأتي من مقارنة التطور في عدة بلدان ذات أوضاع سياسية وأيديولوجية مختلفة، فإنجلترا أيام الملكة فيكتوريا وبروسيا أيام بسمارك كانتا مختلفتين كاختلاف القطبين الشمالي والجنوبي، وكان كلاهما مختلف عن فرنسا في الجمهورية الثالثة أو إمبراطورية آل هبسبورغ، ومع ذلك فقد مر كل منهم في فترة تجارة حرة، وعدم تدخل الحكومة، تبعتها فترة تشريعات مضادة لليبرالية، في الصحة العامة، وأحوال المصانع، والتجارة المحلية والضمان الاجتماعي وإعانات الشحن، والمنافع العامة، والاتحادات التجارية، وهكذا. ومن السهل إنشاء رزنامة

منتظمة تبين السنوات التي حدثت فيها التغيرات المتشابهة في البلدان في 1879، وفي النمسا في 1887، وفي فرنسا في 1899، كما صار يُعمل بتفتيش المعامل في إنجلترا في 1833، وفي بروسيا في 1853، وفي النمسا في 1883، وفي فرنسا في 1874 و1883، أما قانون التجارة المحلية بما فيها إدارة منشآت المنافع العامة فقد بدأها جوزف شامبرلين، وهو معارض منشق ورأسمالي في برمنجهام في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبدأها «الاشتراكي» الكاثوليكي ومنتقد اليهود، كارل لويغر في فيينا الإمبراطورية في التسعينيات من القرن التاسع عشر، وفي البلديات الألمانية والفرنسية من قبل عدة إدارات ائتلافية محلية. وكانت القوى الداعمة التي تقف وراء هذه التشريعات رجعية مغالية في بعض الحالات، ومناهضة للاشتراكية، في فيينا، في أحيان أخرى. واستعمارية متطرّفة كما في برمنجهام، أو ذات لون محض ليبرالي، كما كان الفرنسي إدوارد هيريو، رئيس بلدية ليون.

وفي إنجلترا البروتستانتية عملت مجالس الوزراء المحافظة والليبرالية من آن إلى آخر على إتمام تشريعات المصانع. وفي ألمانيا شارك الكاثوليكيون والديمقراطيون الاجتماعيون في إنجازها. وفي النمسا، قامت بذلك الكنيسة ومؤيدوها المناضلون، وفي فرنسا كان خصوم الكنيسة وطبقة الكهنوت الأشداء هم المسؤولون عن سن تشريعات مماثلة. وهكذا، وتحت شعارات مختلفة ومن دوافع مختلفة، قام عدد من الأحزاب والطبقات الاجتماعية بتنفيذ نفس الإجراءات تقريباً في العديد من البلدان، وفي العديد من الأمور المعقدة. وظاهرياً ليس هناك أسخف من أن نستنتج أنهم كانوا يتحركون مدفوعين بنفس المفاهيم الأيديولوجية أو المصالح الضيقة لبعض الفئات كما تريد أن تصورها مزاعم المؤامرة ضد الليبرالية،

فعلى العكس، كان كل شيء يؤيد فرضيّة الأسباب الموضوعية للوضع الملحّ الذي أملى تلك التشريعات على أيدي المشرعين.

ورابعاً، هناك الحقيقة البارزة التي تبين أن الليبراليين الاقتصاديين قد أيدوا في أوقات مختلفة قيوداً على حرية العقود وعدم تدخل الحكومة في عدة حالات مشهودة ذات أهمية نظرية وعملية. وطبيعي أن لا يكون التحامل ضد الليبرالية دافعهم. وفي ذهننا أن الدافع هو مبدأ اتحادات العمال من ناحية، وقانون الشركات من ناحية أخرى، **فالأول** يشير إلى حق العمال بالتضامن من أجل رفع أجورهم، **والآخر** إلى حق اتحادات الصناعيين والاحتكاريين والأشكال الأخرى من تجمع الرأسماليين، لزيادة أسعار منتجاتهم. وقد وجهت التهمة عن وجه حق في كلتا الحالتين إلى أن حرية التعاقد أو عدم تدخل الحكومة قد استخدمتا لإعانة التجارة. وسواء كانت اتحادات العمال لدفع أجورهم، أو اتحادات التجار لرفع أسعار منتجاتهم، فإن مبدأ عدم تدخل الحكومة يمكن استخدامه بوضوح من قبل الفرقاء أصحاب المصلحة للتضييق على سوق اليد العاملة أو أي سلع أخرى. ومن الجدير بالملاحظة أن الملتزمين بالليبرالية من لويد جورج وتيودور روزفلت إلى ثيرمان أرنولد ووالتر ليبمان، كانوا في كلتا الحالتين قد أخضعوا عدم تدخل الحكومة إلى متطلبات السوق الحرة التنافسية، وعملوا على استصدار أنظمة وقيود وقوانين عقوبات وإرغام، كما يفعل أي «إجماعي» بأن حرية التعاقد كان يساء استخدامها من قبل اتحادات التجار، أو الشركات من أي نوع كانت. ونظرياً يتضمن مبدأ عدم تدخل الحكومة وحرية التعاقد على حرية العمال بالإحجام عن تقديم عملهم إما فردياً أو جماعياً، إذا قرروا ذلك، ويتضمن أيضاً حرية التجار ورجال الأعمال بأن يتفقوا في ما بينهم على أسعار بيع منتجاتهم من دون الالتفات إلى رغبات

المستهلكين، ولكن من حيث الممارسة والتطبيق، تعطى الأسبقية دائماً، في مثل هذا التناقض، لمصالح السوق ذات التنظيم الذاتي. وبعبارة أخرى، إذا ثبت أن متطلبات السوق ذات التنظيم الذاتي لا تتلاءم مع مقتضيات عدم التدخل الحكومي، فإن المؤمن بالليبرالية الاقتصادية يقف ضد مبدأ عدم التدخل الحكومي، ويفضّل ـ كما يفعل أي معاد لليبرالية النهج الجماعي في التنظيم والتقييد. ولقد نجمت قوانين النقابات والتشريعات المضادة للاتحادات الاحتكارية من هذا الموقف، فلا يمكن تقديم برهان شامل على حتمية الوقوف ضد الطرق الليبرالية «والجماعية» في ظل ظروف المجتمع الصناعي الحديث، من حقيقة أنه حتى الليبراليون في الاقتصاد أنفسهم اتبعوا مثل هذه الطرق وبشكل منتظم في المجالات الحاسمة والهامة في تنظيم الصناعة.

وبالمناسبة، فإن ذلك مما يساعد في توضيح المعنى الحقيقي لمصطلح «التدخل»، الذي يفضل الليبراليون الاقتصاديون أن يشيروا به إلى عكس سياستهم الخاصة، ولكنه يفشي ارتباكاً وخلطاً في أفكارهم، فعكس التدخل هو مبدأ عدم تدخل الحكومة، ولقد رأينا للتو أن الليبرالية الاقتصادية لا يمكن أن تعني نفس الشيء مثل مبدأ عدم التدخل الحكومي (مع أنه في الممارسة العامة لا يوجد ضرر من استخدامهما مكان بعضهما). وبشكل دقيق تعني الليبرالية الاقتصادية مبدأ تنظيم المجتمع الذي تقوم به الصناعة على مؤسسات السوق ذات التنظيم الذاتي. صحيح أنه بمجرد إنجاز مثل هذا النظام تقريباً، تقلّ الحاجة إلى التدخل من نوع ما. وعلى كل حال، فإن هذا لا يعني أن نظام السوق والتدخل هما مصطلحان يتبادلان معنييهما حصرياً في ما بينهما، لأنه هذا النظام مادام لم ينشأ بعد، فإن الليبراليين الاقتصاديين يجب، ولن يتلكؤوا في الدعوة إلى تدخل

الدولة لإنشائه، وعندما ينشأ سيدعون إلى الحفاظ عليه. ولذلك يستطيع الليبرالي الاقتصادي ومن دون أي شعور بالتناقض مع مبدئه أن يدعو الدولة إلى استخدام قوة القانون، حتى أنه سيطالبها باستخدام قوى العنف والحرب الأهلية لإيجاد المستلزمات المسبقة لإقامة السوق ذات التنظيم الذاتي، ففي أمريكا طالبت الولايات الجنوبية بمقتضيات عدم تدخل الحكومة لتبرير ممارستها الرق، أما الولايات الشمالية فطالبت باستعمال السلاح لإقامة سوق يد عاملة حرة. ولذلك، فإن الاتهام بالتدخل الذي يوجهه الكتاب الليبراليون هو شعار أجوف، يتضمن رفضاً لنفس الأفعال ذاتها بحسب إذا ما كانت تلائمهم أم لا. والمبدأ الوحيد الذي يمكن لليبراليين الاقتصاديين أن يتمسكوا به من دون أن يخرجوا عنه هو السوق ذات التنظيم الذاتي، سواء اضطرهم إلى اللجوء إلى تدخل الحكومة أم لا.

ولنجمل ما قلناه، فالحركة التي قامت ضد الليبرالية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة كان فيها كل مواصفات رد الفعل العفوي التي شك فيها، ففي حالات عديدة منفصلة حدثت من دون وجود أي علاقات لها يمكن ربطها مع مصالح تأثّرت مباشرة أو أي التزام أيديولوجي بينها. وحتى عند حل نفس المشكلة كما في حالة التعويضات العمالية، فإن الحلول انتقلت من حلول فردية إلى «جماعية»، ومن ليبرالية إلى معارضة لليبرالية، ومن صيغة عدم تدخل الحكومة إلى صيغة تدخل من دون أي تغيير في المصلحة الاقتصادية المنشودة أو التأثير الأيديولوجي أو السياسي، وإنما نتيجة الإدراك المتزايد لطبيعة المشكلة المطروحة فقط. كما بيّن أن التغيرات المتشابهة من عدم تدخل الحكومة إلى «الجماعية» حدثت في بلدان مختلفة في مراحل معينة من تطورها الصناعي، مما يؤشر على عمل استقلالية الأسباب التي أدت إلى ذلك العمل والذي ينسبه الليبراليون

الاقتصاديون بصورة سطحية إلى تغير الأمزجة وتعدد المصالح. وأخيراً يكشف التحليل أن المتمسكين المتطرفين بالليبرالية الاقتصادية لا يستطيعون هم أيضاً تجنب القانون الذي يجعل عدم تدخل الحكومة غير قابل للتطبيق في ظروف الصناعة المتطورة، لأن غلاة الليبراليين نفسهم اضطروا، في حالة قانون النقابات المحرجة والأنظمة المناهضة للاحتكارات، إلى طلب تدخل الدولة عدة مرات، لينجوا من الاتفاقات الاحتكارية، وهي الشروط اللازمة لعمل السوق ذات التنظيم الذاتي، فحتى التجارة الحرة والمنافسة تطلبت التدخّل لتستطيع العمل. ولذلك، فإن أسطورة المؤامرة «الجماعية» في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر هي منافية لكل الحقائق على الأرض.

ومن الناحية الأخرى، فإن تفسيرنا للحركة المزدوجة تؤيده الشواهد، لأنه إذا كان اقتصاد السوق يشكل تهديداً للمركبات الطبيعية والبشرية للنسيج الاجتماعي، كما أكّدنا، فماذا يتوقع المرء سوى نشوء الدافع عند العديد من الناس لإيجاد نوع ما من الحماية؟ وهذا ما لمسناه. وكذلك يتوقع المرء حصول ذلك من دون تكوين أي مفاهيم نظرية أو فكرية من جانبهم، ومن دون اعتبار لمواقفهم من المبادئ التي تتحكم باقتصاد السوق. وهنا أيضاً كان هذا هو الوضع. وعلاوة على ذلك، رأينا أن مقارنة تاريخ الحكومات قد يعطينا تأييداً شبه تجريبي لطروحاتنا إذا استطعنا إثبات عدم ارتباط المصالح الخاصة بالأيديولوجيات المعينة الموجودة في مختلف البلدان. ويمكننا أن نقدم على ذلك أيضاً شواهد صارخة.

وأخيراً، فإن سلوك الليبراليين نفسهم أثبت أن الحفاظ على حرية التجارة ـ ضمن شروطنا لسوق ذات تنظيم ذاتي ـ وبعيداً عن استبعاد التدخل، من حيث النتيجة، تطلب مثل هذا الفعل، وإن

الليبراليين نفسهم طالبوا بالإجراءات المرغمة من جانب الدولة كما في حالة قانون النقابات وقوانين مقاومة الاحتكار. وهكذا، فلا شيء يمكن أن يكون أكثر حسماً من الدليل التاريخي من حيث أي من التفسيرين المتناقضين للحركة المزدوجة هو الصحيح: **أولاً** ـ التفسير الذي يقول بأن الليبرالي الاقتصادي الذي حافظ على سياسته لم تتح له الفرصة، بل أجهز عليه النقابيون قصيرو النظر، والمفكرون الماركسيون والصناعيون الجشعون وملاك الأراضي الرجعيون، **والثاني** ـ تفسير نُقاده، الذين يشيرون إلى رد الفعل «الجمعي» العالمي ضد انتشار اقتصاد السوق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كدليل مقنع على الأخطار التي يحملها المبدأ الطوباوي للسوق ذات التنظيم الذاتي على المجتمع.



الفصل الثالث عشر

ولادة العقيدة الليبرالية (تتمة): المصالح الطبقية والتغير الاجتماعي

قبل الكشف وإجلاء الأسس الحقيقية لسياسات القرن التاسع عشر يجب التخلص من أسطورة المؤامرة الجماعية وطرحها جانباً، فالأسطورة تقول بأن نظم الحماية كانت نتيجة المصالح اللئيمة للمزارعين والصناعيين والنقابيين، الذين حطموا، بقصر نظرهم، الآلية في ذاتية السوق. وبصيغة أخرى، وطبعاً بمنحى سياسي مضاد، جادلت الأحزاب الماركسية على نفس الأسس الطبقية. (ولا يدخل هنا فلسفة الشيوعية الأساسية التي ركزت على شمولية المجتمع وطبيعة الإنسان غير الاقتصادية[1]) وتبع ماركس نفسه ريكاردو في تعريف الطبقات على أسس اقتصادية، وكان الاستغلال الاقتصادي بلا شك أحد معالم الحقبة البورجوازية.

وقد أدى هذا في الماركسية كما يفهمها معظم الناس إلى تصديق نظرية طبقية فجة في التطور الاجتماعي. وقد عزي التسابق

(1) Karl Marx, «Nationalokonomie und Philosophie,» in: Karl Marx, *Der historische Materialismus* (Kröner: Leipzig, 1932).

للحصول على أسواق ومناطق النفوذ إلى دافع الربح من قبل بضعة أفراد من أباطرة المال والتمويل. وقد فسرت الإمبريالية على أنها مؤامرة من الرأسماليين لإقناع الحكومات بشن الحروب من أجل مصالح كبار رجال الأعمال. واعتبرت الحروب ناجمة عن هذه المصالح بالتضافر مع شركات صنع السلاح التي اكتسبت القدرة العجيبة على سوق أمم بكاملها لاتباع سياسات قاتلة، وضد مصالحها الحيوية. واتفق الليبراليون والماركسيون، من حيث النتيجة في الخلوص إلى أن حركة الحماية إنما نجمت عن قوة مصالح تلك الفئات، وفي تعليل التعرفات الزراعية على أنها بدافع قوة التجاذب السياسي لملاّك الأراضي الرجعيين، وفي جعل أباطرة الصناعة الجشعين للأرباح مسؤولين عن ظهور الأشكال الاحتكارية في المشاريع، وفي إظهار الحرب على أنها ناجمة عن تفشي التجارة.

وهكذا وجدت النظرية الليبرالية في الاقتصاد سنداً قوياً لها في نظرية الطبقات الضيقة. ولإيمانهم بالنظرية ذاتها بتصارع الطبقات خرج الليبراليون والماركسيون بطروحات واحدة، فأنشأوا حالة ضيقة يؤكدون فيها أن أنظمة الحماية في القرن التاسع عشر كانت نتيجة للحراك الطبقي، وأن ذلك الحراك قد خدم بالدرجة الأولى المصالح الاقتصادية لأفراد تلك الطبقات، وفي ما بينها فعلت كل ما يمكنها إلا أن تعيق بالكامل النظرة العامة إلى مجتمع السوق، ودور الحماية في مثل هذا المجتمع.

وعملياً، تقدم المصالح الطبقية تفسيراً محدوداً للحركات بعيدة المدى في المجتمع، إذ إن مصير الطبقات تحدده غالباً حاجات المجتمع، مما تحدد مصير المجتمع حاجات طبقاته، ففي نطاق مجتمع معين تعمل نظرية الطبقات، ولكن ماذا يحصل إذا تعرضت هيكليته ذاتها إلى التغير؟ إن الطبقة التي لم يعد لها وظيفة في المجتمع قد تتفكك، وتستبدل بين يوم وليلة بطبقة أو طبقات جديدة.

وكذلك، فإن فرص نجاح الطبقات في كفاحها يتوقف على مقدرتها بكسب التأييد من خارج أعضائها، والذي سيتوقف أيضاً على القيام بالمهام التي تحددها مصالح أعم وأكبر من مصالحها هي. ولذلك، فلا يمكن فهم ولادة الطبقات أو موتها، ولا أهدافها ولا المدى الذي بلغته في تحقيقها، ولا مدى تعاونها أو معاداتها لبعضها، من دون اعتبار لمصالح المجتمع، باعتبار وضعيته ككل.

أما الآن، فإن هذه الوضعية تنشأ، بشكل عام، نتيجة أسباب خارجية، كتغيير المناخ، أو مردود المحاصيل الزراعية، أو ظهور عدو جديد أو سلاح جديد يستخدمه عدو قديم، أو أن تطرأ أهداف جماعية جديدة، أو بهذا المعنى، اكتشاف أساليب جديدة في تحقيق الأهداف التقليدية. ويجب الربط بين هذه الوضعية الشاملة للمجتمع ومصالح هذه القطاعات، إذا أردنا توضيح دورها في تطور المجتمع.

والدور الأساسي الذي تقوم به مصالح الطبقات في التحول الاجتماعي هو من طبيعة الأشياء، لأن أي تبدل واسع يجب بالضرورة أن يمس الأجزاء المختلفة من مجموع السكان وبأساليب مختلفة، حتى إذا لم يكن لأي سبب آخر سوى الاختلاف في المواقع الجغرافية، والموجودات الاقتصادية والحضارية، فمصالح قطاعات المجتمع هي بذلك الأداة الطبيعية للتحول الاجتماعي والسياسي، فسواء أكان مصدر التحول هو الحرب أم التجارة أم الاختراعات المدهشة أو التغير في الظروف الطبيعية، فإن القطاعات المختلفة في المجتمع ستقوم بمختلف الطرق للتلاؤم (بما فيها القسرية) وتلائم مصالحها بطريقة تختلف عن طرق المجموعات الأخرى التي قد تحاول قيادتها، لذلك فإنه فقط عندما يستطيع المرء أن يشير إلى المجموعة أو المجموعات التي أحدثت تحولاً يمكن شرح كيفية حصول التحول.

ومع ذلك، فإن السبب النهائي تحدده قوى خارجية، وأما آلية التحول فيعتمد المجتمع في إحداثها على القوى الداخلية. ويكون «التحدي» للمجتمع بكامله، أما «الاستجابة» فتأتي من خلال مجموعاته وقطاعاته وطبقاته.

لذلك، فإن مصلحة الطبقة وحدها لا تقدم تفسيراً مرضياً لأي نهج اجتماعي بعيد المدى. **أولاً**، لأن النهج المعني قد يقرر وضع الطبقة ذاتها، **وثانياً**، لأن مصالح طبقات معينة وحدها تحدد الهدف والغاية التي تسعى إليها تلك الطبقات، وليس أيضاً نجاح أو فشل محاولاتها، فلا يوجد سحر في مصلحة الطبقة يضمن لأعضائها مساندة أعضاء الطبقات الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه المساندة تحدث يومياً، وإجراءات الحماية مثال على ذلك، فالمشكلة هنا لم تكن لماذا رغب المزارعون والصناعيون والنقابيون بزيادة دخولهم من خلال إجراءات الحماية؟ ولكن لماذا نجحوا بعملهم هذا؟ ليس لماذا رغب رجال الأعمال والعمال بإقامة احتكارات لبضائعهم؟ ولكن لماذا حققوا غاياتهم؟ ليس لماذا رغبت بعض المجموعات بالعمل بالطريقة ذاتها في عدد من البلدان الأوروبية؟ ولكن لماذا تواجدت مثل هذه المجموعات في هذه البلدان المختلفة من نواح أخرى، وحققت أهدافها في كل مكان؟ ليس لماذا حاول مزارعو القمح بيعه بأسعار غالية؟ ولكن لماذا نجحوا في كل مرة حاولوا إقناع مشتريي القمح بمساعدتهم برفع سعره؟

ثانياً، هناك المبدأ المُساء فهمُه من الجميع للطبيعة الاقتصادية أساساً في مصالح الطبقات. ومع أن المجتمع البشري يتكيف بطبيعته مع عوامل الاقتصاد، إلا أن دوافع الأفراد تحددها الحاجة لتلبية رغباتهم المادية على سبيل الاستثناء فقط. أما تنظيم مجتمع القرن التاسع عشر بافتراض أن مثل هذا الدافع يمكن جعله عالمياً، فكان

من خصوصيات ذلك العصر. لذلك كان من المناسب أن يسمح بمجال واسع نسبياً لحراك الدوافع الاقتصادية عند تحليل ذلك المجتمع. إلا أننا يجب أن نحاذر من الحكم المسبق على الموضوع، الذي هو بالضبط إلى أي مدى يمكن جعل مثل هذا الدافع غير المعتاد فعالاً عالمياً، فالأمور الاقتصادية المحضة كالتي تؤثر بتلبية الرغبات هي أقل اتصالاً وبشكل لا يقارن بسلوك الطبقات من موضوع الاعتبار الاجتماعي، فتلبية الرغبات قد تكون، طبعاً، نتيجة لمثل هذا الاعتبار، خاصة من حيث مظهرها الخارجي أو ما تستحوذ عليه، إلا أن مصالح الطبقة تشير بصورة مباشرة أكبر إلى مقامها ومرتبتها، واستقرار وضعها، بمعنى أنها بالدرجة الأولى ليست اقتصادية، بل اجتماعية، كما أن الطبقات والمجموعات التي شاركت من آن لآخر في التحرك نحو نظام الحماية بعد سبعينيات القرن التاسع عشر لم تفعل ذلك بالدرجة الأولى من أجل مصالحها الاقتصادية، فالإجراءات «الجماعية» التي شرعت في السنوات الحرجة تبين أنه لم تكن بسبب مصالح طبقة بمفردها إلا استثنائياً، وحتى حين حدوثها فنادراً ما كانت تلك المصلحة توصف بأنها اقتصادية. وبالتأكيد، فإن صدور قانون بتولي سلطات المدن الإشراف على المساحات التزينية المهملة لا يخدم «أي مصالح اقتصادية قصيرة النظر»، أو بالأوامر التي تتطلب تنظيف المخابز بالماء الساخن والصابون مرة كل ستة أشهر على الأقل، أو القانون الذي يجعل فحص الكابلات والمراسي إلزامياً. مثل هذه الإجراءات كانت مجرد استجابة لمتطلبات حضارة صناعية لا تستطيع أساليب السوق أن تتولاها. وأغلب هذه التدخلات لم تكن لها علاقة مباشرة، وبالكاد أكثر من علاقة غير مباشرة بالدخول. وكان هذا ينطبق عملياً على كافة القوانين التي تتعلق بالصحة والمسكن، وأماكن الراحة العامة والمكتبات وأحوال المصانع والضمان الاجتماعي. ولم تكن أقل

انطباقاً على المنافع العامة، والتعليم والنقل وعدد من النواحي الأخرى. وحتى حين كانت الأمور تتعلق بقيم مالية، فإنها كانت ثانوية بالنسبة إلى المصالح الأخرى. وبلا استثناء تقريباً كانت كافة التشريعات تتعلق بأوضاع المهن، والأمن والسلامة، وأنماط حياة الإنسان، واتساع آفاقه، واستقرار بيئته. على أنه يجب عدم الإقلال من شأن أهمية المال في بعض التداخلات الواضحة مثل التعرفات الجمركية والتعويضات العمالية. ولكن حتى في مثل هذه الحالات، فإن المصالح غير المالية لا تنفصل عن المالية منها، فالتعرفات الجمركية التي تضمنت أرباحاً للرأسماليين وأجوراً للعمال، تعني في النهاية الضمان من البطالة واستقرار الأوضاع في أقاليم البلاد، وإيجاد الثقة بعدم إغلاق المصانع، وربما وقبلها كلها، تجنُّب ضياع مكانة الإنسان التي من المحتم أن تحدث أثناء تحويله إلى عمل يكون فيه أقل مهارة وخبرة من عمله الأصلي.

وعندما نتخلص من تسلط فكرة مصالح قطاعات معينة من الشعب، وليس المصالح العامة، علينا، ومن التحامل المزدوج في قَصْر مصالح فئات البشر على مداخيلها المالية، فإن سعة وشمولية حركة الحماية تفقد إلغازها. وبينما ينطق أولئك الأشخاص الذين ينتمون لها فقط بالمصالح المالية قطعاً، فإن المصالح الأخرى لها جمهورها الأعرض، لأن هذه لها تأثيرها على الأفراد بشكل لا يحصى، كجيران وحرفيين، ومستهلكين، ومشاة وركاب ينتقلون بين الضواحي والمدن، ورياضيين، والمتنزهين بالسير على الأقدام، والمشرفين على الحدائق والمرضى والأمهات والعشاق. . . لذلك فهم يتمثلون ضمن أي نوع من أشكال الاتحاد الإقليمية أو الوظيفية، كالكنائس والدوائر الانتخابية ودور الجمعيات الأخوية، والأندية، والنقابات، والأكثرها شيوعاً الأحزاب السياسية القائمة على مبادئ

عامة تؤمن التلاؤم والتماسك بين أعضائها. ويؤدي المفهوم الضيق للمصلحة في النهاية إلى رؤيا مضللة للتاريخ الاجتماعي والسياسي، فتحديد المصالح على أنها مالية محضة لا يدع المجال للحاجة الحيوية إلى الحماية الاجتماعية، والتي يقع القيام بها على عاتق الأشخاص المسؤولين عن المصالح العامة للمجتمع - وهي في ظروفنا الحديثة الحكومات القائمة حالياً، ولأن المصالح الاجتماعية وليست الاقتصادية هي قطعاً التي تمس مختلف قطاعات السكان التي تقع تحت تهديد السوق، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف الطبقات الاقتصادية حشدوا طاقاتهم من دون وعي ليواجهوا الخطر.

وهكذا، فإن انتشار السوق قد تقدم وتراجع بفعل قوى طبقات المجتمع. ولما دعت الحاجة لإنتاج الآلة من أجل إقامة نظام السوق، كانت الطبقات التجارية وحدها هي التي أخذت السبق في ذلك التحول المبكر، فظهرت طبقة جديدة من مستحدثي المشاريع من بقايا الطبقات القديمة لتتولى التطوير الذي يتوافق مع مصالح المجتمع ككل. ولكن إذا كان ظهور الصناعيين ومستحدثي المشاريع والرأسماليين نتيجة دورهم القيادي في حركة التوسع، فإن الدفاع أصبح واقعاً على الطبقات التقليدية مالكة الأرض والطبقة العاملة الوليدة. وإذا كان من بين مجموعة التجار قدر الرأسماليين أن يمثلوا المبادئ البناءة في نظام السوق، فقد كان دور المدافع المستميت عن النسيج الاجتماعي هو للأرستقراطية الإقطاعية من ناحية وبروليتاريا الصناعة الناشئة من ناحية أخرى. ولكن بينما كانت طبقة ملاك الأراضي تستلهم حلولها طبعاً من الحفاظ على الماضي على الرغم من كل مساوئه، فإن العمال كانوا، إلى حد معين، في موقع يتجاوزون فيه حدود مجتمع السوق، ويقتبسون الحلول من المستقبل. وهذا لا يتضمن أن تكون العودة إلى الإقطاعية أو إعلان الاشتراكية

من بين خارطة العمل المحتملة، ولكنه يشير إلى الاتجاه المختلف تماماً الذي تبحث من خلاله قوى المزارعين والطبقة العمالية في المدن عن النجاة في حال طرأت ظروف تؤثر عليهم، فإذا انهار اقتصاد السوق، كما ظهرت خطورة ذلك في كل أزمة كبيرة، فإن طبقات ملاكي الأراضي قد يحاولون العودة إلى نظام أبوي إقطاعي أو عسكري، بينما يرى عمال المصانع الحاجة ماسة لإقامة رابطة تعاونية للعمال، ففي أثناء الأزمة قد تتجه «الاستجابات» إلى حلول يستثني فيها كل طرف الطرف الآخر، فمجرد تصادم المصالح، الذي كانت مواجهته ممكنة بالحلول الوسط، كان يكتسي طابعاً حاسماً مصيرياً.

كل ذلك يجب أن يجعلنا نحاذر من الاعتماد كثيراً على المصالح الاقتصادية لطبقات معينة في تفسير التاريخ، فمثل هذه المقاربة تنطوي ضمنياً على معطيات تلك الطبقات بمعنى أن هذا ممكن فقط في مجتمع غير قابل للانهيار، فستبتعد من مجاله مراحل التاريخ الحرجة، عندما تنهار حضارة، وهي تمر في مرحلة تحول، وعندما بشكل عام، تتشكل طبقات جديدة وأحياناً ضمن مدد قصيرة من الزمن، من مخلفات طبقات أقدم، أو حتى من قبل عناصر خارجية مثل المغامرين الأجانب أو المنبوذين. وغالباً، وعند مفصل تاريخي نشأت طبقات جديدة لمجرد متطلبات العصر. وفي النهاية، فإن علاقة طبقة ما بالمجتمع ككل هي التي ترسم بالتفصيل دورها في المسرحية، ويتقرر نجاحها باتساع وتنوع المصالح، بصرف النظر عن مصالحها هي، القادرة على خدمتها. وفي الحقيقة لا توجد سياسة ذات مصالح طبقية ضيقة يمكنها أن تضمن حتى تلك المصلحة جيداً ـ وهي قاعدة لا يشذّ عنها إلا القليل. وما لم يكن البديل عن الوضع الاجتماعي هو الغوص إلى عمق الانهيار، فلا

توجد طبقة أنانية بشكل فج لا يمكنها أن تبقى في المقدمة.

ولكي تضع اللوم بأمان على المؤامرة الجماعية المزعومة يجب على الليبراليين الاقتصاديين في النهاية أن ينكروا قيام أي حاجة لحماية المجتمع. وقد رحبوا حديثاً بآراء بعض العلماء الذين رفضوا المبدأ التقليدي للثورة الصناعية الذي بموجبه وقعت الكارثة على الطبقات العاملة التعيسة في إنجلترا حوالى تسعينيات القرن التاسع عشر. وحسب أقوال هؤلاء الكتاب لم يحدث أن اجتاح شيء من قبيل التردي المفاجئ في المستويات عامة الشعب، فقد كان هؤلاء وبشكل عام أفضل مادياً بعد إدخال نظام المعامل مما كانوا قبله، أما بالنسبة إلى أعدائهم، فلا أحد ينكر ازديادهم السريع. وحسب مقاييس الازدهار الاقتصادي ـ وهي أرقام الأجور والسكان الحقيقية ـ فإن جحيم بداية الرأسمالية، في رأيهم، لم يكن له وجود، فلم تستغل الطبقات العاملة، وإنما كانت الرابحة اقتصادياً، ولذلك فمن الواضح أن التفكير بالحاجة إلى حماية المجتمع من نظام ذي نفع للجميع كان مستحيلاً. وقد أصيب منتقدو الرأسمالية الليبرالية بالحيرة، فلمدة سبعين سنة استنكر العلماء واللجان الملكية على السواء فظائع الثورة الصناعية، وأدانت كوكبة من الشعراء والمفكرين والكتاب وحشيتها. وكان بمثابة الحقيقة المؤكدة أن الجماهير المستضعفة كانت تكدح وتغرق وتكاد تموت جوعاً من قبل المستغلين القساة، وأن التسييج قد حرم أبناء الريف من بيوتهم وأراضيهم وألقى بهم في سوق اليد العاملة الذي أنشأه إصلاح قانون مساعدة الفقراء، وأن مآسي الأطفال الصغار الذين كانوا يكدحون حتى الموت أحياناً في المناجم والمصانع، قدّمت الدليل المروع عن عوز تلك الجماهير.

وفي الحقيقة، إن التفسير المألوف للثورة الصناعية استقر على درجة الاستغلال التي أوجدتها حركة التسييج في القرن الثامن عشر،

أو الأجور المنخفضة التي أعطيت للعمال بلا مأوى والتي كانت السبب في الأرباح الفاحشة للصناعة القطنية، وتراكم رأس المال السريع في أيدي الصناعيين الأوائل. وكان الاتهام ضدهم هو بالاستغلال، استغلال لا حد له لأبناء وطنهم الذي كان السبب الرئيسي لذلك البؤس وتردّي الأحوال. كل ذلك قد أصبح الآن على ما يبدو مدحوضاً، فقد أعلن مؤرخو الاقتصاد في رسالتهم أن الظل الأسود الذي عتم على العقود الأولى من نظام المصانع قد أزيل، إذ كيف يمكن أن تحدث كارثة اجتماعية حيث وجد بلا أدنى شك ازدهار اقتصادي؟

وفي الحقيقة، من الطبيعي أن تكون الكارثة بالدرجة الأولى ظاهرة حضارية وليست اقتصادية، يمكن قياسها بأرقام الدخول أو إحصاءات السكان، فالنكبات الاجتماعية التي تطال طبقات واسعة من عامة الشعب يمكن في الأحوال الطبيعية أن لا تتكرر كثيراً، ولا الأحداث الجانحة كالثورة الصناعية ـ هزة أرضية اقتصادية حولت في أقل من نصف قرن جماهير واسعة من سكان الريف الإنجليزي من أناس مستقرين إلى مهاجرين عديمي الحيلة لا حول لهم ولا قوة. ولكن إذا كانت مثل هذه الاجتياحات الهدامة استثنائية في تاريخ الطبقات الاجتماعية، فإنها أحداث شائعة في مجال الاحتكاك الحضاري بين الشعوب من أعراق مختلفة. وفي الأساس، فإن الظروف هي ذاتها. والفرق هو بالدرجة الأولى أن طبقة اجتماعية ما تشكل جزءاً من مجتمع يسكن في المنطقة الجغرافية ذاتها، بينما يحدث الاحتكاك الحضاري عادة بين مجتمعات تسكن أقاليم جغرافية مختلفة. وفي كلتا الحالتين، فإن الاحتكاك قد يكون له الأثر المدمر على الطرف الأضعف، فليس الاستغلال الاقتصادي، كما يزعم دائماً، وإنما البنية الحضارية للضحية هو سبب تردي أحواله. ومن

الطبيعي أن تكون الفاعلية الاقتصادية الأداة لهذا الهدم، وكثيراً ما تجعل الدونية الاقتصادية الطرف الأضعف هو الذي يستسلم ويقر بالهزيمة، إلا أن السبب المباشر في وقوعه بالكارثة ليس الاقتصاد، إنه يكمن في الإصابات المميتة التي لحقت بالمؤسسات التي ينضوي تحتها وجوده اجتماعياً. والنتيجة هي فقدانه احترامه لذاته ومستوياته، سواء أكانت الوحدة الاجتماعية هي شعب أم طبقة، وسواء نجمت الفاعلية عما يسمى الصراع الحضاري أو عن تغير في وضع الطبقة في نطاق مجتمعها.

وبالنسبة إلى دارسي بداية الرأسمالية، فإن التوازي ذو دلالة هامة، فحالة بعض القبائل المحلية في أفريقيا الحديثة تشبه كثيراً حالة الطبقات الإنجليزية العاملة في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، فقبائل كسفير في جنوب أفريقيا وهي من القبائل البدائية العريقة، لم تشعر أي قبائل أخرى بالاستقرار الاجتماعي مثلها في موطنها كسرال، قد تحولت إلى نوع إنساني لحيوانات نصف مدجنة ترتدي «أسمالاً قذرة ليست مما يُلبس، ولا يلبسه أحط إنسان أبيض»[2]، كائنات غريبة يصعب وصفها، من دون احترام لذاتها أو أي معايير اجتماعية، هي حثالة بشر حقيقية. وهذا الوصف يذكر بالصورة التي رسمها روبرت أوين لعماله حين خاطبهم في نيولانارك، ليقول لهم في وجوههم وببرودة وموضوعية الباحث الاجتماعي الذي يسجل الحقائق، لماذا أصبحوا غوغاء منحطين، كما كانوا فعلاً، وأن السبب الحقيقي لانحطاطهم لا يمكن وصفه بصورة أصدق من عيشهم في «فراغ حضاري» ـ وهو المصطلح الذي

---

(2) Sarah Gertrude Liebson Millin, *The South Africans* (London: Constable & Co., [1926]).

يستخدمه عالم أصول الإنسان[3] في وصف سبب الانحطاط الحضاري لبعض أنبل القبائل السوداء في أفريقيا التي تأثرت بالاحتكاك مع حضارة البيض، فتراجعت حرفهم وتردَّت أحوالهم السياسية والاجتماعية، فهم يموتون من الملل والضجر، حسب تعبير ريفير الشهير، أو هم يضيعون حياتهم وممتلكاتهم هباءً. وفي الوقت الذي لم يعد في حضارتهم أي هدف يستأهل جهودهم أو تضحياتهم، فإن العجرفة والكبرياء العرقية والإجحاف تقطع الطريق أمامهم لمشاركة البيض الدخلاء في حضارتهم[4]، فإذا ما استبدل العائق الاجتماعي بعائق اللون ظهرت أمتا الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وقد استبدلت قبائل كسفير بسكان الأحياء الفقيرة القذرة الكسالى كما في قصص كنغسلي.

كما أن البعض الذين يوافقون من دون تردد على أن الحياة في فراغ حضاري ليست حياة على الإطلاق، يبدو أنهم مع ذلك يتوقعون أن يملأ البحث عن حاجاتهم الاقتصادية فراغهم، ويجعل الحياة مقبولة تحت أي ظروف كانت، إلا أن هذا الزعم تناقضه نتائج البحوث في علم أصل الإنسان، «فالأهداف التي يسعى من أجلها الأفراد تحددها الحضارة، وهي ليست رد فعل العضوية على الوضع الخارجي غير المعروف من الناحية الحضارية، كمجرد نقص الغذاء»، كما تقول الدكتورة ميد، «فالفاعلية التي تتحول بها مجموعة بدائيين إلى عمال في مناجم الذهب أو طاقم سفينة، أو تحرم بها من كل الدوافع لبذل جهودها وتترك لتموت من دون ألم قرب الجداول الملأى بالأسماك، قد تبدو شاذة، وغريبة عن طبيعة المجتمع

---

(3) Alexander Goldenweiser, *Anthropology: An Introduction to Primitive Culture* (New York: F. S. Crofts & Co., 1937).

(4) المصدر نفسه.

وحراكه الطبيعي، وكأنها حالة مرضية»، وتضيف مع ذلك «فإن هذا ما سيحدث بالضبط، بشكل عام، للناس في وسط تحول عنيف جاءهم من الخارج، أو على الأقل أنتجته عوامل خارجية...»، وتستنتج: هذا الاحتكاك البدائي الفظ، هذا الاستئصال للشعوب الساذجة من أعرافهم وعاداتهم، غالباً ما يحدث مما لا يجب إسقاطه من الاهتمام الجدي من جانب المؤرخ الاجتماعي».

ولكن المؤرخ الاجتماعي لا ينتبه إلى هذه الملاحظة. ومازال يرى أن العنصر الجوهري في الاحتكاك الحضاري، الذي يحدث ثورة في عالم الاستعمار، هو نفسه الذي سبب المشاهد المريعة قبل قرن من الزمن أيام بداية الرأسمالية. وتوصل عالم أصل الإنسان[5] إلى استنتاجه العام: «وبالرغم من الخلافات العديدة هناك في الأساس نفس المحن بين الشعوب البعيدة اليوم كما كانت عندنا قبل عقود بل قرون من الزمن، فالوسائل التقنية الحديثة والمعرفة الجديدة، وأشكال الثروة والقوة سرعت في الحراك الاجتماعي، أي هجرة الأفراد، وصعود وانهيار العائلات وتفرق الجماعات، والأشكال الجديدة في القيادة، والأشكال الجديدة في الحياة والتقييمات المختلفة». وقد أدرك ثورنوالد بفكره الثاقب أن المحنة الحضارية لمجتمع السود اليوم يشبه تماماً مجتمع قسم كبير من مجتمع البيض في أوائل الرأسمالية، فالمؤرخ الاجتماعي وحده بقي لا يدرك هذه الناحية المتماثلة بينهما.

---

(5) Richard Thurnwald, *Black and White in East Africa; the Fabric of a New Civilization; a Study in Social Contact and Adaptation of Life in East Africa*, With a Chapter on Women by Hilde Thurnwald (London: G. Routledge and Sons, 1935).

ولا شيء يغشي أبصارنا كثيراً مثل التحيز إلى الاقتصاد، فلقد تم الإصرار على وضع الاستغلال في مقدمة مشاكل الاستعمار بحيث أصبح يسترعي اهتماماً خاصاً. وكذلك، فإن الاستغلال من وجهة نظر إنسانية قد أسيء تطبيقه كثيراً وبإصرار شديد وبالقسوة على الشعوب المتخلفة في العالم من قبل الرجل الأبيض بحيث يصبح عديم الإحساس من لا يضع الاستغلال في الصورة في أي مناقشة لمشكلة الاستعمار. ومع ذلك، فإن هذا التأكيد على الاستغلال هو الذي يخفي عن أنظارنا المشكلة الأعظم وهي مشكلة الانحطاط الحضاري، فإذا كان الاستغلال يعرف من وجهة نظر اقتصادية بحتة على أنه خلل دائم في معدلات الصرف، فإن في ذلك ما يدعو إلى الشك، في الواقع بوجود الاستغلال أصلاً، فالكارثة بالنسبة إلى جماعة السكان المحليين هي نتيجة مباشرة لانهيار مؤسساتهم الأساسية وكونهم ضحايا الاستعمار (وسواء استخدمت القوة في إخضاعهم أو لا، لا يبدو أن لذلك تأثيراً بالنتيجة)، فهذه المؤسسات قد انهارت بفعل فرض اقتصاد السوق على جماعة من السكان ذات تنظيم مختلف تماماً، فجعلت اليد العاملة والأرض سلعتين، وهذه أيضاً مجرد معادلة مختصرة لإنهاء كل المؤسسات الحضارية في مجتمع ذي تلاحم عضوي. ومن الواضح أن التبدلات في أرقام الدخول والسكان لا يمكن قياسهما في مثل هذه الفاعلية، فعلى سبيل المثال: من يستطيع إنكار وقوع الاستغلال على شعب كان حراً في السابق ثم سيق إلى العبودية، رغم أن مستوى معيشته، بمعنى مصطنع ما، قد تحسّن في البلد الذي بيع به، مقارنة مع ما كان عليه أولئك الناس في أدغالهم؟ ومع ذلك لا يتغير شيء إذا افترضنا أن هؤلاء السكان الأصليين المغلوبين قد تُركوا أحراراً ولم يفرض عليهم دفع سعر أغلى لشراء السلع القطنية الرخيصة والمفروضة عليهم، وأن سبب هلاكهم جوعاً كان «فقط» بسبب انهيار مؤسساتهم الاجتماعية.

ولنضرب مثل الهند المعروف، فجماهير الهنود في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يموتوا من الجوع لأن لانكشاير استغلتهم، وإنما هلكت أعداد كبيرة منهم لأن مجتمع القرية الهندية قد انهار. أما أن ذلك قد حصل بسبب قوى التنافس الاقتصادي، أي الاستمرار في خفض شعر الشادار الذي ينسج باليد بفعل السلع المنخفضة السعر من صنع الآلات، فصحيح من دون شك، إلا أنه يثبت عكس الاستغلال الاقتصادي، لأن إغراق السوق يؤدي إلى خفض الأسعار. ولذلك، فإن السبب الحقيقي في المجاعات في السنوات الخمسين الماضية كان التسويق الحر للحبوب بالإضافة إلى هبوط الدخول المحلية. كما أن المواسم الرديئة كانت أيضاً جزءاً من الصورة، ولكن شحن الحبوب بالقطارات جعل بالإمكان إرسال الإغاثة إلى المناطق المهددة، وبقيت المشكلة أن الناس لم يكونوا قادرين على شراء الحبوب بالأسعار المرتفعة كالصاروخ، التي كانت في سوق حرة ولكن غير كاملة التنظيم رداً على النقص في توفرها، ففي الأزمنة السابقة كان يعتمد على المخازن الصغيرة المحلية لتحمل رداءة المواسم، ولكن هذه المخازن قد أغلقت وأطيح بها من قبل السوق الضخمة.

ولهذا السبب، فإن مكافحة المجاعات قد أصبحت تتخذ شكل العمل العام لتمكين السكان من الشراء بأسعار أعلى. ولذلك، فإن المجاعات الثلاث أو الأربع التي أهلكت القسم الأعظم من الهند في ظل الحكم البريطاني منذ الثورة لم تكن نتيجة العوامل الجوية أو الاستغلال، بل وبكل بساطة، بسبب التنظيم الجديد لسوق اليد العاملة والأرض الذي حطم القرية القديمة من دون أن يحل مشاكلها، فبينما كانت مقتضيات النبالة وتضامن العشيرة وتنظيم سوق القمح في ظل النظام الإقطاعي ومجتمع القرية تتضافر في مكافحة المجاعات، لم يعد الأمر كذلك حين تولى السوق التوجيه ولم

يستطع حماية الناس من الموت جوعاً بحسب قوانين اللعبة. ويعبر اصطلاح «الاستغلال» تعبيراً سيئاً عن الحالة التي أصبحت خطيرة فعلاً بعد إلغاء احتكار شركة الهند الشرقية العديم الرحمة وإدخال التجارة الحرة إلى الهند، ففي ظل الاحتكاريين كانت الأمور قيد السيطرة بمساعدة النظم القديمة المعمول بها في الريف ومنها توزيع القمح مجاناً، بينما مات الهنود بالملايين في ظل سوق الصرف الحر والمتوازن، فمن الناحية الاقتصادية قد تكون الهند ـ وفي المدى البعيد ـ قد استفادت فعلاً، إلا أنها اجتماعياً قد فقدت نظامها وبذلك ألقي بها فريسة للبؤس والتخلف، ففي بعض الحالات على الأقل، بدأت حركة نقيضة للاستغلال، إذا جاز لنا أن نقول ذلك، بزعزعة الاحتكاك الحضاري، فتوزيع الأراضي بالإكراه الذي طبق على الهنود الحمر الأمريكيين في 1887، أفادهم إفرادياً، طبقاً لمقياسنا في الحسابات المالية. ومع ذلك، فإن هذا الإجراء كاد أن يقضي على العرق ووجوده ـ وهي الحالة الأشهر التي سجلت في تاريخ انحطاط الحضارة. وكان الفضل للنابغة الأخلاقي جون كوليه الذي استعاد وضعيتهم المفقودة بعد نصف قرن تقريباً بإصراره على العودة إلى استملاكات الأراضي على طريقة القبيلة. واليوم، فإن الهندي في بعض أنحاء أمريكا الشمالية على الأقل، يتمتع بمجتمع صغير حي، فليس التحسن الاقتصادي، بل استعادة وجوده الاجتماعي هو الذي حقق المعجزة. وقد سجلت الصدمة التي أحدثها الاحتكاك الحضاري الهدّام عند ظهور رواية **رقصة الأشباح** (*Ghost Dance*) التي هي نسخة من لعبة بوني اليدوية (Pawnee Hand Game) في حوالى عام 1890، بالضبط في الوقت الذي جعل إصلاح الأوضاع الاقتصادية من حضارة هؤلاء الهنود الحمر وهم السكان الأصليون مفارقة تاريخية، أي حضارة من خارج زماننا. هذا بالإضافة إلى الحقيقة القائلة بأن زيادة السكان ـ وهي المؤشر الاقتصادي الآخر ـ لا يمكنها أن تستبعد

الكارثة الحضارية، وهو مما أثبتته بحوث علم أصل الإنسان، فمعدلات زيادة السكان قد يكون عملياً المؤشر إما على الحيوية الحضارية أو الانحطاط الحضاري. والمعنى الأصلي لكلمة «بروليتاري» التي تربط الخصوبة والتسول والمتسولين هي تعبير عن هذا الجمع بين النقيضين، فالتحيز للاقتصاد كان مصدر كل من نظرية الاستغلال الفظ للرأسمالية الأولى، والفهم الخاطئ، الأكثر ثقافة، ولكن الذي لا يقل فظاظة الذي أنكر في ما بعد وجود كارثة اجتماعية. والمضمون الهام لهذا التفسير الأحدث والأخير للتاريخ كان إعادة تأهيل اقتصاد عدم تدخل الحكومة، لأنه إذا لم يسبب الاقتصاد الليبرالي الكوارث، لكانت حماية الدولة التي سلبت من العالم منافع الأسواق الحرة، جريمة لا مبرر لها، فمصطلح «الثورة الصناعية» ذاته قد ينظر إليه سلبياً على أنه يحمل فكرة مبالغ بها لما هو في أساسه مفاعلة بطيئة للتحول.

ويصرّ هؤلاء المفكرون على أنه لم يحدث أكثر من ظهور قدرات التقدم التقني تدريجياً وتحويلها حياة الناس، وطبيعي أن كثيراً من الناس عانوا في سياق هذا التحول، ولكن القصة كانت بشكل عام قصة تحسن مستمر. وهذه الحصيلة السعيدة كانت نتيجة عمل قوى الاقتصاد بشكل لا يشعر به الناس والتي أدت فعلها النافع على الرغم من تدخل الفرقاء الذين نفذ صبرهم والذين بالغوا بالمصاعب التي لا يمكن تجنبها في تلك الفترة. وخلصوا إلى إنكار الخطر الذي زعم أنه يهدد المجتمع من الاقتصاد الجديد، فلو كان استعراض تاريخ الثورة الصناعية قد تم مطابقاً للحقيقة، لاحتاجت حركة الحماية إلى التبرير الموضوعي ولتبرر وجود مبدأ عدم تدخل الحكومة. وهكذا ساندت المغالطة المادية في ما يتعلق بالكارثة الاجتماعية والحضارية أسطورة أو خرافة أن كل أمراض

تلك الفترة كان سببها الابتعاد عن الليبرالية الاقتصادية.

وباختصار، لم تكن مجموعات أو طبقات بمفردها مصدر ما يسمى الجماعية، على الرغم من أن النتيجة تأثرت بشكل حاسم بطابع المصالح الطبقية المعنية. وفي النهاية، فإن ما أدى إلى حدوث ما جرى هو مصالح المجتمع، على الرغم من أن الدفاع عنها ـ واستغلالها ـ وقع على أحد قطاعات السكان، مفضلاً عن آخر. ويبدو من المنطقي أن نجمل شرحنا لحركة الحماية ليس حول مصالح الطبقات، بل حول مصالح المجتمع التي يهددها السوق.

وكانت اتجاهات الهجوم الرئيسية تدل على نقاط الخطر، فسوق اليد العاملة التنافسية أصابت حامل قوة العمل، وهو الإنسان. وشكلت التجارة الحرة الدولية تهديداً لكبرى الصناعات التي تعتمد على الطبيعة، وهي الزراعة. وعرّض معيار الذهب المنظمات الإنتاجية للخطر والتي تعتمد في عملها على حركة الأسعار النسبية، فنشأت الأسواق في كل من هذه الميادين، التي تضمنت خطراً كامناً على المجتمع في بعض جوانبه الحيوية في وجوده.

من السهل تمييز أسواق اليد العاملة والأرض ورأس المال عن بعضها، إلا أنه ليس من السهل تمييز مكونات حضارة تتألف نواتها من البشر، ومحيطهم الطبيعي ومنظماتهم الإنتاجية على التوالي. ويعتبر الإنسان والطبيعة من الناحية العملية وحدة واحدة في المجال الحضاري، وتدخل النواحي المالية في المشروع الإنتاجي فقط في مصلحة وحيدة حيوية اجتماعياً، وهي وحدة وتماسك الأمة. وهكذا فبينما نرى أن أسواق السلع الزائفة لليد العاملة والأرض ورأس المال متمايزة ومنفصلة، فإن التهديدات الموجهة للمجتمع التي تنطوي عليها هذه الأسواق ليست منفصلة ولا متمايزة دائماً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ملخصاً لتطور المؤسسات في المجتمع الغربي خلال السنوات الثمانين الخطيرة (1834 ـ 1914) قد يشير إلى كل من نقاط الخطر هذه بعبارات مماثلة، لأنه سواء أكان الإنسان أم الطبيعة أم المنظمات الإنتاجية هي المعنية، فإن تنظيم السوق تطور إلى حيث شكل خطراً، فطالبت جماعات أو طبقات معينة بالحماية. وفي كل حالة كانت للفترة الزمنية الفاصلة بين التطور في إنجلترا وبينه في أوروبا وفي أمريكا مغزاها الهام، ومع ذلك فمع نهاية القرن أحدثت الحركة المناهضة للحماية وضعاً متماثلاً في سائر البلدان الغربية.

وبناءً عليه، سوف نتعامل على انفراد مع الدفاع عن الإنسان والطبيعة ومنظمات الإنتاج، وهي حركة للوقاية الذاتية من نتيجتها برز شكل للمجتمع أكثر التحاماً. ومع ذلك فهو شكل معرض لخطر التفكك والفوضى.



الفصل الرابع عشر

السوق والإنسان

إن في فصل اليد العاملة عن أنشطة الحياة الأخرى وإخضاعها لقوانين السوق إلغاءً لكل نواحي الوجود واستبدالها بنوع مختلف من التنظيم، فردي وذي عناصر عديدة متنافرة. لقد تحققت خطة الإلغاء هذه بتطبيق مبدأ حرية التعاقد. وكان هذا يعني عملياً أن النظم غير التعاقدية كالقرابة، والجوار والحرفة والعقيدة سوف تجمد لأنها تستوجب ولاء الفرد لها، وبذلك تحد من حريته. وطرح هذا المبدأ على أنه لعدم التدخل، كما درج الليبراليون الاقتصاديون على اعتباره، كان مجرد تعبير عن تحيز متأصل لمصلحة نوع معين من التدخل، وهو الذي سيحطم العلاقات غير التعاقدية بين الأفراد، ويمنع إصلاحها عفوياً.

ويظهر هذا الأثر من إقامة سوق لليد العاملة بوضوح في المناطق المستعمرة اليوم، إذ يرغم السكان هناك على كسب قوتهم من بيع عملهم. ومن أجل ذلك يجب إنهاء مؤسساتهم التقليدية، ومنعها من إصلاح ذاتها، لأن الفرد في المجتمع البدائي بشكل عام، لا يتعرض لتهديد الجوع ما لم تتعرض له مجموعة السكان كلها. وفي ظل نظام وطن الكرال عند الـ كافيير مثلاً «يستحيل حصول

العوز: إن من يحتاج للمساعدة يتلقاها من دون سؤال»[1]، ولم يتعرض أي من أفراد كواكتيل «لمجرد احتمال معاناة الجوع»[2] «فلا يوجد هلاك من الجوع في المجتمعات التي تعيش على هامش الكفاف»[3]. كما أن مبدأ التحرر من الحاجة كان معروفاً، ويقربه كذلك المجتمع في القرية الهندية، وقد نضيف، في ظل كلٍّ، وأيِّ نظام اجتماعي حتى بداية القرن السادس عشر في أوروبا، عندما بدأت مناقشة الأفكار الحديثة التي قدمها نصير الإنسانية فيفز بشأن الفقراء، أمام جامعة السوربون. وكان عدم وجود تعرض الأفراد لخطر الجوع هو الذي يجعل المجتمع البدائي، من ناحية، أكثر إنسانية من اقتصاد السوق، وفي نفس الوقت أقل في نشاطه الاقتصادي. ومما يدعو للسخرية أن أول ما قدمه الرجل الأبيض لمجتمع السود هو تطبيق استخدام سوط الجوع عليه، فقد يقرر المستعمر قطع أشجار الخبز لكي يسبب في ندرة مفتعلة للغذاء، أو قد يفرض ضريبة على أكواخ السكان الأصليين ليرغمهم على المقايضة بعمل أيديهم. وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة متماثلة للتسييج أيام حكم آل تيودور وما أنتجته من حشود المتشردين. وقد ذكر تقرير لعصبة الأمم ظهور شخصية «الرجل سيد نفسه» المشؤومة، حديثاً في المشهد الأوروبي من القرن السادس عشر، في الغابة

(1) Lucy Philip Mair, *An African People in the Twentieth Century* (London: G. Routledge & Sons, 1934).

(2) E. M. Loeb, «The Distribution and Function of Money in Early Society,» in: Alfred Louis Kroeber, *Essays in Anthropology, Presented to A. L. Kroeber* (California: Univ. of California Press, 1936).

(3) Melville J. Herskovits, *The Economic Life of Primitive Peoples* (New York; London: A. A. Knopf, 1940).

الأفريقية[4]. وفي أواخر العصور الوسطى كان يوجد فقط في «أطراف» المجتمع[5]. ومع ذلك فقد كان السابق الذي جاء قبل العامل البدوي في القرن التاسع عشر[6].

والآن، فإن ما يفعله الرجل الأبيض أحياناً في مناطق بعيدة، وهو تحطيم البنى الاجتماعية لكي يحصل منها على عنصر اليد العاملة، كان هو ما تم فعله في القرن الثامن عشر مع السكان البيض من قبل الرجل الأبيض ولنفس الهدف. ومنظور هوبز البشع للدولة ـ كوحش بحري ضخم يتألف هيكله من عدد لا يحصى من الأجسام البشرية ـ كان يبدو كالقزم أمام الشكل الذي أعطاه ريكاردو لسوق اليد العاملة: سيل من جموع حياة البشر يتحكم في تدفقها كمية الطعام التي توضع تحت تصرفها. ومع أن من المعروف أن هناك مستوى معتاداً لا تتدنى تحته أجور العمال إلا أن هذا الحد كان يسري فقط عندما يخير العامل بين أن يُترك من دون طعام وبين تقديم عمله في السوق وبالسعر الذي يستحقه. وهذا، بالمناسبة، يفسر ما يصعب تفسيره بطرق أخرى، وما لم يأت الاقتصاديون الكلاسيكيون على ذكره، وهو أن عقوبة الهلاك جوعاً وليس إغراء الأجور المرتفعة هي التي جعلت سوق اليد العاملة تعمل بانتظام. وهنا أيضاً أثبتت ممارسات الاستعمار نفسها، لأنه كلما ارتفعت الأسعار كلما قلَّ الدافع للبذل من جانب السكان المحليين، الذين،

(4) Richard Thurnwald, *Economics in Primitive Communities* (London: Oxford University Press, 1932).

(5) C. Brinkmann, «Das sociale System des Kapitalismus,» in: *Grundriss der sozialökonomik*, 1924.

(6) Arnold Toynbee, *Lectures on the Industrial Revolution in England* (London: Rivingtons, 1887).

خلافاً للرجل الأبيض، لم تكن لديهم المعايير الحضارية ليجنوا أكثر ما يستطيعون من المال. وكان الشبه بارزاً أكثر بالنسبة للعمال الأول أيضاً، الذين كانوا يمقتون المصنع، حيث كانوا يشعرون بالإهانة والعذاب، مثل العامل من السكان المحليين الذي أسلم نفسه للعمل المهين على طريقتنا فقط عندما هُدد بالعقوبة الجسدية، إن لم يكن ببتر أعضاء من جسمه. وقد أشار صناعيو مدينة ليون في القرن الثامن عشر بإعطاء أجور منخفضة لأسباب اجتماعية بالدرجة الأولى[7]، فالعامل المجهد والمداس فقط هو الذي يتمنع عن الاختلاط بأمثاله لكن يهرب من حالة العبودية الفردية التي يستطيع في ظلها أن يرغم على عمل ما يطلب إليه سيده أن يقوم به. وكانت قوة إرغام القانون والعبودية في ظل الأبرشية في إنجلترا، وشدة إجراءات الشرطة العمالية الاستبدادية في أوروبا، والإلزام بعقود العمل كما في الأيام الأولى في الأمريكيتين هي مستلزمات «العامل الراغب بالعمل». إلا أن المرحلة النهائية تم التوصل إليها عند تطبيق «عقوبة الطبيعة» وهي الجوع. ومن أجل تطبيقها كان يجب إنهاء المجتمع العضوي، أي المتساند عضوياً، الذي رفض أن يترك الفرد يموت جوعاً.

إن حماية المجتمع، في المقام الأول، تقع على عاتق حكامه، الذين يستطيعون فرض إرادتهم مباشرة. ولكن من السهل أن يفترض الليبراليون الاقتصاديون أن حكام الاقتصاد يكونون نافعين، بينما حكام السياسة لا يكونون كذلك. ولا يبدو أن آدم سميث فكر بهذا الشكل عندما أشار بوجوب إحلال الحكم البريطاني المباشر محل الإدارة من خلال شركة ذات امتياز في الهند. وقال بأن حكام السياسة

(7) Eli F. Heckscher, *Mercantilism*, Authorized Translation by Mendel Shapiro, 2 vols. (London: G. Allen & Unwin ltd., [1935]), vol. 2, p. 168.

لهم مصالح تتماشى مع مصالح المحكومين الذين سيزيد ثراؤهم من عوائد السياسيين، بينما تتناقص مصالح التجار عادة مع مصالح عملائهم أو زبوناتهم.

وبدافع المصلحة والنزعة كان على اللوردات أصحاب الأراضي في إنجلترا أن يحموا حياة عامة الشعب من اندفاع الثورة الصناعية. وكان قانون سبينهاملاند كالخندق الذي بني للدفاع عن النظام الريفي التقليدي، عندما كان الاضطراب الناجم عن التحول يجتاح الريف. وفي رفضهم الطبيعي للاستجابة لمتطلبات المدن الصناعية، كان ملاّك الأراضي أول من اتخذ موقفاً ضدها وأثبتوا أنهم هم الذين خسروا حرب ذلك القرن. ومع ذلك، فإن مقاومتهم لم تذهب عبثاً، فقد جنّبت الخراب لعدة أجيال وأعطت الفسحة الزمنية للتوافق الكامل تقريباً، وأعاقت التقدم الاجتماعي لفترة الأربعين سنة الحرجة، وعندما ألغى البرلمان الإصلاحي في 1834 قانون سبينهاملاند، حوّل ملاّك الأراضي مقاومتهم نحو قوانين المصانع، فصارت الكنيسة والقائمون على المنطقة المحلية يحرضون الناس ضد مالك المصانع الذي ستجعل سيطرته المطالبةَ بالطعام الرخيص لا تقاوم، وبذلك وبصورة غير مباشرة، يهددون باستنزاف أجور البيوت وضرائب العشر. وكان أوسلتر هو نفسه راهباً ومحافظاً، ومن أنصار الحماية[8]، وبالإضافة إلى ذلك إنسانياً. وكذلك كان هناك مَنْ مَزَجَ بين هذه العناصر الاشتراكية المحافظة، وهم المناهضون الآخرون لحركة إنشاء المصانع: سادلر وسوذي ولورد شافتسبري. ولكنه ثبت أن هاجس التهديد بالخسارات المالية التي حرضت جموع أتباعهم كان في محله، فسرعان ما أصبح المصدرون في مانشستر يضجون

(8) A. V. Dicey, *Law and Opinion in England*, p. 226.

بالمطالبة بأجور أقل بما فيها أسعار قمح أقل - فإلغاء قانون سبينهاملاند وازدياد المصانع مهد الطريق فعلاً لنجاح التحريض ضد قانون القمح في 1846. ومع ذلك، ولأسباب مصلحية تأجل تخريب الزراعة في إنجلترا جيلاً بكامله. وفي هذه الأثناء أرسى دزرائيلي اشتراكية المحافظين على الاحتجاج ضد قانون إصلاح قانون مساعدة الفقراء، وفرض ملاك الأراضي في إنجلترا بصورة جذرية وأساليب حياة جديدة على المجتمع الصناعي، فقانون الساعات العشر الذي صدر في 1847، والذي هلل له كارل ماركس باعتباره أول نصر للاشتراكية، كان من عمل الرجعية المستنيرة.

وبالكاد كان العمال أنفسهم عاملاً في هذه الحركة الهائلة التي مكّنتهم آثارها، بالمعنى المجازي، من أن يعايشوا الحل الوسط ويبقوا على قيد الحياة، فلم يكن لهم القرار في تحديد مصيرهم، كما لم يكن لحمولة سفن هوكنز من العبيد السود. ومع ذلك، فقد كان انعدام مشاركة الطبقة العاملة في بريطانيا في تقرير مصيرها هو بالضبط الذي رسم مجرى تطور التاريخ الاجتماعي في إنجلترا وجعله، سواء لخيره أو شره، شديد الاختلاف عن أوروبا.

هناك مسحة خاصة في الاهتياجات غير الموجهة وفي تلمس الطريق والأخطاء التي تلازم طبقة في طور النشوء، والتي كشف التاريخ عن حقيقة طبيعتها منذ زمن، فمن الناحية السياسية، عرف قانون الإصلاح البرلماني لعام 1832 الطبقة العاملة وحرمها من حق التصويت، ومن الناحية الاقتصادية حددها قانون إعانة الفقراء الصادر في 1834، الذي منعهم من تلقي المساعدة وميزهم عن المعوزين.

وبقيت الطبقة العاملة، والتي ستأتي لمدة طويلة مقبلة، لا تعرف ما إذا لم يكن خلاصها في العودة إلى الريف أيام وجود الحرف اليدوية.

وفي العقدين الذين جاءا بعد سبينهاملاند ومحاولاته في التركيز على إيقاف الاستخدام الحر للآلات، إما بفرض نصوص استخدام الأجراء الواردة في قانون العمال المهرة، أو بالعمل مباشرة كما في أيام فترة اللوردية أي تحطيم المكنات المنافسة لليد العاملة. وبقي هذا الموقف ذو المظهر الرجعي يستمر متباطئاً كاتجاه خفي في الرأي خلال حركة الاقتصادي أوين حتى نهاية الأربعينيات، حتى أزال مشروع قانون الساعات العشر، وانهيار الحركة الوثيقية لتحسين أوضاع الطبقة العاملة، وبداية عصر الرأسمالية الذهبي رؤى الماضي. وحتى ذلك الوقت كانت الطبقة العمالية الناشئة لغزاً تجاه نفسها، ويمكن للمرء فقط إذا استطاع أن يتتبع متفهماً ثورانها نصف الواعي أن يقيس حجم ما عانته إنجلترا من ضياع من خلال حرمانها الطبقة العاملة من حصتها الموازية في الحياة العامة. وعندما استهلكت الحركة الأونية والحركة الوثيقية نفسيهما، كانت إنجلترا قد أصبحت أفقر من تلك المادة التي كان يستطيع أن يستمد منها المثل الأنجلوساكسوني الأعلى للمجتمع الحر قوته لقرون قادمة.

وحتى لو أدت الحركة الأونية إلى أنشطة محلية صغيرة، فإنها كانت ستشكل مَعْلَماً للخيال المبدع للعرق البشري، وحتى لو لم تذهب الحركة الميثاقية إلى أبعد من حدود تلك النواة التي تخيلت فكرة «العيد الوطني» لكسب حقوق الشعب، فإنها أظهرت أن البعض مازالوا يحلمون أحلامهم، وأنهم يتخذون الإجراءات الضرورية في مجتمع قد نسي شكل الإنسان. ومع ذلك لم يكن أيهما هو حقيقة الحالة، فالأونية لم تكن من وحي طائفة صغيرة، ولا كانت الحركة الوثيقية مقصورة على طبقة الصفوة من السياسيين، فكانت كلتا الحركتين تضم مئات الآلاف من الحرفيين، والعمال المهرة، والكادحين والعمال، فكانتا بما لهما من أتباع في مصاف أكبر

الحركات الاجتماعية في التاريخ الحديث. ومع ذلك على الرغم من اختلافهما عن بعضهما وتماثلهما فقط في مدى فشلهما، فإنهما تعتبران برهاناً منذ البداية على حتمية الحاجة إلى حماية الإنسان من السوق.

والحركة الأونية لم تكن في أساسها لا سياسية ولا للطبقة العاملة، فقد كانت تعبر عن توق عامة الناس الذين أصيبوا بدخول المصنع إلى عالمهم ومحاولتهم استكشاف شكل من أشكال الحياة يجعل من الإنسان سيد الآلة. وفي أساسها، كانت تهدف إلى ما يبدو لنا تجنباً للرأسمالية. ومن الطبيعي أن مثل هذه المعادلة مضللة نوعاً ما، لأن الدور الناظم لرأس المال وطبيعة السوق ذات التنظيم الذاتي لم يظهرا للعيان بعد. ومع ذلك، فهي تعبر عن روح أوين أفضل تعبير، الذي لم يكن بالتأكيد عدواً للآلة، إذ كان يعتقد أن على الإنسان، مع وجود الآلة، أن يبقى سيد نفسه، أي مستخدماً لنفسه وليس لأحد غيره، فمبدأ التعاون أو «الاتحاد» يحل مشكلة الآلة من دون التضحية لا بحرية الفرد ولا بالتلاحم الاجتماعي، لا بكرامة الإنسان أو بتعاطفه مع زملائه.

وتكمن قوة الحركة الأونية في أن الدافع إليها كان عملياً بشكل بارز، وطرائقها تقوم على تقدير الإنسان ككل. ومع أن المشاكل كانت في أساسها مشاكل الحياة اليومية كنوعية الغذاء، والإسكان، والتعليم، ومستوى الأجور، وتجنب البطالة، والمساعدة في حالة المرض أو ما شابهه، فإن المواضيع ذات العلاقة كانت واسعة اتساع القوى الأخلاقية التي لجأوا إليها. وكان الاعتقاد الذي مفاده أن النهج الصحيح لو تم العثور عليه، فإن بالإمكان استعادة وجود الإنسان بواسطته، هو ما مكن جذور الحركة من النفوذ إلى تلك الطبقة الأعمق التي تتكون فيها الشخصية ذاتها. وقلما تواجدت حركة

اجتماعية أقل عقلانية وفي نطاق مماثل، فكانت آراء أولئك المرتبطين بها قد أعطت معنى، حتى لأقل أنشطتهم شأناً، بحيث لم تكن هناك حاجة إلى عقيدة موضوعة. وفي الحقيقة، فإن إيمانهم بها كان ملهماً، لأنهم أصروا على أساليب في استعادة التنظيم تفوق اقتصاد السوق.

كانت الحركة الأونية دين الصناعة وكانت الطبقة العاملة(9) هي المؤمنة به. وكان غناها بالصيغ والمبادرات لا يجارى. وعملياً كانت هي بداية حركة النقابات الحديثة، فأسست الجمعيات التعاونية التي تعمل بتجارة المفرق لأعضائها. ولم تكن هذه طبعاً تعاونيات للمستهلكين الدائمين، بل هي مخازن أو محلات يدعمها المتحمسون العازمون على تكريس أرباح المشروع لدعم خطط الحركة الأونية، مفضلين إقامة قرى التعاون. «وكانت أنشطتهم تثقيفية وإعلامية بقدر ما كانت تجارية، وكان هدفهم خلق المجتمع الجديد بجهدهم المشترك». وكانت «دكاكين الاتحاد» التي أقامها أعضاء النقابات أقرب إلى تعاونيات المنتجين، حيث يجد الصناع المهرة العاطلون عن العمل عملاً فيها، أو في حالة حدوث إضرابات، أن يكسبوا بعض المال بدلاً من الأجرة التي خسروها بسبب الإضراب. وتطورت في «سوق صرف اليد العاملة» في الحركة الأونية فكرة المخزن التعاوني إلى مؤسسة فريدة من نوعها، ففي قلب سوق الصرف أو البازار كان الاعتماد على الطبيعة التكميلية للحرف، باستعدادها لتلبية حاجات بعضها بعضا، ويحرر الصناع المهرة أنفسهم، كما كان يعتقد، من صعود ونزول السوق، وترافق ذلك لاحقاً مع استخدام

(9) George Douglas Howard Cole, *Robert Owen* (London: E. Benn Limited, 1925).

كتاب اقتبسنا منه الكثير.

الأوراق العمالية التي كان لها رواجها الواسع. مثل هذه الوسيلة قد تبدو خيالية اليوم، ولكن في زمن أوين لم يكن طابع العمل المأجور فقط غير مكتشف بل العملة الورقية أيضاً، فالاشتراكية لم تكن في جوهرها تختلف عن تلك المشاريع والابتكارات التي كانت الحركة البنثامية تعج بها. ولم تكن المعارضة الثورية فقط ولكن الطبقة الوسطى المحترمة كانت أيضاً مازالت في ذهنية التجريب، فقد استثمر جيرمي بنثام نفسه في خطة أوين التعليمية المستقبلية في نيولا مارك، وكسب حصة فيها. وكانت الجمعيات الأونية الصحيحة عبارة عن جمعيات أو أندية الهدف منها دعم خطط القرى التعاونية كالتي وصفناها في حديثنا عن إغاثة الفقراء، وكان هذا أصل تعاونية المنتجين الزراعيين، وهي فكرة كان لها نجاحها الملحوظ لمدة طويلة. وكان أول تنظيم للمنتجين على مستوى الوطن ذو أهداف نقابية هو اتحاد البنائين العمالي، الذي حاول تنظيم مهنة البناء مباشرة بإنشاء «أبنية على أوسع نطاق» بإدخال عملة خاصة بها، وعرض وسائل تحقيقها، لتحقيق الترابط لتحرير الطبقات المنتجة». ويرجع تاريخ تعاونيات المنتجين الصناعيين في القرن التاسع عشر إلى هذه المبادرة. وكان من اتحاد البنائين أو النقابة هذا «وبرلمانه» أن نشأ اتحاد المهن المتحدة، الذي بلغ عدد أعضائه وفي فترة وجيزة ما يقارب المليون عامل وصانع ماهر في اتحاد النقابات والجمعيات التعاونية الضعيف الترابط وكانت فكرته هي الثورة الصناعية بالوسائل السلمية، والتي سيظهر عدم تناقضها عندما نتذكر أن وعيهم لرسالتهم كان يفترض به، في فجر حركتهم المسيحية، أن يجعل من آمال العمال أمراً لا يقاوم، فشهداء تولبودل كانوا ينتمون إلى الفرع الريفي لهذه المنظمة. وكان الإعلان والدعوة لتشريعات المصنع تجري من قبل جمعيات التجديد أو الانبعاث الروحي، بينما أسست في ما بعد الجمعيات الأخلاقية، وهي الرائدة في الحركة العلمانية. ونشأت فكرة

المقاومة غير العنيفة بالكامل في وسطها. وأظهرت الحركة الأونية، مثل السان سيمونية في فرنسا، مميزات الإلهام الروحي، ولكن بينما كان سان سيمون يسعى لبعث المسيحية، فإن أوين كان أول معارض للمسيحية بين زعماء الطبقة العاملة الحديثة. وكانت تعاونيات المستهلكين في بريطانيا العظمى التي وجدت مقلدين لها في جميع أنحاء العالم، هي بالطبع أبرز فرع عملي مثبثق عن الحركة الأونية. أما زوال الدافع لها ـ أو بالأحرى، بقاؤها على هامش الحركة الاستهلاكية ـ فكان أكبر خسارة للقوى الروحية في تاريخ الصناعة في إنجلترا. ومع ذلك فإن شعباً بقي يمتلك بعد الانحطاط الأخلاقي في حقبة السبينهاملاند، المرونة اللازمة للمجهودات المبدعة ويحافظ عليها، فلا بد أنه قد أظهر قوة فكرية وعاطفية لا حدود لها.

وكان يتصل بالحركة الأونية وتوجهها نحو الإنسان ككل شيء من ذلك التراث الذي يرجع إلى القرون الوسطى والحياة النقابية التي وجدت تعبيراً عنها في نقابة البنائين وفي المشهد الريفي لمَثَلها الأعلى الاجتماعي وهو القرى التعاونية. ومع أنها كانت منبع الاشتراكية الحديثة، إلا أن افتراضاتها لم تكن تقوم على موضوع الامتلاك العقاري، وهو الجانب القانوني فقط للرأسمالية. وفي تناولها الظاهرة الجديدة وهي الصناعة، كما كان سان سيمون قد فعل، فإنها أدركت التحدي الذي تشكله الآلة. ولكن الصفة المميزة للحركة الأونية هي أنها أصرت على مقاربتها الاجتماعية: فرفضت أن تقبل فصل المجتمع بين محيط اقتصادي ومحيط سياسي، وبالنتيجة، رفضت العمل السياسي لهذا السبب. وكان قبولها للمحيط الاقتصادي المستقل ينطوي على إقرارها بمبدأ الكسب والربح كقوة ناظمة للمجتمع وهذا ما رفض أوين أن يفعله، فقد أدرك بذكائه وعبقريته أن إدخال الآلة ممكن فقط في المجتمع الجديد، فإن الجانب

الصناعي بالنسبة إليه لم يكن يقتصر فقط على الاقتصاد (وهذا سيتضمن نظرة تسويقية إلى المجتمع، وهي ما رفضها)، فقد علمته نيو لانارك (New Lanark) أن الأجرة في حياة العامل هي عنصر واحد بين عناصر عديدة مثل محيطه البيتي والطبيعي، ونوعية وأسعار السلع، واستقراره في عمله، وضمان بقائه فيه. (وكانت المصانع في نيو لانارك مثل شركات أخرى قبلها، تحتفظ بأسماء مستخدميها على جداول رواتبها حتى لو لم يكن عندها شغل تكلفهم به) إلا أن تلاؤم العامل كان ينطوي على أكثر من ذلك، فتعليم الأطفال والبالغين، والإعداد لحياتهم من تسلية ورقص وموسيقى، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والشخصية العالية لكبار أفراد العائلة وصغارها خلق الجو الذي تحققت فيه الوضعية الجديدة لجموع العاملين. وزار آلاف الأشخاص من جميع أنحاء أوروبا (وحتى من أمريكا) نيو لانارك وكأنها نموذج للمستقبل تحقق فيه الإجراء المستحيل، وهو إدارة عمل المصنع إدارة عمل المصنع إدارة ناجحة من قبل أفراد يعيشون عيشة إنسانية. ومع ذلك فقد كانت شركة أوين تدفع أجوراً أقل من التي تدفع في المدن المجاورة. وكانت الأرباح في نيو لانارك تتحقق بشكل رئيسي من إنتاجية العمل المرتفعة في ساعات عمل أقل، بسبب التنظيم الممتاز والرجال المرتاحين، والمزايا التي تغلبت على الأجور الحقيقية والتي تضمنتها المعطيات السخية في تأمين حياة كريمة. إلا أن هذه الأخيرة تفسر كل المشاعر ما عدا التزلف الذي أبداه العمال لأوين. ومن أمثال هذه التجارب استخلص أوين مقاربته الاجتماعية، أي الأوسع من المقاربة الاقتصادية لمشكلة الصناعة.

ومن فضائل بصيرته النافذة الأخرى أنه رغم نظرته الكلية الشاملة، فإنه استوعب طبيعة الحقائق المادية الحاسمة التي تتحكم بوجود العمال وحياتهم. وكان شعوره الديني يرفض التصعيد العملي لـ حنة مور (Hannah More) ومقالاتها الفياضة الرخيصة وإحدى تلك

المقالات تمتدح أمثولة الفتاة التي عملت في مناجم الفحم في لانكشاير، فقد أنزلت إلى نفق المنجم وهي في عمر التاسعة، لتعمل في جر العربات مع أخيها الذي كان يصغرها بعامين[10]. «وتبعته فرحة (والدها) إلى داخل نفق المنجم وهي تدفن نفسها في باطن الأرض، وهناك، وهي في سنها الغض، ومن دون أن تعفي نفسها بسبب جنسها، راحت تنخرط في نفس العمل مع عمال المنجم، وهم الجنس الخشن من الرجال، والمفيدون جداً للمجتمع». وقتل والدها في حادثة في المنجم على مرأى من أولاده. وبعدها حاولت أن تعمل خادمة، وقوبلت بالصد لأنها سبق أن عملت في منجم الفحم، ورفضت. ولحسن الحظ، وبفضل التدبير المريح الذي تتحول فيه المعاناة إلى فضائل وحسنات، فإن صبرها وقوة احتمالها لفتت إليها الأنظار، وأجريت الاستعلامات في منجم الفحم، وتلقت وصفاً ناصعاً أدى إلى توظيفها. وتستنتج من المقالة «هذه العقبة قد تعلم الفقراء أنهم قلما يكونون في وضع حقير في الحياة يعيقهم عن النهوض إلى درجة أعلى يحققون فيها استقلالهم إذا ما أرادوا بذل جهودهم لذلك، وليس هناك حالة مهما كانت وضيعة تمنعهم من ممارسة الفضائل النبيلة». وكانت الأخوات مور تفضلن العمل بين العمال الجائعين، ولكنهن رفضن الالتفات إلى معاناة العمال البدنية. وكن يتجهن إلى حل مشكلة المعاناة البدنية في عالم الصناعة بمجرد منح المكانة والدور للعمال وبما عندهم من شهامة وفيرة. وأصرت حنة مور أن والد بطلة قصتها كان عضواً عظيم الفائدة بين جماعته، وإن ابنته قد اكتسبت مكانتها باعتراف أولئك الذين عملت لديهم.

---

(10) H. More, *The Lancashire Colliery Girl*, May, 1795, and John Lawrence Hammond and Barbara Hammond, *The Town Labourer, 1760-1832: The New Civilization* ([n. p.: n. pb.], 1917), p. 230.

لقد اعتقدت حنة مور أن لا حاجة إلى أكثر من ذلك كي ينتظم العمل في المجتمع[11]. أما روبرت أوين، فأدار ظهره لمسيحية تخلت عن مهمة التحكم بعالم الإنسان، وفضلت عليها أن تشيد بالمكانة والأداء الخياليين لبطلة حنة مور البائسة، عوضاً عن مواجهة الحقائق الشنيعة التي صعدها **العهد الجديد (الإنجيل)** لحالة الإنسان في مجتمعه المعقد. ولا يشك أحد بالصدق الذي دفع حنة مور إلى الاعتقاد بأنه كلما تقبل الفقراء حالتهم المتردية، كلما سهل عليهم التوجه إلى العزاء السماوي الذي اعتمدت عليه في تحقيق خلاصهم وتحقيق عمل مجتمع السوق بسلاسة، والذي كانت تؤمن به أشد الإيمان. ولكن هذه القشور الفارغة من المسيحية التي كان معظم الأكرمين من أبناء الطبقات الرفيعة يحيون عليها في دواخلهم وتزيد في خمولهم وبلادتهم قد تناقضت وبشكل سيئ مع الإيمان المبدع لعقيدة الصناعة التي كان يحاول عامة الناس في إنجلترا بوحيها أن يخلصوا المجتمع. ولكن مازال للرأسمالية مستقبل تخبئه الأيام.

أما الحركة الوثيقية، فقد لجأت إليها مجموعة دوافع مختلفة، بحيث إن ظهورها بعد أن فشلت عملياً الحركة الأونية قد أصبح مما يمكن التنبؤ به. ولقد كانت مجهوداً سياسياً محضاً حاول الاستئثار بالسلطة على الحكومة من خلال الأقنية الدستورية، وكانت محاولتها للضغط على الحكومة تجري على الأسس التقليدية في حركة الإصلاح التي أمنت حق التصويت للطبقات الوسطى. وطالبت نقاط

---

(11) انظر للمقارنة، الإنجيليون الإنجليز: Peter Ferdinand Drucker, *The End of Economic Man: A Study of the New Totalitarianism* (New York: The John Day Co., 1939).

وانظر حول الوضعية والوظيفة: Peter Ferdinand Drucker, *The Future of Industrial Man* (New York: The John Day Company, [1942]), pp. 21 and 194.

الوثيقة الست بحق التصويت الفعال لعامة الشعب. وقد أثبتت الشدة التي لا تهادن والتي رفض بها توسيع حق الانتخاب من قبل البرلمان المصلح ولمدة ثلث قرن قادمة، واستخدام القوة بالنظر إلى التأييد الجماعي الذي ظهر في الوثيقة، والبغض الذي قابل به ليبراليو 1840 فكرة حكومة الشعب، كلها أثبتت أن مفهوم الديمقراطية كان غريباً لدى الطبقات الوسطى في إنجلترا، فقط عندما تقبلت الطبقة العاملة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي وسهلت النقابات عمل الصناعة وهي همهم الرئيسي، فإن الطبقات الوسطى منحت حق التصويت للعمال الذين يتمتعون بالمواقع الأفضل، أي بعد أن تراجعت الحركة الوثيقية بمدة طويلة، وأصبح من المؤكد أن العمال لن يحاولوا استخدام حق الانتخاب لخدمة أفكار من عندهم. ومن وجهة نظر انتشار أنماط السوق في الحياة، فإن هذا ما يمكن تبريره، لأنه ساعد في التغلب على العوائق التي سببتها أنماط الحياة العضوية والتقليدية في صفوف العمال.

أما بالنسبة إلى المهمة المختلفة في استعادة عامة الشعب، الذين قلبت الثورة الصناعية حياتهم، وضمهم في ثنايا الحضارة الوطنية العامة، فقد تركت من دون حل، فاستثمارهم للتصويت في وقت أوقع فيه الضرر الذي أزالته على حقهم بالمشاركة في القيادة، لا يساعد على استعادة موقعهم. وارتكبت الطبقات الحاكمة خطأ توسيع مبدأ حكم الطبقة التي لا تهادن إلى نوع من الثقافة الذي يطالب بالوحدة الحضارية والتعليمية لرابطة الشعوب إذا أريد لها أن تكون في مأمن من الآثار المؤدية إلى الانحطاط.

كانت الحركة الوثيقية سياسية ولذلك فهي أسهل على الفهم من الحركة الأونية. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه أن تكون القوة العاطفية أو حتى مدى اتساع تلك الحركة يمكن إدراكها من دون أن

نتصور استقراء الزمن، فقد جعلت السنوات بين 1789 و1830 الثورة مؤسسة دائمة في أوروبا، ففي سنة 1848، وهو تاريخ الانتفاضة في باريس، كان في الحقيقة تنبؤ في برلين ولندن وبدقة أكثر من المعتاد، في افتتاح معرض عنها في ثورة اجتماعية، واندلعت ثورات «المتابعة» فوراً في برلين وفيينا وبودابست وبعض المدن الإيطالية. وفي لندن أيضاً كان هناك توتر شديد لأن الجميع بمن فيهم الوثيقيون أنفسهم، توقعوا لأعمال العنف أن ترغم البرلمان على منح حق التصويت للشعب. (وكان أقل من 15 في المئة من الذكور البالغين لهم حق التصويت) ولم يسبق في تاريخ إنجلترا كله أن تركزت قوة شرطة تقارن مع ما حدث يوم 12 نيسان/ أبريل 1848 استعداداً للدفاع عن القانون والنظام، واستعد مئات الآلاف من المواطنين بصفة مسؤولين عن الأمن ليسددوا أسلحتهم ضد الوثيقيين في ذلك اليوم. وقد جاءت ثورة باريس متأخرة جداً عن إيصال ثورة شعبية في إنجلترا وإلى تحقيق الانتصار. وعند ذلك الوقت المتأخر، فإن روح الثورة التي أيقظها قانون إصلاح قانون إعانة الفقراء ومعاناة جياع الأربعينيات قد أخذت بالتراجع والضعف، كما أن موجة ازدهار التجارة قد زادت الطلب على الأيدي العاملة، وبدأت الرأسمالية تؤتي أكلها، فتفرق الوثيقيون بهدوء، حتى إن قضيتهم لم تستأهل أن تطرح في البرلمان حتى وقت متأخر، عندما هُزم طلبهم بأغلبية خمسة إلى واحد في مجلس العموم. وكان عبثاً جمع ملايين التواقيع، وعبثاً تصرف الوثيقيون كمواطنين يحترمون القانون.

ولم تنل حركتهم إلا السخرية من المنتصرين عليهم، والخروج من الساحة. وقد انتهى بذلك أعظم مجهود سياسي من الشعب في إنجلترا لصياغة ديمقراطية شعبية في تلك البلاد. وبعد سنة أو سنتين أصبحت الحركة الوثيقية نسياً منسياً.

لقد وصلت الثورة الصناعية إلى أوروبا بعد نصف قرن. وهناك لم تجبر الطبقة العاملة على ترك موطنها بسبب حركة التسييج، بل جعل إغراء الأجور الأعلى وحياة المدينة العامل الزراعي الخانع الذليل يهجر المزرعة ويهاجر إلى المدينة حيث تزامل مع أبناء الطبقة تحت الوسطى وأتيحت له الفرصة ليصبح من أهل المدينة. وعوضاً عن أن يشعر بتدني مستواه، شعر بصعوده إلى بيئته الجديدة. وكانت ظروف المعيشة من دون شك مقيتة فالإدمان على المسكرات والبغاء كانا منتشرين بين طبقات عمال المدن حتى بداية القرن العشرين. ومع ذلك فلا مجال لمقارنة مصيبته الأخلاقية أو الحضارية مع مصيبة المقيم ببيته أو مستأجر الأرض في الريف الإنجليزي ابن العائلة المحترم الذي وجد نفسه يغرق حين انتقل ليسكن في الأحياء الحقيرة القذرة في جوار المعامل في شمال غرب إنجلترا، أو مقارنته مع السلوفاكي، أو العامل الزراعي البولوني في هذه الناحية، الذي تحول بين يوم وليلة من كادح ضئيل الأجر إلى عامل في الصناعة في مدينة حديثة. وربما عاش العامل في النهار من إيرلندا أو من مقاطعة ويلز أو من الجبال الغربية نفس التجربة حين راح يتسكع في أزقة مانشستر القديمة أو ليفربول، إلا أن ابن مالك الأرض الذي أخرج من بيته لم يشعر بتحسن مستواه الاجتماعي قطعاً. ولم تتح الفرصة السانحة للعامل الريفي في أوروبا بتحسين مستواه والتحاقه بالطبقة تحت الوسطى والحرفيين والتجار مع ما لهم من تقاليد حضارية، فحسب، بل أصبحت حتى الطبقة البورجوازية التي كانت أرفع منه اجتماعياً مساوية له سياسياً في الوضع نفسه، لأنها أزيحت عن مقامها كطبقة حاكمة فعلاً. وتوحدت قوى الطبقة الوسطى الصاعدة والطبقات العاملة في وجه الأرستقراطية الإقطاعية والأسقفية الرومانية. ووطدت نخبة المفكرين في المجتمع، ولاسيما طلاب الجامعات العلاقة بين هاتين الطبقتين في هجومهما المشترك على الحكم المطلق وذي

الامتيازات. أما في إنجلترا، فإن الطبقات الوسطى، سواء كانت من ملاك الأراضي أو التجار، كما في القرن السابع عشر، أو المزارعين والتجار في القرن التاسع عشر كانت قوية بما يكفي لتدافع عن حقوقها بنفسها، ولم تحتج إلى العمال لمساندتهم حين قامت بما يشبه الثورة في 1832. وعلاوة على ذلك، فإن الأرستقراطية الإنجليزية دأبت على قبول الأغنى من القادمين في طبقتها فوسعت المستويات العليا من السلم الاجتماعي، بينما بقيت الأرستقراطية نصف الإقطاعية في أوروبا لا تتزاوج مع أبناء وبنات طبقة البورجوازية، وأدى عدم وجود حق البكر في الوراثة إلى عزلها تماماً عن الطبقات الأخرى، فكانت كل خطوة ناجحة نحو المساواة في الحقوق والحريات ذات فائدة للطبقات الوسطى والعاملة على السواء، فمنذ 1830، إن لم يكن منذ 1789 كان من جملة التقاليد الأوروبية أن تشارك الطبقة العاملة في خوض معارك البورجوازية ضد الإقطاعية ـ كما يقول المثل ـ لتحرمها الطبقة الوسطى من ثمرات انتصارها. ولكن سواء ربحت الطبقة العاملة أم خسرت، فإنها عززت خبرتها وارتفعت أهدافها إلى المستوى السياسي. وهذا هو المقصود بالقول إنها صارت تدرك معنى الطبقة. وبلوَر الأيديولوجيون الماركسيون مفهوم العامل في المدن، الذي علمته الظروف أن تستخدم قوته في الصناعة والسياسة كسلاح للمناورة من الطراز الأول. وبينما كان العامل البريطاني يحصل على خبرة لا مثيل لها في المشاكل الشخصية والاجتماعية في مجال الاتحادات، وترك سياساته الوطنية إلى من هم «أفضل منه»، فإن العامل في وسط أوروبا أصبح اشتراكياً سياسياً، يتطلعون إليه ليتعامل بقضايا إدارة الدولة، ولو أنها كانت رغم تعامله بالدرجة الأولى بقضاياه الخاصة.

وإذا حصل تأخر في الوقت مدته نصف قرن بين تصنيع بريطانيا

العظمى وأوروبا، فقد حصل تأخر أطول في مجال تأسيس الوحدة الوطنية. وتوصلت إليها كل من إيطاليا وألمانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في تلك المرحلة من التوحيد التي حققتها إنجلترا قبل قرون، ووصلت الدول الأوروبية الأصغر إلى الوحدة متأخرة أكثر وعلى هذا المسار في بناء الدول أدت الطبقات الوسطى دوراً حيوياً، عزز من خبراتها السياسية. وفي مثل تلك الحقبة الصناعية لا يمكن لمثل هذا المثال أن يتحاشى السياسة الاجتماعية. وحاول بسمارك (Bismarck) أن يوحد الرايخ الثاني من خلال تطبيق خطة الحقبة في التشريع الاجتماعي، وتسارعت الوحدة الإيطالية بتأميم القطارات وخطوط السكك الحديدية. وفي المملكة النمساوية الهنغارية التي تضم مجموعات من العروق والشعوب، راح النظام الملكي ذاته يطلب العون في السعي لتحقيق المركزية ووحدة الإمبراطورية، ففي هذا المجال الأوسع أيضاً، وجدت الأحزاب الاشتراكية والنقابات عدة منافذ لخدمة مصالحها وخدمة عمال الصناعة.

ولقد عتَّمت المفاهيم الاقتصادية المسبقة على أبعاد مشكلة الطبقة العاملة. وقد صعب على الكتاب البريطانيين فهم الانطباع الفظيع الذي كونته ظروف الرأسمالية الأولى في لانكشاير على المراقبين في أوروبا. وأشاروا إلى مستويات الحياة الأدنى لعدد من الصنّاع المهرة والصناعات النسيجية في وسط أوروبا، التي كثيراً ما كانت سيئة مثل رفاقهم الإنجليز. ومع ذلك، فإن مثل هذه المقارنة عتمت على النقطة البارزة التي كانت بالضبط ارتفاع في وضعية العامل الاجتماعية والسياسية في أوروبا مقارنة مع تدني وضعيتهم في إنجلترا، فالعامل الأوروبي لم يمر عليه العوز المهين نتيجة قانون سبينهاملاند، ولا جرى عليه ما يشابه معاناة رفيقه الإنجليزي لنيران قانون إعانة الفقراء الجديد، فقد انتقل العامل الأوروبي من وضعية

فلاح نصف حر - أو بالأحرى ارتفع - إلى وضعية عامل مصنع، وسرعان ما وصل إلى عامل يتمتع بحق الاقتراع ومنتسب إلى أحد الاتحادات. وهكذا تجنب الكارثة الحضارية التي تلت بداية الثورة الصناعية في إنجلترا. هذا بالإضافة إلى أن أوروبا كانت مصنعة عندما أصبح التلاؤم مع أساليب الإنتاج الجديد ممكناً، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى تقليد النهج الإنجليزي في حماية المجتمع[12].

وكان العامل في أوروبا يحتاج إلى الحماية ليس من وقع الثورة الصناعية عليه - بالمعنى الاجتماعي لم يكن هناك شيء من هذا في أوروبا - بل من عمل المصنع العادي وظروف سوق اليد العاملة. وقد حققها بواسطة التشريع بشكل رئيسي بينما استند رفاقه البريطانيون إلى حد أكبر على الاتحادات الطوعية - النقابات - وقدرتها على احتكار اليد العاملة، فدخل التأمين الاجتماعي أسرع بكثير إلى أوروبا بالنسبة إلى إنجلترا. ويرجع السبب الواضح إلى التوجه السياسي، والإسراع في منح حق التصويت نسبياً لعامة العمال في أوروبا. وبينما يمكن المبالغة بسهولة من الناحية الاقتصادية بالفرق بين نهجي الحماية - الإلزامي والطوعي، فإن نتائجه من الناحية السياسية كانت كبيرة، ففي أوروبا كانت النقابات من صنع حزب الطبقة العاملة السياسي، أما في إنجلترا فالحزب السياسي هو من صنع النقابات. وبينما أصبح اتحاد النقابات في أوروبا اشتراكياً تقريباً، فقد كانت الاشتراكية السياسية في إنجلترا هي أيضاً نقابية في جوهرها، فحق التصويت العام، الذي عزز في إنجلترا الوحدة الوطنية، قد كان له تأثير مناقض في أوروبا،

(12) Lilian Charlotte Anne Knowles, *The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain during the Nineteenth Century*, 4th (Rev.) Ed., Eighth Thousand (London: G. Routledge & Sons; New York: E. P. Dutton & Co., 1926).

ففي أوروبا أكثر منه في إنجلترا تصح تنبؤات بيت وبيل وتوكفيل وماكولي بأن الحكومة الشعبية تنطوي على خطر على النظام الاقتصادي.

ومن الناحية الاقتصادية أدى نهج الحماية الاجتماعية في إنجلترا ونهجها في أوروبا إلى نفس النتائج تقريباً، فقد حققا الغاية منها: شل السوق في ما يتعلق بعنصر الإنتاج المعروف بالقوة العاملة. وهذا السوق يعني بغرضه فقط إذا هبطت الأجور مع هبوط الأسعار. ومن الناحية الإنسانية، فمثل هذه الفرضية تنطوي بالنسبة إلى العامل على عدم استقرار شديد في دخله، وانعدام المعايير المهنية، والاستعداد الخانع لنقله ودفعه إلى هنا وهناك بلا اكتراث واعتماده كلياً على تقلبات السوق. وقد قال مايزس بحق إن العمال «إذا لم يتصرفوا بإيحاء من نقاباتهم، بل تنازلوا في طلباتهم وغيروا مواقعهم وحرفهم وفقاً لمتطلبات سوق العمل، فإنهم في النهاية يستطيعون أن يحصلوا على العمل». وهذا يلخص الوضع في ظل نظام قائم على فرضية طابع السلعة للعمل. إذ إن السلعة ليست هي التي تقرر مكان عرضها للبيع، أو لأي غاية تستعمل، وبأي سعر سيسمح لها بأن تباع، أو الطريقة التي ستستهلك بها أو تحطم. وكتب هذا المفكر الليبرالي الملتزم يقول «لم يخطر ببال أحد أن قلة الأجور هي حالة أفضل من قلة الطلب على اليد العاملة، لأن ما يطلبه الشخص العاطل عن العمل ليس هو العمل ولكنه التعويض الذي يدفع له عن عمله» لقد كان مايزس محقاً، ولو أنه لم يكن له أن يدّعى الأصالة فيه، إذ إنه قبل حديثه بمئة وخمسين سنة قال الأسقف واتلي: «عندما يتوسل إنسان طالباً العمل، فإنه لا يبغى العمل بل الأجرة»، ومع ذلك فالصحيح من الناحية التقنية هو أن «البطالة في البلدان الرأسمالية ناتجة عن حقيقة أن سياسة الحكومة وسياسة النقابات تهدف إلى

إيجاد مستوى أجور لا يتناسب مع إنتاجية اليد العاملة الحالية» ويسأل مايزس، كيف يمكن وجود بطالة إذا لم يكن العمال «غير راغبين في العمل بالأجور التي يمكنهم الحصول عليها في سوق اليد العاملة مقابل عمل معين قادرون على عمله وراغبون في أدائه»؟ وهذا يبين بوضوح ما يقصده رب العمل من طلبه يد عاملة قادرة على الحركة، أو التنقل، ومرنة في تقاضيها أجورها: وهو بالضبط ما ألمحنا إليه مسبقاً بصفة سوق تكون اليد العاملة فيه سلعة.

والهدف الطبيعي لكل أشكال الحماية الاجتماعية هو إلغاء أو تحطيم هذه المؤسسة وجعل وجودها مستحيلاً. وفي الواقع، فإن سوق اليد العاملة قد سمح له بالحفاظ على مهمته الأساسية فقط شريطة أن تضمن الأجور وظروف العمل ومستوياته وأنظمته الطبيعية الإنسانية للسلعة المزعومة، وهي اليد العاملة. والقول بأن التشريعات الاجتماعية وقوانين المصانع والتأمين ضد البطالة، وعلى رأسها النقابات لم تتدخل في حركة اليد العاملة ومرونة الأجور كما يجري أحياناً، يعني أن تلك المؤسسات قد فشلت في تحقيق هدفها، وهو بالضبط التدخل بقوانين العرض والطلب التي تتعلق باليد العاملة الإنسانية وإخراجها من فلك السوق.

الفصل الخامس عشر
السوق والطبيعة

إن ما نسميه الأرض هو عنصر الطبيعة المحاك بصورة لا تنفصم في مؤسسات البشر، فمحاولة عزله وتشكيل سوق له ربما كانت من أغرب ما قام به أجدادنا على الإطلاق، فالأرض واليد العاملة، تقليدياً، عنصران لا ينفصلان، إذ يشكل العمل جزءاً من الحياة، وتبقى الأرض جزءاً من الطبيعة، والحياة والطبيعة تشكلان كلاً واحداً مترابطاً. وهكذا، فإن الأرض تنتمي إلى نظم القرابة والجوار، والحرفة والعقيدة ـ مع القبيلة، والهيكل والقرية والنقابة والكنيسة. ومن الناحية الأخرى، فإن السوق الكبيرة الواحدة هي ترتيب للحياة الاقتصادية يتضمن أسواقاً لكل عناصر الإنتاج. وبما أن هذه العناصر لا يمكن تمييزها عن عناصر مؤسسات البشر، وهي الإنسان والطبيعة، فإننا نستطيع أن نرى بوضوح أن اقتصاد السوق يتضمن مجتمعاً تخضع مؤسساته لمتطلبات آلية السوق.

إن هذه الفرضية طوباوية في نظرتها إلى الأرض، كما هي طوباوية في نظرتها إلى اليد العاملة، فوظيفة الأرض الاقتصادية واحدة من عدة وظائف حيوية لها، فهي التي تسبغ الاستقرار على حياة الإنسان، وهي موقع سكنه، وهي إحدى شروط أمنه وسلامته،

إنها المنظر الطبيعي أمامه ومواسم غلته. ويمكننا أن نتصور وكأنه يولد من دون يدين أو قدمين عندما يحيا حياته من دون أرض. ومع ذلك ففصل الأرض عن الإنسان لتنظيم المجتمع بطريقة نلبي بها متطلبات سوق العقار كان أحد مفاهيم اقتصاد السوق الطوباوية.

وكذلك، وفي مجال الاستعمار الحديث تظهر أهمية هذه المحاولة بوضوح. وسواء أكان المستعمر يرغب بالأرض كموقع مدفون في باطنه ثروات، أو كان يرغب به ليحجز فيه أفراد السكان المحليين لينتجوا له فائضاً من الغذاء والمواد الخام، فإن هذين الغرضين غالباً لا تكون لهما علاقة ببحثنا، ولا يختلف الأمر كثيراً إن كان السكان المحليون يعملون تحت إشراف المستعمر المباشر أو تحت شكل غير مباشر لإرغامهم على العمل، إذ يجب أولاً في كل هذه الحالات تحطيم النظام الاجتماعي والحضاري في حياة هؤلاء السكان المحليين.

وهناك تشابه كبير بين وضع الاستعمار اليوم والوضع في أوروبا الغربية قبل قرن أو قرنين. ولكن تكييف الأرض الذي يمكن حصره في المناطق البعيدة الغريبة في بضع سنوات أو عقود ربما استغرق قروناً عديدة في أوروبا الغربية.

ولقد جاء التحدي من تطور أشكال أخرى للرأسمالية غير التجارية، فقد كان هناك ـ بدءاً من إنجلترا أثناء فترة حكم آل تيودور، رأسمالية زراعية بحاجة إلى المعالجة الفردية للأرض بما في ذلك تحويلها وتسييجها. وكانت هناك الرأسمالية الصناعية التي ـ في فرنسا وإنجلترا ـ كانت بالدرجة الأولى ريفية احتاجت إلى مواقع للمعامل ومساكن للعمال، منذ بداية القرن الثامن عشر. ثم كان هناك أقواها جميعاً، رغم تأثيرها على استخدامها، أكثر من ملكيتها وهو نشوء المدن الصناعية وحاجتها لكميات غير محدودة عملياً من الأغذية والمواد الخام في القرن التاسع عشر.

وسطحياً، كان هناك تشابه قليل بين الاستجابات لهذه التحديات، ومع ذلك كانت مجرد مراحل في إخضاع سطح الكرة الأرضية لاحتياجات المجتمع الصناعي. وكانت **أول** مرحلة هي استغلال تربتها تجارياً، وتكييف مردودها الإقطاعي. و**ثانيها** كانت استنفاد منتوجها من الغذاء والمواد العضوية الخام في خدمة متطلبات أعداد السكان المتزايدة العاملة في الصناعة على النطاق الوطني العام. و**ثالثها** كان مدّ نظام فائض الإنتاج هذا إلى خارج البلاد والمناطق المستعمرة. وبهذه الخطوة الأخيرة أصبحت الأرض ومنتوجها أخيراً داخلين ضمن خطة السوق العالمي ذي التنظيم الذاتي.

كان استغلال تربة الأرض تجارياً تعبيراً آخر عن تصفية الإقطاع الذي بدأ في مناطق المدن في غرب أوروبا وإنجلترا في القرن الرابع عشر وانتهى بعد حوالى خمسة قرون في سياق الثورات الأوروبية، عندما أُنْهِيَتْ بقايا أنصاف العبودية. وفصل الإنسان عن التربة يعني حل الكيان الاقتصادي إلى عناصره بحيث يلحق كل عنصر في ذلك الجزء من النظام الذي يكون فيه أكثر فائدة. وأنشئ النظام الجديد أولاً إلى جانب القديم الذي حاول أن يهضمه ويمتصه، بتشديد قبضته على التربة التي مازالت مرتبطة بروابط سابقة لفترة الرأسمالية. وألغي العزل الإقطاعي للأرض، بمعنى تقطيعها. «وكان الهدف إلغاء كافة العلاقات والالتزامات ضمن نطاق مؤسسات الجوار والقرابة، ولاسيما من سلالة الذكور الأرستقراطيين، وأرباب الكنيسة ـ تلك الالتزامات والادعاءات التي تمنع استغلالها التجاري أو رهنها»[1]، وتم إلغاء بعضها بجهود الأفراد، وبالعنف، وبعضها بالثورة من قِبَل

(1) C. Brinkmann, «Das Soziale System des Kapitalismus,» in: *Grundriss der sozialökonomik*, 1924.

من هم الأعلى أو من هم الأدنى، وبعضها بالحرب والفتوحات وبعضها بالعمل القانوني وبعضها بالضغوط الإدارية، وبعضها بالعمل العفوي على نطاق ضيق من قبل الأفراد وعلى مدى طويل من الزمن. وسواء تم الشفاء سريعاً من هذا النزع والإلغاء أو ترك جرحاً مفتوحاً في الكيان الاجتماعي، فإن الأمر كان يتوقف بالدرجة الأولى على الإجراءات المتخذة في تنظيم العملية. وكانت الحكومات نفسها تفرض إجراءات التغيير والتعديل بالقوة. وكان نزع الصفقة الإكليركية عن أراضي الكنيسة مثلاً، أحد أسس الدولة الحديثة حتى زمن النهضة في إيطاليا. وهو بالمناسبة إحدى الوسائل الرئيسية في انتقال الأرض بصورة نظامية إلى أيدي الأفراد من الناس.

أما الخطوات الكبيرة فقد اتخذتها الثورة الفرنسية وإصلاحات بنثام في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر. وكتب بنثام يقول «إن الحالة الأفضل لازدهار الزراعة توجد عندما لا يوجد أملاك وقف ولا هبات لا يمكن الاعتراض عليها، ولا أراض عامة، ولا حق يطلب وفاء ديون ولا ضرائب العشر». مثل هذه الحرية في التعامل مع الممتلكات، خاصة الأراضي، شكلت الجزء الأساسي من مفهوم بنثام للحرية الفردية. والتوسع في هذه الحرية بطريقة أو بأخرى كان الهدف ومفعول التشريعات، مثل قانون التملك بالتقادم، وقانون الإرث، وقانون الغرامات والاسترداد، وقانون العقارات وقانون التسييج العام الصادر في 1801 وملحقاته[2]، وقانون التملك بالالتزام من عام 1841 حتى 1926. وفي فرنسا وأجزاء من أوروبا أجاز قانون نابليون امتلاك الطبقة الوسطى للعقار، فجعل من الأرض سلعة تجارية وجعل الرهن عقداً مدنياً خاصاً.

(2) A. V. Dicey, *Law and Opinion in England*, p. 226

والخطوة الثانية التي تداخلت مع الأولى كانت إخضاع الأرض لمتطلبات سكان المدن الذين يتزايدون سريعاً. ومع أن الأرض لا يمكن نقلها من مكان إلى آخر في الطبيعة، إلا أن ذلك ممكن لمنتوجها، إذا سمحت بذلك وسائل النقل والقانون. «وهكذا فإن تحرك السلع يعوض إلى حد ما انتقال عناصر الإنتاج، أو (ما يؤدي إلى نفس المآل) أن تهجر التجارة مساوئ التوزيع الجغرافي غير الملائمة لوسائل الإنتاج»[3]. مثل هذه الفكرة كانت غريبة بالكامل بالنسبة إلى المنظور التقليدي، «فلم تكن عند الأقدمين، وأثناء بداية القرون الوسطى ـ وهذا ما يجب التأكيد عليه ـ سلع الاحتياجات اليومية تباع وتشترى بانتظام»[4] حيث كان يفترض بالفائض من القمح أن يكون مؤونة للجوار، ولاسيما المدينة المحلية، وكانت لأسواق القمح حتى القرن الخامس عشر تنظيمها المحلي الخاص. ولكن اتساع المدن وازدياد سكانها أقنع ملاك الأراضي لينتجوا بالدرجة الأولى للبيع في السوق و- في إنجلترا ـ أجبر اتساع حاضرة المدن السلطات لتخفيف قيودها على تجارة القمح والسماح بجعله يجري على صعيد إقليمي، وليس على صعيد وطني عام.

وفي النهاية، أدى تكتل السكان في المدن الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تغير الوضع بالكامل ـ في البداية

---

(3) Bertil Ohlin, *Interregional and International Trade* ([Cambridge: Harvard University Press, 1935]), p. 42.

(4) Karl Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft* ([n. p.: n. pb., 1904]).

قارن مع: Ernest Francis Penrose, *Population Theories and Their Application, with Special Reference to Japan* (Stanford University, Calif.: Food Research Institute, [1934]),

اقتباساً من لونغفيلد، 1834، لذكره أوّل مرّةٍ فكرة نقل السلع التي يمكن اعتبارها بديلاً عن انتقال عناصر الإنتاج.

على النطاق الوطني، ثم على نطاق عالمي.

وتحقيق هذا التحول هو المعنى الصحيح للتجارة الحرة، فتحريك ونقل إنتاج الأرض توسع من تحريكه ضمن المناطق الريفية المجاورة إلى المناطق الاستوائية وتحت الاستوائية. وبذلك طبق تقسيم اليد العاملة إلى زراعية وأخرى صناعية على العالم أجمع. ونتيجة لذلك، فإن الشعوب في البلاد البعيدة قد استدرجوا لدخول دوامة التغيير التي يجهلون أساسها، بينما أصبحت الأمم الأوروبية تعتمد في أنشطتها اليومية على تضافر حياة البشر، الأمر الذي لم يصبح مضموناً بعد. ومع التجارة الحرة، فإن مخاطر الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم الهائلة بدأت بالظهور.

وكان مجال دفاع المجتمعات ضد كافة أشكال تهجير السكان متسعاً كاتساع جبهة هجومها. ومع أن القانون العام والتشريع قد سرعا التحول أحياناً، إلا أنها بطأته في أحيان أخرى. وعلى كل حال، فإن القانون العام والنظام الأساسي لم يعملا بالضرورة بنفس الاتجاه في أي وقت معين، فعند حلول سوق اليد العاملة أدى القانون العام دوراً إيجابياً ـ فأقرت نظرية سلعة اليد العاملة لأول مرة ليس من قِبَل رجال الاقتصاد بل من قبل رجال القانون. وفي موضوع تضافر العمال وقانون المؤامرات، أيضاً، فضَّل القانون العام سوق اليد العاملة الحرة، على الرغم من أن ذلك كان يحد من حرية اتحاد العمال بشكل منظم.

ولكن القانون العام غيّر موقعه بالنسبة إلى الأرض، فشجّع في البداية، ثم عارض التحول لاحقاً، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر أصر القانون العام أكثر من مرة على حق المالك بتحسين أرضه وتحقيق فائدة منها حتى ولو أدى ذلك إلى تهجير السكان واستخدامهم في العمل. وفي أوروبا تضمن هذا المسار، كما

نعرف، إدخال القانون الروماني، بينما ثبت القانون العام في إنجلترا في موقعه ونجح في سد الثغرة بين حقوق الملكية المحدودة منذ العصور الوسطى والممتلكات الصناعية الحديثة من دون التضحية بمبدأ القانون الذي يسنّه القضاة والحيوي الهام للحرية الدستورية. ومن الناحية الأخرى، قام القانون العام ومنذ القرن الثامن عشر بدور المحافظ على الماضي في وجه تشريعات التحديث. ولكن البنثاميون في النهاية كان لهم ما أرادوا، وبين 1830 و1860، سرت حرية التعاقد على الأراضي. وفي 1870، أوقف هذا التوجه القوي عندما غير التشريع منحاه تغييراً جذرياً، فقد ابتدأت الحقبة «الجمعية».

وعندئذ عززت قوة العطالة في القانون العام بقوانين أصدرت بجلاء من أجل حماية مساكن ومهن طبقات الريفيين من آثار حرية التعاقد عليهم، فأطلقت حملة شاملة لتأمين درجة ما من الصحة والسلامة في مساكن الفقراء، وتزويدهم بالمخصصات، وفتح المجال أمامهم للخروج من المناطق الحقيرة القذرة وتنفس الهواء النقي من الطبيعة، التي هي «حديقة الجنتلمان» وهذا ما أنقذ المستأجرين الإيرلنديين التعساء وسكان المناطق الحقيرة القذرة في لندن من قبضة قوانين السوق عن طريق تشريع قوانين تهدف إلى حماية مساكنهم من التحسينات الساحقة الماحقة.

وفي أوروبا كان القانون الأساسي وجهود الإداريين هما اللذان أنقذا المستأجر والفلاح والعامل الزراعي من أشد آثار التحضر والتمدين عنفاً. وكان المحافظون البروسيون من أمثال رودبرتوس، الذي أثرت اشتراكية طبقته الإقطاعية الارستقراطية في ماركس، إخوة صريحين للديمقراطيين المحافظين في إنجلترا.

والآن ظهرت مشكلة الحماية بالنسبة إلى السكان الزراعيين في

بلدان وقارات بأكملها، فالتجارة العالمية الحرة، إذا لم يجر التحكم بها، سوف تنهي التكتلات الأوسع من المنتجين الزراعيين[5]. ومسار التحطيم المحتم هذا قد زاده تأزماً الانقطاع المتأصل في تطور وسائط النقل الحديثة، المكلفة جداً إذا وسعت لتصل إلى أقاليم جديدة في الكرة الأرضية ما لم يكن مردود الربح منها عالياً. وعندما تصل الاستثمارات الضخمة في صنع السفن البخارية والسكك الحديدية إلى قطف ثمارها، فإن قارات بأكملها تفتح وتتدفق سيول من القمح على أوروبا التعيسة. وهذا يناقض تكهنات الاقتصاديين الكلاسيكيين، فقد اعتبر ريكاردو من الأمور البديهية أن الأراضي الأكثر خصباً يجري السكن فيها أولاً، فتحول هذا الزعم إلى مادة للاحتقار بطريقة دراماتيكية عندما اكتشفت الخطوط الحديدية أراضي أكثر خصباً في الجوانب المقابلة من الكرة الأرضية. وأرغمت مناطق وسط أوروبا التي كانت تواجه خطر انهيار مجتمعها الريفي انهياراً تاماً، على حماية فلاحيها بسن قوانين القمح.

ولكن إذا استطاعت الدول الأوروبية المنظمة أن تحمي نفسها من مغبة التجارة الدولية الحرة، فإن شعوب المستعمرات غير المنظمة لا تستطيع ذلك، فكانت الثورات ضد الاستعمار في أساسها محاولة من جانب تلك الشعوب الغريبة لتحقيق وضعها السياسي اللازم لحماية نفسها من تهجير السكان الاجتماعي الذي سببته سياسات أوروبا التجارية، فالحماية التي استطاع الرجل الأبيض أن يحققها لنفسه من خلال وضعية السيادة في مجتمعاته كانت خارج إمكانيات الرجل الملون للوصول إليها مادام لا يتمتع بالشرط اللازم، وهو الحكومة السياسية.

---

(5) Franz Borkenau, «Towards Collectivism,» in: Franz Borkenau, *The Totalitarian Enemy* (London: Faber and Faber, [1940]).

وتبنت الطبقات التجارية ما يتطلبه تكييف الأراضي. وقد شده كوبدن ملاك الأراضي في إنجلترا باكتشافه أن الزراعة هي «عمل تجاري» وأن الذين أفلسوا يجب عليهم الرحيل. وانحازت الطبقات العاملة إلى التجارة الحرة عندما اتضح أنها خفضت ثمن الطعام. وأصبحت النقابات معقل مقاومة الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين، ووصمت الاشتراكية الثورية فلاحي العالم ككتلة مختلطة من الرجعيين. واعتبر تقسيم العمل على مستوى العالم عقيدة تقدمية من دون شك، وتطوع معارضوها في الغالب من بين أولئك الذين التبست حكمتهم بمصالحهم أو انعدام الذكاء الطبيعي عندهم. وكانت القلة من العقول التي اكتشفت زيف التجارة الحرة غير المحدودة قليلة لدرجة لم تستطع أن تترك أي تأثير لها.

ومع ذلك، فلم تكن النتائج أقل واقعية من أن يدركها الناس بوعيهم واهتمامهم. ومن حيث النتيجة، فإن التأثير الكبير الذي أحدثته المصالح المرتبطة بالأراضي في غرب أوروبا واستمرار أشكال الإقطاع في حياة وسط وشرق أوروبا في القرن التاسع عشر يمكن تفسيرها بسهولة بوظيفة هذه القوى الحيوية في الحماية وإعاقة تكييف الأرض. ويبقى السؤال قائماً: ما الذي مكن الأرستقراطية الإقطاعية في أوروبا من الحفاظ على سيطرتها في دولة الطبقة الوسطى بعد أن خلعت عنهم المسؤوليات العسكرية والقانونية والإدارية التي يدينون لها بصعودهم وسيطرتهم؟ وقد طرحت نظرية «البقاء» أحياناً لتعليل السبب، وهي أن المؤسسات التي لم تعد لها وظائف أو ميزات قد تستمر في وجودها بسبب قوة العطالة. ومع ذلك، فمن الأصح أن نقول إنه لا تستمر مؤسسة قط بعد زوال وظيفتها، وعندما يبدو أنها تستمر، فلأنها تلبي وظيفة، أو وظائف أخرى قد لا تتضمن وظيفتها الأصلية. وهكذا، فإن الإقطاعية ومقاومة التجديد في الأراضي

احتفظت بقواها مادامت تلبي غاية هي الحد من الآثار الكارثية لتكييف الأرض. وفي ذلك الوقت نسي القائمون على التجارة الحرة أن الأرض كانت تشكل جزءاً من الأراضي الإقليمية للدولة، وأن صفة السيادة على الأراضي الإقليمية ليست نتيجة توافق في المشاعر، وإنما نتيجة حقائق لها وزنها بما فيها الحقائق الاقتصادية، «فخلافاً للشعوب الرحل، فإن الفلاح يكرس نفسه لتحسينات تستقر في مكان معين. ومن دون هذه التحسينات أو التطويرات تبقى حياة الإنسان بدائية، ولا تختلف إلا قليلاً عن حياة الحيوانات. وكم كان دور هذه العناصر الثابتة كبيراً في تاريخ الإنسان! إنها هي، الأراضي التي أخلاها الفلاح من الشوائب وفلحها، والبيوت والأبنية الأخرى، ووسائل المواصلات والمعدات المختلفة اللازمة للإنتاج بما فيها الصناعة والتعدين، وكل التحسينات الثابتة والدائمة التي تربط جماعة البشر إلى موقع إحداثها، فهي لا يمكن أن تُرتَجل ارتجالاً، بل يجب بناؤها تدريجياً من قبل أجيال تبذل جهودها بصبر، فلا تستطيع الجماعة أن تضحي بها لتبدأ من جديد في مكان آخر. ومن هنا جاءت صفة الأرض الإقليمية في السيادة، التي تتضمنها كل مفاهيمنا السياسية»[6]. ولقد كانت هذه الحقائق الواضحة لمدة قرن من الزمن موضوعاً للاستهزاء.

ويمكن توسيع السبب الاقتصادي بسهولة ليشمل حالات الأمن والاستقرار التي تتصل بوحدة أراضي التربة ومواردها الطبيعية ـ مثل قوة وعزم سكانها، ووفرة مؤوناتها من الأغذية، وكمية وطابع موادها الدفاعية، وحتى مناخ البلاد الذي قد يعاني من تجريد غاباتها، وتَحاتِّها، ودوامات الغبار، وكلها في النهاية تتوقف على عنصر

(6) Ralph George Hawtrey, *The Economic Problem* ([n. p.: n. pb.], 1933).

الأرض، ومع ذلك لا تستجيب أي منها على آلية العرض والطلب في السوق. وبوجود نظام يعتمد كلية على وظائف السوق في وقاية حاجات وجوده، فإن الثقة ستتحول بشكل طبيعي إلى قوى خارج نظام السوق قادرة على تأمين مصالحه العامة التي يعرضها ذلك النظام للخطر. ويتفق هذا الرأي مع تقديرنا للأسباب الحقيقية لتأثير الطبقة: فعوضاً عن محاولة شرح التطورات التي تجري خلافاً للتوجهات العامة المعاصرة بتأثير غير مفهوم لطبقات رجعية، فإننا نفضل تفسير هذه الطبقات بالحقيقة القائلة، على الرغم من أنها طارئة فإنها تؤيد التطورات التي تناقض ظاهرياً المصلحة العامة للجماعة. وكون مصالحهم الخاصة غالباً ما تلبى بمثل هذه السياسة، يعطينا تفسير آخر لحقيقة أن الطبقات تحاول أن تربح بشكل غير متكافئ من الخدمات التي قد تقدمها لطبقة العامة.

وقد قدم قانون سبينهاملاند مثالاً على ذلك، فمالك الأرض الرئيسي الذي حكم القرية وقع على طريقة لإبطاء الارتفاع في أجور العمال في الريف وما تحمله من احتمال تشوش البنية التقليدية في حياة القرية. وفي المدى البعيد كان للنهج الذي اختاره أسوأ النتائج وأشنعها. ومع ذلك، فإن هؤلاء الملاك لم يكونوا يستطيعون الحفاظ على ممارساتهم ما لم يكونوا بفعلهم هذا يساعدون البلاد بشكل عام في مواجهتها الثورة الصناعية الكاسحة.

وفي أوروبا أيضاً كانت حماية الزراعة تعد ضرورة. ولكن القوى الذكية الأكثر نشاطاً في ذلك العصر كانت منشغلة في مغامرة حوّلت زاوية نظرها بحيث اختفى عنهم المعنى الحقيقي لمأزق الزراعة. وتحت هذه الظروف يمكن لمجموعة تمثل المصالح الريفية المهددة بالخطر أن تحرز لنفسها تأثيراً يفوق عددها، فنجحت حركة الحماية المضادة عملياً في استقرار الريف في أوروبا وفي إضعاف الانسياق

نحو المدن الذي كان كارثة تلك الفترة، فكانت الرجعية هي المستفيدة من الوظيفة المفيدة اجتماعياً التي صادف أن قامت بها، فكانت الوظيفة ذاتها التي سمحت للطبقات الرجعية في أوروبا أن تتلاعب بالعواطف التقليدية في كفاحها من أجل التعرفات الزراعية، هي المسؤولة في أمريكا بعد حوالى نصف قرن من الزمن عن نجاح ضريبة القيمة المضافة وأساليب اجتماعية تقدمية أخرى، فكانت حاجة المجتمع ذاتها التي أفادت الديمقراطية في العالم الجديد هي التي قوت تأثير الأرستقراطية في العالم القديم.

وكانت المعارضة لتكييف الأرض هي الأرضية الاجتماعية للصراع بين الليبرالية والرجعية التي شكلت التاريخ السياسي لقارة أوروبا (أي من دون إنجلترا) في القرن التاسع عشر. وفي هذا الصراع كان العسكريون وكبار رجال الدين حلفاء لطبقات ملاك الأراضي، الذين كادوا يفقدون بالكامل وظيفتهم المباشرة في المجتمع. هذه الطبقات أصبحت عندئذ جاهزة لأي حل للمأزق الذي هدد اقتصاد السوق والحكومة الدستورية التي تبعته بجرها إليه، لأنها لم تكن تمت بتقاليدها وأيديولوجيتها إلى الحريات العامة وحكم البرلمان.

وباختصار، فإن الليبرالية الاقتصادية تزاوجت مع الدولة الليبرالية، بينما لم تفعل ذلك مصالح ملاك الأراضي، وكان هذا مصدر أهميتها السياسية الدائم في أوروبا، الذي أنتج التيارات المعارضة في السياسة البروسية في حكم بسمارك، وغذى روح الانتقام الإكليركي والعسكري في فرنسا، وضمن للأرستقراطية نفوذ البلاط في إمبراطورية آل هبسبورغ، وجعل من الكنيسة والجيش حماة العروش المتداعية. وبما أن العلاقة جاوزت الجيلين الحرجين الذين وضعهما جون مينارد كينز كبديل عملي عن الخلود، فإن الأرض وملكية الأرض أنيط بهما الانحياز، وهو في طبيعتهما، إلى

الرجعية. وقد أصبحت إنجلترا القرن الثامن عشر وتجارها المحافظون الأحرار وروادها الزراعيون منسيين كما كان الاحتكاريون أيام حكم آل تيودور وأساليبهم الثورية في كسب المال من الأرض، وانمحى من أذهان الناس ملاكُ الأراضي الفيزيوقراطيون في فرنسا وألمانيا وحماستهم للتجارة الحرة، بتأثير التحيز الحديث للرجعية المستديمة في المشهد الريفي، فهربرت سبنسر، الذي كان جيل واحد كافياً بالنسبة إليه كنموذج عن الخلود، وصم الروح العسكرية بكل بساطة بالرجعية، فكانت قابلية التلاؤم الاجتماعي والتقني التي أظهرها اليابانيون والروس أو الجيش الألماني بعيدة عن تصوره.

مثل هذه الأفكار كانت مقصورة على زمانها وبشكل ضيق، فلقد قبلت الإنجازات الصناعية لاقتصاد السوق مقابل الضرر الهائل الذي أحدثته لتركيب المجتمع، فوجدت الطبقات الإقطاعية في ذلك فرصتها لاستعادة بعض مركزها المرموق الذي فقدته بتوجيه مناصريها إلى فضائل الأرض ومستثمريها. وبشاعرية أدبية تحالفت الطبيعة مع الماضي، ففي حركة تنشيط الزراعة في القرن التاسع عشر حاولت الإقطاعية ونجحت في استعادة ماضيها بتقديم نفسها على أنها راعية بيئة الإنسان الطبيعية، وهي التربة. وما لم يكن الخطر حقيقياً لما نجحت الخدعة، ولكن الجيش والكنيسة اكتسبا مركزاً مرموقاً أيضاً باستعدادهما «لحماية القانون والنظام» الذين أصبحا شديدي الضعف، بينما لم تكن الطبقة الوسطى الحاكمة مستعدة لتؤمن متطلبات الاقتصاد الجديد، فاقتصاد السوق كان أكثر حساسية لأعمال الشغب من أي نظام اقتصادي معروف، فقد اعتمدت حكومات آل تيودور على أعمال الشغب لجذب الأنظار نحو التذمر والشكاوى المحلية، فقد يشنق بضعة من مثيري الفتن، من دون حدوث أي أضرار أخرى، فكان نشوء السوق المالية يعني إنهاءً كاملاً لمثل هذه

المواقف، فبعد 1797 لم تعد أعمال الشعب مظهراً مألوفاً في الحياة في لندن، وحل محله تدريجياً الاجتماعات التي تجمع فيها الأيدي، على الأقل من حيث المبدأ، التي كانت ستنهال بالضربات[7]، فالملك البروسي الذي أعلن أن الحفاظ على الهدوء كان أولى واجبات الرعية، أصبح مشهوراً بعبارته المتناقضة هذه، ومع ذلك فسرعان ما أصبحت مألوفة. وفي القرن التاسع عشر، صار الإخلال بالأمن يعتبر بداية ثورة ويشكل خطراً على الدولة، فضعفت مخزونات البضائع ولم يعد يوجد حد أدنى لتدني الأسعار. وقد يسبب شجار مصحوب بإطلاق النار في شوارع المدينة خسارة قسم كبير من رأسمالها الوطني الضئيل. ومع ذلك كانت الطبقات الوسطى عندئذ غير مجندة، وكانت الديمقراطية الشعبية تفتخر بأنها جعلت عامة الشعب تسمع صوتها، وفي أوروبا بقيت البورجوازية إلى أيام شبابها الثورية، عندما واجهت بكل شجاعة الأرستقراطية الطاغية على الحواجز. وفي النهاية بقيت طبقة الفلاحين التي لم تصب بفيروس الليبرالية تعتبر وظائف الطبقة الوحيدة التي تدافع بشخوصها عن «القانون والنظام» وإحدى وظائف الرجعية كما كان مفهوماً عندها هي بأن تبقي الطبقات العاملة في مكانها، بحيث لا يتعرض السوق إلى حالة من الذعر. ومع أن وظيفتها هذه قلما دعت الحاجة إليها إلا أن جاهزية الفلاحين في الدفاع عن حقوق الملكية كانت تصب في منفعة المعسكر الزراعي.

---

(7) George Macaulay Trevelyan, *History of England* (New York; London: Longmans, Green and Co., 1926), p. 533:

«كانت إنجلترا أيام ولبول أرستقراطية لطفتها أعمال الشغب» وأغنية حنة مور «الخيرات»، «الشغب» كتبت «في 95، سنة الشح والذعر» ـ كانت سنة سبينهاملاند، مقارنة مع: *The Repository Tracts*, vol. 1, New York, 1835, and *The Library*, 1940, Fourth Series, vol. XX, p. 295, on «Cheap Repository Tracts (1795-1798)».

ومن دون ذلك، فإن تاريخ العشرينيات من القرن العشرين لن يكون مفهوماً، فعندما تحطم في وسط أوروبا النسيج الاجتماعي تحت ضغط الحرب والانكسار بقيت الطبقة العاملة وحدها موجودة لتقوم بمهمة تسيير الأمور، ففي كل مكان دفع بالسلطة لتتولاها النقابات والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية: النمسا، وهنغاريا وحتى ألمانيا أعلنت جمهوريات، على الرغم من أن وجود حزب جمهوري نشيط في أي من هذه البلدان لم يكن معروفاً سابقاً. ولكن ما كاد خطر التحلل والانقسام الحاد ينتهي وتنعدم الحاجة إلى دور النقابات، حتى تحاول الطبقات الوسطى إقصاء الطبقة العاملة من كل سلطة لها في الحياة العامة. وتعرف هذه بمرحلة مقاومة الثورات في فترة ما بعد الحرب.

وفي الحقيقة لم يكن هناك خطر جدي لاستيلاء نظام شيوعي على الحكم، لأن العمال كانوا منتظمين في أحزاب واتحادات نشطة في معاداتها للشيوعيين. (وفي هنغاريا فرضت على البلاد فترة حكم بلشفي عندما لم يترك الدفاع ضد الغزو الفرنسي أمام الأمة خياراً آخر) ولم يكن الخطر يكمن في البلشفية، ولكن في التنكر لقواعد اقتصاد السوق من جانب النقابات وأحزاب الطبقة العاملة، في حالات الطوارئ، لأنه وفي ظل اقتصاد السوق قد تسبب اختراقات النظام العام وقواعد التجارة، التي لا ضرر منها في الأحوال الأخرى، تهديداً مدمراً[8]، لأنها قد تسبب انهيار النظام الاقتصادي الذي يتوقف قوتها اليومي عليه.

---

(8) Carlton Joseph Huntley Hayes, *A Generation of Materialism, 1871-1900* ([New York; London: Harper & Brothers, 1941]).

يلاحظ أن «معظم الدول فردياً، على الأقل في غرب ووسط أوروبا تتمتع الآن باستقرار داخلي عالٍ ظاهرياً».

وهذا ما علل السبب في الانتقال الهام لبعض البلدان من ديكتاتورية العمال التي يفترض أنها وشيكة الوقوع إلى الدكتاتورية الفعلية للفلاحين. وخلال سنوات العشرينيات كلها كانت طبقة الفلاحين هي التي تقرر السياسة الاقتصادية في عدد من الدول التي سبق أن كان لها دور متواضع فيها، فأصبحوا حينئذ الطبقة الوحيدة المهيأة للحفاظ على القانون والنظام بالمعنى الدقيق للكلمة.

كانت سيطرة الزراعيين في أوروبا ما بعد الحرب تقدم معلومات عرضية حول المعاملة التفضيلية التي تمنح لطبقة الفلاحين ولأسباب سياسية، فمن حركة لابو في فنلندا إلى حركة الدفاع عن الوطن في النمسا، ثبت أن الفلاحين هم أبطال اقتصاد السوق، وهذا ما جعلهم لا يستغنى عنهم سياسياً. ولم يكن ذلك ناتجاً عن قلة المواد الغذائية في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب والتي يعزى إليها صعودهم أحياناً، فالنمسا على سبيل المثال، ومن أجل منفعة الفلاحين مالياً، اضطرت إلى خفض مستويات الغذاء بفرض رسوم استيراد على الحبوب، على الرغم من اعتمادها الشديد على الاستيراد في تلبية ما تحتاجه من غذاء، إذ يجب الحفاظ على مصلحة الفلاحين مهما كلف الثمن، على الرغم من أن حماية المزارعين قد تعني الشقاء بالنسبة إلى سكان المدن وارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة إلى صناعات التصدير. وبذلك حققت طبقة الفلاحين، التي لم يكن لها نفوذ في السابق، ارتقاء لا يتناسب مع أهميتها من الناحية الاقتصادية، فالخوف من البلشفية كان القوة التي حصنت موقعها. ومع ذلك، فإن هذا الخوف، كما رأينا، لم يكن خوفاً من ديكتاتورية الطبقة العاملة - إذ لم يكن بصيص من ذلك يلوح في الأفق، ولكن الخوف من شلل اقتصاد السوق، ما لم تزل كل القوى من المشهد السياسي بالإكراه مما يخرج قوانينه من لعبة السوق. وما دام الفلاحون الطبقة

الوحيدة القادرة على إخراج هذه القوى، ، فإن مركزهم الرفيع بقي محافظاً على رفعته، وبقوا يضعون الطبقة الوسطى في المدن موضوعاً لمن يخلصها. وعندما تم تدعيم قوة الدولة ـ وحتى قبل ذلك، فإن تشكيل قوى صاعقة من أفراد الطبقة تحت الوسطى في المدن من قبل الفاشيين، حرر البورجوازيين من الاعتماد على الفلاحين، وسرعان ما تضاءل مركزهم الرفيع. وعندما تمت محايدة «العدو الداخلي» في المدينة والمصنع وإخضاعه استبعد الفلاحون إلى موقعهم المتواضع السابق في المجتمع الصناعي.

ولم يشترك نفوذ كبار ملاكي الأراضي بهذا الكسوف، إذ عمل عنصر أكثر استقراراً في مصلحتهم: ازدياد الأهمية من الناحية العسكرية للاكتفاء الذاتي الزراعي، فقد أقنعت الحرب العظمى الجمهور بالحقائق الاستراتيجية الأساسية، وتراجع الاعتماد من دون تفكير على السوق العالمية وحل محله اكتناز مذعور لوسائل إنتاج الغذاء. وبدأت العودة إلى الاعتماد على الزراعة في وسط أوروبا بالخوف من البلشفية التي أكملت صورتها بالحكم الفردي المطلق. وبالإضافة إلى سبب «العدو الداخلي» جاء الآن «العدو الخارجي» فرأى الاقتصاديون الليبراليون، كالعادة، فيه مجرد انحراف خيالي نتج عن مبادئ اقتصادية غير سليمة، بينما كانت في الحقيقة أحداث سياسية متصاعدة توقظ أبسط العقول إلى عدم علاقة الاعتبارات الاقتصادية في مواجهة النظام العالمي قريباً. واستمرت جنيف في محاولاتها بلا جدوى لإقناع الشعوب بأنهم كانوا يكنزون درأً لمخاوف خيالية، وأنه لو عمل الجميع متحدين، فإنه بالإمكان استعادة التجارة الحرة، مما يكون ذا نفع للجميع. وفي جو الثقة الغريب في ذلك الوقت اعتقد الكثيرون أن حل المشكلة الاقتصادية (مهما كان ذلك يعني) لن يهدئ من التهديد بالحرب فحسب، ولكنه

سيتفاداه إلى الأبد. ولقد خلف سلْم المئة عام سوراً لا يمكن تجاوزه من الأوهام التي أخفت الحقائق عن الناس. وكان كتّاب تلك الفترة متفوقين في بعدهم عن الكتابة الواقعية، فاعتبرت الدولة التي تضم أمة واحدة متحيزة وذات منظور ضيق من قبل أ. ج. توينبي، والسيادة وهم مضحك من قبل لودفيغ فون مايزس، والحرب حسبة خاطئة في العمل التجاري من قبل نورمان أنجل. وهبط إدراك طبيعة المشاكل الأساسية في السياسة إلى درك عميق لا سابق له، فالسوق الحرة التي حورب من أجلها في 1846 في ما يتعلق بقوانين القمح وانتصرت دخل الناس الحرب مرة ثانية حول نفس الأسباب بعد ثمانين سنة وخسروا. وكانت مشكلة الحكم الفردي المطلق تسيطر وترعب اقتصاد السوق منذ البداية. وبناءً عليه، فإن الليبراليين الاقتصاديين تخلصوا من شبح الحرب. وأرسوا قضيتهم بكل براءة على فرضية اقتصاد السوق الذي لا يحطم. ولم يلحظوا ما أظهرته حججهم بكل وضوح من مبلغ الخطر على الشعب الذي اعتمد في تأمين سلامته على مؤسسة ضعيفة مثل السوق ذات التنظيم الذاتي. وكان التوجه نحو الحكم الفردي المطلق في عشرينيات القرن العشرين في حد ذاته ينبئ عن أشياء قادمة: فقد أشار إلى الحاجة للتلاؤم مع حقيقة انعدام الأمن والنظام. وقد أظهرت الحرب العظمى الخطر وراح الناس يعملون بوحيه، ولكنهم بما أنهم تصرفوا بعد مضي عشر سنوات، فإن العلاقة بين السبب والنتيجة قد أسقطت واعتبرت غير معقولة. وكان تعليق كثير من المعاصرين، «فلماذا يحمي المرء نفسه من مخاطر سبق أن حصلت؟». وقد حير هذا المنطق الخاطئ ليس فهم طبيعة الحكام الفرديين فحسب، ولكن فهم الأهم منهم وهي طبيعة الفاشية. وفي الحقيقة، فإن كلاهما يمكن تفسيرهما بالحقيقة القائلة بأنه بمجرد انطباع العقل المشترك العام بالخطر الداهم، فإن الخوف منه يبقى كامناً في النفوس، ما لم يزُل سببه الأساسي.

ولقد قلنا بأن الأمم الأوروبية لم تتغلب على الصدمة التي سببتها لهم معاناة الحرب التي فاجأتهم على غير انتظار بمخاطر الاعتماد المتبادل بينهم. وعبثاً استؤنفت التجارة، وعبثاً عرضت المؤتمرات العالمية العديدة أناشيد السلام، وأعلنت عشرات الحكومات مبادئ حرية التجارة، فلا ينسى أي شعب كان أنه ما لم يمتلك غذاءه بنفسه ومصادر مواده الخام أو كان متأكداً بوساطة قواه العسكرية من الوصول إليها، فلا العملة القوية ولا الاعتمادات المصرفية المصونة ستنقذه من حالة العجز التي قد يقع فيها. ولا شيء أكثر منطقاً من ثبات هذه الاعتبارات الأساسية في صياغة سياسات المجتمعات، إذ إن مصدر الخطر مازال قائماً، فلماذا إذاً نتوقع أن تهدأ المخاوف؟

وقد وقع في المغالطة نفسها نقاد الفاشية ـ وكانوا الأغلبية ـ الذين وصفوها بأنها نزوة خالية من العقلانية السياسية. وقيل إن موسوليني ادعى بأنه تفادى البلشفية في إيطاليا، بينما برهنت الإحصاءات أنه ولأكثر من عام قبل زحفه على روما كانت موجة الإضرابات قد خفت. وأقر له بأن العمال المسلحين قد احتلوا المعامل في 1921. ولكن هل كان ذلك سبباً في نزع سلاحهم في 1923، عندما مضت مدة طويلة على نزولهم ثانية عن الأسوار التي صعدوها للحراسة؟ وادعى هتلر أنه أنقذ ألمانيا من البلشفية. ولكن هل يمكن إخفاء أن موجة البطالة التي سبقت صعوده إلى المستشارية قد انحسرت قبل تسلمه السلطة؟ ولكن قالوا بأن ادعائه بأنه تفادى ما لم يعد موجوداً عند مجيئه كان منافياً لقانون السبب والنتيجة، الذي يجب أن يصح في السياسة أيضاً.

وفي الحقيقة، فإن ما حدث في ألمانيا، كما في إيطاليا، في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ثبت منها أن البلشفية لم يكن لها

أدنى فرصة للنجاح فيهما. كما أظهر أيضاً وبشكل عام أنه في الأحوال الطارئة، فإن الطبقة العاملة ونقاباتها وأحزابها قد لا تلتزم بقواعد السوق التي أرست حرية التعاقد وقدسية الملكية الخاصة كحقائق مطلقة ـ وهي إمكانية قد تكون لها آثارها الضارة على المجتمع، فتثبط الاستثمارات، وتمنع تراكم رأس المال وتبقي الأجور بمستوى لا يكافئ جهد العامل، وتعرض عملة البلاد للخطر، وتضعف الاعتمادات المصرفية الأجنبية، والثقة وتشل المبادهة بالمشاريع، فلم يكن الخطر الوهمي من ثورة شيوعية، ولكن الحقيقة التي لا تنكر بأن الطبقات العاملة كانت في وضعية تفرض فيها التدخل الهدام هي التي كانت مصدر الخوف الكامن في النفوس، الذي انفجر عند مفترق حاسم وأصبح ذعراً فاشياً.

لا يمكن الفصل بين الأخطار على الإنسان والأخطار على الطبيعة بدقة، فردود أفعال الطبقة العاملة والفلاحين على اقتصاد السوق قد أديا كلاهما إلى أنظمة الحماية، الأولى بصورة تشريعات اجتماعية وقوانين المصانع، والثانية بالتعرفات الزراعية وقوانين الأرض. ومع ذلك فهنالك هذا الفرق الهام، ففي حالة حدوث طارئ، فإن المزارعين والفلاحين في أوروبا كانوا يدافعون عن نظام السوق، التي عرضتها سياسات الطبقة العاملة للخطر. بينما كانت أزمة النظام غير المستقر داخلياً يسببها كلا جناحي حركة الحماية، الطبقات الاجتماعية المتصلة بالأرض كانت تتجه إلى الحل الوسط مع نظام السوق، بينما لم تتراجع الطبقة العمالية الواسعة من خرق قواعدها وإظهار تحديها علانية.

الفصل السادس عشر

السوق والتنظيم المنتج

حتى الأعمال التجارية الرأسمالية ذاتها يجب حمايتها من عمل آلية السوق الطليقة. وهذا يستوجب التخلص من الشكوك التي يثيرها مصطلح «الإنسان» و«الطبيعة» أحياناً في الأذهان المحنكة، التي تتجه إلى رفض كل حديث حول حماية اليد العاملة والأرض واعتباره نتيجة أفكار قديمة إن لم تعتبره تمويهاً لمصالح كامنة.

وفي الحقيقة، في حالة المشاريع الإنتاجية كتلك التي تدور حول الإنسان والطبيعة فإن الخطر كان حقيقياً وموضوعياً. لقد نشأت الحاجة إلى الحماية بسبب الطريقة التي نظم بها تقديم المال في نظام السوق، فكانت البنوك المركزية الحديثة بالنتيجة، في الأساس وسيلة طورت من أجل عرض الحماية التي لولاها لكانت السوق قد حطمت أولادها، أي المشاريع التجارية من كل نوع. وكانت النهاية، على كل حال أن هذا الشكل من الحماية هو الذي ساهم فوراً في سقوط النظام العالمي، فبينما تبدو المخاطر التي تهدد الأرض واليد العاملة من دوامة السوق واضحة إلى حد ما، فإن الأخطار على الأعمال التجارية الموجودة في النظام المالي لا يمكن فهمها رأساً. ومع ذلك إذا كانت الأرباح تعتمد على الأسعار، فإن الترتيبات

المالية التي تعتمد عليها الأسعار يجب أن تكون حيوية في عمل أي نظام تحركه الأرباح. وبينما، في المدى البعيد، لا تؤثر أسعار البيع في الأرباح، لأن الأكلاف ستتحرك بالتوازي صعوداً ونزولاً، فإن هذا لا ينطبق على المدى القريب، لأنه يجب أن يوجد تأخر في المدة الزمنية قبل أن تتغير الأسعار المثبتة في العقد. ومن بينها سعر اليد العاملة الذي يجري تثبيته طبعاً مع الأسعار العديدة الأخرى. ولذلك، فإذا انخفض مستوى الأسعار لأسباب مالية ضمن مدة طويلة، فإن الأعمال التجارية ستتعرض لخطر التصفية المصحوبة بحل التنظيمات المنتجة والانهيار الواسع لرأس المال، فليست المشكلة هي في الأسعار المنخفضة، وإنما في نزولها، وأصبح هيوم مؤسس نظرية الكم في المال باكتشافه أن المال لا يتأثر إذا قسمت كمية المال إلى نصفين لأن الأسعار بكل بساطة سوف تتلاءم مع نصف مستواها السابق. ونسي أن العملية التجارية قد تنهار في سياق هذه الفاعلية.

هذا هو السبب الذي يسهل فهمه والذي يبين لماذا لا يتلاءم المال السلعي الذي ترغب آلية السوق في إنتاجه من دون تدخل خارجي لا يتلاءم مع الإنتاج الصناعي، فالمال السلعي هو مجرد سلعة يصادف توظيفها كمال، ولذلك لا يمكن من حيث المبدأ زيادة كميته إطلاقاً، إلا بإنقاص كمية السلع التي لا توظف كمال. وفي الممارسة، فإن المال السلعي هو ذهب أو فضة من الممكن زيادة كميته، ولكن ليس كثيراً ضمن مدة محدودة. ولكن التوسع في الإنتاج والتجارة من دون زيادة في كمية المال لا بد أن يسبب هبوط مستوى الأسعار ـ وهو بالضبط الانكماش الذي يسبب الإفلاس الذي نفكر فيه. وكان نقص العملة المتداولة موضع التذمر الجدي والدائم لدى جماعات التجارة في القرن السابع عشر، فاستحدث المال

الرمزي في وقت مبكر ليحمي التجارة من حالات الانكماش الإجباري الذي ترافق مع الدفع نقداً عندما تضخم حجم الأعمال التجارية، فلا يمكن إحداث اقتصاد سوق من دون توسط المال المصطنع أو الرمزي.

ونشأت الصعوبة الحقيقية مع الحاجة إلى أسواق صرف أجنبية وإدخال معيار الذهب الذي نتج عنها في زمن الحروب النابليونية. وأصبح استقرار أسواق الصرف هذه ضرورياً لوجود الاقتصاد الإنجليزي ذاته، وأصبحت لندن المركز المالي للتجارة العالمية المتنامية. ومع ذلك فلا شيء سوى المال السلعي يستطيع أن يحقق هذه الغاية للسبب الواضح وهو أن العملة الرمزية سواء كانت مصرفية أو صادرة عن الحكومة من دون تغطية، لا يمكن تداولها في البلاد الأجنبية. ولذلك فإن معيار الذهب ـ وهو الاسم المقبول للمال السلعي العالمي ـ برز إلى المقدمة.

ولكنه ولأسباب داخلية، كما نعرف، فإن الدفع نقداً ليس هو المال الملائم فقط لأنه سلعة ولا يمكن زيادة كميته حسب الرغبة، فقد تكون زيادة كمية الذهب المتوفرة بنسبة ضئيلة ممكنة على مدى عام، ولكن ليس بعدة أضعاف ضمن بضعة أسابيع، مما قد يتطلبه الحال عند القيام بتوسيع صفقات فجأة. ومن دون المال الرمزي، فسيلجأ إما إلى اختصار الأعمال التجارية أو إجرائها بأسعار أدنى كثيراً، مما يؤدي إلى الركود وإحداث البطالة.

وبأبسط أشكالها كانت المشكلة هي الآتية: كان المال السلعي ضرورياً لإيجاد تجارة خارجية، والمال الرمزي لإيجاد التجارة الداخلية، فإلى أي حد توافقا مع بعضهما؟

وفي ظروف القرن التاسع عشر كان للتجارة الخارجية ومعيار

الذهب أسبقية لا يجادل بها أحد على متطلبات الأعمال التجارية الداخلية. واستدعى تشغيل معيار الذهب خفض الأسعار الداخلية في كل مرة هدد الانكماش فيها سوق صرف العملات. ولما كان الانكماش يحصل بسبب التضييق في المال المقترض، فإنه ينتج عن ذلك أن تشغيل المال السلعي يتدخل في تشغيل نظام الاعتمادات والتسليف. وكان هذا يشكل خطراً دائماً على الأعمال التجارية. ومع ذلك، فإن إيقاف العمل بالعملة الرمزية بالكامل وحصر النقد بالمال السلعي كان غير ممكن، لأن مثل هذا الدواء سيكون أسوأ من المرض نفسه.

لقد خفضت البنوك المركزية من هذه الناحية السلبية في المال المقترض كثيراً، فبجعل عرض التسليف مركزياً في البلاد، أصبح بالإمكان تجنب تشوش واضطراب الأعمال التجارية والاستخدام الناجم عن نقص العملة المتداولة ومعالجة هذا النقص بطريقة تمتص فيها الصدمة وانتشار انعكاساتها على البلاد بأكملها. وكان البنك في مزاولة عمله الاعتيادي يتلافى النتائج الفورية لسحب الذهب على الأوراق المتداولة وكذلك آثار نقص تداول العملة في الأعمال التجارية.

وقد يلجأ البنك إلى نهج أساليب مختلفة، فالإقراض قصير الأجل قد يسد الثغرة التي يسببها نقص الذهب على المدى القريب، ويتجنب الحاجة إلى قبول القيود على الإقراض بالكامل. وحتى عندما لا يكون منها مفر، كما هي الحالة في الأغلب، فإن دور البنك هو في قيامه بامتصاص وتخفيف تأثيرها: ورفع معدل الفائدة المصرفية وأعمال السوق المفتوح تعمم آثار القيود على جماعة المشتغلين بالأعمال التجارية، وتنقل أعباءها إلى الأقوى بينهم.

دعونا نتصور حالة حاسمة في تحويل دفعات مالية من جانب

واحد من دولة إلى أخرى، كما يمكن أن يحدث عند تحول في الطلب من أصناف الأغذية المحلية إلى أخرى أجنبية، فالذهب الذي يجب إرساله إلى الخارج لسداد ثمن الأغذية المستوردة كان سيستخدم في تسديد دفعات داخلية، وفقدانه من الداخل سيسبب تراجعاً في المبيعات المحلية مما ينتج عنه هبوط في الأسعار. وسوف نسمي هذا النوع من الانكماش ونقص العملة المتداولة «صفقاتي» لأنه ينتشر من شركة واحدة إلى أخرى، حسب حظوظهما في تعاملهما التجاري. وفي النهاية، فإن انتشار الانكماش ونقص العملة المتداولة سوف يصل إلى الشركات المصدرة وبذلك يحقق فائضاً في التصدير يمثل التحول «الحقيقي». ولكن الأذى والضرر الذي يقع على الجماعة بشكل عام سيكون أكبر بكثير من الضرر الذي كان لا بد منه حتماً لإحراز مثل هذا الفائض في التصدير، لأنه كثيراً ما توجد شركات تقترب من إمكانية التصدير، وتحتاج فقط إلى ما يؤمن لها خفضاً طفيفاً في أكلافها لـ «لتعبر الذروة» ومثل هذا الانخفاض يمكن تحقيقه بصورة اقتصادية مجدية بواسطة تعميم الانكماش بصورة طفيفة على سائر مجموعة العاملين بالتجارة.

وكان هذا بالضبط إحدى وظائف البنك المركزي، فالضغط الواسع بفعل حسوماته وسياسة السوق المفتوح خفضت الأسعار بالتساوي تقريباً، ومكنت الشركات «القريبة من إمكانية التصدير» من أن تستأنف أو تزيد صادراتها، بينما تضطر الأقل إمكانيات منها فقط إلى التصفية وإنهاء أعمالها، فيكون التحول «الحقيقي» بذلك قد تحقق وبقدر أقل من الانكماش ونقص العملة المتداولة، مما كان سيحتاج لتحقيق نفس الفائض في التصدير بالنهج غير العقلاني والاعتباطي والذي قد يسبب صدمة كارثية تنتقل من خلال الأقنية الضيقة «للانكماش الصفقاتي».

أما أن تكون النتيجة، على الرغم من كل هذه الوسائل في تخفيف آثار الانكماش ونقص العملة المتداولة، هي مرة بعدِ أخرى الشلل التام في الأعمال التجارية وما ينجم عنه من البطالة بالجملة، فهو أقوى اتهام يوجه إلى معيار الذهب.

وقد أظهرت وضعية الأموال تشابهاً حقيقياً جداً مع وضعيتي اليد العاملة والأرض. إذ إن تطبيق زيف السلعة على كل منهما قد أدى إلى إدخالهما عملياً في نطاق نظام السوق، بينما نجمت عن ذلك أخطار بالغة على المجتمع. وبالنسبة إلى الأموال، فإن التهديد كان يتوجه إلى المشاريع الإنتاجية، التي تعرضت للخطر عند أي هبوط في مستوى الأسعار ناجم عن استخدام المال السلعي. وهنا أيضاً كان يتوجب اتخاذ إجراءات الوقاية، وكانت النتيجة أن آلية السوق ذات التسيير الذاتي قد أوقفت عن العمل. وقد حول عمل المصارف المركزية آلية معيار الذهب إلى مجرد ستار ظاهري، فكان يعني عملية تدار بشكل مركزي، واستخدامها قد استبدل بالآلية ذات التنظيم الذاتي في عرض اعتمادات التسليف، مع أن الوسيلة لم تكن دائماً متعمدة أو واعية. وقد أدرك الناس أكثر وأكثر أن معيار الذهب العالمي يمكن جعله ذا تنظيم ذاتي إذا تخلت الدول إفرادياً عن البنوك المركزية. وكان الملتزم الوحيد بالاستمرار بمعيار الذهب الخالص الذي ساند فعلاً هذه الخطوة اليائسة هو لودفيغ فون مايزس، ولو أخذ الناس بنصيحته، لتحولت الاقتصاديات الوطنية إلى تلة خراب.

إن معظم الارتباك والفوضى يرجع في نظرية الأموال إلى الفصل بين السياسة والاقتصاد، وهي الصفة البارزة في مجتمع السوق، فلأكثر من قرن من الزمن كان ينظر إلى المال كمجرد صنف من أصناف الاقتصاد، سلعة تستخدم بهدف التبادل غير المباشر، فإذا كان الذهب هو السلعة المفضلة لهذا الهدف، ففي سبيل ذلك أوجد

معيار الذهب. وصفة «عالمي» في ما يتعلق بهذا المعيار لا معنى لها، لأنه بالنسبة إلى الاقتصادي، لا توجد دول، فالصفقات تعقد ليس بين الأمم ولكن بين الأفراد، الذين لا دخل لولائهم السياسي بها كما لا دخل للون شعرهم). وقد بث ريكاردو في إنجلترا في القرن التاسع عشر فكرة الاعتقاد بأن مصطلح «مال» يعني واسطة التبادل، وأن أوراق النقد التي تصدرها البنوك كانت مجرد مادة ملائمة، وفائدتها تأتي من سهولة التعامل بها أكثر من الذهب، وأنها استمدت قيمتها من الثقة بأن امتلاكها يؤمن لنا الوسيلة بتمليك أنفسنا في أي وقت نشاء لامتلاك السلعة ذاتها، وهي الذهب. وهذا يعني أن الصفة الوطنية للعملات لا معنى لها، لأنها أي العملات، ما هي إلا رموز مختلفة تمثل نفس السلعة. وإذا كان من الحماقة أن تبذل الحكومة أي مجهود لامتلاكها الذهب (لأن توزيع تلك السلعة قد انتظم بنفسه في السوق العالمي كأي سلعة أخرى)، فمن الأكثر حماقة هو أن نتصور أن تكون للرموز المختلفة وطنياً علاقة ما برخاء وازدهار بلدانها.

والآن، فإن الفصل بين المجال السياسي والمجال الاقتصادي في المؤسسات لم يكتمل بعد، ولم تكتمل في مجال النقد حصراً، فالدولة، التي بدت دار سك عملاتها وكأنها مجرد شاهد على وزن نقودها المعدنية، كانت في الحقيقة الضامن لقيمة مالها الرمزي، الذي قبلته في دفع الضرائب لها، وخلافه، فهذا المال لم يكن واسطة للتبادل، وإنما واسطة للدفع والتسديد، لم يكن سلعة، وإنما كان قوة شرائية، أبعد ما يكون عن كونه ذا منفعة بحد ذاته، فقد كان عبارة عن فيشة تتقمص حق المطالبة بأشياء ستشترى، فمن الواضح أن المجتمع الذي يعتمد فيه التوزيع على امتلاك مثل رموز الشراء هذه، كان كياناً مختلفاً تماماً عن اقتصاد السوق.

ونحن هنا لا نتعامل، طبعاً، مع صور من الواقع، ولكن مع أنماط من المفاهيم نستخدمها بقصد التوضيح، فلا يمكن وجود اقتصاد سوق منفصل عن المجال السياسي. ومع ذلك، فقد كان كياناً من هذا القبيل هو الذي كان الأساس في الاقتصاد الكلاسيكي منذ دايفد ريكاردو والذي يتعذر فهم مفاهيمه وافتراضاته من دونه، فالمجتمع وفقاً لهذا المخطط، يتألف من أفراد مقايضين يمتلكون مجموعة سلع - بضائع، أراض، أيدي عاملة ومشتملاتها، فالمال كان بكل بساطة إحدى السلع التي يقايض بها أكثر من غيرها، ولذلك فقد اقتناها الناس لاستعمالها في التبادل. مثل هذا «المجتمع» قد لا يكون واقعياً، ومع ذلك فهو يحتوي على عظام الهيكل الذي انطلق منه الاقتصاديون الكلاسيكيون.

ويقدم اقتصاد القوة الشرائية[1] صورة أقل اكتمالاً عن الواقعية. ومع ذلك فبعض معالمها تشبه المجتمع الفعلي أكثر من نموذج اقتصاد السوق، فلنتخيل مجتمعاً يحظى فيه كل فرد بقدر معين من القوة الشرائية تمكنه من أن يحصل على بضائع كل بند منها عليه بطاقة تحده سعره، فالمال في مثل هذا الاقتصاد ليس سلعة، فليس له فائدة بحد ذاته، وفائدته هي فقط في شراء البضائع التي ألصقت عليها بطاقات الأسعار، وتشبه كثيراً الحال في دكاكيننا اليوم.

وبينما كانت نظرية السلعة تتمتع بمكانة أعلى كثيراً من منافستها في القرن التاسع عشر عندما كانت المؤسسات تتوافق في كثير من أسسها مع نمط السوق، فقد بدأ مفهوم القوة الشرائية بدءاً من مطلع القرن العشرين يتفوق عليه بصورة مستمرة. ومع تقهقر معيار الذهب

---

(1) طوّر ف. شيفر (F. Schafer)، ويلنغتون، نيوزيلاندا، النظرية الأساسية التي قامت عليها.

تلاشى عملياً المال السلعي، فكان من الطبيعي أن يحل محله مفهوم القوة الشرائية للمال.

ولنتحول من الآليات والمفاهيم إلى القوى الاجتماعية الفاعلة، من المهم أن ندرك أن الطبقات الحاكمة ذاتها دعمت فكرة إدارة النقد من خلال البنك المركزي. ولم تكن هذه الإدارة تعتبر تدخلاً بمؤسسات معيار الذهب، فعلى العكس، كانت جزءاً من قواعد اللعبة التي تفترض فاعلية معيار الذهب. ولما كان الحفاظ على معيار الذهب بديهياً ولم يسمح لآلية البنك المركزي أن تعمل بطريقة تجعل البلاد تقلع عن الذهب، بل، على العكس أن تبقى تعليمات البنك العليا وفي كل الظروف والأحوال ملتزمة بالذهب، فلم يعد يبدو مطروحاً الالتزام بالمبدأ. ولكن هذا بقي كذلك مادامت تحركات مستوى الأسعار ضئيلة وفي حدود أقصاها 2 ـ 3 في المئة صعوداً أو نزولاً والتي كانت تفصل ما يسمى نقاط الذهب. وعندما أصبحت تحركات مستوى الأسعار الداخلية الضروري لاستقرار أسعار الصرف أكبر، وقفزت إلى 10 أو 30 في المئة، فإن الوضع عندئذ تغير بالكامل. مثل هذه التحركات بمستوى الأسعار، نحو الأدنى يسبب انتشار البؤس والخراب. وأصبح التحكم بالعملات الشغل الشاغل للحكومات لأنه كان يعني أن مناهج البنوك المركزية هي قضية سياسية، بمعنى أنها من الأمور التي من اختصاص الكيان السياسي أن يقرر فيها. وفي الحقيقة، فإن الأهمية المؤسساتية للبنوك المركزية تكمِن في كون السياسة النقدية قد أدخلت مجال السياسة، أما النتائج فلا بد أنها أصبحت بعيدة المدى.

وكانت هذه النتائج مزدوجة، فعلى الصعيد الداخلي أصبحت السياسة النقدية مجرد شكل آخر للتدخل، بحيث أدى تصادم الطبقات الاقتصادية إلى تمركزها حول هذا الموضوع بحيث ارتبط

بشكل وثيق مع معيار الذهب وتوازن الميزانيات. ودارت الصراعات الداخلية في الثلاثينيات من القرن العشرين، كما سنرى ـ غالباً حول هذا الموضوع، الذي أدى دوراً هاماً في الحركة المعادية للديمقراطية.

أما في الحقل الخارجي، فكان دور العملات الوطنية بالغ الأهمية، على الرغم من أنها لم تلفت الأنظار إليها في تلك الفترة، إذ إن فلسفة الحكومات في القرن التاسع عشر كانت سلمية وعالمية، «فمن حيث المبدأ» كان جميع المثقفين تجاراً أحراراً، وذوي مؤهلات ولو بدت اليوم متواضعة بشكل يدعو إلى السخرية، إلا أنها لم تقل عن ذلك عملياً. وكان سبب هذه النظرة بالطبع، اقتصادياً، فكثير من المثالية الحقيقية كان ينبع من عالم المقايضة والتجارة ـ وبمنتهى التناقض كانت حاجات الإنسان الأنانية هي التي تكسب الشرعية لدوافعه الخيّرة. ولكنه ومنذ السبعينيات من القرن التاسع عشر لوحظ تبدل في العواطف على الرغم من أنه لم يحدث بالمقابل التراجع عن الأفكار السائدة. واستمر العالم يؤمن بالعالمية والتعاون المتبادل، بينما هو يتصرف بدوافعه الوطنية، والاكتفاء الذاتي، فكانت روح الوطنية الليبرالية تتطور إلى ليبرالية وطنية، مع ميولها الملحوظة نحو مبدأ الحماية، والاستعمار في الخارج، وروح المحافظة الاحتكارية في الداخل. ولم يشهد أي عالم آخر مثل هذا التناقض الحاد ومن دون إدراكه جيداً، كما شهده عالم المال، لأن الإيمان العقائدي الراسخ في معيار الذهب على نطاق العالم استمر في كسب ولاء الناس إلى أقصى الحدود، بينما استحدثت العملات الرمزية، والقائمة على سيادة أنظمة البنوك المركزية المختلفة. وتحت رعاية المبادئ العالمية أنشئت وبصورة لاشعورية معاقل حصينة للروح الوطنية الجديدة، على هيئة بنوك مركزية لها حق الإصدار.

وفي الحقيقة، فإن الروح الوطنية الجديدة كانت النتيجة الطبيعية

لفكرة العالمية، إذ إن معيار الذهب العالمي لا يمكن أن تعمل به الأمم والذي يفترض به أن يقوم بخدمتها، ما لم تؤمن نفسها من الأخطار التي تهددت بها الجماعات التي التزمت به، فالجماعات التي تبنت نظام العملات بالكامل لم يكن بإمكانها أن تتجنب الآثار المدمرة للتغيرات في مستويات الأسعار بشكل مفاجئ والتي يفرضها الحفاظ على استقرار أسعار الصرف ما لم تتوقاها سياسة بنك مركزي مستقل، فالعملة الوطنية الرمزية كانت الحارس المؤكد لأمنها النسبي هذا، لأنها تسمح للبنك المركزي في تلك البلاد بالعمل كمصد مخفف للصدمة بين اقتصادها الداخلي والخارج. وإذا ما تهدد ميزان مدفوعاتها بعدم قدرته على التحول إلى نقد، فإن احتياطيها والقروض الأجنبية سوف يجعلانها تتخطى تلك الصعوبة، وإذا ما دعت الحاجة إلى إنشاء توازن اقتصادي جديد يتضمن هبوطاً في مستوى الأسعار في الداخل، فإنه يلجأ إلى تعميم الحد من الديون بالشكل العقلاني الأمثل بإلغاء ما هو غير فعال والاعتماد على الفعال منها. وغياب مثل هذه الآلية سيجعل من المستحيل على أي بلد متقدم أن يبقي على معيار الذهب من دون تعريض رخائه لآثار مدمرة، سواء من حيث الإنتاج أو الدخل أو الاستخدام.

وإذا كانت طبقة التجار هي المناصرة لاقتصاد السوق، فإن صاحب المصرف هو القائد لهذه الطبقة بالفطرة، فالاستخدام والكسب يعتمد على ربحية الأعمال التجارية، كما أن هذه الربحية تعتمد على معدلات الصرف المستقرة وشروط الإقراض السليمة، وكلاهما يقعان في عهدة صاحب المصرف. وعدم الفصل بينهما يشكل جزءاً من عقيدته، فالميزانية السليمة وشروط الإقراض الداخلي المستقرة تفترض أن تكون أسواق الصرف الأجنبية مستقرة، وكذلك فإن عمليات الصرف لا يمكن أن تكون مستقرة ما لم يكن الإقراض

الداخلي مأموناً والأمور المالية في الدولة متوازنة. وباختصار، تشمل الثقة المزدوجة لصاحب المصرف الأمور المالية السليمة في الداخل، واستقرار العملة في الخارج، ولهذا السبب، فإنهما عندما يفقدان معناهما، فإن الصيارفة كطبقة هم آخر من يلاحظ ذلك، فلا يوجد في الواقع ما يدعو إلى الاستغراب سواء في سيطرة أصحاب البنوك العالميين في العشرينيات من القرن العشرين، أو في نكستهم في الثلاثينيات من نفس القرن، ففي تلك العشرينيات كان معيار الذهب مازال يعتبر الشرط المسبق للعودة إلى التوازن والازدهار، ومن ثم لم يعتبر الطلب الذي ينادي به حراسه المحترمون، وهم أصحاب البنوك، مثقلاً جداً، إذا وعد فقط بتأمين أسعار صرف ثابتة، وعندما، بعد 1929، ثبتت استحالة ذلك، دعت الحاجة عندئذ لعملة داخلية مستقرة، ولم يكن أحد أقل كفاءة لتقديمها من صاحب المصرف.

ولم يكن انهيار اقتصاد السوق مفاجئاً في أي مجال كما كان في الأموال، فالتعرفات الزراعية التي تدخلت في استيراد إنتاج البلاد الأجنبية عطلت التجارة الحرة، كما أن تضييق وتنظيم سوق اليد العاملة حد من المساومة وحصرها من قبل التي تركها القانون للفرقاء أن يتخذوا القرار بشأنها. ولكن لم يحدث في نطاق اليد العاملة ولا في نطاق الأرض صدع رسمي مفاجئ وكامل كالذي حدث في نطاق الأموال، فلم يكن يوجد في الأسواق الأخرى ما يمكن مقارنته مع التخلي عن معيار الذهب من قبل بريطانيا العظمى في 21 أيلول/ سبتمبر 1931. ومع أنه في ذلك الوقت كان الكساد الكبير الذي بدأ في 1929 قد أطاح بالقسم الأعظم من التجارة العالمية، فإن ذلك لم يعني تغييراً في المنهج. ولا تأثرت به أفكار الحكم. أما الانهيار الأخير لمعيار الذهب، فكان الانهيار الأخير لاقتصاد السوق.

لقد بدأت الليبرالية الاقتصادية قبل مئة عام وواجهتها حركة حماية مضادة، اقتحمت آخر معاقل اقتصاد السوق. وخلفتها جملة أفكار حاكمة جديدة في عالم السوق ذات التنظيم الذاتي. ولشدة ما أذهل ذلك الغالبية العظمى من المعاصرين، فإن قوى الجاذبية الخارقة التي لا يرقى إليها الشك للقائد الفرد وانفراده بالحكم المطلق اندفعت قدماً وصهرت المجتمعات في قوالب جديدة.

الفصل السابع عشر
تعطل التنظيم الذاتي

في نصف القرن بين 1879 ـ 1929، تطورت المجتمعات الغربية إلى وحدات محكمة التماسك، كانت تكمن فيها إجهادات قوية قد تؤدي إلى تفككها. وكان المصدر الأقرب لهذا التطور هو تعطل التنظيم الذاتي لاقتصاد السوق. ولما كان المجتمع قد صار يتلاءم مع متطلبات آلية السوق، فقد جعلت الشوائب في عمل تلك الآلية الإجهادات تتراكم في كيانها الاجتماعي.

وكان تعطل التنظيم الذاتي نتيجة سياسة الحماية. ومن الطبيعي أن هناك شعور بأن الأسواق قادرة دوماً على تنظيم ذاتها، لأنها تعمد إلى تحقيق سعر السوق الحر، ولكن هذا ينطبق على كل الأسواق سواء أكانت أسواقاً حرة أم لا. ولكن كما بيّنا سابقاً ـ فإن نظام السوق ذات التنظيم الذاتي يتضمن شيئاً مختلفاً جداً، خاصة أسواقاً لعناصر الإنتاج ـ اليد العاملة والأرض والمال. ولما كان عمل هذه الأسواق يشكل تهديداً بتهديم المجتمع، فإن عمل المجتمع في تنظيم ذاته كان يهدف إلى منع إنشائها أو إلى التدخل في عملها الحر عند إنشائها.

لقد اعتبر الليبراليون الاقتصاديون أمريكا برهاناً قاطعاً على قدرة

اقتصاد السوق على العمل والقيام بدوره، فعلى مدى قرن كامل كانت تجري ممارسة التجارة في اليد العاملة والأرض والمال في الولايات المتحدة بمنتهى الحرية، مع الإدعاء بأنه لم تكن هناك حاجة لإجراءات الحماية الاجتماعية، وباستثناء التعرفات الجمركية، فإن الحياة الصناعية استمرت من دون أن يعيقها تدخل من الحكومة. والسبب هو طبعاً وبكل بساطة حرية اليد العاملة والأرض والمال. وحتى التسعينيات من القرن التاسع عشر كان مجال التقدم مفتوحاً وحرية الاتجار بالأرض دائمة[1]. وحتى الحرب العظمى بقي عرض اليد العاملة ذات المستوى الأدنى يتم حراً، وحتى نهاية القرن لم يكن هناك التزام بالإبقاء على أسواق الصرف الأجنبية مستقرة. واستمر توفير عرض الأرض واليد العاملة والمال، وبالتالي لم يوجد نظام سوق ذو تنظيم ذاتي. ومادامت هذه الأحوال واستقرت لم تعد لا اليد العاملة ولا الطبيعة ولا تنظيم الأعمال التجارية تحتاج إلى الحماية من النوع الذي يؤمنه التدخل فقط.

ولما لم تعد توجد مثل هذه الأحوال تدخلت الحماية الاجتماعية، ولما لم يعد بالإمكان تعويض اليد العاملة ذات المستوى الأدنى من مخزون المهاجرين الذي لا ينفد، بينما لم تستطع اليد العاملة ذات المستوى الأعلى أن تستقر على الأرض، لأن التربة والموارد الطبيعية أصبحتا نادرتين مما أوجب الاقتصاد في استغلالهما، وعندما بدئ العمل بمعيار الذهب لعزل النقد عن السياسة ولربط التجارة الداخلية مع العالمية، استدركت الولايات

---

(1) Ernest Francis Penrose, *Population Theories and Their Application, with Special Reference to Japan* (Stanford University, Calif.: Food Research Institute, [1934]).

ينطبق قانون مالتوس فقط عندما يفترض أن عرض الأراضي محدود.

المتحدة مدة قرن من الزمن من التطور في أوروبا: حماية التربة وفلاحيها، الضمان الاجتماعي لليد العاملة عن طريق الاتحادات والتشريع والبنوك المركزية ـ وكلها على أوسع مدى قد بدأت بالظهور. وجاءت حماية المال أولاً: فكان القصد من إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي يقصد إلى التنسيق بين متطلبات معيار الذهب مع المتطلبات الإقليمية، ثم تبعت الحماية بالنسبة إلى اليد العاملة. وكانت مدة عقد من الزمن في العشرينيات من القرن العشرين كافية لإحداث كساد شديد بحيث إن الصفقة الجديدة بدأت في سياقها تبني خندقاً حول اليد العاملة والأرض، أوسع مما عرف في أوروبا. وهكذا قدمت أمريكا البرهان الحاسم الإيجابي والسلبي على نظريتنا بأن الحماية الاجتماعية كانت المرافقة لما يفترض بأن يكون سوقاً ذات تنظيم ذاتي.

وفي الوقت نفسه كانت الحماية تخلق في كل مكان القشرة الصلبة لوحدة الحياة الاجتماعية التي بدأت بالظهور، فقد تقولب هذا الكيان الجديد بالقالب الوطني، وما عداه، فلم يكن له شبيه بسابقاته من الأمم الهادئة المتمهلة إلا القليل. وهذا النوع القشري الجديد من الأمم عبر عن هويته من خلال العملات الرمزية الوطنية والتي قام على حراستها نوع من السيادة أكثر غيرة واستبداداً من كل ما عرف سابقاً. وهذه العملات كانت أيضاً ترصد من الخارج، لأن معيار الذهب العالمي انبثق عنها (وهو الأداة الرئيسية للاقتصاد العالمي)، فإذا تم الإقرار بأن المال هو الذي يحكم العالم، فإن ذلك المال كان ممهوراً بالختم الوطني.

مثل هذا التأكيد على الأمم والعملات لم يكن مفهوماً لدى الليبراليين الذين لم يخطر في أذهانهم ولم يدركوا الملامح الحقيقية

للعالم الذي كانوا يعيشون فيه، فإذا كانت الأمة بالنسبة إليهم مفارقة تاريخية وفي غير زمانها، فإن العملات الوطنية كانت تعتبر لديهم غير جديرة بالاهتمام. ولم يكن أي من الاقتصاديين من العصر الليبرالي الذين يحترمون أنفسهم يشك بعدم علاقة الحقيقة القائلة بأن قطع أوراق مختلفة تسمى بطرق مختلفة لدى الأطراف المختلفة من دوائر السياسة، فما كان أسهل من تبديل تسمية بأخرى في استخدام سوق الصرف، وهي المؤسسة التي لا تعجز عن أداء وظيفتها لأنها، ولحسن الحظ لم تكن تحت سيطرة الدولة أو السياسيين. وكانت أوروبا الغربية تشهد عصر تنوير جديد، وكان من أوائل مخاوفها المفهوم «القبلي» للأمة، الذي كانت سيادته المزعومة تعتبر عند الليبراليين امتداداً للتفكير الأبرشي الضيق. وحتى ثلاثينيات القرن العشرين كان كتيب دليل السياح يتضمن معلومات معينة تفيد بأن المال هو مجرد وسيلة للصرف، وبذلك وحسب هذا التعريف، فليس هو العنصر الجوهري. وكانت البقعة المغمضة في فكر التسويق التي لم تقم وزناً لظاهرتي الأمة والمال، إذ إن التاجر في الأسواق الحرة يعتبرهما بالاسم فقط.

كانت هذه العلاقة على جانب كبير من الأهمية، ومع ذلك مرت في تلك الفترة من دون اكتراث، فبين فترة وأخرى ظهر من ينتقد مبادئ التجارة الحرة والمبادئ الأصلية المعروفة بشأن المال، ولكن بالكاد أدرك أحد أن هاتين المجموعتين من المبادئ تعبران عن نفس الحالة وبعبارات مختلفة، وأنه حين يكون أحدهما زائفاً فالآخر هو كذلك زائف. وقد كشف وليام كاننغهام وأدولف واغنر زيف التجارة الحرة العالمية أو الكوزموبوليتانية، ولكنهما لم يربطاها بالمال، ومن الناحية الأخرى، فإن مال لويد وغيزل انتقدا نظريات المال الكلاسيكية بينما كانا يلتزمان بنظام التجارة العالمي

الكوزموبوليتاني. وكان كتّاب فترة التنوير الليبرالي يسقطون من اعتبارهم أهمية النقد في نشوء الأمة كوحدة اقتصادية وسياسية في تلك الفترة، كما أسقط سابقوهم التاريخ في القرن الثامن عشر. هكذا كانت النظرة التي أخذ بها معظم المفكرين الاقتصاديين اللامعين من ريكاردو إلى ويزر، ومن جون ستيوارت ميل إلى مارشال وويكسل، بينما وجه عامة المثقفين إلى الاعتقاد بأن زيادة الاهتمام بمسألة اقتصاد الأمة أو العملة كان وصمة لصاحبها بالدونية، فالدمج بين هذه المغالطات في الرأي الخاطئ بأن العملات الوطنية أدت دوراً حيوياً في آلية المؤسسات في حضارتنا سيعتبر تناقضاً عديم الجدوى خالياً من أي شعور أو معنى.

وفي الحقيقة، فإن الوحدة الوطنية الجديدة والعملة الوطنية الجديدة أمران لا انفصال بينهما، فالعملة هي التي أضفت على النظم الوطنية والعالمية آلياتها، وأبرزت الصورة في تلك المعالم التي نتجت عن فجاءة الانقطاع. وأصبح النظام النقدي الذي تقوم عليه السلف والاعتماد شريان الحياة في الاقتصاد الوطني والعالمي.

كانت الحماية فاعلية ذات شعب ثلاثة، فالأرض واليد العاملة والمال، كل كان له دوره، ولكن بينما كانت الأرض واليد العاملة تتصل بطبقات اجتماعية محدودة، وإن كانت عريضة، كالعمال أو الفلاحين، فإن الحماية المالية كانت إلى حد أوسع، عاملاً وطنياً تتلاحم ضمنه مصالح متنوعة في كلٍ جامع. وبالرغم من أن السياسة المالية قد تفرق أيضاً أو توحد، فإن النظام المالي وبنظرة موضوعية كان الأقوى بين قوى الاقتصاد التي توحد الأمة، فاليد العاملة والأرض كانتا هما المسؤولتان بالدرجة الأولى عن التشريعات الاجتماعية والرسوم المفروضة على القمح على التوالي: إن المزارعون احتجوا على الأعباء التي أفادت العامل ورفعت الأجور،

بينما اعترض العمال على أي زيادة في سعرٍ المواد الغذائية.

ولكن بمجرد وضع قوانين القمح وقوانين اليد العاملة موضع التنفيذ ـ ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر في ألمانيا ـ أصبح من الصعب إلغاء أحدهما من دون إلغاء الآخر. وكانت الصلة بين التعرفات الزراعية والتعرفات الصناعية أكثر ترابطاً. ومنذ أن نشر بسمارك فكرة الحماية الشاملة (1879)، فإن التحالف السياسي بين ملاك الأراضي والصناعيين للحفاظ المتبادل على التعرفات قد أصبح من معالم السياسة الألمانية، وكان التعاون المتبادل مشتركاً في نشوء اتحادات المنتجين أو الكارتيلات، للحصول على المنافع الخاصة من التعرفات.

واتجهت الحماية بأشكالها الداخلية والخارجية، والاجتماعية والوطنية إلى الاندماج[2]. واستدعى الارتفاع في أكلاف المعيشة التي سببتها قوانين القمح مطالبة الصناعي بتعرفات الحماية، التي قلما سهى عن الاستفادة منها كأداة في سياسة اتحادات المنتجين. وطبيعي أن تصر النقابات على المطالبة بأجور أعلى لتعوض عن الزيادة في أكلاف المعيشة، كما أنها لا تستطيع الاعتراض على التعرفات الجمركية التي تسمح لرب العمل بإيفاء فاتورة الأجور المتضخمة. ولكن لما وضعت محاسبة التشريعات الاجتماعية على أساس مستوى الأجور التي تحددها التعرفات، فإن أرباب العمل لا يستطيعون إحقاقاً للحق، تحمل أعباء مثل هذه التشريعات ما لم يتأكدوا من استمرار الحماية. وبالمناسبة، كان هذا الأساس الواقعي لاتهامهم

(2) Edward Hallett Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations* (London: Macmillan and Co., 1940).

بالمؤامرة الجماعية، التي يزعم بأنها كانت المسؤولة عن حركة المطالبة بالحماية. ولكن هذه النظرة أخطأت في اعتبارها النتيجة هي السبب، إذ أن أصول الحركة كانت عفوية وواسعة الانتشار، ولكنها عندما تبدأ لا تستطيع، طبعاً أن تتوقف عن خلق مصالح مماثلة ترجع إلى استمرار تلك الحركة.

والأكثر أهمية من تماثل المصالح كان انتشار نفس الظروف الفعلية التي خلقتها الآثار المشتركة لهذه الإجراءات، فإذا كانت الحياة تختلف باختلاف البلدان، كما كان هو الحال دائماً، فإنه يمكن إرجاع التباين إلى القوانين التشريعية والإدارية التي كانت تهدف إلى الحماية، لأن ظروف الإنتاج واليد العاملة كانت حينئذ تتوقف بصورة رئيسية على التعرفات، والضرائب والقوانين الاجتماعية. وحتى قبل الحد من الهجرة من قبل الولايات المتحدة ودول الدومنيون البريطاني، فإن عدد المهاجرين من المملكة المتحدة تدنى رغم البطالة المستفحلة، بسبب ما أقر به من تحسن المناخ الاجتماعي كثيراً في البلد الأم، بريطانيا، ولكن إذا أحدثت التعرفات الجمركية والقوانين الاجتماعية مناخاً مصطنعاً، فإن السياسة المالية قد أحدثت ما يصل إلى ظروف مناخية مصطنعة صحيحة تختلف يوماً عن يوم وتؤثر في المصالح المباشرة لكل عضو في الجماعة. وتجاوزت استطاعة السياسة النقدية في توحيد البلاد إلى حد كبير أنواع الحماية الأخرى، وأجهزتها البطيئة والركيكة، لأن تأثير الحماية المالية كان دائم الفعالية والتغيير، فما كان يتمعن به رجل الأعمال، والعامل المنتظم، وربة البيت، وما كان يدور في أذهان المزارع وهو يخطط لمواسمه والوالدين اللذين كانا يفكران ملياً بالفرص المتاحة لأولادهما، والعاشقين اللذين كانا يحضران لزواجهما حين كانوا جميعاً ينتظرون ما تجود به الأيام، كانت تحدده مباشرة سياسة البنك

المركزي المالية أكثر من أي عامل آخر بمفرده. وحتى إذا كان ذلك ينطبق في حالة استقرار العملة، فإنه أكثر انطباقاً بما لا يقارن عندما تكون العملة غير مستقرة، وعندها يجب اتخاذ القرار الحاسم بإحداث التضخم أو الانكماش، فمن الناحية السياسية تحدد الحكومة هوية الأمة، ومن الناحية الاقتصادية، فإنها تتقمّص بالبنك المركزي.

على الصعيد العالمي، أصبح للنظام النقدي القائم أهمية أكبر مما كانت له، فحرية النقد كانت، وفي هذا ما فيه من تناقض، نتيجةَ وضع القيود على التجارة، إذ كلما زاد عدد العوائق أمام انتقال البضائع والأشخاص عبر الحدود، زادت حماية فعالية حرية المدفوعات. وتحركت الأموال قصيرة الأجل في ظرف ساعة من أي نقطة على سطح الكرة الأرضية إلى أخرى، وانتظمت بصورة موحدة شكليات إجراء المدفوعات بين الحكومات وبين الشركات الخاصة أو الأفراد، وصار الامتناع عن وفاء الديون الأجنبية، أوَ محاولات العبث بكفالات الميزانيات، وحتى لو قامت بها حكومات رجعية تعتبر انتهاكاً، وعوقبت بالإبعاد إلى أقصى درجات الحرمان من الإقراض. وفي سائر الأمور المتعلقة بالنظام النقدي أقيمت المؤسسات المتماثلة في كل مكان، واعتبرت هيئات ممثلة ودساتير مدونة تحدد نطاق سلطاتها، وتنظيم إصدار ميزانياتها، ونشر القوانين، والمصادقة على المعاهدات وطرق التعرض للالتزامات المالية، وقواعد المحاسبة العامة، وحقوق الأجانب وسلطة المحاكم، وأمكنة الإقامة في تحصيل الكمبيالات، وهكذا اتخذت ضمنياً وضعية بنك الإصدار، لحملة السندات الأجانب، والدائنين من أي صفة كانوا. وتضمن هذا التوافق في استخدام الأوراق النقدية والدفع نقداً، والتعليمات في أمور البريد والبورصة والبنوك، فلا توجد حكومة، ما عدا ربما الأقوى في العالم، تستطيع أن تتحمل

عواقب المحرمات في النقد. ومن أجل سير التعامل العالمي، فإن العملة كانت هي الأمة، أي هي التي تمثل وضعها ومستواها، فلا توجد أمة تستطيع ولمدة طالت أم قصرت أن تبقى خارج المخطط العالمي.

وخلافاً للأشخاص والبضائع، فإن العملة كانت حرة من جميع الإجراءات المعيقة واستمرت تطور مقدرتها على عقد الصفقات التجارية مهما بعدت المسافات وفي كافة الأوقات. وكلما ازدادت صعوبة نقل الأشياء عملياً كلما أصبح إيصال المطالبة بها أسهل، فبينما ازداد التباطؤ في تجارة السلع والخدمات وتأرجح ميزانها بشكل خطير، فإن ميزان المدفوعات بقي وبشكل آلي تقريباً في حالة سيولة، بفضل القروض قصيرة الأجل التي انتقلت بسرعة الطير عبر العالم، وعمليات التمويل التي لم تلحظ التجارة المنظورة إلا قليلاً، فالمدفوعات والديون ودعاوي المطالبات لم تتأثر بالحواجز التي أخذت تتزايد وترتفع في وجه تبادل البضائع، وكانت مرونة وشمولية آلية نظام النقد العالمي تعوض إلى حد ما عن الأقنية التي تزداد تقلصاً في التجارة العالمية. وعندما تضاءلت التجارة العالمية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين إلى ما يشبه القطرات بلغ الإقراض الدولي قصير الأجل درجة من سرعة الحركة لم يسمع بها سابقاً. ومادامت تحركات رأس المال العالمي والقروض قصيرة الأجل تعمل بانتظام، فلم يكن يصعب التغلب على أي اختلال في التجارة الفعلية بأساليب المحاسبة التجارية، مهما كبر. وبمساعدة تحركات القروض تم تجنب الاضطرابات في المجتمع، كما تم تصحيح الخلل في التوازن الاقتصادي بواسطة المال.

وفي الملجأ الأخير، فإن تعطل التنظيم الذاتي في السوق أدى إلى تدخل السياسيين وعندما لم تستطع دورة التجارة أن تستعيد

نشاطها والقدرة على الاستخدام، عندما عجزت المَستوردات عن إحداث مواد للتصدير، وعندما هددت الأنظمة الاحتياطية للبنوك التجارة والأعمال وأصابتها بالذعر، وعندما امتنع المدينون في الخارج عن الدفع، كان على الحكومات أن تجيب عن هذا الإجهاد لاقتصادها. وفي حالات الطوارئ فرضت وحدة المجتمع نفسها بواسطة التدخل.

إن الحد الذي تقنع فيه الدولة بالتدخل يتوقف على تركيبة الجو السياسي وعلى درجة المعاناة الاقتصادية. ومادام حق التصويت مقصوراً على البعض والقليلين الذين مارسوا التأثير السياسي، فإن التدخل لم يعد مسألة مستعجلة أكثر مما صار بعد منح حق التصويت العام، وجعل الدولة عضواً في يد المليون الذين أصبحوا الحاكمين ـ المليون من الناس المتساوين الذين كان عليهم في مضمار الاقتصاد أن يتحملوا مرارة عبء المحكومين. ومادام الاستخدام متوفراً، والدخول مضمونة والإنتاج مستمراً، ومستويات المعيشة يمكن الركون إليها، والأسعار مستقرة فمن الطبيعي أن ضغوط التدخل أصبحت أقل مما كانت عند استمرار ترهل الاقتصاد وهبوط الأسعار الذي جعل من الصناعة ركاماً للآلات لا تستعمل والجهود إحباطاً.

وعالمياً أيضاً، استخدمت الطرق السياسية لتكمل النقص في أداء السوق ذات التنظيم الذاتي، فقد تجاهلت نظرية ريكاردو حول التجارة والعملة الفرق في الوضع الراهن بين مختلف الدول بسبب اختلاف إمكاناتهم في إنتاج الثروة، والتسهيلات المتوفرة لديهم للتصدير، والتجارة والشحن والخبرة المصرفية.

وفي النظرية الليبرالية كانت بريطانيا مجرد ذرة أخرى في عالم التجارة وقد احتلت موقعاً هو بالضبط مثل موقع الدانمرك أو غواتيمالا. وفي الواقع أحصى العالم عدداً محدداً من الدول، وقسمها

إلى بلدان مقرضة وبلدان مقترضة، وبلدان مصدرة وبلدان ذات اكتفاء ذاتي عملياً، وبلدان تصدير مختلف البضائع، وأخرى اعتمدت في مستورداتها واقتراضها من الدول الخارجية على بيع سلعة واحدة مثل الحبوب والقهوة. مثل هذه الفروق قد يمكن تجاهلها نظرياً، ولكن نتائجها لا يمكن كذلك إهمالها في الممارسة والواقع. وكثيراً ما وجدت بلدان خارجية نفسها غير قادرة على التخلص من ديونها الخارجية، وعملاتها منخفضة، تهدد قدرتها على إيفاء الديون، وقررت أحياناً تصحيح ميزانها بوسائل سياسية، وتدخلت في أملاك المستثمرين الأجانب. وفي جميع هذه الحالات لا يمكن الاعتماد على قدرات البلاد الاقتصادية في معالجة الأزمة، مع أنه وفقاً للمبدأ الكلاسيكي، فإن تلك الطرق لا تفشل في توفير المال للمدينين، وتستعيد قوة العملة وتضمن للأجانب عدم تكرار مثل تلك الخسارات. ولكن هذا كان سيتطلب أن تكون البلدان موضوع الأزمة شريكة إلى حد ما في نظام تقسيم العمل العالمي، الأمر الذي لم يكن قطعاً في الواقع. وليس مجدياً أن نتوقع من البلاد التي هبط سعر عملتها أن تزداد صادراتها أوتوماتيكياً، وأن تستعيد بذلك ميزان مدفوعاتها، وأن تجبرها حاجتها إلى الرأسمال الأجنبي أن تعوضّه وتستمر في خدمة دينها، فزيادة مبيعات القهوة أو النترات، على سبيل المثال، قد توقف بيعها في السوق، وقد يبدو الامتناع عن إيفاء الديون الخارجية مع الفائدة المحققة عليها أفضل من خفض سعر العملة الوطنية، فآلية السوق العالمي لم تتحمل الدخول في مثل هذه المخاطرات. وعوضاً عن ذلك أرسلت السفن الحربية إلى موقع الحدث ووضعت الحكومة الممتنعة عن الإيفاء، سواء كانت محتالة أم لا أمام احتمال القصف أو إيفاء الدين. ولم يكن هناك من طريقة أخرى للإلزام بالدفع، وتجنب الخسارات الكبرى، والحفاظ على عمل النظام. كما استخدم نفس الإجراء في إقناع شعوب المستعمرات

بميزات التجارة، عندما لم تجد المجادلات النظرية المسَتمرة في إدراك المنافع المتبادلة مؤقتاً أو دائماً ـ من قبل السكان الأصليين. وكانت الحاجة أكثر وضوحاً لطرق التدخل، عندما تكون المنطقة موضوع الجدال غنية بالمواد الأولية التي تتطلبها الصناعات الأوروبية، وفي الوقت الذي لم يسبق فيه وجود تفاهم يضمن رغبة بمنتجات الصناعة الأوروبية من جانب السكان الأصليين الذين أخذت احتياجاتهم الطبيعية منحى آخر.

ومن الطبيعي أن يفترض عدم نشوء مثل هذه الصعوبات في نطاق نظام يدعى التنظيم الذاتي. ولكن في أكثر الحالات كان التسديد يجري فقط تحت تهديد التدخل المسلح، وفي أكثر الحالات كانت طرق التجارة تفتح بالاستعانة بالسفن الحربية، وفي أكثر الحالات كانت التجارة تتقدم وراء العلم، بينما كان العلم يتقدم خلف الحكومات الغازية، وصار استخدام الطرق السياسية مبرراً للحفاظ على التوازن في الاقتصاد العالمي.

الفصل الثامن عشر
الإجهادات المؤدية إلى الفوضى

من مثل هذا التوافق في الترتيبات التي تشكل أساس المؤسسات نجم التشابه الخداع في نمط الأحداث الذي انتشر في نصف القرن بين 1879 ـ 1929 على رقعة واسعة.

وأدت التشكيلة الواسعة من الشخصيات والخلفيات والعقليات والسوابق التاريخية إلى إعطاء اللون المحلي والتأكيد على آنية التقلبات في العديد من البلدان، ومع ذلك كان القسم الأكبر من العالم المتمدن من نسيج واحد. طفت هذه الإلفة فوق الملامح الحضارية المشتركة بين الشعوب التي تستخدم نفس الأدوات، وتتمتع بنفس التسليات وتكافئ نفس الجهود بنفس الجوائز. وبالأحرى، فقد كان التشابه في دور الأحداث المادية في السياق التاريخي للحياة، وهو العنصر الأساسي المرتبط بالزمن من الوجود الجماعي. وتحليل هذه الإجهادات والضغوط النوعية سيكشف جزءاً كبيراً من الآلية التي أنتجت النمط الموحّد والفريد في التاريخ في هذه الفترة.

ويمكن تصنيف هذه الإجهادات في زمر حسب مجالات مؤسساتها الرئيسية، ففي الاقتصاد الداخلي، يمكن تمثيل أكثر الأعراض تنوعاً في إخلال التوازن ـ مثل تراجع الإنتاج والتشغيل

والدخول ـ بعقوبة البطالة، ففي السياسات الداخلية هناك نضال وإخفاق القوى الاجتماعية، الذي نرمز إليه بالتوتر بين الطبقات.

أما الصعوبات في مجال الاقتصاد العالمي التي تركزت حول ما يسمى بتوازن المدفوعات وشمل انخفاض التصدير، والشروط المعيقة للتجارة وندرة استيراد المواد الخام وانعدام الاستثمارات الأجنبية، فسوف نعتبرها مجموعة سببها شكل معين من الإجهاد وهو الضغط على الصرف والعملات. وأخيراً فسوف نصنف التوترات في السياسات الدولية تحت عنوان المنافسات الإمبريالية.

والآن دعونا ندرس بلداً وقع، في سياق كساد الأعمال والتجارة في أزمة البطالة. ومن السهل أن نرى أن أي إجراء في السياسة الاقتصادية يمكن أن تقرره البنوك يجب أن يتوافق مع متطلبات استقرار أسعار الصرف، فالبنوك لن تستطيع أن تتوسع أو تزيد في منح اعتماداتها للصناعة، من دون العودة إلى البنك المركزي الذي سيرفض من ناحيته أن يمشي في ركابها، لأن سلامة العملة تتطلب سلوك خط معاكس. ومن الناحية الأخرى، إذا انتقل الإجهاد من الصناعة إلى الدولة ـ فقد تقنع النقابات الأحزاب السياسية المنتمية إليها بأن تثير الموضوع في البرلمان ـ ويكون المجال لأي سياسة إعانات أو أشغال عامة محدودة ضمن نطاق متطلبات الميزانية وهو شرط آخر مسبق لاستقرار أسعار الصرف. وسوف يحد معيار الذهب بذلك من حرية عمل وزارة الخزانة في الدولة بشكل فعال كما يفعل بنك الإصدار، وستجد الجهات المشرعة نفسها تواجه نفس القيود التي طبقت على الصناعة.

ويمكن طبعاً في نطاق الأمة تحمل إجهاد البطالة بالتناوب بين قطاعي الصناعة والحكومة، فإذا تم التغلب على الأزمة، مثلاً بالضغط على الأجور وخفضها، عندها يمكن أن يقال إن العبء وقع

بالدرجة الأولى في مجال الاقتصاد. أما إذا تجنبنا ذلك الإجراء المؤلم بإحداث أشغال عامة تمولها ضرائب الوفيات، فإن وطأة التوتر ستقع في النطاق السياسي (وستكون الحالة نفسها إذا فرض تخفيض الأجور على النقابات نتيجة إجراء حكومي يتحدى الحقوق المكتسبة)، ففي المثال الأول ـ الضغط على الأجور وخفضها ـ يبقى التوتر ضمن نطاق السوق، ويعبر عنه في تغير في الدخول سببه تغير في الأسعار، وفي المثال الثاني ـ الأشغال العامة أو قيود النقابات ـ حدث تغير في الوضع القانوني أو في الضرائب التي أثرت بالدرجة الأولى على المركز السياسي للفئة ذات العلاقة.

وفي النهاية، فإن الإجهاد الناتج من البطالة ربما يكون قد انتشر خارج حدود الأمة وأثر على أسواق الصرف الأجنبية. وهذا أيضاً قد يحدث سواء استخدمت الطرق السياسية أو الاقتصادية في التصدي للبطالة. وفي ظل معيار الذهب ـ الذي نفترض أن يكون فعالاً ـ فإن أي إجراء من قبل الحكومة الذي سبب عجزاً في الميزانية قد يبدأ بخفض قيمة العملة: ومن الناحية الأخرى، إذا جرت مكافحة البطالة بزيادة الاعتمادات المصرفية والتسليف، فإن الأجور المرتفعة في الداخل سوف تضرب الصادرات وتؤثر في ميزان المدفوعات بتلك الطريقة. وفي كلتا الحالتين ستنخفض أسعار الصرف وستشعر البلاد بازدياد الضغوط على عملتها.

وبالمقابل، فإن الإجهاد الذي نجم عن البطالة قد يسبب توترات في الخارج، فإذا كانت البلاد ضعيفة اقتصادياً، فإن ذلك سيكون له أوخم العواقب على مركزها بين دول العالم، فتتردى مكانتها، وتستنكر حقوقها وترغم على قبول السيطرة الأجنبية عليها، وتحبط مطامحها الوطنية. أما إذا كانت الدول قوية فيمكن استبعاد الضغوط عليها وتتحول إلى سعي لتأمين أسواق خارجية لها

ومستعمرات ومناطق نفوذ، وأشكال أخرى من المنافسة الإمبرياليّة.

وبذلك، فإن الإجهادات الناجمة عن السوق تنتقل جيئة وذهاباً بين السوق والمناطق المؤسساتية الأخرى، وتؤثر أحياناً في مجالات عمل الحكومات وأحياناً في معيار الذهب أو في نظام توازن القوى، حسبما يكون الحال. وكل مجال كان مستقلاً نسبياً عن المجالات الأخرى ويسعى إلى تحقيق التوازن لنفسه، وعندما لا يتحقق ذلك التوازن، فإن اختلاله يمتد إلى المجالات الأخرى. وكانت استقلالية هذه المجالات النسبية هي التي سببت تراكم الإجهاد وأحداث التوترات التي تفجرت في النهاية بأشكال نمطية مكررة. وبينما كان القرن التاسع عشر متفرقاً من الناحية التصورية في إنشاء طوباوية الليبرالية، فقد كان في الواقع يسلم مقاليد الأمور إلى عدد معين من المؤسسات المادية كانت آلياتها تتحكم في ذلك الوقت.

وكانت أفضل مقاربة لإدراك الوضع الحقيقي تلك التي تكمن في تساؤلٍ طرحه إقتصادي إتَّهَم متأخراً عام 1933 سياسات الحماية التي تتبعها الغالبية العظمى من الحكومات وتساءل، هل يمكن لسياسة أن تكون محقة ويدينها جميع الخبراء على أنها مخطئة أشد الخطأ، ومزيفة بشكل صارخ، ومخالفة لكل مبادئ النظرية الاقتصادية؟ وكان جوابه «لا»، بلا قيد ولا شرط[1]. ولكن من العبث أن يبحث المرء في تراث الليبراليين عن شيء من قبيل تفسير للحقائق الواضحة. وكانت سلسلة لا تنتهي من الإساءات من قبل الحكومات والسياسيين ورجال الدولة الذي كان جهلهم وطموحاتهم، وجشعهم

(1) Gottfried Haberler, *Der internationale Handel; Theorie der weltwirtschaftlichen Zusammenhänge sowie Darstellung und Analyse der Aussenhandelspolitik*, *Mit 35 Abbildungen* (Berlin: J. Springer, 1933), p. vi.

وتحيزهم نتيجة قصر نظرهم هي المفترض أن تكون سبباً لاتباعهم باستمرار سياسات الحماية في الغالبية العظمى من البلدان وهي الجواب الوحيد. وقلما وجد على الأقل سبب معقول واحد حول الموضوع، فلم يسبق منذ أن دافع علماء الكلام (في القرون الوسطى) عن حقائق العلوم التجريبية أن ظهر مثل هذا التحيز الكامل وبهذا الشكل المفزع. وكانت الإجابة الوحيدة الذكية هي إكمال خرافة وجود مؤامرة للحماية بخرافة أخرى هي فورة الإمبريالية.

وفكرة الليبراليين، بعد أن أصبحت مفصلة ومترابطة، أكدّت بأنه في وقت ما في مطلع الثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأ الحماس يدب في البلدان الغربية لإنشاء الإمبراطوريات الاستعمارية، وصرفوا الأنظار عن العمل المثمر للمفكرين الاقتصاديين برغبتهم المتحمسة بالتحيز القبلي. إن هذه السياسات العاطفية استجمعت قواها تدريجياً وأدت أخيراً إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. وبعد نهاية الحرب العظمى كان أمام قوى عصر التنوير فرصة أخرى لاستعادة حكم العقل، ولكن فورة غير منتظرة باتجاه الإمبريالية، وخاصة من جانب البلدان الصغيرة الجديدة، وفيما بعد أيضاً من جانب «الذين لا يملكون»، من أمثال ألمانيا وإيطاليا واليابان قلبت عربة التطور، فلقد تغلب «الحيوان الماكر» السياسي على المراكز الدماغية للعرق البشري ـ جنيف، وول ستريت، ووسط المدينة في لندن.

تمثل الإمبريالية في هذه القطعة من اللاهوت السياسي الشعبي أبا البشرية آدم. إذ يعتقد بأن الدول والإمبراطوريات هي بفطرتها استعمارية، فهي تأكل جيرانها من دون وخزة ضمير أو أخلاق. والنصف الثاني من هذه المقولة صحيح، ولكن ليس النصف الأول، وبينما لا تتوقف الإمبريالية على التبريرات العقلانية أو الأخلاقية لتباشر توسعها، فإنه مما يناقض الحقيقة أن الدول والإمبراطوريات

ترغب دائماً في التوسع، فالتجمعات الإقليمية لا تتوق بالضرورة إلى توسيع حدودها، فالمدن والدول والإمبراطوريات لا تشعر بما يدفعها إلى ذلك. أما أن يعتقد المرء بالعكس من ذلك فهذا يعني أن نجعل من بعض أوضاع نخطئ في فهمها قانوناً عاماً. وبالنتيجة، وخلافاً للمفاهيم الشعبية المسبقة، فإن الرأسمالية الحديثة بدأت وبقيت لمدة طويلة تجري على أساس تعاقدي، ولم تتحول في مهمتها نحو الإمبريالية إلا مؤخراً.

لقد ابتدأت مناهضة الإمبريالية مع آدم سميث، الذي لم يتوقع وقوع الثورة الأمريكية فحسب بل حركة إنجلترا الصغيرة في القرن التالي. وكانت أسباب الانشقاق اقتصادية: إن توسع الأسواق السريع الذي بدأ بحرب السبع سنوات جعل الإمبراطوريات موضة قديمة، فبينما جعلت الاستكشافات الجغرافية إضافة إلى وسائل النقل البطيئة نسبياً الناس يفضلون إنشاء المزارع فيما وراء البحار، فإن الاتصالات السريعة حولت المستعمرات إلى وسائل ترف مكلفة. والعامل الآخر الذي لم يلائم إنشاء المزارع هو أن الصادرات قد تغلبت على الواردات في أهميتها، فالمثل الأعلى وهو سوق المشتري حل محله سوق البائع، وهو هدف يمكن تحقيقه الآن ببساطة بالبيع بسعر أقل من أسعار المنافسين، بما فيها في النهاية للمستعمرات ذاتها. وبعد أن رفع الاستعمار عن المستعمرات الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي، استطاعت كندا بصعوبة أن تبقي نفسها في الإمبراطورية (1837)، وحتى أن شخصاً مثل ديزرائيلي نصح بإنهاء الاستعمار عن الممتلكات في غرب أفريقيا، وعبثاً حاولت دولة أو رايخ أن تنضم إلى الإمبراطورية، كما أن بعض الجزر في المحيط الهادي، التي تعتبر اليوم محاور أساسية في الاستراتيجية العالمية كان يرفض طلب قبولها على الدوام. وانضم التجار الأحرار ودعاة الحماية والليبراليون

والمحافظون المخضرمون إلى الرأي العام القائل بأن المستعمرات كانت من المقتنيات التي مآلها إلى الضياع، والمقدر لها أن تشكل مسؤولية وعبئاً مالياً. وكل من تكلم عن المستعمرات في القرن الواقع بين 1780 و1880 كان ينظر إليه على أنه من أنصار النظام القديم. أما الطبقة الوسطى فكانت تشجب الحرب والفتوحات وتعتبرها من مكائد السلالات العريقة ودعت إلى المسالمة (كان فرانسوا كيزني أول من طالب بوضع أكاليل الغار على سياسة عدم التدخل الحكومي). وتابعت فرنسا وألمانيا خطى إنجلترا، فخفضت الأولى من سرعة توسعها بمقدار ملحوظ، حتى أن امبرياليتها أصبحت قاريّةً أكثر من أن تكون في المستعمرات. أما بسمارك فرفض وبكل احتقار دفع ثمن التضحية بحياة شخص واحد من أجل البلقان وسخر كل نفوذه للدعاية المناهضة للاستعمار. كذلك كان موقف الحكومات في الوقت الذي كانت الشركات الرأسمالية فيه تغزو قارات بأكملها، وعندما حلت شركة الهند الشرقية تحت إلحاح المصدرين المتحمسين من منطقة لانكشاير، وحل بائعو البضائع بالقطعة في الهند محل الشخصيتين المتألقتين كلايف ووارين هيستنغر. وبقيت الحكومات مبتعدة متحفظة لا تتدخل، فسخر كاننغ من فكرة التدخل لمصلحة المستثمرين المقامرين والمضاربين في الخارج. وانتقل الفصل بين السياسة والاقتصاد عندئذ إلى الشؤون الدولية. وبينما كانت الملكة إليزابيت تكره التمييز كثيراً بين دخلها الخاص والدخل من سفن قراصنتها، كان غلادستون يعتبره باطلاً أن توضع السياسة الخارجية البريطانية في خدمة مستثمريها في الخارج. ولم تكن فكرة السماح لسلطة الدولة أن تندمج مع المصالح التجارية فكرة مقبولة في القرن التاسع عشر، فعلى العكس، كان رجال العصر الفيكتوري الأوائل قد أعلنوا أن استقلال السياسة عن الاقتصاد هو المثل الأعلى للسلوك الذي يحتذى في العلاقات الدولية. ولم يكن يفترض أن يتدخل

الممثلون الدبلوماسيون إلا على نطاق ضيق وفي حالات معينة لمصلحة مواطنيهم، وكانت تستنكر علناً التدخلات التي تجري سراً من قبل هؤلاء الممثلين، ويعنفون عليها في حال ثبوتها، فكان مبدأ عدم تدخل الدولة في أمور الأعمال الخاصة مرعياً في الخارج كما في الداخل، فحكومة البلاد لا يفترض فيها أن تتدخل في تجارة القطاع الخاص ولا ينتظر من مكاتبها في الخارج أن ترعى مصالحه هناك سوى ما كان يجري على متن خطوط نقلها الوطنية. وكانت الاستثمارات زراعية إلى حد كبير، وموجودة في الداخل، أما الاستثمارات في الخارج، فمازالت حتى ذلك الوقت تعتبر مقامرة، وكانت الخسارات الإجمالية المتكررة التي وقع بها المستثمرون يعوض عنها الإقراض بالفائدة والذي كان يجري بشروط مشينة فاضحة.

لقد جاء التحول مفاجئاً، وجرى هذه المرة في وقت واحد في جميع البلدان الغربية الرئيسية، فبينما كررت ألمانيا تطور إنجلترا في الداخل بعد تأخر نصف قرن، فإن الأحداث الخارجية على النطاق العالمي كان لها أثرها على جميع بلدان التجارة. ومن هذه الأحداث كانت الزيادة في حجم وتآلف التجارة العالمية، والتكييف العالمي للأرض، المتمثل في نقل القمح والمواد الخام الزراعية من مكان ما على سطح الكرة الأرضية إلى آخر، وبجزء من سعره. إن هذا الزلزال الاقتصادي خلق اضطراباً في حياة عشرات الملايين في أرياف أوروبا. وأصبحت التجارة الحرة في غضون بضع سنوات من أمور الماضي، وازداد توسع اقتصاد السوق وانتشاره تحت ظروف مختلفة تماماً.

هذه الظروف ذاتها كانت تفرضها «الحركة المزدوجة». وهذا النمط من التجارة العالمية الذي أصبح عندئذ يزداد سرعة في توسعه

قد تقاطع مع عمل مؤسسات الحماية التي كانت تهدف إلى ضبط عمل السوق من نواحيه كافة، فالأزمة الزراعية والكساد الكبير بين 1873 ـ 1886، قد زعزع الثقة في صحة الاقتصاد ذي التنظيم الذاتي. وبدءاً من ذلك التاريخ أصبح لا يمكن إعمال مؤسسات اقتصاد السوق من دون أن يرافقها إجراءات الحماية، خاصة لأن الأمم منذ أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر وأوائل الثمانينيات كانت تنتظم ضمن وحدات كانت عرضة للمعاناة الخطيرة من الاضطرابات التي قد تنجم عن أي تلبية مفاجئة لمتطلبات التجارة أو التقلبات الخارجية. وبذلك كانت الوسيلة المثلى لتوسع اقتصاد السوق، وهي معيار الذهب، ترافقها عادة وفي الوقت نفسه إجراءات سياسة الحماية في ذلك العصر، كالتشريعات الاجتماعية والتعرفات الجمركية.

وفي هذه النقطة أيضاً كانت الصورة الليبرالية التقليدية للمؤامرة الجماعية خاطئة في تمثيلها للحقائق، فنظام التجارة الحرة ومعيار الذهب يشله عبث تجار التعرفة وأنانيتهم والمشرعون الذين يحملون قلوباً رقيقة. وعلى العكس، سرّع معيار الذهب في توسع مؤسسات الحماية، التي كلما زاد الترحيب بها زادت أعباء ثبات أسعار الصرف. وبدءاً من ذلك الوقت أصبحت التعرفات وقوانين المصانع والسياسة الاستعمارية النشيطة شروطاً أساسية لاستقرار العملات في الخارج، (وكانت بريطانيا العظمى وبتفوقها الكبير في الصناعة الاستثناء الذي يثبت القاعدة). وعندما تلبى هذه الشروط الأساسية فقط يمكن عندئذ لاقتصاد السوق أن يطبق بأمان. وحينما تفرض مثل هذه الأساليب على شعب ضعيف وفي غياب إجراءات الحماية، كما في الأقاليم الغربية والنصف مستعمرة، تحدث المعاناة التي لا توصف.

وهنا نمسك بالمفتاح لإجلاء التناقض الظاهري للإمبريالية الذي

لا يمكن تفسيره اقتصادياً ومن ثم يزعم أنه غير عقلاني، وهو رفض البلدان المتاجرة مع بعضها بلا تمييز، وتوجهها عوضاً عن ذلك إلى الحصول على أسواق خارجية في الأقاليم البعيدة الغربية. وما جعل البلدان تتصرف بهذه الطريقة كان فقط خوفها من العواقب المماثلة لتلك التي لم تستطع الشعوب الضعيفة تجنبها. وكان الفرق فقط في أنه بينما ألقي بسكان المناطق المدارية في المستعمرة البائسة إلى البؤس والتردي حتى إلى درجة انقراضهم، فإن رفض بلد غربي للمتاجرة كان مبعثه خطر أبسط، ولكنه يبقى خطراً يستلزم درؤه مهما كلف الثمن. أما كون التهديد، كما في حالة المستعمرات، غير اقتصادي في الأساس فلم يغير من الوضع شيئاً، إذ لم يكن هناك سبب، ما عدا التحيز، يدفع إلى إجراء الاضطراب الاجتماعي ذي الأبعاد الاقتصادية.

وفي الحقيقة إذا كنا نتوقع من المجتمع أن لا يأبه لأخطار البطالة وتحول الصناعات والحرف وللعذاب والمرارة الأخلاقية والنفسية التي تلازمها، لأنه يمكنه في المدى البعيد تلافي آثارها وإهمالها، فإننا نكون قد اعتمدنا أمراً سخيفاً منافياً للعقل.

كانت الأمة هي غالباً المتلقي السلبي والمبادر النشيط لإحداث الإجهاد، فإذا شكلت حادثة خارجية هماً للبلاد فإن آليتها في الداخل تعمل بالطريقة المعتادة، بنقل الضغوط من نطاق الاقتصاد إلى السياسة، والعكس بالعكس. وقد حدثت أمثلة هامة من هذا القبيل في فترة ما بعد الحرب، فبالنسبة إلى بعض بلدان وسط أوروبا خلقت الهزيمة ظروفاً مصطنعة، من بينها ضغوط خارجية قاسية، بصفة تعويضات، فخلال أكثر من قرن كان المشهد في داخل ألمانيا يسوده نقل العبء الخارجي بين الصناعة والدولة ـ بين الأجور والأرباح من ناحية، والإعانات الاجتماعية والضرائب من ناحية

أخرى. وتحملت الأمة جميعها عبء التعويضات وتحول الوضع الداخلي وفقاً للطريقة التي تعاملت بها البلاد ـ بالتضامن بين الحكومة وأرباب العمل ـ مع المهمة وبهذا الشكل أرسي التضامن الوطني في معيار الذهب، الذي جعل من الحفاظ على قيمة العملة في الخارج الالتزام الأول. ورسمت خطة داويز علانية للحفاظ على العملة الألمانية ورسخت خطة يونغ الوضع نفسه، إلا أن الالتزام بالحفاظ على قيمة مارك دولة الرايخ من دون أن تضعف جعل من الصعب فهم سير الأمور في الشؤون الداخلية في ألمانيا في هذه الفترة، فالمسؤولية الجماعية عن العملة خلقت في ألمانيا إطاراً متيناً تلاءمت فيه الأعمال التجارية والأحزاب، والصناعة والدولة مع الإجهاد الواقع على البلاد. ومع ذلك، فإن ما اضطرت ألمانيا المنكسرة إلى تحمّله نتيجة خسارة الحرب تحملته كل الشعوب طواعية حتى الحرب العظمى، وهو اتحاد بلدانها المصطنع من خلال ضغوط استقرار البورصات (أسواق الصرف). وبالتسليم لقوانين السوق التي لا مفر منها فقط يمكن تفسير الإذعان المصحوب بالكبرياء لحمل الصليب.

وقد يعترض البعض بأن هذا الملخص هو نتيجة لتبسيط الأمور حافظنا عليه، فاقتصاد السوق لم ينشأ في يوم ولم تعد الأسواق الثلاثة مع بعضها كما تعدو خيول العربة الثلاثة. ولم تكن للحماية آثار موازية على الأسواق، وهكذا، . . . إلخ، وهذا طبعاً، صحيح، ولكنه يخطئ في إصابة النقطة الأساسية.

إن الجميع يقر بأن الليبرالية الاقتصادية خلقت آلية جديدة من أسواق متطورة قليلاً أو كثيراً، ونسّقت بين أدوارها في كيان واحد. كما أن فصل اليد العاملة عن الأرض كان في طريقه إلى الاكتمال في تلك الفترة، وكذلك كان تطور أسواق العملات والتسليف. وعلى طول الخط كان الحاضر متصلاً بالماضي بلا انقطاع، إلا أن التحول

في المؤسسات، وهذه طبيعتها، بدأت بالعمل فجأة. وبلغ المرحلة الحرجة عندما تأسست سوق لليد العاملة في إنجلترا، وضع في ظلها العمال تحت تهديد الهلاك جوعاً، إن لم يستجيبوا لقوانين اليد العاملة المأجورة. وبعدما اتخذت هذه الخطوة الحاسمة تحركت آلية السوق ذات التنظيم الذاتي. وكان وقعها على المجتمع عنيفاً، بحيث ظهرت ردود أفعاله على شكل إجراءات حماية قوية، على الفور تقريباً، ومن دون أن يسبقها تبديل في الرأي.

ومع الاختلاف الواسع في طبيعتها وأصلها فقد أظهرت أسواق المواد الصناعية المختلفة تطوراً بنفس النهج. ولم يكن لها أن تحدث خلافاً لذلك، فحماية الإنسان والطبيعة ومنظمات الإنتاج تطلبت التدخل في أسواق اليد العاملة والأرض وواسطة الصرف وهي المال. ولما كان الهدف من التدخل هو إصلاح حياة الناس والبيئة وتأمين حالتهما، فقد هدف التدخل بالضرورة إلى التخفيف من مرونة الأجور، وانتقال اليد العاملة وإشاعة الاستقرار في الدخول، واستمرار الإنتاج، ووضع مصادر الثروة الوطنية تحت سيطرة الدولة، وإدارة العملات بحيث نتجنّب التقلبات المقلقة في مستوى الأسعار.

لقد زاد الكساد الذي حصل بين 1873 و1886 ومحنة الزراعة في سبعينيات القرن التاسع عشر في الإجهاد بشكل دائم. وعند بداية الكساد كانت أوروبا في أوج تجارتها الحرة، فدولة الرايخ الألمانية الجديدة قد أرغمت فرنسا على النص على اعتبارها الدولة الأولى بالرعاية، وتعهدت بإزالة التعرفات على الحديد الصلب، وبدأت العمل بمعيار الذهب. وعند نهاية فترة الكساد كانت ألمانيا قد أحاطت نفسها بتعرفات حماية وأقامت تنظيماً عاماً لاتحاد المنتجين عندها، ووضعت نظاماً عاماً للضمان الاجتماعي وأخذت تمارس سياسات استعمارية عنيفة. ولم تعد الطريقة البروسية التي سبق أن

كانت رائدة في حرية التجارة مسؤولة عن التغير في سياسة الحماية كما لم تكن مسؤولة عن النظم «الجماعية»، فقد كانت الولايات المتحدة تفرض تعرفات أعلى من التعرفات الألمانية ونفس النظم «الجماعية» على طريقتها، فكانت تمول بسخاء شق السكك الحديد لمسافات طويلة وتطور تشكيل الاتحادات الاحتكارية وتبعت جميع البلدان الغربية الاتجاه نفسه، من دون اعتبار للعقلية العامة في البلاد أو لتاريخها[2]. ومع وجود معيار الذهب العالمي، سخرت أكثر خطط السوق طموحاً، بما فيها استقلال الأسواق المطلق عن السلطات الوطنية، فصارت التجارة العالمية تعني تنظيم الحياة على سطح الأرض بتوجيه السوق ذات التنظيم الذاتي، وتشمل اليد العاملة والأرض والمال، وعلى رأسها معيار الذهب بوصفه راعياً لهذه الآلية الضخمة ذاتية الحركة، فصارت الأمم والشعوب مجرد دمى في استعراض فوق إرادتها وسيطرتهم. وحموا أنفسهم من البطالة وعدم الاستقرار بمساعدة البنوك المركزية والتعرفات الجمركية، تدعمها قوانين الهجرة. وهذه الوسائل كانت تهدف إلى تلافي الآثار الضارة للتجارة الحرة إضافة إلى العملات الثابتة، ولكي يصلوا إلى الدرجة التي يحققون بها هذا الهدف تدخلوا بعمل تلك الآلية. ومع أنه كان لكل من هذه القيود منتفعوها الذين شكلت أرباحهم أو أجورهم العالية عبئاً على كل المواطنين الآخرين، فكان مقدار العبء هو الذي كان في غير محله وليس الحماية ذاتها. وفي المدى البعيد حدث نزول عام في الأسعار استفاد منه الجميع.

وسواء أكان للحماية ما يبررها أم لا، فإن ضعف نظام السوق

---

(2) يصف ج. د. هـ. كول سبعينيات القرن التاسع عشر بأنها «أكثر الفترات نشاطاً في التشريعات الاجتماعية في القرن التاسع عشر بأكمله».

العالمي لفت الأنظار إلى آثار سياسات التدخل، فالتعرفات على المستوردات في أحد البلدان أعاق صادرات بلد آخر، وأرغمه على البحث عن الأسواق في الأقاليم التي لا تتمتع بالحماية السياسية، فكانت الإمبريالية الاقتصادية هي بالدرجة الأولى صراع بين القوى العالمية من أجل الحصول على امتيازات توسيع تجارتها إلى مثل هذه الأسواق. وعزز من الضغوط بقصد التصدير السعي للحصول على مخزونات من المواد الأولية أملتها فورة الصناعة. وقامت الحكومات بدعم مواطنيها ممن كانوا يزاولون العمل في البلدان المختلفة.

وكانت التجارة والعلم (راية البلاد) يجريان تحت أنظار بعضهما البعض. وكانت الإمبريالية والإعدادات اللاشعورية تقريباً للحكم الفردي المطلق هما نزعة القوى العظمى في العالم التي وجدت نفسها تعتمد أكثر فأكثر على نظام غير جدير بالثقة في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فقد كان الحفاظ على سلامة معيار الذهب العالمي واجباً محتماً. وكان هذا مصدراً للفوضى سببته المؤسسات.

ولقد كان هناك تناقض مماثل في نطاق البلاد الداخلين إذ شاركت أنظمة الحماية في تحويل أسواق المنافسة إلى احتكارات. ولم يعد بالإمكان وصفها على أنها آليات ذاتية التنظيم بين وحدات متنافسة. وصارت الشركات تحل محل الأفراد، فجُمع بين الإنسان ورأس المال ضمن مجموعات لا تنافس بينها. وأصبح الاقتصاد أبطأ وأكثر صعوبة. كما أعيق عمل الأسواق ذات التنظيم الذاتي بشكل خطير، مما أدى في النهاية بهيكل الأسعار والأكلاف غير المعدلة إلى إطالة أمد الكساد، وأخرت المعدات غير المعدلة تصفية الاستثمارات غير المربحة، وسببت الأسعار ومستويات الدخل غير المعدلة إلى خلق الإجهاد والتوتر في المجتمع. وأي كان السوق

المطروح للبحث ـ اليد العاملة أو الأرض أو المال ـ فإن الإجهاد يذهب أبعد من المجال الاقتصادي، مما يضطر الدولة إلى استعادة التوازن أن تلجأ إلى وسائل السياسة. ومع ذلك فإن الفصل بين المجالين السياسي والاقتصادي كان بناءً في مجتمع السوق وتوجب الحفاظ عليه، مهما نجم عنه من توترات. وكان هذا سبباً آخر للإجهادات التي سببت الفوضى.

ونقترب الآن من الوصول إلى خاتمة قصتنا. ومع ذلك يبقى جزء لا بأس به من آرائنا يجب الكشف عنه. لأننا حتى إن نجحنا في الإثبات بأن فشل طوباوية السوق يكمن في صميم حركة التحول، فإن من واجبنا أن نبين الطريقة التي فرضها بها ذلك السبب على واقع الأحداث.

ومن وجهة نظر أخرى، تعتبر هذه المهمة مستحيلة لأن التاريخ لا يتألف من عنصر واحد مهما كان ذلك العنصر. وعلى الرغم من كل ثراء التاريخ وتنوعه فغالباً ما تتكرر أوضاع وتحدث تبدلات في مساره تفسر التشابه الواسع في نسيج أحداث العصر، فلا حاجة لأن نقلق بشأن هامش الزوابع غير المنتظرة، إذا كنا نستطيع إلى حد ما تعليل الانتظام الذي يسلكه سير الأحداث والأحداث النقيضة في الأوضاع النموذجية المألوفة.

إن مثل هذه الحالات أفرزتها آلية السوق ذات التنظيم الذاتي في القرن التاسع عشر، وكان يجب تلبية متطلباته من قبل الحياة داخل البلاد وخارجها. ونجم عن هذه الآلية خصوصيتان من خصائص المدنية: حتميتها الثابتة وطابعها الاقتصادي. إن الفطرة الحديثة تميل إلى ربط الاثنتين، وافتراض كون الحتمية نجمت عن طبيعة الدافع الاقتصادي، الذي يفترض بموجبه بالأفراد أن يسعوا وراء مصالحهم في حيازة النقد. وفي الحقيقة ليست هناك من علاقة بين الاثنتين،

«فالحتمية» التي تبرز في كثير من التفاصيل كانت مجرد نتيجة لآلية مجتمع السوق وبدائلها المنتظرة، والتي عزيت صرامتها خطأ إلى قوة الدوافع الاقتصادية. وفي الحقيقة، إن نظام السعر القائم على العرض والطلب سرعان ما يتوازن، مهما كانت دوافع الأفراد، كما أن الدوافع الاقتصادية في حد ذاتها، وكما هو معروف أقل تأثيراً عند معظم الناس مما تسمى بالدوافع العاطفية.

لقد كانت البشرية واقعة ليس في قبضة دوافع جديدة، بل بآليات جديدة. وباختصار، فإن الإجهاد نجم عن نطاق السوق، وانتشر من هناك إلى النطاق السياسي، وبذلك شمل المجتمع بكامله. ولكن ضمن كل أمة على انفراد بقي التوتر كامناً مادام الاقتصاد العالمي مستمراً في عمله. وعندما انحلّت آخر مؤسساته وهو معيار الذهب، انطلقت الضغوط أخيراً إلى الداخل. ومع اختلاف الاستجابات تجاه الوضع الجديد، فإنها في أساسها كانت تمثل محاولات تلاؤمها مع اختفاء الاقتصاد العالمي التقليدي السابق، وعندما انحل شمل معه مدينة السوق ذاتها. وهذا يفسّر الحقيقة التي تكاد لا تصدق بأن المدنية قد قضى عليها فعل المؤسسات الأعمى العديم الحياة وهدفه الوحيد هو زيادة الرخاء المادي بصورة آلية.

ولكن كيف حدث المحتوم فعلاً؟ وكيف ترجم إلى أحداث سياسية هي من صميم التاريخ؟ في قلب هذه المرحلة النهائية من سقوط اقتصاد السوق دخل صراع القوى الطبقي بصورة حاسمة فاصلة.

القسم الثالث

الـتـحـول فـــي تـقـدم

الفصل التاسع عشر

الحكومة الشعبية واقتصاد السوق

عندما انهار النظام العالمي في عشرينيات القرن العشرين، عاد موضوع الرأسمالية الأولى الذي كاد أن يُنسى إلى الظهور. وبرز بينها بالدرجة الأولى موضوع الحكومة الشعبية.

لقد أحيا هجوم الفاشية على الديمقراطية الشعبية موضوع التدخل السياسي الذي كان يلازم تاريخ اقتصاد السوق، لأن ذلك الموضوع لم يكن سوى مسمى آخر لفصل المجال الاقتصادي عن المجال السياسي.

كان موضوع تدخل الحكومة قد أوصل الأمور إلى حد الأزمة بالنسبة إلى اليد العاملة حول قانوني سبينهاملاند وإعانة الفقراء الجديد من ناحية، والإصلاح البرلماني والحركة الوثيقية من ناحية أخرى. ولم تقل أهميته في مجال الأرض والمال عنها رغم أن المصادمات بشأنها كانت أقل عنفاً. كما نشأت في أوروبا صعوبات مماثلة حول اليد العاملة والأرض والمال بفارق زمني جعل الصراعات تحدث تأثيرها على بنية أكثر حداثة من الناحية الصناعية وأقل توحداً من الناحية الاجتماعية. وفي كل مكان كان الانفصال بين المجالين الاقتصادي والسياسي يحدث نتيجة لنفس الأسلوب من التطور. وفي

إنجلترا كما في أوروبا كانت نقطة البداية هي إقامة سوق يد عاملة تنافسية وجعل سياسة الدولة ديمقراطية.

لقد وُصف قانون سبينهاملاند، بحق، بأنه قانون منع تدخل الدولة بإعاقته خلق سوق لليد العاملة. واحتدمت المعركة لتصنيع إنجلترا وربحت في البداية، ثم خسرت مؤقتاً بقانون سبينهاملاند. وفي هذا الصراع كان شعار تدخل الدولة قد صاغه الاقتصاديون الكلاسيكيون ودمغ قانون سبينهاملاند تدخلاً مصطنعاً في نظام سوق غير موجود. لقد أقام تاونسند ومالتوس وريكاردو صرحاً للاقتصاد الكلاسيكي هو أقوى أداة تحطيم يمكن تصورها، وسبق أن وجهت ضد النظام البالي. ومع ذلك وعلى مدى جيل آخر قادم حافظ نظام الإعانة على سكان القرية من جاذبية الأجور الأعلى في المدينة. وكان هاسكيسون وبيل في منتصف العشرينيات من القرن التاسع عشر يوسعون قنوات التجارة الخارجية، فسمح بتصدير الآليات، ورفع الحصار عن تصدير الصوف، وألغيت القيود عن الشحن، وخفضت قوانين الهجرة، بينما تبع الإلغاء الرسمي لقانون الصناع المهرة حول الإجارة وتقدير الأجور إبطال قوانين مناهضة الاتحادات. ومع ذلك فقد كان قانون سبينهاملاند المربك والمضعف للمعنويات ينتشر متنقلاً من بلاد إلى أخرى ويثبط همة العامل عن العمل الجدي الكريم، ويجعل مفهوم العامل المستقل متنافراً مع الواقع. ومع أن الوقت قد حان لإحداث سوق لليد العاملة، إلا أن «قانون» ملاك الأراضي كان يمنع ولادته.

لقد شرع برلمان الإصلاح فوراً بإلغاء ''م الإعانة. واعتبر قانون إعانة الفقراء الجديد الذي حقق هذه الغايه أهم تشريع اجتماعي أنجزه مجلس العموم. ومع ذلك فجوهر مشروع القانون كان فقط إلغاء قانون سبينهاملاند، فلا شيء يمكن أن يثبت كونه أكثر حسماً

في حينه من أنه كان مجرد زوال التدخل في سوق اليد العاملة كان يعتبر حقيقة ذات أهمية دستورية تسري على هيكل المجتمع بأكمله في المستقبل. وفي هذا ما يكفي بشأن مصادر التوتر الاقتصادية.

أما للسياسية، فقد أنجز الإصلاح البرلماني في 1832 ثورة سلمية، فبتعديل قانون إعانة الفقراء في 1834 تغيرت الطبقات الاجتماعية في البلاد، وأعيد تفسير بعض الحقائق الأساسية في الحياة في إنجلترا على أسس جديدة تختلف جذرياً عن سابقاتها، فألغى قانون مساعدة الفقراء الجديد زمرة «الفقراء» العامة، «الفقراء المخلصين» أو «الفقراء العاملين» ـ وهي تسميات كان بورك قد ندد بها. أما الآن فقد قسم «الفقراء» السابقون إلى معوزين عاجزين بطبيعتهم ومقرهم في دار إيواء وتشغيل الفقراء، وفقراء مستقلين يكسبون قوتهم بالعمل مقابل أجرة. وقد خلق هذا طبقة جديدة من الفقراء مختلفة كلياً، وهي العاطلين عن العمل، الذين بدأوا يظهرون على المشهد الاجتماعي، فبينما كان من الواجب إنعاش المعوز باسم الإنسانية، فإن العاطل عن العمل ومن أجل الصناعة يجب عدم إنعاشه أو إسعافه. أما أن يكون العامل العاطل عن العمل بريئاً مما قدر عليه فلا يغير من الموضوع شيئاً. والفكرة هي ليست ما إذا كان سيجد أولاً يجد عملاً إذا هو حاول فعلاً، ولكنها هي أنه ما لم يقع في خطر المجاعة ويكون مصيره في دار الإيواء والشغل المقيت كبديل عن بطالته، فإن نظام الأجور سينهار، وبذلك يذهب بالمجتمع إلى البؤس والفوضى. أما أن يعني ذلك معاقبة الأبرياء، فكان أمراً لا يدخل في الاعتبار، فدفع الظلم يتركز بالضبط في تحرير العامل وتحقيق الهدف المعلن وهو جعل التهديد بهلاكه من خلال الجوع فعالاً. وهذا ما يجعلنا نفهم الشعور المريع بالعزلة الذي تُحدثنا عنه أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين.

ولكن لكي يقفل الباب بأمان على الأعداد الزائدة من العمال المحصورين في سوق اليد العاملة، فقد وضعت الحكومة في ظل قانون إنكار الذات مفاده ـ كما عبرت عنه هاريت مارتينو ـ أن تأمين أي إسعاف يقدم للضحايا الأبرياء كان يعتبر من جانب الدولة «انتهاكاً لحقوق الشعب».

وعندما طالبت الحركة الوثيقية بدخول المحرومين في حمى الدولة لم يعد فصل الاقتصاد عن السياسة موضوعاً أكاديمياً، ولكنه أصبح حالة لا يمكن تجاهلها في النظام القائم في المجتمع، فكان سيعتبر من الجنون أن تسلّم إدارة قانون مساعدة الفقراء الجديد بطرائقه العلمية في تعذيب الفكر لممثلي الناس الذين صممت المعاملة من أجلهم. وكان اللورد ماكولي ثابتاً على مبدأه عندما طالب في مجلس اللوردات، في إحدى أكثر الخطب التي يقدمها ليبرالي كبير بلاغة، بالرفض بلا قيد ولا شرط لعريضة الوثيقيين باسم مؤسسة الملكية التي قامت عليها المدنية.

لقد وصف السير روبرت بيل الوثيقة بأنها تقصير بحق الدستور. ولكن كلما زاد سوق اليد العاملة من سيطرته على حياة العمال، كلما جهروا بأصواتهم في الإصرار على حق التصويت، فكانت المطالبة بحكومة شعبية المصدر السياسي للتوتر، وتحت هذه الظروف اكتسبت الحركة الدستورية معنى جديداً بالكامل، فحتى ذلك الحين كانت إجراءات الحماية الدستورية ضد التدخل غير القانوني في حقوق الملكية موجهة فقط للأعمال التعسفية التي تصدر من الأعلى. كما أن خيال لوك لم يتجاوز حدود الملكية العقارية والتجارية، وهدف فقط إلى منع الأعمال الاستبدادية للملك، مثل قوانين العلمانية في عهد هنري الثامن، وسرقة دار سك العملة في عهد شارل الأول، أو «توقف» الخزانة أو بيت مال الدولة في عهد شارل الثاني.

ومن وجهة نظر جون لوك، فقد تم الفصل بين الحكومة وأعمال التجارة بطريقة يضرب فيها المثل في ميثاق بنك إنجلترا المستقل في 1694. وفيها كان رأس المال التجاري قد كسب الحملة ضد الملك.

وبعد مئة عام لم تصبح الأملاك التجارية، بل الأملاك الصناعية هي التي يتوجب حمايتها وليس من الملك بل من الشعب. ولا يمكن إلا بالمفهوم الخاطئ أن تنطبق معاني القرن السابع عشر على أوضاع القرن التاسع عشر. وكان في هذه الأثناء قد ابتدع الفصل بين السلطات من قبل مونتسكيو (1748) وصار يطبق في إبعاد الناس عن التحكم في حياتهم الاقتصادية الخاصة، فالدستور الأمريكي الذي شرع في بيئة مزارعين وصناعيين من قبل قيادة أخطرت سابقاً من المشهد الصناعي في إنجلترا، استبعد الاقتصاد كلية عن نطاق سلطة الدستور، وبذلك وضع الأملاك الخاصة تحت أعلى حماية يمكن تصورها وأوجد مجتمع السوق الوحيد في العالم القائم على أساس قانوني. وعلى الرغم من حق الانتخاب للجميع، بقي الناخبون الأمريكيون عاجزين أمام ملاكهم[1].

وفي إنجلترا أصبح القانون غير المدون في الدستور أن لا تعطى الطبقة العاملة حق الانتخاب. وأودع القادة والوثيقيون السجن، وصار أتباعهم على الرغم من أنهم يعدون بالملايين، موضع سخرية المشرعين الذين يمثلون فقط جزءاً من السكان وصار مجرد المطالبة بحق الاقتراع يعتبر عملاً إجرامياً من قبل السلطات. ولم يكن لروح

(1) Arthur Twining Hadley, *Economics: An Account of the Relations between Private Property and Public Welfare* (New York; London: G. P. Putnam's Sons, 1896).

التسوية والحلول الوسطى، التي يزعم أن النظام البريطاني يتميز بها - وهي ابتكار لاحق - أي إشارة على وجودها. ولم يكن قبل أن مرت الطبقة العاملة في عقد أربعينيات الجوع وظهر جيل طيع يجني فوائد عصر الرأسمالية الذهبي، ولم يكن قبل أن طورت الطبقة العليا من العمال المهرة اتحاداتها وانفصلت عن الكتلة الدهماء من العمال الفقراء، ولم يكن قبل أن أذعن العمال للنظام الذي جاء قانون إعانة الفقراء الجديد ليفرضه عليهم، حتى سمح للطبقة ذات الأجور الأعلى منهم أن تشترك في مجالس الأمة.

لقد كان الوثيقيون يناضلون للحصول على حق إيقاف مطحنة السوق التي طحنت حياة الشعب، إلا أن الشعب منح حقوقه فقط عندما تم التكيّف الشنيع، ففي داخل إنجلترا وخارجها، ومن ماكولي إلى مايزس، ومن سبنسر إلى سوفير لم يظهر ليبرالي مناضل لم يعبر عن اعتقاده بأن الديمقراطية الشعبية كانت خطراً على الرأسمالية.

لقد تكرر موضوع اليد العاملة في موضوع العملة. وهنا أيضاً تلقى عقد العشرينيات من القرن العشرين تحذيره المسبق من تسعينيات القرن الثامن عشر، فلقد كان بنثام أول من أدرك أن تضخم العملة وانكماشها كانا يمثلان تدخلاً في حق الملكية: إن الأول كان عبئاً على أعمال التجارة والثاني كان تدخلاً فيها[2]. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اليد العاملة والعملة والبطالة والتضخم كلها في نفس الزمرة من الناحية السياسية، فشجب كوبيت معيار الذهب وقانون إعانة الفقراء الجديد، بينما ناضل ريكاردو من أجلهما، بنفس الحجج

---

(2) Jeremy Bentham, *Manual of Political Economy*, p. 44:

عن الاقتصاد «كشح إجباري»، ص 45 (ملاحظة هامشية): «كضريبة غير مباشرة»، قارن أيضاً مع **مبادئ القانون المدني** (*Principles of Civil Code*)، الفصل 15.

ذاتها، فاليد العاملة والعملة سلعتان، ولا حق للحكومة بالتدخل فيهما. ووجد أصحاب البنوك المعارضون لإدخال معيار الذهب، أمثال أتوود من برمنغهام أنفسهم على الجانب ذاته كالاشتراكيين من أمثال أوين. وحتى بعد مضي قرن من الزمن كان مايزس يكرر مقولة أن اليد العاملة والعملة مثل غيرها من السلع في السوق ليسا من شأن الحكومة لتتدخل بهما. وكانت العملة الرخيصة في أمريكا في القرن الثامن عشر قبل قيام اتحاد ولاياتها تعادل قانون سبينهاملاند، بمعنى أنها تنازل اقتصادي مربك أجرته الحكومة إرضاءً لحاجات الشعب. وقد أظهرت الثورة الفرنسية وتداعياتها أن الشعب قد يسحق العملة، كما أن تاريخ الولايات المتحدة لم يساعد على إزالة هذا الشك. وحصر بورك الديمقراطية الأمريكية بمشاكل عملتها، ولم يخشَ هاملتون على انشقاقها حزبياً بل على تضخم عملتها أيضاً. ولكن بينما كانت مشاحنات أعضاء حزب الشعب الأمريكي وفرقاء العملة الأمريكية مع كبار الأثرياء في وول ستريت في القرن التاسع عشر كالمرض المستوطن، فإن عبء التضخم أصبح في أوروبا حجة قوية ضد التشريعات الديمقراطية في عشرينيات القرن العشرين فقط، مما كانت له عواقب سياسية بعيدة المدى.

ولم تكن الحماية الاجتماعية والتدخل في العملة أمران متشابهان فقط، بل هما موضوعان يتقمصان مضموناً واحداً، فمنذ إنشاء معيار الذهب، أصبحت العملة تتعرض للخطر من ارتفاع مستوى الأجور، كما تتعرض له بالتضخم مباشرة ـ فكلاهما قد يحدان من التصدير وبالتالي يضغطان على أسواق الصرف. هذه العلاقة البسيطة بين شكلي التدخل الأساسيين أصبحت نقطة الارتكاز في سياسة العشرينيات من القرن العشرين. وكانت الأحزاب المهتمة بسلامة العملة تحتج ضد ما يهدد بإحداث عجز في الميزانية، كما

تحتج ضد سياسات العملة الرخيصة، وبذلك تعارض «تضخم الخزينة» بقدر ما تعارض «تضخم الديون» أو بتعبير عملي أكثر، تشجب الأعباء على المجتمع وارتفاع الأجور، والنقابات وأحزاب العمال. ولم يكن الشكل هو المهم بقدر ما كان المضمون، ولكن من كان يشك إلا بالمساعدات غير المحدودة للبطالة التي ربما تؤشر في إخلال توازن الميزانية مثل أسعار الفائدة المنخفضة جداً في إحداث تضخم الأسعار ـ وبنفس العواقب السيئة على أسواق الصرف؟ ولقد جعل غلادستون من الميزانية ضمير الأمة البريطانية. وعند الشعوب ذات المستوى الأدنى فإن استقرار العملة قد يحل محل الميزانية. إلا أن النتيجة متشابهة جداً. وسواء كانت الأجور أو الخدمات الاجتماعية هي التي ستنخفض، فإن نتائج عدم تخفيضها تحتمها آلية السوق بشكل لا مفر منه. ومن وجهة نظر هذا التحليل، فإن الحكومة الوطنية في 1931 في بريطانيا فعلت وبطريقة متواضعة فعل الصفقة الجديدة الأمريكية، فكلاهما كانت حركة تكيف بلدان بمفردها مع التحول الكبير. إلا أن البريطانية منهما كان لها ميزة التخلص من عوامل التعقيد، مثل الكفاح المدني أو التقلبات العقائدية، مما يظهر المعالم الحاسمة بشكل أوضح.

ومنذ 1925 كان وضع العملة في بريطانيا العظمى غير سليم. ولم يصاحب العودة إلى معيار الذهب التكيف المقابل لمستوى الأسعار، الذي كان أعلى بشكل واضح عن أمثاله في العالم. وقليل من الناس من كان ينتبه لسخف وعدم عقلانية الطريق الذي راحت الحكومة والبنك والأحزاب والنقابات تسلكه مع بعضها. وكان سنودن، وزير الخزانة في أول حكومة لحزب العمال (1924) من المدمنين على معيار الذهب، ومع ذلك لم يستطع أن يدرك أنه بتعهده استعادة قيمة الجنيه ألزم حزبه إما بتحمل عبء تخفيض

الأجور أو مواجهة العديد من المشاكل. وبعد سبعة أعوام أجبر حزب العمال ـ ومن قبل سنودن نفسه ـ أن يفعل الأمرين. وفي خريف 1931 كان للنزيف المستمر لفترة الكساد أثره على الجنيه. وعبثاً كان فشل «الإضراب العام» في 1926، ضمانة ضد زيادة أخرى في مستوى الأجور ـ فلم تمنع زيادة الأعباء المالية للخدمات الاجتماعية، خاصة المساعدات غير المشروطة في حالة البطالة. ولم تكن هناك حالة «لسلم» أصحاب البنوك (مع أن السلم كان موجوداً) لإقناع الأمة بالبديل عن العملة السليمة والميزانيات السليمة من ناحية، وتحسين الخدمات الاجتماعية وتخفيض أسعار العملة من ناحية أخرى ـ سواء كان التخفيض سببه ارتفاع الأسعار أو نقص التصدير أو فقط بالانفاق والوقوع بالعجز. ولما كانت حكومة حزب العمال لا تستطيع أن تقرر أحدهما ـ إذ أن الخفض لا ينسجم مع سياسة النقابات والتخلي عن معيار الذهب سيعتبر انتهاكاً للمقدسات ـ مما أدى إلى تخلي حزب العمال عن الحكم، فخفضت الأحزاب التقليدية من الخدمات الاجتماعية، وتخلت في النهاية عن معيار الذهب. وألغيت الإعانة غير المشروطة للبطالة، وطبق التحقيق في دخل العاطلين عن العمل لمنحهم الإعانة. وفي نفس الوقت تعرضت التقاليد السياسية للبلاد للتغيرات الكبيرة. وأوقف نظام الحزبين، ولم تعد البلاد في عجلة لاستعادته. وبعد اثني عشر سنة كان لايزال منهاراً، مع وجود كل الدلائل على عدم الرغبة بعودته. وبدون أي خسارة مأساوية في رخاء البلاد أو حريتها، نتيجة التخلي عن معيار الذهب، اتخذت خطوة حاسمة نحو التحول. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية رافق ذلك تغيرات في أساليب الرأسمالية الليبرالية. ولكن هذه الأخيرة لم تكن الغاية منها أن تبقى دائمة، ولذلك فإنها لم تخرج البلاد من منطقة الخطر.

وفي كل البلدان الأوروبية الهامة جرت آليات مشابهة، ونجمت عنها نفس النتائج، ففي النمسا في 1923، وفي بلجيكا وفرنسا في 1929، وألمانيا في 1931، أخرجت الأحزاب العمالية من الحكم «لإنقاذ العملة» وأقال السياسيون أمثال سيبل وفرانسوا بوانكاريه وبرونِنغ العناصر العمالية من الحكومة، وخفضوا الخدمات الاجتماعية، وحاولوا أن يقضوا على مقاومة الاتحادات لتعديل الأجور. ولكن مع كل ذلك كان الخطر واقعاً على العملة، ووضعت المسؤولية بالتساوي على الأجور المتضخمة والميزانيات غير المتوازنة. ومثل هذا التبسيط قلما يكون عادلاً بالنسبة للعديد من المسائل الكامنة، والتي تدخل في كل موضوع من مواضيع الاقتصاد والسياسة، بما فيها التجارة الخارجية، والزراعة، والصناعة. ومع ذلك فكلما درسنا هذه المسائل بإمعان كلما اتضح لدينا في النهاية أن العملة والميزانية هما اللتان تدور حولهما كافة الأمور المعلقة بين أرباب العمال والعمال، مع بقاء بقية السكان يتراوحون في دعمهم بين واحدة وأخرى من المجموعات القيادية.

ولقد قدمت ما تدعى بتجربة بلوم (1936) مثالاً آخر. كان عندها حزب العمال في الحكم، ولكن شريطة أن يفرض الحظر على تصدير الذهب. ولم تتاح الفرصة (للصفقة الفرنسية الجديدة) لأن الحكومة كانت مقيدة بمسألة حاسمة بشأن العملة. وكانت الحالة عامة لأنه في فرنسا، كما في إنجلترا، فعندما يعتبر وجود العمال محموداً، فإن الطبقات الوسطى تتخلى عن الدفاع عن معيار الذهب بدون أن تحدث اضطراباً. وتبين هذه الأمثلة مقدار الأثر الضار لفرضية العملة السليمة على السياسات التي يتبناها عامة الشعب.

وخلصت التجربة الأمريكية إلى تعليم الدرس نفسه، بطريقة أخرى، فلم يكن بالإمكان إطلاق «الصفقة الجديدة» من دون التحول

عن الذهب، مع أن سوق الصرف الخارجي لم يكن له عملياً إلا الأثر البسيط، فعند العمل بمعيار الذهب يعهد إلى قياديي السوق المالية، في طبيعة الأمور، بالحفاظ على استقرار أسواق الصرف والإقراض الداخلية السليمة والتي تعتمد عليها إلى حد كبير الدوائر المالية الحكومية. وبذلك، فإن منظمة البنك تكون في وضع المعيق لأي تحرك في المجال الاقتصادي قد لا تفضله هذه المنظمة، سواء أكانت أسبابها وجيهة أم لا. ومن وجهة نظر السياسة، فإن الحكومات يجب أن تستشير أصحاب البنوك في أمور العملة والإقراض، الذين يستطيعون وحدهم أن يعرفوا ما إذا كان إجراء ما سيعرض، أو لا يعرض سوق رأس المال وأسواق الصرف للخطر. ولم تسبب تلك الحماية الاجتماعية في هذه الحالة أزمة لأن الولايات المتحدة كانت قد تخلت عن الذهب في الوقت المناسب، فعلى الرغم من أن الفوائد الفنية لهذه الحركة كانت ضئيلة (وكانت الأسباب التي أعطتها الإدارة الحكومية كما هي في الغالب، واهية جداً)، فإن تخلي السياسة عن وول ستريت يرجع إلى هذه الخطوة، فسوق المال يتحكم عن طريق إشاعة الذعر. وقد أنقذ انهيار وول ستريت في ثلاثينيات القرن العشرين الولايات المتحدة من كارثة اجتماعية من النوع الذي حصل في أوروبا.

ولكنه في الولايات المتحدة فقط، ولاستقلالها عن التجارة العالمية ووضعها النقدي القوي إلى حد كبير، كان معيار الذهب بالدرجة الأولى موضوعاً للسياسة الداخلية. أما في البلدان الأخرى، فالتخلي عن الذهب كان يعني تخليها عن الاقتصاد العالمي. وربما كان الاستثناء الوحيد هو بريطانيا العظمى، التي كانت حصتها في التجارة العالمية كبيرة إلى درجة أنها استطاعت أن تضع الشروط الشكلية التي سيعمل في ظلها نظام النقد العالمي، وبذلك فهي تنقل

معظم أعباء معيار الذهب إلى الآخرين، ففي بلدان مثل ألمانيا وفرنسا وبلجيكا والنمسا، لا توجد أي من هذه الظروف، إذ بالنسبة إليهم كان انهيار العملة يعني الانقطاع عن العالم الخارجي، وبذلك التضحية بصناعاتها التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة، وإخلال التجارة الخارجية التي يتوقف عليها تشغيل عمالها، وكل ذلك يحدث من دون أن يكون عندها الفرصة لفرض مقدار مماثل من التخفيض على من يزودونها بحاجاتها من الأغذية، مما يجنبها العواقب من هبوط القيمة الذهبية لعملتها في الداخل، كما فعلت بريطانيا العظمى.

لقد كانت أسواق العملات الذراع عالي الفعالية للعتلة التي كانت تضغط على مستوى الأجور. وقبل أن توصل أسواق العملات الأمور إلى حد التأزم، فإن موضوع الأجور كان في العادة يزيد في إحداث التوترات تحت السطح. ولكن ما لم تستطع قوانين السوق في الغالب أن تفرضه على كسبة الأجور المعترضين قامت به آلية سوق الصرف بفعالية مضمونة. ويبين المؤشر النقدي للجميع الآثار غير المرغوبة التي خلفتها سياسات تدخل النقابات على آلية السوق (التي كانت نقاط ضعفها الأصلية فيها ـ بما فيها دورة التجارة ـ تعتبر أمراً مفروغاً منه).

وفي الحقيقة، فإن الطبيعة الطوباوية لمجتمع السوق لا يمكن إيضاحها بشكل أفضل من بيان السخافات ومجافاة المنطق التي يشمل بها زيف سلعة اليد العاملة الجماعة بأكملها، فالإضراب، سلاح المساومة في العمل الصناعي، قد استخدم مراراً وتكراراً بصورة لا مبرر لها واعتبر تدخلاً في الأعمال المفيدة للمجتمع، والتي أضعفت في نفس الوقت المردود للمجتمع والذي ستأتي منه الأجور في النهاية. واعتبرت إضرابات التعاطف بين عمال مصنع ومصانع أخرى

مقيتة. أما الإضرابات العامة فكانت تهدد وجود الجماعة كلها. وفي الحقيقة كانت الإضرابات في قطاع الخدمات الحيوية ودوائر النفع العام تجعل المواطنين رهينة حتى دفع الفدية، وتدخلهم في متاهة مشكلة مهمات سوق اليد العاملة.

إن من المفروض باليد العاملة أن تبحث عن سعر لها في السوق، وأي سعر لا يقوم على هذا الأساس هو غير اقتصادي. ومادامت اليد العاملة تقوم بهذه المسؤولية، فإنها ستتصرف كعنصر في عرض ذاتها التي هي سلعة «اليد العاملة»، وسترفض بيعها بسعر أدنى من السعر الذي سيستطيع المشتري دفعه. وإذا استمرينا في متابعة هذه الصورة، فهذا يعني أن الالتزام الرئيسي لليد العاملة هو أن تكون في أغلب الأوقات مضربة عن العمل. هذا الاقتراح لا يمكن أن يفوقه شيء لمجرد سخافته وبعده عن المنطق، ومع ذلك فهو الاستنتاج المنطقي من نظرية سلعة اليد العاملة. ومصدر التناقض هنا بين النظرية والممارسة هو طبعاً أن اليد العاملة هي في الواقع ليست سلعة، وأنه إذا امتنع عن عرضها فقط لتحقيق سعرها الصحيح (تماماً كما هو الحال عند الامتناع عن زيادة عرض كل السلع الأخرى في الظروف المماثلة)، فإن المجتمع سرعان ما ينحل ويتفكك بسبب انعدام القوت الذي يحيا به. ومن الملاحظ أن هذه النظرة قلما تذكر، إذا ذكرت قط، في مناقشات موضوع الإضراب من جانب الاقتصاديين الليبراليين.

وإذا عدنا إلى الواقع: إن نهج الإضراب لتثبيت الأجور يؤدي إلى الكارثة في أي مجتمع كان، إن لم نذكر مجتمعنا، الذي يعتز بنفسه لعقلانيته النفعية، فإن العامل، في الواقع، لا يشعر بالأمان في عمله في ظل نظام مشاريع المبادهة الخاصة وهو ظرف ينطوي على تروٍ خطير في وضعه. أضف إلى ذلك خطر حدوث بطالة جماعية ودور النقابات الذي يصبح حيوياً من الناحية الأخلاقية والحضارية في

الحفاظ على مستويات دنيا لغالبية الشعب. ومع ذلك، فمن الواضح أن أي نهج للتدخل يوفر الحماية للعمال لا بد أن يعيق آلية السوق ذات التنظيم الذاتي، وبالتالي يقلل تمويل البضائع الاستهلاكية ذاتها التي تؤمن لهم الأجور.

وللضرورة المتأصلة، فإن جذري المشاكل في مجتمع السوق قد عادا إلى الظهور: تدخل الدولة والعملة، فأصبحا بؤرة السياسة في العشرينيات من القرن العشرين. وراحت الليبرالية الاقتصادية وحركة التدخل الاشتراكية تتوجه إلى الأجوبة المختلفة التي أعطيت لهم.

لقد قدمت الليبرالية الاقتصادية عرضاً رفيعاً لاستعادة التنظيم الذاتي للنظام بإلغائها سياسات التدخل الحكومي الذي أعاق حرية أسواق الأرض، واليد العاملة والمال. ولم تتعهد بأقل من أن تحل في حالة حدوث طارئ، المشكلة الطويلة الأجل التي تتضمنها المبادئ الأساسية الثلاثة للتجارة الحرة، وسوق اليد العاملة الحرة، ومعيار الذهب الذي يعمل حراً، فأصبحت من حيث النتيجة رأس الحربة في محاولة بطولية لاستعادة التجارة العالمية، وإزالة كل العوائق الممكن تجنبها لتحرك اليد العاملة، وإعادة تشكيل أسواق صرف مستقرة. وهذا الهدف الأخير له أسبقية على الأهداف الأخرى، إذ ما لم تستعاد الثقة بالعملات، فإن ميكانيكية السوق لن تكون قادرة على العمل، وفي هذه الحالة، فإننا نخدع أنفسنا إن انتظرنا من الحكومات أن تمتنع عن حماية أرواح شعوبها بكل الوسائل الموضوعة تحت تصرفها. وبطبيعة الأمور، فإن هذه الوسائل كانت بالدرجة الأولى التعرفات والقوانين الاجتماعية التي تهدف إلى تأمين الغذاء والاستخدام، أي بالضبط نوع التدخل الذي جعل آلية التنظيم الذاتي لا تعمل.

وهناك سبب آخر أكثر قرباً لوضع استعادة النظام النقدي العالمي في المقام الأول: في مواجهة الأسواق غير المنتظمة وأسواق الصرف غير المستقرة كانت الاعتمادات والتسليف العالمية تؤدي دوراً حيوياً متزايداً باطراد، فقبل الحرب العظمى ساعدت تحركات رأس المال (غير التي تتصل بالاستثمارات بعيدة المدى) فقط في الحفاظ على ميزان المدفوعات في حالة سيولة، ولكنه جرى التضييق عليها بشكل شديد حتى في هذه المهمة، لاعتبارات اقتصادية. وأعطيت القروض فقط لمن توسم فيهم الجدارة بالثقة استناداً إلى أعمالهم التجارية. أما الآن فقد عكست الآية: فقد وجدت الديون استناداً إلى أسس السياسة، كالتعويضات، كما منحت القروض على أسس نصف سياسية، لتتمكن من دفع التعويضات. ولكن القروض منحت أيضاً لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية، لإشاعة الاستقرار في الأسعار العالمية، أو لاستعادة معيار الذهب. واستخدمت آلية الإقراض من قبل القسم السليم نسبياً من الاقتصاد العالمي، لسد الثغرات في الأقسام غير المنظمة نسبياً من ذلك الاقتصاد، من دون النظر إلى ظروف إنتاجها وتجارتها. وجعلت موازين المدفوعات والميزانيات وأسواق الصرف تتوازن اصطناعياً في عدد من البلدان بمساعدة آلية إقراض عالمية يفترض بأن عندها القوة الكاملة. إلا أن هذه الآلية ذاتها كانت قائمة على توقع العودة إلى أسواق صرف مستقرة، والتي كانت أيضاً مرادفة لعودة الذهب. وكان شريط مرن ذو قوة مدهشة يساعد في إعطاء مظهر الوحدة لنظام اقتصادي في طريقه إلى الانحلال، ولكن ما إذا كان الشريط سيتحمل الإجهاد يتوقف على توقيت العودة إلى الذهب.

إن ما أنجزته جنيف كان مرموقاً في هذه الناحية. وما لم يكن الهدف في صميمه مستحيلاً، لكان قد تحقق بالتأكيد، وهكذا كانت

المحاولة قديرة ومستمرة وبذهنية منفردة. وكما سارت الأمور لم يحدث أن جرى تدخل أكثر كارثية في نتائجه من تدخل جنيف. ولأنه كان يبدو وقد قارب النجاح فقد فاقم إلى حد كبير في نتائج فشله أخيراً، فبين 1923، عندما سحق المارك الألماني في غضون بضعة أشهر وبداية 1930، عندما عادت كل العملات الهامة في العالم إلى الذهب، استخدمت جنيف آلية الاعتماد أو الإقراض العالمي لتنقل عبء اقتصاد شرقي أوروبا غير المستقر تماماً، أولاً إلى كاهل المنتصرين الغربيين، وثانياً منهم إلى الكاهل الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية[3]. وحدث الانهيار في أمريكا في سياق دورة أعمال التجارة المعتادة، ولكن عندما حدث، فإن الشرك المالي الذي نصبته جنيف والبنوك الأنجلوساكسونية أوقع اقتصاد العالم في تلك النكسة الفظيعة.

ولكن الأمور انطوت على أكثر من ذلك، ففي خلال العشرينيات من القرن العشرين، ووفقاً لجنيف، كان يجب إخضاع مسائل التنظيم الاجتماعي جميعها لمتطلبات استعادة النقد. وكان الانكماش وإنقاص العملة المتداولة هو المطلب الأول، وكان على المؤسسات الداخلية أن تتكيف بأفضل ما تستطيع. ويجب مؤقتاً تأجيل استعادة الأسواق الحرة الداخلية والدولة الليبرالية، لأن الانكماش، وحسب قول مفوضية الذهب قد فشل في «التأثير على أصناف معينة من البضائع والخدمات، ولذلك فإنه فشل في إحداث توازن جديد مستقر» واضطرت الحكومات إلى التدخل لتخفيض أسعار المواد المحتكرة، ولتخفيض جداول الأجور المتفق عليها،

---

(3) Karl Polanyi, «Der Mechanismus der Weltwirtschaftskrise,» *Der österreichische Volkswirt* (1933) (Supplement).

ولتخفيض الإجار. وصار المثل الأعلى للراغبين في الانكماش هو «اقتصاد حر في ظل حكومة قوية»، ولكن بينما كانت العبارة التي تحض الحكومة تعني ما تضمنته، أي سلطات طارئة وتعليق الحريات العامة، فإن «الاقتصاد الحر» كان يعني عملياً عكس ما تضمنته، أي أجور وأسعار تكيفها الحكومة (على الرغم من أن التكييف قد تم للهدف المعلن الصريح وهو استعادة حرية أسواق الصرف والأسواق الحرة الداخلية). وكان ما تضمنته أولوية أسواق الصرف لا يقل عن التضحية بالأسواق الحرة والحكومات الحرة ـ عمودَيْ الرأسمالية الليبرالية. وبذلك فقد كانت جنيف تمثل تبدلاً في الهدف، وليس تبدلاً في النهج: وبينما أخضعت حكومات التضخم التي أدانتها جنيف استقرار العملة إلى استقرار الدخول والاستخدام، فإن حكومات الانكماش التي وضعتها جنيف في السلطة لم تقصر في تدخلاتها لكي تخضع استقرار الدخول والاستخدام من أجل استقرار العملة. وفي 1932 أعلنت «مفوضية الذهب» المكلفة من عصبة الأمم أن عودة عدم الثقة إلى أسواق الصرف قد ألغت الإنجاز المالي الرئيسي للعقد الماضي. وما لم يذكره التقرير هو أن الأسواق الحرة لم تُستعد، في سياق هذه الجهود المبذولة لإحداث الانكماش، على الرغم من الإطاحة بالحكومات الحرة. وعلى الرغم من معارضتها نظرياً للتدخل والتضخم على حد سواء، فإن الليبراليين الاقتصاديين قد اختاروا بين الإثنين ووضعوا المثل الأعلى وهو العملة السليمة فوق عدم التدخل. وبفعلهم هذا اتبعوا المنطق الذي تضمنه الاقتصاد ذو التنظيم الذاتي. ومع ذلك فمثل هذا السلوك أدى إلى توسيع الأزمة وانتشارها، وأثقلت الموارد المالية بإجهادات لا تحتمل ناجمة عن الاضطرابات الاقتصادية الهائلة، وراكمت مبالغ العجز في الاقتصاديات الوطنية لعدد من البلدان حتى أصبح معه تفكك بقايا النظام العالمي لتقسيم العمل أمراً لا مفر منه. كما أن العناد الذي

دعم به الليبراليون الاقتصاديون التدخل السلطوي، ولمدة عقد حرج من الزمن، خدمة لسياسات الانكماش، قد أدى إلى إضعاف قوى الديمقراطية التي ربما كانت قادرة على تجنب كارثة الفاشية. وتخلت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ـ سيدتا وليستا خادمتي العملة ـ عن الذهب في الوقت المناسب لتهربا من الخطر.

والاشتراكية هي في جوهرها الرغبة المتأصلة في المدينة الصناعية لتسمو فوق السوق ذات التنظيم الذاتي وتخضعه بصورة واعية للمجتمع الديمقراطي. إنها الحل الطبيعي لدى عمال الصناعة الذين لا يرون سبباً لعدم جعل الإنتاج ينظم مباشرة وعدم جعل الأسواق أداة نافعة ولكن بمرتبة ثانوية في المجتمع الحر. ومن وجهة نظر المجموعة السكانية ككل، فإن الاشتراكية هي مجرد استمرار لتلك المحاولة لجعل المجتمع علاقة إنسانية متميزة بين أشخاص ربطوها دائماً في أوروبا الغربية بالتقاليد المسيحية. أما من وجهة نظر النظام الاقتصادي فهي على العكس، ابتعاد جذري عن الماضي القريب، من حيث إنه لا يقر محاولة جعل المكتسبات المالية الخاصة المحرض العام على النشاط المنتج، ولا يعترف بحق الأفراد وحدهم أن يديروا أدوات الإنتاج الرئيسية. وهذا هو سبب صعوبة إصلاح الاقتصاد الرأسمالي من قبل الأحزاب الاشتراكية، حتى عندما يقررون عدم التدخل في نظام الملكية، لأن مجرد الاحتمال بأن يفعلوا ذلك يزعزع الثقة التي تعتبر حيوية وأساسية في الاقتصاد الليبرالي، وهي الثقة المطلقة باستمرار حق الملكية، وبينما يحتمل أن يتعرض المضمون الفعلي لحقوق الملكية لإعادة تعريفه من قبل الجهات التشريعية، فإن التأكد من استمراره رسمياً يعتبر جوهرياً لعمل نظام السوق.

لقد حدث تغيران لهما أثرهما على الاشتراكية منذ الحرب

العظمى. أولهما، أنه ثبت عدم إمكانية الاعتماد على نظام السوق إلى درجة سقوطه بأكمله، وهو عجز لم يكن متوقعاً حتى من قبل نقاده، وثانيهما، أنه تأسس في روسيا اقتصاد اشتراكي، يمثل انطلاقة جديدة بالكامل. ومع أن الظروف التي حدثت في ظلها هذه المحاولة لا تنطبق على البلدان الغربية، فإن مجرد وجود روسيا السوفياتية أثبت تأثيرها الواضح المعالم. صحيح أنها تحولت إلى الاشتراكية من دون وجود صناعة متطورة لديها، ولا معرفة عموم الشعب بالقراءة والكتابة، ومن دون تقاليد ديمقراطية ـ والثلاثة كلها بحسب الأفكار الغربية، كانت شروطاً مسبقة لنجاح الاشتراكية. وهذا ما جعل مناهجها الخاصة وحلولها لا تنطبق في بلدان أخرى، ولكنه لم يمنع الاشتراكية من أن تصبح وحياً يلهم الجماهير، ففي أوروبا كانت الأحزاب العمالية اشتراكية في تطلعاتها وكانت الإصلاحات التي رغبت في تحقيقها، بطبيعة الحال، يشك بأنها تخدم أهدافاً اشتراكية. وفي الأحوال الهادئة، فإن مثل هذا الشك لم يكن له ما يبرره، فأحزاب الطبقة العاملة الاشتراكية كانت بشكل عام ملتزمة بإصلاح الرأسمالية، وليس للإطاحة بها بواسطة الثورات. إلا أن الوضع يختلف في حالة الأحداث الطارئة، فإذا لم تكن الأساليب المعتادة كافية فعندها ستجرب الأساليب غير المعتادة وبالنسبة لحزب عمالي قد تشمل هذه الأساليب التنكر لحقوق الملكية. وتحت ضغط الخطر الوشيك فإن الأحزاب العمالية قد تندفع إلى اتخاذ خطوات اشتراكية أو هي على الأقل تبدو كذلك بالنسبة للذين يناضلون من أجل المشاريع الخاصة. ويكفي مجرد التلميح لتغرق الأسواق في الفوضى وينتشر الذعر.

في مثل هذه الظروف فإن صراع المصالح بين أرباب العمل والعمال اتخذ طابعاً ينذر بالشؤم، فبينما ينتهي اختلاف المصالح

الاقتصادية عادة بالتسوية والحلول الوسطى، فإن الانفصال في المجالين الاقتصادي والسياسي في المجتمع يميل إلى إستغلال هذه المصادمات ذات العواقب الخطيرة على المجتمع، وقد كان أرباب العمل ملاكاً للمعامل والمناجم وبذلك فهم مسؤولون مباشرة عن القيام بالإنتاج في المجتمع (بصرف النظر عن رغبتهم الشخصية بالأرباح) ومبدئياً سيكون معهم دعم الجميع في محاولتهم لإبقاء الصناعة تعمل وتنتج. ومن الناحية الأخرى، فإن العمال المستخدمين يمثلون قطاعاً كبيراً من المجتمع، ومصالحهم تتطابق إلى حد كبير مع مصالح الجماعة السكانية ككل. وهم الطبقة الوحيدة الموجودة لحماية مصالح المستهلكين، والمواطنين والبشر بهذا الاعتبار واستناداً إلى حق الاقتراع العام، فإن أعدادهم تعطيهم الأرجحية العددية في مجال السياسة. وعلى كل حال، فالتشريع، كالصناعة، له وظائفه الرسمية في المجتمع. وقد أوكل إلى أعضائه صياغة إرادته الجماعية، وتوجيه سياسته العامة، ورسم برامجه بعيدة المدى في الداخل والخارج، فلا غنى للمجتمع المعقد عن الهيئات التشريعية والتنفيذية ذات الصبغة السياسية، فتصادم مصالح المجموعات أو الطبقات في المجتمع الذي انتهى إلى شل أجهزة الصناعة أو الدولة ـ أحدهما أو كليهما ـ شكل خطراً مباشراً على المجتمع.

ومع ذلك فقد كانت هذه هي بالضبط الحالة في عشرينيات القرن العشرين، فحضنت الطبقة العاملة نفسها في البرلمان حيث اكتسبت وزنها من عدد أعضائها فيه. وجعل الرأسماليون من الصناعة حصنهم الذي يتحكمون منه بالبلاد. واستجابت الهيئات الشعبية بتدخلها بقوة في الأعمال من دون الالتفات إلى متطلبات ذلك الشكل من الصناعة. وكان قواد الصناعة يغرون السكان ويمنعونهم من الموالاة لحكامهم الذين انتخبوا بحرية، بينما كانت المؤسسات

الديمقراطية تستمر في حربها ضد النظام الصناعي الذي يتوقف عليه قوت العيش لكل إنسان. وأخيراً ستأتي اللحظة التي يتهدد فيها النظامان الاقتصادي والسياسي بالشلل التام. وسيستولي الرعب على الشعب، وستفرض القيادة على أولئك الذين هيئوا مخرجاً سهلاً مهما كان الثمن النهائي. لقد حان الوقت للحل الفاشي.

الفصل العشرون

التاريخ محركاً للتحول الاجتماعي

إذا كانت هناك حركة سياسية تجاوبت مع متطلبات حالة موضوعية ولم تأت اتفاقاً أو بالصدفة فتلك كانت الفاشية. ومع ذلك كان الطابع المتردي للحل الفاشي بادياً للعيان، فقد هيأت مخرجاً من أزمة المؤسسات التي كانت في جوهرها ذاتها في عدد كبير من البلدان، ومع ذلك، عندما يعطى العلاج فسوف يحدث مرضاً يؤدي إلى الموت وبهذا الشكل تموت الحضارات.

ويمكن وصف الحل الفاشي للمأزق الذي وصلت إليه الرأسمالية الليبرالية بأنه إصلاح لاقتصاد السوق تم وكان ثمنه اقتلاع كل المؤسسات الديمقراطية، في ميداني الاقتصاد والسياسة وبذلك ينشط النظام الاقتصادي الذي كان معرضاً لخطر التفكك والفوضى، بينما يخضع الناس أنفسهم إلى عملية تعليم جديدة تهدف إلى تغيير طبيعة الفرد وجعله لا يستطيع العمل كخلية مسؤولة في الكيان السياسي[1].

---

(1) Karl Polanyi, «The Essence of Fascism,» in: John Lewis, Karl Polanyi [and] Donald K. Kitchin, eds., *Christianity and the Social Revolution*, Editorial Board: Joseph Needham, Charles E. Raven, John Macmurray (London: Gollancz, 1935).

وعملية التعليم الجديدة هذه تشمل على مقومات عقيدة سياسية تنكر فكرة أخوّة الإنسان للإنسان بجميع أشكالها، وقد حققها من خلال عملية هداية جماعية للجماهير فرضت على المتمردين عُليها باتباع أساليب علمية في التعذيب.

إن ظهور مثل هذه الحركة في البلاد الصناعية في العالم وحتى في عدد من البلدان المصنّعة إلى حد ما، لا يجب أن تعزى إلى أسباب محلية، أو العقليات الوطنية، أو الخلفيات التاريخية، كما دأب المعاصرون على فعله، فعلاقة الفاشية بالحرب العظمى هي من الضآلة بقدر ما كانت ضئيلة مع المزاج الإيطالي. وظهرت الحركة في بلدان انكسرت في الحرب مثل بلغاريا وفي بلدان كسبت الحرب مثل يوغوسلافيا. وفي البلدان ذات المزاج الشمالي مثل فنلندا والنرويج، وبلدان ذات المزاج الجنوبي من أمثال إيطاليا وإسبانيا، وفي بلدان العرق الآري مثل إنجلترا وأيرلندا، أو بلجيكا، وغير الآري مثل اليابان وهنغاريا أو فلسطين، وفي البلدان ذات التراث المسيحي مثل البرتغال، والتراث البروتستانتي مثل هولندا، وفي الجماعات السكانية ذات الروح العسكرية الباسلة مثل بروسيا والمدينة مثل النمسا، وفي بلدان الحضارات القديمة مثل فرنسا، والحضارات الحديثة مثل الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية. وفي الحقيقة لم يكن يوجد أي نوع من الخلفيات ـ دينية كانت أم حضارية أم تقاليد وطنية ـ تستطيع أن تشكل مناعة من الفاشية، إذا توفرت الظروف لظهورها.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك علاقة بين قوتها المادية والعددية ووزنها وتأثيرها السياسي، فمصطلح «حركة» كان مضلّلاً، لأنه تضمن نوعاً من الانتساب أو المشاركة الشخصية لأعداد كبيرة من الناس. وإذا كان هناك ما يمكن وصف الفاشية به فهو بُعدها عن هذه الظواهر الشعبية. ومع أنها كانت تهدف إلى تكوين كتل

جماهيرية تنتمي إليها، فإن قدرتها الكامنة تقدر ليس بعدد أنصارها ولكن بقوة تأثير الأشخاص الذين يحتلون المناصب العليا والذين حازت الفاشية على حسن نواياهم، والذين يعتمد على تأثيرهم في الجماعة السكانية لحماية زعماء الفاشية من عواقب انتفاضة تجهضهم، وبذلك أمّنوا أنفسهم من مخاطر الثورات.

والبلاد التي اقتربت من مرحلة الفاشية كانت تظهر عليها أعراض لم تكن من بينها بالضرورة الأعراض الخاصة بوجود حركة فاشية، فعلى الأقل كان من الأعراض المماثلة في أهميتها انتشار الفلسفات غير العقلانية، وعلم الجمال والخير العرقي، والغوغائية المعادية للرأسمالية، وآراء هرطقة فن النقد، وانتقاد النظام الحزبي، وانتشار ذم «النظام» القائم، أو أي اسم يطلق على التركيبة الديمقراطية، ففي النمسا كانت الفلسفة المسماة العالمية التي جاء بها أوثمار سبان، وفي ألمانيا شعر ستيفن جورج والرومانسية الكونية للودفيغ كلاغيس، وفي إنجلترا الحيوية الشهوانية لدى دي. إتش. لورانس (D. H. Lawrence)، وفي فرنسا مذهب الأسطورة السياسية لجورج سوريل، كانت كلها من بين الطلائع المتنوعة جداً. وأخيراً أوصلت عصبة الإقطاعيين الموجودة حول الرئيس هندنبرغ هتلر إلى سدة الحكم، بالطريقة ذاتها التي فتح فيها موسوليني وبريمودو ريفيرا لهما الطريق إلى السلطة. ومع ذلك فقد كان لهتلر حركة واسعة تؤيده، وكانت لموسوليني حركة صغيرة، أما بريمو دو ريفيرا فلم تؤيده أي حركة. ولم تنطلق أي ثورة فعلية ضد السلطات الدستورية، وكانت التكتيكات الفاشية جميعها إثارة ثورات زائفة خداعة أعدت بموافقة صامتة من السلطات التي تظاهرت بأنها أطيح بها بالقوة. هذه هي الخطوط العريضة للصورة المعقدة التي يجب أن يترك فيها حيّز لينزل فيه شخصيات مثل الغوغائي الكاثوليكي المستقل في مدينة

ديترويت الصناعية، و«كنغ فش» في لويزيانا المتخلّفة، ومتآمري الجيش الياباني، والمخربين المناهضين للسوفيات في أوكرانيا.

كانت الفاشية إمكانية سياسية موجودة على الدوام، رد فعلي عاطفي آني لدى كل مجموعة سكان صناعية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين. وقد يسميّها المرء «تحركاً» أفضل من «حركة» ليشير إلى الطبيعة غير الشخصية للأزمة التي غالباً ما تكون أعراضها غامضة ومبهمة. وغالباً ما كان الناس لا يعرفون ما إذا كان هذا الخطاب السياسي أو المسرحية، أو ذاك الوعظ أو الاستعراض العام، أو الحديث عمّا وراء الطبيعة أو أي طراز فني أو شعر أو برنامج حزبي فاشياً أم غير فاشي، فلم تكن هناك معايير متفق عليها للفاشية، ولم يكن لها عقائد تقليدية. ومع ذلك فإن أحد معالمها الهامة في كل أشكال تنظيماتها كان المفاجأة التي ظهرت بها وانتهت، لتتفجر ثانية وبعنف بعد مدة غير محددة من الكمون. كل ذلك يدخل في صورة قوة اجتماعية تقوى ثم تضعف حسبما يكون إدراك الوضع.

وما نصطلح عليه للاختصار بـ «وضع فاشي» لم يكن سوى المناسبة الصحيحة لانتصارات فاشية سهلة وكاملة، فسرعان ما تذوب كل المنظمات الصناعية والسياسية لليد العاملة وغيرها من المسؤولين المخلصين عن الحريات الدستورية، وتزيح قوى فاشية صغيرة ما كان يبدو حتى تلك اللحظة القوة العارمة للحكومات الديمقراطية، والأحزاب، والنقابات، فإذا كان الوضع «الثوري» يتصف بالتفكك النفسي والأخلاقي لكل قوى المقاومة حد أن مجموعة من الثوار ضئيلة التسليح تستطيع أن تقتحم المعاقل المفترض أنها حصينة «للرجعية»، عندها يكون «الوضع الفاشي» مناظراً له، سوى أن «الديمقراطية والحريات الدستورية» قد اقتحمت وظهر عجز دفاعاتها

بالأسلوب المشهود نفسه. وفي بروسيا، في تموز/ يوليو 1932 استسلمت حكومة الديمقراطيين الاجتماعيين الشرعية المتحصّنة في منصبها القانوني في السلطة لمجرد التهديد بالعنف غير الدستوري من جانب هرفون بابن. وبعد حوالي ستة أشهر استولى هتلر بصورة سلمية على أعلى مناصب السلطة، التي أطلق منها هجومه الثوري بالتحطيم الجماعي لكل مؤسسات جمهورية فايمار، وأحزابها الدستورية. أما إذا تصورنا أنها قوة الحركة هي التي أوجدت أوضاعاً من هذا النوع، ولا نرى أن الوضع هو الذي في هذه الحالة، أنجب الحركة، فإننا نكون قد أخطأنا في فهم الدرس الهام الذي قدمته العقود السابقة.

والفاشية، كالاشتراكية، نشأت في مجتمع السوق الذي رفض أن يؤدي وظيفته. لذلك كانت منتشرة وواسعة الأفق في مجالها، وعامة في تطبيقها، وتجاوزت مواضيعها مجال الاقتصاد وولدت تحولاً عاماً من النوع الاجتماعي المميز. وألقت نورها في كل حقل من النشاط البشري سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً، أم حضارياً أم فلسفياً، أم فنياً، أم دينياً. والتحمت إلى حدّ معين مع الاتجاهات المحلية والآنية، فلا يمكن فهم تاريخ تلك الفترة ما لم نميّز بين حركة الفاشية الضمنية والتوجهات العابرة التي اندمجت الفاشية بها في البلدان المختلفة.

وفي أوروبا، في عشرينيات القرن العشرين برز توجهان ـ الثورة المضادة والمناداة بتعديل المعاهدة، وتداخلا مع نمط الفاشية الأشمل ولكن الأضعف. وكانت نقطة انطلاقهما، طبعاً معاهدات السلام وثورات ما بعد الحرب على التوالي. ومع أن كلاً من الثورة المضادة والمناداة بتعديل المعاهدة كانتا مقصورتين على هدفيهما المحددين فإنهما اختلطتا بالفاشية.

كانت الثورات المضادة النوسات المعتادة للبندول السياسي إلى الخلف عندما تضطرب الأمور بشكل عنيف. مثل هذه الحركات كانت من النوع الذي حصل في أوروبا منذ أنشئ الكومنولث الإنجليزي على الأقل، ولم تكن له إلا علاقة محدودة مع المسارات الاجتماعية المعاصرة. لقد نشأت في عشرينيات القرن العشرين عدة حالات من هذا النوع، لأن الانتفاضات التي حطمت أكثر من عشرة عروش في وسط وشرق أوروبا كان سببها من ناحية الآثار التي خلفتها الهزيمة، وليس حركة تقدم الديمقراطية، فالثورات المضادة كانت سياسية بالدرجة الأولى ووقعت كأمر طبيعي عند المجموعات والطبقات المحرومة كالسلالات، والأرستقراطيات وأرباب الكنيسة والصناعات الثقيلة، والأحزاب المرتبطة بها. وكانت تحالفات وصدامات المحافظين والفاشيين في أثناء هذه الفترة تدور حول الغنيمة التي ستكون من حصة الفاشيين عند القيام بالثورة المضادة. وعندئذ أصبحت الفاشية النزعة الثورية التي توجه المحافظين بقدر ما توجه إلى قوى الاشتراكية التي تنافسها. وهذا لم يمنع الفاشيين من أن يحاولوا الوصول إلى السلطة في المجال السياسي بعرض خدماتهم على مقاومي الثورات. وعلى العكس فقد طالبوا بها خاصة بسبب ما زعموه من عجز المحافظين عن القيام بالمهمة، التي كان لا بد منها إذا كان يتوجب عليهم منع الاشتراكية. لقد حاول المحافظون بطبيعة الحال احتكار أمجاد الثورات المضادة، وقاوموا كما في ألمانيا بتحقيقها وحدهم فعلاً، فحرموا أحزاب الطبقة العاملة من أن يكون لها النفوذ والسلطة، ومن دون أن يستسلموا للنازيين. وكذلك في النمسا، استطاع الاشتراكيون المسيحيون ـ وهم حزب محافظ ـ أن ينتزعوا السلطة من العمال (1927) من دون أن يقدموا أي تنازلات «للثورة القادمة من اليمين» وحتى حين لم يكن بد من مشاركة الفاشيين في الثورة المضادة، أقيمت حكومات «قوية» استطاعت نفي

الفاشية ورميها في مهاوي النسيان. لقد حصل هذا في أستونيا في 1929، وفي فنلندا في 1932، وفي لاتفيا في 1934. واستطاعت الأنظمة الشبيهة بالليبرالية أن تحد من قوة الفاشية لمدة من الزمن، كما في هنغاريا في 1922، وبلغاريا في 1926. وفي إيطاليا فقط لم يستطع المحافظون أن يعيدوا النظام إلى العمل في المصانع من دون أن يعطوا للفاشيين الفرصة للوصول إلى السلطة.

وفي البلدان المهزومة عسكرياً، ولكن أيضاً في إيطاليا المهزومة «نفسياً» كانت تطل المشكلة الوطنية بشكلها العريض. وهنا طرحت مهمة لا يمكن إنكار شدتها وقسوتها، إذ حفر نزع السلاح الدائم للبلدان المهزومة عميقاً وأكثر من أي أمور أخرى، ففي عالم كانت فيه المنظمة الوحيدة القائمة للقانون والنظام والسلم تستند على توازن القوى، نزعت القوة من عدد من البلدان من دون أي إلماح إلى نوع النظام الذي سيحل محل النظام القديم، فعصبة الأمم في أحسن الأحوال كانت تمثل نظاماً محسناً لتوازن القوى، ولكنها لم تكن عملياً حتى على مستوى اتفاقية أوروبا السابقة، لأنها كانت تفتقر إلى الشرط المسبق لانتشار قوتها ووضعت حركة الفاشية نفسها في كل مكان تقريباً في خدمة القضية الوطنية، وبالكاد استطاعت أن تبقى نشطة من دون هذه المهمة الإنقاذية.

ومع ذلك فقد استخدمت هذا الموضوع كمرتكز لتتسلق منه، وفي مرات أخرى عزفت على وتر التهدئة والعزلة. وفي إنجلترا والولايات المتحدة تحالفت مع دعاة التهدئة والاسترضاء، وفي النمسا تعاونت حركة الدفاع عن الوطن مع مختلف المسالمين الكاثوليكيين، وأصبحت الفاشية الكاثوليكية ضد القومية بالمبدأ. ولم يحتج هوي لونغ إلى نزاع حدودي مع الميسيسبي أو تكساس ليطلق حركته الفاشية من باتون روج. وكانت الحركات المماثلة في هولندا والنرويج بعيدة عن القومية إلى حد الخيانة وربما كان كيسلنغ

(Quisling) اسماً لفاشي طيب، ولكنه بالتأكيد ليس اسماً لوطني طيب.

وفي نضالها للوصول إلى السلطة السياسية كانت الفاشية حرة في التنكر أو استخدام المواضيع المحلية، وفق رغبتها. وكان هدفها يتجاوز الإطار السياسي والاقتصادي: فهو اجتماعي وتضع العقيدة السياسية في خدمة مسار الانحطاط. وفي صعودها تعزف على عواطف عديدة، ومع ذلك فعندما تنتصر تنزل الجميع من حافلة جوقتها، ما عدا مجموعة صغيرة من الحوافز، على الرغم من أنها أيضاً حوافز مميزة. وما لم نميز بدقة بين التشدد المزيف وهي على الطريق للوصول إلى السلطة وتشددها الحقيقي وهي في السلطة، فإننا لن نتفهم الفرق الدقيق ولكنه الفعال بين قومية بعض الحركات الفاشية الخداعة في أثناء الثورة، وعدم قوميتها الإمبريالية الخاصة التي اتخذتها بعد الثورة[2].

وفي حين نجح المحافظون بشكل عام في القيام بالثورات المضادة وحدهم، فإنهم لم ينجحوا في إبراز مشكلة القومية ـ العالمية لبلدانهم وطرحها. واعتقد برونغ في 1940 أن دفع مشكلتي التعويضات ونزع السلاح قد حلّهما هو قبل أن تقرر «الفئة المحيطة بهندنبرغ» إخراجه من السلطة، وتسلم السلطة إلى النازيين، وسببهم في ذلك أنهم لم يريدوا أن تذهب أمجاد الحل إليه[3]. وبالمعنى الضيق المحدد، سواء أكان ذلك صحيحاً أم لا، فإن الأمر لم يكن

(2) Hermann Rauschning, *The Voice of Destruction*, By Arrangement with Alliance Book Corporation (New York: Putnam, [1940]).

(3) Hans Heymann, *Plan for Permanent Peace* (New York; London: Harper & Brothers, [1941]).

قارن مع رسالة برونغ في 8 كانون الثاني/ يناير 1940.

له أهميته، لأن مسألة حالة المساواة لألمانيا لم تكن تقتصر على نزع السلاح فنياً، كما كان برووننغ يقول، ولكنها تناولت المسألة الحيوية أيضاً وهي نزع الروح العسكرية، وكذلك لم يكن ممكناً أن نهمل القوة التي استفادت منها الدبلوماسية الألمانية من وجود جماهير من النازيين أقسموا على ولائهم للسياسات القومية الراديكالية. وقد أثبتت الأحداث قطعاً بأن وضع المساواة لألمانيا ما كان بالإمكان تحقيقه من دون الثورة والخروج عن الالتزام. وعلى ضوء هذه المسؤولية الفظيعة للنازية التي جعلت من حرية ألمانيا ومساواتها مع البلدان الأخرى قضية تصل إلى الجريمة، تتضح الأمور، ففي ألمانيا وإيطاليا كليهما استطاعت الفاشية الاستيلاء على السلطة لأنها كانت قادرة على استخدام الأمور الوطنية المعلّقة كعتلة لتحركها، بينما أضعفت من شأفتها في فرنسا وبريطانيا العظمى كثيراً معاداتها للروح الوطنية. وفقط في البلدان الصغيرة والتي تعتمد بطبيعتها على غيرها تستطيع روح التبعية لقوة أجنبية أن توظّف لصالح الفاشية.

وبمحض الصدفة فقط، كما نرى، ارتبطت الفاشية الأوروبية في عشرينيات القرن العشرين بالتوجهات القومية والمناهضة للثورات. وكانت هناك حالة من التعايش بين حركات ذات أصول مستقلة هي التي عزّزت بعضها وأعطت الانطباع بالتماثل السياسي، بينما هي في الواقع لا علاقة بينها.

وفي الحقيقة، فإن الدور الذي قامت به الفاشية حدّده عامل واحد: حالة نظام السوق.

وفي الفترة بين 1917 ـ 1923 لجأت الحكومات أحياناً إلى طلب المساعدة من الفاشيين لاستعادة القانون والنظام: ولم تعد توجد حاجة لتشغيل نظام السوق، وبقيت الفاشية لا تتطور. وفي الفترة بين 1924 ـ 1929 عندما تم التأكد من استعادة نظام السوق، تراجعت الفاشية كقوة سياسية بالكامل.

وبعد 1930 أصبح اقتصاد السوق يعاني أزمة شاملة، ففي غضون بضع سنوات تحولت الفاشية إلى قوة عالمية.

وبالكاد أثمرت الفترة الأولى 1917 ـ 1923 أكثر من وجود اسم الحركة. وحصلت في عدد من البلدان الأوروبية ـ مثل فنلندا وليتوانيا وأستونيا ولاتفيا وبولندا ورومانيا وبلغاريا واليونان وهنغاريا ـ ثورات زراعية أو اشتراكية، بينما صارت الطبقة العاملة الصناعية في أخرى ـ ومنها إيطاليا وألمانيا والنمسا ـ تتمتع بالنفوذ السياسي. وفيما بعد استعادت الثورات المضادة توازن القوى في الداخل. وفي معظم الدول كان الفلاحون يناهضون عمال المدن، وفي بعض البلدان انطلقت الحركات الفاشية بتحريض من الضباط وطبقة الأشراف، الذين عهدوا إلى الفلاحين بقيادة الحركة، وفي بلدان أخرى كإيطاليا شكلوا من العاطلين عن العمل وصغار البورجوازيين قوات فاشية. ولم يعد الحديث في أي مكان يجري إلا عن القانون والنظام، ولم يعد يثار موضوع الإصلاحات الجذرية، وبعبارة أخرى، لم تظهر أي إشارات عن احتمال قيام ثورة فاشية، فكانت هذه الحركات فاشية في شكلها فقط، بمعنى أنها من حيث كونها عصابات مدنية، والمسماة عناصر غير مسؤولة استخدمت بتشجيع سري من أشخاص في السلطة، فقد ولدت الفلسفة المناهضة للديمقراطية لدى الفاشية، ولكنها لم تصبح بعد عنصراً سياسياً. وقد كتب تروتسكي تقريراً مطولاً عن الحالة في إيطاليا عشية اجتماع دول الكومنترن في 1920، ومضت عشر سنوات أخرى أو أكثر قبل أن تتطور الفاشية، الموجودة في حكومة البلاد منذ مدة طويلة، في طبيعتها إلى نظام اجتماعي خاص.

ومنذ 1924 وما بعدها أصبحت أوروبا والولايات المتحدة مشهداً للازدهار النشط الذي طغى على كل القلق حول سلامة نظام

السوق. وأعلن عن استعادة الرأسمالية. وتم التخلص من البلشفية والفاشية، ما عدا في المناطق الخارجية. وأعلنت دول الكومنترن أن اندماج الرأسمالية وتماسكها حقيقة رائعة، وامتدح موسوليني الرأسمالية الليبرالية، وكانت كل الدول الهامة باستثناء بريطانيا العظمى تزداد نمواً وارتقاءً. ونعمت الولايات المتحدة بازدهار أسطوري، وكذلك كانت أوروبا تقريباً. وانقلاب هتلر قد تم سحقه، وجلت فرنسا عن منطقة الرور، واستعيدت قوة مارك الرايخ بأعجوبة، وأخرجت خطة داويز السياسة من تعويضات الحرب، وكانت معاهدات لوكارنو تلوح في الأفق، وانطلقت ألمانيا تعيش سبع سنوات سمان. وقبل نهاية 1926 عاد معيار الذهب يسيطر في أوروبا من موسكو إلى لشبونة.

كانت الحقبة الثالثة ـ بعد 1929 ـ هي التي أصبحت فيها مكانة الفاشية الحقيقية واضحة. وكانت أزمة نظام السوق واضحة أيضاً. وحتى تلك الفترة لم تكن الفاشية أكثر من سمة في حكومة إيطاليا المتسلطة، والتي لولاها لما اختلفت عن نوع الحكومات التقليدية. وبرزت عندها كحل بديل لمشكلة المجتمع الصناعي. وتسلمت ألمانيا القيادة في ثورة بحجم أوروبا ووفر انحياز الفاشية لنضالها من أجل السلطة حراكاً سرعان ما عم القارات الخمس. وأصبح التاريخ مهيأً للتحول الاجتماعي.

لقد طرأ حدث غير منتظر ولكنه لم يكن إطلاقاً عرضّي في تأثيره وشرع في ضعضعة النظام العالمي. وتفاقم ركود في وول ستريت إلى أبعاد ضخمة وتبعه قرار بريطانيا العظمى بالتخلّي عن معيار الذهب، وبعد سنتين جاء قرار مماثل من جانب الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت توقف مؤتمر نزع السلاح عن عقد جلساته، وفي 1933، انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم.

هذه الأحداث الرمزية دلّت على اقتراب حقبة تحول مشهود في النظام العالمي. وثارت ثلاث قوى، هي اليابان وألمانيا وإيطاليا ضد الوضع الراهن وخرّبت مؤسسات السلام المتداعية أصلاً. وفي نفس الوقت كان النظام الفعلي للاقتصاد العالمي يتقاعس عن الأداء. وقد أوقف معيار الذهب مؤقتاً عن العمل من قبل مؤسسيه الأنجلوساكسون، وتحت ستار التخلف عن الدفع رفض الإقرار بتسديد الديون الخارجية، وتدنت أسواق رأس المال والتجارة العالمية إلى مستويات منخفضة جداً. وانفرط عقد النظامين السياسي والاقتصادي في وقت واحد. ولدى الأمم نفسها لم يكن التحول أقل شمولاً، فقد حلّت محل أنظمة الحزبين حكومات الحزب الواحد، وحكومات توافق وطني أحياناً. وعلى كل حال كان التشابه خارجياً بين البلدان الديكتاتورية والبلدان التي احتفظت برأي عام ديمقراطي يؤكد على أولوية الأهمية للمؤسسات الحرة في المناقشات واتخاذ القرارات. وتحولت روسيا إلى الاشتراكية تحت أشكال الدكتاتورية. واختفت الرأسمالية الليبرالية من بلاد راحت تستعد للحرب مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا، وإلى حد ما أيضاً في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. ولكن التشابه بين أنظمة الفاشية والاشتراكية والميثاق الجديد الصاعد كان فقط في تخليّها عن مبادئ عدم التدخل الحكومي.

وفي حين أخذ التاريخ مجراه بحدث خارج عن إرادة الجميع، فإن الأمم منفردة ردّت على التحدي بناءً على الجهة التي ترتبط بها، فالبعض كان مناهضاً للتحول، والبعض ذهب بعيداً لملاقاته حين حصل، والبعض كان لا يهتم. وكذلك راحت الأمم تبحث عن الحلول باتجاهات مختلفة. ومع ذلك ومن وجهة نظر اقتصاد السوق، فإن هذه الحلول المختلفة جذرياً في الغالب كانت تمثل بدائل معروفة.

ومن بين تلك المصممة على الاستفادة من جو الاضطراب العام لتحقيق مصالحها الخاصة، كانت مجموعة من القوى الساخطة التي تعتبر انتهاء نظام توازن القوى، حتى في أضعف أشكاله وهي عصبة الأمم يقدم لها فرصة نادرة.

كما كانت ألمانيا توّاقة إلى الإسراع في سقوط الاقتصاد العالمي التقليدي الذي مازال يوفر للنظام العالمي موطئ قدم، وتوقّعت انهيار ذلك النظام لكي يكون لها نقطة الانطلاق على أعدائها. وفكت ارتباطها عمداً مع نظام رأس المال والسلع والعملة العالمي لكي تخفّف من سيطرة العالم الخارجي عليها عندما ترى من المناسب أن تتخلى عن التزاماتها السياسية. وتبنّت نظام حكم فردي مطلق لتضمن لنفسها الحرية الضرورية لها في مخططاتها البعيدة. وبددت احتياطيها من الذهب وألغت ديونها الخارجية بتخليها بلا سبب عن التزاماتها، حتى إنها ولفترة، تخلت عن ميزانها الرابح في التجارة الخارجية. واستطاعت بسهولة أن تخفي نياتها الحقيقة لأنه لم يشك لا وول ستريت ولا منطقة المدينة في لندن ولا جنيف بأن النازيين قد عمدوا إلى حل اقتصاد القرن التاسع عشر نهائياً.

وكان السير جون سايمون ومونتاغيو نورمان يعتقدان جازمين بأن في النهاية سوف يستعيد شاخت الاقتصاد الأصلي المألوف إلى ألمانيا، التي كانت تتصرف مكرهة، والتي كانت ستعود إلى الحظيرة، عندما تتم مساعدتها مالياً. واستمرت مثل هذه الأوهام تسيطر على شارع داوننغ، ورئاسة وزراء بريطانيا حتى اجتماع ميونيخ وبعده. وبينما كانت ألمانيا تجد في قدرتها على التلاؤم مع حلّ النظام التقليدي ما يساعدها كثيراً في خططها التآمرية، فإن بريطانيا العظمى وجدت نفسها مقيدة جداً بالتزامها بذلك النظام.

ومع أن إنجلترا قد تخلت مؤقتاً عن معيار الذهب، فإن

اقتصادها وماليتها استمرت تستند إلى مبادئ الصرف المستقرة والعملة السليمة. ومن هنا كان تقصيرها في مجال إعادة التسلح. وكما كان الحكم الفردي في ألمانيا نتيجة اعتبارات عسكرية وسياسية نتجت عن تصميمها على احتكار التحول العام لصالحها، فإن استراتيجية بريطانيا وسياستها الخارجية قد تقيدتا بفعل منظورها المحافظ في الأمور المالية. وقد عكست استراتيجية الحرب المحدودة نظرية السوق التجاري الضخم القائم على الجزيرة، التي تعتبر نفسها بأمان مادام سلاحها البحري قوياً بحيث يضمن إيصال المؤن التي تستطيع العملة السليمة أن تشتريها من البحار السبعة. وكان هتلر قد تسلم السلطة عندما، دافع داف كوبر المتحمس في عام 1933، عن سياسة تخفيض ميزانية الجيش لعام 1932، «التي وضعت لتواجه إفلاساً عاماً، والذي كان يعتقد حينها أنه أشد خطراً على البلاد من وجود خدمات قتالية غير فعالة». وبعد أكثر من ثلاث سنوات اعتقد اللورد هاليفكس أنه يمكن التوصل إلى السلام بالتكيّف الاقتصادي، وأنه لا يجب أن يجري التدخل بالتجارة لأنه سيجعل من الصعب إجراؤها. وفي السنة نفسها التي جرى فيها اجتماع ميونيخ، كان هاليفاكس وشامبرلين مازالا يصوغان سياسة بريطانيا من وجهة نظر «الرصاصات الفضية» والقروض الأمريكية التقليدية لألمانيا. وفي الحقيقة، وحتى بعد أن اتخذ هتلر قراره الذي لا رجوع عنه، واحتل براغ، فقد وافق السير جون سايمون في مجلس العموم على نصيحة مونتاغيو نورمان بتسليم احتياطي الذهب التشيكي إلى هتلر، فقد كان اعتقاد سايمون بأن سلامة معيار الذهب الذي كرس له حياته السياسية، تتقدم على كل اعتبار آخر. واعتقد معاصروه أن عمل سايمون كان نتيجة لسياسة الاسترضاء التي اعتمدتها الحكومة. ولكنها، في الحقيقة، كانت وفاءً لروح معيار الذهب التي بقيت توجه منظور كبار رجال منطقة المدينة في لندن في الأمور الاستراتيجية والسياسية. وفي الأسبوع الذي

اندلعت فيه الحرب صاغت وزارة الخارجية، في جوابها على اتصال شفهي بين هتلر وشامبرلين[4] سياسة بريطانيا من خلال القروض الأمريكية التقليدية لألمانيا، فكان عدم استعداد إنجلترا عسكرياً يرجع قبل كل شيء إلى التزامها باقتصاد معيار الذهب.

لقد جَنَت ألمانيا فوائد أولئك الذين يساعدون في قتل ما هو محتم أن يموت. ودامت انطلاقتها مدّة ما سمحت لها تصفية نظام القرن التاسع عشر البالي أن تبقى في المقدمة، فتحطيم الرأسمالية الليبرالية ومعيار الذهب والكيانات المستقلة ذات السيادة كان النتيجة اللاحقة لحملات الغزو والسلب والنهب. وفي تكيفها مع الانعزال الذي سعت إليه بنفسها، وبعدها في سياق حملاتها على تجار الرق، أوجدت حلولاً تجريبية لبعض المشاكل الناجمة عن التحول.

وعلى كل حال، فإن أعظم فضل لها يكمن في قدرتها على إرغام بلدان العالم على التحالف ضد البلشفية، فجعلت من نفسها المستفيد الأول من التحول بأخذها القيادة لحل مشكلة اقتصاد السوق الذي ظهر ولمدة طويلة يحظى بولاء الطبقات المتملكة بلا قيد ولا شرط، وفي الحقيقة ليس ولاؤهم وحدهم فقط. وبناءً على ما تفترضه الليبرالية والماركسية بأولوية مصالح الطبقة الاقتصادية، فإن هتلر هو الرابح. ولكن وحدة الأمة اجتماعياً أثبتت في المدى البعيد أنها أكثر تماسكاً من وحدة الطبقة الاقتصادية.

لقد ارتبط نهوض روسيا بدورها في التحول، فمن 1917 إلى 1929 كان الخوف من البلشفية لا يعني سوى الخوف من الفوضى الذي يعيق استعادة اقتصاد السوق الذي لا يستطيع التحرك إلا في جو

---

(4) *British Blue Book*, no. 74, Cmd. 6106, 1939.

الثقة الكاملة. وفي العقد الذي تلاه أصبحت الاشتراكية في روسيا أمراً واقعاً، فالمزارع الجماعية كانت تعني تقدماً لاقتصاد السوق بالنهج التعاوني في ما يتعلق بالأرض. وبرزت روسيا الآن، التي كانت موئلاً للتحريض الثوري الموجه ضد العالم الرأسمالي، ممثلة للنظام الجديد الذي يمكن أن يحل محل اقتصاد السوق.

ومما لا يعرفه الناس أن البلاشفة وهم من غلاة الاشتراكيين، رفضوا بكل عناد «إقامة الاشتراكية في روسيا»، فالعقيدة الماركسية بحد ذاتها كانت ستمنع مثل هذه المجازفة في بلد زراعي متخلف. ولكن بصرف النظر عن الحدث الاستثنائي المسمى «شيوعية الحرب» في 1920، التزم القادة بالموقع القائل بأن الثورة العالمية يجب أن تبدأ في أوروبا الغربية الصناعية، فظهور الاشتراكية في أحد البلدان كان سيبدو لهم تناقضاً مع حقائق الأمور، وعندما أصبحت حقيقة، رفضها قدامى البلاشفة جميعاً تقريباً. ومع ذلك، فإن هذا الخروج عن مبادئها هو الذي أثبت نجاحاً مدهشاً.

وإذا استعرضنا ربع القرن الماضي من تاريخ روسيا، فسيظهر أن ما نسميه بالثورة الروسية كان يشتمل فعلاً على ثورتين منفصلتين، تقمصت أولاهما المثل العليا التقليدية في أوروبا الغربية، بينما شكلت الثانية جزءاً من التطورات التي استجدّت في الثلاثينيات من القرن العشرين، فثورة 1917 ـ 1924 كانت في الحقيقة آخر الانتفاضات السياسية في أوروبا والتي جرت على نمط الكومنولث الإنجليزي والثورة الفرنسية، وكانت الثورة التي بدأت بالمزارع الجماعية حوالي 1930، الأولى من بين التحولات الاجتماعية الكبرى التي حولت من شكل العالم في الثلاثينيات، لأن الثورة الروسية الأولى حققت إنهاء الحكم المطلق، وسيطرة الإقطاعية على الأرض، والاضطهاد العرقي ـ وهي الوارثة الحقيقية لمثل 1789

العليا، وأقامت الثورة الثانية اقتصاداً اشتراكياً. وبعد كل ما قلناه كانت الأولى مجرد حدث روسي ـ أنجز سلسلة طويلة من التطورات التي سبق أن حدثت في الغرب على الأرض الروسية ـ بينما شكلت الثورة الأخرى جزءاً من التحول العالمي المعاصر.

لقد وقفت روسيا، ظاهرياً، في عشرينيات القرن العشرين بعيدة عن أوروبا تعمل على خلاصها. وقد ينقض التحليل الأدّق هذا المظهر، لأنه من بين العوامل التي أرغمتها على اتخاذ قرارها في السنوات بين الثورتين كان انهيار النظام العالمي. وفي 1924 أصبحت «شيوعية الحرب» حدثاً منسياً، وأعادت روسيا إقامة سوق داخلية حرة للحبوب، وأبقت على سيطرة الدولة على التجارة الخارجية، التي اعتدت بشكل رئيسي على تصدير الحبوب والأخشاب والفراء وبعض المواد العضوية الأخرى، التي كانت أسعارها تعاني هبوطاً شديداً بسبب الكساد في الزراعة الذي سبق انهيار التجارة العام. وأدى عدم تمكن روسيا من تطوير تجارة تصدير بشروط مفيدة إلى الحدّ من استيرادها للآلات وبالتالي عمدت إلى تأسيس صناعتها الوطنية. وهذا أيضاً، أثر في شروط المقايضة بين المدينة والريف ـ المسماة «المقص» ـ بشكل سيئ، مما أذكى عداء الفلاحين لحكم عمال المدن. وبذلك فإن انحلال الاقتصاد العالمي زاد من الإجهاد على الحلول المؤقتة للمسألة الزراعية في روسيا، وسرّع في إنشاء المزارع التعاونية «الكولخوزات». وأدّى فشل النظام السياسي التقليدي الأوروبي في توفير السلامة والأمن إلى نفس النتيجة، لأنه أوجد الحاجة إلى الجدال، وبذلك زاد في أعباء ارتفاع ضغوط التصنيع. وكان انعدام التوازن الذي كان في نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر وعدم قدرة السوق العالمي على امتصاص منتوج روسيا الزراعي، قد أرغم روسيا وأكرهها على اتباع طريق الاكتفاء الذاتي،

فالاشتراكية في بلد ما قد أوجدها عدم قدرة اقتصاد السوق على توفير الترابط بين جميع البلدان، وما كان يبدو على أنه حكم فردي مطلق هو في الحقيقة زوال حركة الرأسمالية العالمية، فأطلق فشل النظام العالمي العنان لطاقات التاريخ ـ ووضعت مساراتها بالتوجهات المتأصلة في مجتمع السوق.

الفصل الحادي والعشرون

الحرية في مجتمع معقد

لم يحصل انهيار حضارة القرن التاسع عشر بسبب هجوم البرابرة في الخارج أو الداخل، ولم يستنزف حيويتها خرابُ الحرب العالمية الأولى، ولا ثورة البروليتاريا الاشتراكية أو الطبقة تحت الوسطى الفاشية. ولم يكن فشلها نتيجة بعض القوانين المزعومة في الاقتصاد، كهبوط معدل الربح أو نقص الاستهلاك أو زيادة الإنتاج، فقد تحللت نتيجة مجموعة أسباب مختلفة تماماً: تلك الإجراءات التي تبنّاها المجتمع لكي لا يفنى، بدوره، بفعل السوق ذات التنظيم الذاتي. وبصرف النظر عن الظروف الاستثنائية، كالتي حدثت في أمريكا الشمالية في عصر الحدود المفتوحة، فإن الصراع بين السوق والمتطلبات الأولية لحياة اجتماعية منتظمة زود القرن بديناميكيته وأنتج الإجهادات والضغوط التي أدت في النهاية إلى انهيار ذلك المجتمع. أما الحروب الخارجية فزادت من سرعة الانهيار.

وبعد مرور قرن على «التحسينات» العمياء يستعيد الإنسان «سكناه»، فإذا لم تقضي حركة التوجه إلى الصناعة على جنس الإنسان، فإنه يجب إخضاعها إلى متطلبات الطبيعة الإنسانية. والنقد الصحيح الموجه لمجتمع السوق هو ليس لأنه استند إلى الاقتصاد ـ

ومن ناحية، فكل وأي مجتمع يجب أن يستند إليه ـ ولكن لأن اقتصاده كان يستند إلى المصلحة الذاتية، فمثل هذا التنظيم للحياة الاقتصادية هو غير طبيعي، بالمعنى التجريبي لكلمة «استثنائي» وافترض مفكرو القرن التاسع عشر أن الإنسان في نشاطه الاقتصادي حاول الحصول على الربح، وأن نوازعه المادية ستقنعه ليختار ما يحتاج إلى بذل الجهد الأقل عوضاً عن الذي يحتاج إلى الجهد الأكثر، وأن يتوقع قبض ثمن عمله. وباختصار، إنه في نشاطه الاقتصادي سوف ينزع إلى الإخلاص إلى ما يصفونه بالعقلانية الاقتصادية، وأن كل سلوكه المخالف لهذه العقلانية كان نتيجة تدخل خارجي. وهذا يعني أن الأسواق هي مؤسسات طبيعية، وتنشأ عفوياً إذا ترك البشر يعيشون أحراراً ومن دون تدخل. وهكذا فلا شيء يمكن أن يكون أقرب إلى طبيعة الأمور من النظام الاقتصادي الذي توجد فيه الأسواق وتتحكم فيها أسعاره فقط، وبذلك يكون المجتمع الإنساني القائم على مثل هذه الأسواق هو هدف كل تقدم. ومهما كانت الرغبة فيه أو عدمها، بناءً على الأسس الطبيعية، فإن استخداماته ـ وهذه بديهية ـ تقوم على خواص لا تتغير في العرق البشري.

وفي الواقع، كما نعرف الآن، فإن سلوك الإنسان سواء في حالته البدائية مروراً في مسار التاريخ كان في الغالب على عكس ما يتضمنه هذا الرأي. أما قول فرانك هـ. نايت «لا يوجد عند الإنسان دافع اقتصادي بنوع خاص» فينطبق ليس فقط على الحياة الاجتماعية بشكل عام، بل على الحياة الاقتصادية ذاتها، فالرغبة بالمقايضة التي استند عليها آدم سميث في تصويره الإنسان البدائي، ليست رغبة عامة لدى الكائن البشري في نشاطه الاقتصادي، بل هي أكثرها ندرة، فليس فقط شواهد علم الإنسان الحديث هي التي تكذب هذه

التصورات العقلانية، بل تاريخ التجارة والأسواق أيضاً، الذي يختلف كثيراً عن تلك التي أوردتها تعاليم علماء الاجتماع التوافقية. ويبين التاريخ الاقتصادي أن ظهور الأسواق الوطنية العامة لم يكن نتيجة للتحرر التدريجي والعفوي لمجال الاقتصاد من سيطرة الحكومات، فعلى العكس تماماً، كانت السوق نتيجة التدخل الواعي والعنيف غالباً من جانب الحكومة التي فرضت نظام السوق على المجتمع لغايات غير اقتصادية. ولدى التدقيق في السوق ذات التنظيم الذاتي في القرن التاسع عشر تبين أنه يختلف بصورة جذرية حتى عن سابقه المباشر في أنه اعتمد في تنظيمه على المصلحة الاقتصادية الذاتية. إن نقطة الضعف الفطرية في مجتمع القرن التاسع عشر لم تكن في كونه صناعياً ولكن في كونه مجتمع السوق. وسوف تستمر الحضارة الصناعية عندما لا يبقى من التجربة الطوباوية بالسوق ذات التنظيم الذاتي سوى الذكرى.

ومع ذلك، فإن انتقال الحضارة الصناعية إلى الاستناد على أساس جديد غير السوق يبدو للكثيرين مهمة ييأس المرء من تصورها، فهم يخشون من فراغ في المؤسسات، أو حتى أسوأ من ذلك، ضياع الحرية. هل نحن بحاجة إلى انتشار هذا الخطر؟

لقد خلفنا وراءنا كثيراً من المعاناة الضخمة التي لا بد منها في فترة الانتقال. وفي عصرنا المتخم بالاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات المأسوية التي يسببها الكساد وتقلبات أسعار العملة والبطالة الجماعية، والتحولات في الوضع الاجتماعي، وانهيار الدول التاريخية المريع، عانينا الأسوأ. ومن دون إدراك منا رحنا ندفع ثمن التحول. ومن وضعنا البعيد عن التلاؤم مع استخدام الآلات وحجم التحولات الوشيكة، فإن استعادة الماضي هو بنفس درجة الاستحالة في نقلنا مشاكلنا إلى كوكب آخر، فبدلاً من نزع قوى الاعتداء والاستيلاء الشيطانية، فإن مثل هذه المحاولات العقيمة

ستؤمّن لهذه القوى بقاءها حتى بعد التغلب عليها عسكرياً، فأسباب الشر تتمتع بالميزة، الحاسمة في السياسة، وهي القيام بالممكن، خلافاً لذلك الذي يستحيل تحقيقه مهما خلصت النية.

كما أن انهيار النظام التقليدي لا يتركنا معلقين بالفراغ، إذ لا يمكن للبدائل المؤقتة ولو لأول مرة في التاريخ أن تحتوى بذور المؤسسات الكبيرة الدائمة.

إننا نشهد في داخل الأمم تطوراً يكفّ فيه النظام الاقتصادي عن وضع القوانين للمجتمع مما يضمن أفضلية المجتمع وأولويته على ذلك النظام. وقد يحصل ذلك بطرق ديمقراطية وأرستقراطية، ودستورية وسلطوية عديدة، وربما بطريقة لم نتنبأ بها إطلاقاً، فالمستقبل في بعض البلدان قد يكون الماضي في بلدان أخرى، في حين لايزال البعض يتقمّص ماضي الآخرين. إلا أن النتيجة هي عامة لهم جميعاً: لن يكون نظام السوق ذاتية التنظيم، حتى من حيث المبدأ، لأنه لن يشمل اليد العاملة والأرض ورأس المال.

إن إخراج اليد العاملة من السوق يعني تحولاً جذرياً كما كانت عملية تأسيس سوق يد عاملة منافسة، فالعقد الخاص بالأجور لن يبقى عقداً خاصاً فيما عدا ما يتعلق بنقاط ثانوية ملحقة، فليست فقط أحوال المصنع، وساعات العمل، وشكليات العقد، بل الأجور الأساسية نفسها تتحدد خارج السوق، ويتوقف ما تبقى من دور تقوم به النقابات والدولة والهيئات العامة الأخرى ليس فقط على صفة هذه المؤسسات ولكن أيضاً على التنظيم الفعلي لإدارة الإنتاج. ومع أنه وحسب طبيعة الأمور سوف (ويجب أن) تستمر في أداء دور جوهري في النظام الاقتصادي، فإن دوافع أخرى غير تلك التي تتعلق مباشرة بالدخول المالية يمكن أن تتفوق إلى حد كبير على النواحي المالية لليد العاملة.

إن إزالة الأرض من سوق العمل ترادف إدخالها في مؤسسات معيّنة، مثل المسكن الموطن، والتعاونية، والمصنع، والمنظمة السكنية، والمدرسة، والكنيسة، والحدائق، والمحميات الطبيعية للحيوانات المفترسة، وغيرها. وعلى كل حال، فسيستمر انتشار الملكية الفردية للمزارع، وتبقى العقود المتعلقة بالولاية على الأرض تدور حول ملحقاتها فقط، لأن النواحي الجوهرية فيها قد أخرجت من السلطة القانونية للسوق عليها. وتنطبق الأمور نفسها على الأغذية الأساسية والمواد الخام العضوية، لأن تحديد أسعارها لم يعد من اختصاص السوق. أما أن تستمر الأسواق التنافسية في العمل بالنسبة لتشكيلة واسعة من المنتجات، فلا يعني تدخلها بتركيبة المجتمع، أكثر مما يعني تثبيت الأسعار خارج السوق بالنسبة إلى اليد العاملة والأرض ورأس المال أنه يتدخل في وظيفته في تكليف السعر بالنسبة إلى المنتجات المختلفة. وطبيعة الملكية طبعاً، تتعرض لتحولات عميقة نتيجة هذه الإجراءات، لأنه لم يعد هناك حاجة للسماح للدخول من شرعية الملكية أن تزداد بلا حد، لمجرد ضمان الاستخدام والإنتاج واستخدام الموارد في المجتمع.

إن رفع السيطرة على رأس المال من السوق يجري في جميع البلدان في أيامنا هذه. وبصورة لا شعورية أدى وجود الودائع إلى ذلك إلى حد كبير، إلا أن أزمة معيار الذهب في العشرينيات من القرن العشرين أثبتت أن العلاقة بين المال السلعي والمال الزائف لم تنقطع البتة. ومنذ إدخال «التمويل الوظيفي» في جميع الدول المهمة، فإن توجيه الاستثمار وتنظيم سعر التوفير قد أصبحا من مهام الحكومات.

إن رفع عناصر الإنتاج ـ اليد العاملة ورأس المال ـ من السوق قد أصبح بذلك إجراءً موحداً فقط من وجهة نظر السوق الذي كان

يتعامل بها كسلع. ومن وجهة نظر الواقع الإنساني، فإن ما استعيد بإلغاء زيف السلعة يقع في كل اتجاهات البوصلة الاجتماعية. وبالنتيجة، فإن تفكك اقتصاد السوق الموحدة قد أنشأ عدة مجتمعات جديدة. كما أن نهاية مجتمع السوق لا تعني غياب السوق على الإطلاق، فيستمر هذا بأشكال مختلفة، ليضمن حرية المستهلك، وليبيّن التحول في الطلب وليؤثر في دخل المنتجين، وليعمل كوسيلة في المحاسبة، بينما يكف بالكامل عن كونه أداة تنظيم ذاتي اقتصادية.

وفي أساليبه العالمية، كما في هذه الأساليب الداخلية، كان مجتمع القرن التاسع عشر مقيداً باقتصاده. وكانت أسواق الصرف الأجنبية الثابتة مرافقة وموازية للمدنية. ومادام معيار الذهب ـ الذي أصبح ملازماً تقريباً ـ والأنظمة الدستورية تقوم بعملها، فإن توازن القوى أصبح وسيلة للسلام. وعمل النظام من خلال وسائل تلك القوى الكبرى، أولها وعلى رأسها بريطانيا العظمى، التي كانت مركز التمويل العالمي، واستعملت نفوذها من أجل إقامة حكومات نيابية في البلدان الأقل تقدماً. وكانت هذه ضرورية لضبط تمويلات وعملات البلدان المدينة وحاجتها في النهاية إلى موازنة تستطيع الهيئات المسؤولة فقط أن تديرها وتتحكم بها.

مع أنه، وبشكل عام، لم تكن مثل هذه الاعتبارات موضع انتباه الساسة، فإن الحالة كانت كذلك، لأن متطلبات معيار الذهب كانت من عداد البديهيات. وكان النمط الموحد العالمي للمؤسسات النقدية والنيابية نتيجة الاقتصاد الصارم في تلك الفترة.

واستمد مبدآن في الحياة الدولية في القرن التاسع عشر صلاتهما من هذا الوضع: السيادة الفوضوية والتدخل «المبرر» في شؤون البلدان الأخرى. ومع أن الأمرين متناقضان، فقد كان بين الإثنين صلة متداخلة، فالسيادة بطبيعة الحال، كانت مصطلحاً سياسياً

محضاً، لأنه في ظل تجارة خارجية ومعيار ذهب غير منتظمين، لم تكن للحكومات سلطات في ميدان الاقتصاد العالمي، فلم تستطع ولم ترغب بإلزام بلدانها في ما يتعلق بالأمور النقدية ـ كان هذا هو الوضع القانوني.

وفي الواقع، كانت البلدان التي لها نظام نقدي تديره بنوك مركزية هي التي تعتبر دولاً ذات سيادة. وبالنسبة إلى البلدان الغربية القوية كانت تترافق هذه السيادة النقدية الوطنية اللا محدودة وغير المقيدة بنقيضها تماماً، الضغط الذي لا يلين لنشر نسيج اقتصاد السوق ومجتمع السوق في أماكن أخرى. وبالنتيجة، وعند نهاية القرن التاسع عشر كانت شعوب العالم تصنف من حيث مؤسساتها في مستويات لم تكن معروفة من قبل.

كان هذا النظام معوَّقاً بسبب تعقيده وعالميته، فالسيادة الفوضوية شكلت عائقاً لكل أشكال التعاون الدولي، كما ثبت بصورة صارخة من تاريخ عصبة الأمم، وتوحيد الأنظمة الداخلية بالقوة كان يلوح بتهديده المستديم لتطور البلاد بشكل حر، خاصة في البلدان المتخلفة وأحياناً في البلدان المتقدمة، ولكنها الضعيفة مالياً. وكان التعاون الاقتصادي مقصوراً على المؤسسات الخاصة كتجارة حرة متنقلة وغير فعالة، بينما كان التعاون الفعلي بين الشعوب، أي بين الحكومات، لا وجود له حتى بالخيال.

هذا الوضع قد يتطلب أمران من الواضح أنهما متناقضان من السياسة الخارجية: فسيتطلب تعاوناً أوثق بين البلدان الصديقة مما يمكن تصوره في ظل السيادة في القرن التاسع عشر، بينما سيجعل وجود الأسواق المنتظمة الحكومات الوطنية تشعر بالحسد من التدخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى. ولكن، وفي غياب الآلية الذاتية لمعيار الذهب، ستجد الحكومات أنها تستطيع إسقاط أكبر ناحية

معوِّقة لها للوصول إلى السيادة المطلقة، وهي رفض التعاون في الاقتصاد العالمي. وفي نفس الوقت سيصبح بالإمكان أن يُسمح طواعية للأمم الأخرى بأن تشكل مؤسساتها الداخلية وفقاً لرغباتها، وبذلك يتم تجاوز عقيدة القرن التاسع عشر الخبيثة بضرورة تماثل الأنظمة الداخلية في نطاق الاقتصاد العالمي، فمن بين خرائب العالم القديم برزت أسس العالم الجديد: تعاون الحكومات اقتصادياً والحرية في تنظيم الحياة الوطنية العامة حسب رغبة كل أمة. أما في ظل نظام التجارة الحرة وقيوده فلا يمكن تصور هاتين الإمكانيتين. وبذاك استبعدت عدة أساليب للتعاون بين الأمم.

وبينما كانت فكرة الفيدرالية في ظل اقتصاد السوق ومعيار الذهب تعتبر كابوساً للمركزية والتماثل، فإن نهاية اقتصاد السوق قد تعني التعاون الفعال والحرية في الداخل.

وتبرز مشكلة الحرية على مستويين مختلفين: المؤسساتي، والأخلاقي أو الديني، فعلى المستوى المؤسساتي تظهر في توازن زيادة الحريات مقابل قلتها، فليست هناك مسائل جذرية جديدة تواجهنا. أما على المستوى الأساسي الأعمق، فإن إمكانية الحرية هي موضع شك. ويبدو أن وسائل الحفاظ على الحرية هي التي تفسدها وتهدمها. ويجب أن نبحث عن المفتاح لمشكلة الحرية في عصرنا على هذا المستوى الآخر، فالمؤسسات هي تجسيد للمعنى والغاية عند الإنسان. ولا نستطيع تحقيق الحرية التي نبحث عنها ما لم نتفهّم المعنى الحقيقي للحرية في مجتمع معقد.

وعلى المستوى المؤسساتي يتناول التنظيم توسيع الحرية والحد منها، والمهم فقط هو التوازن بين الحريات المسلوبة والمكتسبة. وهذا ينطبق على الحريات القانونية والفعلية على حد سواء، إذ تتمتع الطبقات المرفهة بالحرية نتيجة توفر وقت الراحة والاطمئنان، فهي

لذلك أقل حرصاً على نشر الحرية في المجتمع من تلك التي، بسبب قلة دخلها، ستضطر إلى الاكتفاء بالحد القليل منها. ويتضح ذلك عندما يجري اقتراح بإلزامها لكي يتم توزيع الدخل والراحة والاطمئنان بشكل أكثر عدلاً.

ومع أن القيود تفرض على الجميع، إلا أن الطبقة الثرية تعمد إلى رفضها، وكأنها موجهة ضدها، فأفرادها يتحدثون عن الرق، بينما يقصدون عملياً زيادة الحريات الأخرى التي يتمتعون بها، فمبدئياً قد يتوجب إنقاص وقت راحتهم واطمئنانهم، وبالتالي حريتهم بحيث يرتفع مستوى الحرية في عموم أنحاء البلاد. ولكن هذا التحول وإعادة تكوين وتوسيع الحريات يجب أن لا يترك مجالاً على الإطلاق للتأكيد على أن الظروف الجديدة يجب أن تكون أقل حرية من سابقاتها.

ومع ذلك، فهناك حريات يعتبر الحفاظ عليها ذو أهمية فائقة، فكانت، كالسلام نتاجاً ثانوياً لاقتصاد القرن التاسع عشر، وصرنا نفضلها لذاتها، فالفصل بين مؤسستي السياسة والاقتصاد الذي ثبت خطره المميت على تركيب المجتمع أنتج الحرية بشكل آلي تقريباً، ولكن على حساب العدالة والأمان، فالحريات المدنية وحرية مبادرة المشاريع الخاصة ونظام الأجور تلاحمت في نمط من الحياة يميل إلى الحرية المعنوية واستقلال الفكر. وهنا أيضاً اندمجت الحريتان القانونية والفعلية في رصيد مشترك لا يمكن الفصل بين عناصره بدقة، فبعضها كان نتيجة مساوئ البطالة وأرباح المضاربين، وبعضها يرجع إلى تراث عصر النهضة الثمين وعصر الإصلاح الديني. وعلينا أن نحافظ بكل ما استطعنا من قوة على القيم السامية التي ورثناها من اقتصاد السوق الذي انهار. وهذه بالتأكيد مهمة عظيمة، فلا الحرية ولا السلام يمكن صياغتهما في مؤسسات في ظل ذاك الاقتصاد،

لأنه كان يهدف إلى خلق الأرباح والرخاء، وليس السلام والحرية. ويجب علينا أن نسعى من أجلهما بكل وعي وإدراك منا في المستقبل إذا كنا سنحصل عليهما أصلاً، ويجب أن يصبحا أهدافنا التي نختارها للمجتمعات التي نتقدم نحوها. وهذا سيكون المعنى الحقيقي للجهود العالمية المعاصرة لضمان السلام والحرية. وإلى أي مدى ستمضي إرادة السلام في فرض نفسها بعد أن توقفت الرغبة فيه والتي تمخضت عن اقتصاد القرن التاسع عشر، سيتوقف على نجاحنا في إقامة نظام عالمي. أما بالنسبة إلى الحرية الشخصية، فإنها ستوجد إلى الحد الذي سنعمد بها إلى إقامة سبل الوقاية للحفاظ عليها، وتوسيعها فعلاً، ففي مجتمع قائم يجب حماية حق الانشقاق دستورياً. ويجب أن يكون الفرد حراً في اتباع ضميره من دون خوف من السلطات التي تشاء الظروف أن تعهد إليها بالمهمات الإدارية في بعض شؤون الحياة الاجتماعية. كما أن العلوم والفنون يجب أن تكون تحت رعاية رجال الأدب. ويجب أن لا تطلق يد السلطة في إكراه الناس وإرغامهم بالقوة، ويجب أن يعطى «المعترض» البيئة الملائمة ليركن إليها، واختياراً له «لأفضلية ثانية» تترك له حياة يعيشها. وبذلك يضمن له حق الانشقاق ضمن حقوق المجتمع الحر الشرعية.

وهكذا يجب أن ترافق أي حركة باتجاه تلاحم المجتمع زيادة في الحرية، ويجب على التوجهات نحو التخطيط أن تنطوي على تدعيم حقوق الفرد في المجتمع. ويجب فرض حقوقه غير القابلة للإلغاء بقوة القانون حتى من قبل السلطات العليا، سواء أكانت شخصية أم غير شخصية. ويجب أن يكون الرد على تهديد البيروقراطية بالتعسف باستخدام السلطة بإحداث مجالات للحريات الخاصة تسهر عليها قوانين لا يخرقها أحد، لأن تداول السلطة مهما

كان سمحاً، فإنه سيكون هناك تشدد في المركز وبالتالي خطر على الحريات الفردية. وينطبق هذا في جماعات السكان الديمقراطية نفسها، وفي الاتحادات المهنية والنقابات التي من واجبها حماية حق جميع الأفراد، فوزن تلك السلطات والاتحادات وضخامتها تجعل الفرد يقف عاجزاً أمامها، على الرغم من أنه ليس عنده سبب يجعله يشك بسوء نيتها. والأكثر من ذلك إذا كانت آراؤه أو تصرفاته تجرح مشاعر أولئك الذين يتولون السلطة. كما أن مجرد إعلان الحقوق لا يكفي: ويجدر بالمؤسسات أن تفعّل هذه الحقوق. ويجب أن لا يكون الأمر القضائي بالمثول إلى السلطات آخر وسيلة دستورية ترتبط بها الحرية الشخصية بالقانون، فحقوق المواطن التي لم يُعترف بها حتى الآن يجب أن تضاف إلى ميثاق حقوق الشعب. ويجب أن تكون نافذة على كل السلطات، سواء كانت سلطة دولة أو بلدية أو مهنية. كما يجب أن يوضع في رأس القائمة حق الفرد في العمل ضمن الظروف المقبولة، من دون النظر إلى آرائه السياسية أو الدينية، أو لونه أو عرقه. وهذا يتضمّن وجود ضمانات ضد خداعه أو الاحتيال عليه مهما كان طفيفاً. وقد عرف عن المحاكم الصناعية حمايتها لأفراد الشعب حتى من تآمر السلطة وتعسفها كما جرى مع شركات السكك الحديدية الأولى. والمثال الآخر على احتمال التعسف باستعمال السلطة وعاملته المحاكم الصناعية بالإنصاف هو نظام المعامل الأساسي في إنجلترا، أو «تجميد اليد العاملة» في الولايات المتحدة، خلال حالة الطوارئ، مع الفرص المفتوحة لها للمحاباة. وحيثما كان الرأي العام متيناً في التمسك بالحريات المدنية، كانت المحاكم أو منابر القضاة جاهزة للدفاع عن الحرية الفردية. ويجب التمسك بها مهما كان الثمن - حتى لو كان بفعالية الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، أو العقلانية في الإدارة فالمجتمع الصناعي يستطيع أن يكون حراً.

ويمكن أن يصبح انتهاء اقتصاد السوق بداية حقبة حرية لا سابق لها. ويمكن توسيع الحريتين القانونية والعملية وتعميمهما أكثر من أي وقت مضى، ويستطيع السيطرة والتنظيم أن يحققا الحرية ليس للقلة فقط، بل للجميع، فالحرية ليست من حق أصحاب الامتيازات الملوثة في مصدرها، بل هي حق مفروض يتجاوز الحدود الضيقة للنطاق السياسي ويتغلغل في التنظيم الداخلي للمجتمع نفسه. وهكذا تُضاف الحريات القديمة والحقوق المدنية إلى الحرية الجديدة التي أحدثها وقت الراحة والأمان التي يوفّرها المجتمع الصناعي للجميع. ومثل هذا المجتمع يمكنه أن يوفر العدالة والحرية.

ومع ذلك نجد أن الطريق مسدوداً بعقبة أخلاقية، فالتخطيط والسيطرة تنتقدان لأنهما تنكران الحرية لأفراد الشعب، فمشاريع المبادرة الحرة والملكية الخاصة هما من أساسيات الحرية، فلا يستحق مجتمع أرسي على أي أسس أخرى أن يسمى حراً، فالحرية التي تحدثها التنظيمات تشجب لأنها ليست حرية، وتعتبر العدالة والحرية والرخاء التي تقدمها غطاء وتمويهاً للعبودية. وعبثاً وعد الاشتراكيون بمملكة الحرية، لأن الوسائل تحدد الأهداف: إن الاتحاد السوفياتي (أو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) التي استخدمت التخطيط والتنظيم كأدوات لها لم تضع الحريات التي وعدت بها في دستورها موضع التطبيق، ويضيف نقادها بأنها لن تضعها... ولكن أن نرفض التنظيم معناه أن نرفض الإصلاح. وبذلك تتراجع فكرة الحرية عند الليبراليين إلى مجرد تأييد لمشاريع المبادرات الحرة ـ التي تحولت اليوم إلى خيال بسبب الحقائق المرة التي أوجدتها اتحادات الشركات واحتكارات أصحاب السيادة. وهذا يعني الحرية المطلقة لأولئك الذين لا تحتاج دخولهم ووقت راحتهم وأمانهم إلى مزيد من التشجيع، ومقداراً زهيداً من الحرية لأفراد

الشعب، الذين قد يحاولون عبثاً أن يستفيدوا من الحقوق الديمقراطية للحصول على مأوى من تعسف أصحاب الأملاك والأطيان.

وليس هذا كل شيء، إذ لم ينجح الليبراليون في الحقيقة في إعادة إنشاء مشاريع المبادرات الحرة، الذي قُدر له أن يفشل لأسباب ذاتية كامنة فيه. وكان نتيجة لجهودهم أن أقيمت المشاريع الكبرى في عدة بلدان أوروبية، ومعها مصادفة في أشكال مختلفة من الفاشية، كما في النمسا، فالتخطيط والتنظيم والسيطرة، التي أرادوا أن يروها ممنوعة لأنها خطر على الحرية، قد استخدمت عندها من قبَل من يجاهرون بالعداء للحرية لكي يلغوها بالكامل. ومع ذلك أصبح انتصار الفاشية محتماً عملياً لأن الليبراليين أعاقوا كل إصلاح يتضمن التخطيط والتنظيم والسيطرة، فالاحباط الكامل للحرية في الفاشية هو في الحقيقة النتيجة الحتمية للفلسفة الليبرالية، التي ترى أن السلطة والإكراه هما شرّان، وأن الحرية تتطلب إلغاءهما من المجتمعات البشرية. وهذا غير ممكن، إذ يتضح هذا في المجتمع المعقد. وهذا لا يترك بديلاً سوى البقاء مخلصين لفكرة الحرية الخداعة والوهمية والتنكر لحقيقة المجتمع وواقعيته، أو في قبول ذلك الواقع ورفض فكرة الحرية، فالحالة الأولى هي النتيجة التي توصل إليها الليبراليون، والثانية هي ما توصل إليه الفاشيون. ولا ثالث لهما.

ونصل إلى النتيجة التي لا مفر منها، وهي أن إمكانية تحقيق الحرية هي موضوع السؤال والقرار، فإذا كان التنظيم هو الوسيلة الوحيدة لنشر ودعم الحرية في المجتمع المعقد، على الرغم من أن استخدامه منافٍ للحرية بحد ذاتها، فإن مثل هذا المجتمع لا يمكن أن يكون حراً.

ومن الواضح أن معنى الحرية يكمن في صميم المعضلة ذاتها، فقد أعطى الاقتصاد الليبرالي لمثلنا العليا توجهاً زائفاً، وهو يبدو أنه

يقرّبنا من تحقيق آمالنا التي هي طوباوية في جوهرها، إذ لا يمكن قيام مجتمع لا وجود للسلطة والإكراه فيه، ولا عالم لا حاجة له باستخدام القوة، فمن الوهم الخادع أن نفترض قيام مجتمع يتكيّف حسب إرادة الفرد ورغبته وحدها. ومع ذلك كان هذا ما نتج عن النظر إلى المجتمع من خلال السوق التي ساوت بين العلاقات التعاقدية، وعلاقة هذه بالحرية. وجرى تشجيع الرأي القائل بأن المجتمع الإنساني لا يوجد فيه شيء لم يستمد من انتهاك حرية الأفراد، ولذلك لا يمكن إزالته بانتهاكها مرة ثانية. وكانت الرؤيا محدودة بالسوق التي «جزأت» الحياة إلى قطاع منتج ينتهي دوره عند إيصال إنتاجه إلى السوق، وقطاع مستهلك ترد من أجله ترد البضائع من السوق، فالأول حصل دخله «بحرية» من السوق، والآخر أنفقها «بحرية» فيه. وبقي المجتمع بمجمله غائباً عن الأنظار. ولم تكن سلطة الدولة ذات أهمية لأنها كلما تقلصت عملت آلية السوق بشكل أفضل، فلا الناخبون ولا المالكون، ولا المنتجون ولا المستهلكون يعتبرون مسؤولين عن هذه القيود الفظيعة على الحرية كالتي نجمت عند حدوث البطالة والعوز. وأي فرد محترم يستطيع أن يتصور نفسه غير مسؤول عن تصرفات الإكراه من جانب الدولة التي رفضها هو شخصياً، أو عن المعاناة الاقتصادية في مجتمع لم ينتفع هو منه شخصياً، فلقد كان هو «يتجنب الديون» ولم يكن «مديناً لأحد»، ولا علاقة له بمساوئ السلطة والقيم الاقتصادية. وعدم مسؤوليته عنها كانت من الوضوح بحيث أنكر وقوعها تحت اسم الحرية.

ولكن السلطة والقيم الاقتصادية هما مثال الواقع الاجتماعي. وهما لا يصدران عن انتهاك الإنسان، ولا بد من التعاون فيهما، فوظيفة السلطة هي ضمان قدر من الالتزام الضرورية لبقاء المجموعة السكانية، ومصدرها الأساسي هو الرأي ـ ومن يستطيع التمسك

بالآراء مهما كان نوعها؟ والقيم الاقتصادية تضمن فائدة البضائع المنتجة، ويجب أن توجد قبل اتخاذ القرار بإنتاجها. إنها الختم الذي يوضع على تقسيم العمل. ومصدره هو الحاجات الإنسانية وقدرتها ـ وكيف ينتظر منا أن لا نفضل حاجة على أخرى، فأي رأي أو رغبة ستجعل منا شركاء في إنشاء السلطة وتشكيل القيم الاقتصادية؟ ولا يمكن أن نتصور حرية لنا لفعل غير ذلك.

لقد وصلنا إلى المرحلة الأخيرة في طرح آرائنا.

إن إسقاط طوباوية السوق تضعنا وجهاً لوجه أمام واقع المجتمع فهي الخط الفاصل بين الليبرالية من ناحية والفاشية والاشتراكية من ناحية أخرى. والفرق بين الاثنتين ليس اقتصادياً بالدرجة الأولى، فهو أخلاقي وديني. وحتى عندما يقران نفس الاقتصاد فهما لا يختلفان فقط بل هما في الحقيقة تجسيد لمبادئ متناقضة. والغاية البعيدة التي ينفصلان عن بعضهما فيها هي أيضاً الحرية، فالفاشيون والاشتراكيون كلاهما يتقبّلان واقعية المجتمع بالحتمية التي يكيّف بها مفهوم الموت ضمير الإنسان، فالسلطة والإكراه هما جزء من ذلك الواقع، وإذا وجد مثل أعلى يرفعهما عن المجتمع فهو عاجز عن تحقيق ذلك. والموضوع الذي يختلفان حوله هو ما إذا كانت فكرة الحرية على ضوء هذا المفهوم يمكن التمسك بها أم لا، فهل الحرية هي كلمة فارغة، كلمة مغرية، الهدف منها تخريب الإنسان ومنجزاته، أم هل يستطيع الإنسان فرض حريته في مواجهة ذلك الفهم والسعي لتحقيقها في المجتمع من دون التدخل في أوهام الأخلاق الخداعة؟

هذا السؤال القلق يلخّص وضع الإنسان. أما الجواب عليه فيجب أن تدل عليه روح ومحتوى هذه الدراسة.

لقد استشهدنا بما نعتقد أنها الحقائق الثلاثة التي تكوّن الإنسان

الغربي: معرفة وفهم فكرة الموت، ومعرفة وفهم فكرة الحرية، ومعرفة وفهم فكرة المجتمع، فالأولى، حسب الأساطير اليهودية قد كشفتها قصة العهد القديم، والثانية كشفت من خلال اكتشاف وحدة الشخص في تعاليم المسيح المدونة في العهد الجديد. أما الكشف الثالث، فجاءنا من خلال العيش في المجتمع الصناعي. ولا يرتبط اسم كبير بكشفه، وربما اقترب روبرت أوين (Robert Owen) كثيراً ليصبح المبشر به. وهو، أي المجتمع الصناعي، العنصر الأساسي في بناء وعي الإنسان الحديث.

إن جواب الفاشيين على إدراك حقيقة المجتمع هي في رفضهم التسليم بمبدأ الحرية. وكذلك رفضهم اكتشاف المسيحية لوحدة الفرد ووحدة الجنس البشري. وهنا يكمن أساس توجههم الانحطاطي المنحرف.

وكان روبرت أوين أول من تبين أن الكتب المقدسة تجاهلت حقيقة المجتمع. وسمى ذلك «تفرد» الإنسان من جانب المسيحية، ومال إلى الاعتقاد بأنه بتعاون الكومنولث فقط يمكن لكل ما هو قيّم فعلاً في المسيحية أن لا يبقى معزولاً عن الإنسان. وأدرك أوين أن الحرية التي كسبناها من خلال تعاليم المسيح لا تنطبق في المجتمع المعقد. وكانت اشتراكيته تمثل تمسكه بطلب الإنسان للحرية في مثل هذا المجتمع.

لقد بدأت حقبة مابعد المسيحية في المدنية الغربية، ولم تعد الكتب المقدسة تكفي، ومع ذلك بقيت الأساس لمدنيتنا. وبذلك يكون اكتشاف المجتمع إما نهاية أو ولادة الحرية من جديد. وفي حين يعمد الفاشي إلى نبذ الحرية وتمجيد القوة التي هي حقيقة المجتمع، فإن الاشتراكي يعمد إلى التسليم بتلك الحقيقة، ويتمسك بطلبه للحرية رغم ذلك، فالإنسان يصبح ناضجاً وقادراً على العيش

كإنسان في مجتمع معقد. وكلماته المقتبسة التي تقول «إذا لم يكن بالإمكان إزالة أي أسباب للشر من قبل السلطات الجديدة التي قارب الإنسان أن يحصل عليها، فإنهم سيعرفون أنها شرور ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها، ولن تعد تحصل هناك أي تذمرات صبيانية غير مجدية».

إن التسليم بالواقع كان دائماً مصدر قوة الإنسان وأمله المتجدد. وقد تقبل الإنسان واقع الموت وبنى حياته البدنية عليه. كما سلم بحقيقة وجود روح له سيفقدها. وأن هناك ما هو أسوأ من الموت، وأرسى حريته عليه.

ولكن الحياة أيضاً تنبع من التسليم في النهاية، فقبوله من دون تذمر واقع المجتمع يعطي الإنسان شجاعة لا تقهر وقوة للتخلص مما يمكن من الضرر وحجز الحرية. ومادام مخلصاً لمهمته في إيجاد المزيد من الحرية للجميع، فلا حاجة به إلى أن يخشى أن تتحول السلطة أو التخطيط ضده، وتلغي الحرية التي يؤسسها لنفسه بواسطتهما. وهذا هو معنى الحرية في مجتمع معقد، فهي تعطينا كل الثقة التي نطلبها .



ملاحظات حول المصادر

في الفصل الأول

1 ـ توازن القوى باعتباره سياسة، وقانوناً تاريخياً، ومبدأً، ونظاماً

1 ـ **سياسة توازن القوى**. سياسة توازن القوى هي مؤسسة وطنية إنجليزية. وهي ذرائعية محضة وواقعية، ويجب عدم الخلط بينها وبين توازن القوى كمبدأ، أو توازن القوى كنظام. وكانت هذه السياسة نتيجة وقوع الجزيرة على مقربة من سواحل قارة أوروبا التي تسكنها مجموعات سياسية منظمة. وكما يقول ترافيليان «ومدرستها الناهضة في الدبلوماسية، من ولسي إلى سيسيل سلكت **توازن القوى** باعتبارها فرصة إنجلترا الوحيدة لتحقيق الأمن في مواجهة نشوء دول كبيرة في أوروبا». وقد أرسيت هذه السياسة حتماً من أيام حكم آل تيودور، ومارسها سير وليام تمبل، وكاننغ وبالمرستون أو السير إدوارد غراي. وسبقت ظهور نظام توازن القوى في أوروبا بقرنين من الزمن تقريباً وكانت مستقلة تماماً في تطورها عن المصادر الأوروبية الخاصة بمذهب توازن القوى كمبدأ طرحه فنيلون أو فاتل. وعلى كل حال، استفادت سياسة إنجلترا الوطنية كثيراً من تطور ذلك النظام، لأن من

السهل عليها، بطبيعة الحال، ترتيب أحلاف ضد أي قوة رئيسية في أوروبا. وبالتالي، فإن رجال الدولة البريطانيين اتجهوا إلى تبني فكرة سياسة توازن القوى لإنجلترا هي في الحقيقة تعبير عن مبدأ توازن القوى، وأن إنجلترا باتباعها هذه السياسة كانت تقوم بدورها ضمن نظام يقوم على ذلك المبدأ. ومع ذلك فالفرق بين سياستها هي في الدفاع عن النفس وأي مبدأ يساعدها في تحسين وضعها لم يلجأ سياسيوها إلى إخفائه عمداً. لقد كتب السير إدوارد غراي في كتابه **خمس وعشرون سنة** يقول: «لم تكن بريطانيا العظمى تمانع، من حيث المبدأ، سيطرة مجموعة قوى منيعة في أوروبا تسعى إلى إشاعة الاستقرار والسلم. وكان دعم هذه المجموعة خيارها الأول. وعندما تصبح تلك القوة عدائية وتشعر إنجلترا أن مصالحها الخاصة عرضة للتهديد، فإنها بمحض غريزة الدفاع عن النفس، إن لم يكن بسياسة متعمدة، تنجذب إلى أي شيء يمكن وصفه بحق بتوازن القوى».

وهكذا، فإن إنجلترا سعياً وراء مصالحها المشروعة، كانت تدعم نشوء نظام توازن القوى في أوروبا، وتمسكت بمبادئه. وكان هذا جزءاً من سياستها والخلط الذي أحدثه هذا التداخل بين مرجعين مختلفين أساساً لتوازن القوى يظهر من المقتبسات التالية: في 1787 سأل فوكس الحكومة ساخطاً، «ما إذا لم تعد إنجلترا في وضع تتحكم فيه بتوازن القوى في أوروبا، والنظر إليها كحامية لحرياتها؟» وادعى أنه من حق إنجلترا أن يقبلها الجميع كضامنة لنظام توازن القوى في أوروبا. ووصف بورك بعد أربع سنوات ذلك النظام بأنه «القانون العام في أوروبا» والذي يفترض أنه كان نافذاً على مدى قرنين من الزمن. ومثل هذا التشخيص البليغ لسياسة إنجلترا الوطنية في النظام الأوروبي بتوازن القوى سيجعل من الصعب بطبيعة الحال على الأمريكيين أن يميّزوا بين مفهومين بغيضين عليهم.

2 ـ توازن القوى باعتباره قانوناً تاريخياً. ويستند المعنى الآخر لتوازن القوى مباشرة إلى طبيعة وحدات القوى. وكان أول من قال بها في الفكر الحديث هو هيوم. وضُيِّعَت آثاره ثانية في أثناء الانهيار الكامل تقريباً للفكر السياسي في أعقاب الثورة الصناعية. وفهم هيوم طبيعة الظاهرة السياسية، وأكد على استقلاليتها عن الحقائق النفسية والأخلاقية. وصارت تملي تأثيرها بصرف النظر عن دوافع الفاعلين ماداموا في تصرفهم يجسدون تلك القوى. وكتب هيوم بأن التجربة قد دلت على أنه سواء كان دافعهم «المنافسة الحاسدة، أو الدهاء الحذر، فإن النتائج كانت نفسها». ويقول ف. شومان «إذا افترض المرء نظاماً لدول يتألف من ثلاث وحدات (أ، ب، ج)، فمن الواضح أن زيادة في قوة أي منها تنطوي على نقص في قوة الإثنين الآخرين» ويستنتج بأن ميزان القوى «في شكله البدائي يهدف إلى الحفاظ على استقلال كل وحدة من نظام الدول هذا». وقد يكون قد عمم الفرضية ليجعلها تنطبق على كل أنواع وحدات القوى، سواء أكانت ضمن أنظمة سياسية منظمة أم لا. أي، من حيث النتيجة، الطريقة التي يبدو فيها توازن القوى في علم الاجتماع التاريخي. ويذكر توينبي في كتابه **دراسة للتاريخ** حقيقة أن وحدات القوى عرضة للتوسع في المناطق التي تشكل محيطاً لمجموعات القوى، أكثر من توسعها في وسطها حيث تكون الضغوط في قمتها. وتوسعت الولايات المتحدة وروسيا واليابان والدومنيون البريطاني بشكل هائل في الوقت الذي كانت فيه حتى التحولات الإقليمية البسيطة يستحيل تحقيقها في غرب ووسط أوروبا. ويقدم بيرين نموذجاً مماثلاً من القانون التاريخي، فهو يلاحظ أنه في التجمعات السكانية غير المنظمة نسبياً تتشكل عادة نواة مقاومة للضغوط الخارجية في الأقاليم الأبعد عن الجيران الأقوياء. والأمثلة هي في تشكيل مملكة فرانكيش من قبل بيبن هيريستال في أقصى الشمال، أو في ظهور بروسيا

الشرقية كمركز تنظيمي لبلدان ألمانيا. ويمكن أن يشاهد قانون آخر من هذا النوع في قانون دو غريف البلجيكي للدولة المخففة للصدام التي يظهر أنها تركت لها تأثيراً في مدرسة فردريك ترنر وأدت إلى مفهوم الغرب الأمريكي على أنه «بلجيكا الرحالة». إن هذه المفاهيم في توازن القوى وعدم توازنها مستقلة عن الآراء والأفكار الأخلاقية والقانونية والنفسية. وتشير فقط إلى القوة. وهذا يكشف عن طبيعتها السياسية .

3 ـ نظام القوى بوصفه مبدأً ونظاماً. عندما تعتبر مصلحة إنسانية ما مشروعة، فسرعان ما يستمد منها مبدأ في السلوك، فمنذ 1648 اعترف للبلدان الأوروبية بمصلحتها بالوضع الراهن كما أقرته معاهدات مونستر وويستفاليا، وقام عليها تعاضد البلدان الموقعة على تلك المعاهدات. وقد وقع على معاهدة 1648 عملياً في القوى الأوروبية، وأعلنوا أنهم كفلاء لها. وتعتبر هولندا وسويسرا مكانتهما العالمية كدولتين تتمتعان بالسيادة يرجع إلى تاريخ تلك المعاهدة. ومنذئذ ولما بعد صار للدول الحق بأن تفترض أن أي تحول رئيسي في هذا الوضع الراهن سيؤثر على الدول الأخرى. وهذه هي الصورة البدائية لتوازن القوى كمبدأ في الأسرة الأممية، فلهذا السبب لن ينظر إلى الدولة التي تتصرف ضمن هذا المبدأ، على أنها تتصرف تصرفاً عدائياً أو يشك، عن حسن نية أو سوء نية، بأنها تهدف إلى تغير الوضع الراهن. ومثل هذه الحالة في شؤون الدول ستسهل كثيراً بطبيعة الحال، لتشكيل الائتلافات المناهضة للتغيير. وعلى كل حال لم يكن حتى بعد خمس وسبعين سنة أن أقر بالمبدأ علناً في معاهدة أوترخت، حينما قسمت الممتلكات الإسبانية بين البوربون وآل هبسبرغ للحفاظ على التوازن في أوروبا. وبهذا الاعتراف الرسمي بمبدأ توازن القوى أصبحت أوروبا تنتظم تدريجياً في نظام قائم على

هذا المبدأ. ولما كان ابتلاع (سيطرة) القوى الصغرى من قبل القوى الكبرى سيخل بتوازن القوى، فإن استقلال هذه القوى الصغرى صار مضموناً بصورة غير مباشرة من قبل النظام. ولما كان تنظيم أوروبا غامضاً ومبهماً بعد 1648، وحتى بعد 1713، فإن الحفاظ على جميع الدول، صغيرة أم كبيرة، وعلى فترة مئتي سنة تقريباً يجب أن يعود الفضل فيه إلى نظام توازن القوى. لقد اشتعلت حروب لا حصر لها باسمه ومع أنها يجب، وبلا استثناء أن تعتبر ناجمة عن اعتبارات القوة، فقد كانت في كثير من الحالات هي ذاتها كما لو أن الدول قد تصرفت بمبدأ الضمان الجماعي ضد الاعتداءات التي لا مبرر لها. ولا يوجد تفسير آخر يعلل أسباب بقاء كيانات سياسية ضعيفة مثل الدانمرك وهولندا وبلجيكا وسويسرا على امتداد فترات طويلة من الزمن، على الرغم من وجود القوى الهائلة التي تهدد حدودها. ومن الناحية المنطقية يبدو التمييز بين مبدأ ومنظمة تستند إليها، بمعنى نظام، محدداً. ومع ذلك يجب أن لا نقلل من شأن فعالية المبادئ حتى مع عدم اكتمالها، أي عندما لا تكون قد وصلت مرحلة المؤسسات، ولكنها تؤمّن توجيهات لإرساء عادة أو عرف تقليدي. وحتى من دون إقامة مقر، واجتماعات دورية وموظفين عامين أو قواعد سلوك إلزامية فقد تكوّنت أوروبا ضمن نظام بمجرد الاتصال المباشر المستمر بين السفارات والقنصليات المختلفة وأعضاء السلك الدبلوماسي. وكان التقليد الدقيق الذي ينظم الاستعلامات، والإجراءات والمنكرات المعينة ـ والذي يقدم فردياً أو جماعياً، وبنفس الأسلوب أو بأساليب مختلفة ـ من الوسائل الكثيرة في التعبير عن حالات القوة من دون حدوث مواجهة، في الوقت الذي تفتح فيه قنوات جديدة للحلول الوسط أو، للعمل المشترك أخيراً، في حالة فشل المفاوضات. وفي الحقيقة فإن حق التدخل المشترك في شؤون الدول الصغرى، إذا أصبحت المصالح المشروعة للقوى

الكبرى في خطر، كان يستدعي إيجاد هيئة توجيه أوروبية بشكل لا يصل إلى مرتبة المنظمة.

وربما كان أقوى أعمدة هذا النظام غير الرسمي هو الحجم الضخم للتجارة الخاصة العالمية التي كثيراً ما أجريت صفقاتها على شكل معاهدة تجارية أو أي وسيلة أخرى عالمية تأخذ مفعولها من العرف والتقاليد. لقد كانت الحكومات ومواطنوها البارزون يقعون في شراك هذه الصفقات المالية والاقتصادية والقانونية العالمية بطرائق لا حصر لها. وكانت الحرب المحلية تعني انقطاعاً قصيراً لهذه الصفقات، بينما كانت المصالح تتركز في الصفقات الأخرى التي بقيت دائمة أو على الأقل لا تتأثر مؤقتاً والتي تشكل الكتلة الغالبة مقارنة مع تلك التي قد تحل خلافاً لمصلحة العدو إذا صدف وقوع الحرب، وضغوط المصالح الخاصة الصامتة التي عمت جميع نواحي الحياة عند الجماعات المتمدنة وتجاوزت حدود الدول كانت عماد حركة التبادل العالمية وأمّنت لمبدأ توازن القوى عقوباته الفعالة حتى عندما لا تتخذ الشكل التنظيمي لاتفاق أوروبا أو عصبة الأمم.

توازن القوى باعتباره قانوناً تاريخياً

Hume, D., «On the Balance of Power,» *Works*, Vol. III (1854), p. 364. Schuman, F., *International Politics* (1933), p. 55. Toynbee, A. J., *Study of History*, Vol. III, p. 302. Pirenne, H., *Outline of the History from the fall of the Roman Empire to 1600* (England 1939). Barnes-Becker, on De Greef, Vol. II, p. 871. Hofmann, A., *Das deutsche Land and die deutsche Geschichte* (1920). Also Haushofer's Geopolitical School. At the Other Extreme, Russell, B., *Power*. Lasswell's *Psychopathology and Politics; World Politics and Personal Insecurity,* and Other Works. Cf. also Rostovtzeff, *Social and Economic History of the Hellenistic World*, Ch. 4, Part I.

توازن القوى باعتباره مبدأً ونظاماً

Mayer, J. P., *Political Thought* (1939), p. 464. Vattel, *Le Droit des gens* (1758). Hershey, A. S., *Essentials of International Public Law and Organization* (1927), pp. 567-569. Oppenheim, L., *International Law*. Heatley, D. P., *Diplomacy and the Study of International Relations* (1919).

سلام المئة عام

Leathes, «Modern Europe,» *Cambridge Modern History*, Vol. XII, Ch. 1. Toynbee, A. J., *Study of History*, Vol. IV ©, pp. 142-153. Schuman, F., *International Politics*, Bk. I, Ch. 2. Clapham, J. H., *Economic Development of France and Germany*, 1815-1914, p. 3. Robbins, L., *The Great Depression* (1934), p. 1. Lippmann, W., *The Good Society*. Cunningham, W., *Growth of English Industry and Commerce in Modern Times*. Knowles, L. C. A., *Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain during the Ninenteenth Century* (1927). Carr, E. H., *The Twenty Years' Crisis*, 1919-1939 (1940). Crossman, R. H. S., *Government and the Governed* (1939), p. 225. Hawtrey, R. G., *The Economic Problem* (1925), p. 265.

سكة حديد بغداد

اعتبر النزاع قد حل باتفاق 15 حزيران/ يونيو، 1914 بين بريطانيا وألمانيا.

The Conflict regarded as settled by the British-German agreement of June 15, 1914: Bull, R. L., *International Relations* (1929). Hawtrey, R. G., *The Economic Problem* (1925). Mowat, R. B., *The Concert of Europe* (1930), p. 313. Stolper, G., *This Age of Fable* (1942). For the Contrary View: Fay, S. B., *Origins of the World War*, p. 312. Feis, H., *Europe, The World's Banker,* 1870-1914 (1930), pp. 335 ff.

التناغم الأوروبي

Langer, W. L., *European Alliances and Alignments (1871-1890)* (1931). Sontag, R. J., *European Diplomatic History (1871-1932)* (1933). Onken, H., «The German Empire,» in: *Cambridge Modern*

History, Vol. XII. Mayer, J. P., *Political Thought* (1939), p. 464. Mowat, R. B., *The Concept of Europe* (1930), p. 23. Philipps, W. A., *The Confederation of Europe, 1914* (2d ed., 1920). Lasswell, H. D., *Politics*, p. 53. Muir, R., *Nationalism and Internationalism* (1917), p. 176. Buell, R. L., *International Relation* (1929), p. 512.

2 ـ سلام المئة عام

1 ـ الحقائق: كانت القوى العظمى في أوروبا في حالة حرب في ما بينها ما بين 1815 ـ 1914، وخلال ثلاث فترات قصيرة: لمدة ستة أشهر في 1859، وستة أسابيع في 1866، وتسعة أشهر في 1870 ـ 1871. وكانت حرب القرم التي استمرت سنتين تماماً، باتفاق جميع المؤرخين، بمن فيهم كلافام وترافيليان وتوينبي وبنجلي حرباً ذات طابع محيطي بعيد، نصف استعماري. وبالمناسبة، كانت السندات الروسية في أيدي أصحابها البريطانيين تدفع عند استحقاقها في لندن أثناء الحرب. وكان الفرق الأساسي بين القرن التاسع عشر والقرون السابقة هو كالفرق بين الحروب الشاملة التي تقع بين الحين والآخر وبين انعدام هذه الحروب. وما أكده اللواء فولر بأنه لم تكن تخلو سنة في القرن التاسع عشر من الحرب يبدو غير واقعي. كما أن مقارنة كونيس رايت لعدد الحروب في مختلف القرون من دون النظر إلى الفرق بين عامة ومحلية يبدو أنها تتجاهل النقطة الهامة.

2 ـ المشكلة: إن توقف الحروب التجارية المستمرة تقريباً بين إنجلترا وفرنسا، وهي منبع خصب للحروب الشاملة، يحتاج بالدرجة الأولى إلى تفسير، فهو يتعلق بحقيقتين في نطاق السياسة الاقتصادية. (أ) انتهاء الإمبراطورية الاستعمارية القديمة، و(ب) فترة التجارة الحرة التي انتهت إلى معيار الذهب العالمي. وبينما تضاءلت الرغبة بالحروب بسرعة مع ظهور الأشكال المستجدة في التجارة، ظهرت رغبة إيجابية في السلم في أعقاب النقد العالمي الجديد وأصول

الإقراض التي ترتبط بمعيار الذهب. وصارت المصالح الاقتصادية لجميع البلدان الآن تتوقف على الحفاظ على عملات مستقرة وعلى أداء الأسواق العالمية التي تعتمد عليها دخولها وتشغيلها. واستبدلت الرغبة التقليدية بالتوسع بتوجه غير إمبريالي، انتشر مع الحروب الشاملة حتى 1880 (وهذا ما تناولناه في الفصل 18).

وعلى كل حال، يبدو أن هناك فجوة لأكثر من نصف قرن (1815 ـ 1880) بين فترة الحروب التجارية حين كان يفترض بالسياسة الخارجية أن تهتم برعاية مشاريعها الرابحة والفترة اللاحقة التي كانت تعتبر فيها مصالح حاملي السندات الخارجية والمستثمرين المباشرين محل اهتمام وزراء الخارجية. وكانت هذه هي الفجوة التي تأسس خلالها المذهب الذي منع تأثير المصالح الخاصة على سياسة الشؤون الخارجية، ولم تعد السفارات والقنصليات تعتبر مثل هذه المصالح مقبولة إلا في نهاية هذه الفترة، وليس من دون أن يكون لها مسوغات مشددة مراعاة للتوجه الجديد في الرأي العام. ونعترف بأن هذا التحول يرجع إلى طبيعة التجارة، التي لم تعد تتوقف في ظروف القرن التاسع عشر، في توسعها ونجاحها على سياسة القوة مباشرة، وأن العودة التدريجية إلى تأثير التجارة والأعمال على السياسة الخارجية، كانت بسبب كون النظام النقدي والإقراض العالميين قد أوجد نوعاً جديداً من المصالح التجارية يتجاوز حدود أرض الوطن. ولكن مادامت هذه المصلحة هي فقط مصالح حملة السندات الأجنبية، فقد كانت الحكومات تمانع بشدة أن تكون لهم الكلمة النافذة، لأن القروض الأجنبية كانت تعتبر ولمدة طويلة مضاربة وبالمعنى الحرفي للكلمة، أما الدخل الثابت فيأتي دائماً من السندات الحكومية في الداخل، ولم تعتقد أي من الحكومات بجدوى دعمها لمواطنين من بلدها وقد دخلوا في مجازفات إقراض أموال لحكومات بلدان خارجية مشبوهة السمعة. ورد كاننغ بشكل قاطع على إلحاح

المستثمرين الذين انتظروا من الحكومة البريطانية أن تهتم بخسارتهم في الخارج، ورفض بشدة أن يجعل الاعتراف بجمهوريات أمريكا اللاتينية يتوقف على إقرارها بالديون للأجانب. وكان التعميم الذي أصدره بالمرستون في 1848 أول إشارة إلى تغير الموقف، ولكن التغير لم يذهب بعيداً، لأن المصالح التجارية لجماعات رجال الأعمال كانت متغلغلة بحيث لم تستطع الحكومة أن تترك أي مصلحة ثانوية تعقد شؤون إمبراطورية عالمية. واستئناف اهتمام السياسة الخارجية بأعمال التجارة في الخارج كان بصورة خاصة نتيجة لانقضاء فترة التجارة الحرة والعودة بعدها إلى أساليب القرن الثامن عشر. ولكن بما أن التجارة قد أصبحت حينئذ شديدة الالتصاق بالاستثمار في الخارج ذي الطابع الاعتيادي، البعيد عن المضاربات، فقد عادت السياسة الخارجية إلى خطوطها التقليدية التي تقوم بخدمة المصالح التجارية لجماعتها السكانية. وليست هذه الحقيقة، بل توقف هذه المصالح في فترة الفجوة هي التي بحاجة إلى تفسير.

في الفصل الثاني

3 ـ انقطاع الخيط الذهبي

أدى الإرغام على استقرار العملات إلى انهيار معيار الذهب. وكان رأس الحربة في حركة الاستقرار هذه هي جنيف، التي حوّلت الضغوط والتي مارستها منطقة مدينة لندن وول ستريت إلى الدول الأضعف مالياً.

وكانت **أول** مجموعة من الدول التي باشرت الاستقرار هي البلدان التي انكسرت في الحرب، والتي انهارت عملاتها بعد الحرب العالمية الأولى. والمجموعة **الثانية** كانت من الدول الأوروبية المنتصرة التي عملت على استقرار عملاتها خاصة بعد المجموعة

الأولى. أما المجموعة **الثالثة** فكانت تضم المستفيد الرئيسي من فوائد معيار الذهب، وهي الولايات المتحدة.

I ـ البلدان المنكسرة		II ـ البلدان الأوروبية المنتصرة			III ـ المقرض العالمي	
	أجرت الاستقرار		أجرت الاستقرار	خرجت عن الذهب		خرجت عن الذهب
روسيا	1923	بريطانيا العظمى	1925	1931	الولايات المتحدة	1933
النمسا	1923	فرنسا	1926	1936		
هنغاريا	1924	بلجيكا	1926	1936		
ألمانيا	1924	إيطاليا	1926	1933		
بلغاريا	1925					
فنلندا	1925					
إستونيا	1926					
اليونان	1926					
بولونيا	1926					

وتحملت المجموعة **الثانية** عدم الاستقرار عند المجموعة الأولى لفترة. وسرعان ما استقرت عملة المجموعة الثانية مثل **الأولى**، وكانتا أيضاً بحاجة إلى الدعم الذي قدمته المجموعة الثالثة. وأخيراً كانت هذه المجموعة الثالثة التي تتألف من الولايات المتحدة، هي التي أصيبت بأفدح الأضرار من تراكم الخلل في استقرار العملات الأوروبية.

4 ـ نوسات البندول بعد الحرب العالمية الأولى

كانت نوسة البندول بعد الحرب العالمية الأولى عامة وسريعة، ولكن سعتها كانت صغيرة، فالأغلبية العظمى من بلدان وسط وشرق

أوروبا شهدت في الفترة ما بين 1918 ـ 23 عودة المحافظين إلى السلطة بعد الجمهوريات الديمقراطية (الاشتراكية)، نتيجة لانكسارها في الحرب. وبعد بضع سنوات تأسست وبشكل عام تقريباً حكومات الحزب الواحد. ومرة ثانية كانت الحركة عامة تقريباً.

الدولة	الثورة	الثورة المضادة	حكومة حزب واحد
النمسا	تشرين الأول/ أكتوبر، 1928 جمهورية ديمقراطية اشتراكية	1920 جمهورية الطبقة الوسطى	1934
بلغاريا	تشرين الأول/ أكتوبر، 1918 إصلاح زراعي راديكالي	190 ثورة مضادة فاشية	1934
إستونيا	1917 جمهورية اشتراكية	1918 جمهورية الطبقة الوسطى	1926
فنلندا	شباط/ فبراير، 1917 جمهورية اشتراكية	1918 جمهورية الطبقة الوسطى	——
ألمانيا	تشرين الثاني/ نوفمبر، 1918 جمهورية ديمقراطية اشتراكية	1920 جمهورية الطبقة الوسطى	1933
هنغاريا	تشرين الأول/ أكتوبر، 1918 جمهورية ديمقراطية آذار/ مارس، 1919 سوفياتات	1919 ثورة مضادة	——
يوغوسلافيا	1918 اتحاد فيدرالي ديمقراطي	1926 دولة عسكرية فاشستية	1926
لاتفيا	1917 جمهورية اشتراكية	1918 جمهورية الطبقة الوسطى	1934

ليتوانيا	1917 جمهورية اشتراكية	1918 جمهورية الطبقة الوسطى	1926
بولندا	1919 جمهورية ديمقراطية اشتراكية	1926 دولة فاشستية	ـــ
رومانيا	1918 إصلاح زراعي	1926 نظام فاشستي	ـــ

5 ـ التمويل والسلام

قلما تتوفر أي مصادر معلومات حول الدور السياسي للتمويل العالمي في النصف الأخير من القرن. أما كتاب كورتي عن آل روتشلد فيغطي فقط الفترة السابقة لاتفاقية أوروبا. ولكنه لا يحتوي مشاركتهم في صفقة حصص السويس، وعرض البلايشرويدرز تمويل أعضاء فرنسا من تعويضات الحرب في 1871، من خلال إصدار قرض عالمي، والصفقات الضخمة. والمؤلفات التاريخية لكتّاب مثل لانغر وزونتاغ لا تولي اهتمامها للتمويل العالمي إلا قليلاً (ويحذف الثاني في تعداده عوامل السلام ذكر التمويل) وكانت ملاحظات لييث في **التاريخ الحديث** ـ إصدار جامعة كامبردج ـ استثناءً. وقد توجه نقد الليبراليين الأحرار إما إلى إظهار انعدام الروح الوطنية عند الممولين أو ميلهم إلى دعم الحماية والإمبريالية، مما كان له أفدح الضرر على التجارة الحرة، كما حدث مع كتّاب مع أمثال ليسيس في فرنسا، أو ج. آ. هوبسون في إنجلترا. لقد أكدت المؤلفات الماركسية مثل هيلفردينغ أو دراسات لينين على قوى الإمبريالية التي تصدر عن بنوكها الوطنية، وعلاقتها العضوية مع الصناعات الثقيلة. مثل هذه الآراء، إضافة إلى كونها مقصورة بشكل خاص على ألمانيا، فشلت

بالضرورة في التعرض لمصالح البنوك العالمية.

أما تأثير وول ستريت في تطورات العشرينيات من القرن العشرين، فهي حديثة العهد بحيث تتعذّر دراستها بصورة موضوعية، ولا شك في ذلك. وبشكل عام، فتأثيرها يمكن أن ينصب لجهة اعتدالها ووساطتها العالميين، منذ معاهدات السلام حتى خطة دويس، وخطة يونغ وإنهاء دفع تعويضات الحرب للدول المنتصرة في لوزان ومابعد لوزان. وتتجه الدراسات الحديثة إلى استبعاد مشكلة الاستثمارات الخاصة، كما في كتابات ستالي التي تستثني علناً القروض للدولة، سواء قدمت من حكومات أخرى أو من مستثمرين من القطاع الخاص، وهو تقييد يستبعد أي تقييم عام للتمويل الدولي من دراسته الهامة. ويقترب فينر في شرحه الرائع الذي استمدينا منه الكثير، من تغطية الموضوع كله، ولكنه يعاني أيضاً من ندرة مصادر المعلومات، لأن السجلات المحفوظة للتمويل العالي لم تتوفر بعد. والمؤلفات القيمة التي كتبها إيرل وريمير وفينر هي عرضة لنفس القيود التي لا سبيل إلى تجنبها.

في الفصل الرابع

6 ـ مراجع مختارة لـ «المجتمعات والنظم الاقتصادية»

حاول القرن التاسع عشر تأسيس نظام اقتصادي ذي تنظيم ذاتي بدافع الكسب الفردي. ونعتقد بأن مثل هذه المحاولة كانت مستحيلة وليست من طبيعة الأمور، فهنا نحن أمام نظرة مشوهة للحياة والمجتمع تنطوي عليها هذه المقاربة. وافترض مفكرو القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، أن تصرف المرء كتاجر في السوق هو التصرف «الطبيعي»، وأي تصرف آخر هو تصرف اقتصادي مصطنع ـ وهو نتيجة للتدخل في الغرائز الإنسانية، وأن الأسواق تنشأ عفوياً إذا

ترك الناس على طبيعتهم، وأنه مهما كان مقدار الرغبة بمثل هذا المجتمع من الناحية الأخلاقية، فإن انطباقه على الواقع، على الأقل، يقوم على خصائص ثابتة في الجنس الإنساني، وهكذا. لقد تضمنت الشواهد الحديثة التي جاء بها البحث العلمي الحديث في مختلف العلوم الاجتماعية كعلم الإنسان واقتصاديات البدائيين، وتاريخ المدنيات الأولى، وتاريخ الاقتصاد العام ما يخالف تماماً هذه التأكيدات تقريباً. وفي الحقيقة قلما نوجد فرضية ـ سواء صريحة كانت أم مفهومة ضمنياً ـ تتضمنها فلسفة الليبرالين الاقتصاديين لم تدحض. وهذه بعض الأمثلة:

(أ) دافع الكسب ليس «من طبيعة» الإنسان

«الصفة المميزة لاقتصاديات البدائيين هي انعدام الرغبة بالربح من عمليتي الإنتاج أو التبادل» (Thurnwald, *Economics in Primitive Communities*, 1932, p. XIII). «والفكرة الأخرى التي يجب تسفيهها، مرة وإلى الأبد، هي ما يخص الإنسان الاقتصادي البدائي في بعض كتب الاقتصاد الأساسية» (Malinowski, *Argonauts of the Western Pacific*, 1930, p. 60). «يجب أن نرفض النماذج المثالية لليبرالية مانشستر، المضللة ليس من الناحية النظرية بل والتاريخية» (Brinkmann, «Das soziale System des Kapitalismus,» in: *Grundriss der Sozialökonomik*, Vol. IV, p. 11).

(ب) ليس من «طبيعة الإنسان» أن يتلقى أجراً عن عمله

«الربح، الذي هو الدافع الغالب على العمل في المجتمعات الأكثر مدنية، ليس له مفعول الدافع على العمل في الأحوال البدائية الأصلية» (مالينوفسكي، المصدر نفسه، ص 156). «لا نجد في أي من المجتمعات البدائية التي لم تدخل عليها تأثيرات خارجية أن

العمل يرتبط بفكرة تلقي الأجر» (Lowie, «Social Organization,» in: *Encyclopedia of the Social Sciences*, Vol. XIV, p. 14) «لا يؤجر العمل أو يباع في أي مكان» (Thurnwald, *Die menschliche Gesellschaft*, Book III, 1932, p. 169). «معاملة العمل كالتزام، وليس كتعويض مطلوب» هو الشائع (Firth, *Primitive Economics of the New Zealand Maori*, 1929) «حتى في العصور الوسطى لم يعرف عن دفع أجور العمل للأجانب». «لم تكن للأجنبي علاقة شخصية مع أداء الواجب، ولذلك، فعليه أن يعمل تحقيقاً لكرامته واعتباره». وكان المنشدون الجوالون، وهم غرباء «يقبلون قبض الأجر، ولذلك كانوا محتقرين» (Lowie, Ibid).

(ج) اقتصار العمل على الحد الأدنى الذي لا غنى عنه ليس «من طبيعة» الإنسان

مما لا يغيب عن ألحاظنا أن العمل لا يقتصر على الحد الأدنى الذي لا غنى عنه، بل يتجاوز المقدار الضروري جداً، بسبب الدافع الطبيعي أو المكتسب إلى الحركة والنشاط (Thurnwald, *Economics*, p. 209). «العمل ينزع دائماً إلى تجاوز ما هو ضروري محدد» (Thurnwald, *Die menschliche Gesellschaft*, p. 163).

(د) المحفّزات المعتادة على العمل ليس هي الربح، بل التبادلية والمنافسة ومتعة العمل، والمقبولية الاجتماعية

التبادلية: «معظم، إن لم تكن كل، الأفعال الاقتصادية نجد أنها تمت إلى سلسلة ما من الهدايا المتبادلة وما يقابلها من هدايا، والتي تتوازن في النهاية، وتفيد كلا الجانبين بالتساوي... والمرء الذي يعمد دائماً إلى عصيان قواعد القانون في تعامله الاقتصادي سرعان ما يجد نفسه خارج النسق الاجتماعي والاقتصادي ـ وهو

يـدرك ذلـك تـمـامـاً» (Malinowski, *Crime and Custom in Savage Society*, 1926, pp. 40-41):

المنافسة: «المنافسة شديدة، والأداء على الرغم من أنه متشابه في هدفه، إلا أنه يختلف في إتقانه وجودته... وهو سعي للإتقان في تـقـلـيـد الأنـمـاط» (Goldenweiser, «Loose Ends of Theory on the Individual, Pattern, and Involution in Primitive Society,» in: *Essays in Anthropology*, 1936, p. 99). «يتنافس الناس في ما بينهم في سرعتهم وإتقانهم والأثقال التي يستطيعون رفعها، وعندما يحضرون الأعمدة الضخمة إلى الحديقة أو في نقل الغلة من أصناف البطاطا» (Malinowski, *Argonauts*, p. 61).

متعة العمل: «العمل من أجل العمل هو الصفة المميزة لصناعة قبيلة الماوري» (Firth, «Some Features of Primitive Industry,» *E. J.*, Vol. 1, p. 17). «وينقضي معظم الوقت في السعي إلى التجميل، وترتيب الحدائق، وتنظيفها، ورفع الزبالة منها، وإنشاء الأسيجة الجميلة المتينة، وغرس أعمدة قوية ضخمة لأصناف البطاطا. كل هذه الأشياء هي إلى حد ما، ضرورية لنمو النباتات، ولكن لا يوجد أدنى شك في أن السكان المحليين يدفعون بإدراكهم ووعيهم إلى أبعد من حدود الضروريات فقط» (Malinowski, *Argonauts*, p. 59).

المقبولية الاجتماعية: «إتقان البستنة هو المؤشر العام على قيمة الـشـخـص الاجـتـمـاعـيـة» (Malinowski, *Coral Gardens and their Magic*, Vol. II, 1935, p. 124). ينتظر من كل شخص من الجماعة أن يظهر المقدار المعتاد من الإقبال على العمل» (Firth, *Primitive Polynesian Economy*, 1939, p. 161). «واعتبر سكان جزر اندامان الكسل سلوكاً ضد المجتمع» (Ractliffe-Brown, *The Andaman Islanders*)، «إن وضع عمل المرء تحت تصرف آخر هو خدمة اجتماعية، وليست خدمة اقتصادية فقط» (Firth, Ibid., p. 303).

(هـ) الإنسان هو نفسه عبر العصور

ينصح لينتون في كتابه **دراسة الإنسان** (*Study of Man*) بأن نحاذر من النظريات السيكولوجية التي تحدد شخصية الإنسان، ويؤكد بأن الملاحظات العامة تؤدي إلى استنتاج أن المجموع الكلي لهذه النماذج من الشخصيات هو نفسه في سائر المجتمعات وبعبارة أخرى، عندما يخترق (الملاحظ) حاجز الفروق الحضارية، فإنه يجد أن هذه الشعوب هي في أساسها مثلنا» (ص 484). ويؤكد ثورنوالد على التشابه بين الناس في جميع مراحل تطورهم: «إن الاقتصاد البدائي الذي درسناه في الصفحات السابقة لا يختلف عن أي اقتصاد آخر، من حيث علاقاته الإنسانية، ويستند إلى نفس المبادئ العامة في الحياة الاجتماعية» (*Economics*, p. 288). «إذ إن بعض المشاعر الجماعية ذات الطبيعة الجوهرية هي ذاتها عند كل البشر» («Sozialpsychiche Abläufe im Völkerleben,» in: *Essays in Anthropology*, p. 383). وتستند **أنماط الحضارة** (*Patterns of Culture*) لمؤلفته روث بينيدكت في نهاية الأمر إلى الافتراض ذاته: «لقد تكلمت وكأن الطبع الإنساني ثابت تقريباً في العالم، وكأنه في كل مجتمع يحتمل وجود نفس التوزع تقريباً، وكأن الحضارة المختارة منها، حسب أنماطها التقليدية، قد قولبت الأغلبية العظمى من الأفراد في قالب واحد، فتجربة ترانس مثلاً، واستناداً إلى هذا التفسير هي احتمال لعدد معين من الأفراد في أي مجموعة سكانية، فعندما تكرم وتكافأ، فإن نسبة لا بأس بها سوف يفعلونها أو يقلدونها...» (ص 233). وقد حافظ مالينوفسكي باستمرار على نفس الوضعية في أعماله.

(و) النظم الاقتصادية بشكل عام هي مغروسة في العلاقات الاجتماعية، وتوزيع المنافع المادية تضمنه دوافع غير اقتصادية

الاقتصاد البدائي هو «شأن اجتماعي يتعامل مع عدد من

الأشخاص كأجزاء في كل متداخل» (Thurnwald, *Economics*, p. XII). وينطبق هذا على الثروة، والعمل، والمقايضة. «إن الثروة عند البدائيين ليس لها طبيعة اقتصادية، بل طبيعة اجتماعية» (المصدر نفسه) فاليد العاملة قادرة على «العمل المثمر»، لأنها تتضافر ضمن مجهود منظم بواسطة قوى اجتماعية» (Malinowski, *Argonauts*, p. 157). «وتتم مقايضة البضائع والخدمات غالباً ضمن شراكة قائمة، أو ضمن علاقات اجتماعية معينة، أو بإقرانها بتبادل في أمور غير اقتصادية» (Malinowski, *Crime and Custom*, p. 39).

ويبدو أن المبدآن اللذان يتحكمان بالسلوك الاقتصادي هما التبادلية: والتخزين بقصد التوزيع:

«**الحياة القبلية بأكملها يعمها الأخذ والعطاء**» (Malinowski, *Argonauts*, p. 167). «عطاء اليوم سوف يعوضه أخذ في الغد. هذا ناتج عن مبدأ التبادل الذي يعم كل علاقة في الحياة البدائية...» (Thurnwald, *Economics*, p. 106). ولجعل هذه التبادلية ممكنة، لا بد من وجود «ازدواجية» المؤسسات أو تماثل في الهيكلية في كل مجتمع بربري، كقاعدة لا غنى عنها في التزامات التبادل» (Malinowski, *Crime and Custom*, p. 25)، «فالتماثل في تقسيم غرف الكحول يستند مع بنارو على بنية مجتمعهم، المتماثلة كذلك» (Thurnwald, *Die Gemeinde der Bánaro*, 1921, p. 378).

واكتشف ثورنوالد أنه بصرف النظر عن، وأحياناً بالاشتراك مع هذا النهج في التبادل، فإن ممارسة التخزين وإعادة التوزيع كانت تجري على أوسع مدى، من قبيلة الصيد البدائية حتى أضخم الإمبراطوريات، فكانت البضائع تجمع في مكان متوسط ثم توزع على أعضاء الجماعة بعدد من الطرق المختلفة، فبين الشعوب الميكرونيزية والبولوينيزية، مثلاً، كان الملوك، باعتبارهم يمثلون

العشيرة الرئيسية، يتسلمون الواردات، ويوزعونها لاحقاً على شكل هبات للسكان» (Thurnwald, *Economics*, p. XII). ووظيفة التوزيع هذه هي المصدر الرئيسي للسلطة السياسية للإدارات المركزية (الكتاب نفسه، ص 107).

(ز) جمع الغذاء من قبل الأفراد لاستعمالهم الشخصي واستعمال عائلاتهم لا يشكل جزءاً من حياة الإنسان البدائي الأول

لقد افترض المفكرون الكلاسيكيون أن الإنسان قبل مرحلته الاقتصادية كان يقوم على تأمين حاجاته وحاجات عائلته بنفسه. وقد أعاد كارل بوخر هذا الافتراض في مؤلفه الطليعي عند انعطاف القرن واكتسب رواجاً واسعاً. أما البحوث العلمية الحديثة فقد أجمعت على تصحيح رأي بوخر في هذه الناحية (Firth, *Primitive Economics of the New Zealand Maori*, pp. 12, 206, 350; Thurnwald, *Economics*, pp. 170, 268, and *Die menschliche Gesellschaft*, Vol. III, p. 146; Herskovits, *The Economic Life of Primitive Peoples*, 1940, p. 34; Malinowski, *Argonauts*, p. 167, Footnote).

(ح) التبادلية وإعادة التوزيع مبدآن في السلوك الاقتصادي ينطبقان على الجماعات البدائية الصغيرة، كما ينطبقان أيضاً على الإمبراطوريات الغنية الكبيرة

«للتوزيع تاريخه الخاص، بدءاً من أكثر أشكال الحياة بدائية وهي قبائل الصيد» «ويختلف الوضع بالنسبة إلى أكثر المجتمعات حداثة وذات الطبقات الأكثر وضوحاً...» وأكبر مثال على ذلك نراه في احتكاك الرعاة مع أهل الزراعة»، «إذ تختلف الأوضاع في هذه المجتمعات بشكل كبير إلا أن عملية التوزيع تزداد مع تطور السلطة السياسية لبضع عائلات وظهور الحكام الطغاة. ويتسلم الزعيم

أعطيات الفلاحين، التي أصبحت عندئذ تسمى «ضرائب»، ويوزعها على موظفيه، خاصة أولئك الموجودين في بلاطه». «هذا التطور تناول أنظمة في التوزيع أكثر تعقيداً... فكل البلدان القديمة ـ الصين القديمة، وإمبراطورية الأنكا، وممالك الهند، ومصر، وبابل ـ استخدموا عملة معدنية في جباية الضرائب ودفع الرواتب، ولكنها اعتمدت بشكل رئيسي على الدفع بالسلع المخزونة في الإهراءات والمستودعات.. وتوزيعها على الموظفين والمحاربين والطبقات المرتاحة، أي إلى القسم غير المنتج من السكان. وفي هذه الحالة يقوم التوزيع بأداء وظيفة اقتصادية أساسية» (Thurnwald, *Economics*, pp. 106-108).

«وعندما نتكلم عن الإقطاعية، فإننا نفكر عادة بالعصور الوسطى في أوروبا. . . ولكنها مؤسسة سرعان ما ظهرت لدى الجماعات التي احتوت على طبقات فيها. وحقيقة أن معظم الصفقات تتم سلعياً وأن الطبقة العليا تدّعي لنفسها بكل الأراضي والقطعان، هي ما يعطينا الأسباب الاقتصادية في ظهور الإقطاعية...» (المصدر نفسه، ص 195).

في الفصل الخامس

7 ـ مراجع مختارة حول «تطور نموذج السوق»

عملت الليبرالية الاقتصادية متوهمة بأن إجراءاتها وأساليبها هي التطور الطبيعي لقانون التقدم العام. وكيما تجعلها تتلاءم مع نمط هذا التطور أسقطت مبادئها التي تتضمن السوق ذات التنظيم الذاتي إلى الماضي ليشمل تاريخ المدنية للإنسان بأكمله. ونتج عن ذلك تشويهاً يفوق التصور للطبيعة الحقيقية لأصل التجارة والأسواق والعملات وحياة المدن والدول القومية.

(أ) الأعمال الفردية في «دفع الأجور بالسلع والمقايضة والصرف» تمارس استثنائياً فقط في المجتمع البدائي

«المقايضة أساساً لم تكن معروفة على الإطلاق. ولم يكن الإنسان البدائي لا يملك النزعة إليها فقط، بل كان يكرهها» (Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft*, 1904, p. 109)، «فمن المستحيل، على سبيل المثال، أن تعبر عن قيمة صنارة صيد السمك بكمية من الغذاء لأن مثل هذا الصرف لم يسبق له أن حصل، وسيعتبره بدائيو تيكوبيا ضرباً من الخيال...فكل نوع من الأشياء يلائم نوعاً معيناً من الأوضاع الاجتماعية» (Firth, *Primitive Economics of the New Zealand Maori*, p. 340).

(ب) التجارة لا تنشأ داخل الجماعة، فهي أمر مع الخارج، وتشترك فيه جماعات عدة

«في بداياتها كانت التجارة صفقة بين مجموعات عرقية، فهي لا تحدث بين أعضاء القبيلة ذاتها، أو الجماعة، ولكنها في أقدم الجماعات الاجتماعية ظاهرة مع الخارج، توجه فقط نحو القبائل الأجنبية» (Max Weber, *General Economic History*, p. 195) «وقد يبدو غريباً أن التجارة في العصور الوسطى تطورت منذ بداياتها تحت تأثير التصدير إلى الخارج، وليس بالتأثير المحلي» (Pirenne, *Economic and Social History of Medieval Europe*, p. 142) «وكانت التجارة عبر المسافات البعيدة سبباً في الانتعاش الاقتصادي في العصور الوسطى» (Pirenne, *Medieval Cities*, p. 125).

(ج) التجارة لا تعتمد على الأسواق، فهي تنشأ من أداء من جانب واحد، سلمي أو خلافه

استطاع ثورنوالد بيان الحقيقة بأن أقدم أشكال التجارة كانت

عبارة عن حيازة ونقل أشياء عبر مسافة. وفي الأساس كانت حملة صيد. وسواء كانت الحملة قتالية كما يجري في اصطياد العبيد أو القرصنة، فإنها تتوقف أساساً على المقاومة التي تواجهها (المصدر نفسه، ص 145، 146) «وكانت القرصنة هي التي انطلقت منها التجارة البحرية عند اليونانيين في حقبة هوميروس، كما انطلقت عند الفايكنغز الشماليين، وتطورت المهمتان لمدة طويلة متوافقتين» (Pirenne, *Economic and Social History*, p. 109).

(د) وجود أو انعدام الأسواق ليس ميزة أساسية، الأسواق المحلية لا تنزع إلى النمو

«الأنظمة الاقتصادية، التي ليس فيها أسواق، ليس لها بالتالي خواص مشتركة» (Thurnwald, *Die menschliche Gesellschaft*, Vol. 3, p. 137)، ففي الأسواق القديمة الأولى «يمكن لكميات محددة من أشياء محددة فقط أن تقايض ببعضها» (المصدر نفسه، ص 136). «ويستحق ثورنوالد ثناءً خاصاً لملاحظته بأن أهمية ودور العملة والتجارة هو في الأساس اجتماعي وليس اقتصادي» (Loeb, «The Distribution and Function of Money in Early Society,» in: *Essays in Anthropology*, p. 153) والأسواق المحلية لم تنشأ من «التجارة المسلحة»، أو «المقايضة الصامتة» أو أي أشكال أخرى من التجارة الخارجية، بل من «السلام» الذي تم في مكان اللقاء بهدف محدد هو التبادل بين الجيران. «وكان الهدف من السوق المحلي هو تأمين المؤن الضرورية للحياة اليومية للسكان المقيمين في المناطق القريبة. وهذا يفسر عقدها أسبوعياً، ودائرة الجذب الضيقة وحصر نشاطها من عمليات تجزئة صغيرة» (Pirenne, *Economic and Social History*, Chap. 4, «Commerce to the End of the Thirteenth Century,» p. 97). وحتى في مرحلة لاحقة، لم تظهر الأسواق

المحلية، خلافاً للمعارض، نزعة نحو النمو والتوسع: «الأسواق وفرت حاجات المنطقة وكان يقصدها سكان الجوار فقط، وكانت سلعها مما تنتجه الأرياف والأدوات اللازمة للحياة اليومية» (Lipson, *The Economic History of England,* 1935, Vol. 1, p. 221). وقد نشأت التجارة المحلية مبدئياً كمهنة رديفة للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في الصناعة المنزلية، وبشكل عام كمهنة فصلية...» (Max Weber, *General Economic History*, p. 195). «ومن الطبيعي أن نفترض للوهلة الأولى، نشوء طبقة تجار تدريجيا في وسط السكان الزراعيين. ولكن لا شيء يثبت هذه النظرية» (Pirenne, *Medieval Cities*, p. 111).

(هـ) تقسيم العمل ليس منشأه التجارة أو التبادل، ولكن الحقائق الجغرافية والبيولوجية وغيرها من غير الاقتصادية

«إن تقسيم العمل هو ليس نتيجة الاقتصاد المعقد على الإطلاق، كما تقول النظرية العقلانية. إنها ناتجة بشكل رئيسي عن الفروق الفيزيولوجية في الجنس والعمر» (Thurnwald, *Economics*, p. 212). «والتقسيم الوحيد للعمل تقريباً هو بين الرجال والنساء» (Herskovits, *The Economic Life of Primitive Peoples*, p. 13). والطريقة الأخرى التي ينشأ فيها تقسيم العمل هي بفعل الحقائق البيولوجية وحالة تعايش المجموعات من مختلف العرقيات. «وتتحول المجموعات العرقية إلى مجموعات اجتماعية مهنية» من خلال تشكل «طبقة أعلى» في المجتمع. «وبذلك يتواجد تنظيم يقوم على مساهمات وخدمات الطبقة الأدنى، من ناحية، وعلى سلطة التوزيع التي يمتلكها رؤساء العائلات في الطبقة القائدة» (Thurnwald, *Economics*, p. 86). هنا نعثر على أحد أصول الدولة (Thurnwald, *Sozialpsychische Abläufe*, p. 387).

(و) العملة ليست اختراعاً حاسماً، فوجوده أو عدمه لا يحدث فرقاً جوهرياً في نوعية الاقتصاد

«إن مجرد حقيقة استخدام قبيلة ما للعملة لا يميزها من الناحية الاقتصادية إلا قليلاً عن القبائل التي لا تستخدمها» (Loeb, «The Distribution and Function of Money in Early Society,» in: *Essays in Anthropology*, p. 154). «فإذا استخدمت العملة أصلاً، فوظيفتها تختلف تماماً عن الوظيفة التي تؤديها في مدينتنا، فهي تبقى مادة مادية، ولا تصبح على الإطلاق ممثلة معنوية تماماً للقيمة» (Thurnwald, *Economics*, p. 107). أما صعوبات المقايضة فلم يكن لها دور في «اختراع» العملة. «فهذا الرأي القديم لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين يخالف التحريات التي أجريت في علم الإنسان» (Loeb, «The Distribution and Function of Money in Early Society,» in: *Essays in Anthropology*, p. 167, note 6). وبسبب الفوائد الخاصة من السلع التي تستخدم كعملة ولأهميتها الرمزية كصفة مميزة للسلطة. ليس من الممكن النظر إلى ما تمتلكه اقتصادياً من وجهة نظر عقلانية ومن طرف واحد» (Thurnwald, *Economics*). وقد تستخدم العملة، مثلاً، في دفع المرتبات والضرائب فقط (المصدر نفسه، ص 108) أو قد تستخدم من أجل الحصول على زوجة، أو كديّة، أو لتسديد الغرامات. «وهكذا نستطيع أن نرى في هذه الأمثلة من الحالات التي سبقت ظهور الدولة أن تقييم الأشياء ذات القيمة يتوقف على مبلغ المساهمات المعتادة، ومن الموقع الذي تشغله الشخصيات القيادية، ومن العلاقة المادية التي لها مع العوام، كل بين جماعته» (المصدر نفسه، ص 263).

إن العملة، كالأسواق، هي في أساسها ظاهرة لها صلة بالعلاقات مع الخارج، وتتحدد أهميتها بالنسبة للجماعة بشكل رئيسي

من علاقاتها التجارية الخارجية. «وفكرة العملة تأتي عادة من الخارج» (Loeb, «The Distribution and Function of Money in Early Society,» in: *Essays in Anthropology*, p. 156). «وقد نشأت وظيفة العملة كوسيط عام في التبادل من التجارة الخارجية» (Max Weber, *General Economic History*, p. 238).

(ز) التجارة الخارجية في أساسها ليست تجارة بين أفراد بل بين تجمعات التجارة هي «مهمة جمعية»

وتتناول «الأدوات التي حصل عليها جماعياً.» وأساسها نشأ من «الرحلات التجارية الجماعية. «ويظهر مبدأها الجماعي في ترتيب هذه الحملات التي تحمل غالباً طابع التجارة الخارجية» (Thurnwald, *Economics*, p. 145). «وعلى كل حال فإن أقدم تجارة هي علاقة تبادل بين قبائل غريبة» (Max Weber, *General Economic History*, p. 195). ولم تكن تجارة العصور الوسطى قطعاً تجارة بين أفراد بل كانت «تجارة بين مدن معينة، تجارة بين تجمعات سكانية أو بين بلدياتها» (Ashley, *An Introduction to English Economic History and Theory*, Part I, «The Middle Ages,» p. 102).

(ح) كان الريف منعزلاً عن التجارة في العصور الوسطى

«حتى وأثناء سنوات القرن الخامس عشر كانت المدن هي المراكز الوحيدة للتجارة والصناعة بحيث لم يسمح بتوجهها إلى الريف الواسع» (Pirenne, *Economic and Social History*, p. 169). «ودام الصراع ضد تجارة الأرياف والحرف اليدوية الريفية لسبعمائة أو ثمانمائة عام» (Heckscher, *Mercantilism*, 1935, Vol. 1, p. 129). «وزادت شدة هذه الإجراءات مع ظهور الحكومات الديمقراطية». «وخلال القرن الرابع عشر بأكمله كانت ترسل الحملات المسلحة

النظامية في مواجهة جميع القرى في المنطقة المحيطة المجاورة وتحطم وتحجز الأنوال ومراقد السوائل الصناعية» (Pirenne, Ibid., p. 211).

(ط) لم تجر التجارة بلا قيود بين أي مدينة ومدينة في العصور الوسطى

تضمنت التجارة بين بلديات المدن علاقات تفضيلية بين مدن معينة أو مجموعات مدن، كما كانت الحال عند الهانز في لندن والهانز التيوتونيين. وكانت التبادلية والتصرفات المضادة هي المبادئ التي كانت تسود العلاقات بين هذه المدن. وفي حال عدم دفع الديون المستحقة على سبيل المثال، فإن الحكام في بلدة المدين قد يطلبون إلى ذوي المدين إقامة العدل بحيث يحظى أهل مدينتهم بالعدالة، «ويهددون بأنه إذا لم يسدد الدين، فسوف يؤخذ الثأر من أهل تلك المدينة» (Ashley, *An Introduction to English Economic History and Theory*, Part I, «The Middle Ages,» p. 109).

(ي) لم تعرف الحماية الاقتصادية الوطنية

«لم تكن هناك حاجة للتميز بين مختلف البلدان، من الناحية الاقتصادية، في القرن الثالث عشر لأنه لم توجد إلا حواجز قليلة تمنع الاتصال الجماعي ضمن حدود العالم المسيحي، وأقل مما نراه الآن» (Cunningham, *Western Civilization in its Economic Aspects*, Vol. 1, p. 3). ولم تفرض التعرفات على حدود الدول السياسية حتى القرن الخامس عشر. «وقبلها لا يوجد أي دليل على الرغبة ولو بسيطة بالمعاملة التفضيلية للتجارة الوطنية بحمايتها من المنافسة الأجنبية» (Pirenne, *Economic and Social History*, p. 92)، فالتجارة «العالمية» كانت حرة في كل حرفها (Power and Postan, *Studies in*

.*English Trade in the Fifteenth Century*)

(ك) أوجدت المركنتيلية تجارة أكثر تحرراً في المدن والمناطق ضمن حدود البلاد الوطنية

يحمل المجلد الأول من كتاب هيكشر **المركنتيلية** (*Mercantilisme*) (1935) عنوان «المركنتيلية كنظام عامل على التوحيد». ومن هذا المنطلق عارضت المركنتيلية كل شيء يقيد الحياة الاقتصادية ويربطها بمكان معين ويعيق التجارة ضمن حدود الدولة» (Heckscher, *Mercantilism*, 1935, Vol. 2, p. 273)، فكلا الناحيتين في سياسة المدن، وتقييد تجارة الريف والكفاح ضد منافسة المدن الأجنبية، كانت تناقض أهداف الدولة الاقتصادية (المصدر نفسه، ج 1، ص 131)، فالمركنتيلية بذلك «أممت» الدول بفعل التجارة التي وسعت الممارسات المحلية إلى كل عموم أراضي الدولة» (Pantlen, «Handel,» in: *Handwörterbuch der Staatwissenschaften*, Vol. VI, p. 281). «وغالباً ما جرى تشجيع المنافسة بأساليب مصطنعة من قبل المركنتيلية لكي تنظم الأسواق بتنظيم حركة العرض والطلب ذاتياً» (هيكشر). وكان أول كاتب حديث تبين نزعة الليبرالية في النظام المركنتلي هو شمولر (1884).

(ل) النجاح الباهر للروح التنظيمية في العصور الوسطى

كانت سياسة المدن في العصور الوسطى على الأغلب أول محاولة في أوروبا الغربية بعد سقوط العالم القديم، لتنظيم المجتمع من زاوية الاقتصاد وفق مبادئها الثابتة. وتوجّت المحاولة بنجاح فريد... ، فالليبرالية الاقتصادية أو سياسة عدم التدخل الحكومي في زمن سيادتها المطلقة هي مثال على ذلك، ولكنها بالنسبة لاستمرارها كانت الليبرالية حلقة صغيرة عابرة مقارنة مع سياسة المدن المتينة

الصامدة (Heckscher, *Mercantilism*, 1935, Vol. 2, p. 139). «وقد حققوها بمجموعة تعليمات، تلاءمت بشكل مدهش مع هدفها بحيث يمكن اعتبارها أي بين مثيلاتها... فكان اقتصاد المدينة جديراً بالعمارة القوطية التي كان يعاصرها» (Pirenne, *Medieval Cities*, p. 217).

(م) وسعت المركنتيلية ممارسات المدينة إلى كافة أراضي للدولة الإقليمية

«وكانت النتيجة إحداث سياسة المدينة، التي وسعت على مساحة واسعة ـ وهي نوع من سياسة البلديات، أرسيت على نطاق الدولة» (Heckscher, *Mercantilism*, 1935, Vol. 1, p. 131).

(ن) المركنتيلية، أكثر السياسات نجاحاً

خلقت المركنتيلية نظاماً مسيطراً بارعاً معقداً ومفصلاً لتلبية الحاجات» (Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft*, 1904, p. 159). وكان إنجاز كولبرت للنظم الصارمة الذي توخى نوعية الإنتاج العالية كغاية في حد ذاتها «هائلاً» (Heckscher, *Mercantilism*, 1935, Vol. 1, p. 166). «كانت الحياة الاقتصادية على المستوى الوطني بشكل خاص نتيجة المركزية السياسية» (Bücher, Ibid., p.))، فالشكل التنظيمي للمركنتيلية له الفضل في إيجاد قانون ونظام لليد العاملة، أكثر دقة من أي شيء استطاعت خصوصية حكومات مدن العصور الوسطى الضيقة أن تتوصل إليه ضمن قيودها الأخلاقية والتقنية» (Brinkmann, «Das soziale System des Kapitalismus,» in: *Grundriss der Sozialökonomik*, Vol. IV).

في الفصل السابع

8 ـ أدبيات سبينهاملاند

عند بداية ونهاية عصر الرأسمالية الليبرالية فقط نجد التفاتة

واعية للأهمية الحاسمة لسبينهاملاند. ولقد وكان هناك دائماً تلميح وإشارة إلى «نظام المعونات» «والإدارة السيئة لقانون إعانة الفقراء» اللذين كانا يرجعان في تاريخهما ليس إلى سبينهاملاند، 1795، بل إلى قرار جيلبرت، 1782، إذ لم تكن الخصائص الصحيحة لنظام سبينهاملاند قد توضحت في أذهان الناس.

ولا هي واضحة اليوم، فلايزال الاعتقاد شائعاً بأنه يعني إعانة الفقراء بلا تميز. وفي الواقع، كان شيئاً مختلفاً جداً، وهو الإعانة المنتظمة للأجور. ولقد أدرك المعاصرون جزئياً بأن مثل هذا الإجراء كان يتصادم مباشرة مع مبادئ قانون آل تيودور، ولا كانوا يدركون إطلاقاً أنه لا يتلاءم مع نظام الأجور الذي بدأ بالظهور. أما بالنسبة إلى آثاره العملية، فقد بقي لا يلتفت إليه أحد حتى وقت متأخر بحيث إنه بالإضافة إلى قوانين مناهضة الجمع، صار نتيجة إلى خفض الأجور ويصبح إعانة لأرباب العمل.

ولم يكف الاقتصاديون الكلاسيكيون عن التدقيق في تفاصيل «نظام الإعانة» كما فعلوا في حالة الإيجارات والعملة، فأجملوا كل أشكال الإعانة وإغاثة العائلة من خارجها بقوانين «إعانة الفقراء»، ومارسوا ضغوطاً لإلغائهما جملة وتفصيلاً. ولم يؤيد تاونسند أو مالتوس أو ريكاردو إصلاحاً لقانون إعانة الفقراء، بل طالبوا بإلغائه. وكان بنثام الذي أجرى وحده دراسة حول الموضوع أقل جزماً من الآخرين. وفهم مع بورك ما لم يستطع بيت أن يراه، وهو أن المبدأ السيئ الحقيقي هو إعانة الأجور.

لم يقم إنجلز وماركس بدراسة قانون إعانة الفقراء. وقد يتخيل المرء أنه لا شيء يلائمهم أكثر من أن يظهروا الإنسانية المزيفة لنظام اشتهر عنه مجاملته لأهواء الفقراء، بينما هو في الواقع يخفّض أجورهم إلى أدنى من مستوى المعيشة (يساعده في ذلك قانون خاص

مناهض للنقابات)، ويقدم المال العام للأغنياء ليساعدهم في الثراء على حساب الفقراء. ولكن في زمنهم كان قانون إعانة الفقراء هو العدو، وتوجه بعض الوثيقين بطبيعة الحال إلى تمجيد القديم. وعلاوة على ذلك، اقتنع إنجلز وماركس حقاً بأنه إذا كانت الرأسمالية آتية، فإن إصلاح قانون إعانة الفقراء لابد منه. وهكذا فقد أضاعوا على أنفسهم ليس بعض النقاط الممتازة في الإقناع فحسب ولكن الحجّة التي عزّز بها قانون سبينهاملاند نظامه نظرياً، وهي أن الرأسمالية لا تستطيع العمل بدون سوق حر لليد العاملة.

ومن أجل وصفها المثير لآثار قانون سبينهاملاند استمدّت هارييت مارتينو الكثير من النصوص الكلاسيكية لتقرير قانون إعانة الفقراء (1834)، فأتباع غولد وبارنغ الذين موّلوا المجلدات الفخمة الصغيرة التي تعهدت أن تفهم بها الفقراء حول حتمية بؤسهم ـ وكانت مقتنعة تماماً أنه مقدّر وأن معرفة قوانين الاقتصاد السياسي وحدها يمكن أن تجعلهم يتحملون قدرهم ـ ولم يجدوا مدافعاً أصدق وعموماً، أكثر معرفة بعقيدتهم (*Illustrations to Political Economy*, 1831, vol. 3; also *The Parish and the Hamlet in Poor Laws and Paupers*, 1834). وكتابها **سلام الثلاثين عاماً 1816 ـ 1846** (*Thirty Years' Peace, 1816-1846*) قد كتبته وهي في مزاج التطهير والتهذيب، وأظهرت تعاطفاً أعظم مع الوثيقين مما أظهرته نحو معلّمها بنثام (المجلد 3، ص 489، والمجلد 1، ص 453). وأنهت عرضها التاريخي للأحداث بهذه الفقرة الهامة: «لدينا الآن أفضل العقول والقلوب وهي تهتم بهذا الأمر الجلل عن حقوق العمال مع تحذيرات مقنعة تقدم لنا من الخارج بأنه لا يمكن إهمالها دون تحمل عقوبة أقلها الدمار للجميع. هل يمكن أن لا يعثر على الحل؟ هل يمكن أن يكون الحل في الحقيقة المركزية للفترة التالية من التاريخ

البريطاني، وعندئذ وأفضل من الآن قد يبدو أنه في الإعداد لها تكمن المصلحة الرئيسية «لسلام» الثلاثين عام السابق. كانت هذه نبوءة الفعل المتأخر. وفي «الفترة التالية من التاريخ البريطاني، لا أثر للمسألة العمالية، ولكنها عادت في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبعد نصف قرن آخر أصبحت قضية عالمية. ومن الواضح أنه من الأسهل أن ندرك في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، أكثر مما أدركنا في الأربعينيات من القرن العشرين أن أصول تلك المسألة تكمن في المبادئ التي تتحكم بقرار إصلاح قانون مساعدة الفقراء.

وعلى مدى العصر الفيكتوري وما بعده لم يأبه فيلسوف أو مؤرخ للنواحي الاقتصادية الضيّقة الأفق لقانون سبينهاملاند. ومن بين المؤرخين الثلاثة لمذهب بنثام، لم يكلّف السير لزلي ستيفن نفسه عناء البحث في تفاصيله، وإيليا هالفي، وهو أول من تبيّن الدور المحوري لقانون إعانة الفقراء في تاريخ الراديكالية الفلسفية، كانت لديه فقط أفكار ضبابية غامضة عن الموضوع. وفي وصفها الثالث وهو لدايسي، فإن الحذف هو أكثر لفتاً للنظر، فتحليله الذي لا مثيل له للعلاقات بين القانون والرأي العام عامل «سياسة عدم تدخل الدولة» و«الروح الجماعية» كالسدة واللحمة في النسيج، وكان يعتقد أن النمط ذاته نجم عن توجهات الصناعة وأعمال التجارة في ذلك الوقت، أي من المؤسسات التي تكيّف الحياة الاقتصادية، فلا أحد كان يمكن أن يؤكد أكثر من دايسي على الدور السائد الذي أداه المعوزون في الرأي العام ولا لأهمية إصلاح قانون إعانة الفقراء في كل جوانب نظام التشريع البنثامي. ومع ذلك فقد حيّرته الأهمية المركزية التي أعطاها البنثاميون لإصلاح قانون إعانة الفقراء في خطتهم التشريعية واعتقدوا فعلا أن عبء الأسعار على الصناعة كان هو موضوع السؤال. وحلل مؤرخو الفكر الاقتصادي من رتبة شومبتير

وميتشيل مفاهيم الاقتصاديين الكلاسيكيين دون أي إشارة إلى ظروف قانون سبينهاملاند.

وفي محاضرات أرنولد توينبي (1881) أصبحت الثورة الصناعية موضوع تاريخ الاقتصاد واعتبر توينبي اشتراكية المحافظين مسؤولة عن قانون سبينهاملاند و«مبدأها في حماية الفقراء بواسطة الأغنياء» وفي هذه الفترة تقريباً التفت وليام كاننغهام إلى نفس الموضوع وأحياه وكأنه بأعجوبة، ولكن ما قاله ذهب أدراج الرياح. ومع أن مانتو (1907) استفاد من عمل كاننغهام الرائع (1881) إلا أنه أشار إلى سبينهاملاند كمجرد «إصلاح آخر» وأرجع إليه الفضل بحذر شديد بتأثيره في «ملاحقة الفقراء وحصرهم في سوق اليد العاملة» (*The Industrial Revolution in the Eighteenth Century*, p. 438). أما بيار، الذي كان كتابه مَعلَماً في تاريخ الاشتراكية الإنجليزية الباكر، فقلما جاء على ذكر قانون إعانة الفقراء.

ولم يعاد اكتشاف سبينهاملاند حتى تصور الهاموندیون (1911) رؤيا مدينة جديدة دخلت مع الثورة الصناعية. وعندهم أنها شكلت جزءاً ليس من التاريخ الاقتصادي، بل التاريخ الاجتماعي. وتابع جماعة الوبز (1927) هذا العمل، ووضعوا موضع التساؤل شروط سبينهاملاند السياسية والاقتصادية المسبقة، مدركين أنهم يتعاملون مع جذور المشاكل الاجتماعية في زماننا هذا.

وحاول ج. هـ. كلافام أن يدعى ضد ما يمكن تسميته المقاربة المؤسساتية للتاريخ الاقتصادي التي كان يمثلها إنجلز وماركس وتوينبي وكاننغهام ومانتو وحديثاً الهاموندیون ورفض أن يتعامل مع نظام سبينهاملاند كمؤسسة وناقشها على أنها إحدى مزايا «التنظيم الزراعي» للريف (ج 1، الفصل 4). وقلما كان ذلك صحيحاً لأنه كان بالضبط امتداده للمدن هو الذي قضى عليه. وكذلك، عزل أثر قانون

سبينهاملاند الأسعار عن موضوع الأجور وناقش الأولى تحت عنوان «أنشطة الدولة الاقتصادية»، في هذه النقطة أيضاً كانت مناقشته مصطنعة وحذفت اقتصاد قانون سبينهاملاند من وجهة نظر طبقة أرباب العمل التي استفادت من انخفاض الأجور بقدر ما وربما أكثر مما أضاعته الأسعار. إلا أن احترام كلافام للحقائق الذي أملاه عليه ضميره عوّض عن إعراضه عن تلك المؤسسة. وكان التأثير الحاسم «لتسييجات الحرب» على المنطقة التي طبق بها نظام سبينهاملاند والدرجة الفعلية التي انخفضت إليها الأجور الحقيقية قد كشف هو النقاب عنها لأول مرة.

أما عدم التلاؤم على الإطلاق بين قانون سبينهاملاند ونظام الأجور فقد تذكره دائماً الليبراليون الاقتصاديون في كتاباتهم. وهم الوحيدون الذين أدركوا وبشكل عام أن أياً من أشكال الحماية لليد العاملة تضمن بعضاً من مبدأ سبينهاملاند في التدخل، فقذف سبنسر بتهمة «الأجور الصنعية» (كما كانت تسمى المعونة في منطقة سكناه)في مواجهة أي ممارسات «جماعية» وهو اصطلاح لم يجد صعوبة في استعماله في التربية والتعليم والإسكان، وتأمين أماكن التسلية، وإلى آخره. كما لخّص دايسي في 1913 نقده لقرار المنح للشيخوخة (1908) بهذه الكلمات: «إنها في إساسها ليست سوى صيغة جديدة للإعانة التي تأتي من خارج المنزل للفقراء». وشكك في إمكانية إتاحة الفرصة السانحة لليبراليين الاقتصاديين ليجعلوا من سياستهم قضية ناجحة. «فبعض اقتراحاتهم لم توضع موضع التطبيق، ولم تلغ، على سبيل المثال، الإعانة من خارج المنزل» فإن كان هذا رأي دايسي فمن الطبيعي أن يعتقد مايزس أنه «مادامت تدفع منحة للعاطلين عن العمل، فسوف تستمر البطالة» (*Liberalism*, 1927, p. 74) : وقد ثبت أن «مساعدة العاطلين عن العمل هي إحدى أكثر

الأسلحة مضاءة للخراب» ;Socialism, 1927, p. 484)
.Nationalökonomie, 1940, p. 720)

وحاول والتر ليبمان في كتابه **المجتمع الجيد** (*Good Society*) (1937) أن يعزل نفسه عن أفكار سبنسر، ولكنه استوحى مايزس، فهو وليبمان عكسا ردة فعل الليبراليين على أنظمة الحماية الجديدة في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. ولا شك أن كثيراً من معالم الوضع الآن يذكر بقانون سبينهاملاند، ففي النمسا صارت تدفع منحة البطالة من خزينة مفلسة، وفي بريطانيا كان تمديد العمل بمنحة البطالة لا يختلف عن «الصدقة»، وفي أمريكا أنشئت إدارة المشاريع العامة، وفي الواقع اقترح السير ألفرد موندر رئيس شركة الصناعات الكيميائية الإمبراطورية عبثاً في 1926 أن تدفع لأرباب العمل منح من صندوق مكافحة البطالة «لتعوّض» الأجور وبذلك تساعد في زيادة تشغيل العمال. وفي موضوع البطالة، كما في موضوع العملة كانت تواجه الرأسمالية الليبرالية وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة مشكلات استعصت على الحل أورثت لها من بواكير أيامها.

9 ـ قانون مساعدة الفقراء وتنظيم اليد العاملة

لم يجر تحقيق بعد في المضامين الأوسع لنظام سبينهاملاند، وجذوره، وآثاره وأسباب انقطاعه المفاجئ. وإليكم بعض النقاط نلمح إليها.

1 ـ إلى أي مدى كان قانون سبينهاملاند إجراءً حربياً؟

من وجهة النظر الاقتصادية الصرفة لم يكن قانون سبينهاملاند إجراءً حربياً، كما سبق أن قيل وأكد. ولم يربط المعاصرون وضع الأجور بالحرب الطارئة. ومن حيث إنه حصل ارتفاع ملحوظ في الأجور، فإن هذا الارتفاع كان قد بدأ قبل نشوب الحرب. وكانت

«الرسالة المعممة» في عام 1795، والهادفة إلى التأكد من آثار رداءة المواسم على سعر القمح قد تضمنت (النقطة IV) هذا السؤال: «كم كان مقدار الزيادة (إذا وجدت) في أجور العمال الزراعيين، بالمقارنة مع الفترة السابقة؟ » وبشكل خاص، لم يستطع مراسلوه أن يحدّدوا أي معنى لعبارة «الفترة السابقة». وتراوحت مدّتها بين ثلاثة إلى خمسين سنة. تضمنت الفسحات التالية من الزمن:

3 سنوات	ج. بويز، صفحة 97
3 ـ 4 سنوات	ج. بويز، صفحة 90
10 سنوات	تقارير مع شروبشاير، وميدل سكس وكامبردج شاير
10 ـ 15 سنة	سوسكس وهامشير
10 ـ 15 سنة	إ. هاريس
20 سنة	ج. بويز، صفحة 86
30 ـ 40 سنة	وليام بيت
50 سنة	المحترم ج هاولت

لم يحدد أحد مدة سنتين، وهي مدة الحرب مع فرنسا، التي بدأت في شباط/ فبراير 1793. وباختصار، لم يأت أي من المراسلين حتى على ذكر الحرب.

وبالمناسبة فإن الطريقة المعتادة للتعامل مع زيادة العوز نتيجة المحصول الفقير وأحوال الطقس السيئة التي تؤدي إلى البطالة كانت تتألف من (1) المساهمات المحلية وتشمل الصدقات وتوزيع الأغذية والوقود مجاناً أو بسعر منخفض، (2) وتأمين الشغل والاستخدام. وبقيت الأسعار عادة لا تتأثر، ففي حالة طارئة مماثلة في 1788 ـ 1789 تم تأمين أشغال واستخدامات إضافية محلياً بمعدلات أدنى من المعتاد في الأجور (J. Harvey, «Worcestershire,» in: *Ann. Of Agr.*, v, XII, p. 132, 1789. Also E. Holmes, «Cruckton,» *l. c.*, p. 196).

ومع ذلك، كانت فرضية تأثير الحرب بشكل غير مباشر

وجيهة، بحيث أدت إلى الاستفادة من وسيلة سبينهاملاند الناجعة. وفي الحقيقة فاقمت الحرب نقطتي ضعف نتجتا عن توسع نظام السوق السريع، وشاركتا في الوضع الذي نجم عنه قانون سبينهاملاند: (1) تعرض أسعار القمح للتقلبات، (2) وفداحة تأثير أعمال الشغب عليها. وكان سوق القمح، الذي تحرر حديثاً، عاجزاً عن مقاومة الضغوط وإجهادات الحرب والتهديد بالحصار. كما لم يكن سوق القمح يستطيع الصمود ضد حالات الذعر التي تسببها أعمال الشغب التي أصبحت تنذر بأوخم العواقب. وفي ظل ما سمي نظام التنسيق اعتبرت أعمال الشغب المنظم من قبل السلطات المركزية مؤشراً إلى حد ما على ندرة المواد الغذائية محلياً يجب التعامل معه برفق، أما الآن فقد شجب كسبب للندرة والخطر الاقتصادي على جماعة السكان بشكل عام، ليس أقله على الفقراء أنفسهم. ونشر آرثر يونغ تحذيراً حول «عواقب أعمال الشغب على حساب أسعار المواد الغذائية المرتفعة». وساعدت حنا مور في إذاعة آراء مماثلة في أحد أشعارها التوجيهية والتربوية بعنوان «الشغب، أو نصف صمنة أفضل من لا خبز» (وتغنّى على لحن «كان هناك إسكافي») وكان جوابها لربات البيوت قد نظم في قوافي ما عبر عنه يونغ في حواره الخيالي هكذا: «هل نلوذ بالصمت حتى نهلك من الجوع؟ بالتأكيد لن تهلكوا - يجب أن تشتكوا، ولكن اشتكوا وتصرفوا بأسلوب لا نفاقم فيه السوء الذي نحسه. «وأصر على أنه لم يكن هناك أدنى خطر من المجاعة «شرط أن نتحرر من المشاغبات». كان هناك سبب وجيه للقلق، وتأمين القمح شديد الحساسية بحالات الذعر. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الثورة تقدم دلالة تنذر بالخطر حتى مع أعمال الشغب المنظمة. ومع أن الخوف من ارتفاع الأجور كان بلا شك السبب الاقتصادي لتطبيق السبينهاملاند، فإنه يمكن القول، في ما يتعلق بالحرب، أن الأمور التي انطوت عليها الأحوال

كانت في معظمها اجتماعية وسياسية أكثر منها اقتصادية.

2 ـ سير وليام يونغ وتخفيف قرار التوطين

يرجع إجراءان حاسمان من قانون إعانة الفقراء إلى 1795: السبينهاملاند وتخفيف «العبودية للأبرشية» ويصعب الاعتقاد بأن هذا كان مجرد مصادفة، فبالنسبة لانتقال اليد العاملة كان تأثيرهما إلى حد ما مناقضاً، فبينما جعل الثاني العامل أكثر انجذاباً إلى الترحال في طلب العمل، فقد خفف الأول من هذا الجذب له. وبالعبارتين الملائمتين «دفع» و«جذب» اللتين تستعملان أحياناً في الدراسات حول الهجرة، نرى أن «الانجذاب» إلى المكان المقصود يزداد، و«دفع» القرية التي يسكنها يقل. وبذلك يقل خطر انتقال وترحال اليد العاملة الريفية على نطاق واسع نتيجة تنقيح قرار 1662، بفعل قانون سبينهاملاند. ومن زاوية إدارة قانون إعانة الفقراء، فإن الإجراءان يتكاملان صراحة. وتخفيف قرار 1662 تضمن المجازفة التي هدف القرار إلى تجنبها، وهي إغراق الأبرشيات أو المناطق «الأفضل» بالفقراء. ولولا قانون سبينهاملاند لحصل هذا فعلاً. ولم يذكر المعاصرون هذه العلاقة إلا قليلاً، التي قلما تشكل مفاجأة بمجرد أن يتذكر المرء أنه حتى قرار 1662 نفسه قد أقر بدون مناقشة عامة. ومع ذلك فإن هذا الاعتقاد لابد أنه كان ماثلا في ذهن السير وليام يونغ، الذي تبنى الإجراءين مشتركين مع بعضهما مرتين. وفي 1795 أيد تعديل قرار التوطين بينما كان هو أيضاً الذي حرك مشروع قانون 1796 الذي صار قانوناً. وفي مرة سابقة، في 1788، كان قد تبنى عبثاً نفس الإجراءات. واقترح نقض قرار التوطين بنفس العبارات في 1795، متبنياً بنفس الوقت إجراء إغاثة الفقراء الذي ينص على إيجاد أجرة تكفي للمعيشة، يتحمل ثلثيها رب العمل، ويدفع الثلث الأخير من تحصيل الرسوم (Nicholls, *History of the Poor Laws*, Vol. II)

ولكن كان الأمر يحتاج موسماً زراعياً سيئاً آخر إضافة إلى الحرب مع فرنسا كيما تنتشر هذه المبادئ.

3 ـ آثار ارتفاع الأجور في المدن على سكان الأرياف

«جذب» المدينة سبب ارتفاع الأجور في الريف، وبنفس الوقت راح يستنزف الريف من احتياطه من العمال الزراعيين. ومن بين هاتين المصيبتين المتلازمتين كانت الثانية هي الأهم. كان وجود احتياطي ملائم من اليد العاملة حيوياً للصناعات الزراعية، التي كانت تحتاج إلى أيدي أكثر في الربيع وشهر تشرين مما تحتاجه في أشهر الشتاء الراكدة. والآن، وفي مجتمع تقليدي ذي بنية عضوية فإن توفر مثل هذا الاحتياطي من اليد العاملة ليس مجرد مسألة مستوى أجور، بل هي البيئة المؤسساتية التي تحدد وضعية القسم الأفقر من السكان، ففي كل المجتمعات المعروفة نجد ترتيبات قانونية أو عرفية تبقي العامل الريفي تحت تصرف مالك الأرض لاستخدامه في أوقات ذروة الحاجة. وهنا تكمن النقطة الحاسمة في الوضع الذي سببه ارتفاع الأجور في المدن على سكان الأرياف بمجرد أن تراجعت المرتبة والمنزلة أمام التعاقد.

قبل الثورة الصناعية كانت توجد احتياطات كبيرة من اليد العاملة في الريف: وكان هناك الصناعات المنزلية أو الصناعة ضمن الأكواخ، التي كانت تبقي الرجل مشغولاً في الشتاء، وتبقيه مع زوجته جاهزين للعمل في الحقول في الربيع والخريف. وكان هناك قرار التوطين الذي يبقي الفقراء أرقاء عملياً للأبرشية أو المنطقة الريفية، وبذلك يعتمدون على المزارعين المحليين في كسب معيشتهم. كما كانت هناك أشكال مختلفة يجعل بها قانون إعانة الفقراء العامل المقيم في المنطقة الريفية مرناً، مثل معدل أجور العمال الريفيين وإيوائهم ونظام الطواف لتوزيع الحليب والخبز.

وبموجب لوائح بيوت الصناعة المختلفة يمكن أن يعاقب المعوز الذي يصبح عالة على غيره ليس بشكل متعقل فقط بل سراً، وأحياناً يجري اعتقال الشخص الذي يستجدي الإغاثة ويؤخذ إلى بيت الصناعة، إذا وجدت السلطات التي لها الحق في دخول مكان إقامته بالقوة في النهار «أنه في حاجة ويتوجب إغاثته» (31 Geo. III. c. 78) وكانت نسبة الوفيات في هذه البيوت مريعة. ضف إلى ذلك حالة عامل المزرعة أو قاطن مناطق الحدود في الشمال، الذي يدفع له سلعاً وليس نقداً، ويرغم على العمل في الحقول في أي وقت، وكذلك العيال المتعددين الذين رافقوا الأكواخ المقيدة وأشكال الولاية على الأرض التي لا تقوم على أساس وطيد من جانب الفقراء، ويستطيع المرء أن يقدر حجم الجيش الاحتياطي من الأيدي العاملة الطيعة تحت تصرف أرباب العمل في الأرياف. ولذلك، فبعيداً عن موضوع الأجور، هناك موضوع الحفاظ على احتياطي يد عاملة زراعية. والأهمية النسبية بين الموضوعين قد اختلفت باختلاف الحقب. وبينما كان تطبيق قانون سبينهاملاند يتصل بشكل وثيق بخوف المزارعين من ارتفاع الأجور، وبينما كان انتشار نظام العلاوات في السنوات الأخيرة من الكساد الزراعي (بعد 1815) ناتجاً في الغالب عن نفس السبب فإن الإصرار الجماعي لجماعة المزارعين في أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر على الحاجة إلى الإبقاء على نظام العلاوات لم يكن سببه الخوف من ارتفاع الأجور، بل لقلقهم في إيجاد القدر الكافي من اليد العاملة الجاهزة. وعلى كل حال هذا الاعتبار الأخير لا يمكن أن يكون قد غاب عن عقولهم في أي وقت، وخاصة ليس أثناء الفترة الطويلة من الازدهار الاستثنائي (1792 ـ 1813) عندما كان متوسط سعر القمح يحلق ويتجاوز كثيراً سعر اليد العاملة، فليست الأجور، بل توفر اليد العاملة كان الهم الضمني والدائم خلف قانون سبينهاملاند.

وقد يبدو أمراً مصطنعاً أن نحاول التمييز بين الدافعين، ونحن نرى أن ارتفاع الأجور ينتظر أن يجذب عدداً أكبر من اليد العاملة. وعلى كل حال هناك في بعض الحالات الدليل الإيجابي الذي يبين أياً من الاهتمامين كان الأسبق في ذهن المزارع.

أولاً، هناك الشواهد الكثيرة على أنه حتى في حالة الفقراء المقيمين، فإن المزارعين كانوا يعادون أي شكل من استخدامهم خارج مناطقهم مما يجعل العامل يندر وجوده حين يطرأ وجود عمل في الزراعة بين حين وآخر. واتهم أحد الشهود في تقرير 1834 الفقراء المقيمين بالذهاب «لاصطياد أنواع السمك وتحصيل ما يصل إلى جنيه أسبوعياً بينما تركت عائلاتهم تحت رعاية الأبرشية. وعند عودتهم يرسلون إلى السجن، ولكنهم لا يكترثون ماداموا سيخرجون ثانية ويحصلون على عمل مجزي...» (ص 33). ويتابع نفس الشاهد فيقول لذلك فإن «المزارعين غالباً ما لا يستطيعون إيجاد العدد الكافي من العمال لعملهم في الربيع وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر» (Henry Stuart's Report, App. A, pt. 1, p. 344A).

وثانياً، هناك موضوع الحصص الحاسم، فالمزارعون كانوا متفقين على أنه لا شيء يبقي الرجل وعائلته بالتأكيد بعيداً عن موضوع الأسعار مثل حيازته قطعة أرض لوحده. ومع ذلك ولم يكن حتى عبء الأسعار يقنعهم بالموافقة على أي شكل من إعطاء حصص أراضي قد تجعل الفقير المقيم أقل اعتماداً على عمل يطرأ عرضاً في الزراعة.

وهذه النقطة جديرة بالاهتمام، فمع حلول 1833 كانت جماعة المزارعين مقتنعة بكل بلاهة وغباء بالإبقاء على قانون سبينهاملاند. وهذه بعض النصوص المقتبسة من تقرير أعضاء لجنة قانون إعانة الفقراء، فنظام العلاوة كان يعني «اليد العاملة الرخيصة، والمواسم

النشيطة» (باور) «وبدون نظام العلاوة ليس بإمكان المزارعين أن يستمروا في فلاحة الأرض» (كويل). «ويرغب المزارعون أن يدفع لأجرائهم من حساب إعانة الفقراء» (ج. مان) «ولا أعتقد أن كبار المزارعين خاصة يرغبون بخفض (الأجور)، ففي الوقت الذي تبقى فيه الأجور على حالها، يستطيعون هم دائماً آن يؤمنوا الأيدي العاملة الإضافية التي يحتاجون إليها. وعندما تتساقط الأمطار، يعيدونها إلى الأبرشية ثانية...» (شاهد من المزارعين). أما القائمون على شؤون الأبرشية «فيعارضون أي إجراء يؤدي إلى انصراف العمال عن مساعدة الأبرشية، التي مع إبقاء سلطتها عليهم، تحتفظ بهم تحت تصرفها في الأحوال الاضطرارية العاجلة» فيعلنون بأن «ارتفاع الأجور والعمال الأحرار غير المقيدين سوف يطغون عليهم» (برنغل). وبكل بلاهة وغباء عارضوا اقتراح منح الفقراء حصص أرض تجعلهم لا يعتمدون على الأبرشية، فقطع الأرض تلك هي التي ستنقذهم من العوز وتؤمن لهم كرامتهم واستقلالهم وتخرجهم من صفوف الجيش الاحتياطي الضروري للزراعة واقترح ماجندي، من أنصار منح حصص أراضي للعمال، أن يعطى العامل ربع فدان، أو أي مقدار يفوق ما يعتبره عديم الجدوى لأن «شاغليه يخشون من استقلالية العمال. «وأكد ذلك باور، وهو نصير آخر لمنح حصص أراضي للعمال. وقال «بأن المزارعين بصورة عامة سيعترضون على مبدأ منح حصص أراضي للعمال. وهم يغارون من إنقاص ما في حوزتهم، وسيضطرون للذهاب مسافات بعيدة للحصول على كل ما يلزمهم من الأسمدة، وسيعترضون على زيادة الاستقلال لعمالهم» واقترح أوكيدن منح حصص أراضي مساحة كل منها واحد على ستين من الفدان للعامل وقال «أن هذا سيستغرق من وقت فراغه تقريباً نفس ما يستغرقه الدولاب وعصا الغزل، والمكوك وأبر الحياكة» حين تكون في أوج نشاطها لدى كل عائلة عندها كوخ للصناعة.

وهذا لا يدع مجالاً للشك إلا القليل مما سيؤدي إلى نظام العلاوات من وجهة نظر جماعة المزارعين، التي كان همها تأمين أيدي عاملة زراعية احتياطيين من الفقراء المقيمين والجاهزين للعمل في أي لحظة. وبالمناسبة، فقد أوجد قانون سبينهاملاند، بهذه الطريقة ما يشبه الفائض في سكان الأرياف، بينما لم يكن الأمر كذلك في الحقيقة.

4 ـ نظام العلاوة في المدن الصناعية

كان قانون سبينهاملاند يهدف في الأساس إلى تخفيف البؤس في الريف. وهذا لم يكن القصد منه قصره على القرى لأن المدن التي تحتوي الأسواق تتبع الريف أيضاً. ومع بداية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر كانت المناطق التي طبق فيها قانون سبينهاملاند قد طبق فيها نظام العلاوة بشكله الصحيح، فمقاطعة هيرفورد، على سبيل المثال، التي كانت تصنف من حيث فائض السكان «بجيدة» أظهرت ستة من ستة مدن فيها تقر بتطبيقها أساليب سبينهاملاند (أربعة «حتماً»، وأربعة «ربما»)، بينما مقاطعة ساسكس التي وصفت «بالسيئة» أظهرت ثلاثة من بين اثنا عشر مدينة أعلن عنها، لا تطبق أساليب سبينهاملاند، وتسعة تطبقها، بالمعنى الحرفي للكلمة.

أما وضعية المدن الصناعية في الشمال والشمال الغربي فكانت بطبيعة الحال مختلفة جداً، فحتى عام 1834 كان عدد الفقراء الذين يتلقون الإعانة أقل تأثيراً في المدن الصناعية عنه في الريف، حيث حتى قبل 1795 كان القرب من الصناعات يزيد في عدد المعوزين كثيراً. وفي 1789 كان القس المحترم جون هاولت يبدي رأيه المقنع مخالفاً «ما ارتكب من خطأ عام بأن أصبحت نسبة الفقراء في المدن الكبيرة ومدن الصناعة المزدحمة أعلى منها في مناطق الأبرشيات، بينما الحقيقة هي على العكس تماماً» (*Annals of Agriculture*, v, XI, P. 6, 1789).

أما كيف كانت الوضعية في المدن الصناعية الجديدة، فليست معروفة تماماً، لسوء الحظ. وبدا مفوضو قانون إعانة الفقراء منزعجين مما يزعم من أخطار محدقة نتيجة التوسع في تطبيق أساليب سبينهاملاند وإيصالها إلى مدن التصنيع. وكان من الملاحظ أن المقاطعات الشمالية كانت أقل تأثراً به. « ومع ذلك كان هناك من يؤكد أن وجوده، حتى في المدن، كان يصل إلى درجة عالية. «إلا أن الوقائع لا تثبت ذلك. صحيح أن الإغاثة كانت تقدم في مانشستر وأولدهام أحياناً إلى أشخاص أصحاء ويتقاضون أجراً من عملهم كاملاً. وكتب هندرسون يقول أنه في اجتماعات لدافعي الضرائب في برستون علا صوت أحد المعوزين الذي «ألقى بنفسه على الأبرشية، وقد خفضت أجوره من جنيه إلى 18 شلناً في الأسبوع» كما صنفت مناطق مدن سالفورد وباديهام وألفرستون أيضاً على أنها تطبق أسلوب إغاثة الأجور «بانتظام»، وكذلك منطقة ويغان، بالنسبة للحياكين والغزالين. وفي نوتنغهام كانت الجوارب تباع بثمن كلفتها «مع ربح» إلى المصنع، ومن الواضح أن ذلك كان بسبب إعانات الأجور التي تدفع من الضرائب. وكان هندرسون، في حديثه عن برستون، يرى بثاقب نظره هذا النظام الشنيع «يتسلل ويستحوذ على المصالح الخاصة في الدفاع عنه». وبناءً على ما جاء في تقرير مفوضي قانون إعانة الفقراء فإن انتشار هذا النظام كان أقل في المدن، فقط لأن رأسماليي الصناعة يشكلون نسبة ضئيلة من دافعي الضرائب وبالتالي لهم تأثير أقل في مجالس الكنيسة من المزارعين في أصقاع الريف.

ولكن قد يكون هذا ما حصل على المدى القصير، ويبدو من المحتمل أنه في المدى البعيد كانت هناك عدة أسباب تناهض قبول نظام المنحة من جانب أرباب العمل الصناعي.

أحد هذه الأسباب هو عدم كفاءة العمال المعوزين. وكانت

الصناعات القطنية تتم على أساس القطعة الواحدة، أو المهمة الواحدة، كما كانت تسمى. والآن، وحتى في الزراعة «فإن «معاشات الأبرشية المنخفضة والغير فعالة» كانت تحدث ضرراً بحيث أن 4 أو 5 منهم يكملون عمل مهمة واحدة» (اللجنة المختارة في تقريرها عن أجور العمال (Committee on Labourer's Wages, H. of C. 4, VI, 1824, p. 4). كما لاحظ تقرير مفوضي قانون إعانة الفقراء أن العمل على أساس القطعة الواحدة قد يسمح باستخدام أساليب سبينهاملاند، دون أن يؤدي بالضرورة إلى تخريب مقدرة العامل الصناعي»، وبذلك يستطيع الصناعي أن «يحصل فعلا عَلى يد عاملة رخيصة». وهذا معناه أن أجور العامل الزراعي المنخفضة لا تعني رخص اليد العاملة لأن عدم كفاءة العامل قد تفوق سعر عمله المنخفض بالنسبة لرب العمل.

والعنصر الآخر الذي عمل على تحول رب العمل صاحب المشروع ضد نظام سبينهاملاند كان خطر المنافسين الذي قد يكونون ينتجون بكلفة ذات أجور أدنى نتيجة إعانات الأجور. هذا التهديد أبقى المزارع لا يتحرك، وهو الذي كان يبيع في سوق غير محصورة في منطقة معينة، ولكنه ربما أقلق صاحب المصنع في المدينة. ويبين مفوضو قانون إعانة الفقراء أنه قد يجد أحد صناعيي ماكلسفيلد نفسه عاجزاً عن بيع إنتاجه وقد يؤدي إلى إفلاسه نتيجة الإدارة السيئة لقانون إعانة الفقراء في إسكس. «كما رأى وليام كاننغهام أن أهمية قرار 1834 تتركز في «أثره» المؤمم على إدارة قانون إعانة الفقراء، وبذلك أزال عقبة كأداء في طريق تطوير الأسواق الوطنية.

والاعتراض الثالث على قانون سبينهاملاند، والذي ربما كان له الأثر الأكبر في الدوائر الرأسمالية، هو نزعته إلى إحجام الكتلة الكبيرة الكامنة من اليد العاملة الفائضة» (ردفورد) من دخول سوق

اليد العاملة في المدن. وفي نهايات العقد الثاني من القرن التاسع عشر كان الطلب على اليد العاملة من قبل أرباب الصناعة في المدن كبيراً، وكانت نقابات دوهرتي سبباً في إحداث قلاقل وعدم استقرار على نطاق واسع، وكانت هذه بداية الحركة الأونية التي أدت إلى أضخم الإضرابات وإغلاق المصانع التي شهدتها إنجلترا حتى تاريخه.

ولذلك، ومن زاوية أرباب العمل، فقد كانت هناك أسباب ثلاثة تناهض في المدى البعيد قانون سبينهاملاند: آثاره الضارة على إنتاجية اليد العاملة، وتوجهه إلى إحداث فروق في التكلفة في مختلف أنحاء البلاد، وتشجيعه على «برك راكدة من اليد العاملة» (ويب) في الريف، وبذلك يدعم احتكار عمال المدن لليد العاملة. وهذه الحالات ليس منها ما له وزن يحسب حسابه لدى رب العمل لوحده، أو لدى مجموعة من أرباب العمل، فقد ينحازون إلى الفوائد التي يجنوها من كلفة اليد العاملة الرخيصة، ليس في تحقيق الأرباح فقط، ولكن في مساعدتهم على المنافسة مع صناعيي المدن الأخرى. وعلى كل حال، فإن أصحاب المشاريع باعتبارهم طبقة، ينظرون إلى الموضوع نظرة مختلفة، عندما يظهر مع مرور الزمن أن ما كان مفيداً لرب العمل المنعزل أو مجموعة أرباب العمل كان يشكل خطراً عليهم بشكل جماعي. وفي الحقيقة، كان امتداد نظام العلاوة إلى المدن الصناعية الشمالية في أوائل الثلاثينات، وحتى بشكله المخفف الضعيف، هو الذي عزز الرأي الذي توصلوا إليه في مناهضة قانون سبينهاملاند، وجاء بالإصلاح على النطاق الوطني العام.

كان الشاهد يشير إلى سياسة في المدن تهدف بصورة واعية نوعاً ما إلى إنشاء جيش احتياطي صناعي فيها، ولكي تستطيع بشكل

خاص أن تتعامل مع تقلبات النشاط الاقتصادي، فلم يكن هناك من هذه الناحية فرق كبير بين المدينة والريف، فكما كانت سلطات القرية تفضّل ارتفاع الأسعار على ارتفاع الأجور، فإن سلطات المدن أيضاً كانت تنفر من التخلص من المعوز غير المقيم في موطنه، فقد كان هناك نوع من المنافسة بين أرباب العمل في المدن والريف على حصتهما من الجيش الاحتياطي. وكان فقط في خلال فترة الكساد المرير الطويلة في منتصف الأربعينيات من القرن التاسع عشر حتى أصبح من غير العملي دعم جيش احتياطي من اليد العاملة على حساب الأسعار. وحتى في تلك الفترة تصرف أرباب العمل في الريف والمدن بالأسلوب ذاته: فبدأ على نطاق واسع انتقال الفقراء من المدن الصناعية، وواكبه «إفراغ القرية» من جانب ملاك الأراضي، وفي كلتا الحالتين كان الهدف خفض عدد الفقراء المقيمين (مقارنة مع ردفورد، ص 111).

5 ـ أولوية المدينة على الريف

كان قانون سبينهاملاند حسب افتراضنا، تحركاً لحماية جماعة سكان الأرياف في وجه التهديد الماثل في ارتفاع مستوى الأجور في المدن. وهذا ينطوي على أولوية المدينة مقابل الريف من حيث دورة التجارة. ويظهر ذلك من مثال واحد على الأقل ـ وهو كساد الفترة بين 1837 ـ 1845. وقد كشف التحقيق الإحصائي الدقيق الذي أجري في 1847، أن الكساد الذي بدأ من المدن الصناعية في الشمال الغربي، ثم انتشر إلى المقاطعات الريفية، بدأ ينحسر عن هذه متأخراً بشكل واضح عن انحساره عن المدن الصناعية. كما كشفت الأرقام أن «الضغوط التي وقعت أولاً على المناطق الصناعية قد زالت في النهاية عن المناطق الزراعية» وقد تمثلت المناطق الصناعية في التحقق من قبل لانكشاير والدائرة الغربية من يوركشاير التي يبلغ عدد سكانها

201,000 (في 584 اتحاد لقانون إعانة الفقراء)، بينما كانت المناطق الزراعية تتألف من نورثمبولاند، ونورفولك وسافولك وباكنجهام، وكامبرج شاير وهيرتفورد شاير وولتز وديفون، التي يبلغ عدد سكانها 208,000 (في 584 اتحاد لقانون إعانة الفقراء أيضاً). وبدأ التحسن في المناطق الصناعية في 1842 بتراجع الزيادة في عدد المعوزين من 29,37 بالمئة إلى 16,72 بالمئة، ثم تبعها تناقص قاطع في 1843 مقداره 29,80 بالمئة، وفي 1844 مقداره 15,26 بالمئة، وفي 1845 تناقص آخر مقداره 12,24 بالمئة. وبتناقص صارخ مع هذا التطور، بدأ التحسن في المناطق الزراعية في 1845 فقط، بتناقص مقداره 9,08 بالمئة. وفي كل من هذه الحالات أجرى حساب لنسبة إنفاق قانون إعانة الفقراء على الفرد الواحد من السكان، كما حسبت هذه النسبة لكل مقاطعة وكل سنة لوحدها (J. T. Danson, «Condition of the People of the U. K., 1839-1847,» *Journ. of Stat. Soc.*, Vol. XI, p. 101, 1848.).

6 ـ انخفاض وزيادة سكان الريف

كانت إنجلترا البلد الوحيد في أوروبا الذي له إدارة واحدة متماثلة لليد العاملة في المدن والريف على السواء، فالقوانين كتلك التي صدرت في 1563 أو في 1662 طبقت ذاتها في مناطق الأبرشيات في الريف والمدينة، وتولى حكام المناطق تنفيذ القانون بشكل واحد في عموم أنحاء البلاد. ويرجع هذا إلى التصنيع المبكر للريف وما لحقه من تصنيع لمواقع المدن. وبالتالي لم يحصل شرخ إداري في تنظيم اليد العاملة بين المدينة والريف كما حصل في أوروبا. وهذا أيضاً ما يفسر السهولة الخاصة التي تم بها تحرك اليد العاملة من القرية إلى المدينة ثم عودتها ثانية. وبذلك جرى تجنب ظاهرتين مسيئتين حصلتا في السكان في أوروبا ـ وهما نقص السكان المفاجئ

في الريف بسب الهجرة من القرية إلى المدينة، وعدم إمكانية ارتداد هذا النزوح الذي كان سيقتضي اقتلاع أشخاص تأسست لهم أعمال في المدينة. وكان اسم هذا الاستنزاف الكارثي للريف هو هجر الأرض الذي كان يذعر الجماعات السكانية الزراعية في وسط أوروبا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وخلافاً لذلك نجد في إنجلترا شيئاً يشبه تراوح السكان بين العمل في المدينة والعمل في الريف. وكان الوضع يشبه تقريباً بقاء قسم كبير من السكان معلقاً، وهي حالة جعلت من الصعب إن لم يكن من المستحيل متابعتها. وعلاوة على ذلك، فإذا تصورنا وضع الريف بمنافذه العديدة في كل أمكنته، مما يجعل الهجرة إلى مسافات بعيدة غير ضرورية، فإن إدارة قانون إعانة الفقراء وملائمته مع متطلبات تنظيم اليد العاملة في البلاد تصبح مفهومة. وكثيراً ما دفعت الأبرشية الريفية إعانة خارجية للمعوزين غير المقيمين الذين يعملون في مدينة ما غير بعيدة عنها، فتوصل لهم مبلغ الإغاثة إلى مكان إقامتهم، ومن الناحية الأخرى، فإن المدن الصناعية كثيراً ما تقدم المال لإغاثة الفقراء الذين لا يقيمون في المدينة. وبشكل استثنائي فقط قامت سلطات المدينة بإجراء نقل جماعي بين 1841 ـ 1843. ومن بين 12628 شخص فقير الذين نقلوا في تلك الفترة من تسع عشر مدينة صناعية في الشمال واحد بالمئة كانت إقامتهم في المناطق الزراعية التسعة، بحسب ما أفاد به ردفورد (فإذا استبدلت «المناطق الزراعية التسعة النموذجية» التي اختارها دانسون في عام 1848 بمقاطعات ردفورد، فلا تختلف النتيجة إلا قليلاً، أي بين 1 بالمئة إلى 1,3 بالمئة). وكان هناك القليل فقط من الهجرة إلى مسافات بعيدة، كما بين ردفورد، وبقي قسم كبير من احتياطي جيش اليد العاملة تحت تصرف أرباب العمل بفضل وسائل الإغاثة السخية في القرية والمدينة الصناعية، فلا عجب أن تحصل «زيادة في السكان» في كل من المدينة والريف، بينما كان

صناعيو لانكاشير في أوقات ذروة الطلب على اليد العاملة يستوردون عمالاً إيرلنديين بأعداد كبيرة، ويؤكد المزارعون أنهم لم يتمكنوا من المضي في جناية المحاصيل إذا أقنع أي من معوزي القرية بالهجرة.

بعض الكتب المعاصرة حول العوز وقانون إعانة الفقراء القديم

Acland, *Compulsory Saving Plans* (1786).

Anonymous, *Considerations on Several Proposals Lately Made for the Better Maintencance of the Poor*. With an Appendix (2nd ed., 1752).

Anonymous, *A New Plan for the Better Maintenance of the Poor of England* (1784).

An Adress to the Public, from the Philanthropic Society, Instituted in 1788 for the Prevention of Crimes and the Reform of the Criminal Poor (1788).

Applegarth, Rob., *A Plea for the Poor* (1790).

Belsham, Will, *Remarks on the Bill for the Better Support and Maintencance of the* Poor (1797).

Bentham, J., *Pauper Management Improved* (1802).

———, *Observation on the Restrictive and Prohibitory Commercial System* (1821).

———, *Observations on the Poor Bill, Introduced by the Right Honourable William Pitt*; Written February 1797.

Burke, E., *Thoughts and Details on Scarcity* (1795).

Cowe, James, *Religious and Philanthropic Trusts* (1797).

Crumple, Samuel, M. D., *An Essay on the Best Means of Providing Employment for the People*.

Defoe, Defoe, *Giving Alms no Charity, and Employing the Poor a Grievance to the Nation* (1704).

Dyer, George, *A Dissertation on the Theory and Practice of Benevolence* (1795).

———, *The Complaints of the Poor People of England* (1792).

Eden, *On the Poor* (1797), 3 vols.

Gilbert, Thomas, *Plan for the Better Relief and Employment of the Poor* (1781).

Godwin, William, *Thoughts Occasioned by the Persual of Dr. Parr's Spiritual Sermon, Preached at Christ Church April 15, 1800* (London, 1801).

Hampshire, *State of the Poor* (1795).

Hampshire Magistrate (E. Poulter), *Comments on the Poor Bill* (1797).

Howlett, Rev. J., *Examination of Mr. Pitt's Speech* (1796).

James, Isaac, *Providence Displayed* (London, 1800), p. 20.

Jones, Edw., *The Prevention of Poverty* (1796).

Luson, Hewling, *Inferior Politics: or, Considerations on the Wretchedness and Profligacy of the Poor* (1786).

M' Farlane, John, D. D., *Enquiries Concerning the Poor* (1782).

Martineau, H., *The Parish* (1833).

———, *The Hamlet* (1833).

———, *The History of the Thirsty Years's Peace* (1849), 3 vols.

———, *Illustrations of Political Economy* (1832-1834), 9 vols.

Massie, J., *A Plan... Penitent Prostitutes. Foundling Hospital, Poor and Poor Laws* (1758).

Nasmith, James, D. D., *A Charge, Isle of Ely* (1799).

Owen, Robert, *Report of the Committee of the Association for the Relief of the Manufacturing and Labouring Poor* (1818).

Paine, Th., *Agrarian Justice* (1797).

Pew, Rich., *Observations* (1783).

Pitt, Wm. Morton, *An Adress to the Landed Interest of the Defic. Of Habitation and Fuel for the Use of the Poor* (1797).

A Plan of a Public Charity, (1790), «On Starving,» a Sketch.

First Report of the Society for Bettering the Condition and Increasing the Comforts of the Poor.

Second Report of the Society Bettering the Condition of the Poor (1797).

Ruggles, Tho., *The History of the Poor* (1793), 2 vols.

Sabatier, Wm., Esq., *A Treatise on Poverty* (1793).

Saunders, Robert, *Observations*.

Sherer, Rev. J. G., *Present State of the Poor* (1796).

Spitalfields Institution, *Good Meat Soup* (1799).

St. Giles in the Field, Vestry of the United Parishes of, *Criticism of «Bill for the Better Support and Maintenance of the Poor»* (1797).

Suffolk Gentleman, *A Letter on the Poor Rates and the High Price of Provisions* (1795).

[Townsend, Joseph], *Dissertation on the Poor Laws 1786 by A Well-Wisher of Mankind.*

Vancouver, John, *Causes and Production of Poverty* (1796).

Wilson, Rev. Edw., *Observations on the Present State of the Poor* (1795).

Wood, J., *Letter to Sir William Pulteney* (on Pitt's Bill) (1797).

Young, Sir W., *Poor Houses and Work-Houses* (1796).

بعض الكتابات الحديثة

Ashley, Sir W. J., *An Introduction to English Economic History and Theory* (1931).

Belasco, Ph. S., «John Bellers, 1654-1725,» *Economica,* June 1925.

Belasco, «The Labour Exchange Idea in the Seventeenth Century,» *Ec. J.*, Vol. I, p. 275.

Blackmore, J. S., and Mellonie, F. C., *Family Endowment and the Birthrate in the Early Nineteenth Century*, Vol. I.

Clapham, J. H., *Economic History of Modern Britain,* Vol. I, 1926.

Marshall, Dorothy, «The Old Poor Law, 1662-1795,» in: *The Economic History Review*, Vol. VIII, 1937-1938, p. 38

Palgrave's *Dictionary of Political Economy*, Art. «Poor Law,» 1925.

Webb, S. and B., *English Local Government*, Vols. 7-9, « Poor Law History,» 1927-1929.

Webb, Sidney, «Social Movements,» *C. M. H.*, Vol. XII, pp. 730-765.

10 ـ سبينهاملاند وفيينا

دعت الحالة المفعمة بنواحيها الاجتماعية والاقتصادية التي

نشأت بعد الحرب العظمى في النمسا الكاتب لدراسة قانون سبينهاملاند وآثاره على الاقتصاديين الكلاسيكيين.

وهناك، وفي جو رأس مالي بحت أسست إدارة البلدية الاشتراكية نظاماً هاجمه الليبراليون الاقتصاديون بشدة. وكانت بلا شك بعض السياسات التي تنطوي على تدخل الدولة التي تمارسها إدارة البلدية لا تتوافق مع آلية اقتصاد السوق. ولكن الآراء الاقتصادية المحضة لم تحيط بالموضوع الذي كان بالدرجة الأولى اجتماعياً، وليس اقتصادياً.

وكانت هذه هي الحقائق الرئيسية في فيينا، ففي خلال معظم السنوات الخمس عشرة التي تلت الحرب العظمى 1914 ـ 1918، كان الضمان من البطالة يمول من قبل المال العام وموارد الدولة وبذلك توسع مبالغ الإغاثة للأسر بلا حدود، وحددت الإجارات العقارية بجزء صغير من مستواها السابق، وبنت بلدية فيينا أبنية ضخمة تحوي شققاً سكنية عديدة لا تبغي منها أرباحاً، وزادت رأس المال اللازم لها بفرض الضرائب. وبينما كانت لا تدفع إعانة للأجور فإن تقديمها للخدمات العامة الاجتماعية، على تواضعها، قد سمحت عملياً بانخفاض الأجور بشكل كبير، باستثناء الحركة النقابية الناشئة التي وجدت تأييداً قوياً لها طبعاً في التوسع في تقديم الإعانة ضد البطالة. ومن الناحية الاقتصادية، فإن هذا النظام كان يعتبر شاذاً وغير سوي، فإيجارات العقارات قد خفضت إلى مستوى لا يفي بما يقدم من السلعة العقارية، ولا تتناسب مع نظام المبادرات الخاصة القائم، خاصة في قطاع البناء. وكذلك، وخلال السنوات الأولى، تدخلت الحماية الاجتماعية في البلد الفقير في استقرار عملته ـ فترافقت سياسة تدخل الدولة مع التضخم ولازمتها على الدوام.

وبالتالي خضعت فيينا، مثلها مثل قانون سبينهاملاند في إنجلترا، لهجوم القوى السياسية التي تحركها الدوافع الاقتصادية

البحتة، فانتفاضة 1832 في إنجلترا، و1934 في النمسا، كانتا تهدفان إلى تحرير سوق اليد العاملة من سياسة التدخل بقصد الحماية، فلا قرية مالك الأرض والطبقة العاملة في فيينا تستطيعان أن تعزلا نفسيهما من بيئتهما إلى ما لانهاية.

ومع ذلك يوجد فرق كبير بين فترتي التدخل، فالقرية الإنجليزية في 1795 كانت بحاجة إلى ما يقيها من التشوش والاضطراب الذي جاء به التقدم الاقتصادي ـ التقديم الهائل في الصناعات في المدن، كما كانت الطبقة العاملة في الصناعة في فيينا في 1918 بحاجة إلى حمايتها من آثار التردي الاقتصادي، نتيجة الحرب والهزيمة، والفوضى في صناعتها. وأدى قانون سبينهاملاند في النهاية إلى أزمة في تنظيم اليد العاملة، التي شقّت الطريق إلى فترة جديدة من الرخاء والازدهار، بينما شكلت حركة الدفاع عن الوطن في النمسا جزءاً من كارثة شاملة على النظام الوطني والاجتماعي.

وما نرغب في التأكيد عليه هنا هو الاختلاف الشاسع في الآثار الحضارية والأخلاقية بين الأسلوبين في التدخل: محاولة قانون سبينهاملاند في منع حلول اقتصاد السوق، وتجربة فينا في محاولتها تجاوز هذا السوق بالكامل. وبينما سبب قانون سبينهاملاند كارثة حقيقية لعامة الشعب، حققت فيينا أحد أروع الانتصارات الحضارية في تاريخ الغرب. إذ أن سنة 1795 أدت إلى انحطاط لا سابق له للطبقات العاملة، التي منعت من التوصل إلى الوضع الجديد للعمال الصناعيين في إنجلترا، بينما أطلقت سنة 1918 نهضة أخلاقية وفكرية لا مثيل لها في تكوين طبقة عاملة صناعية رفيعة المستوى، تحت حماية نظام فيينا، وأخذت تقاوم آثار التراجع الخطيرة التي سببها الاضطراب الاقتصادي، وحققت مستوى لم تصل إليه أي من الكتل الشعبية في أي مجتمع صناعي.

ومن الواضح أن هذا كان نتيجة للنواحي الاجتماعية، متميزة

عن النواحي الاقتصادية للموضوع. ولكن هل كان الاقتصاديون الأصلاء يديرون بشكل صحيح اقتصاد التدخل؟ كان الليبراليون الاقتصاديون، من حيث النتيجة، يرون أن نظام فيينا كان مثلاً آخر على «إدارة قانون إعانة الفقراء السيئة»، ونظاماً آخر «لنظام المنح» الذي كانت تنقصه مكنسة الاقتصاديين الكلاسيكيين الحديدية. ولكن ألم يكن الكلاسيكيون أنفسهم قد تضللّوا بالأحوال المستمرة نسبياً التي أوجدها قانون سبينهاملاند؟ لقد كانوا في الغالب مصيبين بشأن المستقبل، الذي ساعدهم على تكوينه نفاذ بصيرتهم، ولكنهم كانوا مخطئين تماماً بشأن زمانهم هم. ولقد أثبتت البحوث الحديثة أنهم لا يستحقون السمعة التي اكتسبوها بسداد رأيهم عملياً، فقد أخطأ مالتوس في قراءة حاجات زمانه بالكامل، وكانت تحذيراته المستمدة من نظرته إلى تكاثر السكان فعالة لدى العرائس التي وجهها لهن كما يقول ت. هـ. مارشال. أما ريكاردو فقد عبر بشكل خاطئ عن حقائق الخلاف حول العملات، ودور بنك إنجلترا، ولم يوفق في إدراك الأسباب الحقيقية لانخفاض سعر العملة، التي، كما نعرف اليوم، تتلخص أساساً في المدفوعات السياسية وصعوبة التحويل، فلو عمل بنصيحته حول تقرير السبائك الذهبية لخسرت إنجلترا حروبها ضد نابليون، «ولكانت الإمبراطورية اليوم في خبر كان».

وهكذا فإن تجارب فيينا وأوجه التشابه بينها وبين تجارب سبينهاملاند، التي أرجعت البعض إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين، قد جعلت آخرين يشككون بها.

في الفصل الثامن

11 ـ لماذا يرفض مشروع قانون وايتبريد؟

كان يبدو أن البديل الوحيد لقانون سبينهاملاند هو مشروع قانون

وايتبريد، الذي طرح في شتاء عام 1795، وطالب مشروع القانون هذا بالتوسع في تطبيق قانون الصناع المهرة لعام 1563، بحيث يشمل تثبيت حد أدنى للأجور بتقديرها سنوياً. وقال مقترحه بأن مثل هذا الإجراء سوف يحافظ على سيطرة حكم الملكة إليزابيت على تقييم الأجور، من حدها الأدنى إلى حدها الأعلى وبذلك تتجنب عوز المناطق الريفية وهلاكها. وكان، من دون شك، سيلبي الحاجات الطارئة، ومن الجدير بالملاحظة أن أعضاء مقاطعة سافولك، على سبيل المثال أيدوا مشروع قانون وايتبريد، بينما صادق حكام المقاطعة على مبدأ السبينهاملاند في اجتماع ضم آرثر يونغ نفسه، فبالنسبة للناس غير الاختصاصيين لم يكن يبدو الفرق بين الإجراءين كبيراً بشكل لافت. وليس في ذلك مدعاة للاستغراب، فبعد مئة وثلاثين سنة حين طرحت خطة موند (1926) استخدام المال المخصص لإعانة العاطلين عن العمل لدعم أجور عمال الصناعة، بقيت جماهير الناس لا تفهم الفرق الحاسم اقتصادياً بين إعانة العاطلين عن العمل وإعانة أجور العاملين.

وعلى كل حال فقد كان الخيار في 1795 بين حد أدنى للأجور وإعانة الأجور. وأفضل طريقة لفهم الفرق بين هاتين السياستين هي في الإشارة إلى أن إلغاء قانون التوطين لعام 1662 قد تزامن حدوثه في تلك الأثناء. وأدى إلغاؤه إلى إمكانية نشوء سوق يد عاملة على مستوى الوطن بأكمله، الهدف الأساسي منه ترك الأجور «تجد مستواها بنفسها. «وكان الهدف من مشروع قانون الحد الأدنى للأجور لوايتبريد هو عكس ما يهدف إليه إبطال قانون التوطين، بينما لم يكن كذلك ما هدف إليه قانون سبينهاملاند. وبالتوسع في تطبيق قانون إعانة الفقراء لعام 1601 عوضاً عن قانون الصناع المهرة لعام 1563 (كما اقترح مشروع قانون وايتبريد)، فإن ملاك الأراضي عادوا إلى

السلطة الأبوية في ما يخص القرية فقط، وبأساليب تتضمن حداً أدنى من تدخل الدولة في عمل السوق، بينما هي في الواقع تجمّد آلية تثبيتها للأجور. أما أن ما يسمى بتطبيق قانون إعانة الفقراء هو في الحقيقة إطاحة كاملة بالمبدأ الذي ساد في عهد الملكة إليزابيت وهو الإلزام بالعمل فمما لم يكن أحد يقر به علناً.

وبالنسبة لأنصار قانون سبينهاملاند كانت الاعتبارات النفعية تأتي في المقام الأول. وقد نشر الأب المحترم إدوارد ويلسون، راعي كنيسة وندسور، وحاكم الصلح لمقاطعة بيركشاير، الذي يمكن اعتباره مروجاً له، آراءه في كراس أعلن فيه بشكل صريح ومطلق تأييده لسياسة عدم التدخل الحكومي. وقال «إن اليد العاملة، مثل أي شيء آخر يوضع في السوق، قد حصلت مستواها في كل العصور، بدون تدخل القوانين. «وربما كان من الملائم أكثر بالنسبة لحاكم في مقاطعة إنجليزية أن يقول، خلافاً لما قاله، بأنه لم يسبق في كافة العصور أن وجدت اليد العاملة مستواها بدون تدخل القوانين. ولكن الأب المحترم ويلسون سارع إلى القول بأن الأرقام قد أظهرت أن الأجور لم تزدد بمقدار زيادة سعر القمح، وبناءً عليه مضى إلى الإقرار بكل احترام باعتبارات حاكميته «إجراءً بمنح حد أدنى من الإغاثة للفقراء». هذه الإغاثة بلغت الخمسة شلنات أسبوعياً تمنح للعائلة المؤلفة من رجل وزوجته وابن واحد. وقد ورد في الدعاية لكتيبه: «إن مادة الكراسة التالية كانت من اقتراح جرى في اجتماع مقاطعة نيوبيري في السادس من شهر أيار الماضي». والحاكمية، كما نعلم، مضت إلى أبعد مما ذهب إليه الأب المحترم، فقد سمحت بإجماع الأصوات بمقدار ستة شلنات (إذا أدخل الابن الأول في الحساب).

في الفصل الثالث عشر

12 ـ «أمتا» ديزرائيلي ومشكلة الأعراق الملونة

أكد عدد من الكتاب على التشابه بين المشاكل الاستعمارية ومشاكل مطلع عصر الرأسمالية. ولكنهم لم يستطيعوا أن يتابعوا التشابه بطريقة معكوسة، أي بالإضاءة على أحوال الطبقات الأشد فقراً في إنجلترا قبل قرن من الزمان، بتصويرهم وهم على حالتهم ـ كأنهم السكان الأصليون الذين يعانون الانحطاط والتفرقة في تلك الأيام.

وفي اعتقادنا أن السبب في عدم إدراك هذا التشابه الواضح يكمن في تحامل الليبراليين الذين أولوا اهتماماً في غير محله للنواحي الاقتصادية لأمور هي في أساسها غير اقتصادية. لأنه لا الانحطاط العرقي في بعض المناطق المستعمرة اليوم، ولا ما يشابهها من خلو فئات اليد العاملة من الجوانب الإنسانية قبل قرن من الزمن هي في جوهرها أمور اقتصادية.

(أ) الاحتكاك الحضاري الهدام هو بالدرجة الأولى ليس ظاهرة اقتصادية

تتعرض معظم المجتمعات البدائية اليوم إلى عملية تحول قسري وسريع تشبه التغيرات العنيفة التي تحدثها الثورات، كما يقول ل. ب. ماير. ومع أن دوافع الغزاة لتلك المجتمعات هي اقتصادية قطعاً، وانهيار المجتمع البدائي سببه بالتأكيد هو تحطيم المؤسسات الاقتصادية، فالحقيقة البارزة تبقى في أن حضارة تلك المجتمعات تعجز عن تمثيل المؤسسات الاقتصادية الجديدة مما يؤدي في النهاية إلى تفككها دون أن تستعيض عنها بنظام قيم متماسك آخر.

ويأتي في المقام الأول بين التوجهات المخربة الملازمة للمؤسسات الغربية «السلام عبر منطقة واسعة» الذي يحطم «حياة العشيرة، وسلطة أب العشيرة، وتدريب الشبيبة عسكرياً، وهو في الغالب يشكل مانعاً أمام هجرة العشائر أو القبائل» (Thurnwald, *Black and White in East Africa; the Fabric of a New Civilization*, 1935, p. 394). «لا بد أن الحرب قد أكسبت الحياة البدائية حدة وحماساً التي أصبحت تفتقدها في أيام السلم هذه...» ويؤدي إلغاء القتال إلى نقص السكان، لأن الحرب لا ينجم عنها إلا القليل من الإصابات، بينما يؤدي انعدامها إلى فقدان الأعراف والطقوس الباعثة للحيوية، فتصبح حياة القرية فاترة كئيبة تعوزها العافية (F. E. Williams, *Depopulation of the Suan District*, 1933, «Anthropology» Report, no. 13, p. 43)، فلنقارن مع هذه الحياة «أسلوب الحياة التي تملأها الإثارة والحيوية والشهوة» للسكان الأصليين في بيئتهم وحضارتهم التقليدية (Goldenweiser, *Loose Ends*, p. 99).

والخطر الحقيقي، كما عبّر عنه غولدنفايزر، هو «حضارة بين بين» (Goldenweiser, *Anthropology*, 1937, p. 429). وهناك إجماع عملي حول هذه النقطة. «الحواجز القديمة تتساقط، ولم يطرح أي نوع من خطوط الإرشاد» (Thurnwald, *Black and White*, p. 111). «إن المحافظة على جماعة سكانية يعتبر تكديس البضائع عملاً معادياً للمصلحة الاجتماعية فيها، ودمجها بحضارة البيض المعاصرة هو كمحاولة تآلف بين نظامي مؤسسات متضاربين» (Wissel in Introduction to M. Mead, *The Changing Culture of an Indian Tribe*, 1932). «قد ينجح أبناء حضارة مهاجرون في الإجهاز على حضارة سكان محليين، إلا أنهم يفشلون في الإجهاز على أو تمثل

أبـنـائـهـا» (Pitt-Rivers, «The Effect on Native Races of Contact with European Civilization,» in: *Man*, vol. XXVII, 1927). أو بعبارة أقل حدة لضحية أخرى من ضحايا المدينة الصناعية: «من مرحلة نضوجهم الحضاري كشعب البوني في أوكلاهوما ونبراسكا في أمريكا الشمالية، تحولوا إلى مرحلة الرضاعة الحضارية، كبشر من البيض» (*The Pawnee Ghost Dance Hand Game*, p. 44).

لا يعود السبب في حالة الموت على قيد الحياة هذه إلى الاستغلال الاقتصادي بمعناه المقبول الذي يعني فيه الاستغلال تحقيق فائدة لأحد الشركاء على حساب الآخر، على الرغم من أنه يتصل بصورة وثيقة مع التحولات في الأوضاع الاقتصادية التي تتعلق بامتلاك الأرض وإدارتها، والحرب والزواج، وما إليها، وكل منها يؤثر على عدد كبير من العادات الاجتماعية، والأعراف، والتقاليد، من كافة الأوصاف. وحين يفرض الاقتصاد النقدي في مناطق قليلة من السكان في غرب أفريقيا، فإن السبب في عدم قدرة السكان الأصليين على شراء الأغذية للتعويض عن تلك التي لم تنمو ليس هو عدم كفاية أجورهم، بل لأنه لم يستطع أحد غيرهم أن ينمي فـائـضـاً مـن الأغـذيـة لـيـبـيـعـه» (Mair, *An African People in the Twentieth Century*, 1934, p. 5) وتتضمن مؤسساتهم مقياساً مختلفاً للقيم، فهم لا يبذرون في إنفاقهم وفي نفس الوقت لا يتعاطون العمل مع السوق. «فهم يطلبون نفس السعر لبضاعتهم حين يكون السوق مغرقاً بها، أو كان يعاني من قلتها، ومع ذلك يسافرون مسافات طويلة ويقضون وقتاً مديداً ويبذلون جهداً كبيراً ليوفروا مبلغاً زهـيـداً فـي شـرائـهـم» (Mary H. Kingsley, *West African Studies*, p. 339) وغالباً ما يؤدي ارتفاع الأجور إلى التغيب عن العمل مدداً طويلة. وقد قيل عن هنود زابوتك في تهونتيبك أنهم يشتغلون بنصف

جودة شغلهم حين يتقاضون 50 سنتافوتات التي يشتغلونها حين يتقاضون 25 سنتافوتات يومياً. هذا التناقض كان شائعاً إلى حد ما خلال الأيام الأولى في الثورة الصناعية في إنجلترا.

أما المؤشر الاقتصادي لمعدلات السكان فليس أفضل من الأجور في خدمته لدراستنا. ويثني غولد نوايزر على ملاحظة ريفيرا المعروفة التي أبداها في ميلانيزيا بأن السكان الأصليين الفارغين حضارياً قد «يموتون من السأم» ويكتب ف. إ. وليامز، وهو نفسه مبشر يعمل في ذلك الإقليم، قائلاً بأن «تأثير العامل السيكولوجي على معدل الوفيات» يمكن فهمه بسهولة. «وقد لفت كثير من المراقبين الأنظار إلى السهولة الملحوظة أو إلى الاستعداد الذي قد يموت به أحد السكان الأصليين»، «فالحد من اهتماماته وأنشطته يبدو قاتلاً لروحه، فتكون النتيجة هي إصابة قوة المقاومة لديه بالضعف، وسرعان ما يموت لدى إصابته بأي مرض كان» (المصدر نفسه، ص 43). وهذا لا علاقة له البتة بضغوط الحاجات الاقتصادية. «وبذلك فالمعدل المرتفع جداً للزيادة الطبيعية قد تكون من أعراض الحيوية الحضارية أو الانحطاط الحضاري» (Frank Lorimer, *Observations on the Trend of Indian Population in the United States*, p. 11).

ويمكن وقف الانحطاط الحضاري بإجراءات اجتماعية فقط لا تعادلها مستويات الحياة الاقتصادية، مثل استعادة إدارة الأراضي من قبل القبيلة أو عزل الجماعة وإبعادها عن تأثير أساليب السوق الرأسمالية. ويكتب جون كولييه في 1942 ويقول «بأن فصل الهندي عن أرضه كان الضربة القاضية «الوحيدة» وقد فرّق قانون التخصيص لعام 1887 الأراضي بين الهنود «وفرّدها»، وأدى ما نتج عنه من تفكيك حضارته إلى فقدانه ثلاثة أرباع أرضه، أو تسعين مليون فدان منها. أما قانون إعادة تنظيم الهنود لعام 1934 فقد أعاد ضم ممتلكات

القبائل، وأنقذ جماعة السكان الهنود بإحياء حضارتهم.

وترد القصة نفسها من أفريقيا إذ تحتل أشكال ملكية وإدارة الأراضي مركز الصدارة في الأهمية، ولأن التنظيم الاجتماعي يتوقف عليها مباشرة. وما يبدو على أنه صراعات اقتصادية ـ ارتفاع الضرائب والإجارات، وانخفاض الأجور ـ هي أشكال من الضغوط المبطنة لإقناع السكان الأصليين بشكل خاص للتخلي عن حضارتهم التقليدية وإرغامهم بذلك على التلاؤم مع أساليب اقتصاد السوق. أي أن يشتغلوا بمقابل أجور وينتجون سلعهم للسوق. وكان في هذا السياق أن بعض القبائل الأصلية مثل قبائل الكفيرز وتلك التي هاجرت إلى المدينة أضاعت حسناتها المتوارثة وأصبحت حشوداً عديمة الحيلة، «حيوانات نصف مدجنة». بينهم المتسكعون، واللصوص، والعاهرات ـ نمط لم يكن لهم عهد به من قبل ـ أشبه شيء بجماهير السكان المعوزين في إنجلترا حوالى 1795 ـ 1834.

(ب) كان انحطاط الطبقات العاملة إنسانياً في ظل بدايات الرأسمالية نتيجة لكارثة اجتماعية لا يمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد

كان روبرت أوين قد لاحظ أن عماله منذ 1816 «مهما تقاضوا من أجور فإن أكثرهم كانوا بؤساء...» (*To the British Master Manufacturers*, p. 146). ويجدر أن نتذكر أن آدم سميث قد توقع أن يضيع العامل الذي انفصل عن أرضه كل اهتماماته الفكرية. كما توقع م. فارلين «أن معرفة الكتابة والحساب ستقل يوماً عن يوم بين عامة الناس» (*Enquiries Concerning the Poor*, 1782, pp. 249-250). وبعد مضي جيل ومجيء جيل أرجع أوين تردي العمال إلى «الإهمال أيام طفولتهم» و«تشغيلهم فوق طاقتهم» مما يجعلهم غير أكفاء بسبب جهلهم في الاستفادة من أجورهم المرتفعة عندما يحصلون عليها. «وهو نفسه قد دفع لهم أجوراً منخفضة ورفع من أوضاعهم بإحداث

بيئة حضارية جديدة مصطنعة لهم، فكانت الرذائل التي نشأت عند جماهير الناس هي بشكل عام نفسها التي اتصفت بها جموع السكان الملونين الذين تراجعوا نتيجة الاحتكاك الحضاري الذي شتت شملهم: الانغماس في الملذات، والبغاء واللصوصية، وانعدام حسن التدبير والعناية، والإهمال والكسل وانخفاض إنتاجية اليد العاملة، وانعدام احترام الذات والقدرة على التحمل. وكان انتشار اقتصاد السوق يحطم النسيج التقليدي للمجتمع الريفي، وجماعة القرية، والعائلة، والأساليب القديمة في امتلاك وإدارة الأراضي والأعراف والمعايير التي تنظم الحياة ضمن إطارها الحضاري. أما الحماية التي وفرها قانون سبينهاملاند فقد زادت الأمور سوءاً. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر كانت الكارثة الاجتماعية التي حلّت بعامة الناس قد أصبحت كاملة شاملة مثل التي تعانيها قبائل الكفير اليوم. ووحده وبمفرده قلب عالم اجتماعي بارز متخصص في شؤون الزنوج التشابه وعكسه بين الانحطاط العرقي والتراجع الطبقي وطبقه هذه المرة على الثاني: «في إنجلترا، وقد كانت الثورة الصناعية فيها بالمناسبة، أكثر تقدماً مما في البلدان الأوروبية الأخرى، فإن الفوضى الاجتماعية التي تلت إجراءات إعادة تنظيم الاقتصاد أفقرت الأطفال وجعلت منهم «أحجار شطرنج» كما أصبح الأرقاء من أفريقيا في ما بعد... أما الاعتذار عن نظام عبودية الأطفال فكان مماثلاً للاعتذارات عن تجارة الرقيق» («Race Relations and Social Change,» in: E. Thompson, *Race Relations and the Race Problem*, 1939, p. 274).

الثبت التعريفي

آلية سعر (Price Mechanism): الطريقة التي تتحدد بموجبها أسعار السلع. وتتضافر عناصر الإنتاج المختلفة، من يد عاملة ورأسمال وأرض، مع حالة السوق من حيث العرض والطلب في عمل آلية السعر.

ابتكار مؤسساتي (Institutional Innovation): يقوم علم الاقتصاد على المؤسسات. ولما كان التوسع في الدراسة والبحث قد استلزم إيجاد مؤسسات رديفة وضرورية لعمل المؤسسات التقليدية، فقد نشأت على مدى الأيام مؤسسات جديدة تكمِّل عمل المؤسسات الرئيسية وتحسّن التنسيق بين العناصر الاقتصادية المختلفة.

أبعاد قدسية (Divine Measures): يلاحظ في الحياة الاقتصادية تدخُّل عوامل عديدة، منها ـ بحسب اعتقاد الناس ـ وجود نواح قدرية أو إلهية سماوية تؤثر في تكوين الوضع الاقتصادي. ويختلف هذا الاعتقاد بحسب الأديان والطوائف الدينية، وتبعاً للتطور العلمي والفكري في المجتمعات.

إتاوة إقطاعية (Feudal Duty): يفرض الإقطاعي مالك الأرض على الفلاحين الذي يزرعون الأرض أن يدفعوا له جزءاً من

المحصول الذي يجنونه أو مبالغ من المال لقاء زراعتهم الأرض، وهي كالضريبة المفروضة عليهم، ولا يستطيعون الخلاص منها، لأن مالك الأرض الإقطاعي هو الآمر الناهي الذي يقبل أو يطرد من يريد من الفلاحين.

الاتحاد السوفياتي (The Soviet Union): بعد قيام الثورة الاشتراكية وسقوط حكم القياصرة في روسيا، تأسّست دولة الاشتراكية تحت الاسم الجديد «الاتحاد السوفياتي»، التي اتخذت نظام الاشتراكية العلمية أو الماركسية، والتي قامت على اتحاد المجالس المحلية المنتخبة وحكم البلاشفة، أي الحزب الشيوعي، الذي أسسه وأقام دعائمه فلاديمير إيليتش لينين.

أُجَراء تقدمهم الأبرشية (Parish Offered Laborers): في العصر الذي سبق الثورة الصناعية في إنجلترا، ومع بداياتها، كان يُمنع على العمال الانتقال من أجل العمل خارج منطقة أبرشيتهم. وكان طلب العمال يجري من الأبرشية، وكان للأبرشية كامل الحق في التصرف وتقدير الأمور، من السماح بتلبية الطلبات وتقديم العمال من منطقتها أو رفضه بحسب ما ترتئيه.

أجور مسعفة بالأمانة (Aid Supported Wages): بالإضافة إلى الأجر الذي كان العامل يتلقاه لقاء عمله، سواء في الزراعة أو الصناعة في إنجلترا، كانت حتى القرن التاسع عشر تمنح له إعانة مالية من قبل الوحدة الإدارية التي يعمل ضمنها أو من الأبرشية في منطقته، تلبية منها لمتطلبات مصاريف العامل لإعالة عائلته وسد حاجاتها.

إدارة أو سلطة أبوية (Patriarchal Authority): لم يكن العامل حراً في اختيار العمل أو مكان العمل بحسب إرادته، وإنما كان

يخضع في ذلك لإرادة الهيئة الاجتماعية، سواء كانت تتمثل في رب الأسرة أو راعي الأبرشية في المنطقة التي يتواجد فيها العامل، فهي التي تقرر ما يُسمح له وما يحظر عليه في شؤون عمله.

أزمة مالية عالمية (International Financial Crisis): عندما يحدث انكماش في الاقتصاد الحر وعلى مستوى دول العالم، تتراجع الأنشطة الاقتصادية، من عرض وطلب وإقبال على بيع وشراء السلع والتبادل وعقد الصفقات وإيفاء الديون المستحقة والالتزامات، نتيجةَ الانكماش. ويشكل مجموع هذه الظواهر أزمة على الصعيد العالمي تتأثر بها كلّ الدول التي تعمل بنظام الاقتصاد الحر.

أسعار الصرف (Exchange Rates): خلال عمليات بيع السلع وشرائها وتبادل العملات في البورصات على مستوى العالم تتحدّد أسعارٌ تتم بموجبها تلك العمليات بين جميع دول العالم، وفي الأسواق الداخلية والخارجية، وذلك طبقاً لمبدأ السوق الحر وقانون العرض والطلب عالمياً.

أسواق ذات تنظيم ذاتي (Self-Regulated Markets): أسواق الاقتصاد الحر التي تنظم نفسها بنفسها. وبحسب دعاة الحرية الاقتصادية، تتمكن بواسطة عمليات العرض والطلب القائمة فيها أن تحقق آلية العملية الاقتصادية الناجحة من دون تدخل الحكومات . . . إلخ، وهي التي تقف على النقيض من الاقتصاد الموجَّه من قبل المجتمعات في دول العالم، التي تفرض إجراءات تحد من آلياتها الذاتية، كالحماية الجمركية وغيرها.

إعادة توزيع (Redistribution) (توزيع الموارد من قبل زعيم القبيلة): بعد أن يقدم أفراد القبيلة العاملون ما يجنونه من الصيد أو سواه إلى زعيم القبيلة، يقوم هذا بإعادة توزيع هذه السلع على أفراد

القبيلة، من عاملين وغيرهم، بعد أن يحظى هو بحصة الأسد منها، ثم أتباعه، ثم عامة أفراد القبيلة.

إعانة الأسرة من خارجها (Outside Family Aid): كانت الأسر في إنجلترا وخلال الأربعة قرون الماضية تتلقى من القائمين على المناطق الريفية والأبرشيات إعانات مادية، إضافة إلى كسبها من عملها لدى أرباب عملها، تحقيقاً لكفايتها المعاشية. ولقد تعاقَبَ صدور قوانين تنص على إعانة الأسرة، مثل قانون إعانة الفقراء الذي عُدِّل بقانون سبينهاملاند، وكلاهما يهدفان إلى الغاية نفسها: إعانة الأسرة إضافة إلى دخلها من العمل.

اعتبار عناصر الطبيعة كالسلعة (Considering Natural Elements as Commodity): لما كانت الأرض عنصراً من مستلزمات عملية الإنتاج، فإنها من الناحية الاقتصادية هي سلعة أيضاً. وتمييزاً لها من بقية السلع الأخرى التي تنتقل من طرف إلى آخر في السوق، اصطلح على تسميتها بالسلعة المزيفة.

انتهاكات الحرية الاقتصادية (Violation of Free Economy): التجاوز على مبدأ الاقتصاد الحر بوضع العراقيل والموانع والصعوبات أمام مزاولته، وعدم تركه يعمل بحرية كما تتطلب أعمال السوق، من العرض والطلب والانتقال والاختيار وما إلى ذلك، أو بتدخل الحكومات في توجيه الاقتصاد في البلد ورسم سياسته الاقتصادية بحسب منطلقاتها الاجتماعية أو السياسية، بما يحد من حرية التجارة ومبدأ «دعه يعمل».

أنشطة مشتركة (Communal Activities) (يشارك فيها أفراد القبيلة): كان العمل في المجتمع البدائي يجري بشكل جماعي، من قبل جميع أفراد القبيلة المؤهلين للعمل، من حيث السن والصحة ... إلخ، فيشترك الأفراد في الصيد والنقل وتجميع حصيلة الصيد،

ويقدمونها إلى زعيم القبيلة الذي يتصرف بها حسبما يرغب ويوزع على أفراد القبيلة والمقربين منه قبل غيرهم.

انكماش اقتصادي (Economic Deflation): ضعف الحراك الاقتصادي في الاقتصاد الحر، ما يؤدي إلى خلل في حركة العرض والطلب، وينعكس على سائر مناحي الاقتصاد، كالتضخم والبطالة والإفلاس، والعجز في ميزانيات الدول. وهذا ما يلاحظ حدوثه على مدى عقود عديدة.

أيديولوجية السوق الحرة (Free Market Ideology): تشكل مجموعة الآراء والأفكار التي تدور حول حرية السوق في الاقتصاد وما تنطوي عليه من عرض وطلب وعناصر إنتاج وتحديد مساره في خدمة المجتمع، مبدأً يَستقطِب دعاةً له ومنظّرين ومفكّرين يدافعون عنه ويدحضون الأفكار الاقتصادية المناقضة، مثل الاقتصاد الموجه أو المرتبط بالظروف الاجتماعية في دولة ما، وبذلك تشكل أيديولوجية بحد ذاتها.

تأزّم المؤسسات (Institutional Strain): عدم قدرة المؤسسات على القيام بمهامها ومزاولة اختصاصات في المجالات التي رسمت لها، بسبب التضارب بينها وبين بعضها من ناحية، وبسبب التدخل في شؤونها من قبل جهات حكومية مختلفة وسواها من ناحية أخرى، ما يؤدي في النهاية إلى حدوث الشلل الاقتصادي.

تجارة إقليمية أو محلية (Local or Regional Trade): التجارة التي تجري ضمن المنطقة أو الإقليم ذاته، من دون أن تخرج عن نطاقها؛ فلا يسمح بتصدير السلع إلى المناطق الأخرى أو استيرادها من خارجها. وكان هذا يعد من إجراءات الحماية للاقتصاد المحلي، وعدم الضرر بموارده، رغم ما ينطوي عليه من تضييق في حرية التجارة.

تجارة محلية أو بلدية (Local Municipal Trade): مزاولة التجارة ضمن حدود المدينة أو المنطقة التابعة لها، وعدم تجاوزها إلى مناطق المدن الأخرى، وذلك تطبيقاً لسياسة الحماية، ولعدم وقوع المنطقة في عجز بالموارد، أو استغلال من المناطق الأخرى، بالنظر إلى الوضع الاقتصادي القائم في فترة ما.

تجاوز المسيحية (Exceeding Christianity): تشجع التعاليم المسيحية على إقامة المؤسسات التي ترعى شؤون الفقراء. وقد ظهر على مدى القرون العديد من هذه المؤسسات في العالم المسيحي. ومع ظهور التيارات الإنسانية والعلمانية والاجتماعية في أوروبا في القرن التاسع عشر اتجهت الأفكار إلى الإكثار من هذه المؤسسات وزيادتها كماً ونوعاً، فتجاوزت بذلك المؤسسات المسيحية، وأصبحت موضعاً للتشريعات المدنية والدنيوية التي تصدرها الحكومات بعيداً من التعاليم المسيحية، وتأخذ موقعها الدائم في المجتمعات.

تحرك اليد العاملة جغرافياً (Geographic Transfer of Labor): إمكانية انتقال العمال للعمل في مناطق غير التي يسكنون أو يعملون فيها، يدفعهم إلى ذلك سعيهم إلى الحصول على أجور أعلى من تلك التي يحصلون عليها في مناطقهم. وكانت الثورة الصناعية وتمركز المعامل في المدن من أهم العوامل التي سببت هذه الظاهرة.

تحفيز التخمر وتهيئة أوروبا لنيل حقوق الإنسان (Inciting Fermentation and Preparation of Europe to Enjoy Human Rights): كانت التطورات التي حدثت في إنجلترا في القرن التاسع عشر تنعكس على القارة، أي أوروبا بدولها المتعددة، وأهمها النمسا

وفرنسا وألمانيا، فكانت إنجلترا والأحداث والتشريعات المتخذة فيها تشكل قدوة لها، فتوالى ظهور الحركات الاجتماعية والوطنية فيها التي تناولت المواضيع الاقتصادية والطبقية الحيوية، ما أدى إلى انتشار الأفكار الاجتماعية الجديدة التي تدعو إلى تحقيق العدالة وتبشر بكفاحها بضرورة نيل المواطن في أوروبا حقوقه الإنسانية في المجتمع.

تخلي السياسة عن وول ستريت (Relinquishing of Wall Street by Politicians): وول ستريت هي منطقة البورصة والبنوك وكبريات شركات التجارة والصناعة ورجال الأعمال في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. والمقصود بتخلي السياسة عن وول ستريت هو انفصال أرباب المال والاقتصاد عن التدخل في الشؤون السياسية للبلاد، وعدم تأثر الاقتصاد الحر بتوجيهات السياسيين، فلكل مجاله الذي لا يتأثر بالآخر.

تصدير النماذج أو المواصفات (Export of Speculators): بعد قيام الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر، نجحت البلاد في الإنتاج الصناعي وابتكار منتجات جديدة، والأقمشة منها على وجه الخصوص، ما وفَّر فوائد اقتصادية جمّة لها. وبدواعي الحرص على هذه الفوائد الاقتصادية للبلاد أُصدرت القوانين التي تمنع تصدير النماذج المنتجة أو إعطاء مواصفات إنتاجها، حفاظاً على الخبرة التي تؤدي إلى ثراء وازدهار البلاد.

تصنيع (Industrialization): أحد مظاهر الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا هو التصنيع، أي إدخال الآلة في تطوير عملية الإنتاج الصناعي في الدرجة الأولى، ثم الزراعي، وخاصة عقب الابتكارات والاختراعات التقنية المتلاحقة، مما سهّل عملية الإنتاج

على اليد العاملة، وزاد في حجم المواد المصنوعة وحسّن نوعيتها. كما أصبح التصنيع الصفة المميزة للدول النامية.

تطرف المضاربين (Extremism of Speculators): هدف المضاربين هو تحقيق الربح بكل ما يمكن من وسائل. ومن أجل ذلك فقد يندفعون في تحركهم ويجازفون في إجراءات تصل حد التطرف والمبالغة، فيطرحون أرقاماً نقدية عالية ويتنافسون في عرض السلع وطلبها. ولذلك فكثيراً ما تتكرر مشاهد تطرف هؤلاء المضاربين.

تعرفات الحماية (Protection Tariffs): يقصد بالحماية حماية الاقتصاد المحلي أو الوطني من المنافسة الأجنبية غالباً. ولذلك تفرض الرسوم الباهظة على حركة السلع وامتلاكها وأسعارها . . . إلخ، والتي تؤمن حماية هذا الاقتصاد من المنافسة الأجنبية. والتعرفات أو الرسوم الجمركية هي أهم الإجراءات التي يتم بواسطتها تأمين تلك الحماية.

تعسف الشرطة العمالية المستبدة (Opression of Despotic Labour Police): الإجراءات المشددة التي كانت قوى الشرطة العمالية تقوم بها لإرغام العمال على التقيد بتعليمات الأبرشية أو طلبات الإقطاعي في المنطقة أو أرباب العمل، والتضييق عليهم وحصر تحركاتهم وعدم السماح لهم بالمغادرة والعمل في المعامل القائمة في المدن، وحثهم على العمل بجدية وعدم التخلف وعدم التكاسل.

تناقضات صندوق النقد الدولي (Monetary Fund Contradictions of International): صدور القرارات المتباينة عن صندوق النقد الدولي، نظراً إلى تنوّع سياساته حقبٍ متعددة وفي العديد من

المواقع في أنحاء العالم، ما ينعكس سلباً على استقرار النظام النقدي في العالم.

تنظير اقتصادي (Economic Theorizing): في علم الاقتصاد وعلى مدى قرون عديدة من البحث والدراسة يجري طرح الأفكار واستخلاص النتائج وإبداء الملاحظات وصياغة النظريات حول مختلف جوانب هذا العلم في تنظيمه للعلاقات الاقتصادية بين طبقات المجتمع وبين المجتمعات في دول العالم، وبين البلدان المتطورة والبلدان السائرة على طريق التطور. هذه النواحي المختلفة هي موضوعات للتنظير الاقتصادي.

تنظيم إنتاجي (Organization of Production): تنظيم عوامل الإنتاج، من يد عاملة ورأس مال وسلع وأرض بحيث يؤدي إلى أفضل إنتاج يحقق نجاح السياسة الاقتصادية ويحقق الازدهار والرخاء في المجتمع.

حتمية اقتصادية (Economic Determinism): في عالم الاقتصاد هناك دارسون يقولون إن سير الحركة الاقتصادية يتبع طرقاً محتمة ويسلك مسارات معينة لا يخرج عنها، ويتطور وفقاً لقنوات مرسومة سلفاً توصل إليها أولئك الدارسون، بعد ملاحظتهم تكرار الأحداث الاقتصادية عبر المراحل المتعاقبة.

حرب باردة (The Cold War): يطلق هذا التعبير على المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي انتهت في عام 1945، وتميزت باشتداد الصراع بين دول حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفياتي، والمعروفة بالمنظومة الاشتراكية، التي كانت تعمل على نشر النظام الاشتراكي في العالم، ودول حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، المعروفة بدول العالم الحر التي كانت تناهض

نشر ذلك النظام في أي من دول العالم. وانتهت بانهيار الاتحاد السوفياتي، والمنظومة الاشتراكية كلها.

حركة الانشقاق الوطني (The Movement of National Dissension): بعد انضمام دول شرق أوروبا إلى حلف وارسو وقيام منظومة الدول الاشتراكية التي تعتمد الماركسية منهجاً في رسم سياساتها واقتصادها الوطني، نشأت الحركات المضادة لهذا المنهج في تلك الدول، نتيجة التردي والتململ ويقظة الشعور الوطني التي تنادي بالتعديل للصالح الوطني وعدم الالتزام بالأهمية كمنهج سياسي لها.

حريات تقليدية أو كلاسيكية (Classical or Traditional Freedoms): هي الحريات الإنسانية التي تنبه إليها الأفراد في المجتمعات منذ القدم ورعتها الحضارات، كالحضارة اليونانية، بحيث أصبحت تقليدية أو كلاسيكية، وهي حرية الكلام وحرية التجمع وحرية التملك... إلخ

حق طلب المساعدة (The Right to Aid): كان يحق للأسرة في إنجلترا في القرون الماضية، وفي ظل قانون إعانة الفقراء، ومن بعدها قانون سبينهاملاند الذي صدر تعديلاً لقانون إعانة الفقراء السابق، أن يتمتع بالإعانة المالية من الأبرشية في منطقتها أو من الدولة عامة، ويعتبر هذا حقاً مشروعاً لها، تطبيقاً لنصوص القانون.

حقبة بورجوازية (Bourgeois Period): هي الحقبة التي جاءت بعد الحقبة الإقطاعية في التاريخ الاقتصادي، والتي نشأت مع تطوير المشاريع الصناعية التي تركّزت في المدن وتميزت بظهور طبقة غنية نتيجة الأرباح التي تحققت من تلك المشاريع، فكانت هي الطبقة التي حلت محل الطبقة الإقطاعية المتمركزة في الريف.

حكومة اتحادية (Federal Government): تكون في نظام الحكم الفيدرالي، القائم على وجود ولايات أو كانتونات مستقلة في إدارة شؤونها ضمن الولاية أو الكانتون. تكون الحكومة الاتحادية هي الحكومة المركزية القائمة في عاصمة الدولة التي تنظم العلاقات بين الولايات أو الكانتونات، وتتولى شؤون الدفاع وحماية الدولة أمام الأخطار الخارجية، وعلاقاتها مع الدول الأجنبية.

خصخصة (Privatization): نقل ملكية وإدارة المنشآت الاقتصادية من الدولة إلى القطاع الخاص، وتخلّي الدولة عنها، والعهدة له في تشغيلها واستغلالها من قبله ولصالحه، على أن تنظم وتبقي على خدماتها لصالح كل أفراد المجتمع.

دول متقدمة (Developed Countries): الدول التي تطورت في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والفكرية، وتميزت بوجود مؤسسات فاعلة تقوم على تنظيم المجتمع وتأمين الرفاهية لأفراده، والعدالة والمساواة والخدمات الصحية وسواها، واحتلت مكانها المتقدم في العالم، حتى فرضت سياستها وتأمين مصالحها في أنحاء المعمورة.

دول نامية (Developing Countries): الدول المتخلفة عن ركب الحضارة والتقدم من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي بدأت تتلمس طريقها للتطور في هذه الميادين، ولاسيّما الصناعية منها، ولكن من دون تحديد لسرعة سيرها على طريق التطور.

دولة ـ أمة (City - State): كثيراً ما مر في تاريخ المجتمعات وجود شعب واحد بمفرده شكَّل دولته الخاصة على أرض محدّدة، من دون أن يتواجد معه فيها أقلية أو أقليات تنتمي إلى إثنيات أخرى. مثل هذه الدولة تعرف بالدولة ـ الأمة.

دولة صادّة (Buffer State): الدولة الواقعة بين دولتين أخريين، تكون كالمصد الذي يتلقى ويدفع الضغوط التي تقوم بها هاتان الدولتان ضد بعضهما، فتكون بوجودها هذا عامل تخفيف للصدام بينهما.

سلع زائفة (Ficticious Commodities): السلعة هي البضاعة المادية أو المال. ولما كانت عناصر الإنتاج تشمل السلع الحقيقية المادية وغيرها، مثل الأرض واليد العاملة، فإن هذين العنصرين الأخيرين، ومن أجل تنظيم دراسة عملية الإنتاح، يعتبران سلعاً أيضاً. ولما كانا غير حقيقيين، كالبضاعة والمال، فقد اصطُلح على تسميتهما سلعاً زائفة تدخلان في عملية الإنتاج.

سن أو وضع برامج بعيدة المدى (Enact or setting Long-Term Programs): مع ازدياد الاهتمام بالجانب الاقتصادي في حياة المجتمعات لكونه العصب الأساسي في تطورها وتأمين حاجات السكان، اتجه فكر الخبراء الاقتصاديين إلى وضع برامج اقتصادية يجري تطبيقها على مدى عدد معين من السنوات، وسن القوانين اللازمة لتنفيذها من قبل الهيئات والمؤسسات المختصة في الدولة، مثل مشروع الخمس سنوات وغيره في العديد من البلدان.

سوق يد عاملة تنافسي (Competitive Labour Market): عقب ترسخ الثورة الصناعية وإرساء أسسها في مجتمعات غرب أوروبا وانتشارها، نشأ فيها سوق تنافسي لليد العاملة، نتيجة الطلب عليها لكونها العنصر الأساسي في الصناعة، يتمثل في عرض العمال تأجير أنفسهم تحت قانون العرض والطلب، كأي سلعة إنتاجية أخرى، والتنافس في الحصول على أفضل الأجور التي يوفرها السوق.

سيلفر بوليتيس (Silver Politis): هو الاصطلاح اللغوي في فن

السياسة وعلم الاقتصاد الذي يعين وجود حلول سهلة وسريعة للمشاكل العويصة والمعقدة التي تواجه المسؤولين والقائمين على أمور تنفيذها.

صدور قانون التعويضات العمالية (Passing the Law of Labour Compensation): مع توسع الصناعة عقب الثورة الصناعية في إنجلترا وازدياد عدد المصانع وأعداد العمال في المدن، وظهور مختلف الأفكار بينهم حول أحوالهم في العمل وتحولها إلى أنشطة نقابية بين العمال المتجمهرين في المصانع، تطورت الأوضاع الجديدة في البلاد وأدت إلى صدور قانون يعطي الحق للعمال باستحقاق تعويضات لهم بالإضافة إلى أجورهم الأسبوعية أو الشهرية، مثل تعويض الإجازة السنوية، وتعويض نهاية الخدمة وغيرها، وأخيراً تعويض البطالة.

صراع الطبقات (Class Conflict): هو التناقض بين طبقات المجتمع المختلفة، تبعاً لاختلاف المصالح الخاصة بكل منها، وعلى الأخص بين طبقة الأغنياء (من إقطاعيين سابقاً وبورجوازيين ورأسماليين لاحقاً)، والطبقات العاملة الفقيرة في الصناعة في المدن، والعاملة في الزراعة في الريف. وكثيراً ما أدى هذا التناقض إلى الصراع الذي تبنّته الماركسية واعتبرته ركناً أساسياً، واعتمدته في نسج نظريتها من الاشتراكية العلمية، على حد قول دعاتها.

ضريبة الأكواخ (Cottage Tax): هي الضريبة التي يدفعها الفرد الذي يسكن الكوخ في الريف إلى الإقطاعي صاحب الأرض التي بُني عليها الكوخ، أو التي يدفعها أحد أفراد القبيلة إلى زعيم القبيلة في المجتمع البدائي. وهي تمثل بدل الإيجار في عصرنا.

عبودية الأبرشية (Parish Serfdom): السيطرة الكاملة للأبرشيات

في المناطق الريفية في إنجلترا على حياة الأفراد، والتحكم في طريقة حياتهم، من خلال الأعراف والطقوس الكهنوتية بشكل عام، وعلى اليد العاملة والتحكم في بقائها أو السماح بانتقالها خارج مناطقها للعمل هناك بشكل خاص.

عرض وطلب (Supply and Demand): العرض والطلب هما محور اقتصاد السوق، وهما اللذان يعتمد عليهما الاقتصاد الحر اعتماداً كاملاً، فآلية هذا الاقتصاد تتوقف على الحركة القائمة بينهما، فعندما يزداد العرض، أي تُوَفُّر السلعُ في السوق، يقل الطلب عليها، وعندما يقل العرض، أي تقلّ السلع في السوق، يزداد الطلب عليها، فيتزاحم الإقبال على اقتنائها، حيث لا تتدخل الدولة أو المجتمع في الاقتصاد الحر.

عقد اجتماعي (Social Contract): توافق أفراد المجتمع بأن يعهدوا إلى سلطة حاكمة إدارة شؤون حياتهم، وتتولى تنظيم العلاقات بينهم، على أن يولوها طاعتهم مقابل رعاية مصالحهم وحريتهم. وتعدُّ فكرة العقد الاجتماعي الأساسَ الذي قامت عليه الدول وتولت به شؤون الحكم في مجتمعاتها، والتي أيقظت الوعي. تنبّه لهذه الفكرة المفكرون في القرن الثامن عشر، أمثال فولتير، فكانت من الأسباب الرئيسية لقيام الثورات الكبرى في التاريخ، مثل الثورة الفرنسية، وتأسس عليها مفهوم الدولة الحديثة.

عقوبة تفرضها الطبيعة (الجوع) (Natural Punishment (Hunger)): يحتاج الإنسان إلى الغذاء تلبية لحاجة جسمه للعيش بشكل طبيعي. وعندما لا تتاح له الموارد لسد هذه الحاجة فإنه يتعرض للجوع. وعندما يرفض العمل الذي يسند إليه والذي يتلقى منه أجره ويستخدمه في دفع الجوع عنه، فإنه يعرِّض نفسه إلى عقوبة الطبيعة وهي الجوع. وكانت هذه إحدى الوسائل التي استخدمت في

الماضي للضغط على اليد العاملة وإرغامها على قبول العمل الذي يسند إليها.

عودة الملكية إلى إنجلترا (Restoration): بعد إطاحة الملكية بشخص الملك شارل الأول في تاريخ إنجلترا من قبل البيوريتان، وهم جماعة المسيحيين الأصوليين المتشددين، واستيلائهم على الحكم لمدَّة قصيرة بزعامة قائدهم كرومويل، وهي المدَّة الوحيدة والقصيرة التي تعتبر نظام حكم جمهوري، لم يستتب الأمر لهم، فزال حكمهم سريعاً. وعاد الحكم الملكي السابق إلى إنجلترا بشخص الملك شارل الثاني الذي كان لاجئاً في فرنسا إبان مرحلة الجمهوريين البيوريتان. واستمر الحكم الملكي في إنجلترا دون انقطاع حتى يومنا هذا.

قانون نابليون (Code Napoleon): هو القانون المدني الفرنسي الذي صدر في عهد الإمبراطور نابليون الأول، والذي يعد أول وثيقة تؤسس حقوق المواطن في العصور الحديثة. كما يعد من أهم مصادر التشريع الحديثة في العالم الذي اقتبست منه العديد من الدول عند صياغة قوانينها ودساتيرها في ما بعد، وعلى مدى قرنين من الزمن.

قدرة خارجية غير منتظرة تتدخل وتغيّر مجرى الأحداث (Deusexamachine): هي القدرة الطارئة التي تتدخل من خارج نطاق الحدث، والتي لم يوضع احتمال حدوثها في الحسبان، والتي تتقدم وتلغي كل القوى أو المقدرات الأخرى المحسوبة، لتصنيع الأحداث ومآلها بحسب منظورها، كالقدرة الإلهية على سبيل المثال.

قصور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (Limitation of Classical Economic Thought): مع مرور السنين وظهور المستجدات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية، كالثورة الصناعية وما أحدثته من

قلب في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية، وما أنشأته من طبقات اجتماعية جديدة . . . إلخ، أثبت الفكر الاقتصادي الكلاسيكي قصوره عن استيعاب هذه التطورات والتعامل معها ووضع الحلول للمشاكل الناشئة عنها.

قوانين مضادة لاتحاد العمال (Antitradelession Laves): كان الرأي العام في إنجلترا في الماضي يتجه إلى منع إنشاء اتحادات للعمال في جميع أنحاء البلاد. وقد تبلور ذلك في قوانين سنها البرلمان بجعل هذه الاتحادات مخالفة للقانون وعرضة للعقوبة.

قوة شرائية (Purchasing Power): القدرة على توفير المال لدفع ثمن السلع المطلوب شراؤها. وتعتبر القوة الشرائية غاية يسعى العمل الاقتصادي إلى توفيرها لدى كلِّ أفراد المجتمع بكل طبقاته، ومن البديهي أن يكون توفرها دليلاً على ازدهار الاقتصاد في المجتمع.

كساد كبير (The Great Depression): الكساد هو جمود وركود الاقتصاد. والكساد الكبير يطلق على مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي حلّت في الاقتصاد العالمي الحر، والتي بدأت في عام 1929 في الولايات المتحدة، وانعكست على أوروبا وعانت منها دول العالم في تلك الفترة واستمرت عدة سنوات حتى أواسط العقد الثالث من القرن العشرين.

كيان سياسي (Body Politic): هو وجود جماعة من السكان تشكل وحدة سياسية على أرض محددة، وتتميّز عن الوحدات أو الكيانات الأخرى في العالم، تدير شؤونها بنفسها وتحقق إرادتها ومصالحها بشكل مستقل وحر.

لامركزية (Decentralization): نظام الإدارة في الدولة القائم على تولي المناطق أو تقسيماتها الإدارية فيها شؤون إدارتها بنفسها

من دون الرجوع إلى توجيهات وتعليمات السلطة المركزية القائمة في عاصمة الدولة، وذلك من مختلف النواحي، المدنية والعمرانية وحتى الاجتماعية والاقتصادية. وتبقى علاقات الدولة مع الدول الأخرى، أي الشؤون الخارجية، من اختصاص السلطة المركزية في الدولة.

لوديزم (Lodism): هي الحقبة المعنية في تاريخ الثورة الصناعية التي أعقبت ظهورها، والتي شعرت الطبقة العاملة أثناءها بأنّ دخول الآلة في الإنتاج الصناعي قد حرمها من فرص العمل التي كانت متوافرة لها، وفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع، فكان من نتيجته أن قام العمال بتحطيم المكنات الصناعية في المصانع، لأنهم كانوا يفضلون الأيام السعيدة الماضية حين كانوا سعداء من دون الآلة.

ماركسية أساسية بخطوطها العريضة (Broadline Marxism): العقيدة الشيوعية وما نصت عليه من نظريات رئيسية، مثل صراع الطبقات، وفضل القيمة، والجدلية المادية والتاريخية وسواها، كما وضعها كارل ماركس، والتي سميت باسمه.

مبدأ الريغانية ـ التاتشرية في اقتصاد السوق الحر (The Principle of Reganim and Thatcherism): في أواخر القرن العشرين تصادف وجود رونالد ريغان ومارغريت تاتشر على رأس الحكم في الولايات المتحدة وإنجلترا. وتوافقت السياسة الاقتصادية في كل من البلدين مع الآخر، وهي أخذهما بمبدأ السوق الحر من دون أي تدخل من الدولة، واتخذا كل الإجراءات والخطوات لتدعيم هذا السوق الحر، حتى أصبحت سياسة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وترك السوق الحر ينظم نفسه تلقائياً بمبدأ الريغانية ـ التاشرية.

مجتمع عالمي (International Community): مع ازدياد عدد الدول وتطور العلاقات الدولية والتنبه إلى وجود فرص ثمينة في

أنحاء العالم واندفاع القوى العظمى وسباقها لإنشاء مستعمرات لها في أفريقيا وأمريكا وآسيا والنزاعات بينها في أوروبا . . . اتجه التفكير بين شعوب العالم إلى ضرورة إنشاء منظمات دولية تقوم بالإشراف وإدارة العلاقات بين الدول والاهتمام بكل مناطق العالم المترامي الأطراف. وبذلك تغدو الدول المختلفة وكأنها تشكل مجتمعاً عالمياً واحداً.

مذهب نفعي فج (Raw Utilitarian Doctrin): المذهب الذي يضع في اعتباره فقط تحقيق الكسب والمنفعة فقط، ضارباً عرض الحائط في تحقيقها بأي اعتبارات أخرى، سواء كانت مصلحة المجتمع أو مراعاة النواحي الإنسانية للأفراد أو الجماعات، مما ينعكس بالضرر عليها.

مركنتيلية (Mercantilism): هي النظام الاقتصادي الذي انتشر بعد الحقبة الإقطاعية والبورجوازية في إنجلترا وفي أوروبا، والذي اتصف بتعزيز الثروة العامة للدولة وسيطرتها، وأخذ المبادرة في التنظيم الحكومي للاقتصاد بصورة عامة وتطوير المشاريع الصناعية والزراعية وإنشاء الاحتكارات. وفيه يبرز دور الدولة في الشؤون الاقتصادية من المجتمع.

مركزية النظام العالمي (Centralized International System): بعد التوسع في التجارة بين دول العالم، وتوجه الدول الكبرى لتحقيق المكاسب الاقتصادية من خلال الاستكشافات الجغرافية وإنشاء المستعمرات، دعت الحاجة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، بإقامة نظام مركزي اتفقت عليه الدول الكبرى في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، قبل انضمام الولايات المتحدة واليابان في ما بعد.

مزرعة تعاونية (كولخوز) ((Kolkhoz) Cooperative Farm): هي وحدة الإنتاج الزراعي في النظام الشيوعي الذي يتعاون فيها العمال الزراعيون في الإنتاج، ويتقاضون أجوراً أو يتقاسمون الربح من المحصول، وتعود ملكيتها للدولة، من دون أن يتملكوا هم كلاًّ أو جزءاً منها. وقد تواجدت هذه المزارع في الاتحاد السوفياتي وانتهت بتفككه مؤخراً في 1991.

مستحدث (Enterpriser): هو الشخص (أو المؤسسة أو الشركة) الذي يبدع أو يأتي بابتكار مشروع اقتصادي جديد، سواء كان صناعياً أم تجارياً أم زراعياً أم خدماتياً، لم يسبق ظهوره في عالم الأعمال، ويثبت جدارته في تحقيق الأرباح وإيجاد فرص للطبقة العاملة وتنشيط الاقتصاد في المجتمع.

مشاريع إنتاجية مستحدثة (Enterprising Production Projects): خلق كل الوسائل لابتكار الطرق والأساليب أو اكتشاف الأماكن وتدريب العمال اللازمين على الطرق المبتكرة للعمل والإنتاج، أو رسم الخطط التي تؤدي إلى إنتاج سلعة أو خدمة تحقق أرباحاً، وتشكل إضافة أو تحديثاً لطرق قديمة معروفة.

مفاضلة في الأجور بين الريف والمدينة (Comparison of Wages in the Country and Wages in the Towns): مع قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وانتشارها في العديد من المدن في إنجلترا، تطلبت المزيد من اليد العاملة التي ستأتي بطبيعة الحال من الأرياف. وكان يجذبهم إليها إمكانية حصولهم على أجور المصانع أعلى من الأجور التي يحصلون عليها من مزارع الريف، ما أدى إلى هجرة العمال الزراعيين إلى المدن، وزاد في اختلال توزع السكان، وأدى إلى صدور قوانين مانعة أو ناظمة لهذه الهجرة من حيث التوقيت والأعداد والمناطق والتضييق، للحد منها بشكل عام.

مواسم متقلبة (Volatile Harvets): المواسم الزراعية التي تختلف من سنة إلى أخرى، والتي لا تعطي المردود نفسه على الدوام، وتتفاوت زيادةً أو نقصاناً تبعاً لتحسن أو رداءة الأحوال الجوية والمناخية، فتكون عاملاً مهماً في ازدهار أو تراجع الاقتصاد.

ثبت المصطلحات

ائتلاف حاكم	Coalition
اتحادات احتكارية	Trusts
اتحادات تجارية	Trade Associations
اتحادات المنتجين	Cartels
إثارة وتحريك الليبرالية الاقتصادية	Keying up of Economic Liberalism
أجور تقليدية متعارفة	Standard Wages
احتكار	Engrossing
إحداث تعادل أو تسوية آلية في الكسب بين فروع الإنتاج المختلفة	Automatic Leveling of Earnings in Various Branches
إدارة الأشغال العامة	P. W. A
إدارة الأموال بالشكل السليم المعروف	Monetary Orthodoxy
إدارة تطوير الأشغال	W. P. A
أرباب التجارة والأعمال	Business Groups
ارتفاع سريع في الأسعار	Rocketing Prices
إزالة الموانع أمام حركة رأس المال	Deregulating Capital Markets
الازدواجية (الالتزامات المتقابلة لأفراد القبيلة)	Dualities
أساس (بالألمانية)	Grundriss
استغلال	Exploitation

Macro-Stabilization	استقرار شامل
Patriarchal Family	أسرة يتولى السلطة فيها الأب أو الجد
Secular Tenets of Social Organization	أسس مجنية للتنظيم الاجتماعي
Enhanced Prices	أسعار أعلى
Foreign Exchange Markets	أسواق الصرف الأجنبية
Soviet Style Socialism	اشتراكية على الطريقة السوفياتية
Social Bouleversement	اضطرابات اجتماعية
Shipping Subsidies	إعانات الشحن
Mores	أعراف البدائيين وعاداتهم
Quakers	أعضاء مذهب مسيحي كاره للحرب ومحب لخدمة المجتمع
Dumping	إغراق السوق بالبضائع
Liquidation of Industries	إغلاق المصانع
Key Quotations	أفكار أساسية مقتبسة
Socialokonomik	اقتصاد اجتماعي (بالألماني)
Moneterized Economy	اقتصاد يعتمد العملة بالكامل
Classical Economists	اقتصاديون كلاسيكيون
Cost of Living	أكلاف المعيشة
Fantastic Machinery	آليات مدهشة
Elaborate Machines	آليات مطورة
Impersonal Market Mechanism	آلية السوق المجردة عن الشعور الشخصي
Predictability	إمكانية التكهن
Entails	أملاك الوقف
Central and East European Upheavals	انتفاضات وسط وشرق أوروبا
Devolution of Power	انتقال السلطة
Protestant England	إنجلترا التي تدين بالمذهب البروتستانتي
Spasmodic Tendency	اندفاع في المشاعر
Militant Creed	اندفاع وحماس أرباب العقائد

Social Dislocation	انسلاخ اجتماعي
Dislocation	انسلاخ وتهجير
Dichotomy	انشقاق إلى نصفين
Contemporary Environmentalists	أنصار البيئة المعاصرون
Regulations	أنظمة وتنظيم
Deficit Spending	الإنفاق والوقوع بالعجز
Putsch	انقلاب (بالألمانية)
Ordinance	الأوامر التي تصدرها السلطة
Proudhon's Utopian Labour Notes	أوراق برودون النقدية العمالية
The Continent	أوروبا
Medieval Europe	أوروبا العصور الوسطى
Political and Ideological Configuration	أوضاع سياسية وأيديولوجية
Paramountcy	أولوية
Theoretical Inspiration	إيحاء بطرح النظريات
Ipso facto	بحدّ ذاته
Annual Parliament	برلمان يجدد انتخابه سنوياً
Platforme	برنامج سياسي
Incontrovertible Proof	برهان لا يقبل الجدل
Continental Countries	بلدان أوروبية
Banks of Issue	بنوك لها حق الإصدار
Central Banks of Issue	بنوك مركزية لها حق الإصدار
Institutional Strain	تأزم المؤسسات وعدم قدرتها على مزاولة اختصاصاتها
Nationalization	تأميم، جعل المؤسسات الإنتاجية ملكاً للدولة أو للأمة
Tariff Mongers	تجار التعرفة (المستفيدون من وجود التعرفة لتحقيق الأرباح)
Interregional	تجارة داخلية بين المناطق
Monetary Definition of Interests	تحديد المصالح من الناحية المالية

Transmutation into a New Type of People	تحول أشكالهم إلى نوع جديد من البشر
Emigration Flows	تدفق المهاجرين
Ramp	تسلق/ ارتفاع الأسعار
Self-Liquidating	تسوية/ تصفية
Enclosures	تسييج الحقول من قبل اللوردات أصحاب الأراضي
Land-Use Regulations	تشريعات استخدام الأراضي
Cryptoinflation	تضخم غير المرئي
Economists' Jargon	تعابير الاقتصاديين
Common Parlance	تعبير دارج في المحادثات العامة
Piecework	تقاضي الأجر على أساس القطعة
Volatile Prices	تقلب الأسعار
Propagation	تكاثر
Symbioses	تكافل/ تعايش
Universal Mobilization of Land	تكييف عالمي للأرض (المتمثل في نقل القمح والمواد الزراعية الخام من مكان ما على سطح الكرة الأرضية لآخر، وبجزء من سعرها)
Sham Rebellion	ثورة مزيفة مخادعة
Regeneration Societies	جمعيات التجديد والانبعاث الروحي
Restructive Association	جمعيات مقتصرة على أعضائها
Wants of the Indigence	حاجات المعوذين
Elemental Event	حدث أولي جوهري
Anachronistic	حدث في غير زمانه
Evangelical Fervor	حرارة وحماس المبشرين بالإنجيل
Disruptive Political Action	حركات سياسية تؤدي إلى الفوضى
Chartism	حركة وثيقية
Vagrant Hordes	حشود المتشردين

Right to Nonconformity	حق الانشقاق وعدم الموافقة
Indefeasible Rights	حقوق غير قابلة للإبطال
Truism	حقيقة بديهية
Indubitable Fact	حقيقة ثابتة
Squirearchy	حكم ملاك الأراضي
Government by a Class	الحكومة التي تنشأ من إحدى طبقات المجتمع
Makeshift Solution	حل مؤقت بديل عن الحل الصحيح النهائي
Extra Commercium	خارج نطاق التجار (ليست معروضة للبيع)
Patent Anomaly	خروج مشروع عن المألوف
Pecuniary Loses	خسارات مالية
Imbalances	خلل في التوازن
Political Options	خيارات سياسية
Aegis	درع/ حماية
Pharmacopoeia	دستور الصيدلة
Market Ideologues	دعاة اقتصاد السوق
Philanthropists	دعاة حب الإنسان
Sectarians	دعاة الطائفية
Dogmatic Evolutionists	دعاة مذهب النشوء العقائديون
Heimwehr	دفاع عن الوطن (بالألمانية)
Cooperative Commonwealth of Labour	رابطة تعاونية عمالية
Market Capitalism	رأس مالية السوق
Mafia Capitalism	رأس مالية المافيا
Accessory	رديف
Rates	رسوم أو ضرائب
Carolingian Magnets	زعماء الكارولنجية التي حكمت في فرنسا وألمانيا بين سنوات 750 ـ 910
Global Financial Authority	سلطة مالية عالمية

Staple	سلعة مطلوبة على الدوام
Protective Enactments	سن تشريعات الحماية
Enactment	سن القوانين
Stock Market	سوق بورصة الأسهم
Integrated Global Marketplace	سوق عالمية تضامنية
Protectionism	سياسة الحماية الاقتصادية
New Democrat Policy	سياسة ديمقراطية حديثة
New Labour Policy	سياسة عمالية حديثة
Associationist Psychology	سيكولوجية التداعي
Marketing Psychology	سيكولوجية التسويق (البيع والشراء)
Sine qua non	شرط لابد منه
Sleeping Partner	شريك متضامن
Slogan	شعار
Populist	شعب (عضو حزب الشعب الأمريكي الذي دعا للحد من الملكية الخاصة، وسيطرة الحكومة على السكك الحديدي (1891))
Exchange Equalization Funds	صناديق تسويات الصرف
Fifthes	ضرائب العشر
TVA	ضريبة القيمة المضافة
Cult	طائفة (أتباع مؤيدون لشخص أو لفكرة ما)
Junker	طبقة إقطاعية أرستقراطية بروسية (بالألمانية)
Rentier Class	طبقة تعيش من ريع العقارات
Working Class	طبقة عاملة
Squirearchy	طبقة ملاك الأراضي
Gentry	طبقة ملاك الأراضي الأرستقراطية
Nascent Class	طبقة ناشئة
West's Prescription	طريقة يقترحها الغرب
Utopia	طوباوية

Global South	عالم الجنوب
Global North	عالم الشمال
Continental Labourer	عامل أوروبي
Personal Servitude	عبودية فردية
Shock Therapy	علاج بالصدمة
Fiat	عملة تصدرها العمولة من دون تغطية
Token Money	عملة رمزية
Circulating Currency	عملة متداولة
Globalization	عولمة
Demagogic	غوغائي
Period of Grace	فترة إمهال قبل التنفيذ
Investment Opportunities	فرص التوظيف والاستثمار
Greenback Parties	فرقاء العملة الأمريكية (الدولار)
Statecraft	فن الحكم والإدارة
Anarchism	فوضوية
Physiocrats	فيزوقراطيون/ أنصار الطبيعة
Handwortbuch der Staatswissenschaften	قاموس علوم الدولة
Self-Denying Ordinance	قانون إنكار الذات
Act of Settlement	قانون التوطين
Real Property Act	قانون عقاري
Fines and Recoveries Act	قانون الغرامات والاسترداد
Positive Statute	قانون القطعه
Magistrates	قضاة/ حكام
Prescriptions Acts	قوانين اكتساب الحقوق بالتقادم
Copy Hold Acts	قوانين التملك بالالتزام
Newtonian Laws	قوانين وضعها نيوتن حول الجاذبية
Strictures	قيود

كفاية الجماعة قديماً من إنتاجها	Autarchy
كيان سياسي (كون الشعب يشكل وحدة متماسكة تدير شؤونها بمعزل عن الكيانات الأخرى)	Body Politic
كيان متحد	Unified Entity
لائحة حقوق الإنسان	Bill of Rights
ليبرالية السوق	Market Liberalism
ليبراليون جدد	Neoleberals
ما يشبه المشاكل	Pseudo-Problems
مادية مغالية	Cross Materialism
مأزق سياسي اقتصادي خطير	Political-Economic Stalemate
مال مقترض	Credit Money
مبادئ اللائحة	The Principles of the Tableau
مبدأ دستوري	Constitutionalism
مبدأ النقابات المهنية	Syndicalism
مجازي	Metaphorical
مجتمع إنساني (بالألمانية)	Die menschliche gesellschaft
مجتمع قبلي (الذي يتألف من مجموعة قبائل)	Tribal Society
مجتمعات سبقت عصر الرأسمالية	Precapitalist Societies
مجلس توجيهي أو إداري أوروبي	European Directorium
مجموعة القوانين	Statute Book
مخربون	Saboteurs
مخطط نموذجي	Standard Mapping
مراقبة جماعية	Panopticon
مزاولة عمل ضئيل تافه	Boondoggling
مستعمرات تعاونية	Phalansteres
مستويات الأسعار العالمية	Internal Price Structure/ International Price Levels

Living Standards	مستويات المعيشة
Moral Responsibility	مسؤولية الأخلاقية
Socialpsychische ablaufe in volkerleben	مسيرة نفسية اجتماعية لحياة الشعوب (بالألمانية)
Poor Law Amendment Bill	مشروع تعديل قانون إعانة الفقراء
The Anti-Corn Law Bill	مشروع القانون المضاد للحبوب
Requisitioning	مصادرة
Sectional Interests	مصالح طبقية
Vested Interests	مصالح مكتسبة
Individual Economic Interest	مصلحة الفرد الاقتصادية
The Three Classical Tenets	معتقدات كلاسيكية ثلاثة: حرية الكلام، تجمع وتملك
Scale	معدل/ مقياس
Bank Rate	معدل الفائدة المصرفية
Historical Junctions	مفصل تاريخي
Noblesse Oblige	مقتضيات النبالة
Moral Arguments	مقولة أخلاقية
Financial Yardstick	مقياس المال بين ارتفاع وانخفاض
Pride of Place	مكان الصدارة
Social Prestige	مكانة اجتماعية رفيعة
Appendage	ملحق/ ذيل
Imaginative Faculties	ملكات التخيل
Hinterland	المناطق الداخلية البعيدة عن السواحل
Benign Competition	منافسة شريفة
Public Utilities	منافع عامة
Anticolonial	مناهض للاستعمار
Bounties	منح حكومية

منشق	Dissenter
منصب قاضي القضاة	Chancellery
منظم أو مهندس اجتماعي	Social Engineer
منظور مركز على أوروبا	Eurocentric View
موارد عامة للدولة	Public Funds
مواقع السيطرة	Strongholds
مؤامرة جماعية	Collectivist Conspiracy
موجز	Synopsis
مؤسسات تنظيمية	Regulatory Institutions
مؤسساتي	Institutional
ميثاق عصبة الأمم	Covenant of the League
نزع الملكية	Expropriation
نزيف الاحتياطي من الذهب	Drain of Gold Reserves
نشوء الاقتصاد الوطني (بالألمانية)	Entstehung
نصائح كيزني	Quesnay's Maxims
نظام الأجور	Wage System
نظام تسديد الحسابات بين المصارف	Giro-Banking
نظام تعدد الخلايا	Cellular Process
نظام تكاملي	Unitary System
نظام خاص	Exclusive System
نظام طبيعي (بالفرنسية)	Ordre naturel
نظرية بانارو	Banaro
نقابة حرفية	Trade Union
نقاط غامضة في الموضوع	White Spots
نقص عدد السكان	Depopulation
هرطقي	Heterodox
هيكلية الأسعار الداخلية	Internal Price Structure

Cannibalism	وحشية
Deficit Position	وضعية عجز مالي
Pay One's Way	يتجنب الديون
Cross the Ribicon	يتخذ قراراً لا رجوع عنه
To Lord the Country	يستبد بإدارة الدولة
Clear Payments	يسدد الدفعات

المراجع

Books

Anderson, Sarah, John Cavanagh and Thea Lee. *The Field Guide to the Global Economy*. New York: New Press: Distributed by W. W. Norton, 2000.

Bentham, Jeremy. *Observation on the Poor Bill.* [n. p.: n. pb.], 1797.

Borkenau, Franz. *The Totalitarian Enemy*. London: Faber and Faber, [1940].

Boyer, George R. *An Economic History of the English Poor Law, 1750-1850*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990.

Braudel, Fernand. *Civilization and Capitalism, 15th-18th Century*. Berkeley: University of California Press, 1992. 3 vols.

Vol. 2: *The Wheels of Commerce*.

Bücher, Karl. *Die Entstehung der Volkswirtschaft*. [n. p.: n. pb., 1904].

Cannan, Edwin. *A Review of Economic Theory*. London: P. S. King, 1929.

Carr, Edward Hallett. *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939; an Introduction to the Study of International Relations*. London: Macmillan and Co., 1940.

Chossudovsky, Michel. *The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*. London; Atlantic Highlands, N. J.: Zed Books; Penang, Malaysia: TWN, 1997.

Clapham, John Harold. *An Economic History of Modern Britain.* [Cambridge [Eng.]: The University Press, 1926-1938]. 3 vols.

Cockett, Richard. *Thinking the Unthinkable: Think-Tanks and the Economic Counter-Revolution 1931-1983.* [Rev. Ed.]. London: Harper Collins, 1995.

Cole, George Douglas Howard. *Robert Owen.* London: E. Benn Limited, 1925.

Crouch, Colin and Wolfgang Streeck (eds.). *Political Economy of Modern Capitalism: Mapping Convergence and Diversity.* London; Thousand Oaks, Calif.: Sage, 1997.

Daly, Herman E. and John B. Cobb, Jr. *For the Common Good: Redirecting the Economy Toward Community, the Environment, and a Sustainable Future.* With Contributions by Clifford W. Cobb. Boston: Beacon Press, 1989.

Drucker, Peter Ferdinand. *Adventures of a Bystander.* With a New Introduction by the Author. New Brunswick, N.J., U.S.A.: Transaction Publishers, 1994.

———. *The End of Economic Man: A Study of the New Totalitarianism.* New York: The John Day Co., 1939.

———. *The Future of Industrial Man.* New York: The John Day Company, [1942].

Eatwell, John and Lance Taylor. *Global Finance at Risk: The Case for International Regulation.* New York: New Press, 2000.

Eichengreen, Barry. *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996.

Evans, Peter. *Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

Feis, Herbert. *Europe the World's Banker, 1870-1914.* New Haven: Yale University Press; London: H. Milford: Oxford University Press, [1931].

Fetter, Frank Whitson. *Development of British Monetary Orthodoxy, 1797-1875.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.

Firth, Raymond. *Primitive Polynesian Economy.* London: G. Routledge & Sons, 1939.

Friedman, Thomas L. *The Lexus and the Olive Tree*. New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999.

Gibbins, H. de B. *The Industrial History of England.* [n. p.: n. pb.], 1895.

Glasman, Maurice. *Unnecessary Suffering: Managing Markets Utopia*. London; New York: Verso, 1996.

Goldenweiser, Alexander. *Anthropology: An Introduction to Primitive Culture*. New York: F. S. Crofts & Co., 1937.

Gourevitch, Peter. *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca: Cornell University Press, 1986.

Gray, John. *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism*. New York: New Press: Distributed by W. W. Norton, 1998.

Greider, William. *Secrets of the Temple: How the Federal Reserve Runs the Country*. New York: Simon and Schuster, 1987.

Haberler, Gottfried. *Der internationale Handel; Theorie der weltwirtschaftlichen Zusammenhange sowie Darstellung und Analyse der Aussenhandelspolitik, Mit 35 Abbildungen*. Berlin: J. Springer, 1933.

Hadley, Arthur Twining. *Economics: An Account of the Relations between Private Property and Public Welfare*. New York; London: G. P. Putnam's Sons, 1896.

Halperin, Rhoda H. *Cultural Economies Past and Present*. Austin: University of Texas Press, 1994.

Hammond, John Lawrence and Barbara Hammond. *The Town Labourer, 1760-1832: The New Civilization*. [n. p.: n. pb.], 1917.

Hawtrey, Ralph George. *The Economic Problem*. [n. p.: n. pb.], 1933.

———. ———. [n. p.: n. pb.], 1925.

Hayek, Friedrich A. von. *The Road to Serfdom*. With a Foreword by John Chamberlain. Chicago: The University of Chicago Press, [1944].

Hayes, Carlton Joseph Huntley. *A Generation of Materialism, 1871-1900*. [New York; London: Harper & Brothers, 1941].

Hazlitt, William. *A Reply to the Essay on Population.* By the Rev. T. R. Malthus. In a Series of Letters... London: Longman, Hurst, Rees, and Orme, [1803].

Heckscher, Eli F. *Mercantilism.* Authorized Translation by Mendel Shapiro. London: G. Allen & Unwin ltd., [1935]. 2 vols.

Hershey, Amos S. *The Essentials of International Public Law and Organization.* Rev. Ed. New York: The Macmillan Company, 1927.

Herskovits, Melville J. *The Economic Life of Primitive Peoples.* New York; London: A. A. Knopf, 1940.

Heymann, Hans. *Plan for Permanent Peace.* New York; London: Harper & Brothers, [1941].

Hollingsworth, J. Rogers and Robert Boyer (eds.). *Contemporary Capitalism: The Embeddedness of Institutions.* Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Ilbert, Courtenay. *Legislative Methods and Forms.* [n. p.: n. pb., n. d.].

Innes, Arthur Donald. *England under the Tudors.* [n. p.]: Methuen, 1932.

Knowles, Lilian Charlotte Anne. *The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain during the Nineteenth Century.* 4th (Rev.) Ed., Eighth Thousand. London: G. Routledge & Sons; New York: E. P. Dutton & Co., 1926.

Kroeber, Alfred Louis. *Essays in Anthropology, Presented to A. L. Kroeber.* California: Univ. of California Press, 1936.

Lewis, John, Karl Polanyi [and] Donald K. Kitchin (eds.). *Christianity and the Social Revolution.* Editorial Board: Joseph Needham, Charles E. Raven, John Macmurray. London: Gollancz, 1935.

Mair, Lucy Philip. *An African People in the Twentieth Century.* London: G. Routledge & Sons, 1934.

Mantoux, Paul. *The Industrial Revolution in the Eighteenth Century; an Outline of the Beginnings of the Modern Factory System in England.* Rev Ed., Translated by Marjorie Vernon. London: J. Cape, [1928].

Martineau, Harriet. *The Hamlet* [n. p.: n. pb.]: 1833.

———. *The History of the England during the Thirty Years' Peace: 1816-1846*. London: C. Knight, 1849-1850.

———. *The Parish*. [n. p.: n. pb.], 1833

Marx, Karl. *Der historische Materialismus*. Kröner Leipzig, 1932.

McRobbie, Kenneth (ed.). *Humanity, Society, and Commitment: On Karl Polanyi*. Montréal; New York: Black Rose Books, 1994.

Meredith, Hugh Owen. *Outlines of the Economic History of England: A Study in Social Development*. London; Bath; New York: Sir I. Pitman & Sons, [1908].

Millin, Sarah Gertrude Liebson. *The South Africans*. London: Constable & Co., [1926].

Ohlin, Bertil. *Interregional and International Trade*. [Cambridge: Harvard University Press, 1935].

Pearson, Harry W. (ed.). *The Livelihood of Man*. New York: Academic Press, 1977.

Penrose, Ernest Francis. *Population Theories and Their Application, with Special Reference to Japan*. Stanford University, Calif.: Food Research Institute, [1934].

Pirenne, Henri. *Medieval Cities; their Origins and the Revival of Trade*. Translated from the French by Frank D. Halsey. Princeton: Princeton University Press, 1925.

Polanyi, Karl. *Dahomey and the Slave Trade; an Analysis of an Archaic Economy*. In Collaboration with Abraham Rotstein. Foreword by Paul Bohannan. Seattle: University of Washington Press, [1966].

———. *Primitive, Archaic, and Modern Economies; Essays of Karl Polanyi*. Boston: Beacon Press, 1971.

———. ———. Edited by George Dalton. Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1968.

———, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson (eds.). *Trade and Market in the Early Empires; Economies in History and Theory*. Glencoe, Ill.: Free Press, [1957].

Polanyi-Levitt, Kari (ed.). *The Life and Work of Karl Polanyi: A*

Celebration. Montréal; New York: Black Rose Books, 1990.

Rauschning, Hermann. *The Voice of Destruction*. By Arrangement with Alliance Book Corporation. New York: Putnam, [1940].

Redlich, Josef and Francis W. Hirst. *The History of Local Government in England*. [n. p.: n. pb., n. d.].

Ricardo, David. *The Principles of Political Economy and Taxation*. [Edited with Introductory Essay and Notes by E. C. K. Gonner. London: G. Bell and Sons, 1929].

Skocpol, Theda (ed.). *Vision and Method in Historical Sociology*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1984.

Snell, K. D. M. *Annals of the Labouring Poor: Social Change and Agrarian England, 1660-1900*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1985.

Sontag, Raymond James. European Diplomatic History 1871-1932. [n. p.]: Appleton 1933.

Spencer, Herbert. *The Man Versus the State: Containg «The New Toryism,» «The Coming Slavery,» «The Sins of Legislators,» and «The Great Political Superstition.»* New York: D. Appleton and Company, 1884.

Stephen, Leslie. *The English Utilitarians*. London: Duckworth and Co., 1900. 3 vols.

Tawney, Richard Henry. *The Agrarian Problem in the Sixteenth Century*. London; New York: Longmans, Green and Co., 1912.

Thurnwald, Richard. *Black and White in East Africa; the Fabric of a New Civilization; a Study in Social Contact and Adaptation of Life in East Africa*. With a Chapter on Women by Hilde Thurnwald. London: G. Routledge and Sons, 1935.

———. *Economics in Primitive Communities*. London: Oxford University Press, 1932.

Toynbee, Arnold. *Lectures on the Industrial Revolution in England*. London: Rivingtons, 1887.

Trevelyan, George Macaulay. *History of England*. New York; London: Longmans, Green and Co., 1926.

Vogel, Steven Kent. *Freer Markets, more Rules: Regulatory Reform in Advanced Industrial Countries*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996.

Walton, John and David Seddon. *Free Markets & Food Riots: The Politics of Global Adjustment*. Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1994.

Williams, Karel. *From Pauperism to Poverty*. London; Boston: Routledge & K. Paul, 1981.

Woodruff, David. *Money Unmade: Barter and the Fate of Russian Capitalism*. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999.

Periodicals

Chase-Dunn, Christopher, Yuio Kawano and Benjamin D. Brewer. «Trade Globalization since 1795: Waves of Integration in the World-System.» *American Sociological Review*: vol. 65, no. 1, February 2000.

Der Österreichische Volkswirt: 1933.

Evans, Peter. «Fighting Marginalization with Transnational Networks: Countery- Hegemonic Globalization.» *Contemporary Sociology*: vol. 29, no. 1, January 2000.

Granovetter, M. «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness.» *American Journal of Sociology*: vol. 91, no. 3, November 1985.

Grundriss der sozialökonomik: vol. 8, 1929.

Mendell, Marguerite and Kari Levitt Polanyi. «Karl Polanyi–His Life and Times.» *Studies in Political Economy*: no. 22, Spring 1987.

Ruggie, John Gerard. «International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order.» *International Organization*: vol. 36, no. 2, Spring 1982.

Conference

Karl Polanyi in Vienna: The Contemporary Significance of The Great Transformation. New York: Black Rose Books, 2000.

الفهرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

ـ ك ـ

- ن -

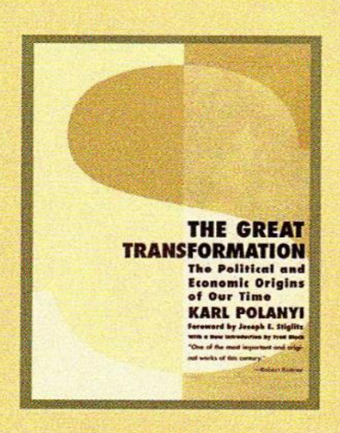
ـ هـ ـ

ـ و ـ

- ي -

التحول الكبير

الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

يحلّل كارل بولانيي، في هذا الكتاب، التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي جلبها «التحوّل الكبير» بعد الثورة الصناعية. ولا يكتفي تحليله بشرح نواقص السوق المنظَّمة ذاتياً، بل يشمل، أيضاً، النتائج الاجتماعية الأليمة الممكنة لرأسمالية السوق الجامحة. وإن ما يستجدّ في عصر العولمة والتجارة الحرّة يُسند لتحليل بولانيي أهمية متجددة.

«مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها في عام 1944 تمّ نشر كتابين مهمّين في الاقتصاد السياسي، كان أحدهما لهايك (Hayek) وهو: **الطريق إلى العبودية**، الذي تحدَّث عن القوة الدافعة وراء تطور السوق الحرّة في الربع الأخير من القرن العشرين، والثاني لكارل بولانيي، وهو **التحول الكبير**... هذا الكتاب يستحق القراءة، فعلاً».

لاري إليوت (Larry Elliot)، **الغارديان** (*The Guardian*)

- **كارل بولانيي (1886 ـ 1964)**: هو من أكبر المؤرخين الاقتصاديين في القرن العشرين ومن أكثرهم عمقاً في التحليل. كان أستاذاً في جامعة أوكسفورد، وفي جامعة لندن. من مؤلفاته:

The Essence of Fascism, and *Dahomey and the Slave Trade*.

- **جوزف إ. ستيغلتز** (Joseph E. Stiglitz): أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد، حائز على جائزة نوبل (2001).
- **فريد بلوك** (Fred Block): أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا.
- **محمد فاضل طبّاخ**: مترجم سوري. له ترجمات عديدة.



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 18 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-0-1363-3

